وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس – سطيف- الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في إدارة الأعمال الإستراتيجية والتنمية المستدامة

تخصص: إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة

تحت عنوان:

إستراتيجية التنمية العمرانية المستدامة والتخطيط الإقليمي

دراسة للمخطط الوطني للتهيئة الإقليمية ومخططات المدن الجديدة في الجزائر

إعداد الطالبة: **تحت إشراف الأستاذ الدكتور:**

وفاء بشاينية **عبد المجيد جنان**

لجنة المناقشة:

أ.د. عمار العماري	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف	رئيسا
أ.د. عبد المجيد جنان	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف	مشرفا ومقررا
أ.د. خلف الله بوجمعة	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مناقشا
أ.د. شوقي علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف	مناقشا
د. مساحل نور الدين	أستاذ مساعد	جامعة سطيف	مدعو

السنة الجامعية: 2013/2012

شـــكر وعـرفـان

حينما نتم عملا علينا أن نقول قد بدأنا، خصوصا في مجال البحث العلمي الذي لا حدود له؛ كما أن الإنسان مهما تعلم فهو جاهل. لكن كل بتوفيق من الله وبإذنه إن شاء؛ بكرمه ألان لنا حتى الحديد، وبذكره تسبح حتى الحيتان في البحار، فكيف لنا أن لا نكتب كلمة شكر لربي العلي الجليل، لا يكفي قولها لأن القلم لا يهنئ حتى يخر ساجدا، شاكرا مولاه، ولأن الكتابات هي الباقيات لتذكر حتى غيري بفضل الله على الجميع.

وقول رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم: "لا يشكر الله من لا يشكر الناس"، حذوا بسيرة سيدنا الحبيب فمن واجبنا أن نقدم شكرا جزيلا لأستاذي القدير "عبد المجيد جنان" بقدر جمال خُلقه والذي لولاه لما بدأنا هذا العمل، إضافة إلى أستاذي الكريم "مساحل نورالدين" الذي كان له الفضل في دعمنا ومساندتنا، كما نشكر كل عمال المؤسسات العمومية التي تعاملنا معها وعلى رأسهم السيد مدير المؤسسة العمومية للمدينة الجديدة - حاسي مسعود- وكل مستخدمي إدارات ولاية باتنة خاصة، الذين زينوا وجه وخلق كل أبناء الولاية، كما لا أنسى أن نوجه شكر للأخ توفيق الذي سهل علينا مهمة البحث عن المراجع من مكتبة معهد تسيير التقنيات الحضرية بالمسيلة كذلك السيد جاهل محافظ المكتبة المركزية بجامعة عنابة، وشكر كبير لكافة الأخوات الطالبات والأخوة طلاب المدرسة عرفانا بقيمة الإحترام الذي كان متبادل بيننا.

كما لا يفوتنا أن نتوجه بالشكر للسيد العميد صالح صالحي وكل الأساتذة الكرام الذين كان لهم الفضل الكبير على جميع طلبة المدرسة وحسن سير الأمور.

ولا يسعنا كذلك إلا تقديم شكر خالص لكافة أعضاء اللجنة الذين يشرفنا حضورهم لإثراء هذا العمل المتواضع. وبالمناسبة نوجه تحية محبة وتقدير لأستاذي الفاضل الدكتور "صلاح الدين شراد".

ختاما، نضع بين قوسين أنه أحيانا لا يمكن لكل كلمات ونصوص الشكر أن توفي قدر العون والكرم والخير الذي حفنا به البعض.

إهــداء

احتراما وتقديسا لمشاتل العلم، الرقي والحضارة

نتوجه بالإهداء:

إلى كل من أطال مشاويره باحثا عن

بذور العين واللام والميم،

وإلى كل من أثقل سلة مشترياته بها،

وإلى كل من سهر راعيا نموها في بستانه

حتى يشتهي زرعها كل من رأى ثمارها.

وفاء

المقدمة العامة

تعد التنمية العمرانية ضرورة ملحة في أي نطاق عمراني يفتقد إلى عجلة كفوءة تسير وفقها سيرورة النمو الشامل المتوازن الذي يُجسد التوافق الإقتصادي والإجتماعي في ظل القدرات البيئية. ومع تردي الأوضاع العمرانية نظرا لإرتفاع معدل النمو الحضري الذي أفقر البيئة العمرانية، وكرس ظاهرة الهجرة الريفية نحو المدينة وما جُسد من تضارب في إستخدام الأراضي وتداخلها غير المنسجم أصبحت جهود التنمية المتعبة غير مُجدية، أين تظهر الفجوة وعدم التجانس في جوانب متعددة بين أقاليم الوطن الواحد أو الدولية، الأمر الذي أدى إلى بروز أسلوب التخطيط الإقليمي كأداة إستراتيجية تحارب هذه الظاهرة من خلال بعض الآليات الفعالة، وحسب ما يصبو إليه تظهر علاقة التداخل بين هذا الأخير وإستراتيجية التنمية العمرانية المستدامة، الأمر الذي يدفعنا إلى إبراز أهمية حدوث هذا التلاقح ذلك أن التخطيط الإقليمي سيسهم في دفع عجلة التنمية العمرانية المستدامة ويحقق أهدافه في حين أن التنمية العمرانية المستدامة سترفع من تنافسية العوامل الأخرى التي يعمل من خلالها ولأجلها التخطيط الإقليمي خصوصا في إطار توحد مبادئ عمل هذين المتغيرين، ذلك أن التنمية العمرانية هي نتاج لتخطيط عمراني يندرج ضمن أحد مستويات ومجالات التخطيط الإقليمي أي أننا سنلمس العلاقة المتعدية بين هذه العناصر، وفي حالة ما أردنا التنمية الواقعية يجب أن تتكافل تلك العناصر لأن عمل أحد العناصر بعيدا عن الآخر أو غيابه سيجسد في الإنعطاف وإن صح التعبير الهروب عن الأهداف المسطرة. لذا يجب أن تأخذ إستراتيجية التنمية العمرانية أبعادا ورؤى جديدة من خلال تغيير وتوسيع حقل التنمية مع وضع حزام الأمان الإستراتيجي الذي يقوم على مبدأ الشمولية، التوازن والإستمرارية ذلك أن البيئة العمرانية تنمو ضمن محيط يشمل العديد من المتغيرات الفاعلة المتأثرة والمؤثرة بغيرها وهذا ما يستوجب وجود أداة مُسيِّرة ضابطة لحدود النشاط وفقا لما يحقق الأهداف المرجوة ؛ ولعّل أهمها يتمثل بالمخططات العمرانية بمختلف أنواعها والتي يجب أن تحظى بإهتمام أكبر وتحديث موضوعي خاصة في الجزائر التي تعتمد على قوانين عمرانية مستنبطة عن القانون الفرنسي وبطبيعة الحال فإن عدم التوافق سواءً الجغرافي، الإقتصادي أوالإجتماعي سينعكس سلبا على جميع القرارات العمرانية التي تتحكم بها ترتيبات وتنظيمات دخيلة وغريبة عنا إضافة إلى ضرورة بعث الإجراءات الميدانية الحاسمة لأن إعداد الإستراتيجية غير كافي ومن الملاحظ في الجزائر هو قصور عمليات التنفيذ والتخطيط ولأن الغلبة اليوم هي للحلول الإستعجالية التي تعبر في حقيقتها عن نشر لفيروسات مشاكل مزمنة.

1- تحديد الإشكالية

نظرا لهذا الوضع الغامض سنحاول تقريب الرؤية العامة والدقيقة التي يمكنها إلى حد ما معالجة القضية من خلال طرح السؤال المحوري التالي:

إلى أي مدى يمكن أن يخلق تواصل بين إستراتيجية التنمية العمرانية المستدامة والتخطيط الإقليمي والذي بدوره يمكن أن يسهم في تدعيم سيرورة التنمية المستدامة؟

من خلال هذا السؤال الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية والتي توضح أكثر السؤال السابق:

- كيف يتواءم التخطيط في الجزائر مع حاجات التنمية العمرانية؟

- هل يمكن نجاح إستراتيجية التنمية العمرانية دون اللجوء للتخطيط الإقليمي؟ وهل يمكن نجاح التخطيط الإقليمي في ظل غياب أو ضمور دور القطاع العمراني؟

- هل تتحقق التنمية العمرانية بالإهتمام بأحد المستويات العمرانية عن الأخرى أو هذا الإقليم عن الآخر؟

- هل يتوقف الأمر عند تحقيق التنمية العمرانية المستدامة؟

- إذا ما نجحت إستراتيجية التنمية العمرانية المستدامة ماذا يمكن أن يتحقق أيضا؟ وهل الفضل يعود ويرتبط بهذه الإستراتيجية فحسب؟

2- الفرضيات:

إن جوهر الإجابة على هذه الأسئلة يتأسس على تبني الفرضيات التالية:

- **الفرضية الرئيسية:**

هناك حلقة وصل مغذية بين إستراتيجية التنمية العمرانية المستدامة والتخطيط الإقليمي جد مساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

- **الفرضيات الفرعية:**

- إن أهداف قيام التنمية العمرانية المستدامة هي إمتداد لأهداف التخطيط الإقليمي.

- مرتكزات التنمية العمرانية المستدامة هي جذور لأسس ومبادئ التخطيط الإقليمي.

- تعدد المشكلات العمرانية كغياب إستراتيجية تنمية عمرانية مبنية على أسس تخطيطية علمية، وآليات تنفيذ واقعية معتمدة في ذلك على معلومات وبيانات حقيقية ومحدثة تتسبب في تعثر وتعطيل سيرورة وإستمرارية عملية التنمية.

- تمثل التهيئة الإقليمية بما في ذلك إنشاء مدن جديدة سلاح ذو حدين يمكن أن يصيب أو يفشل في تحقيق الإستدامة العمرانية.

3- أسباب إختيار الموضوع:

إن إختيارنا لهذا الموضوع يعود إلى دافعين أساسيين هما:

- دافع ذاتي يرتبط باهتمامنا وميولنا إلى القضايا التي يتضمن ه١ الإقتصاد الإقليمي وبصفة خاصة جانب التخطيط الإقليمي الذي يمثل قاعدة أساسية لهذا العلم والأهم أننا سنقدم دراسة تعرض حالة - الجزائر «التي تخضع فيها التنمية الإقتصادية والإجتماعية لتخطيط ممركز»[1] بالإضافة إلى الإهتمام بموضوع التهيئة العمرانية.

- دافع موضوعي يتعلق بندرة الدراسات في هذا الموضوع، الذي يدمج الجانب المكاني في التحليل الإقتصادي لأن الرقعة الجغرافية والبيئة أصبحت تمثل الورقة الرابحة لأي نشاط إقتصادي، إجتماعي، ثقافي، سياسي.

4- أهمية البحث:

يعالج هذا البحث الدور الذي بإمكان التخطيط الإقليمي أن يؤديه للوصول إلى التنمية المستدامة وخاصة بتحقيق الإستدامة التنموية العمرانية، وعليه فإن أهمية البحث تتوضح إنطلاقا من الغاية التي ينشدها التخطيط الإقليمي والإنعكاسات الإيجابية التي تحدثها التنمية العمرانية وذلك من خلال تجسيد أبعاد التنمية المستدامة التي أضحت الهدف والوسيلة الوحيدة التي يضمن من خلالها الأمن الإنساني بكل متطلباته.

5- أهداف البحث:

يسعى هذا البحث لتحقيق الأهداف التالية:

- الحرص على تقديم قيم جديدة مضافة من خلال الترابط والإدماج بين إستراتيجية التنمية العمرانية المستدامة والتخطيط الإقليمي.

- تبيين القواعد والممارسات العمرانية في مفهوم التنمية مستدامة.

- تحقيق الكفا ءة الإقتصادية و الإجتماعية والبيئية من خلال التوافق بين أهداف التنمية العمرانية والتخطيط الإقليمي.

[1] - Azzedine Rouabah, l'industrialisation et le fait urbain à travers la zone industrielle de Sétif : Sétif, une ville – carrefour d'échanges devenue métropole régionale, mémoire de magister, option urbanisme, département d'architecture, université Ferhat Abbas Sétif, Algérie, 2000/2001, p : 15.

- الإلتزام بوضع إعتبارات إقتصادية، إجتماعية وبيئية ضمن السياسات المتبعة لتنمية الأقاليم.

6- المنهج والأدوات المستخدمة في البحث:

يجمع هذا البحث بين الجزء النظري والتطبيقي، وللإجابة على مختلف التساؤلات التي تطرحها إشكالية البحث واختبارا لصحة الفرضيات فمن المناسب إتباع المنهج الوصفي والتحليلي الذي يُعتمد عموما في الدراسات الإقتصادية و لأنهما المنهجان الأكثر توافقا مع وصف وتحليل العلاقة التي تربط بين متغيري الدراسة وهما التخطيط الإقليمي وإستراتيجية التنمية العمرانية المستدامة، كذلك الدراسة المتعلقة بالمخطط الوطني للتهيئة الإ قليمية ومخططات المدن الجديدة.

7- مصادر البحث:

بالإعتماد على مجموعة من الكتب باللغة العربية وأخرى أجنبية تضم الجوانب التي يشملها البحث، كذلك مجموعة المجلات المتخصصة والبحوث المنشورة والملتقيات ، مع الإستعانة بتقارير معدة من طرف بعض المؤسسات العمومية علاوة على المعطيات المحصلة من خلال المقابلات بموظفي هذه المؤسسات، بالإضافة إلى مواقع الانترنت التي تخدم موضوع الدراسة، والقائمة المعتمدة ستكون في آخر هذا العرض.

8- الدراسات السابقة:

*** villes et économie, Institut des villes, collection villes et société, la documentation Française, Paris, 2004.**

كتاب يضم أوراق عمل للعديد من الباحثين، يشمل مواضيع هامة ذات الصلة ببحثنا حيث تطرق إلى:

- النمو السكاني وأثره على المدن: هل هو مفضل أم لا؟
- الأسباب الإقتصادية التي تؤدي إلى النمو العمراني والحضري.
- الرهانات العمرانية في ظل السعر العقاري.
- عدم المساواة في المدينة: مظاهرها ونتائجها.
- توسع المدن والتمدن الجواري.
- الخيار بين النقل الفردي والنقل الحضري.
- آثار الضجيج والتلوث الحضري وكيفية التحكم به.

إذ أن هذه العناصر تعتبر صلب موضوع التنمية العمرانية كذلك التخطيط الإقليمي وخاصة إذا كانت الدراسة تأخذ بعين الإعتبار ضرورة الكشف عن الممارسات التي تستند على مبادئ التنمية المستدامة.

* **مذكرة ماجستير للباحث "علي خوجة نذير" تحمل عنوان:**

Le plan directeur d'urbanisme : système de planification et de gestion urbain en algérie – cas de sétif

قدمت سنة 1997 بالمدرسة المتعددة التقنيات للهندسة والتعمير بالجزائر العاصمة حيث عالج هذا البحث إشكالية النموالعمراني في الجزائر، ويرى الباحث أن فشل تسيير النظام العمراني يرجع لغياب أو قصور دور المخططات التوجيهية للتعمير، وفي نفس الوقت ركز على توضيح الأهمية التي تخص مخطط شغل الأراضي وجميع الفاعلين في الميدان العمراني، أين أكد الباحث على ضرورة التكييف بين ما يضمه المخطط وطاقات الموارد المتوفرة وهذا من أجل بعث ما يطلق عليه الحقيقة العمرانية.

أي أن هذا البحث يرسم أرضية أساسية لدراستنا المتعلقة بالمخطط الوطني للتهيئة الإقليمية كذلك مخططات المدن الجديدة والتي فعاليتها تتأكد إنطلاقا من وجود مخطط توجيهي للتعمير.

* **بحث للدكتور "عصام الدين محمد علي " بعنوان : إستراتيجية التنمية العمرانية للمدن المصرية مع دراسة تطبيقية على مدينة أسيوط:**

تناول التنمية العمرانية للمدن القائمة في مصر وبذلك بين واقع هذه المدن وأهم المعوقات التي تقف أمام تنميتها، وفي نفس الوقت عرض أبرز الحلول المواتية. أي أن هذا البحث يمدنا بصورة أولية توضح ماهية التنمية العمرانية والأهم عرض سبل تحقيقها.

أما الدراسة التطبيقية تضمنت دراسة مدينة أسيوط بصعيد مصر محاولة لخلق الإستراتيجية المتوافقة مع خصوصيات هذه المدينة والبيئة التي تساعد على تنميتها.

* **بحث للدكتورة ليلى رفعت سليم بعنوان : البيئة و إستراتيجية التنمية العمرانية للمدن العربية الصحراوية:**

يعرض هذا البحث مجموعة الأفكار، السياسات والإجراءات الكفيلة بتنمية المناطق الصحراوية من منطلق أن تهميشها يعتبر بتر لأحد أعضاء الإقليم والذي لن يتحقق توازنه

سوى بتكافل جميع المناطق؛ فهذا البحث يقدم رؤية أولية حول تنمية المناطق الصحراوية أحد النطاقات التي يمسها بحثنا والمتمثل بكل من المدينة الجديدة حاسي مسعود والمنيعة.

9- محتوى البحث:

بناءا على الأهداف المنشودة من خلال هذا البحث المتواضع، تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول؛ الفصل الأول تضمن إطار مفاهيمي توضيحي يمثل أرضية للموضوع ككل، ذلك أنه يعتبر حديث نوعا ما ونادر التداول خاصة لدى طلبة الإقتصاد بالرغم من أهميته كونه يمثل أحد القطاعات الإقتصادية الحساسة والديناميكية خاصة في الجزائر أين أصبح عنوان لأغلب المقاولات الكبرى. حيث من خلال هذه الحوصلة المفاهيمية سيكون الموضوع واضح والقارئ قد إكتسب وتعرف على المدخل الأساسي للبحث. وفي الفصل الثاني الذي يعتبرالجانب التحليلي والتفصيلي للموضوع؛ فقد ركزنا على إستراتيجية التنمية العمرانية المستدامة بداية بتبسيط مفهومها من خلال بعض التعاريف المعروفة والوقوف عند مبادئها، أهدافها، إستراتيجياتها، مجالاتها، آلياتها وحصر أساسيات نجاحها؛ وفي نفس الوقت هذه العناصر تمثل إشارة للتخطيط الإقليمي أين سيظهر التداخل، العلاقة والمجال المشترك بين هذين المتغيرين. أما في الفصل الثالث الذي يتناول دراسة للمخطط الوطني للتهيئة الإقليمية ومخططات المدن الجديدة في الجزائر وبإعتبار الهدف الأول والأخير من دراسة موضوع التنمية العمرانية المستدامة والتخطيط الإقليمي هو توضيح والتأكيد على المساهمة الكبرى التي يمكن لهذين العاملين تقديمها لتحقيق التنمية المستدامة، فإننا نرى أهم سند ودعامة يمكن أن تحقق من خلالها هذا الهدف هو الفضاء الإقليمي والحيز المكاني، حيث يعتبر المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية كيفية ووسيلة سيشغل بها هذا الإقليم؛ لذا يجب أن يكون هذا المخطط في المستوى وعلى قدر من الإستجابة للخطابات التي تنادي بها التنمية المستدامة، وكذلك هو المطلوب فيما يتعلق بحالة المدن الجديدة.

الفصل الأول

الإطار النظري العام للتنمية والتخطيط الإقليمي

مدخل:

نظرا لحداثة الموضوع وتشعبه لغنى محتواه بالعديد من المفاهيم والمصطلحات،أردنا أن نضع هذا الفصل كنقطة إنطلاق تمكن القارئ من إتخاذ الخطوة الأولى لولوج عالم الإقتصاد والعمران في آن واحد، خاصة ونحن ندمج تفاصيل العمل في سياق التنمية المستدامة التي تدرج العمران كأحد الرهانات الأساسية في سيروراتها وبالأخص إذا كان يدرس إنطلاقا من مداخل إقتصادية، إجتماعية، بيئية وسياسية . وكمحاولة منا لتبسيط الموضوع وإزالة اللبس إستعملنا مجموعة من المفردات، التعاريف، المفاهيم وأساسيات يرتكز عليها صلب البحث والهدف المسطر.

I. مفاهيم رئيسية ذات الصلة بالموضوع

1- التخطيط:

1- 1- مفاهيم حول التخطيط:

- «يعرف بنتون "benton"التخطيط كمفهوم عام على أنه"تحضير وإعداد ذهني للنشاط...من أجل العمل أي بناء خارطة ذهنية...وبتعبير بنتون فإن التخطيط يشمل كل فعل مقصود".

[هذا ما يقصد بأن التخطيط هو عملية تصور قبل كل شيء والذي يعني أن هذا الأخير يقوم على عملية تفكير غير محدودة و]:

- "يعرف التخطيط كمفهوم عام بأنه جهد موجه ومقصود ومنظم لتحقيق هدف أو أهداف معينة في فترة زمنية محددة وبمال وجهد محددين".

لاحظ أن التعريف يركز على مجموعة من عناصر عملية التخطيط الرئيسة والمتمثلة في:

- أنه جهد منظم ومقصود.
- يبذل لتحقيق أهداف محددة منشودة.
- خلال فترة زمنية معينة.
- وبموازنات محددة». [1]

- «كمفهوم ومصطلح، التخطيط هو "أسلوب ومنهج في التفكير المنطقي والعقلاني، ويتم ممارسته من قبل الجميع، وعلى كل المستويات، بدأ من المستوى الفردي، والعائلي، حتى المستويات المحلية والوطنية والعالمية. وهو يتعلق بتصور ورؤية لوضعية معينة في المستقبل، مطلوب الوصول إليها، ومن ثم وضع الوسائل والإجراءات الكفيلة بتحقيقها. وتتعدد صفات التخطيط بتعدد المستويات والقطاعات، حيث نجد تخطيط إستراتيجي، ووطني وإقليمي ومحلي، وتخطيط بعيد المدى، ومتوسط المدى، وقريب المدى، وتخطيط سياسي، إقتصادي، وإجتماعي، وبيئي...». [2]

---

[1]- عثمان محمد غنيم، التخطيط: أسس ومبادئ عامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 3، 2006، ص: 26، 27.

[2]- فائق جمعة المنديل، سياسات التخطيط العمراني ودورها في التنمية المستدامة والشاملة للمجتمعات العربية، المؤتمر الإقليمي: المبادرات والإبداع التنموي في المدينة العربية، المملكة الأردنية، عمان، 14، 17 جانفي 2008.

- «كمفهوم إقتصادي فإن التخطيط يعرف بأنه حزمة من النشاطات المتتابعة التي يتم رسمها وتنفيذها لحل مشكلات إقتصادية معينة وهو أيضا إختيار واع للأولويات الإقتصادية ...بواسطة بعض المؤسسات العامة.
- وعرف ميردال - Myrdal - التخطيط كمفهوم تنموي بأنه برنامج يظهر إستراتيجية الدولة على المستوى الوطني، وإجراءات تدخلها إلى جانب قوى السوق من أجل دفع وتطوير النظام الإجتماعي».[1]
- «التخطيط أسلوب تنموي أبتكر في المجتمعات الإشتراكية للتعامل مع عوامل الإنتاج وتوزيعها بين الأنشطة الإقتصادية المختلفة في بلد ما من أجل تعزيز كمية السلع والخدمات التي ينتجها لفترة معينة...إن أسلوب التخطيط هو أقصر الطرق لإحداث عملية التنمية الإقتصادية».[2]

بالمقارنة بين المفاهيم السابقةنجد أن معنى التخطيط تجاوز مرحلة التفكير أو التخيل ليتم ترجمته ميدانيا في مجموعة من الأنشطة والبرامج العملية.

ويمكن القول أن التخطيط يحمل في طياته أسلوب، منهج وطريقة ما مستخدمة في العملية التخطيطية تختلف بإختلاف الظرف والهدف المرغوب، إلا أن التخطيط لا يقتصر على إحداث التنمية الإقتصادية فقط؛ فهو يشمل تطوير كل جوانب الحياة خاصة مع ظهور التخطيط المستدام الذي يعرف كمايلي:

«التخطيط المستديم هو ذلك النوع من التخطيط الذي يحقق متطلبات وأهداف التنمية المستديمة، ولذلك يحقق إستراتيجية العيش المستدام».[3]

وهذا هو نموذج التخطيط الأشمل المتواصل الذي يحقق الربح الإقتصادي، الرفاه الإجتماعي والحفاظ على البيئة في آن واحد.

1- 2- خلفية تاريخية عن التخطيط:

حسب معجم أكسفورد الذي يعتبر التخطيط كل شيء ولجميع الناس فإن هذه العملية قد مورست منذ زمن بعيد ولعل أبرز دليل على ذلك تاريخ الحضارات الكبرى التي ظهرت وما حققته من إنجازات راسخة كالحضارة الفرعونية والإغريقية حيث سخر الإنسان شتى الوسائل في حياته اليومية قصد تسهيل سبل العيش الأمر الذي يسند بطبيعة الحال إلى تخطيط مسبق أين نشهد توطن أغلب هذه التجمعات بالقرب من المياه والأراضي الخصبة...

ومع تطور الأحداث وتعدد طلبات الفرد تبلورت فكرة التخطيط الإقتصادي سنة 1910 التي عززت نتيجة الحرب العالمية الأولى سنة 1914 إلى جانب التخطيط العسكري الذي أوجب ضرورة التنظيم للتحكم أكثر في الموارد، ثم برز نظام التخطيط المركزي سنة 1919. من الملاحظ أن اللجوء إلى التخطيط بمختلف مجالاته قد تزايد أثناء الحرب العالمية الثانية سنة

---

[1] - عثمان محمد غنيم، التخطيط: أسس ومبادئ عامة، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

[2] - العاني محمد جاسم محمد علي، التخطيط الإقليمي: المبادئ والأسس - نظريات وأساليب، الطبعة الأولى دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص: 17، 24.

[3] - عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليبها، تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشروالتوزيع، ط1، 2007، ص: 145.

1945 ومع ظهور أزمة الكساد سنة 1929 حيث تدخلت الدولة بجملة من الأساليب التخطيطية محاولة وضع حد وخلق حلول لهذه الأخيرة إلى جانب قوى السوق.
أما بعد 1945 فإن مجموعة الدول المتقدمة أستخدمت التخطيط نتيجة عجز النظام الإقتصادي الحر عن تحقيق الأهداف المنشودة منه على غرار بسط العدالة والإستقرارالإجتماعي، الوضع الذي أدى إلى زعزعة الثقة به كما تراجع نظام التخطيط المركزي لصالح نظم تخطيط جديدة.
وعلى مستوى العالم النامي فقد سارعت الدول حديثة الإستقلال إلى رسم سياسات إقتصادية، إجتماعيةومالية رغبة منها في النهوض بإقتصاداتها وتحسين الأوضاع المعيشية كما ظهرت إستراتيجيات تنموية متعددة أعتبرت كنقطة إنطلاق لها في مجالات التخطيط الحديثة.

1- 3- حقل التخطيط:

* **تعريف الخطة :**«هي نتاج عمل المخططين في ضوء الفلسفة والنظرية والأهداف أو التوجهات نحو تحقيق إنجازات مادية محددة وملموسة من الحياة العامة والخاصة للناس.

* **الإستراتيجية:** تتمثل بمجموعة الأهداف السياسية في بلد ما، والتي تشكل ضوابط للعملية التخطيطية وتلزم حركتها نحو تحقيق الأهداف المرسومة خلال فترة زمنية معينة وفي أي مجال من مجالات التخطيط».[1]

* **تعريف السياسة :**«السياسات...عبارة عن إرشادات وقواعد عامة وضعت لتحديد وضبط سير العمل، وبشكل يضمن تحقيق الأهداف، وهي أدوات توجيه تستخدم عند صنع القرار كإطار يتم على أساسه وضع البرامج والمشاريع وتحديد إجراءات العمل...التي تقود إلى تحقيق الأهداف. وهي بمثابة توجيهات توضح الإستراتيجية العامة».[2]

2- التنمية:

2- 1- تعريف التنمية:

«يرى "ويبستر" في قاموسه اللغوي أن إصطلاح التنمية من الناحية اللغوية إنّما يعني التطور في مراحل متوالية، أي أنه يشير إلى عملية النمو الطبيعي من مرحلة إلى مرحلة أخرى. كما تعرف التنمية بأنها مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية في المجتمع تحدث نتيجة للتدخل الإرادي لتوجيه التفاعل بين الطاقات البشرية في المجتمع وبين عوامل البيئة بهدف زيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو. ولا ينظر هذا التعريف إلى التنمية على أنها هدف في حد ذاتها، وإنما يؤكد على أنها وسيلة لزيادة قدرة المجتمع على النمو من خلال الإبقاء عليه وتوجيهه نحو التغيرات المطلوبة...فهي مسألة طريقة، وليست مسألة مادة، والمهم هنا هي الكيفية التي يعالج بها العمل وليس العمل نفسه».[3]

---

[1] - العاني محمد جاسم محمد علي، التخطيط الإقليمي: المبادئ والأسس - نظريات وأساليب، مرجع سبق ذكره، ص: 26، 27.
[2] - عثمان محمد غنيم، التخطيط: أسس ومبادئ عامة، مرجع سبق ذكره، ص: 163.
[3] - محمد عباس إبراهيم، التنمية والعشوائيات الحضرية: إتجاهات نظرية وبحوث تطبيقية، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر، الإسكندرية، د.ط، 2003، ص: 69، 108.

هذا التعريف يعتبر جد شامل وعام فقد ركز على هدف التنمية حيث تظهر النتيجة بصورة التغيير والتحسين لمختلف جوانب حياة الفرد إلا أنه إكتفى بالإشارة إلى أنها وسيلة لكن دون أن يوضح التقنيات أو السياسات المعتمدة لبلوغ الأهداف المرجوة. كما يجب أن نصحح المفاهيم الشائعة التي تؤكد على ربط عملية التنمية بالتطور الإقتصادي بل بالعكس «إن التنمية ليست ظاهرة إقتصادية بحتة، بل لها أبعاد أخرى أيضا، مثل: التنمية الإجتماعية، التنمية السياسية وما إلى ذلك.

ولا شك أن التقدم الإقتصادي مكون رئيسي للتنمية ولكنه بمفرده لا يعني التنمية، ومن ثم يمكن النظر إلى التنمية على أنها ليست ظاهرة إقتصادية خالصة حيث تهدف في معناها النهائي إلى إحداث تغيير مادي ومعنوي في حياة المجتمعات والشعوب، لهذا تعتبر التنمية عملية متعددة الأبعاد، وتتضمن إعادة تنظيم وتوجيه النظم الإجتماعيةوالإقتصادية، هذا علاوة على تحسين مستويات الدخل وزيادة الإنتاج، ولابد أن يصاحب ذلك تغييرات ملموسة في الهيكل المؤسسي والإداري والإجتماعي وأيضا إتجاهات السكان».[1]

2- 2- تعريف التنمية المستدامة:

«التنمية المستدامة هي"تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم"(اللجنة العالمية للبيئة والتنمية).

وعرف قاموس "ويبستر " هذه التنمية على أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح بإستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كلي».[2]

«ولذلك يستلزم في إطار مفهوم الإستدامة عدم الإساءة إلى موارد الثروة الطبيعية وإستخدامها بحرص».[3]

يظهر من هذين التعريفين أن التنمية المستدامة هي التي تنظر بمستقبل البشر مع مراعاة تلبية حاجياتهم الحالية وفي نفس الوقت هي التنمية التي تثمن الموارد وتحترم القدرة البيئية.

و«إن الهدف الأفضل للتنمية المستدامة هو التوفيق بين التنمية الإقتصادية والمحافظة على البيئة، وهي تسعى إلى بلوغ الحد الأقصى من أهداف الأنظمة الثلاثة: البيولوجي (التنوع الجيني والمرونة والقدرة على الإنتعاش والإنتاجية البيولوجية) والإقتصادي(تلبية الإحتياجات الأساسية للإنسان وتعزيز العدالة وزيادة السلع والخدمات) والإجتماعي(التنوع الثقافي والعدالة الإجتماعية والمشاركة الجماهيرية) ».[4] وهذا ما يثبت أن ظهور مفهوم التنمية المستدامة قد قلب رأسا على عقب الرؤية السابقة المقصرة لما يجب أن يشتمله مفهوم التنمية الذي يعتبر أهم المفاهيم التي تستحق البحث المتواصل لأنه كما نعلم فالتنمية المستدامة كمفهوم لا يزال قيد البحث أي أن مستقبل الجيل الحالي والمستقبلي كذلك هو ما يزال رهين الحقيقة التي لخصها "saintexupéry" في جملة شهيرة حيث قال «لا يكفي

---

[1]- أحمد أبو اليزيد الرسول، التنمية المتواصلة: الأبعاد والمنهج، مكتبة بستان المعرفة: مصر، د.ط ، 2007، ص: 75، 80.

[2]-عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، مرجع سبق ذكره، ص: 25.

[3]- خالد مصطفى، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية،2007، ص: 21.

[4]- كامل كاظم بشير، الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ص: 227.

التنبئ بالمستقبل، وإنما علينا أن نجعله ممكنا ».[1] خاصة في ظل تغير وإختلاف شديد للأقاليم الدولية وقدراتها على التغيير وفقا لخصوصياتها؛ وهذا لا يمنعنا أن نحدد الركائز الأساسية لعملية التنمية المستدامة لأنها تعبر عن هدف وطموح دولي مشترك. حيث تتناول التنمية المستدامة أربعة ركائز هي كالتالي:

- «العدالة الإجتماعية:التوزيع العادل للثروة المنتجة، محاربة التمييز وترقية الصحة.
- الفعالية الإقتصادية :إقتصاد كفؤ وموجه في هياكله،قطاعاته ومنتجاته نحو تحديات المستقبل.
- البيئة: حماية الإرث الطبيعي والتنوع البيولوجي.
- دمقرطة أساليب القرار:ترسيخ ثقافة التشاور،المشاركة والتوافق».[2]

كما يتبين أن الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة هي ركائز ومبادئ متأصلة لهذه الأخيرة، إلى جانب ضرورة تبني المشاركة كسبيل للنجاح حيث سنوضح لاحقا أهمية هذا العامل.

2- 3- معنى التواصلية:

«التواصلية أو الإستمرارية كلمة مأخوذة عن أصل لاتيني هو - Sustinere - بمعنى يحافظ أو البقاء في الوجود، وهي تتكون من مقطعين هما - Sus– بمعنى - below - أي تحت أو أسفل و - tenere - بمعنى - to hold - أي يمسك أو تدعيم، وعلى ذلك فإن الإستدامة " Sustainable " من الناحية اللغوية هي أساسا مصطلح يدل على الدعم الطويل الأجل أو المستديم أو المستمر أو المتواصل.

وبصفة عامة فإن أي نظام يمكن أن يعتبر متواصل إذا كان يفي بمتطلبات كل وحداته المعيشية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على توفير أو تأمين إحتياجاتها من نفس قاعدة الموارد الطبيعية...ويمكن الإقتراب من تحقيق التواصلية لنشاط أو مورد معين عبر الزمن (بالمعنى التجريدي) من خلال الدعم أو التعزيز " Support"، التثبيت أو الحماية "endure" والصيانة "Maintain" ».[3]

2- 4- مفهوم الإستدامة:

«يعود أصل مصطلح الإستدامة إلى علم الإيكولوجي، حيث أستخدمت الإستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة - نتيجة ديناميكيتها- إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر بعضها ببعض، وفي المفهوم التنموي أستخدم مصطلح الإستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الإقتصاد وعلم الإيكولوجي على إعتبار أن العلمين مشتقان من نفس الأصل الإغريقي، حيث يبدأ كل منهما بالجذر -ECO - والذي يعني في العربية البيت أو المنزل، والمعنى العام لمصطلح -ECOLOGY- هو دراسة مكونات البيت، أما مصطلح -ECONOMY - فيعني إدارة مكونات البيت. ولو إفترضنا أن البيت هنا يقصد به مدينة أو إقليم أو حتى

---

[1]- jacques fialaire, les stratégies du développement durable, l'harmattan, paris, 2008, p : 133.

[2] -jacques-André hertig, études d'impact sur l'environnement, presse polytechniques et universitaires romandes,lausanne,deuxième édition, 2006, p : 20.

[3]- أحمد أبو اليزيد الرسول، التنمية المتواصلة : الأبعاد والمنهج، مرجع سبق ذكره، ص: 85، 87.

الكرة الأرضية، فإن الإستدامة بذلك تكون مفهوما يتناول بالدراسة والتحليل العلاقة بين أنواع وخصائص مكونات المدينة أو الإقليم أو الكرة الأرضية وبين إدارة هذه المكونات».[1]
بالربط بين المعنى اللغوي للتواصلية والمعنى الأيكولوجي والتنموي للإستدامة وبإعتبار البحث عن الإستدامة التنموية هو المقصد الذي نسعى إليه نستنتج أن التنمية المستدامة تعبر في وضعية معينة عن عملية جراحية يرغب من خلالها الطبيب الجراح إزالة الضرر بعد القيام بتشخيص شامل لكل وظائف أعضاء الجسم وهذا ما يقابل معنى دراسة مكونات البيت، ثم إدارة هذه الأخيرة التي تقابل القيام بالعملية الجراحية، أما نتيجة العملية والتي تكون نسبة نجاحها متوقعة في أغلب الأحيان فهي توافق الهدف المسطر؛ لذا فالتنمية المستدامة بالمعنى العلمي تمثل غاية ووسيلة في نفس الوقت يجب أن تلعب أدوارها على المدى الطويل لأن مجال الحياة مفتوح والحاجيات ليست متطابقة في حين أن إستمرار الحياة يقوم على أساس مجموعة من الموارد المحدودة والنادرة الأمر الذي يحتم حمايتها لضمان رفاهية الفرد ودون التعدي على حقوق أجيال المستقبل، فالتنمية المستدامة بالرغم من قيادة مسارها على رهانات محددة فهي تمثل رهان أسمى لتأكيد التواصلية، «والإستدامة بشكل عام عبارة عن طريقة ومنهج حياة مستمر وديناميكي ومتطور وهي ليس تنتيجة محددة ومفهومة يمكن تحقيقها بعد مدة زمنية معينة بل هي أساسا عملية ونهج سياسي أكثر منها مشكلة تصميمية بحاجة إلى حلول سحرية محددة»[2]. حيث نخلص إلى أن هذه الأخيرة تشمل إطار زمني محدود، دون حصر المكان لكن ذات هدف يتحقق وفق كيفية وأداة خاصة.

3- البيئة:

3- 1- تعريف:

«يقصد بمصطلح البيئة أنها كل ما يحيط بالإنسان من مكونات عضوية حية، مثل النبات والحيوان، ومكونات غير عضوية (غير حية) مثل الصخور والمياه والهواء ويؤثر فيها الإنسان ويتأثر بها.
وإذا كنا نعني بمصطلح البيئة المكان بمعالمه الطبيعية وملامحه البشرية، فإننا نقصد بمصطلح الإيكولوجيا التفاعلات والعلاقات بين كافة المكونات الحية في البيئة وأسلوب التعايش بينها وبين بيئاتها».[3]

- «تعريف منظمة اليونسكو لبيئة الإنسان سنة 1967:

ذلك الجزء من العالم الذي يؤثر فيه الإنسان ويتأثر به، أي الجزء الذي يستخدمه ويستغله ويؤثر فيه ويتكيف له.

- تعريف حسب مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية سنة 1972:

---

[1]- عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

[2]- مجد عمر، إستراتيجيات وسياسات التخطيط المستدام والمتكامل لإستخدامات الأراضي والمواصلات في مدينة نابلس، مذكرة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة النجاح الوطنية بنابلس، فلسطين، 2005، ص: 02.

[3]- فتحي عبد العزيز أبو راضي وعيسى علي إبراهيم، جغرافية التنمية والبيئة، دار المعرفة الجامعية، مصر، د.ط ، 2004، ص: 177.

هي رصيد الموارد المادية والإجتماعية في وقت ما، وفي مكان ما، لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته.
وهي مجموعة العوامل الإجتماعية والإقتصادية والبيولوجية والكيمياوية والفيزياوية التي تؤثر في حياة الإنسان بشكل إيجابي عندما تكون في توازن طبيعي أو بشكل سلبي عندما يختل هذا التوازن.

من هذا نستنتج أن البيئة تتكون من ثلاثة أنظمة رئيسية هي:

- **النظام البيولوجي:** وهو المحيط الحيوي، أي منظومة الطبيعة، وهو يتضمن الحيز الذي توجد فيه الحياة، وهو يجمع ما بين الطبقات السفلى في الهواء(الغلاف الجوي) والطبقة السفلية من الأرض؛
- **النظام التقني:** وهو النظام المصنوع أو الموضوع من قبل الإنسان ليسهل إستقراره وإستخدامه لحياته، كالمدن والقرى وشبكات النقل والمواصلات وأنظمة الري والصرف والتحكم بالمياه، وكذلك المناطق الصناعية وإنتاج الطاقة وكل ما إبتدعه الإنسان لخدمة وجوده في محيطه الحيوي؛
- **النظام الإجتماعي:** يتشكل هذا النظام من المؤسسات التي أنشأها الإنسان وطورها لإدارة شؤونه الإجتماعية (العلاقات الإجتماعية) في مجتمعه الخاص ومع المجتمعات الأخرى.

هذه الأنظمة الثلاث تتفاعل مع بعضها وتتداخل بشكل مركب وبما يتيح للإنسان أن يمارس حياته على الأرض ويستقر فيها في إطار من التفاعل والتأثير المتبادل وبما ينعكس حتما على البيئة».[1]

3- 2- المنظومةالبيئية:

«تعرف المنظومة بأنها مجموعة من الأجزاء أو الوحدات المرتبطة ببعضها البعض معا لأداء هدف معين، وبالضرورة فإن لكل منظومة مجموعة من الوحدات والمخرجات، والمدخلات هي الدوافع الموجهة إلى كيان المنظومة لكي تدفعها إلى أداء عملها ومخرجات المنظومة هي الترجمة الفعلية لأهدافها».[2]

أي أن المنظومة البيئية تشتمل في آن واحد على النظام التقني، البيولوجي والإجتماعي.

3- 3- البعد الايكولوجي:

بما أن الدراسة تهدف إلى تحقيق الإستدامة فإن البعد الإيكولوجي يعتبر من أحدث الأبعاد التي ترتكز عليها عملية التنمية لذا يجب أن يحظى بإهتمام متواصل لكن دون أن نتجاهل الأبعاد الأخرى، لأن المنظومة البيئية لا يمكن أن توجد دون إندماج وتكامل جميع الأبعاد؛ حيث يعرف البعد البيئي بـ «الدراسة العملية للعلاقات بين الكائنات الحية مع محيطها الطبيعي والدفاع عن البيئة الطبيعية وحماية المحيط، التي تخلق تفاعلات يمكن أن تحتوي الأنظمة البيئية التي تساعد على إستمرار الحياة المعيشية».[3] لذا يؤكد البعد البيئي على

---

[1]- كامل كاظم بشير، الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ص: 208، 210.

[2]- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الملتقى العربي الثاني، إدارة المدن الكبرى، ورشة عمل: مشكلات حضرية وحلول إبداعية، مصر، 22- 26 ماي 2005، ص: 150.

[3]- يحي سليمان وآخرون، تأثير المنطقة الصناعية على المجال العمراني"مدينة حاسي مسعود" مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة، فرع تسيير المدن، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2001، ص: 12.

«الإهتمام بإدارة المصادر الطبيعية...حيث أن كل تحركاتنا وبصورة رئيسية تركز على كمية ونوعية المصادر الطبيعية على الكرة الأرضية. وعامل الإستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة؛ لذلك نحن بحاجة إلى معرفة علمية لإدارة المصادر الطبيعية لسنوات قادمة عديدة من أجل الحصول على طرائق منهجية تشجيعية ومترابطة مع إدارة نظام البيئة للحيلولة دون زيادة الضغوطات عليه ».[1]وتنطلق إدارة الموارد الطبيعية من خلال دمج الأبعاد البيئية للتنمية على مستوى التخطيط لأن التنمية الحقيقية تتمثل بالتنمية التي تدمج الأبعاد البيئية على جميع مراحل العمل بدءً من عملية التخطيط التي يجب أن تشمل النقاط الرئيسية التالية:

-«أن يتم التخطيط للتنمية دون الإضرار برأس المال الطبيعي؛

- أن تتضمن خطط التنمية قيما للمنافع والتكاليف البيئية كمرشد ودليل لصافي القرارات؛

- دمج تكاليف حماية البيئة ضمن تكاليف خطط التنمية؛

- تقييم الأثر البيئي لمشاريع التنمية قبل وضعالخطط أوالمباشرة بتنفيذها في إطار من السياسات الوقائية وإعتباره جزء لا يتجزأ من دراسة الجدوى الإقتصادية.

إن كفاءة هذا الفهم لواقع التنمية والتأثير المتبادل على البيئة لن يكون كافيا إذا لم يترافق مع مجموعة من الإجراءات المساندة والتي يمكن تحديدها على النحو الآتي:

- التشريعات البيئية التي تمثل الجانب القانوني.

- توفير المؤسسات اللازمة والفاعلة لعملية التخطيط.

- وجود الكادر الفني القادر على القيام بهذه العمليات مع توفير قواعد المعلومات الخاصة بالتنمية المستدامة أي الجانب الفني والإداري والبيئي.

- الدعم الجماهيري المتمثل بالمشاركة في التخطيط للتنمية المستدامة.

- مرونة التخطيط وبما يضمن التحوط لبعض المتغيرات اللاحقة في الخطط الإنمائية».[2]

4- الإقليم:

4- 1- تعريف الإقليم:

«في مجال التهيئة مفهوم الإقليم مرتبط خاصة بالإقليم الوطني الذي هو موضوع سياسات تهيئة الإقليم».[3]

«وعلى الرغم من إتساع مفهوم الإقليم بحيث يشمل عددا من الدول في بعض الأحيان إلا أن دراستنا هذه ستقتصر على دراسة الإقليم الذي يقع داخل نطاق الدولة الواحدة.

ومن هنا يمكننا أن نعطي تعريفا للإقليم بأنه:"وحدة جغرافية محددة المعالم تلاءم أهداف التحليل وتنسجم مع أهداف التخطيط الوطني وأساليبه، فالأقاليم هي المناطق التي تعتبرها حكومات الدول وحدات تخطيطية، فهو وحدة ديناميكية تتغير خصائصها مع تقادم الزمن وديناميكية أهداف التنمية".

---

[1]- ريدة ديب وسليمان مهنا، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 25، العدد الأول، 2009، ص: 490.

[2]- كامل كاظم بشير، الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية، مرجع سبق ذكره، ص: 231، 232.

[3]- Pierre merlin, françoise choya, dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement, 1ére édition «quadrige», Paris, 2005, p: 882.

يعتبر الإقليم بمثابة البعد المكاني لعدد من المشكلات التي يرجى حلها في نطاق هذا البعد، ويعتبر بمثابة البعد المكاني لعدد من المصالح المشتركة التي تتطلب منح الإقليم نوعا من الذاتية في إتخاذ القرارات، كما يعول على الإقليم في المساهمة في حل مشكلة لا مركزية السلطة».[1]

4- 2- مفهوم المكان والهيكل المكاني:

بالنسبة للبعض يمكن أن يظنوا أن الإقليم هو المكان وهو نفسه المجال أو الموقع أو الحيز ونظرا لهذا التقارب يجب التمييز بين كل مفهوم على حدى من خلال هذه التوضيحات.

«إن المكان جغرافيا هو نظام من العلاقات بين مجموعة العناصر الطبيعية، كالتضاريس والمياه والمناخ والنباتات...الخ، والبيئة، من السكان وكثافتهم ونمط المعيشة وتركيبهم الإجتماعي ونشاطاتهم...أما المكان الإقتصادي يتحدد أيضا من خلال العلاقات القائمة ما بين عوامل الإنتاج.

...ويرى " Glasson "أن الهيكل المكاني يرتكز على الأسس الرئيسية الآتية:

- المسافة بحيث تحقق أفضل توليفة من العلاقة ما بين موقع النشاط في ذلك المكان والمسافة الفاصلة بينه وبين النشاطات الأخرى.
- سهولة الوصول عند ممارسة الفعالية الإقتصادية علما أن بعض هذه المواقع تتمتع بميزات خاصة وبدرجات أعلى من غيرها في سهولة الوصول.
- التكتل بهدف تحقيق الفائدة من إقتصاديات الحجم وهي منافع متحققة بسبب التخصص والتركز في مواقع مشتركة للنشاط.
- التدرج الهرمي وهذه السمة ناتجة عن العلاقات الضمنية ما بين تجمع النشاط ومبدأ سهولة الوصول».[2]

فحسب «Glasson» الهيكل المكاني تظهر به ديناميكية الأنشطة، أما «Isard»فيرى أن الهيكل المكاني يتأثر أكثر بالبعد المكاني وحجم التركزات العمرانية والكثافة السكانية؛ لذا فالتحليل المكاني يقوم على حركة العناصر المكونة للمكان بما في ذلك مختلف النشاطات. إلا أنه يجب أن لا نغفل عن دور القرارات المتخذة من طرف جميع المتدخلين بالإقليم بما تعكسه من تطورات، خاصة من خلال سيرورات الإبداع، التنظيم والتكيف التي تزرع صورة التنمية الشاملة والتي سيكون لها تأثير بارز على تطور الهيكل المكاني. وبالمقابل إذا كانت هذه القرارات عقيمة فبطبيعة الحال ستكون آثارها سلبية.

4- 3- الحيز الإقتصادي:

«الحيز كبيئة وكقوانين وكهدف هو - تاريخيا ومنطقيا - فكرة ثلاثية الأبعاد. ففي البداية حصره الجغرافيون في حدود الجغرافيا السياسية إلى أن فرق "فرانسوا بيرو " بين الحيز الجغرافي والحيز الإقتصادي. فالجغرافيون يضعون الإنسا ن فيما يسمى بالبيئة الطبيعية، فيما يضع الإقتصاديون البيئة في حقيبة أدوات الأنشطة الإنسانية. أي أنهم يعتبرونها جزءا من أدوات تحليل تلك النشاطات. فالحيز الإقتصادي إذن هو نتيجة تطبيق المعاملات

[1]- ثلايجية نورة، دراسة تقييمية للتخطيطا لإقليمي في الجزائر، رسالة ماجستير في التنمية، جامعة باتنة، معهد العلوم الاقتصادية، 1990-1991، ص:13.

[2]- كامل كاظم بشير، الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية، مرجع سبق ذكره، ص:27، 28، 31.

الرياضية على الحيز الجغرافي. فهو يُعرّف بالمعاملات التجارية والروابط الإقتصادية بين المنشآت والمستهلكين في إقتصاد ما.
ولذلك على المُخَطِط الإقليمي أن يحدد الإقليم أو أي وحدة تخطيطية كبرت أم صغرت بناء على مفهوم الحيز الإقتصادي، لكي يتمكن من تحديد دائرة جمع البيانات اللازمة لوضع الخطة ولكي يعرف مدى تأثير الخطط التي يضعها موضع التنفيذ.
والحيز الإقتصادي يمكن أن يكون متجانسا أو مستقطبا أو مبرمجا. فالحيز الإقتصادي المتجانس، كما يدل عليه إسمه، هو مكان متصل تتشابه وحداته في جميع خصائصها إلى حد كبير، أما الإقليم المتجانس، فبالإضافة إلى توافر خصائص الحيز الإقتصادي المتجانس يشترط فيه الإتصال والتجاور بين وحداته. أي ألاّ يكون هناك حيز جغرافي يفصل بين أجزائه، بينما لا يشترط ذلك في الحيز الإقتصادي. فمثلا، قد تكون هناك مناطق متباعدة في قطر أو إقليم ما ولكنها متجانسة من حيث خصائصها الإقتصادية، فتعتبر حيزا إقتصاديا واحدا متجانسا، لكنها لا تشكل إقليما متجانسا. أمّا الإستقطاب فهو بخلاف التجانس، يهتم بالفروقات والإختلافات في الحيز المكاني ...كما يرتبط بالعلاقات المتداخلة بين تدفقات مدخلات ومخرجات الإنتاج التي تميز النشاط البشري.
وإن كان لكل من الحيز المتجانس والمستقطب وضعا طبيعيا يحدده من يستخدمه لكي يستفيد من معطياته سواء كان من الناحية الجغرافية...أو الاقتصادية، فإن حيز البرمجة من صنع الإنسان وهو يحمل أبعادا سياسية لأنه يقتضي وضع سياسات محددة لبرمجة الحيز الإقتصادي بحيث يؤدي لتحقيق أهداف إقتصادية معينة. ويعتمد حيز البرمجة على وحدة القرارات الإقتصادية ولا يشترط الإتصال الجغرافي بين وحداته بينما يُشترط ذلك في إقليم البرمجة.
واعتمادا على هذه المفاهيم للحيّز الإقتصادي، وما يتفرغ عنه من تجانس وقطبية وبرمجة، والفرق بين الحيّز الإقتصادي والحيّز الجغرافي، يتم إعداد الخطط وعملية التخطيط الإقليمي...ذلك أن التخطيط الإقتصادي الإقليمي يتضمن دراسة الحيز الإقتصادي لأن آثار النشاطات الإقتصادية تتجاوز الحيز الجغرافي».[1]
نستخلص من هذه المفاهيم أن مفهوم الإقليم أعم؛ حيث يمكن أن يتضمن إقليما ما حيزا إقتصاديا وحيزا جغرافيا وله هيكلة مكانية محددة.

4- 4- الإقتصاد الإقليمي:

«الإقتصاد الإقليمي هو دراسة السلوك الإنساني المرتبط بالمكان، ويهتم بتحليل العمليات الإقتصادية عبر المكان. ويبحث في الهيكل الإقتصادي للأماكن المختلفة وعلاقاتها الإقتصادية المتداخلة فيما بينها. ولقد أهملت النظرية الإقتصادية التقليدية البعدين المكاني والزمني للسلوك الإنساني الإقتصادي، وتعاملت معه وكأنه يحدث في نقطة ليست لها أبعاد مكانية، ويتم في لحظة أو برهة زمنية وجيزة جدا.
فقد أضاف علم الإقتصاد الإقليمي بعدا ومتغيرا أساسيا جديدا لإطار النظرية الإقتصادية وهو المكان وما يتبعه من جوانب إقتصادية مهمة...فإن دائرة علم الإقتصاد الإقليمي تحتوي على ما يلي حسبما أوردها سيبرت:

[1]- محمد حامد عبد الله،الإقتصاد الإقليمي: مع التطبيق على الدول العربية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية،1998، ص: 94 ،96.

- توزيع النشاطات الإقتصادية عبر المكان. ويقتضي ذلك البحث في الأسباب التي تؤدي إلى توطن نشاط إقتصادي معين في مكان معين شاملا القطاعات الإقتصادية المختلفة كالقطاع الزراعي والصناعي والخدمي والسكني، ويتم ذلك بإستخدام كل من التحليلين الإقتصاديين الجزئي والكلي وما يتعلق بهما من قرارات التوطن وإعادة التوطن وتخصيص الموارد وإعادة تخصيصها عبر المكان.
- المفهوم الإقتصادي للإقليم وكيفية تحديده والمعايير المستخدمة في ذلك، وكيف يختلف تحليل مشكلاته الإقتصادية عن تلك المستخدمة في تحليل مشكلات القطر كله. ويشمل أيضا نوعية الحسابات والإحصاءات التي يجب إستخدامها لتسجيل عمليات التبادل بين القطاعات المختلفة في داخل الإقليم وأساليب التجميع لبيانات قطاعات الأعمال والأسر والحكومة والتجارة الخارجية وإستخدام جداول مدخلات الإنتاج ومخرجاته لتحليل إقتصاد الإقليم بصفة عامة وقطاع الأعمال بصفة خاصة.
- التفاعل بين الأقاليم وخاصة فيما يتعلق بحركة وإنتقال عناصر الإنتاج وإنسياب السلع والخدمات فيما بينها، والعوامل التي تؤدي إلى هجرة عنصر أو عناصر الإنتاج من إقليم إلى آخر، والظروف التي تؤثر على تبادل السلع والخدمات عبر الأقاليم وكل ذلك وغيره مما يرتبط بالأنشطة الإقتصادية الإقليمية يعتبر من القضايا المركزية للإقتصاد الإقليمي.
- تحليل التوازن الإقليمي وتحديد النظام الإقتصادي الأمثل عبر المكان. ولتحديد أي نوع من أنواع الأمثلية لابد من إختيار هدف موضوعي لتعظيمه أو لوضعه عند حده الأدنى إعتمادا على نوعية الهدف والغاية الإقتصادية منه.
- السياسات الإقتصادية الإقليمية: إذا كانت النظرية الإقتصادية الإقليمية تهتم بتفسير السلوك الإقتصادي عبر المكان، فإن السياسة الإقتصادية الإقليمية هي مجموعات القرارات التي تستهدف التأثير على السلوك الإقتصادي عبر المكان أيضا. فالسياسات الإقتصادية الإقليمية توجه العمليات الإقتصادية وهياكل الأنظمة الفرعية للإقتصاد الوطني والتي أهمها الأقاليم».[1]

نلاحظ أن الإقتصاد الإقليمي يمثل دعامة متينة للإقتصاد القومي ويعتبر ضرورة لابد منها.

5- التخطيط الإقليمي:

5- 1- تعاريف:

«الإقليم هو عبارة عن رقعة من الأرض تتسم بخصائص معينة تميزها عما يجاورها . وبدمج مفهومي التخطيط والإقليم يمكننا تعريف التخطيط الإقليمي بأنه عبارة عن :"دراسة الموارد الطبيعية والبشرية سواء المستغلة منها أو الغير مستغلة في رقعة محددة من الأرض(إقليم) لمعرفة إمكانياتها ومواردها واستغلالها خلال فترة زمنية معينة لتحقيق أهداف محددة من شأنها النهوض بهذه الرقعة من الأرض (الإقليم) وإنعاشها"».[2]

[1]- محمد حامد عبد الله، الاقتصاد الإقليمي: مع التطبيق على الدول العربية، مرجع سبق ذكره، 1998، ص: 2، 4.

[2]- www.kau.edu.sa/Files/0002132/.../REG7b.doc

هذا التعريف يبين أن التخطيط الإقليمي هو فرع من فروع التخطيط يتعلق بإقليم محدد قصد تحقيق أهداف معينة.

و«ينقسم التخطيط من حيث النطاق الجغرافي إلى تخطيط قومي، أي تخطيط على مستوى الوحدات الإدارية كلها، وتخطيط إقليمي يشمل مناطق معينة من الدولة، وكلا النوعين من التخطيط هام وتربطه بالآخر علاقات وثيقة ومحددة».[1]
«كما عرف التخطيط الإقليمي "بأنه يشمل على مجموعة من الإجراءات في مراحل متعددة والتي تستند على مجموعة من المعلومات الإقتصادية والإجتماعية على مستوى الإقليم وضمن مدة زمنية محددة"».[2]
هذين التعريفين يوضحان أن الخطة الإقليمية يجب أن تتوافق والخطة القومية؛ كما أن الخطة الإقليمية يجب أن تترجم في إجراءات ميدانية توازي إطار زمني محدد.
«أما الباحث البولندي كوزولا "khuzula"فإنه يحدد مفهوم التخطيط الإقليمي بأنه" يهدف إلى تحقيق التشابه والتناسق المكاني من خلال القرارات التي تحدد مواقع النشاطات المختلفة مما يؤدي إلى تحقيق التطور الذي يضمن مستوى متقدم من الدخل وبالتالي مستوى معاشي أفضل" بعبارة أخرى فإن "كوزولا" يرى بأن التخطيط الإقليمي أداة السياسة التخطيطية لتحقيق التنمية الإقليمية.

أما تعريف التخطيط الإقليمي لدى فريدمان «Friedman» فإنه "عملية تحديد وإبراز الأهداف الإجتماعية المراد تحقيقها من خلال إعادة تنظيم وترتيب النشاطات المختلفة في المناطق التي تقع خارج حدود المدن".

كيبل «keeble» في تعريفه لمفهوم التخطيط الإقليمي الذي يرى فيه "أداة تضمن إختيار مجمعات معينة لتطوير إستعمالات الأرض في المناطق غير الحضرية وتنظيم شبكة نقل ملائمة بدل من إختيار موضع محدد لإستعمال معين.
إن التخطيط الإقليمي "ما هو إلا تطبيق عملي لمفهوم التخطيط في نطاق إقليم محدد بهدف تحقيق أعلى درجة ممكنة في التشابه والتناسق المكاني بين أجزاء الإقليم الواحد يتم من خلال أفضل أنواع الإستعمال العقلاني الإقتصادي والإجتماعي لإمكانيات ذلك الإقليم وبالإعتماد على تكامل النشاطات المختلفة التي تفرزها تلك الإستعمالات"».[3]
ويعتبر«التخطيط الإقليمي أسلوب من أساليب التخطيط تتحدد فيه أهداف إقتصادية وإجتماعية على مستوى الإقليم الواحد لإستغلال موارده الطبيعية والإقتصادية والبشرية لخلق توازن بين الأقاليم المختلفة للقطر ضمن مدة زمنية محددة، وضرورة دراسة هذه الأقاليم ضمن خطة التنمية القومية.

[1]- مدحت محمد العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، د.ط، 1980، ص: 202.
[2] - محمد صالح عبد القادر، المدخل إلى التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة البصرة،1986 ، ص: 54.
[3]- العاني، محمد جاسم محمد علي، التخطيط الإقليمي: المبادئ والأسس- نظريات وأساليب، المرجع السابق، ص:41، 42.

وذكر روبرت ديكنسون "R.Dickinson" بأن التخطيط الإقليمي يتعامل أساسا مع تخطيط المدن والريف من النواحي العمرانية وإن التخطيط الإقليمي هو توسيع لتخطيط المدن.
وهنالك تعاريف تشير إلى أن التخطيط الإقليمي يشمل تخطيطا لمنطقة أو مدينة أو ولاية أو مجموعة من الولايات أو إقليم العاصمة أو إقليما لمنطقة كبرى بإعتبارها ذات إقتصاد مستقل وهو أن تقوم هيئة بوضع خطة لتنمية ذلك الإقليم.
ويعرف بأنه ذلك الأسلوب الذي يأخذ في الإعتبار البعد المكاني لعملية التنمية يستهدف تحقيق أعلى معدل للنمو على المستوى القومي مستخدما في ذلك كافة الموارد المادية والبشرية لمختلف الأقاليم والمناطق».[1]
«إذا فالتخطيط الإقليمي يعني النهوض بمنطقة معينة، وهذا لا يعني إنفصاله عن التخطيط الشامل إذ أنه جزء منه كما يستند إليه المخطط عند تصميم الخطة الوطنية الشاملة، من أجل تحقيق التوازن بين أقاليم الدولة المختلفة ».[2] «وفي هذه الحالة يعتبر التخطيط الإقليمي صورة من صور لامركزية التخطيط على المستوى الجغرافي».[3]
«كما عرف "الدكتور الحديثي" التخطيط الإقليمي على أنه "أداة مهمة لسياسة تنمية واسعة للإقليم بحيث يتسنى للسلطات المحلية للإقليم العمل على الإستعمال المباشر لنشاطها الإداري والإقتصادي المرتبط بالمؤسسات التي تحت سيطرتها وأن تؤثر في قنوات الإقتصاد التي هي تحت سيطرة الحكومة المركزية. وأن يساهم أيضا في تشابه وتساوي مستويات دخول الأفراد إقتصاديا وإجتماعيا داخل الإقليم الواحد وبالتالي في جميع أقاليم الدولة".
أما الدكتورة "عايدة بشارة" فكان تعريفها للتخطيط الإقليمي كما يلي:
"عبارة عن رسم الخطة للتوزيع الإقليمي لمشروعات الخطة الوطنية، تلك الخطة التي تشمل التخطيط الإقتصادي والإجتماعي والعمراني يعني ذلك تخصيص المكان المناسب في داخل الأقاليم المختلفة لتنفيذ مشروعات الخطة الشاملة بصورة متناسقة إقتصاديا وإجتماعيا وعمرانيا».[4]
«أي أن التخطيط الإقليمي يجب ألّا يتم بمعزل عن التخطيط القومي الشامل والتخطيط العمراني. فالإقليم هو الحلقة الوسطى بين القطر كله والمدينة، ولذا فإن التخطيط الإقليمي يربط بين الخطة القومية والخطط العمرانية».[5]
من خلال هذه التعاريف نجد أن الهدف الأسمى للتخطيط الإقليمي حدد بتحقيق التنمية الوطنية إنطلاقا من التنمية الإقليمية، كما كشفت هذه التعاريف عن إدراج مستويات التنمية العمرانية ضمن إنشغالات التخطيط الإقليمي وعرض بعض الأدوات لتحقيقها حسب مختلف المجالات.

---

[1]- محمد صالح عبد القادر، المدخل إلى التخطيط الحضري والإقليمي، مرجع سبق ذكره، ص:53، 54.
[2]- ثلايجية نورة، دراسة تقييمية للتخطيط الإقليمي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 19.
[3]- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مذكرات في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، د.ط، 1984، ص: 244.
[4]- ثلايجية نورة، دراسة تقييمية للتخطيط الإقليمي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 20.
[5]- محمد حامد عبد الله، الإقتصاد الإقليمي: مع التطبيق على الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص:93،94.

5- 2- نشأته:

«ظهر التخطيط الإقليمي أول ما ظهر في البلدان الرأسمالية لعدة أسباب من بينها ملء الفراغ الموجود بين التخطيط الوطني والتخطيط المحلي لمعالجة المشاكل التنموية على المستوى الإقليمي (في مختلف المجالات العمرانية والإجتماعية والإقتصادية) في الوطن الواحد التي يمكن أن ينفرد بها إقليم معين عن باقي الأقاليم الأخرى، ومن أجل تجسيد أكثر في مجال اللامركزية في صنع القرارات الإقتصادية والتخطيطية، ومعالجة التوازن الجهوي الناتجة عن سوء توزيع الثروات الطبيعية من جهة وتراكم رؤوس الأموال في نقاط معينة في الوسط دون غيرها من جهة ثانية».[1]

حيث «بدأت فكرة التخطيط الإقليمي لأول مرة في العالم بعد الحرب العالمية الثانية رغبة في إعادة بناء ما تهدم من المدن إبان تلك الحرب، هذا في الدول الإشتراكية أما في الدول الرأسمالية فقد تبلورت فكرة التخطيط الإقليمي بعد تجربة النظام الإقتصادي الرأسمالي وظهور مناطق متخلفة جدا ضمن مناطق القطر، وازدياد وتطور المناطق المتطورة وتخلف المناطق المتخلفة بمرور الزمن...

وظهر التخطيط الإقليمي في الدول الإشتراكية أسلوبا للتنمية الإقتصادية والإجتماعية وظهر الإهتمام بالجانب الإجتماعي في عملية التنمية. وإعتبار هدف التنمية الرئيسي هو مبدأ المساواة الإقتصادية والإجتماعية بين سكان الأقاليم وإعتبار المجتمع هو الهدف... وأستخدم أسلوب التخطيط الإقليمي لتقليل الفوارق الإجتماعية والتباين الإقتصادي والإجتماعي والعمراني بين أقاليم الدولة، توفير خدمات ضرورية ومهمة للريف وخلق موازنة بين مناطق ريفية وزراعية متخلفة وبين مناطق حضرية وصناعية متقدمة مستهدفة خلق تطور إقتصادي لمناطق متخلفة وتوفير الخدمات لها وبالتالي تحقيق تطور إجتماعي لتلك المناطق. وأُتخذ هذا الأسلوب المتطور وسيلة للبناء والنهضة العمرانية في المدن الحضرية خاصة وأداة لحل المشاكل المرتبطة بالتنمية الطبيعية للمدن ولكن ذلك الأسلوب تطور وأصبح يهتم بالبيئة التي تحيط بالمدينة وأعطى العامل الإجتماعي دورا واضحا ومهما وربطه بالعامل الإقتصادي وإستمر الحال حتى بداية الستينات بحيث تم ترسيخ مبادئ التخطيط الإقليمي».[2]

نستنتج أن التطورات والمراحل التي فرضت ظهور مفهوم التخطيط الإقليمي إنتهت عند تحديد أسلوب مستدام للتنمية، حيث جمع بين الأبعاد الرئيسية للتنمية المستدامة.

5- 3- دوافع التخطيط الإقليمي:

- «يعد التوسع العمراني السريع من بين دوافع التخطيط الإقليمي في البلدان الرأسمالية، فظهور المجمعات العمرانية (conurbations) بها، وإلتحام عدة مدن مع بعضها البعض أدى إلى ظهور عدة مشاكل عمرانية في مجال السكن والهياكل الأساسية والتجهيزات الإجتماعية والثقافية والصحية وغيرها، مما جعل التفكير في وضع خطط إقليمية لتوجيه التوسع العمراني والتحكم فيه ضرورة ملحة لحصر مشاكل التوسع العمراني والتجمعات

[1]- بشير محمد التيجاني، تهيئة التراب الوطني في أبعادها القطرية: مع التركيز على التجربة الجزائرية، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران- الجزائر، د.ط،2004، ص: 81.

[2]- محمد صالح عبد القادر، المدخل إلى التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة البصرة، 1986، ص: 54، 56.

العمرانية في إطارها الإقليمي، لأنه لا يمكن دراسة مركز عمراني معين بمعزل عن ظهيره. كما أن الخطط العمرانية المحلية أصبحت غير كافية لتوجيه النمو الحضري السريع الذي تعرضت له بعض الأقاليم العمرانية».[1]

- «الدافع الذي دعى الدول للأخذ بأسلوب التخطيط الإقليمي هو القضاء على التخلف وإحداث توازن تنموي جهوي إلى جانب بعض العوامل الأخرى كتزايد الطلب على المواد الغذائية وغير الغذائية الأخرى لسد حاجيات المعيشة المتنامية بتنامي النمو الديموغرافي واتساع أحجام المراكز الحضرية نتيجة للهجرة الريفية المستمرة والمتزايدة بالإضافة إلى الإهتمامات الكبيرة بمشاكل البيئة وتلوثها وضوضاء وضجيج الحياة الصناعية وما ينجم عنهما من المشاكل الإجتماعية والسكانية الكبيرة الشيء الذي دعى الدول المتقدمة وبعض الدول النامية للأخذ بأسلوب التوزيع المكاني المبرمج للمشروعات الإقتصادية عامة والصناعية خاصة».[2]

و«يرى الأستاذ "جون كلاسون " بأن الإختلافات الحضرية والسياسية القائمة بين شتى مناطق العالم تستدعي اللجوء إلى التخطيط الإقليمي من "أجل تحقيق المعالجات الضرورية لتقليص الفجوة من هذه الإختلافات" كون التخطيط الإقليمي هو إستجابة للمتطلبات الإقليمية».[3]

إن جملة هذه الدوافع البارزة تثبت عدم القدرة على حل بعض المشاكل سواءً على المستوى المحلي أو الوطني؛ لذا حلها يستوجب إعتماد التخطيط الإقليمي.

5- 4- أهمية التخطيط الإقليمي:

مما سبق يمكن تحديد أهمية التخطيط الإقليمي في النقاط التالية:

- «يهدف التخطيط الإقليمي إلى تحديد إمكانيات كل إقليم من الأقاليم وإبراز الدور الذي يمكن أن يضطلع به في التنمية الإقتصادية والإجتماعية للدولة.
- يساهم التخطيط الإقليمي في خلق التوازن بين مستويات التقدم الإقتصادي والإجتماعي بين أقاليم القطر من أجل تحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني.
- إن التخطيط الإقليمي يرمي إلى تشغيل وإستخدام كل إمكانيات الإقليم من خلال حصره لتلك الإمكانيات بما يحقق الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية للسكان.
- إجراء تنسيق جغرافي وإقتصادي وزمني بين إستثمارات القطاعات المختلفة والعمل على تنمية أقاليم القطر والموازنة بين مستويات تطورها إقتصاديا وإجتماعيا.
- الحد من المشاكل التي تعاني منها المراكز الحضرية الكبيرة حاليا لمشكلات النقل والمواصلات والضوضاء وتلوث البيئة بالإضافة إلى ارتفاع قيمة الأراضي الناجمة عن زيادة الطلب عليها.
- تخفيف الضغط على المدن الكبيرة والناجمة عن الهجرة السكانية وتخفيف الفوارق بين الريف والحضر كنتيجة لتنمية أقاليم القطر وتوزيع الإستثمارات والخدمات بشكل عادل.

---

[1]- بشير محمد التيجاني، تهيئة التراب الوطني في أبعادها القطرية: مع التركيز على التجربة الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص: 16، 77، 78.

[2] - ثلايجية نورة، دراسة تقييمية للتخطيط الإقليمي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 12، 21.

[3] - العاني محمد جاسم محمد علي، التخطيط الإقليمي: المبادئ والأسس- نظريات وأساليب، مرجع سبق ذكره، ص:41.

- المساهمة في رفع مستوى معيشة السكان في الأقاليم عن طريق إيجاد فرص التشغيل الكامل.
- يهدف إلى تحقيق الأمن الوطني والدفاعي للدول من خلال توزيع المشاريع الصناعية والمشروعات الإقتصادية الأخرى.
- يتيح التخطيط الإقليمي للجماهير الشعبية الفرصة للمساهمة الفعالة في تخطيط وتنفيذ المشاريع الإقتصادية على مستويات الأقاليم وبالتالي إستخدام الموارد الطبيعية والبشرية إستخداما كفأ في عموم البلاد».[1]
- «يؤدي إستقرار السكان في مناطق محددة ضمن الإقليم وتقليل الهجرة إلى أقاليم أخرى إلى زيادة دخل الفرد في الإقليم وزيادة تلك المساهمة في الدخل القومي بشكل واضح، فالتخطيط الإقليمي يهدف بشكل واسع إلى الإهتمام بالجوانب الإجتماعية لعملية التنمية الإقتصادية ولا يقتصر هدفه على تحديد مواقع المشاريع والأنشطة الاقتصادية بل يشمل تقديم الخدمات الضرورية التي تساعد على بقاء هذه المشاريع واستمرارها وتطويرها.
ويهدف التخطيط الإقليمي إلى إستغلال الموارد الطبيعية المتوفرة في الإقليم لتطوير الإقليم نفسه والذي يعمل بدوره على تطوير الإقتصاد القومي ويساعد على النهوض بالأقاليم المتخلفة وتنمية الأنشطة الإقتصادية فيها. وهذه تؤدي إلى النهوض بالبيئات المحلية الصناعية والزراعية فالإقليم هو المناطق الريفية والحضرية المحيطة بالمدن وضرورة توفير الحاجات الإجتماعية والخدمات المهمة التي يفتقر إليها الإقليم وخلق مهارات جديدة للسكان المحليين وتحسين الصناعات القائمة حاليا وإستحداث صناعات جديدة تتناسب وتطور الإقليم مستقبلا.
إن الهدف الرئيسي من التخطيط الإقليمي هو خلق إنسان متطور ثقافيا وعلميا وصحيا في المناطق الريفية البعيدة عن مراكز المدن المهمة لكي يساهم في رفد عملية التنمية بشكل فعال ومشابه لنشاطه من جميع الجوانب الإجتماعية لما هو عليه في المناطق الحضرية وبذلك يتم تقليل الفجوة بين سكان الأقاليم ورفع مستوى تلك المجتمعات ثقافيا وإجتماعيا وكنتيجة حتمية يساعد ذلك في رفع مستوى الدخل الإقليمي».[2]

5- 5- أنواع التخطيط الإقليمي:

5- 5- 1- التخطيط ضمن الإقليم(التخطيط الإقليمي الضمني):

«يجرى هذا النوع من التخطيط داخل الإقليم لضمان حسن توزيع الموارد والإنتفاع بها بين أجزاء الإقليم نفسه إضافة إلى الربط المخطط بين هذه الموارد وفرص العمل وبين التنمية الإقتصادية والإجتماعية والبيئية.

5- 5- 2- تخطيط ما بين الأقاليم:

يهتم هذا النوع من التخطيط بتخصيص الموارد بين الأقاليم إستجابة إلى مشاكل عدم التوازن حيث يقوم بالتنسيق بين خطط الأقاليم حتى لا تتعارض الخطط بين إقليم وآخر».[3]

---

[1]- ثلايجية نورة، دراسة تقييمية للتخطيط الإقليمي في الجزائر، المرجع السابق، ص: 21، 22.
[2]- محمد صالح عبد القادر، المدخل إلى التخطيط الحضري والإقليمي، مرجع سبق ذكره، ص:64 ، 67.
[3]- العاني محمد جاسم محمد علي، التخطيط الإقليمي: المبادئ والأسس- نظريات وأساليب، الطبعة الأولى، مرجع سبق ذكره، ص:53 .

II. ضروريات لسير عمل التخطيط الإقليمي والتنمية العمرانية المستدامة:

بالرغم من وجود مبادئ ومراحل تحدد سيرورة كل من عملية التخطيط الإقليمي والتنمية العمرانية إلا أنه يجب أن تتوفر أدوات وأساليب داعمة تسهل وتضمن نجاح هاتين السيرورتين، يمكن تلخيصها في مايلي:

1- كيفية تحديد الإقليم:

«الإقليم هو جزء رئيسي من الحيز المكاني والنظام الإقتصادي للقطر(الدولة). ويقسم الحيز المكاني للقطر(الدولة) إلى أقاليم لتسهيل العمليات الإدارية. وأهم أسس تقسيم القطر(الدولة) إلى أقاليم إدارية هي، التجانس من حيث الجغرافية والتضاريس والموارد الطبيعية أو من حيث التجانس الإقتصادي أو السياسي أو الإجتماعي. وقد يكون التقسيم الإداري للأقاليم مبنيا على التجانس الوظيفي لكل منطقة. فقد يكون الإقليم زراعيا أو صناعيا أو معدنيا أو سياحيا. وقد يكون التقسيم الوظيفي للأقاليم أكثر دقة لأنه يعتمد على أساس التخصص الدقيق في إنتاج معين كإقليم القمح أو القطن أوالتفاح بالنسبة للأقاليم الزراعية أو كإقليم البترول أو الفحم أو الذهب أوالحديد بالنسبة للأقاليم التي تتخصص في إنتاج المعادن...فالإقليم الإقتصادي يبنى على أساس المصالح والمشكلات الإقتصادية ونوعية الإنتاج والتجارة. فالمنطقة ذات المصالح الإقتصادية المشتركة والمشكلات الإقتصادية المتشابهة والإنتاج والتجارة نفسهما تعتبر إقليما إقتصاديا قائما بذاته حتى وإن إخترق الحدود الإدارية أو كان جزءا منها. كما يعتمد الإقتصاديون في تعريفهم وتحديدهم للإقليم على أساس التجانس في خصائصه والوظائف التي يقوم بها على المستوى الوطني العام والسياسات الحكومية التي تستهدف التأثير على أماكن النشاطات الإقتصادية ومواقعها.

... واستنادا على هذا المنهج الإقتصادي في تعريف الإقليم فالإقليم الإقتصادي له أجزاء تختلف فيما بينها بحيث تتكامل إقتصاديا وتتعامل تجاريا مع بعضها أكثر مما تتعامل مع الأقاليم الأخرى.

وعموما، فالتقسيم المبني على أساس التجانس الجغرافي والإجتماعي والإقتصادي أفضل من التقسيم المبني على أساس جغرافي بحت أو على أساس إجتماعي بحت لأن هذين الأساسين لا يتيحان التحليل المطلوب للعمليات الإقتصادية التي تجرى في داخل الإقليم أو من حوله. إلا أن التقسيم الإقتصادي أي المبني على أساس التجانس الإقتصادي كتشابه النشاطات الإنتاجية ومهارات القوى العاملة ونصيب الفرد من الدخل والتبادل التجاري يسهل عملية التحليل الإقتصادي كثيرا ويجعلها أكثر فائدة ومعنى.

وتختلف الأقاليم عن الأقطار في أن الإقليم ليس وحدة ذات سيادة مثل القطر، ولكنه جزء من قطر، ويخضع لسلطة الحكومة المركزية التي تعتبر مسؤولة عنه وعن أقاليم أخرى تشترك معه في القطر نفسه... فالتحليل الإقتصادي للأقاليم وللعلاقات القائمة بينها يختلف عن التحليل الإقتصادي للأقطار. كما يختلفان في السياسات الإقتصادية وأدواتها. بل إن الأهداف الإقتصادية القومية أي القطرية والإقليمية، قد تتعارض مع بعضها في كثير من الحالات».[1]

كما قد أمكن فهم معنى الإقليم على أساس نظرتين هما:

[1]- محمد حامد عبد الله، الإقتصاد الإقليمي: مع التطبيق على الدول العربية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية،1998، ص: 5،6.

«النظرة الذاتية: ترى الإقليم كنموذج لدراسة جهة معينة...أو منهجية في ترتيب مجموعة من الجهات أو حل لفصل جهات معينة من الأرض ووضع حدود نظرية لها من أجل هدف معين.

أما النظرة الموضوعية : فترى عكس ذلك فهي ترى الإقليم كنهاية في حد ذاته كحقيقة موجودة أو كنظام طبيعي له وحدته وشخصيته.

إلاّ أن أغلب الباحثين إعتبروا أن الواجهة الذاتية هي الأكثر قبولا».[1]

2- التشخيص الإقليمي:

«يعتبر التشخيص الإقليمي للتنمية المستدامة ضروري في إطار تنفيذ سيرورة تنمية مستدامة على مستوى إقليم أو من طرف جماعة محلية، وخاصة في إطار أجندة محلية 21. فالتشخيص الإقليمي للتنمية المستدامة وتقييم الإقليم بما في ذلك مشاكله، يهدف إلى تحديد مشروع تنمية مستدامة يدور حول الأولويات المحلية التي توضع من طرف الفاعلين المحليين؛ كما يسمح إلى تبيين الإشكاليات والخصوصيات البيئية، الإجتماعية والإقتصادية للإقليم. فهو يضم رؤية تقييمية، نقدية لما هو موجود وتوضيح الإختلالات، نقاط الضعف والتباينات.

هذا التقييم الذاتي يسمح بتثبيت الأهداف المسطر إنجازها وتقييمها في منظور التحسين المتواصل. و العناصر الثلاث التي يجب أن تظهر في تشخيص إقليمي للتنمية المستدامة هي:

- حالة الأوساط المشكلة على الإقليم؛
- وجهة نظر الفاعلين حول حالة الأوساط والإمكانات؛
- تحديد رهانات التنمية المستدامة للإقليم.

و بمجرد أن يُعرف التشخيص الإقليمي يجب أن يُنقل إلى برنامج أعمال».[2]

أي أن التشخيص الإقليمي يعطي صورة مفصلة للتباين الإقليمي الذي يعرف بـ «حالة من عدم التناسب في الهيكل المكاني لإقتصاد ما، وهي حالة من عدم التوازن التنموي ما بين الأقاليم في الدولة بحيث تظهر الفوارق الإقليمية والتفاوت في مكونات الحيز المكاني لإقتصاد البلد، فقد يكون التباين في الفرص الإقتصادية والنشاط وفرص العمل ومستويات الأجور أو في الفرص الإجتماعية كما هو الحال في الخدمات الصحية والتعليمية العالية المستوى والكفاية».[3] بالإضافة إلى تعيين مظاهر التهديدات والمخاطر بمختلف أنواعها على سبيل المثال معدلات التلوث.

وبناءً على قاعدة المعطيات التي يوفرها التشخيص الإقليمي يتم معرفة متطلبات النمو الإقليمي «أي الشروط المسبقة للنمو الإقليمي إلا أننا سنكتفي بتوضيح ومناقشة أهمها وهي:

1 السلوك الإقتصادي لسكان الإقليم ونظرتهم للتنمية والنمو.

2 الموارد الطبيعية.

---

[1]- بشير محمد التيجاني، مفاهيم وأراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر،1987، ص:1، 5.

[2]-http://www.vedura.fr/economie/amenagement-territoire/diagnostic-territorialdeveloppement-durable.

[3]- كامل كاظم بشير، الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية، مرجع سبق ذكره، ص: 55.

3. المؤسسات القائمة في الإقليم.

ويعتبر السلوك الإقتصادي ونظرة سكان الإقليم للتنمية وإهتمامهم بها أهم تلك المتطلبات الثلاث...ولهذا المتطلب بعدان: أحدهما جدية السكان واهتمامهم وقيامهم بأعمالهم حسبما يمليه الضمير الحي اليقظ وتفانيهم في العمل واستعدادهم للإستغناء عن الإستهلاك في الوضع الراهن أملا في زيادة مكاسبهم في المستقبل (المقدرة على الادخار). والبعد الثاني لهذا المتطلب أن يكون السكان قادرين على تقويم الفرص الإقتصادية المتاحة والإستثمارات الممكنة بدرجة كافية، وأن يكونوا على إستعداد لتحمل المخاطرة المعقولة من أجل المكاسب الإقتصادية المستقبلية.

أما الموارد الطبيعية فدورها واضح في عملية التنمية، ولكن بشرط أن يتوافر فيالسكان أغلب الصفات التي ذكرناها أعلاه لكي يتمكنوا من الإفادة من موارد إقليمهمالطبيعية... ويؤثر المتطلب الأول أيضا على المؤسسات القائمة والتي تدير الشؤون السياسية والإقتصادية والإجتماعية. فالمؤسسات في أي مجتمع غالبا ما تعكس توجه غالبية السكان...التي لابد لها أن تهيئ المناخ الملائم للإستثمارات كالإستقرار والحرية الإقتصادية والعدالة والأمن لكي يستطيع السكان المساهمة في التنمية الإقتصادية بجدية، ويتمكنوا من جني ثمار مساهماتهم في التقدم الإقتصادي.

وتؤثر الموارد الطبيعية والمؤسسات وسلوك الناس الإقتصادي ونظرتهم للتنمية الإقتصادية والإجتماعية كلها مجتمعة على الإدخار والإستثمار والفعالية».[1]

كما يعتبر التعرف على القاعدة الإقتصادية لأقاليم الدولة من المهام الضرورية في إعداد الخطط الإقليمية وتحديد إستراتيجيات النمو الإقليمي».[2]

3- العلاقة بين الجغرافيا والتخطيط الإقليمي والتخطيط العمراني:

«إن نوعية المعلومات والمعطيات الإحصائية لأي إقليم لها تأثير فعال في أية تهيئة إقليمية أو تخطيط إقليمي، فـ: "غيديس" يؤكد على تشخيص المرض قبل المعالجة ويعتبر التخطيط السليم هو الذي يمر بالمراحل الثلاثة التالية: المسح الدقيق والواسع للجهة التي يشملها التخطيط، والتحليل العميق للوضع العام في تلك الجهة. ثم تأتي مرحلة التخطيط الذي يرسم أهدافه إعتمادا على معطيات المرحلتين اللتين تمكننا من إبراز إحتياج الجهة من حيث النمو والتوسع والتطور. فـ: "غيديس " لا يعتبر جمع المعلومات هدفا بقدر ما تكون وسيلة للوصول إلى هدف معين وهو التخطيط ».[3] مع العلم أن «مشاكل الإنسان سواء كانت سياسية أو إقتصادية أو عمرانية أو إجتماعية لا يمكن فصلها عن البيئة أي لا يمكن معالجتها بعيدا عن العوامل البيئية. لذلك لا نتوقع أن يكون هناك تخطيط بدون معرفة المظهر العام للإقليم المراد إستغلال موارده، أو بدون معرفة العوامل الجغرافية الطبيعية المؤثرة في المظاهر البشرية. لذا يذكر " Freeman " أن التخطيط لابد أن يكون له أساس جغرافي...

---

[1]- محمد حامد عبد الله، الإقتصاد الإقليمي، مرجع سبق ذكره، ص: 70، 71.

[2]- كامل كاظم بشير، الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية، مرجع سبق ذكره، ص: 75.

[3]- بشير محمد التيجاني، مفاهيم وأراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر،1987، ص:18، 20.

وبما أن التخطيط يرمي إلى حسن إستغلال موارد إقليم ما لصالح سكانه، إذا فالجغرافيا بكل فروعها وخاصة الجغرافيا الإقتصادية وجغرافية السكان والعمران تمثل الأدوات التي تحدد أسلم الطرق وأيسرها لإستغلال هذه الموارد إذ لا يوجد علم يمتد مجاله ليشمل كل عناصر البيئة أكثر من علم الجغرافيا.

وفي مجال التخطيط العمراني تمكن الدراسات والمعلومات الجغرافية من تحديد مواقع المحلات العمرانية سواء كانت حضرية أو ريفية، كما أنها تسهم في تصنيف الأحياء داخل المدن وتحديد وظائفها وتوزيع الخدمات والمرافق العامة داخل المدينة أو القرية، بالإضافة إلى تخطيط وتوزيع شبكات النقل والمواصلات».[1]

«أما إذا غاب التخطيط والتنظيم الجغرافي سيحدث تركز جغرافي والذي يعني زيادة الكثافة الإسكانية وندرة الأراضي العمرانية».[2]

حيث يستخدم عدد من التقنيات لتجميع وتنقيح المعلومات اللازمة لعمليتي التخطيط العمراني والإقليمي نذكر أهمها في مايلي:

3- 1- الإستشعار عن بعد:

3- 1- 1- تعريف الإستشعار عن بعد:

«ظهر مصطلح الإستشعار عن بعد لأول مرة عام 1960 ويعرف على أنه "علم وفن يهدف للحصول على معلومات عن ظاهرة أو منطقة معينة من خلال معطيات يتم إكتسابها بجهاز لا يلمس تلك الظاهرة أو المنطقة، ويسمى هذا الجهاز بالمستشعر"».[3]

«كما يعرف الإستشعار من البعد هو "العلم الذي يهتم بالحصول على معلومات عن ظواهر معينة أو أهداف محددة على سطح الأرض بدون إتصال مباشر بهذه الأهداف كدراسة ظاهرة
التلوث أو الزحف العمراني».[4]

«والفكرة الأساسية التي تقوم عليها عملية الإستشعار عن بعد؛ هي إستخدام أجهزة ترسل وتستقبل الأشعة الكهرومغناطيسية. وتكون هذه الأجهزة محمولة من قبل طائرات أو أقمار صناعية، وتظهر أهمية الإستشعار عن بعد في قدرته على تقديم معلومات كثيرة ومتنوعة عن الأرض من خلال صور جوية أو فضائية أو رادارية، وتساعد هذه الصور في دراسة الموارد والظاهرات الأرضية، وكذلك متابعة ورصد ما يطرأ عليها من تغيير عبر الزمن، ويمكن تحديد أهمية هذه التقنية في مجالات التخطيط المختلفة بشكل عام، والتنمية المستديمة بشكل خاص في ما يلي:

- تحديد الظاهرات المتحركة والمتغيرة بشكل سريع، والتي يصعب مراقبتها بالعين المجردة على صور جوية، ومن أمثلة هذه الظاهرات: حركة النقل والمرور.

---

[1]- محمد خميس الزوكة، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص:34،36.

[2]- Joseph H.Chung et autres, économie urbaine, Gaëtan Morin et associés itée, Québec, Canada, 1981, p : 01.

[3]- عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، مرجع سبق ذكره، ص:109.

[4]- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الملتقى العربي الثاني، إدارة المدن الكبرى، مرجع سبق ذكره، ص: 142.

- تحديد التوزيع المكاني للظاهرات الطبيعية والنشاطات البشرية بشكل واضح، وضمن أسلوب يصعب توفره من خلال المراقبة والمتابعة الأرضية.
- التسجيل الدائم للظاهرات والنشاطات بشكل يمكن من دراستها مكتبيا، بدلا من الدراسات الميدانية ويسمح ذلك أيضا بإجراء المقارنات الزمنية، من خلال دراسة مجموعات من الصور التي أخذت في فترات زمنية مختلفة لنفس الظاهرة، وبالتالي يساعد في تمييز جميع التغيرات التي طرأت على الظاهرة خلال فترة زمنية معينة.
- التمكين من إجراء قياسات سريعة ودقيقة للمسافات والإتجاهات والمساحات والإرتفاعات.
- تسجيل بيانات لا تستطيع العين المجردة أن تدركها أو تراها.
- تساعد في إنتاج الخرائط اللازمة لأغراض التخطيط المختلفة».[1]

3- 1- 2- مميزات الإستشعار من البعد:

- «تغطية مساحة كبيرة من الأراضي في فترة زمنية وجيزة.
- الدقة العالية للبيانات.
- قلة التكلفة مقارنة بالمساحات الواسعة التي تغطيها صورة الأقمار الصناعية.
- إمكانية دراسة التغيرات الزمنية للمناطق المطلوب مراقبتها بصفة دورية ومنتظمة.
- إمكانية ربط البيانات والمعلومات المستنتجة بنظم المعلومات الجغرافية وقواعد البيانات.
- توفر أرشيف ضخم من الصور السابق إلتقاطها يمكن الرجوع إليه عند الحاجة.
- إمكانية تحديد تاريخ التصوير المناسب للتطبيق الذي ستستخدم فيه الصور.
- سرعة الإلتقاط وسهولة الحصول على البيانات.
- السهولة النسبية في التعامل مع بيانات الصور.
- توفر العديد من البرامج المتخصصة في الإستشعار من البعد والتي تتميز بسهولة إستخدامها.
- توفر بيانات لمناطق يصعب الوصول إليها بالطرق التقليدية.
- سرعة الحصول على النتائج لتوفر البيانات في صورة رقمية».[2]

3- 2- نظم المعلومات الجغرافية:

«يعرف معهد البحوث لأنظمة البيئة (Inc,ESRT) نظم المعلومات الجغرافية على أنها "مجموعة منظمة من حاسبات آلية وبرامج ومعلومات جغرافية وعاملين صممت لإلتقاط وتخزين وتحديث التعامل والتحليل وإظهار كل أشكال المعلومات ذات الصبغة الجغرافية بكفاءة"».[3]

«العنقري يعرفها على أنها: "تلك النظم التي تعتمد وتقوم على قواعد بيانات أرضية، وتشتمل على إمكانات تحليل هذه البيانات بطرق وأساليب جغرافية مختلفة". لذلك فإن ما يميز نظم المعلومات الجغرافية عن غيرها من نظم المعلومات هو صفتها الجغرافية

---

[1]- عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، مرجع سبق ذكره، ص:110.

[2]- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الملتقى العربي الثاني، إدارة المدن الكبرى، مرجع سبق ذكره، ص:142.

[3]-عثمان محمد غنيم، التخطيط: أسس ومبادئ عامة، دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان، ط3،2006، ص:187.

والمتمثلة في ربط البيانات ببعد مكاني معين، بحيث يجعلها قابلة للتمثيل على خرائط وفي أشكال بيانات مختلفة.
المهام التي يمكن أن تقوم بها نظم المعلومات الجغرافية والتي أهمها:
- إدخال البيانات وتعديلها وتحديثها وإسترجاعها.
- معالجة البيانات وتحليلها وهذه يمكن أن تتم بطريقة مختلفة أهمها:
التحليل الحسابي والكمي والبسيط، التحليل الإحصائي، التحليل الكارتوجرافي والبياني...
- تتطلب عملية تخطيط التنمية المستديمة وإدارتها وجود نظام معلومات جغرافي يقوم على قاعدة بيانات ثلاثية الأبعاد، بمعنى أنها تشتمل بيانات تغطي أبعاد عملية التنمية المستديمة الثلاثة وهي: البعد البيئي (الطبيعي) والإقتصادي والإجتماعي».[1]

III. سياسة التهيئة وأبرز أدواتها

يمكن إعتبار سياسة التهيئة مهما كان نطاقها وسيلة كفوءة لإسترداد وتحسين أوضاع الأقاليم وهذا يرتبط بديناميكيتها وتجددها بالإضافة إلى تكيّفها؛ ذلك أنها تعتمد على مجموعة أدوات تنفيذية جد متميزة، وبناءً على هذه الأهمية التي ليس بالإمكان إختزالها من سيرورة التنمية المستدامة سيتضمن هذا المحور عدد من الأدوات الضرورية لممارسة عملية التهيئة وقد وقع تحديدها توافقا مع مضمون البحث.

1- مفهوم التهيئة:

«"هي مجموعة من الأنشطة المخططة موجهة لتنظيم السكان، الأعمال، البنايات، التجهيزات ووسائل الإتصال على امتداد الإقليم". ويمكن أن تخطط التهيئة على مستويات مختلفة:
على مستوى الإقليم الوطني (يطلق عليها تهيئة الإقليم) ثم تصل إلى تهيئة مدينة أو حي (تهيئة عمرانية أو تعمير) لا بل يمكن أن تمارس على مستوى موقع معين (كتهيئة بناية، مكتب، مصنع) إلا أنه في هذه الحالة تقبل بتحفظ (تنظيم أهداف إستعمال الحيز الممكن).
وكمفهوم عام...يمكن إستخدام مصطلح التهيئة مرافقا لصفة نشاط أكثر تخصصا: مثل تهيئة فلاحية، صناعية، سياحية...إلخ، ويمكن كذلك أن تطبق على وسط محدد: تهيئة الجبل، الساحل، الفضاء الريفي أو تهيئة قطاع ما: كتهيئة الطرقات، الميناء...إلخ».[2]

1- 1- التهيئة القطرية:

«التهيئة القطرية أو الإقليمية هو مصطلح مركب من كلمتين أساسيتين، تدل الأولى منهما على الإستراتيجية المتبعة أو الإختيار السياسي في مجال التنمية، والكلمة الثانية تدل على المكان الذي ستنفذ فيه هذه الإستراتيجية التنموية سواء كان ذلك على المستوى الوطني الإقليمي أو المحلي. والتهيئة الإقليمية هي نوع من التخطيط اللامركزي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية في غرب أوروبا، وهي لا تختلف عن التخطيط إلا بكونها عملية مستمرة وشاملة على مختلف الأصعدة الوطنية والإقليمية والمحلية[كما أنها تحمل معنى أداة عملية ميدانية على عكس التخطيط الذي يتوقف عند إعداد الخطة والتي ستنفذ إعتمادا على أدوات

[1]- عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، مرجع سبق ذكره، ص: 115، 119.
[2]- Pierre merlin, françoise choya, dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement, op.Cit., 40, 41.

وآليات مختلفة أي يمكن القول أن التخطيط هو عملية مكتبية]، تهدف إلى حصر ودراسة كافة الإمكانيات والموارد المتوفرة في الإقليم أو الدولة أو أي موقع آخر على كافة الأصعدة والمستويات من أصغر نقطة في الوسط إلى أكبرها...أي من قطعة أرض صغيرة إلى مساحة قرية، بلدية، مدينة أو إقليم بأكمله. بحيث تكون هناك إستراتيجية علمية لإستغلال الموارد المتاحة والإمكانيات وتسييرها على أحسن وجه من أجل تحقيق الأهداف المرسومة. أُستعمل مصطلح التهيئة العمرانية في الوثائق الرسمية بالجزائر للإشارة إلى مفهوم التهيئة القطرية أو تهيئة التراب الوطني».[1]

1- 2- التهيئة العمرانية:

«هي نوع من أساليب وتقنيات التدخل المباشر سواء بواسطة الأفكار أو القرارات أو بواسطة وسائل الدراسات ووسائل التنفيذ والإنجاز لتنظيم وتحسين ظروف المعيشة في المستوطنات البشرية سواء كان ذلك على المستوى المحلي الإقليمي أو الوطني.

[نلاحظ أن هذا التعريف يصلح بالجزائر لأن القانون الجزائري يذكر سياسة التهيئة العمرانية سواءً في ما تعلق بتهيئة إقليم على المستوى الوطني أو المحلي وهذا ما لا يتطابق مع مفهوم التهيئة العمرانية بدول أخرى خاصة الأوروبية].

وتعتبر التهيئة العمرانية كأسلوب جديد لتطوير وتنمية الشبكة العمرانية بصفة عامة والإستيطان البشري الحضري بصفة خاصة كتكملة للمخططات العامة للمدن التي تكتفي برسم حدود المدن ومحاور توسعها وإستخدام المجال فيها خلال فترة زمنية معينة».[2]

1- 3- التهيئة الإقليمية:

«يمكن تعريف التهيئة الإقليمية بأنها تصور مصغر للتهيئة القطرية على المستوى الإقليمي بدلا من المستوى الوطني، أي وضع خطط إقليمية على المدى البعيد للتهيئة المجالية لمختلف أقاليم التراب الوطني، أو لبعضها، حسب إختلاف ظروفها الطبيعية ومواردها البشرية والإقتصادية وحسب إختلاف مشاكلها الإجتماعية التي ينبغي أن تكون المحور الأساسي للخطط الإقليمية ومراعاة التطابق بين الوحدات الجغرافية والطبيعية والوحدات الإقتصادية. وتنفذ التوجهات والأهداف المرسومة في خطط التهيئة الإقليمية بواسطة وسائل التهيئة الإقليمية المتمثلة في المخططات الإقتصادية الإقليمية والمحلية التي تبرمج مشاريعها وأهدافها في إطار الخطة الإقليمية لتهيئة التراب الوطني على المديين القريب والمتوسط. (ما بين سنة وخمس سنوات)».[3]

كما يمكن تعريفها بـ:

«هي العمل والتطبيق (أكثر مما هي العلم، التقنية أو الفن)، تجهيز مع ترتيب، عبر فضاء البلد ومن خلال رؤية مستقبلية للسكان مع أنشطتهم، التجهيزات ووسائل الإتصال التي

---

[1]- بشير محمد التيجاني، تهيئة التراب الوطني في أبعادها القطرية: مع التركيز على التجربة الجزائرية، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران-الجزائر، د.ط، 2004، ص:9، 16.

[2]- بشير التجاني، التحضر والتهيئة في الجزائر، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص:84.

[3]- بشير محمد التيجاني، تهيئة التراب الوطني في أبعادها القطرية: مرجع سبق ذكره، ص:53.

يمكن إستعمالها من طرفهم مع الأخذ في الحسبان المتطلبات الطبيعية، البشرية والإقتصادية، وحتى الإستراتيجية».[1]

«وتعتمد التهيئة الإقليمية عادة على وسيلتين أساسيتين لتنفيذ برامجها التنموية على المستوى الإقليمي، وهما:

- عقود الخطة الإقتصادية المبرمة ما بين الدولة والمسؤول الأول عن الإقليم المتمثل في الشخص المنتخب على رأس المجلس الإستشاري الإقليمي، وتكون أهداف هذه العقود ترمي إلى تحقيق المشاريع والبرامج المسطرة في الخطة الوطنية ضمن مساحة الإقليم لضمان التناسق والإنسجام بين الإقليم وباقي أرجاء التراب الوطني. وتكون عادة هذه المشاريع التنموية ذات الأبعاد الوطنية السياسية المتمثلة في توطيد العلاقات المتينة بين الدولة والإقليم من جهة والأبعاد الإقتصادية لبعث التنمية المستديمة والإنعاش الإقتصادي. وتحدد مدة عقود الشراكة بين الإقليم والدولة زمنيا حسب مدة الخطة الإقتصادية الوطنية الشاملة. وتوزع الإعتمادات المالية الحكومية على شكل عقود شراكة بين الدولة والإقليم حسب ترتيب إقتصادي وجغرافي للأقاليم يعتمد فيها على مدى الصحة الإقتصادية للأقاليم والمؤشرات الإجتماعية والإقتصادية المشخصة لعراقيل ومشاكل التنمية به قصد تحقيق التوازن الإقليمي.

- خطة التهيئة الإقليمية وتضم المبادرات التي يبديها المنتخبون والمجتمع المدني المتمثل في الجمعيات غير الحكومية والسلطات المحلية من أجل تنمية الإقليم والنهوض به وترقيته، وترسم عادة خطة التهيئة الإقليمية على المدى البعيد لتحقيق طموحات سكان الجهات التي يضمها الإقليم ويراعى في وضعها الإنسجام والتناسق مع الأقاليم المجاورة، ويعتمد تموين إنجازها على الموارد والمداخل المحلية للإقليم بالإضافة إلى مساعدات حكومية موجهة للأقاليم الضعيفة إقتصاديا.

والهدف من وراء مخططات التهيئة الإقليمية ليس القضاء على وسائل التهيئة المحلية بل تعزيزها وبالتالي فإن المخططات الولائية والبلدية للتنمية ومخططات التهيئة والتعمير ومخططات إستعمال الأرض وغيرها ينبغي أن تبقى وتستمر ولكن بكثير من الإنسجام والتنسيق في برامجها ومشاريعها مع باقي مشاريع وبرامج التهيئة الإقليمية والقطرية عبر التراب الوطني.

بحيث لم تصبح أهداف التهيئة تتمثل في التوازن الجهوي من خلال إنشاء وسائل إنتاج جديدة لضمان الشغل وتوفير التجهيزات والسكن والمرافق والخدمات العمومية بقدر ما أصبح إنشغال التهيئة يرمي إلى الإنسجام و التناسق بين منجزات وبرامج ومشاريع خطط التهيئة على مختلف المستويات والأصعدة الوطنية الإقليمية والمحلية في إطار نظام بيئي وعمراني سليم».[2]

«أما في فرنسا أدمجت التنمية المستدامة بالتهيئة الإقليمية من أجل إيجاد توازن بين التنمية الحضرية والتنمية الريفية، كما تتضمن الإشكاليات الإجتماعية، البيئية والإقتصادية للإقليم والسكان الذين يعيشون به».[3]

---

[1]- Pierre merlin,françoise choya, op.Cit. , p: 41.

[2]- بشير محمد التيجاني، تهيئة التراب الوطني في أبعادها القطرية، مرجع سبق ذكره، ص: 247، 249.

[3]- www.vedura.fr/economie/amenagement-territoire

على العموم «تعد قواعد التّهيئة والتّعمير في تاريخ البشرية حضارة،علم، فن وأخلاق وهي التعبير عن مجموعة من المعارف والمهارات وانبعاث لثقافة حضارة التمدن التّي تساهم في تطوير الإنسان وأفكاره وحياته الإجتماعية وترجمة لها من خلال فن تنظيم البناء والعمران»[1].

2- المخططات:

«نميز بين مخططات الخرائط من خلال سلم رسم أعلى من 10.000/1، أما مخططات المساحة فهي ذات سلم يتراوح بين 2500/1 إلى500/1 تستخدم من أجل تعيين حدود القطع الأرضية، أي أجزاء ملكية دائمة تعرض نفس الإستخدام، إما فلاحي أو عمراني تابعة لنفس المالك، حيث يمكن مراجعتها في البلديات إعتمادا على وثائق خاصة تمثل بيانات القطع الأرضية وخاصة دفتر المساحة الذي يبين إستعمال الأرض، إسم وعنوان المالك. وهو مصدر مهم بالنسبة لدراسات التهيئة والتعمير إلا أنه غالبا ما يهمل...فندرة تحديث المخططات تمثل خطأ أساسي.

المخططات العمرانية تكون ذات مقاييس مختلفة تقدر بين 5000/1 (تميز العمارات) إلى 500/1 و 200/1 (تبين شكلها الدقيق)».[2]

«ومثل المخططات الإقتصادية توضع مخططات عمرانية لإستخدام الأراضي لفترة محددة تحاول الجهات المعنية أن ترسم أهداف عمرانية داخل تجمع عمراني أو مدينة حسب أهدافها ومطامحها في المستقبل...وهذه المخططات العمرانية هي التي تحدد النشاط العمراني داخل المدن، وتعين مواقعه وترسم الخطوط العريضة للتوسع العمراني بها مستقبلا،وتضع الحدود التي يجب أن يقف التوسع العمراني عندها لغاية وضع مخطط عمراني جديد».[3]

2- 1- مخططات المدن:

إن «مبادئ سياسات تهيئة الإقليم أدمجت حديثا مفهوم الإستدامة في النصوص التشريعية التيتحدد النشاط الكلي من خلال قيادة مختلف المخططات، الخطط والبرامج الخاصة بالتهيئة».[4]

حيث أوجدت عملية «إعداد مخططات المدن لتمثل مجموعة من الإستراتيجيات (الأهداف بعيدة المدى) التي توصي بها مراكز القرارات السياسية والتخطيطية لتنمية وتوجيه وضبط

---

[1]- جلول زناتي، تشريع التعمير والتطوير العقاري في الجزائر، كتاب البحوث وأوراق العمل لندوة التنمية العمرانية الأولى: التطوير العقاري والإسكان المستدام، الدمام، 2010، ص: 302.

[2]-Pierre merlin, françoise choya, dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement, 1ére édition «quadrige», Paris, 2005, P: 642.

[3]- بشير محمد التيجاني، مفاهيم وأراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة، مرجع سبق ذكره،ص:39.

[4]- Kouzmine Yaël, les villes sahariennes algériennes et le développement urbain durable : ville réelle et ville normative, laboratoire théma – umr 6049, université de franche – comté, 2005, p : 01 : www. Kouzmine_DUD_Sahara_2005.pdf

عملية نمو المدن وتوسع البيئات الحضرية». [1] و «كثيرا من المشاكل العملية في مخطط المدينة يمكن إيجاد حلول لها بواسطة الخطة القومية أو الخطة الإقليمية».[2]
حيث تتعدد المصطلحات وإنما في عمقها العلمي تحمل نفس المعنى كما سنرى فيما يتعلق بالمخطط العام للمدينة والذي يوجد من يطلق عليه مصطلح الخطة الشاملة أو التصميم الأساسي.

2- 1- 1- المخطط العام والتفصيلي للمدينة:

المخطط العام «هو نتاج عمل المخططين الحضريين (ويمثل الخطة الحضرية). وما هو إلا: إطار عمل يوضع للسيطرة على أو توجيه نمو المستوطنة الحضرية عبر مراحل التصميم بطريقة تستوعب طبيعة التغير الإجتماعي والاقتصادي والحضاري؛ بما فيه التكنولوجي الحادث والمتوقع حدوثه في المستوطنة الحضرية وبما يحقق نوعا من التعايش السليم بين المجتمع والمستوطنة من خلال نجاح المستوطنة في تأدية وتطوير وظائفها وخدماتها المحلية والإقليمية بمستوى يتجاوز الحد الأدنى من الكفاءة المطلوبة، بعبارة أخرى إن المخطط العام للمدن الذي يجري إعداده عبر عملية التخطيط الحضري ما هو إلا إطار عمل يتعامل مع وحدتي الزمان والمكان بمتغيراتها التي يعملها مجتمع المدينة الذي هو جزء من المجتمع الإقليمي وإن هذا الإطار يشكل أحد الوثائق الرسمية التي توض ع لتوضيح الطريق العام نحو الكيفية العملية لتنفيذ المسار التوجيهي والتطويري لنمو المستوطنات».[3] حيث يعتبر المخطط العام أشمل المخططات التي تختص بالمدينة وهناك من يطلق عليه المخطط الشامل، المخطط الهيكلي، التصميم الأساسي. حيث يشمل هذا المخطط مخططا آخر يسمى المخطط التوجيهي (أي أن المخطط التوجيهي هو جزء من المخطط الإسترتيجي)؛ أين يمثل المخطط الإستراتيجي أداة تستخدم على المدى الطويل بينما المخطط التوجيهي يستعمل على المدى المتوسط لمدة عشر(10) سنوات. لذلك «المخطط الإستراتيجي يبين الأهداف والسياسات وخطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية والبيئة العمرانية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة، وأن المخطط التفصيلي هوالمخطط التنفيذي♦للإشتراطات البنائية والتخطيطية والبرامج التنفيذية لمناطق إستعمالات الأراضي والبنية الأساسية بالمخطط الاستراتيجي، وبالتالي فإن الإشتراطات التخطيطية والبنائية هي مفتاح تحقيق التنمية المستدامة من خلال كونها التطبيق الفعلي المحقق للأهداف التنموية للمخطط الاستراتيجي، فإن لم تكن الإشتراطات التخطيطية والبنائية التي يتم وضعها في المخططات التفصيلية إشتراطات مناسبة لتحقيق الأهداف التنموية للمخطط الإستراتيجي فإن

[1]- العاني محمد جاسم محمد علي، التخطيط الإقليمي: المبادئ والأسس- نظريات وأساليب، مرجع سبق ذكره، ص:190.
[2]-هاشم الموسوي وحيدر يعقوب، التخطيط والتصميم الحضري: دراسة نظرية تطبيقية حول المشاكل الحضرية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1،2006، ص:41.
[3]- العاني محمد جاسم محمد علي، التخطيط الإقليمي: المبادئ والأسس- نظريات وأساليب، مرجع سبق ذكره، ص: 155، 156.
♦- المخطط التنفيذي = المخطط التفصيلي و يستخدم على المدى القصير (05 سنوات).

تلك الأهداف لن تتحقق».[1] و «لضمان إستدامة التنمية يتم إعادة تقييم المخططات الهيكلية تبعاً لمعايير الإستدامة، وذلك بهدف تقويمها بما يحقق التوازن بين أهداف ومعايير التنمية المستدامة»[2].

2- 1- 1- 1- الخطة الشاملة:

كما ذكرنا سابقا أن المصطلحات المتعلقة بهذه المخططات متعددة سنقدم البعض منها حتى تكون أكثر وضوحا ولا يتم الخلط بينها. وعليه الخطة الشاملة «تعرف في بعض الأحيان بإسم الخطة الهيكلية (master plan) أو الخطة العامة...يعالج هذا النوع من الخطط جميع الجوانب والقوى الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والطبيعية في المنطقة الحضرية على أساس إنتاجي.والخطة الشاملة هي وثيقة رسمية أو حكومية تشمل أهداف عامة (غايات) معينة وكذلك سياسات محددة لتحقيق هذه الأهداف. ويلجأ عادة لإستخدام مثل هذه الخطط لتحقيق أهداف طويلة الأجل ...وتعتبر هذه الخطط أداة رسمية لتقسيم المدينة إلى أقاليم أو مناطق والتغلب على كل المعوقات في سبيل تحقيق الأهداف بطريقة رسمية وشرعية...وهي تساعد في تنسيق جميع النشاطات الحكومية في المستوى المحلي...وهي تقوم على تقييم شامل للأوضاع المختلفة في المدينة وتحليل تفصيلي للأنماط المكانية السائدة.

بعد مرحلة الإعداد الأولى يتم عرض هذه الخطة على الجهات الرسمية من أجل الحصول على موافقتها أو إجراء ما تراه مناسبا من تعديلات قبل وضع الخطة في صورتها النهائية».[3]

2- 1- 1- 2- التصميم الأساسي:*

«هو وضع خطة شاملة للمدينة تتحدد فيها جميع الظروف الإقتصادية والإجتماعية والتي من الممكن دراستها بإعتبارها تشكل مجموعة كاملة للمنطقة الحضرية (المدينة) وتشمل مجموعة تصاميم لبعض المناطق وللمدينة بشكل عام يشمل التصور المستقبلي للمدينة لفترة زمنية طويلة ولضخامة هذا العمل وإعداد الخرائط الأساسية للمدينة ومن ثم الخرائط التفصيلية للأحياء السكنية والمنطقة التجارية والمناطق الصناعية والخضراء والتي تكون مجتمعة شكل المدينة النهائي، ويدرس المخطط الظروف الحالية خصوصا الإقتصادية ويتعين أن نحدد وظيفة المدينة الرئيسية ووظائفها الفرعية أو الثانوية ومدى التوقع في تغير الوظائف مستقبلا مع التوسع في المدن الأخرى في الدولة ثم يدرس الإمكانيات الطبيعية والإقتصادية والبشرية للتوسع و اتجاهات النمو ومسار التوسع وأي إتجاه له وكيف سيكون شكل المدينة النهائي وتتحدد هذه بمجمل الظروف الطبيعية والنظرة الجمالية وتوفر عناصر ديمومة المدينة.

---

[1]- وائل محمد يوسف السيد، إستخدام نظم المعلومات الجغرافية في مراجعة الإشتراطات التخطيطية والبنائية بالمناطق السكنية: نموذج تطبيقي للمخططات الإستراتيجية والتفصيلية للمدن المصرية، ورقة بحثية، مصر، ص: 01.

[2]- www.urbanharmony.orgguide/mosthat.pdf

[3]- عثمان محمد غنيم، التخطيط: أسس ومبادئ عامة، مرجع سبق ذكره، ص: 240، 241.

*- التصميم الأساسي = المخطط الإستراتيجي = المخطط العام = الخطة الشاملة = المخطط الهيكلي.

2- 1- 1- 3- التصميم القطاعي: •

التصميم القطاعي وهو جزء من التصميم الأساسي ويسمى أيضا بالتصميم التفصيلي، وهو تصميم يختص بالمعلومات الدقيقة عن منطقة معينة ربما تكون سكنية وصناعية، تجارية، مركز مدينة رئيسي أو مركز ترفيهي سياحي وضمن هذا التصميم توجد معلومات عن الشوارع الداخلية الرئيسية والفرعية، مساحات القطع السكنية أو الصناعية أو التجارية وأماكن الوقوف والمناطق الخضراء، مناطق الخدمة وتشمل هذه كل الخدمات الإجتماعية والثقافية. ويفضل في كثير من الأحيان أن يكتب عدد القطع السكنية الموجودة في التصميم التفصيلي لتوضيح ما يتوفر من قطع سكنية في المدينة بشكل عام عندما تجمع أعداد القطع السكنية في التصاميم التفصيلية أو القطاعية».[1]

2- 2- خصائص المخطط العام للمدينة:

بإعتبار المخطط العام للمدينة إطار عمل يجب السير حسب توجيهاته وفي سياقمقترحاته حتى يصل إلى الغايات التي وضع لأجلها فإنه من الضروري أن يتضمنالميزات التالية:

* **الشمولية:** أي أن يشمل جميع إستخدامات الأرض الأمر الذي سيسهل عملية تحديد وضمان كل الإحتياجات.
* **المرونة:**أي أن يكون قادرا على إحتواء كل التغيرات التي قد تطرأ في المستقبل ومراعاة الظروف التي ستحيط بعملية التنفيذ وبصفة خاصة حل المشاكل الغير مرتقبة.
* **الغائية:**أن يتضمن أهداف وحاجات السكان المحليين في المنطقة بإشراكهم في أغلب مراحل التخطيط مع إحترام الموروث التخطيطي والقدرة على الإندماج وفق كل التطورات الإلزامية.
* **الإمكانية:**خاصة إكتساب الصيغة القانونية والدعم الحكومي مع ربح الإعتراف الشعبي به.

3- السيناريو:

3- 1- تعريف السيناريو:

تعبر السيناريوهات عن رؤية مستقبلية تبنى من خلال وضع عدد من الفرضيات التي تتضمن مجموعة من الإحتمالات حيث يمكن من خلالها تحسين طرح بدائل القرارات التي تحدد نتيجة الهدف المرغوب في تحقيقه. لذا فهي تمثل وسيلة لا يستغنى عنها عند إعداد أية سياسة تهيئة ومهما كان نوع المجال المراد تهيئته.

فحسب قاموس التعمير والتهيئة لـ :"Pierre merlin " قد عرف السيناريو كمايلي:

«يمكن تعريف السيناريو كتركيب متسلسل لأحداث أو ظواهر إستباقية، و عادة ما تكون هناك مقارنة للواحدة منها بالأخريات في نظام مزدوج لعلاقات تطورية وسببية قصد توضيح الخصائص المحتملة لتطور وضعية معينة، إ نطلاقا من فرضيات مبنية على "توجهات ثقيلة" لهذا التطور. حيث يعرض السيناريو دليل عمل يقوم منذ البداية بتكييف

•- التصميم القطاعي = المخطط التفصيلي.

[1]- محمد صالح عبد القادر، المدخل إلى التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة البصرة، 1986، ص: 73، 75.

الفرضيات المختارة وتنسيق نظام العلاقات المحددة لتكامل مجموع متغيرات وضعية التطور المعنية بالدراسة.
إن أغلب السيناريوهات المطبقة حاليا تنتمي كلها إلى صنفين أساسيين من السيناريوهات: السيناريوهات "التوجيهية" والسيناريوهات "المتباينة".
موضوع السيناريوهات التوجيهية يحاكي عمليات تطور ممكنة إنطلاقا من وضعية موجودة (حالية)، تأخذ في الحسبان فرضيات قاعدية مبنية على طبيعة وتناغم سير إحتمالات هذه العمليات.
وغالبا ما تأذن هذه السيناريوهات بلعبة متغيرات ضيقة نسبيا: حيث تطرح، على الخصوص دوام بيئة نظام المتغيرات المكونة له (مثل: دوام مؤسسات أو نظام الإنتاج ساري المفعول)، وتسعى إلى رسم خطوط عريضة لصور وضعيات مستقبلية، لتوضيح مختلف المسارات القابلة لقيادتها. بخلاف السيناريوهات المتناقضة، فهي قلما تهتم بعملية الكشف عن مجموع حقل الإحتمالات لجعل إحتساب واحدة أو العديد من عمليات التطور المحكم يعود لطبيعة المقدمات المنطقية التي تتبناها.
موضوع السيناريوهات المتباينة هو إعداد صورة مستقبلية لوضعية موجودة إنطلاقا من فرضيات أين تكون كل الإنعكاسات موصوفة بالتدريج بالرجوع إلى نموذج متسلسل عبر الزمن... وتتبنى السيناريوهات المتباينة منذ البداية قيود بيئية عامة تكون أكثر محدودية من السيناريوهات التوجيهية وتسند في سيرورتها على دقة التناسق التسلسلي ، لكنها ليست أقل أهمية عند التطبيق.
عند تطبيق السيناريوهات المتناقضة تلجأ إلى تعارضات تكون مجزأة خصوصا بين الوضعيات الإستباقية التي تتخذ كنقطة إنطلاق في مسيرتها والوضعية الحالية:وبالتالي فهي تتبنى لعبة أساسية تتناول تشكيل فرضيات مبالغ فيها تعمل على إعادة بناء مسارات يمكنها أن تقود من وضعيات تصورية إلى وضعية حالية وبأقصى وضوح ممكن».[1]

3- 2- أسلوب السيناريوهات:

أما بالمخطط الوطني لتهيئة الإقليم فقد أعتمد المفهوم التالي للسيناريوهات رغم عدم وجود فرق كبير سوى الإختلاف بالمصطلحات الخاصة بتصنيف أنواع السيناريوهات ومع ذلك فهي تصب في نفس المعنى:
«يعبر أسلوب السيناريوهات عن المقاربة المتكاملة لإحتمال إستراتيجي تبحث عن إعادة الإقليم إلى بيئته مع الأخذ في الحسبان خصوصياته، خاصة موارده المميزة. والهدف من هذه المقاربة إقتراح توجيهات وأعمال إستراتيجية ترتكز على موارد الأقاليم وفقا لسيناريوهات بيئتها العامة والتنافسية. وتشير إلى بناء تصور لمستقبل ممكن، بالإضافة إلى المسارات التي تقوده.
والسيناريو هو مجموع مشكل من خلال وصف لوضعية في المستقبل ومسار لأحداث تسمح بتجاوز الوضعية الأصلية إلى وضعية المستقبل ، يمكن التمييز بين نوعين من السيناريوهات:
- **الإعدادي:** يحمل ميولات ماضية وحالية ويؤدي إلى إحتمالات مستقبلية.

[1]-pierre merlin, Françoise choay, op.cit. , P:797,799.

- <u>الإستباقي أو المعياري</u>: يبنى إنطلاقا من صور خيارية للمستقبل،فيمكن أن نطمح لها أو بالعكس تخيفنا.هذه السيناريوهات الإعدادية أو الإستباقية يمكنها أن تكون إتجاهية أو شديدة التباين.

<u>3- 3- وصف طريقة السيناريوهات:</u>

في الحقيقة، لا توجد مقاربة وحيدة تختص بالسيناريوهات،فقد توصل إليها من طرف "Herman Kahn "بالو.م.أ ومن طرف الـ: - Datar - بفرنسا و طورت اليوم السيناريوهات بـكل من طريقة:

- sema- التي طورت إلى :-CNAM- من جهة وطريقة " SRI "(نسبة لإسم المكتب الأمريكي للإستشارة) من جهة أخرى. وبالرغم من إختلاف مراحل هاتين الطريقتين فهي قلما تختلف، حيث ترتكز الطريقة الأولى على ميزة الإختبار النظامي للإحتمالات المستقبلية، وهذه هي الطريقة الأولى التي سنعرضها والملخصة بالمخطط التالي.

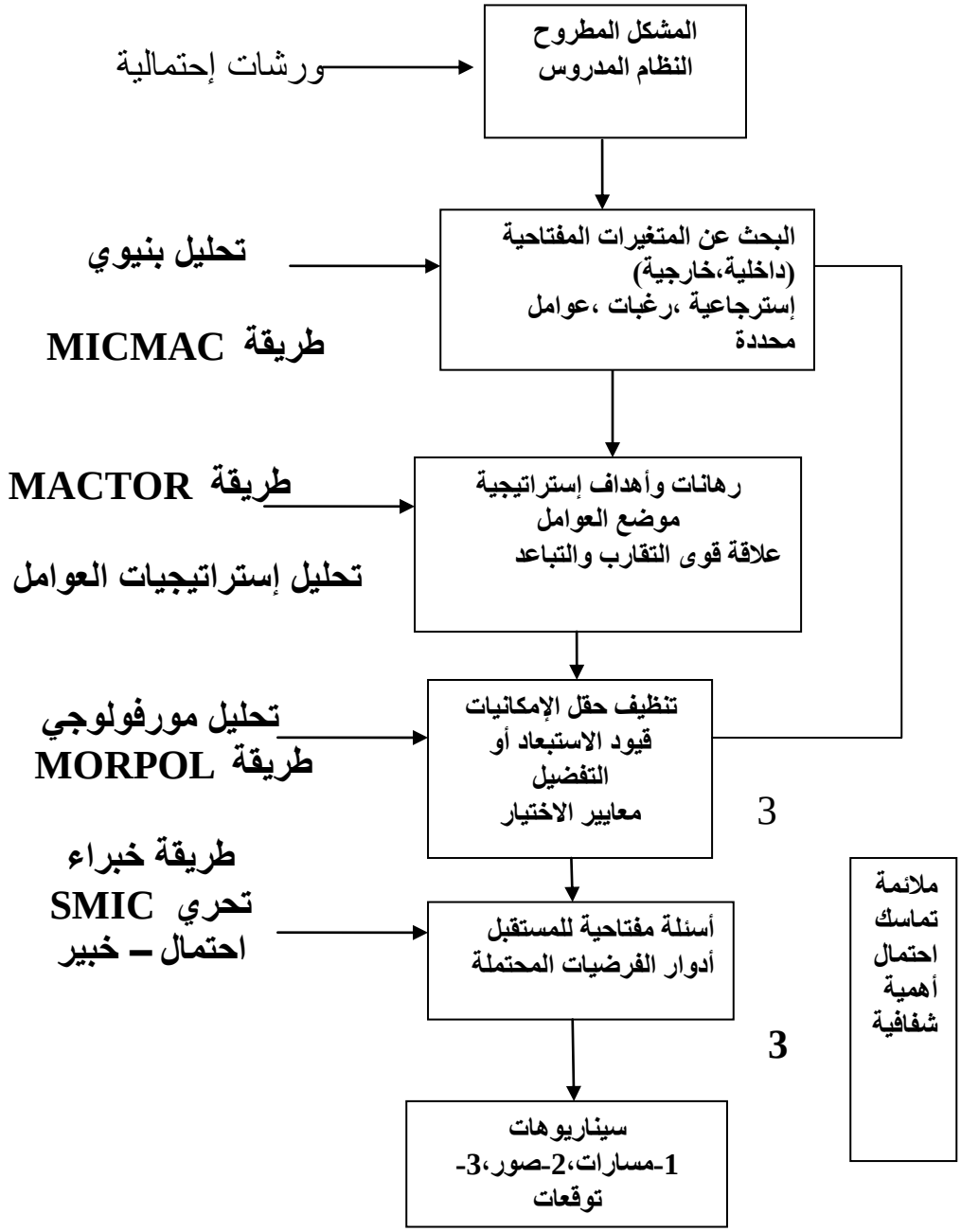
- <u>المرحلة الأولى- بناء القاعدة</u>:

هذه المرحلة تلعب دور مهم في بناء السيناريو، فهي تتطلب بناء مجموعة صور للحالة الحالية للنظام المحدد من طرف الإقليم وبيئته ، فللقاعدة إذن هي توضيح لعناصر ديناميكية مرتبطة واحدة بأخرى تشكل نظاما مرتبطا ببيئته الخارجية، حيث سيتم مايلي:

حصر النظام وبيئته، تعريف المتغيرات المهمة، تحليل إستراتيجية العوامل.

قصد تحقيق النقطة الأولى، سيظهر التحليل التركيبي كأداة دقيقة يمكنها خلق مجموعة من المتغيرات تتم دراستها بأثر رجعي يشمل عمليات معمقة و مفصلة وممكنة. هذا التحليل الإسترجاعي يتفادى التمييز ال واضح للوضعية الحالية التي تنطوي على توجه مكمل للمستقبل لأن تحليل التوجهات السابقة هو بيان لتطور النظام والدور المحرك أو المعرقل الذي يمكن أن تلعبه بعض العوامل. في حين أن كل عامل يجب أن يحدد وفقا لأهدافه، مشاكل ووسائل العمل، وبهذا نشكل لوحة لإستراتيجية العوامل.

شكل رقم: 01-01- يوضح طريقة السيناريوهات



Source:MATET, rapport n:0 3 du Projet SNAT 2025 : tendances, ruptures et Alternatives 2025, mission 1, janvier 2005, p:62.

- المرحلة الثانية- تنظيف حقل الإمكانات وتقليل عدم التأكد:

في هذه المرحلة تكون المتغيرات المفتاحية مُعرفة، أين يمكن أن نعاين الإحتمالات المستقبلية من خلال قائمة فرضيات تطابق على سبيل المثال حفظ التوجه، أو على العكس تقطعه. ويمكن هنا أن نعتمد على التحليل المورفولوجي من أجل تفكيك النظام المدروس إلى أبعاد مهمة ودراسة الترتيبات الجديدة الممكنة لهذه الأبعاد المختلفة، هذه الترتيبات تشكل صور ممكنة للمستقبل. وبمساعدة طرق خبراء يمكن في ما بعد تقليص عدم التأكد بتقدير الإحتمالات الموضوعية لتوافق مختلف هذه الترتيبات أو لمختلف الأحداث المفتاحية للمستقبل.

- المرحلة الثالثة- إعداد السيناريوهات:

في هذا الميدان، السيناريوهات لا تزال في مرحلة - جنين - لأنها محدودة بفرضيات يمكن أن تتحقق أو لا. وهذا ما يعني البحث عن وصف المسار المؤدي للوضعية الحالية أو تحديد الصورةالنهائية. (هذا الجزء من العمل يسمى مرحلة تطورية). فبعض أجزاء النظام يمكن أن تعرض مكان لوضع نماذج جزئية والقيام بمعالجة آلية.

- **المنفعة والحدود:**

السيناريوهات تشكل ضوءً ضروريا لتوجيه قرارات إستراتيجية والمساعدة على الإختيار، إذا كان مسار طريقة السيناريوهات منطقي، فإنه ليس من الضروري متابعته من" أ " إلى "ي"،فالأمر يرتبط بدرجة معرفة النظام المدروس وأهدافه. طريقة السيناريوهات هي مقاربة مقياسية حيث يمكن أن نحصر عند الدراسة بعض المقاييس، على سبيل المثال، التحليل البنيوي للبحث عن المتغيرات المفتاحية، تحليل إستراتيجية العوامل أو التحري لدى الخبراء حول الفرضيات المفتاحية للمستقبل.

هكذا يمكن أن نقول: إن معنى السيناريو يتضمن كذلك الخطر لأنه ينطوي على تفكير إحتمالي، بمعنى آخر يجب طرح أحسن التساؤلاتوتشكيل الفرضيات المفتاحية للمستقبل، تدقيق التماسك وإحتمال الترتيبات الممكنة. وإلا، سنقع في خطر ترك 80% من حقل الإحتمالات في الظل. المنطق السليم يشير إلى ضرورة طرح الأسئلة منذ البداية ، ماذا يمكننا فعله في التواريخ المحددة وبالوسائل المتوفرة؟ كيف نعمل وأي طريقة نستخدم ؟ أين تكون النتائج موثوقة ونافعة للمعنيين؟ في هذا المنظور سيكون غالبا من المفضل حصر السيناريوهات في بعض الفرضيات المفتاحية، أربعة، خمسة أو ستة. وبالعكس عند تقليص عدد السيناريوهات إلى أربعة فقط بتركيب فرضيتين كما دعت إليه طريقة "SRI"، فهي جد ملخصةولا يمكنها أن تؤدي الدور كما يجب لأن هندسة السيناريوهات تبنى حول 5 أو 6 فرضيات أساسية، تستخدم كنسيج داخلي للتفكير الإستراتيجي ، هذا المسار للسيناريوهات يفرض أكثر من أي وقت مضى تفكير تمهيدي تفسيري وعميق حول المتغيرات المفتاحية، الرغبات وأدوار العوامل.

أي أن كلمة سيناريو غالبا ما تستعمل بطريقة مفرطة قصد تأهيل أي دور للفرضيات ، والإستراتيجية، ومن أجل ذلك فرضيات السيناريويجب أن تملئ 5 شروط هي: الملائمة،

التماسك، الإستقبالية، الأهمية والشفافية لأن بناء السيناريوهات يلعب دور مركزي في أغلب الدراسات المستقبلية».[1]

4- المدن الجديدة:

بإعتبار موضوع البحث يتضمن دراسة مخططات المدن الجديدة في الجزائر، سيتم عرض حوصلة عامة حولها بإعتبارها أحد أدوات التهيئة سواءً في الجزائر أو غيرها من الدول.

4- 1- مفهوم المدينة الجديدة:

«إن مفهوم المدن الجديدة أخذ طريقه منذ نهاية القرن التاسع عشر، أين إقترح "Howard Ebenzer" إنجاز المدن الحدائقية في إنجلترا.لكن هذا المفهوم غامض لأنه لا يشتمل على نقاط مشتركة كثيرة...أما الإختلافات تعود لأسباب عديدة، والمتمثلة في:

-الترتيب العمراني : حجم المدن، التكتل، الموقع، التهيئة الداخلية، أنواع السكن الغالب...إلخ؛- إجتماعيا: طبقات المجتمع، الإندماج أو عدمه في منطقة عمرانية...؛

- إداريا: طبيعة رب العمل، العلاقة مع الجماعات المحلية...

وبالإضافة إلى هذه الإختلافات فإن تنوع الأهداف والمبادئ التي تترأس مفهوم المدن الجديدة فهي نادرا ما تشكل مبادرات معزولة (مختلفة)».[2]

«حيث كانت المدن الجديدة منذ العشريات الثلاث التي تلت الحرب العالمية الثانية خيار مفضل في العديد من الدول التي تتبع أنظمة سياسية جد مختلفة (بريطانيا - العظمى، المجر، فرنسا وكذلك اليابان). وقد أوحت هذه الإنجازات للعديد من الدول النامية إلى رؤية المدن الجديدة كأدوات عالية الكفاءة، تُعجل بإحداث نقلة إجتماعية وإقتصادية مرغوبة (فنزويلا، مصر، السعودية العربية)، وفي نفس الوقت هناك حالات أخرى ترى أن تشييد عاصمة جديدة أصبح إنجاز وطني.

من خلال هذا نلمس أن موضوع المدن الجديدة ذا بعد عمراني بحت، يكشف عن ثروة مفاهيمية كبيرة. فهي في الواقع كاشف لأيديولوجيات مسيطرة في مجتمع ما، حيث توضح أنواع العلاقات الموجودة بين السلطة والمواطنين، كما تؤكد على خيارات ثقيلة تُتخذ فيما يتعلق بنموذج التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

فالمدن الجديدة في كل الدول تمثل مخابر إبتكار، مواضيع منفردة مخصصة لحمل شواهد على أوقاتها، وفي نفس الوقت تميل إلى إخفاء حقيقة طابعها التعميري الأكثر من إعتيادي، ومع ذلك تسجل حالة خاصة تتعدى للتساؤل حول آثار هذه الإنجازات الإرادية على نظام عمراني وطني أو جهوي.

إن قرار خلق مدينة جديدة يرتكز دائما وأساسا على خيار سياسي، نادرا ما يمكن أن ينتج عن إلتقاء العديد من مراكز القرار في جهاز الدولة... وتستلزم المدينة الجديدة المعاصرة تجنيد قوي ومستدام للقوة العمومية؛ على مستوى أعضائها (هياكلها) الأكثر فعالية. المدينة

[1]- MATET, rapport n:0 3 - Projet SNAT 2025 : tendances, ruptures et Alternatives 2025, mission 1, janvier 2005, p :61,64.

[2]- pierre merlin, les villes nouvelles : urbanisme régionale et aménagement, presses universitaires de France, paris, deuxième édition, 1972, p : 07.

الجديدة هي خيار تهيئة شامل يقوم على عمليات إرادية، لا تخضع للقرارات الفردية التي تؤدي تقليديا إلى تشكيل تجمعات».[1]

4- 2- تعريف المدينة الجديدة:

«هي مدينة مخططة في حين يكون خلقها قد قرر إداريا في العموم تحت إطار سياسة تهيئة جهوية».[2]

إلا أن هناك من يرى إمكانية إنجاز مدن جديدة في إطار سياسة تهيئة إقليمية وطنية.

وهي «"تجمعات عمرانية أنشئت وفق معايير عمرانية محددة في إطار إستراتيجية تهدف إلى تنظيم أو تخفيف الضغط على مدن كبرى أو لبعث وتجسيد خطط تنموية جديدة".

[كما تعرف المدن الجديدة بأنها] "مؤسسات إنسانية "بالإمتياز" في التنظيم، البحث العمراني وفي التوازن الوظيفي لإطار الحياة». [3]

حيث يوضح هذا التعريف أن غاية إنشاء المدن الجديدة، أولا وأخيرا؛ وعبر كل مراحل الإنجاز هو الإنسان. وهذا ما يؤكد شمولية هذا المفهوم على أبعاد إقتصادية، ثقافية، إجتماعية، سياسية وبيئية.

كما تظهر المدن الجديدة «"كوسيلة للتحكم وتنظيم النمو العمراني". هذا المعنى يرتبط بمفاهيم التعمير، تهيئة الإقليم وبرامج المنفعة الوطنية».[4]

«ففي كل الحالات، المدن الجديدة التي أنشئت في العالم...هي إستجابة لمشروع سياسي وفي نفس الوقت لبعض المتطلبات المتعلقة بالتهيئة».[5]

4- 3- أنواع المدن الجديدة:

توجد أربعة أنواع وهذا حسب تموضع المدن الجديدة بالنسبة للتجمعات الرئيسية (المدن الأم) وهي:

- «المدن الجديدة المتموضعة خارج المناطق المعمرة في نهاية المناطق الصناعية مثل مدن الإتحاد السوفياتي سابقا أو بجوار المنابع المنجمية كالمدن المتواجدة في المجر.
- المدن الجديدة العواصم المتواجدة في وسط بلدان تهدف إلى بعث إستراتيجية دفاعية أو أسباب أخرى مثل: برازيليا، أبوجا والتي تعد الأمثلة المشهورة.
- المدن الجديدة في إستمرار فضائي مع التجمعات العمرانية لهيكلة الضواحي بدون إعطاء الإستقلالية بين المدينة الجديدة والمدينة الأم.

---

[1]- Claude Chaline, les villes nouvelles dans le monde, presses universitaires de France, paris, deuxième édition, 1996, p : 05, 11.

[2]- Pierre merlin, Françoise choya, dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement ,1ére édition «quadrige», paris,2005, p :944 .

[3]- المجلس الإقتصادي والإجتماعي، لجنة التهيئة العمرانية والبيئة، رأي حول ملف "المدن الجديدة"، الدورة العامة الرابعة - أكتوبر 1995، ص: 02.

[4]- http://www.tsa-algerie.com

[5]- Makhloufi Lilia, émergence, évolution et identité d'une ville nouvelle : cas de Ali Mendjeli à Constantine, thèse de magister, option : urbanisme, département d'architecture et d'urbanisme, université mentouri, 2003, p : 08.

- المدن الجديدة الواقعة في محيط المدن الميتروبولية.[1] حيث نميز بين:
- المدن الجديدة التي تقع على محيط مدينة متربولية دون إستمرارية، للقضاء على الإحتقان وهيكلة المنطقة الحضرية على نطاق أوسع من التجمع الأساسي.
- المدن الجديدة التي تقع بموقع يتصل مكانيا بتجمع كبير مخصصة لتوجيه وبناء تنمية الضواحي، دون الرغبة في إستقلال المدينة الجديدة عن المدينة الأم كالمدن الجديدة الفرنسية».[2]

4- 4- أهمية المدن الجديدة:

«من الواضح أن المدن الجديدة تساعد لبلوغ أهداف قطاعية بسيطة مثل إنتاج سكنات جديدة وكل تساهم بطريقتها في تخفيف أزمة تعيث في السوق العقاري...والمدن الجديدة تعتبر في كل الدول كأدوات مفضلة قادرة على المساهمة في توزيع أحسن للسكان والأنشطة على الإقليم الوطني، مع هذه الأهداف المتعلقة بالعدالة الإجتماعية يمكنها أن تضيف مشاركة بتحقيق عدالة أكبر بين الأماكن.

وهي أدوات في خدمة مشاريع ذات مغزى وطني، أي أنها تتجه حتما نحوى ممارسة دورها في مجالات متناقضة تبرز أهداف مختلفة للدولة: التي تعطي أولوية سواء للسكن، التصنيع أو حماية البيئة. لكن هذه التناقضات تكون مدركة أكثر على المستوى المحلي والفردي لكل مدينة جديدة.

كما يمكن الإجماع على أنه يفضل وضع كل مدينة جديدة لوظيفة خاصة، وبالأحرى فإنه مع الوقت نعاين تنوع وعموم الأنشطة ودون شك إن الوظيفة المخصصة إستباقيا للمدينة الجديدة تشترط الموقع، التنظيم مع توقعات المستقبل. أما نظاميا، المدن الجديدة تمس طابعين: هي قبل كل شيء دعامة لنشاط إنتاجي وخدمات بالإضافة إلى مساهمتها في سيرورة مشروع تنظيمي لمجال جهوي.

إن توسع الأنشطة الإقتصادية في فضاءات إلى حد الآن غير معمرة تمر من خلال خلق مدن؛ إما تلقائية أو مخططة. فهي تصبو لتلعب دور مركز خدمات ومكان إنتاج، هذه الوضعية تسمى بـ: "اللوح الخالي"- table rase - التي تستلهم أفكار من نظرية الأماكن المركزية لتحديد عدد، مكان وأهمية التجمعات السكانية التي ستشيد».[3]

4- 5- مخططات المدن الجديدة:

«حسب تقرير(Barlow de 1940) المدن الجديدة تصمم في إطار سياسة وطنية لتهيئة الإقليم وسياسة جهوية للتعمير.

حيث هناك من يرى أن وجود ترابط المدينة الجديدة مع المدينة الأم يؤدي إلى إخفاء وإغتيال إستقلالية المدينة الجديدة، وهناك من يوافق وجود هذه الترابطات لأنها مهمة لنجاحها؛ خاصة إذا تعلق الأمر بمخطط جاذبية الأنشطة. أما الأمر الوسطي يكمن في أن المدينة الجديدة في حد ذاتها لاحقا ستبحث عن تحسين ترابطاتها.

---

[1]- بوهالي إبراهيم وآخرون، المدن الجديدة: دراسة حالة المدينة أمدغاسن- باتنة- مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس، فرع تسيير المدن جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2002، ص:7.

[2]- Makhloufi Lilia, émergence, évolution et identité d'une ville nouvelle, op.cit., p : 11.

[3]- Claude Chaline, les villes nouvelles dans le monde, op.Cit., p : 23- 28, 33.

...في أغلب المدن الجديدة، التعديل الأساسي الوحيد للمخططات التوجيهية الأصلية يتمثل في توقع الأحياء الإضافية على محيط المدينة وأحيانا توسع مركز المدينة بسبب إرتفاع العدد الحقيقي للسكان. فالمخطط التوجيهي لا يبحث في عرض مستقبل المدينة الجديدة بالتفصيل، إلا أن التوجيهات العامة التي يعرضها تسمح على الأقل بتصور ما ستكون عليه في المستقبل.

بعض التفاصيل في مخططات المدن الجديدة تكون من أجل تخفيف ضغط العمل، أو لضمان تنوع المنظر الطبيعي العمراني. فالمخططات العامة تقدر الأحجام، المجالات، الطرق، الكثافات والمخططات التفصيلية تنظم حدود البناءات والتي تبنى على مقاييس حاجات البناء.

كما تقترح فكرة المدينة الجديدة الربط بين العمل والسكن أين يفترض تنوع الأنشطة المعروضة لتوازن العمل؛ إلا أنه في أغلب المدن الجديدة ظهرت سياسة التشغيل كحجر عثرة أمام نجاحها.

أخيرا التهيئة يجب أن تترك مجال واسع للحرية وإمكانية التعديل والسماح بإتباع أساليب حياة مختلفة، وبالتالي أهداف طموحة وسخية موفقة في بناء نظام يقوم على حرية الإختيار، الديناميكية، التوازن والتنوع، المشاركة الفعالة للسكان، تحقيق كفاءة وجاذبية للمدينة وتحديد شروط إستقبال السكان وخلق الحياة الإجتماعية مع تخصيص برنامج دائم لإختبار النتائج».[1]

ويمكن أن نشير إلى أن المخطط العام لا يوجد به تعريف أو تعيين كافي يسمح بتحديد صنف المدينة الجديدة. كما نستنتج أن مخططات المدن الجديدة لا تختلف عن مخططات المدن الأخرى حيث تبدأ بإعداد المخطط العام بما في ذلك المخطط التوجيهي ثم يلي إعداد المخطط التنفيذي.

4- 6- سمات المدن الجديدة:

الشروط التالية ضرورية لتعيين سمة مدينة جديدة:

- «إنجاز مدينة جديد يجب أن يرتبط بمفهومها، وبالتالي الإنسجام مع المخطط العام وضمان وحدة تنظيمها، لكن نميز في الغالب أن المخطط المبدئي تلحق به تصحي حات حساسة، مرتبطة بتغيرات ظرفية أما إرادة تنظيم المجال لا تعود لأي سبب؛ لأن النتيجة المستلزمة لهذه الإرادة هي تحكم وتنظيم مستدام للأراضي وضمان تدفق إستثمارات متواصلة.

- كذلك نوعية الخدمات المعروضة وتنوع الفرص المعروضة للسكان، فالمدينة الجديدة يجب أن تضم قاعدة إقتصادية تزودها بموارد مالية من أجل تأدية وظيفتها وتسمح للعديد من السكان بالعمل في هذه المدينة. هذا المعيار يعارض المدينة الجديدة كحي له سمة مرقد أو التجمع التابع؛ غير أن هذه الإستثناءات كثيرة ومنها حالة المدن الجديدة القريبة من "ستوكهولم" فهي بعيدة كل البعد عن توفير عمل لكل عامل يسكن بها.

- مدينة جديدة يجب أن تكون مولدة لهويات ساكينها: هوية جغرافية، تتعلق بالإندماج بالموقع المحلي وفي نظام جهوي؛ هوية ثقافية وإجتماعية من خلال نوعية التداخلات التي

[1]- pierre merlin, les villes nouvelles : urbanisme régionale et aménagement, op.cit., p : 11, 27- 29, 43- 48,79.

تجند مختلف ما تضم المدينة الجديدة ؛ هوية مشتركة للمستقبل من خلال قوة الصورة المستقبلية التي ستظهر على مستوى الإنجازات الهندسية والتشكيلات العمرانية.
- شخصية المدينة الجديدة تكون منفردة، محفزة من خلال طبيعة الجهاز الذي يضمن البناء والتسيير مع توفر إشتراكية إقليمية نظامية.
- مع "Howard " ظهرت أولى أشكال التعمير الحقيقي، حيث كان قلما يهتم بالشكل مقارنة بالعمليات الإقتصادية والإجتماعية التي تضمها المدينة قصد بلوغ نظام إجتماعي جديد، يشجع أشكال تعاونية للتسيير وإنتاج سكنات وتجهيزات؛ وهذا ما يمثل مضمون عميق ما يزال يرتبط بالمدينة الجديدة، التي يجب أن تحتفظ بصورتها الرمزية ككيان قادر على جلب أدوية (علاج) لمختلف جوانب الأزمة العمرانية...وتحقيق الكفاءة العملية لأداة تهيئة المجال القادرة على التكيف مع العديد من الوضعيات.
- جودة المدينة الجديدة تُجمع على أنه في الأغلب يجب أن تحدد من خلال إتساع قوة نمو عدد السكان، في مدة تتراوح بين عشريتين إلى ثلاث عشريات».[1]
- ويجب الإشارة إلى أنه في بعض الأحيان تخلق المدينة الجديدة إلا أنها تكون غير مخططة، أي إنجازها لا يعتمد على مخطط ويصح القول عنها أنها مدينة جديدة فوضوية.
في النهاية وبعد التطرق إلى جميع هذه المحاور النظرية والتي لا تقل أهمية أي منها على الأخرى نستطيع أن نجزم أن العمران المستدام ممكن لأنه « يترجح على الأقل بين قطبين، فهو يقابل بيئة ترتبط بالهويات الإقليمية والعمرانية، والتي تتغذى على سياسات التنمية المستدامة، ويلتزم بالأداء الإيكولوجي والإستباق نحوى الإيكوتكنولوجي».[2]

[1]- Claude Chaline, les villes nouvelles dans le monde, op.cit., p : 12- 14,17- 20.
[2]- Jean – Paul Maréchal et Béatrice Quenault, le développement durable : une perspective pour le XXIe siècle, presse universitaires de Rennes, France, 2005, p : 208.

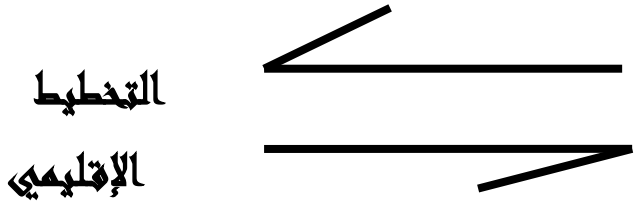
خلاصة الفصل:

في نهاية هذا الفصل نخلص إلى أن هذا الفصل يمثل لب الموضوع وجوهره؛ أي أنه يعتبر كمادة خامة ستمكننا من بلوغ المرحلة النهائية لإنتاج هذا البحث، كما نشير إلى أنه مهما توسعنا في تجميع الأساسيات والمفاهيم المتعلقة بهذا الموضوع فإنه سيبقى جزء غير مغطى؛ ذلك لتوسع نطاق مجال البحث فيه وعلاقته بالعديد من العلوم الأخرى.

كما نستنتج أنه لا يمكن تطبيق سياسة تهيئة إقليمية دون إعداد برامج العمل الكفوءة والتي يمكن أن تتكفل وتضم طموحات هذه السياسة؛ بالإضافة إلى الشروط التي يجب أن يحققها المخطط العام للتهيئة وبالأخص الذي يتعلق بالمدينة والقرية؛ كل هذه الإجراءات يجب أن تتم في إطار تشخيص إقليمي شامل محدث، واقعي ليخدم أكثر سيرورة التخطيط الإقليمي والذي يعتبر نقطة إنطلاق ضرورية لنجاح وإصابة كل خيارات التهيئة الشاملة.

الفصل الثاني

إنجازات وتنافسية مستدامة



ضوابط وتوجيهات مسطرة

تمهيد:

في هذا الفصل سنبين العلاقة الوظيفية بين إستراتيجية التنمية العمرانية المستدامة والتخطيط الإقليمي الذي يعتبر قاعدة لكل قرارات وخيارات تلك الإستراتيجية، بدون تخطيط إقليمي لا يمكن لأي نظام أو سياسة عمرانية النجاح لأن تحديد التوجهات التطبيقية المنتقاة والمكانية خاصة ستغيب. الأمر الذي سيؤدي بكل الإنجازات العمرانية بالخروج عن مسارها المتزن وإضطراب أهدافها رغم أن مفهوم الإستراتيجية يتضمن وجود مبادئ للعمل وتصور للعديد من البدائل لكن يبقى هناك فراغ يجب أن يملئه دور التخطيط الإقليمي هو البعد الإقليمي أو كما وصفه "ممفورد" بالقضاء على الرأسمالية المكانية. وعليه، إن هذا الفصل سيعرض المنهج الذي بإمكانه الربط وخلق التكامل بين هذين المتغيريين على ميدان عمل مشترك، كل يؤدي مهامه بما يسهل ويوضح مهام الآخر من أجل التحسين المتواصل للبيئة العمرانية التي توفر شروط الحياة المتوازنة المبحوث عنها. حيث يمكن في بداية تقديم نبذة بسيطة حول مفهوم العمران حسب فكر ابن خلدون الذي يعتبر أب لهذا العلم؛ رغم إختلاف وخصوصية عمق التحليل لدى هذا العلامة.

- «العمران الجغرافي وهو بحث ضروري لمعرفة طبائع العمران فلا يعقل أن يدرس الإنسان أحواله دون أن يعرف طبائع موطنه ومسكنه القديم والجديد منه.فالعمران الجغرافي هو بمثابة الحقل أو البستان الذي يعيش فيه الجيل حقبة من الزمن فيعلم الإنسان ظروفه وتصرفاته بالنسبة لحياته فالوطن أو التوطن هو الحجر الأساسي في البنيان العمراني وإليه ترجع جميع قوانين العمران.

- العمران الإجتماعي أو الإجتماع الإنساني ...فقد خلق الله المجتمع وهو المادة الأولية للعمران فبدونه لايتصور لهذا العلم وجود، ولكن العمران الإجتماعي يعالج المجتمع من حيث أنه وسيلة للوصول إلى أهداف عمرانية أبعد من معرفة المجتمع نفسه...تنحصر دراسة العمران الإجتماعي في الكشف عن أنواع الهيئات الإجتماعية من حيث الأساس وأهليتها وقدرتها على العمران بموجب طبائع العمران فالبدو والحضر وعمرانهم هو بحث يختلف عن دراسة أهل البداوة وأهل المدن من حيث علاقاته الإجتماعية وما ينشأ عن هذه العلاقة.

- العمران السياسي وموضوعه تغلب البشر في الملك والسلطان وما ينشأ عن ذلك من مؤثرات على العمران.

- العمران الإقتصادي وهو درس الإستثمار في حدود العمران.

- العمران الثقافي وهذا يتناول جميع ما أنجزه وينجزه الإنسان عن طريق الفكر من صناعة ودرس ومعرفة أو علم أو عمل تراث له علاقة بأحوال الناس العمرانية.

فالأشكال التي تظهر في العمران وفي طبائعه كثيرة النواحي وهو مجموعة تعمل نحو هدف واحد هو حفظ النوع الإنساني وصيانته من الفساد». [1]

كما نلاحظ فالعلامة بن خلدون حدد أوجه مختلفة للعمران، يمكن أن نقول عليها أحد الحلقات الأولى التي شملت أبعاد العمران المستدام الحديث.

[1]- سعيد محمد رعد، العمران في مقدمة ابن خلدون، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط 1، 1985، ص: 22، 24.

I. أساسيات التنمية العمرانية المستدامة

1- ماهية التنمية العمرانية المستدامة:

ربّما مفهوم التنمية العمرانية المستدامة يتبين للوهلة الأولى يكتنفه بعض الغموض، لكنه سيتجلى واضحا؛ إذا علمنا «أن التنمية المستدامة يمكن (ويجب) أن تطبق على كل مستويات العمل: من الدولة إلى الفرد مرورا بالمؤسسات والمجتمعات. حيث يوجد سلم يأخذ مفهوم التنمية المستدامة من خلاله العديد من المعاني ألا وهو: الإقليم. إذ أن الرهان الأساسي للأقاليم هو إيجاد توازن جديد، أكثر عدلا بين الإنسان وشروط حياته».[1]

حيث نشير أولا إلى أن «مفهوم التنمية المستدامة في السياسات العمرانية معقد وما يزال غير مُعرف ومحدد في بعض الجوانب المهمة،...وأن نأخذ في الحسبان أن نموذج التنمية العمرانية المستدامة لم يصبح إستراتيجيا إلا حديثا».[2]

«وعليه مهما يكن الإقليم (تجمع، حي، مدينة...)، فسيرورة التنمية العمرانية المستدامة يجب أن تأخذ في الحسبان مبادئ التنمية المستدامة التي تتعلق بالمستوى العمراني المعني؛ لأن الأخذ بهذه المبادئ يغير كيفية العمل، تقريب المشاكل وبحث الحلول. ويمكن تعريف التنمية العمرانية المستدامة كما يلي:

هي مقاربة نظامية تطبق في نفس الوقت عناصر يمكن أن تكون متناقضة تشمل ثلاث ميادين (إقتصادية، إجتماعية وبيئية) وعليها أن توفق بين ثلاثة أبعاد: المدى البعيد مقارنة بالمدى القصير (علاقة الأجيال مع المستقبل)، العام مقارنة بالمحلي (علاقة البعيد بالآخر) ومشاركة المواطنين (علاقة مع الآخر، القريب والحاضر)».[3]

من خلال هذا التعريف نلاحظ مدى صعوبة تجسيد إستراتيجية تنمية عمرانية مستدامة رغم تحديد ومعرفة أهم ركائزها ألا وهي:

- تحقيق رفاهية الأجيال الحالية لا تكون على حساب الأجيال المستقبلية؛
- تكييف نماذج القرارات بين المركزية والمحلية، وظيفة الدولة والمتدخلين المحليين بما في ذلك القطاع الخاص؛
- الإعتماد على المشاركة الشعبية في إتخاذ القرار لأنها ضرورة لإختراق عالم النجاح المستدام.

مع العلم أن سيرورة التنمية العمرانية المستدامة طوعيا ستمس جوانب إقتصادية، إجتماعية وبيئية. كما يمكن تعريفها كما يلي: «التنمية العمرانية المستدامة هي إدارة عملية التنمية

---

[1]- Ludovic Schneider, 100 questions pour comprendre et agir : le développement durable territorial, Afnor éditions, France, 2010, p : 09.

[2]- Roberto camagni et maria Cristina gibelli, développement urbain durable : quatre métropoles européennes, édition de l'aube, numéro d'édition: 342, France, 1997, p : 21.

[3]- Catherine charlot-valdieu et Philippe outrequin, développement durable et renouvellement urbain : des outils opérationnels pour améliorer la qualité de vie dans nos quartiers, l'harmattan, paris, 2006, p : 17,19.

العمرانية بالإستغلال الأمث للموارد الطبيعية المتاحة لتلبية إحتياجات الجيل الحاضر دون التأثيرعلى فرص الأجيال القادمة».[1]

وحسب هذا التعريف نقول أن التنمية العمرانية المستدامة قبل أن تكون فعل منجز ميدانيا فهي تدبر وفكر إداري لا بل فن إداري مبدع يرتكز بالأساس على الحوكمة الإقليمية بما في ذلك العمرانية.

من جهة أخرى تعرف التنمية المستدامة: «كسيرورة (تطور) تغيير أين يكون إستغلال الموارد، توجيه الإستثمارات، توجيه التنمية التكنولوجية والتغييرات المؤسساتية تتناسق مع متطلبات المستقبل والحاضر.

عند تطبيق هذه الحالة في المدينة كنموذج للتنمية المستدامة، فالهدف الأول هو رفاهية الفرد على المدى الطويل، وهذه الرفاهية تتضمن إرضاء الحاجات الإقتصادية والمادية، كذلك الحاجات الثقافية والوظيفية بالإنتماء للمكان وإتاحة القيم البيئية والثقافية للمدينة؛ هذه الأفكار تؤدي بنا إلى تعريف التنمية العمرانية المستدامة من خلال المفاهيم التالية:

- هي سيرورة تقوم على التمرين الجماعي، القدرة على تنظيم الصراعات وطوعية التصميم الإستراتيجي، وليس على تطبيق نموذج أمثل معرف مسبقا.
- تعني أن نأخذ بعين الإعتبار مختلف الأنظمة المختلفة المشكلة للمدينة (النظام الإقتصادي، الإجتماعي، الفيزيائي، البيئي والإرث الثقافي) في تطورها المشترك وتداخلاتها الديناميكية (المخرجات، التغذية العكسية، مردود النمو، التداؤب) وليس فقط القيام بجمع وجهات النظر ووضع أهداف مختلفة».[2]

هذا المفهوم يرمي إلى تصور التنمية العمرانية المستدامة كميدان لإندماج وتكامل مختلف الأنظمة ففي النهاية يصبو إلى تحقيق الفعالية التخصصية على المدى البعيد، والتي بدورها تطمح للفعالية التوزيعية والعدالة البيئية؛ ذلك أن التنمية العمرانية المستدامة لا يمكن ومن الخطأ حصرها في حلقة البناء المغلقة كما هو متعارف عليه عند البعض.

وتعرف التنمية العمرانية بـ: «هي مجموعة عمليات متكاملة في المجتمع من خلال الجهود الأهلية والحكومية المشتركة وفق سياسة إجتماعية محددة وخطة واقعية مرسومة وتعتمد هذه العمليات على موارد المجتمع للوصول إلى أقصى إستغلال في أقصر وقت مستطاع».[3] أي أنه:

- «تتم عملية التنمية العمرانية بشكل عضوي تتزايد فيه السكان الجدد كما تتزايد معهم الخدمات المعيشية والمرافق العامة. ويشمل أسلوب المرحلية أيضا تصميم مباني الخدمات العامة...بحيث ينمو البناء مع نمو الخلايا السكنية وبمعنى آخر تنمو الخدمات مع ما يتناسب

[1]- http://www.saudigis.org/FCKFiles/File/6thSaudiGIS_Papers/T5_3.doc.

[2]- Roberto camagni et maria Cristina gibelli, développement urbain durable, op.cit., p : 10, 11.

[3]- al-azhar.academia.com

من حجم التدفقات من السكان الجدد ».[1] كما ينطوي هذا التعريف على سمة ذاتية التنمية العمرانية المستدامة التي تتجسد بإستقلالية إتخاذ القرار الذي يصدر من الجهة المحلية والمتوافق مع القرارات العامة وبالإعتماد على مجموعة الموارد المحلية بمختلف أنواعها وتماشيا مع حاجيات المجتمع المحلي.

- من جهة أخرى «ولكي لا يفهم من أن ثقافة البناء تقتصر على الأبنية والإنشاءات تم التأكيد على أنها تتضمن عناصر البيئة المحيطة من مساحات خضراء وأخرى لقضاء أوقات الفراغ والحفاظ على الطابع الثقافي للمنطقة المعنية . وفي هذا السياق أيضا تندرج أهمية الأخذ بآراء السكان المحليين فيما يتعلق بمخططات الأبنية العمرانية العامة بهدف الخروج بأفضل تصميم ممكن يراعي تاريخ المنطقة المعنية وأذواق ساكنيها ورغباتهم. ويعتقد رئيس مجلس إدارة الجمعية الألمانية لثقافة البناء أن ثقافات البناء في معظم أنحاء العالم تأخذ بعين الإعتبار أهمية التطوير العمراني على أساس أخذ الإرث التاريخي بعين الإعتبار. التنمية العمرانية المستدامة بمعنى التنمية التي تراعي البيئة الثقافية والموارد الطبيعية، ولا تضع في مقدمة أولوياتها الربح المادي والسريع».[2]

ويمكننا أن نعرف التنمية العمرانية المستدامة «كالبحث عن تحسين شروط الحياة الكمية والنوعية، دون تعريض قدرة التكيف للخطر وتحسين نماذج هذه الحياة للأجيال المستقبلية. وهي التي تدمج الغايات النوعية، تُراجع إرضاء وكفاية الحاجيات الكمية و/ أو تحمل تصحيحات في ميكانيزمات الإنتاج، تبتعد عن خلق وضعيات مغالية، لا تساهم مع الأوساط الأخرى في إستهلاك سلع (مواد) غير متجددة وتحرص على خلق المدينة التي تدمج عناصر مكانية لا تعيق إعادة تركيبها وتكييفها (توافقها) بالمراحل التالية».[3]

هذا التعريف يشمل توفير شروط الحياة الصحية، حيث تتضمن الحاجيات الكمية عناصر كالسكن، العمل والنقل أما العناصر النوعية تتعلق خاصة بالبيئة مثل وجود الإخضرار، تقليص الضجيج، لأن المطالب اليوم تغيرت أين تجاوزنا منطق سيطرة الإسمنت إلى ضرورة تحقيق كفاية وإمكانية ولوج المراكز الثقافية والترفيه، رؤية المنظر الطبيعي وتحسين نوعيته حتى داخل المسكن، بالإضافة إلى محاربة التلوث والضجيج، عزلة المناطق المحرومة ومحاولة تعميم الأمن.

«كخلاصة النموذج المرجعي للبحث حول التنمية العمرانية المستدامة لا يعتبر جنة أرضية للتوازن الإيكولوجي، وليس مدينة مثالية (هو موضوع أنواع أخرى للتفكير). بالأحرى هو نموذج مثالي متعدد الأبعاد؛ مبسط، أين مختلف وظائف المدينة ممثلة - تضمن إقتصاديات التكتل والجوارية، التداخل والتفاعل الإجتماعي، الإندماج في الشبكة والتكامل

---

[1]- عبد الباقي إبراهيم، الإستمرارية في التنمية العمرانية: الأسلوب والمنهج والتطبيق في المناطق والمدن السعودية، ندوة الإبداع والتميز في النهضة العمرانية بالمملكة خلال مائةعام، المملكة العربية السعودية، فيفري 1999.www.cpas-egypt.com/articles

[2]- عفراء محمد، ندوة سورية ألمانية حول التنمية العمرانية المستدامة، 2008/11/09.
www.dw-world.de/dw/article

[3]- Marc sauvez, la ville et l'enjeu du «développement durable», collection des rapports officiels, rapports au ministre de l'aménagement du territoire et de l'environnement, la documentation française, paris, juin 2001, p : 164, 166.

مع العالم الخارجي، وأين أقصى الرفاهية الجماعية تنتج عن التكامل الإيجابي بين البيئة الطبيعية، البناء والإرث الثقافي، الإقتصاد (العمل) والمجتمع ». [1]وعلى العموم «كل هذه المفاهيم والتعاريف تنطوي على إشكالية الإستدامة العمرانية، أما الهدف هو تحديد شروط نظام عمراني يتلاءم مع التنمية المستدامة...أين يمكن أن ندرس آثار النمو العمراني على الأنظمة الإقليمية والبشرية على مستويات مختلفة وأزمنة متباينة؛ مدى قصير وأجل طويل، وقت الخطر ووقت الكارثة». [2]

2- مميزات التنمية العمرانية المستدامة:

- « تتميزبسعيها نحوى وضع قواعد وممارسات جديدة ومعاصرة لمفهوم التنمية المستدامة تمكنها من مواجهة تحديات الحاضر وتوقعات وتطلعات المستقبل.
- وبتبنيها لمناهج ومقاربات إبتكارية وإبداعية في مختلف مجالات التنمية.
- وبريادتها في نطاق إنشاء المجتمعات المستدامة، وإعادة تطوير وتأهيل المناطق الحضرية والريفية والتراثية التقليدية، من هذا المنطلق.
- وبوضعها وتنفيذها لمخططات وإستراتيجيات وسياسات عمرانية مستدامة ومسؤولة عن توازن تنمية القطاعات الإقتصادية، والبيئية، والإجتماعية. بدأً من المستوى الوطني والإقليمي وحتى المستويات المحلية، وتفاصيل التصميم العمراني والمعماري.
- وبحرصها المستمر على تقديم قيم جديدة مضافة من خلال ما تقوم به من أعمال ومشروعات. تراعي فيها تطبيق مفاهيم مثل- نوعية الحياة، ونمط المعيشة، التصميم البصري...». [3]

حسب هذه المميزات نلاحظ أن أغلبها تتطابق ومميزات التخطيط الإقليمي ذلك أن التنمية العمرانية ما هي إلا نتاج تخطيط عمراني يندرج ضمن الحيز الذي يضم مجالات التخطيط الإقليمي ويتعلق بكل ما يرتبط بالبيئة العمرانية سواءً في ما يخص مدخلاتها أو إفرازاتها. أي أن التنمية العمرانية المستدامة تندمج مع شروط التنمية المستدامة وفقا أو بالتناسق مع إتجاه تغلغل الجذر الذي نمت وانبثقت منه، وهذا ما يثبت توازي وتكامل الأدوار بين إستراتيجية التنمية العمرانية المستدامة والتخطيط الإقليمي ولنقل المستدام لأنه من هنا أو من هناك ستصيبه العدوى بطبيعة الحال لأنه سيتعايش مع المتغيرات الأخرى التي تعمل وفق منظور التنمية المستدامة.

3- مضامين عملية التنمية العمرانية:

إن الحديث السطحي حول عملية التنمية العمرانية سيشمل قبل كل شيء التطرق لمعرفة العناصر الأساسية التالية التي يقوم عليها هذا الموضوع:

3- 1- المشروع العمراني: «مفهومه يتعلق بمضمون تجديد تطبيقات التخطيط العمراني، وأكثر دقة فهو يرتبط باللامركزية والمرور إلى قرارات التعمير التي تتبناها الدولة

---

[1]- Roberto camagni et maria Cristina gibelli, développement urbain durable, op.cit., p : 10.

[2]- développement durable.revues.org/261pour une approche systémique du développement durable.

[3]- فائق جمعة المنديل، سياسات التخطيط العمراني ودورها في التنمية المستدامة والشاملة للمجتمعات العربية، المؤتمر الإقليمي: المبادرات والإبداع التنموي في المدينة العربية، المملكة الأردنية - عمان - 14، 17 جانفي 2008.

والجماعات المحلية، وفي نفس الوقت هو - المرور من المعيار إلى العَقد، من النزاع إلى التنظيم - أي أن المشروع العمراني أصبح في حد ذاته أداة ربط، تعبئة وتنسيق».[1]

3-2- النمو العمراني: «عند الحديث عن النمو العمراني والتنمية المستدامة هو حديث عن إمكانية إدماج معايير وقيم التنمية المستدامة في النمو العمراني. أي يمكن أن نطرح السؤال التالي: كيف نسير التنمية العمرانية بطريقة مستدامة؟

- إن النمو المستدام للأقاليم قبل كل شيء هو تحكم في النمو: يكون ذلك من خلال تعمير أكثر كثافة لوقف الإنتشار العمراني، نقل جماعي متطور، تجديد ودعم مراكز المدن والأحياء الموجودة بالإضافة إلى تهيئة المناطق الصناعية المتلفة.
- إن العلاقة المشتركة بين المدينة والبيئة يجب أن تعرف في إطار عمران بيئي.
- تنفيذ سياسة تنمية مستدامة على مستوى مدينة هو التحكم بالمجال وبناء مدن على نموذج المدينة المستدامة».[2]

3- 3- التخطيط العمراني: «التخطيط العمراني هو" مجموع الدراسات، السيرورات وحتى الإجراءات القانونية أو المالية التي تسمح للجماعات المحلية لمعرفة تطور الأوساط العمرانية، تحديد فرضيات التهيئة المتعلقة بتوسع، طبيعة وموقع التنمية العمرانية والمجالات التي تستحق الحماية، ثم التدخل في تنفيذ الخيارات المتخذة، بالإضافة إلى أن التخطيط العمراني هو كيفية التنبئ والتنظيم الذي يسمح للسلطات العمومية بتوجيه والتحكم بالتنمية العمرانية».[3]

حيث «أن تحسين التسيير العمراني يعتبر رهانا أعظما للتنمية العمرانية المستدامة. وفي الواقع العجز في التسيير العمراني يمارس تدهور متسارع للبناءات والمجال العمراني وتقليص إستدامته ».[4] وهنا تظهر أهمية التخطيط العمراني الذي يمثل وسيلة لا يمكن الإستغناء عنها في نظام التسيير العمراني أين «يتم على مرحلتين: الأولى مرحلة المخطط العمراني العام والثانية مرحلة المخططات التفصيلية التي تدخل في تفاصيل مختلف أجزاء المدينة التي حدد المخطط العام لها صفة عمرانية ».[5] و «قد يكون تخطيطا حضريا أو تخطيطا ريفيا، وهو عموما يهتم بإختيار المواقع المثالية للمحلات العمرانية في الأقاليم المختلفة، مع توزيعها بنمط معين من حيث الحجم والعدد والتباعد، مما يؤدي في النهاية إلى حصول السكان على كافة الخدمات التي يحتاجون إليها في سهولة ويسر وبلا مشاكل قدر

---

[1]- Philippe hamman et Christine blanc, penser le développement durable urbain : regards croisés, édition l'harmattan, France, 2008, p : 19.

[2]- www.vedura.fr.

[3]- mekhalfa Abdeslam, les outils de la planification urbaine : contraintes ou atouts pour la formalisation des villes, thèse de magister, faculté des sciences de la terre, de la géographie et de l'aménagement du territoire, université mantouri de Constantine, 2002, p : 78.

[4]- Michel bonetti et jean bouvier, recherche sur l'amélioration de la gestion urbaine : un enjeu majeur du développement urbain durable, laboratoire de sociologie urbaine générative, paris, 2007, p : 03. www.fc3_fiches359.pdf

[5]- فاتنة الوتار ووفاء الوتار، الملامح التخطيطية لتحقيق آفاق التنمية المستدامة، مؤتمر المبادرات والإبداع التنموي في المدينة العربية، الأردن، 2008، ص: 07.

المستطاع».[1] وعلى سبيل المثال «يهتم التخطيط العمراني بتخطيط المدن، فيدرس موضع المدينة وموقعها العام الذي يحدد شكل المدينة ويسهم في تحديد أبعاد خطتها العمرانية الحالية والمستقبلية، بالإضافة إلى تحليل شكلها الخاص وتركيبها حيث يهتم بدراسة الأحياء وتصنيفها حسب الوظيفة (أحياء سكنية، أحياء تجارية، أحياء صناعية)، ومرافق الخدمات العامة من صحية وتعليمية وترفيهية ونقل ومواصلات، بل يدخل في دائرة الإهتمام تخطيط المساكن نفسها ودراستها من حيث شكلها ومساحتها وارتفاعها وتركيبها الداخلي ومواد البناء. ولم يعد تخطيط المدن يقتصر على تخطيط النطاق المبني من المدينة، بل إتسع ليشمل الإقليم الذي تقع فيه المدينة، لذا تحول تخطيط المدن إلى ما يمكن أن نطلق عليه التخطيط الإقليمي للمدن على أساس أن المدينة لا تعد ظاهرة منفردة عشوائية التكوين، بل ترتبط نشاطاتها وتطور عمرانها بالنطاقات المحيطة بها والتي تعتمد عليها ».[2] هذا بالنسبة للمدينة؛ ومن الملاحظ أن التخطيط العمراني يهتم بأدق التفاصيل والتي يمكن أن تمارس كذلك بالفضاء الريفي مع الأخذ في الحسبان جميع خصوصياته حتى يمكن أن نلحق بمفهوم التخطيط العمراني المستدام.

3- 4- العوامل المؤثرة في التخطيط العمراني:

تتعدد العوامل التي تؤثر في عملية التخطيط العمراني، فهناك من حصر هذه الأخيرة في الظاهرة البشرية أي مدى تأثير الإنسان على البيئة محاولة منه لتكييفها مع رغباته وإحتياجاته دون تدخل أي عناصر أخرى وبالمقابل نجد هناك من يرى ربط بين العامل البشري والبيئي(الطبيعي) في تحديد عملية التخطيط العمراني ذلك أنه رغم التطورات والتكنولوجيات التي توصل إليها الإنسان إلا أنه لم يستطع أن يُسخر الطبيعة كما يشاء وفقا لرغباته. ومن أهم هذه العوامل الطبيعية التي يمكن أن تعيق تقدم الإنسان أو تسهل حصوله على حاجياته هي:

الموقع الجغرافي، المناخ، التركيب الجيولوجي، أشكال السطح، والنباتات...ولعل أبرز دليل هي زلازل اليابان المتكررة، السبب الذي يعود إلى هشاشة القشرة الأرضية بهذه المنطقة والتي أصبحت تمثل تهديدا لإقتصاد اليابان بل حتى للتركيبة السكانية رغم كل البحوث المتواصلة التي تهدف إلى إيجاد حلول دائمة لكبح هذا الخطر.

3- 5- الفرق بين المدينة والريف:

كما هو معلوم أن الظاهرة العمرانية تشمل نمطين للإستيطان البشري، حيث نلمس النمط الحضري والريفي ونظرا لوجود بعض الإختلافات بينهما فإن معظم الدراسات لقت العديد من الصعوبات في توضيح هذه الفروقات ذلك أن الواقع يرسم نوع من الإستمرارية والإمتداد بينهما، رغم قدرة الباحثين على التمييز بينهما والتي سنلخصها في ما يلي:

1. التباين السكاني:

- «في الريف أغلب الأراضي مخصصة للإستخدام الزراعي، عكس المدينة التي تتنوع بها إستخدامات هذه الأخيرة.

[1]- محمد خميس الزوكة، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص: 34.

[2]- نفس المرجع، ص:186-187.

- عادة ما تكون الكثافة السكانية والإسكانية ضئيلة في الريف مقارنة بالمدينة إلا في حالات إستثنائية كما نلاحظه على سبيل المثال في القرى الصينية التي ترتفع بها نسبة السكان وإختلاف في النمط العمراني.

2. التباين الإجتماعي:

- تكون المجتمعات الريفية أكثر تجانس في الصفات الإجتماعية أي أنها أكثر ثباتا.
- قلة الفوارق الطبقية في الريف.

3. التباين الوظيفي:

- تسيطر الزراعة في الريف بينما في المدينة تنتشر الأنشطة الخدمية.
- قوة العلاقات والترابطات الإقتصادية والإجتماعية في الريف.

كما وضع كل من: "سوروكن" و"زيمرمان" ثمانية خصائص يختلف بها المجتمع الحضري عن المجتمع الريفي وهي:

1. المهنة في المجتمعات الحضرية والريفية.
2. البيئة في كلا المجتمعين وتأثيرها على النشاط الإجتماعي.
3. حجم المجتمع المحلي.
4. الكثافة السكانية في الريف و الحضر.
5. عملية التجانس أو لا تجانس السكان في المجتمع الحضري والمجتمع الريفي.
6. التمايز والتشريح الاجتماعي.
7. عملية التنقل و الإقبال عليها.
8. التفاعل الاجتماعي وأنماط الاتصال».[1]

وفي هذا الجانب علينا أن نبين أنه «لا يجب نخلط بين التحضر والنمو الحضري، حيث يشير مفهوم التحضر إلى الإنتقال من مجتمع ريفي إلى مجتمع أكثر تحضر. فهو في العموم ينظر للنمو السريع لسكان الحضر مقارنة بالسكان الريفي. أما مفهوم النمو الحضري يعني إرتفاع في عدد سكان المدن. والآن غالبا ما يظهر التحضر والنمو الحضري متناظرين».[2]

4- أهداف التنمية العمرانية المستدامة:

إن البحوث العمرانية خاصة التي تضع الإستدامة أهم أولوياتها أثبتت عدم وجود أهداف موحدة يمكن تسطيرها - بصيغة أخرى الإستدامة العمرانية لا تعني تحقيق الهدف كذا- ذلك أنه إذا ربطنا محاولة تجسيد تنمية عمرانية مستدامة في إقليم معين، بالضرورة سنضع جملة من الفرضيات التي ننطلق منها معتمدة على معاينات التشخيص الإقليمي لهذا الإقليم؛ وبطبيعة الحال فإن النقاط التي وقفت عليها عملية التشخيص ستختلف من إقليم لآخر وبذلك سيختلف تخصيص البدائل ورسم الأهداف بالتناسب مع جميع خصوصيات إقليم التخطيط بما في ذلك الجانب الإجتماعي، الجغرافي، الإطار الزمني... وهذا ما يستوقفنا لرؤية حقيقة إختلاف أهداف التنمية العمرانية المستدامة التي يجب أن تتكيف مع عملية إدراك خصوصية جميع الأقاليم. كما يمكن أن يظهر في هذا المحور أهمية دور التخطيط الإقليمي

[1]- محمد عباس إبراهيم، التنمية والعشوائيات الحضرية: إتجاهات نظرية وبحوث تطبيقية، د.ط ، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر، الإسكندرية، 2003، ص: 23.

[2]- Mario polèse, Economie urbaine et régionale : logique spatiale des mutations économiques, Economica, paris, 1994, p : 11.

الذي سيساند سيرورة بعث التنمية العمرانية المرغوبة. وبالرغم من واقعية هذه القاعدة العلمية فقد تم تحديد عدد من الأهداف حسب " Roberto camagni et maria Cristina gibelli" ولا يمكن أن ننكر أهميتها لأنها تمثل أرضية تساعد على تحديد أساسيات للإنطلاق في العمل ومرجع يستند عليه في التقييم. هذه الأهداف لخصت كمايلي:

«في هذا المحور نقف عند ثلاث وجهات نظر تمس: التكنولوجيا، الإقليم والشكل العمراني، أساليب الحياة وتنظيم العمل الاجتماعي.

في هذه الحالات الثلاث، نميز أهداف وتدخلات في المدى القصير وأخرى في المدى الطويل.

في المدى القصير، البحث عن الإستدامة يرتكز على إحلال بين مدخلات عملية الإنتاج وتحقيق التعادل في تركيب العملية الإنتاجية في حد ذاتها وتغيير نماذج التعبئة بتكافىء المواقع السكنية والإنتاجية.

أما في المدى الطويل، يتطلب التدخل على مستوى التكنولوجيات والشكل العمراني، للتغيير العميق في وظائف المدينة وأنشطتها.

بالنسبة لحقل أساليب الحياة ونماذج تنظيم العمل فهو جد معقد، لأن التدخل العمومي غير مباشر ومحصور. لأنه لا تزال أساليب الحياة في الدول الغربية[على سبيل المثال] غير مؤهلة، فهي ترتكز على طابع الفردية، المنافسة والإستهلاك الجامح أي "غير مستدامة"، وبما أن المنتوجات المضرة بالبيئة يجب أن يطبق عليها ضريبة بالإضافة إلى السعي لتخفيض إستخداماتها ففي المدى القصير سيكون ذلك من خلال حصر استعمال أدوات/وسائل نقل/ سلع تأثيرها على البيئة قوي أما في المدى الطويل فإن ثقافة التنظيم العمراني تقترح نماذج حياة جديدة في العمل والحركية مثل الرجوع للخدمات الجوارية، العمل بالتليماتيك وإحياء الأحياء لخلق "أثر المدينة" والتكافل الجديد ».[1] والجدول التالي يوضح أكثر ويلخص هذه الأهداف والأدوات.

[1]- Roberto camagni et maria Cristina gibelli, op.cit., p : 15.

جدول رقم 02- 01- يوضح أهداف وأدوات سياسات الإستدامة العمرانية

المدى / الوسط	المدى المتوسط	المدى الطويل
تكنولوجيا	إحلال بين المدخلات - تحريض على اقتصاد الطاقة - ضريبة على استعمال الطاقة - بيع حقوق التلوث - تعريفات تمييزية على الخدمات والموارد الغير متجددة	التغيير التكنولوجي - تسهيل البحوث حول التكنولوجيات الصديقة والمتجددة - تقنين يختص باستخدام التكنولوجيات الملوثة
إقليم	تغيير في نماذج التعبئة - ضرائب على الطرقات والحظائر - توزيع السيارات - تنظيم حركة المرور في المناطق ذات الحركة الكثيفة، ضبط حركة المرور - الحث على تعدد الوسائط	تغيير في الشكل العمراني - الحث على إنتاج قيم بيئية في ضواحي المدينة - مدينة متعددة المراكز، شبكات عامة - تكامل النقل/استخدام الأراضي - حرب ضد التمييز والتهميش
أساليب الحياة والتنظيم	تقليص أساليب الحياة الملوثة - تجميع متنوع ورسكلة النفايات الصلبة - تسهيل إستعمال الدراجة - جاذبية النقل الجماعي - تخفيض الطلب على السلع ذات التأثير السلبي على البيئة	أساليب حياة «بيئية» - نشاط مهني خارج المكتب يمارس بفضل التيليماتيك و كذلك التسوق - ساعات طوعية - طاقات نظيفة للتدفئة

Source : Roberto camagni et maria Cristina gibelli, développement urbain durable : quatre métropoles européennes, édition de l'aube, numéro d'édition: 342, France, 1997, p : 14.

5- مبادئ وسياسات التنمية العمرانية المستدامة:

قبل توضيح مجالات التنمية العمرانية يجدر بنا أن نبين مبادئ وسياسات هذه الأخيرة لأن المجال موجود ويَسهل تعيينه، أما الأصعب يتضح من السؤال التالي: ماذا سنفعل في هذا المجال وعلى أي دعامة سنرتكز؟ وقصد الوصول إلى تنمية عمرانية مستدامة يجب الإعتماد على المبادئ الأساسية التالية:

- «الفعالية التخصصية على المدى البعيد (أين تعتبر البيئة كمورد وليست عائق)، من خلال إدراج تكاليف إجتماعية وبناء «سوق جيد » يُقيِم المزايا المستقبلية وليس فقط المزايا المباشرة؛
- فعالية توزيعية على المدى البعيد (أين تكون المشاركة والإنتماء)، تسمح لعدد كبير من سكان المدينة أن يؤدوا خدمات عمرانية ويساهمون في خلق مزايا التجمع وتنويع الإختيارات. وهنا لا نعني تشييد مدينة المساواة لأن المساواة أو بناء مدينة دون صراعات شرط غير كافي لتحقيق الإستدامة: بالعكس فهذا ما يستوجب صنع مكان للتنوع، الحماية، الإندماج وإعادة الإنتاج، بضمان غياب التمييز، تعبئة المواطنين والشفافية، تجديد المنتخبين، إتاحة الفرص؛ فالمدينة المستدامة هي ليست مدينة دون نزاعات، لكنها مدينة تجيد وتتحكم في إدارتها؛
- العدالة البيئية (أين تكون المنافع البيئية متاحة للجميع)، حتى وإن إتخذت هذه الأخيرة معنى يتعلق بالأجيال الحالية والمستقبلية: فهي لا تعني دائما إنتاج قيم بيئية فقط تضمن الإنتفاع لكل سكان الحضر في الحاضر والمستقبل،فعامل العدالة لا يظهر كقيمة مجردة (يمكن أن نصلها من خلال سياسات أخرى) لكن كقيمة مرتبطة بالبيئة: أولا لأن السياسات البيئية غالبا ما تكون مكلفة وتنطوي على تضحيات ضخمة بالنسبة للطبقات الأقل يسر(على سبيل المثال الضريبة على الكربون...)؛ كذلك لأنه عندما نحدد مواقع إقليمية للسلع البيئية، فعملية الخوصصة هذه ستستثني بعض المستعملين المحتملين».[1]

والشكل التالي يوضح أكثر مبادئ وسياسات التنمية العمرانية المستدامة، حيث ستطبق الإستراتيجيات، السياسات في مجموعة من الإجراءات وفقا لعدد من المبادئ والتي تظهر بإتجاه شعاع العقلنة الإجرائية، ثم تُدقق وتُفصل هذه الأخيرة من خلال الخطوط التوجيهية التي تأخذ منحى العقلنة الجوهرية، هذه العمليات تتم إنطلاقا من إنتقاء للبدائل التي ترتكز على الموارد المتوفرة سواءً في ما يخص توليفة المدخلات أو المخرجات.

[1]- Roberto camagni et maria Cristina gibelli, op.cit., p : 13, 23

شكل رقم: 02-02- يوضح تكامل مبادئ وسياسات للتنمية العمرانية المستدامة



Source : Roberto camagni et maria Cristina gibelli, développement urbain durable : quatre métropoles européennes, édition de l'aube, numéro d'édition: 342, France, 1997, p : 12.

كما يمكن أن نقدم مجموعة المبادئ التي حددها "berlman" كالتالي:

- «لا توجد بيئة عالمية مستدامة دون بيئة عمرانية مستدامة.

- التخطيط العمراني الدائري أفضل من التخطيط الخطي، وهو ضروري لإسترداد الموارد.

- لا يمكن أن تكون هناك حلول بيئية عمرانية دون تخفيف الفقر العمراني.

- لا يمكن أن يكون هناك حل دائم للفقر ولتدهور البيئة دون مجتمع مدني قوي واستعمال جديد للأراضي.

- لا يمكن أن يكون هناك تحول عمراني دون:

- تغيير الأنظمة المحركة القديمة وقواعد العمل.
- تشكيل شراكات تعاونية بين القطاعات المشتركة.
- ربط المحلي بالعالمي من خلال شبكات إتصال مستقلة.

- لا يمكن أن تكون هناك مدينة مستدامة في القرن الـ 21 من دون عدالة إجتماعية ومشاركة سياسية وكذلك فعالية إقتصادية وإعادة إحياء بيئية».[1]

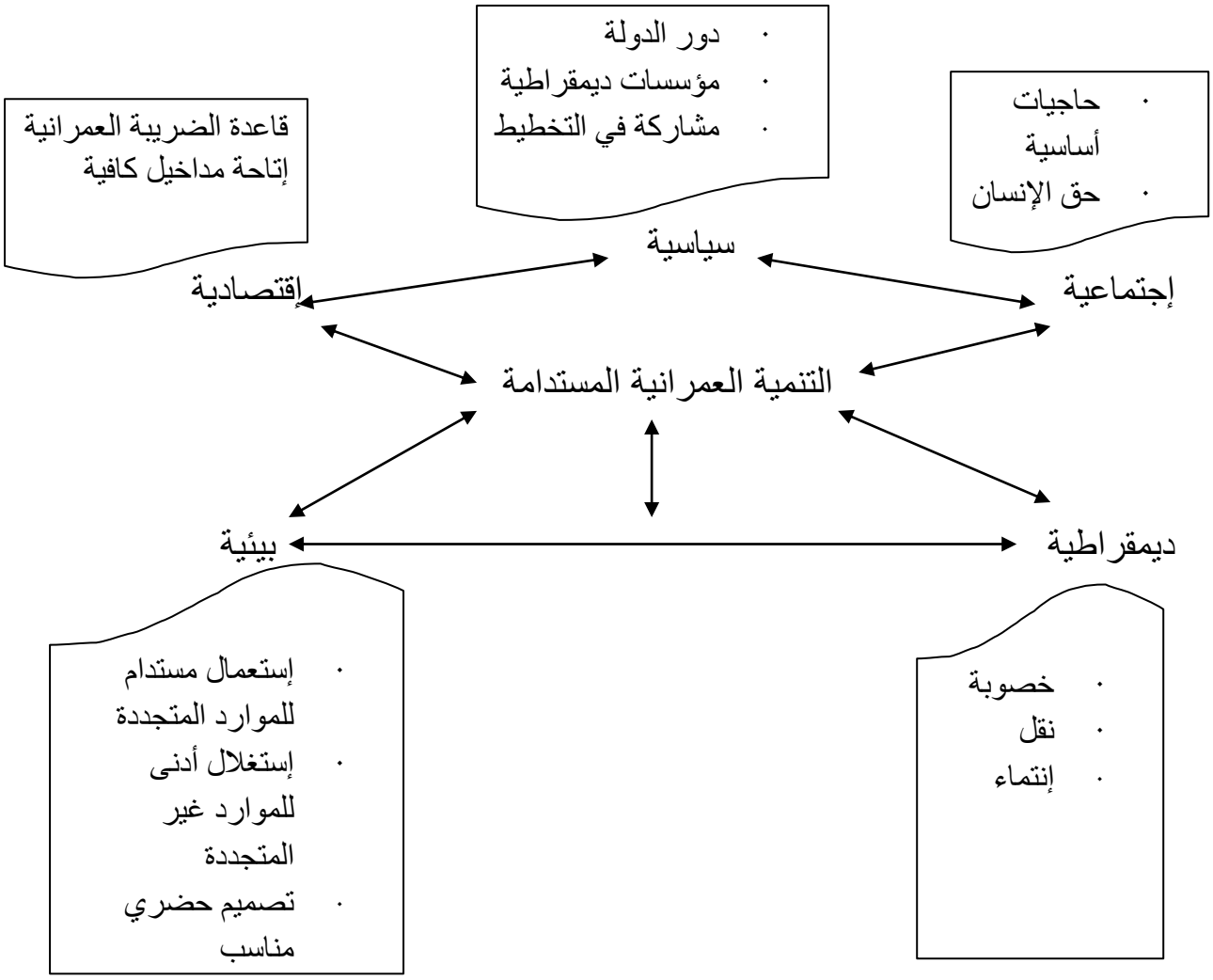
كما نلاحظ أن هذه المبادئ جد واضحة، ولعّل هذا ما سيسهل ممارستها في الميدان. حيث مست التركيبة والهيكلة العمرانية، الوضع الإجتماعي، النظام الإقتصادي والسياسي.

وعلى العموم قد تم تلخيص مركبات التنمية العمرانية في الشكل التالي حسب: "DRAKAHIS-SMITH" الذي يبين أن هذه الأخيرة لا تُخلق من عدم بينما تتشارك وتتماسك العديد من العوامل في ما بينها؛ أين نجد الجانب السياسي، الإقتصادي، الإجتماعي، البيئي والديمقراطية. وتُسيّر الأنشطة بناءً على مجموعة من المبادئ والتي لا يمكن حصرها فهي محددة حسب وجهة نظر الباحث أي أن هذا الشكل يعرض نموذجا للتنمية العمرانية المستدامة برؤية "DRAKAHIS-SMITH" في مجال زمني محدد، ولأن المهم هو التجربة فهي الوحيدة الكفيلة والقادرة على خلق النموذج الكفء مع الأخذ في الحسبان دائما أن «التنمية العمرانية المستدامة تشكل مثالا وتوضح إرادة لإيجاد توفيق بين هدف تنمية عقلانية، هدف بيئي يشمل التنوع الحيوي وهدف الضبط والعدالة

[1]- ريدة ديب وسليمان مهنا، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 25، العدد الأول، 2009، ص: 499، 500.

الإجتماعية».[1] سيكون من الممكن خلق النموذج الأمثل الذي يشمل جميع مكونات منظومة التنمية العمرانية المستدامة في إطار مكاني محدد ومدة زمنية معينة يتم الإستناد بالتخطيط الإقليمي لتعيينها أي أن إستراتيجية التنمية العمرانية المستدامة لا يمكنها أن تعمل أو ترسم أي نوع من الضبابية فيما يتعلق بأهمية التخطيط الإقليمي.

شكل رقم: 02- 03- مركبات التنمية العمرانية المستدامة حسب "DRAKAHIS-SMITH"(1995)



Source : milous ibtissem, la ville et le développement durable : identification et définition des indicateurs de la durabilité d'une ville - cas de Constantine –thèse de magister, faculté des sciences de la terre, de la géographie et de l'aménagement du territoire, université mantouri de Constantine, 2006, p : 59.

[1]- Kouzmine Yaël, les villes sahariennes algériennes et le développement urbain durable : ville réelle et ville normative, laboratoire théma – umr 6049, université de franche – comté, 2005, p : 09 : www. Kouzmine_DUD_Sahara_2005.pdf

II. مجالات التنمية العمرانية المستدامة:

في هذا المحور نميز بين مجالين؛ هما الفضاء الريفي والفضاء الحضري أين يمكن ممارسة إستراتيجية التنمية العمرانية المستدامة وفي نفس الوقت لتوضيح أن هذا التمييز المجالي ينطوي في حد ذاته على أداء للتخطيط إقليمي. فمن خلال هذا العرض سيتم تحليل الوجهة النظرية بغرض تفصيل الدعامة الإقليمية التي تقوم عليها إستراتيجية التنمية العمرانية المستدامة وفي نفس الوقت لتوضيح العدالة المكانية وفرض التنظيم كأحد أهم وأبرز الأهداف التي يسعى إليها التخطيط الإقليمي.

1- الفضاء الحضري:

1- 1- مفهوم المدينة:

«إذا ما اعتمدنا على تعريف لغوي للمدينة وجدنا أن كلمة مدينة تعود في الأصل إلى كلمة "دين" وهي ذات أصل سامي إستعملها الآشوريون والأكاديون في معنى القانون كما أُستعملت كلمة الديان في اللغة الآرمية والعبرية في معنى القاضي.

وقدذكرت المدينة 17 مرة في القرآن وقد أطلقت الكلمة على مواضع بها حكام وملوك، فارتبطت أساسا بميزة السلطة والنظام...

فجاءت بذلك المدينة دالة على اجتماع الملة وعلى النظام والحكم وعلى الدين(ثقافة، فكر وروح)، حيث لا يتم عمران بدون إجتماع ولا إجتماع بدون عدل...وارتبط معنى المدينة بالاجتماع والعدل وهي أسس العمران...

ولا يعني العمران والعمارة كما سبق البناء والتشييد المادي فقط وإنما كذلك إصلاح وعمارة الإجتماع (بالتعاون على البر والتقوى وإفشاء السلام ونشر العدل وتوطيد الأمن)، رعاية البيئة حرثا وزرعا ونباتا وماءا وهواء وإصلاح وعمارة النفوس بعمارة الود وإصلاح العواطف والنفوس».[1]

وبالرغم من أن المشهد المديني أصبح مألوفا ومعتادا إلاّ أن وجود التعريف الموحد والذي يمكن أن يندرج ضمنه جميع أنواع المدن ما يزال غائبا، وعليه ستقدم مجموعة التعاريف التالية والتي بإمكانها إلى حد ما أن توضح وجود بعض النقاط المشتركة التي تتضمنها تعاريف المدن وفي نفس الوقت ستكشف عن الإختلافات البارزة التي تميز كل تعريف عن الآخر:

«يمكن تعريف المدينة بعدة طرق حسب الهدف المحدد. بالنسبة لمختص إجتماعي، مدينة يمكن أن تكون مكان لثقافة، لأسلوب حياة ونظام لقيم إجتماعية مميزة مقارنة بالجهات الريفية. بالنسبة لمختص سياسي، مدينة يمكن أن تكون مجموعة علاقات سياسية. أما بالنسبة للإقتصادي"Pierre George " يعتبر المدينة كتجمع دائم للسكان وأنشطة إقتصادية مركزة في مجال محدود، تشكل وحدة إقتصادية معقدة.

من خلال هذا التعريف نستخلص ثلاثة عناصر رئيسية. الأول يجب أن يكون هذا التجمع دائم؛ لأن حشد آلاف الأشخاص في بعض الأحيان يكون من أجل مهرجان أو الدفاع

[1]- إبراهيم بن يوسف، إشكالية العمران والمشروع الإسلامي، د.ط، الجزائر، 1992، ص: 66، 154، 155.

الوطني، وهذا لا يخلق مدينة. أما العنصر الثاني فالمدينة يجب أن تكون وحدة إقتصادية مميزة. ثالثا المدينة هي وحدة إقتصادية معقدة، تفسر من خلال وجود للعديد من الأعوان الإقتصاديين يتابعون فوائد متضاربة، ووجود علاقات بين المدن».[1]

«ويخلص المؤرخ "ليوناردو بنفولو " في مجلده المكون من 1000صفحة وعنوانه "تاريخ المدينة" إلى أن أول نموذج حضري في العالم هو المدينة الإغريقية أو "البوليس" (بوليس هي الكلمة الإغريقية التي تعني مدينة). وبعد أن وصف - بنفولو- "البوليس" بتميزها بالتغير المستمر ولكن مع الإستقرار، والتوازن مع الطبيعة، وسهولة قيادها في النمو حتى بعد كبر حجمها، كتب مبينا "أن هذه الصفات كانت هي.. التي جعلت المدينة الإغريقية، فيما مضى ولسوف تبقى، نموذجا صالحا لجميع التطويرات الحضرية الأخرى"».[2] حيث «تتسم جميع التعريفات بسمة رئيسية مشتركة في كون المدينة مكانا لتركز السكان والنشاطات الإقتصادية. فبالمفاهيم الإقتصادية ينظر إلى المدينة كشبكة متداخلة من الأسواق الإقتصادية - السكن، العمل الأرض، النقل وغيرها».[3]

«إن المدينة هي المحلة التي يقوم معظم سكانها بأعمال غير زراعية أو إن المدينة هي المحلة التي لا يقل عدد سكانها عن 5000 نسمة أو هي المحلة التي يعمل سكانها في داخلها.

ويقترح " max sorre "في كتابه - fondements de la géog.humaine- هذا التعريف: "المدينة محلة يعيش فيها مجتمع مستقر غالبا ما يكون ضخم العدد كما أن كثافته مرتفعة ولا يعتمد كل أفراده أو معظمهم في رزقهم على الزراعة وهو في نشاط دائم وعلى درجة عالية من التنظيم." ومن الواضح أن هذا التعريف وإن كان مطولا إلا أنه أعم وأشمل ولكن شموله ليس تاما فهنالك إستثناءات. هناك مثلا المدن الزراعية في سيبيريا السوفيتية وتخصص أغلب أهلها في الزراعة».[4]

«المدينة هي عبارة عن إنتظام وسطي لمجموعة من السكان ونشاطهم، ويهدف هذا الإنتظام الوسطي عادة إلى تحقيق فوائد ومصالح مشتركة».[5]

إذا هذه التعاريف تشترك في كون المدينة عبارة عن تجمع بشري ومادي وطبيعي مستقر يسيطر عليه طابع الدينامكية وهذا يعني «أنه يوجد تداخل بين التطور الفيزيائي للمدينة وتطورها الإجتماعي، فالمجال ليس إلا دعامة لمجموعة إستراتيجيات سوسيو - إقتصادية».[6] أما نقاط الإختلاف تكمن في إختلاف الأنظمة التي تقوم عليها المدينة والتي

---

[1]- Joseph H.Chung et autres, économie urbaine, Gaëtan Morin et associés itée, Québec, Canada, 1981, p : 09, 10.

[2]- مارسيا د.لاو، تخطيط المدن: الأبعاد البيئية والإنسانية، ترجمة: إيناس عفت، معهد مراقبة البيئة العالمية، وثيقة 105، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر،1994، ص:7.

[3]- محبوب عادل عبد الغني وسهام صديق خروفة، الإقتصاد الحضري (نظرية وسياسة)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 1، 2008، ص: 34.

[4]- محمد وهيبة عبد الفتاح، في جغرافية العمران، دار النهضة العربية، بيروت، د.ط، 1980، ص: 34، 35.

[5]- بشير محمد التيجاني، مفاهيم وأراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر،1987، ص:36.

[6]- Marc sauvez, la ville et l'enjeu du «développement durable», op.cit., p : 112.

تحدد حركتها لأنه لا يمكن أن نسجل وجود مدينة ما دون وجود نظام إقتصادي مثلا خاص بها؛ علاوة على هذا إختلاف الأنشطة، الثقافات، الأحجام...التي تعطي هوية وتعريف مفرد لمدينة ما.
في حين «يمكن أن تعرف المدينة كنظام إقليمي».[1] وهذا ما يبرهن على إختلاف المدن ذلك أن المقاربة الإقليمية جوهر معناها يرمي إلى وجود الإختلاف الإقليمي والتركيبي أحد أبرز العوامل التي من خلالها نستطيع تمييز إقليم أو نظام ما عن الآخر.

1- 2- وظائف المدن:

«إن المدينة في جوهرها تدخل ضمن إطار إستراتيجية إرادية مطردة للتهيئة العمرانية، وهي أيضا أداة رئيسية للنهوض بالتنمية العمرانية إذا ما أخذنا في الإعتبار أن دورها الأول في إطار تعمير متحكم فيه لهذا الغرض، يتمثل في المساعدة على تنظيم وتثمين القدرات العمرانية التي يقوم عليها دورها ووظائفها سواء بإنماء الأنشطة الإنتاجية إنطلاقا من الموارد المحلية أو الجهوية أو بتنظيم وإنعاش الأنشطة الريفية الواقعة في دائرتها الإقليمية من خلال الخدمات العديدة وسوق الإستهلاك التي توفرها لها».[2]
فكما تتعدد أنواع المدن وأحجامها وخصائصها فإن وظائفها هي كذلك، حيث تصنف حسب طبيعة المجال إلى: الوظيفة السياسية - الثقافية - الإقتصادية- الإدارية والحربية كما تصنف حسب البعد المكاني إلى وظيفة محلية لا تخرج عن نطاق منطقة معينة داخل المدينة أما الوظيفة الإقليمية فهي تشمل كل إقليم المدينة بالإضافة إلى علاقاتها مع المدن الأخرى.
في حين أن الأنشطة الحضرية تصنف إلى صنفين: إحداهما رسمية أي مسجلة حكوميا وأخرى غير رسمية وهي بدورها تضم أنشطة مشروعة وغير مشروعة، حيث:
- هناك مدن يغلب فيها وجود أنشطة المرتبة الثالثة التي تشمل التجارة والبناء والتعليم والنقل والصحة...
- تساهم المدن في خلق إقتصاديات التكتل وذلك من خلال شدة تركز الأنشطة الإقتصادية مكانيا.
- يظهر دور ثانوي بالإضافة إلى الأهمية التي تتبوؤها المدينة في إطار حدودها الجغرافية والإدارية ألا وهو إعتبارها شبكة إتصالات ومواصلات تتجسد عن طريق دور المدينة في تجميع المعلومات وخلق فضاءات للتواصل بين المدن تقتصد في الوقت، التكلفة والجهد.
ولأن البحث مبني على تخصص إقتصادي بالأساس سنقدم الدور الإقتصادي للمدينة:
«بما أن المدينة وحدة إقتصادية، فلها وظيفتين إقتصاديتين رئيسيتين هما: إستهلاك وإنتاج سلع وخدمات.
- وظيفة الإستهلاك: النمو الحضري يرافقه زيادة سكانية وكثافة ديمغرافية في المدن. زيادة السكان يعني توسع السوق، الأمر الذي يؤدي لإحتمالات جذب صناعات جديدة ويشجع توسع الصناعات الموجودة من قبل. أما الآن توسع السوق لا يعود فقط للزيادة السكانية؛ بالعكس فهذا ما يميز المدينة عن منطقة ريفية، حيث في الأولى الميل للإستهلاك أكثر قوة

[1]- www.meshs.frdocuments/eshspresentation_tves.pdf
[2]- وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية، ملفات التهيئة العمرانية، الجزائر غدا: وضعية التراب الوطني، إسترجاع التراب الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، ص: 240.

وإحتمالات إستهلاك منتوجات جديدة وخدمات جد معتبرة، وهو الذي يفسر بكثافة ديمغرافية كبيرة. وكوجهة نظر بالنسبة لوظيفة الإستهلاك الكثافة الديمغرافية القوية تعني تقليل لتكلفة الإشهار والإعلام.

بإختصار إن إستهلاك سكان الحضر مقارنة بسكان المناطق الريفية لا يتميز بالمستوى المرتفع فقط، لكن بالميل الشديد كذلك. [وهذا ما يظهر في الشكل أين نلاحظ أنه من أجل نفس الدخل (دَ)، أفراد المناطق الريفية يستهلكون (0 س - ر) في حين أن سكان الحضر يستهلكون (0 س - ح)].

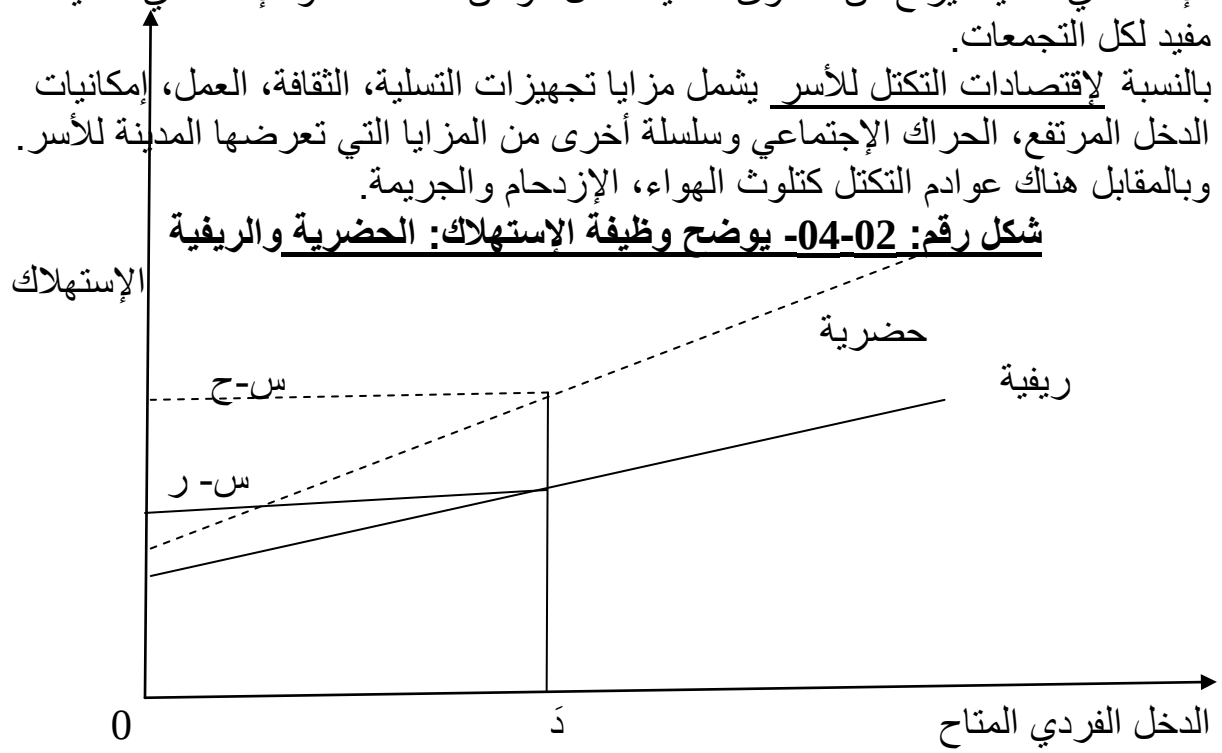
- **<u>وظيفة الإنتاج:</u>** قدرة المدينة على إنتاج سلع وخدمات يتعلق من جهة بقدرتها على جلب صناعات جديدة ومن جهة أخرى تسهيل توسع صناعات موجودة سابقا. بإختصار وظيفة الإنتاج للمدينة تحدد من خلال تموقع الأنشطة الإقتصادية، الذي يرتبط بطبيعة النشاط ووظيفة تفضيل "التموضع" للأعوان الإقتصاديين...والمزايا التي تقدمها المدن الممتازة "كإقتصاديات التكتل"هي عامل آخر يؤثر كثيرا في تموضع الأنشطة الإقتصادية.

حيث نميز ثلاثة مجموعات لإقتصادات التكتل: هناك المتعلقة بالمجتمع، الأسرة والمؤسسات.

بالنسبة <u>لإقتصاديات التكتل المجتمعية</u>؛ بتقدير أن الحجم الديمغرافي للمدينة إرتفع، فإن تكلفة بعض الخدمات العمومية (التزود بالماء، الطاقة، بعض أنواع الحماية العمومية، الصحة العمومية) يمكن أن تقل. هذا النوع من إقتصادات التكتل يشجع الأفراد على توقع أن التطور الإقتصادي للمدينة يرفع من مستوى المعيشة لكل الوطن، لذلك فالنمو الإقتصادي للمدينة مفيد لكل التجمعات.

بالنسبة <u>لإقتصادات التكتل للأسر</u> يشمل مزايا تجهيزات التسلية، الثقافة، العمل، إمكانيات الدخل المرتفع، الحراك الإجتماعي وسلسلة أخرى من المزايا التي تعرضها المدينة للأسر. وبالمقابل هناك عوادم التكتل كتلوث الهواء، الإزدحام والجريمة.

<u>شكل رقم: 02-04- يوضح وظيفة الإستهلاك: الحضرية والريفية</u>



<u>Source</u> :Joseph H.Chung et autres, économie urbaine, Gaëtan Morin et associés itée, Québec, Canada, 1981, p : 14.

إقتصادات تكتل المؤسسات تلعب دور أساسي لتموقع الصناعات والتجارة. أي أنها تتناول إقتصاد الحجم، الموقع وإقتصاد التعمير.
إقتصاد الحجم هو عملية من خلالها تنخفض تكلفة الإنتاج بفضل زيادة جودة المنتوج. بتوقع النمو السكاني للمدينة الذي يضمن ويحفظ السوق والإنتاج، فالمدينة تعرض أكبر إحتمال لإقتصاد الحجم منه في القرية. وإقتصاد الموقع يرجع لمزايا تأسيس مؤسسة صناعية بالقرب من صناعة من نفس النوع بهدف جذب أعداد كبيرة من الزبائن. أما إقتصاديات التعمير تضمن مزايا كثيرة تعرضها المدن في مختلف الصناعات، كإمكانية توفر اليد العاملة المؤهلة والتمويل، دخول مراكز البحث الصناعية والعلمية، وجود مكاتب الهندسة، مؤسسات إستشارات في التسويق، الإعلام الآلي والتسيير، القرب من الممولين ووجود الخدمات الحكومية».[1] «غير أن نمو المدن في الدول الفقيرة حتى بلوغها أحجاما عملاقة بات يعكس منحى النتائج. ذلك أنه، فوق حجم معين ومع نسبة تجهيز معينة ومع تقنيات معينة، لم يعد يصح القول إن محاسن التركز ما زالت تفوق التكاليف الإقتصادية العامة».[2]

1- 3- تخطيط المدن:

1- 3- 1- مفهوم التخطيط الحضري:

«التخطيط الحضري أو ما يعرف بتخطيط المدن نقصد به: كيفية إنشاء وتطوير المستوطنات البشرية المدينية بطريقة تتجاوز حد أدنى من الإقتصاد والجمال والقبول.
إن التخطيط الحضري ما هو إلا عملية تكميلية للتخطيط الإقليمي من خلال النظر إلى أن المدينة هي جزء من الإقليم وأن تخطيطها هو مستوى من مستويات التخطيط الإقليمي الذي يأتي من أجل إتصال المدن المختلفة ضمن إطار إقليمي شامل داخل الدولة يعمل على تحقيق حالة الإستقرار فيها [حيث يمثل هذا الجانب بعد تنظيمي جغرافي وإداري يُعتمد لترقية دور المدينة و] التخطيط الحضري يمثل مجموعة من الإستراتيجيات السياسية والإدارية تتخذ لتنمية وتوجيه نمو البيئات الحضرية لكي يتاح لها ضم حجم معين من السكان يستطيع أن يمارس نشاطه الإقتصادي عبر مختلف إستعمالات الأرض في المدينة مقابل قيام البنية التحتية والفوقية بتزويد مجتمع المدينة بالخدمات التي تتلائم وحجمه».[3] أما في هذا الجانب تظهر الوسيلة التي من خلالها يمكن أن تنفذ خيارات التنمية العمرانية خاصة عند الأخذ في الحسبان أهمية توفير حاجيات سكان المدينة ذلك أن التخطيط الحضري يعتبر أحد أدوات تأطير سياسة المدينة التي «إعدادها يُعَرِف النشاط المرتبط والمدمج بالدولة، الجماعات المحلية والمجتمع المدني وإذا الحاجاتَ الأولية».[4] أي أن التخطيط الحضري يهتم بجميع مكونات المدينة ومجموع الفاعلين بها بالإضافة إلى تركيزه على أولوية تلبية حاجات الأفراد. وهذا ما يترجم بالفعل أبعاد التنمية المستدامة.

---

[1]- Joseph H.Chung et autres, économie urbaine, op.cit., p : 14, 16.

[2]- شربل نحاس، بحث حول تمويل التنمية الحضرية ومصادر التمويل البلدي في ظل ترابط الهجرة والتحضر والفقر، منشورات اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، بيروت، 15 - 17 نوفمبر 2000، ص: 13.

[3]- العاني، محمد جاسم محمد علي، التخطيط الإقليمي: المبادئ والأسس- نظريات وأساليب، مرجع سبق ذكره، ص: 155، 190.

[4]- www.rdh50.mafrcontributionsGT6-6pdf.

1- 3- 2- أهمية التخطيط الحضري:

يعتبر التخطيط الحضري أحد مجالات وأصناف التخطيط إذ يتميز بمجموعة من الخصائص التي تجعله يختلف عن باقي الأنواع، بإعتباره يتعامل مع مجموعة من المتغيرات المعقدة وصعبة التحليل نذكر منها حركة السكان وأعدادهم. وفي نفس الوقت علاقاتهم وتفاعلهم مع البيئة خاصة صفة عدم الثبات لهذه العوامل ذلك أنها تتأثر بجوانب مادية وأخرى معنوية.

وعليه فإن أهمية التخطيط الحضري يمكن أن نوجزها في ما يلي:

- يعتمد التخطيط الحضري على معايير نوعية وأخرى كمية.
- يرسخ القيم الإجتماعية والأخلاقية والإقتصادية والعادات المتأصلة للمجتمع، إذا لابد أن يوفق في الربط بين الماضي والحاضر والرؤى المستقبلية.
- تحديد إستخدامات الأرض بما يضمن جميع إحتياجات السكان بما في ذلك من تنظيم التقسيمات الوظيفية للمدن لتحقيق الأداء الكفء داخليا وخارجيا.
- الوقوف عند الإختيار السليم لمواد البناء ومراعاة أشكال المباني ومواقعها وحرصها على سلامة المواطن الجسدية والنفسية تبعا لخلق التصاميم الصحية والجمالية.
- فرض التوازن الإقليمي وذلك من خلال التوزيع العادل للأنشطة بين مختلف المراكز والنقاط الحضرية.
- تقليل التكاليف من خلال دمج التنافسية في الإطار الوظيفي للمدن لما سيسهم ذلك في تعظيم المردود.

من خلال ما سبق ذكره في ما يخص التخطيط الحضري فإنه من الضروري وضوح المشاركة الشعبية في إتخاذ القرارات إلى جانب المتخصص في المجال الفني والتقني والإداري حتى ينبثق هذا الأخير من منطلق الحاجة المحلية، كما يجب أن تظهر مرونة وشمولية توجهات التخطيط الحضري حتى يكون أشد تكاملا لتأدية الدور المنتظر منه لتحسين وخلق البيئة الصحية المتزنة.

1- 3- 3- مفاهيم أولية تحدد وظيفة التخطيط الحضري:

إن عملية التخطيط الحضري تمثل عملية من خلالها يمكن دعم التنمية، وكما نلاحظ فهي مفهوم مزدوج حيث يشمل معنى التخطيط إلى جانب تحديد الإطار المكاني الذي ستنفذ به الخطة، ومن أجل ذلك يجب توضيح بعض الأساسيات التي يشملها هذا المفهوم والتي يجب أن يضعها بعين الإعتبار قبل وبعد عملية الإنجاز.

- **الشكل الحضري:**

«وهو غالبا ما يمثل مرادفا لغويا لمفهوم النسيج الحضري، وقد أعطى (kevin lynch) تعريفا لمفهوم الشكل الحضري، بكونه يمثل طبيعة التوزيع المكاني - الزماني لفعاليات الإنسان وللمكونات المادية لبيئته الحضرية.

- **تعريف التصميم الحضري:**

يمثل عملية تنظيمية لمجموعة من الأبنية والفضاءات الحضرية المترابطة مع بعضها البعض بتشكيل معين لتكون بمجموعها مفهوما مرئيا متماسكا، خاضعا لمبادئ أساسية تتعلق بالوحدة، النظام، والتناسب بين تلك المفردات الحضرية.

أي أن كل من الشكل والتصميم الحضري يمثلان عنصرين إقليميين تنظميين يمكن من خلالهما بناء مؤشرات للتنمية والإستدامة، خاصة في ما يتعلق بأهم العوامل التي تبين البعد الإجتماعي والهوية الثقافية للمدينة بما يتضمنه من تمسك بالإرث المبني.

- **الكتل الحضرية:**

«تعبر الكتل الحضرية عن تلك المباني والمفردات والأشياء المشيدة، الموجودة في المناطق الحضرية، التي تعمل من خلال تجميعها(أي الكتل) مع بعضها على تشكيل نمط الفضاءات الحضرية بينها، والأنشطة الحضرية في تلك الفضاءات.

لقد تطرق (A .Rossi) إلى مفهوم الكتلة الحضرية المكونة لنسيج المدينة، وحددها بمفردتين أساسيتين هما:

1. نسيج الأبنية المحاذية للشوارع والساحات في المناطق الحضرية، وقد وصفها بالتغير مع الزمن.
2. الشواخص والأبنية ذات المقياس الكبير(والتي تكون بارزة جدا)، حيث تمثل الشخصية المميزة لتلك المنطقة الحضرية، ووصفها بأنها تمثل ذاكرة المدينة.

إن الكتل الحضرية يمكن أن تصنف تبعا لإختلاف إرتفاعاتها أو عدد طوابقها، فهناك:

1. الأبنية المنخفضة الإرتفاع [أقل من (3) طوابق]
2. الأبنية المتوسطة الإرتفاع [(3)- (5) طوابق]
3. الأبنية المرتفعة [(5) طوابق فأكثر]».[1]

وبهذا الكتل الحضرية تحمل في مضمونها كل من عملية التصميم ومعنى الشكل الحضري.كخلاصة،«بالنسبة للمدن التي تبحث عن الإندماج في منظور التنمية العمرانية المستدامة، فإن سيرورة إعادة تشكيل التركيبة العمرانية ممكنة إذا كانت مدعمة بمعايير التخطيط العمراني المستدام التي تهتم بالتسيير الإقتصادي للموارد الطبيعية، [تنمية الفرد، تحقيق رفاهيته والحفاظ على صحته] وحماية البيئة، لأنّها ستسمح بتطور مورفولوجي يستدعي تقييد وفي نفس الوقت تصحيح الإختلالات العمرانية ».[2] حيث لا يخفى أن إجتماع الشكل والتصميم الحضري يمثل تركيبة عمرانية ذاتية.

1- 3- 4- العوامل المتحكمة في تخطيط المدن:

هناك مجموعة من العناصر تتحكم في عملية تخطيط المدينة، أين يجب أن تُأخذ بعين الإعتبار قبل الشروع في إعداد أي برنامج خاص بتنمية المدينة. نلخص أهمها كالتالي:

1- 3- 4- 1- مفهوم الحجم الأمثل للمدينة ومعاييره:

«يمكن تعريف الحجم الأمثل للمدينة بـ: "عدد السكان كمؤشر كمي لمستقر حضري يتميز بأقصى كفاءة إقتصادية وإجتماعية وثقافية في إستخدام الموارد الفعلية والكامنة وبأعلى

[1]- هاشم الموسوي وحيدر يعقوب، التخطيط والتصميم الحضري: دراسة نظرية تطبيقية حول المشاكل الحضرية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1،2006، ص:98، 102، 114، 116.

[2]- mekhalfa Abdeslam, les outils de la planification urbaine : contraintes ou atouts pour la formalisation des villes, thèse de magister, faculté des sciences de la terre, de la géographie et de l'aménagement du territoire, université mantouri de Constantine, 2002, p : 72.

إنتفاع من الوفورات الداخلية والخارجية الصافية وبأدنى تكاليف مباشرة وإجتماعية في إطار التوازن المحلي والإقليمي في بلد ما خلال فترة زمنية معينة".
[يعتبر هذا التعريف مقصرا لفهم الحجم الأمثل للمدينة لأنه إعتمد فقط على مؤشر عدد السكان ورشادة سلوكه. وقد غفل على أمر شديد الأهمية يمكن توضيحه من خلال الأسئلة التالية: أين سيتوطن هذا العدد من السكان؟ هل سيكون الحيز المخصص لتوطينه قادر على إستعاب هذا الجمع بما في ذلك التجهيزات وجميع متطلبات سير حياته الطبيعية؟ هل يتوفر هذا المجال على الموارد التي تفي بحاجيات السكان؟ ونظرا لضرورة إحترام قدرة الموارد خاصة فـ] إن الحجم الأمثل للمدينة كمفهوم إقتصادي تعددت إهتماماته بين عدد السكان ومؤشرات الكفاءة الإقتصادية والتوازن الهيكلي ».[1] في حين «إن نمو المدينة واتساعها لا يتم بدون أن يخضع لضوابط طبيعية تفرضها ظروف البيئة المحلية. ويزداد أثر هذه الضوابط كلما إزدادت المدينة مساحة وإمتداد ».[2] مع العلم « أن أحجام المدن ومواقعها تعتمد على وظائفها [بالإضافة إلى] السياسات الحكومية (كسياسات التسعير مثلا) وكثافة السكان، إختلاف المقدرة الإدارية والتضاريس والحدود السياسية تؤثر في حجم المدن وتغيره».[3]

1- 3- 4- 2- كفاءة /سوء إستخدام الأرض:

«في البلدان الصناعية والنامية على السواء تتأثر البيئة تأثرا كبيرا بالطريقة التي تستهلك بها المدن الأراضي والموارد الأخرى. والنمو الحضري غير المنظم الذي تسوده الفوضى - سواء قيس بالزيادة في أعداد السكان أو في مقدار المساحة التي ينتشر عليها البشر- يعتمد دائما على الأرض والماء والطاقة المستمدة من المناطق المحيطة لتلبية إحتياجات الناس.
إن الإستخدام العشوائي للأرض يجعل المدن وكذلك الضواحي أقل قدرة على تلبية إحتياجات البشر... وبينما يمكن للتخطيط الحضري السيئ التدبير أن يحد من إختيارات المواطنين على نحو غير ملائم، فإن إهمال تخطيط إستخدام الأرض يترك للأفراد خيارات أقل بكثير. وفي جميع الأحوال إذا كان المطلوب من المدن أن تلبي إحتياجات كل السكان وليس فقط أولئك الصفوة الذين يمتلكون الأراضي، فإنه يجب ممارسة بعض السلطة العامة في الطريقة التي تستخدم بها الأرض. ولعل ما هو أكثر أهمية من ذلك هو الحاجة إلى ضوابط لإستخدام الأرض حتى لا تتعدى حريات الأفراد على حقوق المجتمع.
وفي نفس الوقت إذا كانت المدن تستمد شكلها الطبيعي أساسا من عوامل إقتصادية وإجتماعية أبعد من نطاق تحكم أولئك الذين يخططون المناطق الحضرية، فإن تخطيط إستخدام الأرض في المدن لا يمكن أن يحقق أهدافه كاملة إلا إذا صاحبته إصلاحات في السياسات الأخرى فعلى سبيل المثال،... في البلاد النامية فإن الإخفاق في الحد من النمو السكاني شديد السرعة عن طريق تنظيم الأسرة والتعليم والبرامج الصحية سيجعل أحسن برامج التخطيط الحضري غير ذات جدوى.

---

[1]- هوشيار معروف، تحليل الإقتصاد الإقليمي والحضري، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2006 ، ص: 207، 235.
[2]- عبد الفتاح محمد وهيبة، في جغرافية العمران، د.ط، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص:149.
[3]- عبد الله محمد حامد، الإقتصاد الإقليمي: مع التطبيق على الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص: 10، 12.

إن الطريقة التي تتطور بها المدن ماديا- والطريقة التي تخطط بها تنميتها- لها تأثيرات عميقة في رفاهية الإنسان والكوكب الذي يعيش عليه. فاستمرار نموها يمكن أن يتم مع الإعتراف بحدود البيئة الطبيعية أو بتدمير الموارد التي تعتمد عليها المجتمعات الحالية والقادمة - أي إما أن يلبي إحتياجات الناس بالعدل وإما أن يغنى بعضهم ويفقر في الوقت نفسه البعض الأخر أو يعرضهم للخطر. وإن العالم لفي حاجة إلى مجموعة من القيم والمبادئ الأخلاقية التي تحكم التخطيط الحضري، وتكون حساسة لهذه الأبعاد البيئية والإنسانية».[1]

«ومن المهم أن نذكر بأن إستخدام الأرض يعد أحد العناصر الحيوية في الإستدامة الإيكولوجية الخاصة بتنمية الموارد، وتتمثل الخصائص العامة لإستخدام الأرض، من منظور إيكولوجي، في ترتيب مكونات المنظر الطبيعي ومساحته واتصال هذه المكونات ببعضها البعض».[2]

1- 3- 4- 3- المواقع الصناعية:

«تخطيط المدينة يتأثر بتخطيط المواقع الصناعية لأن هذا الأخير يؤثر على تركيب المدينة الداخلي ولذا يعتبر أن تخطيط المدن له علاقة وطيدة بتخطيط المواقع الصناعية في المدينة وحولها. ولذا نجد أن كثير من دراسات التخطيط الحضري تعتمد على تخطيط المواقع الصناعية داخل المدن وحولها أو بالقرب منها وتعتبر ضواحي المدن من أنسب المواقع للمشاريع الصناعية خصوصا ذات الحجم الكبير والعمليات الإنتاجية الكبيرة.

أما تأثير المجمعات الصناعية على المدينة. فهناك أثار إقتصادية هامة إضافة إلى الآثار العمرانية والإجتماعية. فالهدف من إنشاء المجمعات الصناعية ضمن المدينة أو إقليمها هو المردود الإقتصادي وزيادة الدخل الفردي وما يتبعه من زيادة في الدخل القومي. وتحقيق مستوى معيشي جيد للسكان إضافة إلى توفير فرص عمل جيدة في المدينة واستغلال أمثل للموارد الطبيعية وارتفاع قيمة الأرض داخل المدينة وفي أطرافها. أما الآثار العمرانية فتمثل بنمط إستعمالات الأرض والإسكان وخدمات البنى الإرتكازية والخدمات العامة. في حين أن الآثار الإجتماعية تتمثل في هجرة السكان، التحضر، دور المرأة وحجم الأسرة ».[3]

فمن الواضح أن لهذه الآثار كذلك أثر في تخطيط المدينة لأنها ستصبح مركزا تنافسيا جذابا للأفراد ومختلف الإستثمارات واللذين بدورهما سيخلقان عامل إضافي يتحكم بسياسة المدينة.

1- 3- 4- 4- المناخ:

«يبدو من الضروري الإشارة إلى أهمية العوامل المناخية في إقامة المساكن. فالمميزات العامة لمنطقة ما، أصبحت معروفة على هذا الصعيد. أما المعروفة بشكل أقل فهي غالبا تلك العوامل الطبيعية والإصطناعية التي تأتي، محليا، لتغير المناخ الأولي. وبهذا فهي تولد

[1]- مارسيا د.لاو، تخطيط المدن: الأبعاد البيئية والإنسانية، ترجمة: إيناس عفت، مرجع سبق ذكره، ص: 09، 12.

[2]- دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، مصر، ط1، 2000، ص: 76.

[3]- محمد صالح عبد القادر، المدخل إلى التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة البصرة،1986، ص: 78.

مناخات خاصة أو مناخات محلية. ويجب أن تذكر في عدادها شكل التضاريس (واد، تلة، هضبة)، والظواهر المختلفة التي يحددها هذا العدد، وطبيعة الأرض، ونمو النبات، الخ ».[1] لذا فـ«إن التحدي الجديد لآفاق قطاع السكن يكمن في كسب معركة النوعية على مستوى تهيئة المدن من خلال إعداد ومراجعة المخططات التوجيهية للتهيئة والعمران ومخططات شغل الأراضي وكذلك من خلال تكييف التصاميم الهندسية المعمارية مع أنماط الحياة الإجتماعية والمميزات المناخية، من أجل إنجاز بناء مستدام يتعامل مع البيئة ونظامها الإيكولوجي، ويوفق بين الأداء الإقتصادي والمسؤولية الإجتماعية، ويحافظ على البيئة لخلق مستوطنات مستدامة وصحية ».[2] فعلى سبيل المثال «يلاحظ من تخطيط المدن في الأقاليم الباردة أنها تتسم باتساع الشوارع وارتفاع المباني المختلفة للاستفادة قدر المستطاع من أشعة الشمس، وعلى العكس من ذلك تخطيط المدن في الأقاليم المدارية الحارة، إذ يلاحظ ضيق شوارعها وانحناء مبانيها لتوفير عامل الظل وبالتالي اتقاء أشعة الشمس الشديدة، وللرياح تأثير كبير في تخطيط المحلات العمرانية، إذ يراعى دائما أن تكون المنطقة الصناعية بعيدة عن المنطقة السكنية وفي موقع بعيد عن إتجاه الرياح حتى لا تتأثر كتلة السكن بالدخان الخارج من مداخن المصانع والروائح الكريهة المتولدة عن بعض الصناعات وخاصة الصناعات الكيمائية».[3] فمن الملاحظ أن هذا المنهج النظري ركز على الآثار المتعلقة بالمساكن فحسب، لذا يجب تبيين أن للمناخ آثار وسلطة في تخطيط المدينة بدءً من الموقع نفسه، المواقع الصناعية والمساحات الخضراء ومختلف الفضاءات المفتوحة، فلو أخذنا المدينة الجديدة - حاسي مسعود بالجزائر- كعينة يتم تخطيطها نجد أن المخطط التوجيهي للتعمير للمدينة يتضمن ضرورة إنشاء حزام أخضر (أحد أنواع المناطق المفتوحة) حول المدينة وتكثيفه بالخصوص من الجهة الجنوبية وهذا قصد خلق مصدة في وجه الرياح الجنوبية التي يفرضها مناخ الموقع.

إذن نستخلص أن هذه العوامل تؤثر وتتأثر فيما بينها لذا فإن تخطيط المدينة يعتمد على مجموعة من العوامل مجتمعة وليست مستقلة وهنا يجب الإشارة إلى وجود عوامل غير مادية كالعدل مثلا، وهذا ما سيحدد نمو المدينة أو إنحسارها بل حتى إندثارها نهائيا.

2- الفضاء الريفي:

2- 1- تعريف المكان والمجتمع الريفي:

«عرف المكان الريفي: "على أنه ذلك المكان الذي يظم مناطق للتجمعات السكانية المتفرقة أو المتصلة التي يقل عدد نفوسها عن 2500 نسمة والتي تتميز بعلاقات إجتماعية قوية مترابطة ومتداخلة على أساس من القربة والتعاون التام في الوقت الذي يمارسون فيه نشاطا إقتصاديا تمثل الزراعة غالبيته."

صار ينظر للظاهرة الريفية في ثلاث معان:

---

[1]- روبير اوزيل، فن تخطيط المدن، ترجمة بهيج شعبان، مراجعة هنري زغيب، منشورات عويدات، بيروت، الطبعة الأولى،1974، ص:63.

[2]- جمال دحدوح وآخرون، السكن الإجتماعي بالجزائر ومدى تماشيه مع الخصائص البيئية العالية: حالة 520 مسكن إجتماعي بالمسيلة، الجزائر، كتاب البحوث وأوراق العمل لندوة التنمية العمرانية الأولى: التطوير العقاري والإسكان المستدام، الدمام، 2010، ص: 63.

[3]- محمد خميس الزوكة، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص:157.

1- معنى إيكولوجي: يمثل البيئة ومكان الإقامة وما يصاحب مخزونها من متغيرات.
2- معني مهني: يمثل إشتغال أغلب السكان في العمل الزراعي.
3- معنى إجتماعي: ويتعلق بسلوك وإتجاهات المجتمع الريفي».[1]
«كما يمكن تعريف المستوطنة الريفية على أنه المنطقة التي تقع خارج المراكز الحضرية ويشتغل سكانها بالزراعة وتربية الحيوان وفي كل الأحوال فإن القرية هي المظهر الريفي للإستيطان كونها تحتوي على التعريف الكامل لأي شكل إستيطاني ريفي، إذ تعرف القرية "على أنها مستقر بشري للسكان الذين يزاولون عملا رئيسيا هو الزراعة"».[2]
نفهم من هذين التعريفين أن مصطلح الريف يعني الفضاء العام الذي يضم مجموعة من القرى التي تمثل البنية البارزة لهذا الفضاء أين تظهر نوع من البساطة كما هو شائع في ما يخص هذا الأخير إلا أن الحقيقة تنفي هذا الغلط لأن هذه البساطة تعكس خصوصية وتعقيد ينبع من هذه الخصوصية لا يمكن أن تخلق في أي مجال آخر ولعّل أهم دليل على ذلك هو بالرغم من نمو المدن بوتيرة شديدة ومتواصلة وبالرغم من ظاهرة الهجرة الريفية المسيطرة في بعض الأقاليم إلا أن هذا لم يقوى على محو الريف البسيط وتغطية أهميته التي تسعى إستراتيجية التنمية العمرانية لترسيخها وتجذير هوية الريف.

2- 2- تخطيط القرى:

«إن تخطيط القرى يشبه إلى حد كبير تخطيط المدن حيث يهدف إلى حسن إستغلال الأرض وتنظيم أنماطها داخل القرية وحولها، وتوفير مناطق الخدمات العامة، وإن اختلف التخطيط هنا في الأسلوب والتطبيق عن تخطيط المدن، وهذا أمر طبيعي لإختلاف الوظيفة وطبيعة العلاقات التي تربط المحلة العمرانية بالأقاليم المحيطة بها والظروف العامة السائدة، إلى جانب الهدف من التخطيط».[3]
«والتخطيط الريف هو ذلك المستوى من التخطيط الإقليمي الذي يمارس في تلك البيئة التي تعرف بالريف».[4]

III. آليات التنمية العمرانية المستدامة:

كما وجد مجالين للتنمية العمرانية والتي يمكن أن تجسد في فضاء ريفي أو حضري بغض النظر عن الطبيعة الجغرافية له سواءً ما إذا كانت منطقة جبلية، صحراوية، سهلية...، كذلك هو الحال بالنسبة لآليات التدخل التي تختلف في المجال الحضري عنها في المجال الريفي؛ بالرغم من وجود بعض الآليات المشتركة التي تحتاجها جميع تلك المستويات حتى نتمكن فعلا من النهوض بالبيئة العمرانية كما يجب أن نأخذ في الحسبان أن الإستدامة لا تتحقق من خلال نموذج أمثل محدد سلفا ذلك لإختلاف طبيعة وقدرات الأقاليم إلى جانب إختلاف الأنظمة المعتمدة سواءً الإقتصادية، الإجتماعية...إلّا أن الأمر يتطلب ضرورة التكيف والتناغم وفقا لمدخلات النظام العام، مشاكله، مخرجاته، تطوراته والتداخلات التي

---

[1]- العاني محمد جاسم محمد علي، التخطيط الإقليمي: المبادئ والأسس- نظريات وأساليب، مرجع سبق ذكره، ص: 114، 115.
[2]- المرجع نفسه، ص:140.
[3]- محمد خميس الزوكة، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص:194.
[4]- العاني محمد جاسم محمد علي، التخطيط الإقليمي: المبادئ والأسس- نظريات وأساليب، مرجع سبق ذكره، ص:113.

تحدث إلزاما والأهم هو إمكانية تطبيق النموذج الذي نرغب في إعتمادمه وفي نفس الوقت مراعاة مدى قدرته على تحقيق الأهداف المنشودة؛ وعليه يمكن نبين أن تحديد هذه الآليات بالذات يرجع إلى كثرة إستخدامها وهي التي تمس أكثر أبرز إهتمامات الإستدامة العمرانية وبطبيعة الحال دون حصرها وببساطة لأن بحوث العمران المستدام تتميز بالحداثة أمام إستمرارية الإبتكارات ذات الصلة. حيث نلخص هذه الآليات في مايلي:

1- في الفضاء الحضري:

1- 1- إستخدام الطاقة في المباني:

في الحقيقة لا يمكننا حصر هذا التوجه في الفضاء الحضري فحسب بل يمكن تعميمه على جميع الكيانات العمرانية مهما كانت بساطتها، ذلك أنه لا يمكن تجسيد أية عملية بناء عمراني دون اللّجوء لإستغلال طاقات وموارد متعددة؛ لكن ونظرا لغلبة ونشاط هذه العملية بمختلف المدن فقد رأينا تصنيفها ضمن هذا الإطار الذي يستهدف ترقية الأداء العمراني خاصة في منظور التنمية المستدامة الذي لا يُغَيِّب سيرورة التنمية العمرانية التي ترتكز على تطوير المدينة من أجل تنمية الريف. وعليه «إن التصميم الملائم للمدن يمكن أن يخفض من الحاجة إلى أجهزة الإضاءة والتدفئة والتبريد في المقام الأول.وأحد الطرق التي يمكن أن يخفض بها تخطيط إستخدام الأرض إحتياجات الطاقة في المباني هي تعزيز نظم توصيل الطاقة الفعالة عن طريق التنمية الحضرية المتضامنة. وإحدى تلك النظم لتدفئة المباني، والتي يطلق عليها تدفئة المناطق، تقوم بتوصيل المياه الساخنة أو البخار المتولد في أحد الأبنية المركزية عن طريق مواسير إلى كل مبنى في الحي أو في المجتمع المحلي بأكمله... وهذا التوافق لا يكون فعالا من ناحية الطاقة فحسب بل إنه يكون ملائما أيضا لأجهزة التحكم في التلوث الأكثر تطورا.

وتعتبر نظم تدفئة المناطق في الدانمارك أكثر النظم التي يعول عليها في العالم وأكثرها فعالية من ناحية التكلفة إذ توفر 40 في المائة من تدفئة المنازل في كل أنحاء الدانمارك. ولدى منطقة ارهاوس بالدانمارك خطة طموحة لتعزيز الكثافات العالية ومزج إستخدامات الأرض المختلفة بإعتبارها طريقة لتحسين كفاءة النقل وتطبيق نظام تدفئة المناطق بكل إمكانيته.

وعلى نقيض الإعتقاد الشائع، فإن التنمية الأكثر كثافة لا تعوق بالضرورة إمكانية إستخدام التكنولوجيات المعتمدة على الطاقة الشمسية في المباني.

كما يمكن لضوابط إستخدام الأرض المعدة إعدادا جيدا أن تخفض من متطلبات المباني للتدفئة والتبريد. وأحد الطرق لتحقيق ذلك هو عن طريق وضع أشجار ونباتات أخرى...فإن تحسين سمات المناظر الطبيعية بعناية واهتمام يمكن أن يخفض درجة الحرارة إلى أكثر من 8 درجات مئوية في المناطق الحضرية عالية الكثافة. وفضلا عن ذلك، فإن الأشجار التي تطرح أوراقها سنويا توفر الظل في الصيف ولكن تتساقط أوراقها في الشتاء عندما يكون ضوء الشمس مرحب به.وقد قدرت أكاديمية العلوم القومية بالولايات المتحدة أن الإستخدام الإستراتيجي للأسطح البيضاء والنباتات يمكن أن يوفر 2،6 بليون دولار سنويا من تكاليف الطاقة».[1]

[1]- مارسيا د.لاو، تخطيط المدن: الأبعاد البيئية والإنسانية، ترجمة: إيناس عفت، مرجع سبق ذكره، ص:45، 48.

وكما يقول الأستاذ "حسن فتحي"«أن الطوب والخرسان والحجر وباقي مواد البناء لا تتأتى وحدها لتترسب على شكل جدران وأسقف بحركة ذاتية، إنما هي إرادة الإنسان التي تشكل هذه المواد في البناء وتتحكم في التشكيل العمراني. ولكن ذلك لا يعني أن يجد الإنسان نفسه حرا يفعل ما يشاء. إنه سيجد نفسه أمام عدد كبير من القوى والعوامل، منها ما هو طبيعي كالحرارة...ومنها ما هو إنساني فيما يتعلق بالفسيولوجيا والسيكولوجيا والإجتماع والثقافة وغير ذلك مما يجب على المعماري مراعاتها في تشكيل وتخطيط عناصره المعمارية وتنظيمها في الفراغ لإعطاء أكبر كفاءة للمبنى في توفير الراحة الجسمانية وتحقيق إحتياجات الإنسان المادية والروحية ».[1] هذا الرأي يدل على أن الحل دائما في يد الإنسان والبناء الأخضر يجسد بعد حسن التدبر وتحليل البيئة المحيطة به لإستغلال الفرص المواتية وترويض جميع العوامل في ما يخدم رفاهيته.

1- 2- التطوير الحضري:

- «يرى جريبيل" gerbler" بأن مفهوم التطوير الحضري هو: "مشروع له تأثير يهدف إلى إحداث تغيير في البيئة الحضرية وفق مخطط واسع النطاق من أجل تنمية وتحسين المناطق الحضرية المتخلفة والتي تظهر دائما بصورة مستمرة في المدن، وذلك وفق رؤية واقعية لحاجات الحاضر ومتطلبات المستقبل، وذلك بإعادة البناء والتأهيل للمناطق الحضرية المتهرية بسبب التخلف. وكذا المحافظة على الأماكن والأبنية ذات المعالم التاريخية والقيمة الحضارية الرفيعة".
- أما شابن " chapin" فيرى أن "التطوير الحضري هو عملية يقصد من ورائها تغيير في الحالة العمرانية للمناطق الحضرية المتخلفة في المدن. خاصة فيما يتعلق بالهياكل العامة للأبنية السكنية والمرافق العامة القديمة، والتي لا تتماشى مع الحياة الحضرية العصرية، والتي تعد بمثابة إستجابة ضرورية للمتغيرات الإجتماعية والإقتصادية والعمرانية وما تعكسه من ضغوطات لكي تواكب حركة وتطور وتقدم المدن".[بالمقارنة بين هذين التعريفين نجد أن كلاهما يهدف إلى إحداث التغيير في البيئة الحضرية إلا أنه في التعريف الثاني قد ألغى ضرورة المحافظة على بعض الأبنية وينادي بالإلتحاق المطلق بالتحضر المعاصر وبالمقابل فالتعريف الأول لم يسلب دور حماية الإرث المبني من عملية التطوير الحضري لذا فالتعريف الثاني لا يمكن إعتماده الآن لأن التنمية العمرانية المستدامة لا تجسد دون حماية الأبنية التاريخية التي تمثل شاهد ملموس على حقب زمنية وأجيال معينة أي حضارات وثقافات يجب إحترامها ولأن المستقبل لا يحقق دون الماضي والحاضر].

وبهذا فإن التطوير الحضري هو عبارة عن صمام أمان وذو أداء فعال لتنظيم النمو الحضري وإتجاهاته داخل المدن وأجزائها ومن ثم فإن سياسات التطوير الحضري تهدف إلى تنمية الحياة الحضرية، وهي لا تتوقف ولا تنحصر في إقامة الأبنية السكنية، أو هدم

[1]- حسن فتحي، محاضرة حول العمارة العربية الحضرية بالشرق الأوسط، جامعة بيروت العربية، 29 نيسان 1971، ص: 08، 09.

وإزالة أجزائها المتهرية، وشق الطرق والشوارع بل تتعدى إلى تنظيم الجوانب العمرانية وتنسيق الفعاليات الإجتماعية والثقافية والنشاطات الإقتصادية والصناعية والتجارية». [1]
«كما يستنتج من مفهوم التطوير الحضري بأنه إجراء عملية ترميم الأبنية الآيلة للسقوط والتي أصابها التصدع والتشقق وذلك لإصلاحها وتكييفها وفق مقاييس ومتطلبات الأبنية العصرية، وهذا لتجديد الأبنية التي مسها التلف والتدهور والتهرية من جراء تأثير العوامل الطبيعية والإجتماعية والإقتصادية السريعة.
وفق المفاهيم التي تم عرضها المتعلق بالتطوير الحضري يتضح جليا بأنه يمتلك أسلوبين في تعامله مع مراكز المدن وأجزائها المتخلفة حضريا.
- **أولهما:** أسلوب إقامة المدن الجديدة وهذا تلبية للتطوير الشامل الحاصل في المجتمع الحضري، كما أنه يخطط للمناطق الحضرية كتوابع وضواحي للمدن الكبرى، وهذا إستجابة للإمتداد والتوسع الحضري الذي يأخذ له مكانا في المدينة.
- **ثانيهما:** يبرز دور التطوير الحضري كأسلوب في إعادة وتطوير الأجزاء المتخلفة حضريا في المدن القائمة ومراكزها وأحيائها السكنية المتهرية والتالفة، وذلك بإعادة تطويرها أو فرض الصيانة على بعض أبنيتها السكنية ...». [2]

1- 2- 1- سياسات التطوير الحضري:

«يقصد بسياسات التطوير الحضري مجموعة المبادئ والمداخل والبدائل والوسائل والأساليب التي يتبناها ويتبعها التطوير الحضري في حالة تعامله مع المناطق الحضرية المتخلفة بالمدن...وذلك وفق المعطيات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والعمرانية ...والتي تتطلب بالضرورة إحدى السياسات المقترحة التي يتضمنها منهاج التطوير الحضري ...وهي كما يلي:

1- 2- 1- 1- سياسة التجديد الحضري:

إن مصطلح التجديد الحضري هو مصطلح أمريكي وقد عرف من قبل وينر "Wiener"وهويت "hoyet" (1966) كبرامج للبناء تصمم لغرض:
أ- إعادة تأهيل ويعبر عنها بوساطة رفع مستوى الأبنية الموجودة فيها إلى مستوى مقبول.
ب- الحفاظ ويتم عن طريق حماية الأبنية التي تستحق الحفاظ عليها.
ج- تهديم وإزاحة الأبنية التي أصبحت متقادمة.
وهكذا فإن التجديد الحضري يطبق لكي يضمن تحسين ظروف الذين يعيشون في مناطق الصرائف والوحدات السكانية ذات المستوى الواطئ وليؤكد أيضا أن التطوير يحدث في مراكز المدن حيث تميل الوحدات فيها لتكون في أدنى مستوى، بدلا من الإستمرار في التوسع غير المرغوب نحو الخارج أو إمتلاك عقارات سكنية في الضواحي ». [3] أي أن التجديد الحضري «ظهر كطريقة جديدة للتهيئة إستجابة لمتطلبات التسيير الإقتصادي

[1]- أحمد بوذراع، التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن: دراسة نظرية في علم الإجتماع الحضري، منشورات جامعة باتنة، 1997، ص: 177، 17.
[2]- نفس المرجع، ص: 176، 182.
[3]- محبوب عادل عبد الغني وسهام صديق خروفة، الإقتصاد الحضري (نظرية وسياسة)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 1، 2008، ص: 228، 229.

للمجال».[1] « ويعتبر شكل لتطوير المدينة أي إعادة تشكيلها على نفسها ورسكلة الموارد المبنية. وهو موجه لمعالجة المشاكل الإجتماعية، الإقتصادية، العمرانية والهندسية لبعض الأحياء القديمة أو المتدهورة بالإضافة إلى تشجيع تطورات جديدة خاصة في ما يتعلق بالتنمية الإقتصادية وتنمية التكافل على مستوى التجمع. وحاليا في منظور التنمية المستدامة وفي ظل إشتعال أسعار البترول، أصبحت عملية إعادة بناء المدينة على نفسها دون إستهلاك أراضي بكر هي إجابة على التوسع العمراني».[2]

عموما حسب العمليات التي يشملها التجديد الحضري فإنه يسهم في مايلي:

- الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية من خلال تخفيض التكاليف المادية والإجتماعية.
- العمل على تحسين نوعية المناطق السكنية وزيادة العرض للوحدات السكنية وفي بعض الأحيان القضاء على المناطق المتهرئة والأبنية البالية هذه الأخيرة التي يمكن أن تتسبب في خطر على حياة الإنسان وتشويه منظر المدينة عامة مع تناقص المردود الإقتصادي للمدينة.
- «إسترداد توازن المدينة».[3]

ونظرا لوجود تقارب شديد بين عمليتي التجديد الحضري والتحديث* نذكر النقاط التالية التي تميز بينهما في ما يلي:

- التجديد الحضري يكون ذا وتيرة أسرع في التنفيذ من التحديث.
- إعادة البناء تتبعها تغييرات شاملة سواء من ناحية تهيئة الطرق والشوارع وإنجاز المؤسسات المتنوعة.
- عملية التجديد الحضري لا تتطلب تدمير كامل للأبنية الموجودة.
- أغلب عمليات التجديد الحضري تضم تحسينات داخلية مما يقلل في التكلفة.

1- 2- 1- 2- سياسة المحافظة:

«...تشكل أداة فعالة وأسلوب في التعامل مع الأبنية المتهرية والمتآكلة الواقفة داخل المناطق القديمة والمتخلفة حضريا، خاصة منها التي تتميز بنمط معماري ذو قيمة آثارية وتاريخية وثقافية ودينية، والتي تعد بمثابة تراث إنساني مشترك له قيمة ووظيفة وطنية وعالمية...وهذا لا يعني بأن سياسة المحافظة هي فرض الحماية على الأبنية المنفردة فقط، بل أنها تتعدى إلى المحافظة وفرض الحماية على المناطق الحضرية المتخلفة حتى ولو كانت أبنيتها غير تاريخية إلا أنها تبرز نمط معماري رفيع.

هذا ما أكده "استوارت شابن" " Stuart chapin " حين عرف سياسة المحافظة على أنها "الصيانة التي تفرض على المناطق الحضرية المتخلفة والتي لها علاقة واقعية بإستعمالات الأرض، وكذا بدرجة الكثافة السكانية للمناطق والتي بدورها تتطلب بالضرورة إلى تطوير عاما لكي تستمر في حالتها الطبيعية".

و عليه فإن سياسة المحافظة تراعي ما يلي:

أ) مراعاة القيم الفنية المعمارية: والتي لها مكانة كبيرة في مفهوم سياسة المحافظة على الأبنية، التي تسعى إلى فرض الصيانة والحماية عليها كالأبنية الأثرية التي

---

[1]- http://www.cerdd.org/spip.php?article1487

[2]- http://fr.wikipedia.org/wiki/Renouvellement_urbain

[3] - www.cuc-cherbourg.fr/pages/grandes_operations/renouvellement_urbain

*- التحديث توافقه عملية إعادة البناء.

هي ذات طابع هندسي مميز إكتسب خاصية فنية وثقافية وحضارية داخل المحيط الحضري للمدن، وعلى أنها مجموعة مميزة تبرز مدى رقي وتقدم الشعوب والأمم.

ب) مراعاة العمق التاريخي : تهدف سياسة المحافظة التي يتضمنها منهاج التطوير الحضري إلى الإستمرار والإستدامة والثبات للأبنية التي إكتسبت عمق تاريخي في نفوس الناس بإعتبارها تعكس سمات ثقافية، إجتماعية وحضارية.

ج) مراعاة النواحي الإجتماعية والثقافية: إن سياسة المحافظة تعطي أهمية بالغة للأسباب الإجتماعية والثقافية النابعة من خصوصية المناطق المتخلفة التي يراد تطويرها وتجديدها وفق خصوصية بقية المناطق الحضرية المتطورة بالمدن، وعليه فإنها تتمتع بالأهمية الإجتماعية والثقافية والإقتصادية التي لا يمكن فصلها عن أهداف التطوير».[1]

- **الأساليب المتبعة في سياسة المحافظة:**

أ) الترميم:

«يكون بإصلاح التصدعات والأجزاء المتضررة جزئيا مع الأخذ بالاعتبار التجانس مع الهيكل الأصلي للمبنى».[2] و«يعد الترميم إحدى الأساليب المتبعة والتي تفرض على الأبنية التاريخية والوحدات السكنية التي أصابها التصدع والتشقق بفعل العوامل الطبيعية والحركة الإنسانية، التي ألحقت الضرر المادي بهياكلها الأصلية...دون المساس بجوهرها الحقيقي خاصة بالنسبة للأبنية ذات قيمة معمارية.

ب) إعادة البناء:

إن إعادة البناء يعد الأسلوب الثاني المتبع في سياسة المحافظة التي يتضمنها منهاج التطوير الحضري، حيث أن هذا الأسلوب يهتم بفرض الحماية على الأبنية القديمة والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن. كما يهدف أسلوب إعادة البناء إلى إتمام الأجزاء الناقصة والمبعثرة للأبنية التي لا يمكن إجراء عليها عملية الترميم لأنها تتطلب إعادة بناء الأبنية المتدهورة التالفة وإعادتها كما كانت عليه في صورة أصلها الطبيعي الأول.

ج) الصيانة:

...والواقع أن جميع الأساليب المتبعة في سياسة المحافظة التي تقتضي جميعها الصيانة سواء كانت هذه المناطق الحضرية المتخلفة ذات أبنية قديمة أو حديثة تعاني من التصدع أو التدهور والإتلاف وإن جميعها يحتاج بالضرورة إلى التخلص من التخلف الذي أصابها، وهذا لا يتم إلا عن طريق الصيانة...بل أنها تهدف إلى تحقيق مفهوم التجديد وإعادة التطوير العام والمتواصل للمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن.

وعليه يمكن القول بأن أسلوب الصيانة هو عبارة عن خطوات لازمة لإقامة الإصلاحات وحماية الأبنية عامة، وتحسينها وهذا بتخليصها من التخلف الذي أصابها سواء كانت مخصصة للإسكان أو أنها ذات معالم تاريخية تحمل معاني وقيم ثقافية وإجتماعية هامة.

---

[1]- أحمد بوذراع، التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن، مرجع سبق ذكره، ص: 177، 199.

[2]- محمود حميدان، التخطيط الحضري ودور التشريعات التخطيطية في النهوض بعملية التنمية العمرانية: إمارة دبي نموذجا، مذكرة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، كلية الإدارة والإقتصاد بالأكاديمية العربية في الدنمارك، 2010، ص: 26.

[نستنتج أن عملية الصيانة هي عملية مشتركة يمكن أن تتم في نفس الوقت جنبا إلى جنب أثناء تنفيذ جميع سياسات التطوير الحضري].

1- 2- 1- 3- سياسة إعادة التأهيل:

أستخدمت سياسة إعادة التأهيل لأول مرة كإجراء أتخذ لإدخال إصلاحات مادية للمناطق المتخلفة المهجورة، والتي تتألف من العديد من الأبنية التي يمكن إدخال إصلاحات وذلك بتكييفها وتعديلها وفق المعايير الحضرية المستخدمة، لكي تصبح بعد ذلك مهيئة كمأوى للإسكان من جديد.

كما أن هذه السياسة لها إجراءات تشمل عملية الهدم الموضوعي للأبنية الآيلة إلى السقوط والمتدهورة والخربة. وكذلك الترميم لبعضها الأخر، وتحسين وتكملة جميع النواقص المتعلقة بالخدمات الإجتماعية والمرافق العامة...

نظرا للأهمية التي تكتسبها كل سياسة من سياسات التطوير الحضري، كل واحدة حسب الحاجة المطلوبة وضرورة الموقف الذي يفرض تطبيقها فإن المخطط العام للتطوير الحضري في نهاية المطاف يرشح إحداها بناءا على أولويات تشمل كفاءة تطبيق نمط معين من إستعمالات الأرض والذي يتناسب سواء مع سياسة إعادة التأهيل أو إعادة التطوير أو التجديد أو المحافظة ».[1]

نستنتج أن مجموعة هذه السياسات تعبر عن أحد مظاهر التنمية العمرانية المستدامة التي«تفترض توسيع المسؤولية والسلطة السياسية للمدن، إستقلالية للجماعات المحلية، البحث عن تنمية يمكنها المساهمة بالطرق على نموذج أقل سلبية ».[2] وهذا ما يترجم دور ومبادئ سياسات التطوير الحضري.

1- 3- حلقة النقل:

«إن المدن تحسن صنعا بتركيز إهتمامها على التحكم في نمط وليس في معدل النمو. ولعل الأسلوب الأقرب إلى المنطق لتقسيم المناطق في كل من العالمين النامي والصناعي هو دمج المنازل لا مع أماكن العمل فحسب بل مع أسباب الراحة الأخرى أيضا بحيث يسهل الوصول إليها سيرا على الأقدام أو بالدراجات أو بوسائل النقل العام. وهذه الإصلاحات من شأنها، مثاليا، ألا تعيق أصحاب مشروعات تقسيم الأراضي أو تفرض التماثل، ولكنها بدلا من ذلك قد ترفع القيود التي تثبط الإستخدام المختلط وتخلق مناطق أحادية البعد بطريقة غير سوية. ومع هذا فيلزم أن تكون قوانين التقسيم محددة ومعدة إعدادا دقيقا، فسوق العقارات، إن ترك بدون ضوابط قد يفشل في خلط الإستخدامات المختلفة للأرض بدرجة كافية. ففي المجتمعات المتضامنة يمكن تجميع كثير من الأنشطة في حدود مسافة يمكن إجتيازها سيرا على الأقدام أو بركوب دراجة. وتؤكد الدراسة الحديثة التي قام بها كل من "نيومان" و"كنورثي" عن

[1]- أحمد بوذراع، التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن، المرجع السابق، ص: 202، 210.

[2]-Jean – Paul Maréchal et Béatrice Quenault, le développement durable : une perspective pour le XXIe siècle, presse universitaires de Rennes, France, 2005, p : 203.

32 من أكبر مدن العالم أن مسافات السفر الأقصر الملازمة للمناطق الحضرية ذات الكثافة العالية والمتوسطة تتوافق مع السير على الأقدام وركوب الدراجات بمعدل أكثر. وفي مدن غرب أوروبا وكندا التي شملتها الدراسة - وكان بها متوسط حوالي 85 شخص ووظيفة لكل هكتار- كان أكثر من 21 في المائة من العمال يذهبون إلى العمل سيرا على الأقدام أو بالدراجة. ولكن المدن في الولايات المتحدة واستراليا بها حوالي 20 شخص ووظيفة لكل هكتار، كان 5 في المائة فقط هم الذين يذهبون إلى العمل سيرا على الأقدام أو بالدراجة.وقد بدأ عدد متزايد من المعماريين ومخططي المدن في الولايات المتحدة - بعد إدراكهم لفوائد المجتمعات المحلية التي صممت من أجل السير على الأقدام وركوب الدراجات - في إعادة تشكيل التنمية الحضرية وجعلها أشبه بالمدينة الصغيرة التقليدية. هذا وقد قام فريق مكون من اثنين من المعماريين - المخططين في ميامي، وهما "اندريس داوني" و"اليزابث بلاتر- زيبرك"، بتصميم 30 من هذه المدن الجديدة والضواحي المعدلة إمتدادا من الاباما وحتى كاليفورنيا وهذه المجتمعات الجديدة الشائعة تمتاز بشوارع ضيقة مزينة بالأشجار على الصفين. وتقع المحلات والمكاتب والحدائق العامة على بعد خمس دقائق سيرا على الأقدام من معظم البيوت. وقد نال "بيتر كالثورب" وهو معماري ومخطط في سان فرانسيسكو شهرة واسعة عن مفهوم "ضاحية ما بعد عصر التصنيع" وتنشئ تصميمات "كالثورب" مجتمعات متضامنة موجهة نحو المشاة.وبالإضافة إلى مزج الأنشطة بعضها مع بعض وتعزيز الكثافة الحضرية اللذين يتضمنهما تخطيط إستخدام الأراضي كإستراتيجية للنقل، فإنه يتضمن أيضا تحسين تصميم الشوارع. والنظام الهرمي للشوارع هو أكفأ النظم، وهو الذي يجمع بين شبكة من الشوارع الصغيرة مصممة بدقة وبراعة، وشوارع أكبر قليلا ثم بضعة شوارع رئيسية».[1]

1- 4- سياسات الأحزمة أو الأنطقة الخضراء حول المدن:

«إن الأحزمة الخضراء أداة تخطيطية إقليمية تستخدم بشكل خاص في تحديد توسع المدن غير المنتظم والسريع نسبيا، وخاصة عند حدود المدينة. وتعرف "الأحزمة الخضراء بأنها مناطق مفتوحة تستعمل كمنطقة عازلة ضمن المناطق الحضرية"، و من أهم فوائدها:

- عدم السماح للمدن القريبة بالاندماج؛
- منع التوسع غير المنتظم للمدينة وبالتالي تحديد حجم النمو العمراني لها؛
- السيطرة على عدم إستغلال الأراضي الزراعية للأغراض الأخرى، وخاصة السكنية والصناعية؛
- إمكانية الإستعمال الإقتصادي الكفء للأراضي الحضرية؛
- مناطق عازلة للمناطق الصناعية، وخاصة الملوثة منها، عن الإستعمالات الأخرى للأرض، وخاصة الأحياء السكنية، بحيث لا يتجاوز قياس الضوضاء أيضا عن (70) ديسبل».[2]
- تليين قساوة بعض المناخات القاسية من خلال تخفيف شدة الحرارة وتوفير نسبة معينة من الرطوبة بالإضافة إلى حماية التربة من التعرية، الإنجراف والإنزلاقات.

[1]- مارسيا د.لاو، تخطيط المدن: الأبعاد البيئية والإنسانية، ترجمة: إيناس عفت، مرجع سبق ذكره، ص: 27، 34.

[2]- كامل كاظم بشير، الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية، مرجع سبق ذكره، ص:361.

2- في الفضاء الريفي:

2- 1- تخطيط إستخدامات الأرض الزراعية في الريف:

«يقصد بإستخدامات الأراضي الإستعمالات التي تخصص لها حيازات مكانية تشغلها الوحدات التخطيطية والوظيفية لتأدية المهام المناطة بها.[تتم هذه العملية في الريف وفق أربع مراحل]:

- المرحلة الأولى:

مرحلة إعداد الدراسات والمسوحات للأراضي الريفية : ويراد بها الوقوف على طبيعة الأراضي الزراعية وأصنافها ومدى صلاحيتها للإنتاج الزراعي وكيفية توزيع ملكياتها ومستوى الحيازات وكيفية إستغلال تلك الحيازات وكثافة الإستخدام الزراعي والأساليب المستخدمة في الزراعة.

- المرحلة الثانية:

مرحلة تحليل الخرائط واستخدامات الأرض الزراعية : إذ ما إن يتم الإنتهاء من إعداد الخرائط التي توضح استخدامات الأرض وطبيعتها وكل ما تضمنه عمليات المسح في المرحلة الأولى والتي هي الأغلب دراسة عملية وميدانية حتى تبدأ المرحلة الثانية ذات الطابع المكتبي والمهني ليتم قياس مساحات الإستعمال وأشكالها وتوزيعاتها على المنطقة الريفية والإستعمال المحصولي.

- المرحلة الثالثة:

وتتضمن تشكيل الخطط والبدائل المثلى لحالة إستخدام الأرض الزراعية بما يحقق أقصى إستثمار وعائد إقتصادي.

- المرحلة الرابعة:

وهي مرحلة القرار الذي يأتي لإختيار أفضل بديل يوضح الجدولة الزمنية والمكانية لخطط إستعمال الأرض وإستصلاحها».[1]

2- 2- تخطيط الإنتاج الزراعي:

يجب مراعاة العوامل الطبيعية التي تؤثر في كمية ونوعية المحصول والتي تسهل أو تعيق النشاط الزراعي، بالإضافة إلى عدد المزارعين، كل هذه العوامل تعمل على صيانة كفاءة الأرض الزراعية دون أن نغفل عن الجانب التقني والمادي الذي يشمل وسائل النقل والإنتاج. وبذلك هذه العملية تعبر عن أداة مستدامة للوصول للكفاءة الإنتاجية في الريف لأنه لا يغيب عنا أن نجاح الإنتاج الزراعي سيحفز دينامكية القطاع الإقتصادي كافة بالإضافة إلى تحقيق التكافل الإقليمي ذلك أن المدينة على الدوام في حاجة لتوريد أغلب حاجياتها الغذائية خاصة إعتمادا على الريف.

2- 3- تخطيط التنمية الريفية:

«بروز مفهوم التنمية الريفية المتكاملة الذي عبر عنه تقرير البنك الدولي في عام 1975، عندما ذكر أن التنمية الريفية عملية متكاملة أو إستراتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة

[1]- العاني محمد جاسم محمد علي، التخطيط الإقليمي: المبادئ والأسس- نظريات وأساليب، مرجع سبق ذكره، ص: 118، 120.

الإقتصادية والإجتماعية لفقراء الريف، وذلك من خلال زيادة الإنتاج الزراعي »[1] «وإنشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل جديدة وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية والإتصالية والإسكان.[إلا أن هذا المفهوم يظهر غامض نوعا ما لذا فقد أستكملت البحوث حيث وضحت أن] عملية التنمية الريفية وإستراتيجيتها تتطلب صياغتها ضمن إطار شامل وعلى كافة المستويات الإقتصادية والإجتماعية والعمرانية من أجل خلق تنمية مكانية متوازنة تحد من إستمرار نمو المدن لتخلق نظاما كفوءا للمستوطنات الحضرية والريفية ويكون للقطاع الزراعي الدور البارز في دفع معدلات التنمية ».[2] «وتهدف نظرية التنمية الريفية المتكاملة إلى توفير كل المقومات التي تجعل من المستوطنات الريفية أماكن تطيب فيها الحياة، ولتحقيق هذا الهدف ظهرت فكرة المجمع القروي[هناك من يطلق عليها مركز النمو الإقليمي وتعتبر بمثابة صنف من أصناف المدن الجديدة] وهي فكرة إدارية جغرافية يكون مركزها أكبر قرية في المنطقة بحيث تصبح هذه القرى الكبيرة كنموذج لعاصمة قروية للمجتمع الريفي، ويذهب "فريدمان" في هذا الصدد إلى التفكير في إنشاء مدينة قروية تكون عاصمة منطقة ريفية يبلغ عدد سكانها حوالي 50 ألف نسمة. هذه العاصمة القروية تنال تشجيعا تنمويا من الدولة وتكون إلى حد بعيد منعزلة عن المدن الكبيرة الحجم والعلاقة بينها وبين المدن الكبيرة تحدد وتطور وفق أسس يتم إختيارها بإمعان».[3]

«وإجمالا يمكن القول إن هناك مزايا عديدة تتولد عن " مركز النمو الإقليمي " تتمثل في:

- زيادة الإنتاجية الزراعية وأيضا الإنتاجية الزراعية - الصناعية، وكذلك زيادة التنوع الزراعي والتنوع الزراعي - الصناعي .
- زيادة مساهمة العمل في الناتج، وبالتالي زيادة دخول سكان الإقليم.
- زيادة الطلب على السلع والخدمات.
- إدخال تكنولوجيا ومنتجات جديدة.
- تعزيز القدرة التصديرية للإقليم.

وهذه العوامل في مجموعها تضمن إستمرار النمو الذاتي لمركز النمو الإقليمي ولإقليمه».[4]

وإلى جانب فكرة المدينة القروية نجد كذلك:

- **«<u>الترويح الريبعي</u>:** ظهرت فكرة الترويح الربيعي التي تنطلق من ضرورة ربط التنمية الريفية بإيجاد روح الإنتماء إلى الريف أو الوعي الريفي أو الهوية الريفية التي تتسم بمزايا إنسانية خاصة بها تدفعها إلى إختيار الإقامة في الريف عند المفاضلة بين الريف والمدينة».[5]

---

[1]- إعداد مجموعة من الخبراء، التنمية الريفية والمحلية: وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية: مصر، 2008، ص: 20.

[2]- العاني محمد جاسم محمد علي، التخطيط الإقليمي: المبادئ والأسس- نظريات وأساليب، مرجع سبق ذكره، ص: 151.

[3]- بشير التجاني، التحضر والتهيئة في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،د.ط، 2000، ص: 5.

[4]- طلعت الدمرداش، إقتصاديات المدن الجديدة: إشارة إلى تجربة المدن الجديدة المصرية، مكتبة القدس للنشر، مصر، الطبعة الثانية، 2006، ص: 93.

[5]- بشير التجاني، التحضر والتهيئة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 5.

حيث نشير هنا إلى أهمية الحفاظ على أدق خصوصيات الريف حتى يمكن تحقيق هذه الفكرة.

- **شروط التنمية الريفية:**

«التنمية الريفية، بالرغم من إعتمادها بداية على تحقيق التقدم للمزارع الصغير، فإنها تشتمل على ما هو أكثر من ذلك. فهي تتضمن كافة الجهود المبذولة لزيادة الدخل الحقيقي في الريف سواء كان مصدره الأنشطة الزراعية أو غير الزراعية، وتصنيع الريف، ونشر التعليم، ومد مظلة الخدمات الصحية والإسكان، وكل ما يرتبط بذلك من خدمات. كما تشتمل أيضا على محاولة تقليل عدم المساواة في توزيع الثروة والدخل، وتقليل التفاوت بين الريف والحضر. بالإضافة إلى ضمان إستمرارية التحسن المحقق في القطاع الريفي (تكامل الأهداف الإنمائية).

- ولذلك فإن التنمية الريفية يجب أن تكون من خلال تحقيق الإكتفاء والتواصل الذاتي في المناطق الريفية بصفة عامة، وفي قطاع الزراعة على وجه الخصوص».[1] حيث «يجب أن يتجه الهدف العام إلى إعادة القيمة الفلاحية وجميع الأنشطة الطبيعية للفضاءات الريفية عن طريق تنمية الأنشطة التكميلية الرامية إلى دعم مداخيل الفلاحين...وإشراك سكان الريف في التنمية الإجتماعية والإقتصادية على العموم مع إقرارهم في الإطار الريفي.

والإمكانيات في هذا المجال متعددة ومتفاضلة بالخصوص حسب النواحي:

- ففي مجال الأنشطة الريفية البحتة أو التي تتشاطر فيها الأوساط الريفية، يمكن الصناعات الحرفية التقليدية وأشغال صيانة التربة، وخدمات الري والسقي، والأشغال الغابية أن توفر، حسب الجهات والنواحي، مجالات معتبرة للأعمال التكميلية أو الدائمة التي يمكن تعزيزها في المناطق الغابية (لا سيما المرتفعات الغابية) بضم الصناعات الخشبية إليها.

- كما أن السياحة بالنسبة إلى المناطق المهيأة لها تعد حقلا أساسيا لتعدد النشاط الريفي بسبب ما تقتضيه من رفع قيمة الصناعات الحرفية الريفية وملاءمتها الوظيفية لأشكال من التشغيل أو الحصول على المداخيل الإضافية التي يحتاج إليها الفلاحون.

- ينبغي أن تشارك الأعمال الصناعية والخدمات كذلك في إعادة القيمة إلى المجالات الريفية، ضمن منظور أوسع لإدماجها في الإقتصاد الوطني والتنمية الإجتماعية والإقتصادية العامة. وفي شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة إقتصادية ومؤسسات صغيرة ومتوسطة صناعية، يجب أن تقوم الأرياف، ولا سيما في المناطق قليلة العمران والتي ينبغي الحفاظ عليها كما هي، بتطوير شبكات أنشطة عالية الأداء في التخصصات التكميلية للفلاحة وتربية المواشي: كالصناعات الغذائية، وصنع الأدوات الصغيرة، والصيانة. وفي مجال الخدمات، ينبغي الحرص على إيجاد أنشطة تجارية وشبكات نقل ضرورية للسكان، والتخفيف من حالة التهميش الراهن للأرياف عن طريق توفير الخدمات القريبة إلى السكان».[2]

---

[1]- ميشيل تودارو، التنمية الإقتصادية، تعريب ومراجعة: محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، د.ط،2006، ص: 400، 440.

[2]- وزارة التجهيز و التهيئة العمرانية، ملفات التهيئة العمرانية، الجزائر غدا: وضعية التراب الوطني، إسترجاع التراب الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ط، ص: 178، 179.

«وحتى تتحقق هذه الشروط والأهداف وتحدد البرامج بدقة يجب أن نجري تحليلا يتبنى مقاربة إقليمية، لتحديد الخصوصيات والإختلافات الطبيعية والسوسيوإقتصادية للفضاءات الريفية».[1]

2- 4- تخطيط الإستيطان الريفي:

«يقصد بالإستيطان الريفي ذلك المظهر أو الشكل الإستقراري للمجتمعات الريفية وهو أحد العناصر الأساسية في تكوين الظاهرة الريفية بل ويشكل المعنى الإيكولوجي لها لإتصاله الوثيق بالبيئة الريفية. وتهدف دراسة الإستيطان الريفي إلى:

- الربط بين المؤشرات الطبيعية والبشرية لمواقع الإستيطان الريفي.
- تحديد موقع المستقرات والمستوطنات وحجم سكانها.وتوزيعها الجغرافي.
- ضبط المظاهر الإقتصادية والإجتماعية لتأدية الوظيفة المناسبة التي تخدم المستوطنة الريفية من خلال إحترام شكل الإستيطان، المباني ومواد البناء المستعملة ودون المساس بالإطار الإجتماعي القائم».[2]

3- آليات مشتركة بين الفضاء الحضري والريفي:

3- 1- تحديد الهيكل التنظيمي للإقليم:

«الهيكل التنظيمي للإقليم هو كيفية توزيع المدن والقرى وما جاورها، حس ب أحجامها والمسافات بينها في داخل الإقليم.

وحسب النظرية الإقتصادية الإقليمية فإن الهيكل التنظيمي للإقليم يتحدد بناء على الأنشطة الإقتصادية الموجودة في داخله وخارجه (في أقاليم أخرى مجاورة) وحجمها ونوعها وتركزها وما تفرزه من روابط إقتصادية خلفية وأمامية وتكاليف (وخاصة تكاليف النقل والمواصلات) وأسعار وإيرادات وأرباح. هذا فضلا عن توافر العمل ورأس المال والأرض ونوعية كل منها وحجمه».[3]

3- 2- التنطيق:

أكثر دقة وتفصيل لما تتضمنه آلية تحديد الهيكل التنظيمي للإقليم هي آلية التنطيق، حيث«بعض التحصيصات تمنع البناء، البعض الآخر تحد أساليب شغل الأرض لوظيفة معينة: نشاط، سكن، نوع السكن،...(التي غالبا تحدد القيمة العقارية)؛ وتسير التحصيصات أيضا بقواعد جيومترية تحدد عدد المترات المربعة القابلة للبناء».[4]

«أي أن التنطيق يعين التخصيصات الممكنة للأرض من أجل ضمان تجانس أنشطة معينة، ويسمح بالخصوص بتخفيف آثار الضجيج التي يمكن أن تنتج من خلال وجود منشآت

---

[1]- Ferroukhi, S. et Benterki, N., le développement rural régionale : une approche appropriée pour faire reculer la pauvreté en zones rurales, revue semestrielle : recherche agronomique, № 10 juin 2002, p : 111.

[2]- العاني محمد جاسم محمد علي، التخطيط الإقليمي: المبادئ والأسس- نظريات وأساليب، مرجع سبق ذكره، ص: 139، 155.

[3]- عبد الله محمد حامد،الإقتصاد الإقليمي:مع التطبيق على الدول العربية،جامعة الملك سعود،المملكة العربية السعودية،1998،ص:7.

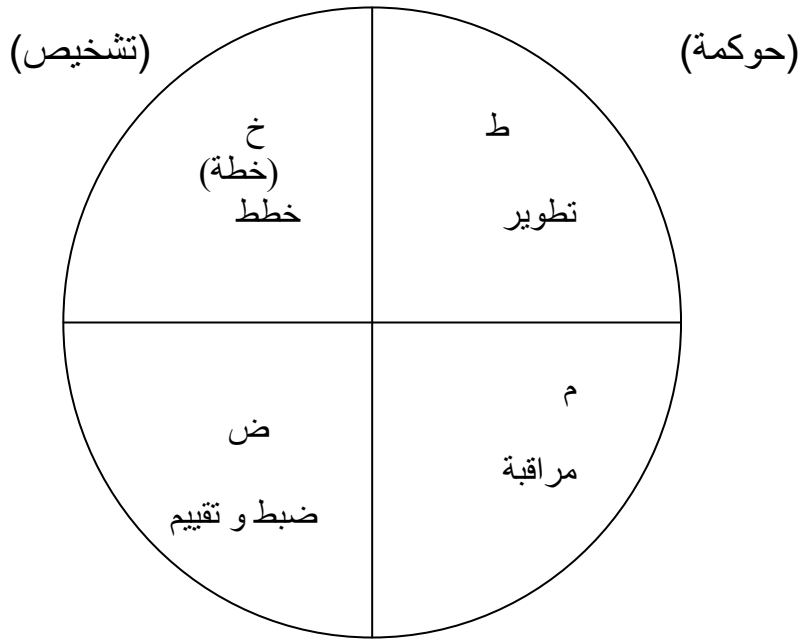
[4]- Marc sauvez, la ville et l'enjeu du «développement durable», collection des rapports officiels, rapports au ministre de l'aménagement du territoire et de l'environnement, la documentation française, paris, juin 2001, p : 225.

مختلفة في نفس المنطقة، كما يسمح بضمان شكل دائم لإنشاء خصوصيات لأجزاء مختلفة لإقليم ما. بطريقة أكثر دقة فإن التنطيق يحاول تجزئة الإقليم إلى أقاليم أكثر تجانس من خلال وجهة نظر لعامل الإسكان، عوامل تجارية، صناعية أو الكثافة ». [1]

3- 3- التحسين المتواصل - عجلة "Deming":

تعتبر طريقة التحسين المتواصل وصفة بسيطة لخلق التنمية المستدامة لأنها تقوم على تفكير يكامل بين البيئة، المجتمع والإقتصاد. تعود هذه الطريقة إلى الخبير "دومينغ" حيث تعرف بالعجلة التي تحمل إسمه، والموضحة بالشكل الموالي:

شكل رقم 02-05- يوضح عجلة دومينج "Deming"



Source : Ludovic Schneider, 100 questions pour comprendre et agir : le développement durable territorial, Afnor éditions, France, 2010, p : 36.

حسب هذا الشكل فإن تنفيذ أي سياسة تنمية مستدامة في إقليم ما تنطلق من عملية تشخيص تُمكن من توضيح وضعية الأوساط من خلال رصد نقاط القوة والضعف للإقليم، حيث يتم التشخيص بالتوازي والأخذ في الحسبان لمهمات، مضمون وأهداف المشروع حتى يكون بإمكانه تعبيد الطريق للسيرورة الكلية للعمل؛ فبطبيعة الحال سيميز التشخيص الجوانب التي تستوجب التحسين والتأهيل. ومعلوم أن المحيط الذي يراد تنفيذ المشروع به يشمل العديد من المتدخلين الأمر الذي يتطلب ممارسة دور الحوكمة في كل مراحل الإنجاز، فهي من سيدعم كفاءة القرارات التي ستتخذ دون مركزية أو ضبابية بل بالعكس ستسعى لتعميم مشاركة جميع المواطنين بكل شفافية مما سيسهل تطوير ومواصلة العمل دون أية

[1]- Joseph H.Chung et autres, économie urbaine, Gaëtan Morin et associés itée, Québec, Canada, 1981, p : 109.

إعتراضات في حين أن مرحلة التنفيذ ستجسد برامج العمل بعد تحديد الرهانات، رسم الخطة في ظل الإمكانات المتوفرة والأهداف المرجوة. أما عملية المراقبة تضطلع بمتابعة المهام الموكلة للوقوف عند كل الإنحرافات ومعرفة أسبابها، وأخيرا نصل إلى دور التقييم الذي سيبحث عن سبل الحلول وتوضيح عوامل النجاح أو التعثر والتي ستسهم في تضييق فجوة الإختلال وإدراك عملية التسوية من خلال تجديد الخطط أو تعديلها ويتواصل هكذا سلوك التحسين المستمر والإنتقال إلى مراحل التنفيذ ثم المراقبة والضبط. فمن الملاحظ أن هذه العملية توافق وتطابق مقتضيات تجسيد سياسات الإستدامة العمرانية؛ فهي بقدر البحث عن الحلول، تبحث كذلك عن التكيف المستدام مع طبيعة ونوعية الإقليم، حجمه ومكوناته، مشاكله وفرص تطويره وهذا ما يمثل جوهر معنى الإستدامة، لأن إيجاد حل ما لمشكل ما يعتبر بالتأكيد سوى علاج ظرفي من خلال إستخدام حقن أو جرعات تهدئة لا يمكنها تثبيط الضرر لأننا نبني مشاريعنا في بيئة شديدة التقلبات وإن صح التعبير هي تقلبات مبعثرة مشتتة من الخطأ منحها الثقة.

3- 4- تقنيات العمارة البيئية:

تعتبر تقنيات العمارة البيئية أداة فعالة تمس مباشرة إنجازات التنمية العمرانية المستدامة، وفي هذه الدراسة يمكن القول أنها تعمل على تقليل التكاليف والمساهمة في إستدامة الموارد لأنها تعتمد بالخصوص على سيرورة الإبتكار البيئي؛ بينما لا يمكن ذكرها وتحليل هذه التقنيات ذلك أنها تستند على نظريات وتطبيقات علمية لا يمكن لطالب علوم الإقتصاد مناقشتها فعلى سبيل المثال نجد أن بعضها ينطلق من تحاليل مخبرية كيميائية وأخرى خاصة بحسابات مرتبطة بالهندسة المعمارية...وعليه نكتفي بذكر هذه التقنيات كمايلي:

- «تضليل المباني صيفا.
- التبريد بالتبخير صيفا.
- تشكيل وتوجيه غلاف المبنى.
- تقنيات التبريد بواسطة إستخدام المزروعات للغطاء الأرضي.
- إستخدام رشاشات المياه، إما في الأفنية، أو على الأسطح الخارجية».[1]

3- 5- الطرق الإحصائية لتحديد الإقليم التخطيطي:

3- 5- 1- مؤشرات التنمية:

«تعد المؤشرات أحد الآليات ذات الفعالية لقياس مدى التقدم المستهدف للمجتمعات العمرانية بمستوياتها المختلفة صوب النتائج المنشودة للتنمية، ومن جهة أخرى فإن هذه المؤشرات تمثل في مجملها أرضية صلبة وواقعية لعملية اتخاذ القرار التنموي الكفء. فأما من حيث فعاليتها في القياس التنموي فإنها تقدم تصور معياري رقمي يمكن حسابه ودمجه في معادلات ومقارنته بالمدن أو بالدول الأخرى دوريا بحيث يعطي صورة واضحة عن حالة التنمية، وأما من حيث كفاءته في عملية اتخاذ القرار فإنه يمكن من خلالها متابعة التغيرات الدورية الواقعية نحو التقدم أو التراجع في تحقيق أهداف خطط التنمية المستدامة للمجتمعات العمرانية.

[1]- خالد مصطفى، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية،2007، ص:80.

إن مؤشرات التنمية تخدم العديد من الأغراض، فهي تقيس وتتابع معدل الإنجاز في تنفيذ إستراتيجيات وسياسات وبرامج التنمية بمدينة أو إقليم ما، وهى تمد متخذ القرار بالمعلومات الشاملة والمتكاملة عن حقيقة الوضع الراهن بمدينته أو إقليمه، فهي تعمل بمثابة المرشد له في تحديد الأهداف والأولويات لخطط التنمية، كما أنها ترفع علامات التحذير في وقت مبكر من تطبيق أية خطة أو إستراتيجية تنمية، كما يمكن بواسطتها عمل مقارنة بين المجتمعات العمرانية عرضيا (عبر أماكن مختلفة) أو طوليا (عبر فترات زمنية مختلفة)، وهى أيضا ترفع مستوى إدراك المواطن بحقيقة التنمية في مدينته أو إقليمه، والمؤشرات تمثل الجانب التحليلي في التخطيط ولذلك فإن مصداقيتها وثباتها يمثلان أمرا حيويا عند اختيارها كأدوات تخطيطية. ولكي تكون المؤشرات ناجحة في مهمتها يجب أن تكون مرشدا فعالا في عملية التغيير في أولويات المجتمع، وفي عملية اتخاذ القرار ورسم السياسات، وفي سلوك الأفراد والمؤسسات».[1]

3- 5- 2- طريقة الأعداد الموزونة:

«وهي الطريقة العلمية التي إستخدمها بودفيل وطورها باحثون آخرون من بعده...وتقتضي عزل المنطقة إلى أقاليم من أجل تحديد حالة التخلخل الإقتصادي أو السكاني أو العمراني فيها، فإذا ما أخذ كل معيار بمفرده سيكون من الصعب عزل إقليم المشكلة ولكن عندما تؤخذ المعايير معا على أن يعطى كل معيار وزنه من خلال المحدد المقبول للتجانس عند ذاك يمكن عزل المنطقة المراد جعلها إقليما تخطيطيا. فمثلا يمكن تقسيم أي بلد إلى أقاليم (أقلمة البلد) على أساس معدلات البطالة - أو مستوى الدخل الفردي. ففي حالة أقلمة البلد إلى أقاليم حسب معدلات البطالة يجب أن لا تنحرف أي وحدة ضمن الإقليم عن (متوسط البطالة× أكثر من إنحراف معياري واحد (**sd**) عند ذاك تصبح جميع الوحدات ضمن إقليم واحد متجانس فيه معدل البطالة لا يزيد عن **× sdI +** .

3- 5- 3- طريقة التحليل العاملي:

وهي الطريقة التي تعتمد على إستخدام أسلوب التحليل العاملي الذي يعد أحد الأساليب العلمية للنظرية الإحصائية التي جرى تطبيقه في العلوم الإنسانية.

فكرة أسلوب التحليل العاملي التي تعطي عزلا أو تفاصيل رئيسية للعوامل الأساسية المؤثرة في تحديد الخاصية من بين مجموعة كبيرة من العوامل أو المتغيرات التي ترتبط فيما بينها بعلاقات متداخلة.

3- 5- 4- طريقة تحليل التدفق:

وهي الطريقة التي من خلالها تحدد الأقاليم الوظيفية إستنادا إلى الإتجاه وشدة التدفقات التي تربط بين المركز المسيطر والتوابع المحيطة به حيث يظهر كل تدفق...شدة متناقصة كلما أصبح بعيدا عن المركز الرئيسي والعكس صحيح - وهنا ستكون الحدود لإقليم المركز المسيطر محددة بمجالات التأثير التي تنتهي حيثما تهبط شدة التدفق إلى الحد الأدنى.

3- 5- 5- طريقة تحليل التجاذب:

تعتمد هذه الطريقة على القانون الفيزياوي للجذب العام الذي وضعه نيوتن الذي عرف بقانون الجذب الكوني وخاصة فيما يتعلق بتحديد العلاقات بين المدن والأقاليم التي أصطلح عليها بعلاقات التفاعل المكاني حتى شاع إستخدام هذا الأسلوب كوسيلة لتحليل التجاذب

[1]- http://www.urbanharmony.org

والتفاعل المكاني وإستخدام ذلك من أجل التنبؤ بمستوى السكان - والعمالة - المتوقعين في مكان ما وكذلك للتنبؤ بعدد الرحلات بين مناطق العمل والسكن والأسواق وغيرها من مسائل النقل».[1]

في نهاية هذا المحور نستخلص أن جميع الآليات التي يتم التدخل بها لتجسيد إستراتيجية التنمية العمرانية المستدامة تحمل في طياتها مبادئ وأبعاد للتخطيط الإقليمي حيث ترمي جميعها إلى بعث التنظيم، التأكيد على إستدامة الموارد، خلق البيئة المتوازنة للإنسان أين لا يطغى أي نوع من التهميش أو التمييز بين أفراد الجيل الحالي مع توفير كل حاجياته دون التعدي على حقوق الأجيال الآتية لأن «التنمية العمرانية تترجم بالتحولات في التركيبة العمرانية وموجهة لتحسين شروط حياة السكان في المحيط العمراني. وتدخل هذه السيرورة عموما في إطار سياسة تهيئة الإقليم لدولة ما وهي أحد المحفزات للتنمية العمرانية».[2]

IV. متطلبات نجاح إستراتيجية التنمية العمرانية المستدامة:

1- إدماج المقاربة الإقليمية:

تمثل المقاربة الإقليمية منهج وأسلوب بإمتياز لضمان نجاح إستراتيجية التنمية العمرانية المستدامة لأنه من المنطق تجزئة المشكل بين وحدات إقليمية سيسهل حلها أفضل من محاولة دراستها على مستوى كلي، لأن تقليص المجال المكاني يمثل تقرب وتعرف أكثر على المشكل وخاصة بالتقرب أكثر بالذين يعانون من آثاره. وقد دفع هذا الحافز إلى ظهور التنمية الإقليمية التي تنشغل بتنمية كل إقليم وفقا لبرنامج إقليم التخطيط الخاص به لكن ضمن رؤية شاملة تهدف إلى تماسك جميع الأقاليم وتعاضدها أي أن المقاربة الإقليمية تؤطر مشاريع التنمية العمرانية في مجال محدد تكاملا مع توجهات التنمية القومية لذا ليس بالإمكان تحقيق التنمية العمرانية المستدامة دون المرور على أدق وأصغر عضو ينتمي للكيان العمراني. حيث تعتبر «التنمية الإقليمية "وسيلة لإعادة تنظيم التركيب المكاني على وفق ما يتضمنه ذلك المكان من عناصر تعبر عن تكوينه الإقتصادي والإجتماعي والحيوي". [وتمر سيرورة التنمية الإقليمية على مجموعة من المحطات الرئيسية هي كالتالي:]

1- 1- تعريف الخطة الإقليمية:

فهي تلك التي تتعامل مع قطاعات مختلفة لأماكن مختلفة نسميها بالأقاليم...وقد يكون التعامل في قطاع معين في ذلك المكان (خطة جزئية) ضمن سقف زمني محدد، أو ربما مع كافة قطاعات إقتصاد ذلك المكان (خطة شمولية لهذا المكان) وبزمن محدد أيضا».[3]

«وتشمل الخطة الإقليمية على برامج التنمية الإقليمية، وتوزيع الإستثمارات مكانيا والوظيفة الرئيسية للإقليم والوظائف الثانوية والتي يمكن التنسيق فيما بينها والأقاليم الأخرى المجاورة. كما وأن الخطة تحوي على أهم المشاكل الموجودة في الإقليم أو التي سوف

---

[1]- العاني محمد جاسم محمد علي، التخطيط الإقليمي: المبادئ والأسس- نظريات وأساليب، مرجع سبق ذكره، ص: 72، 76.

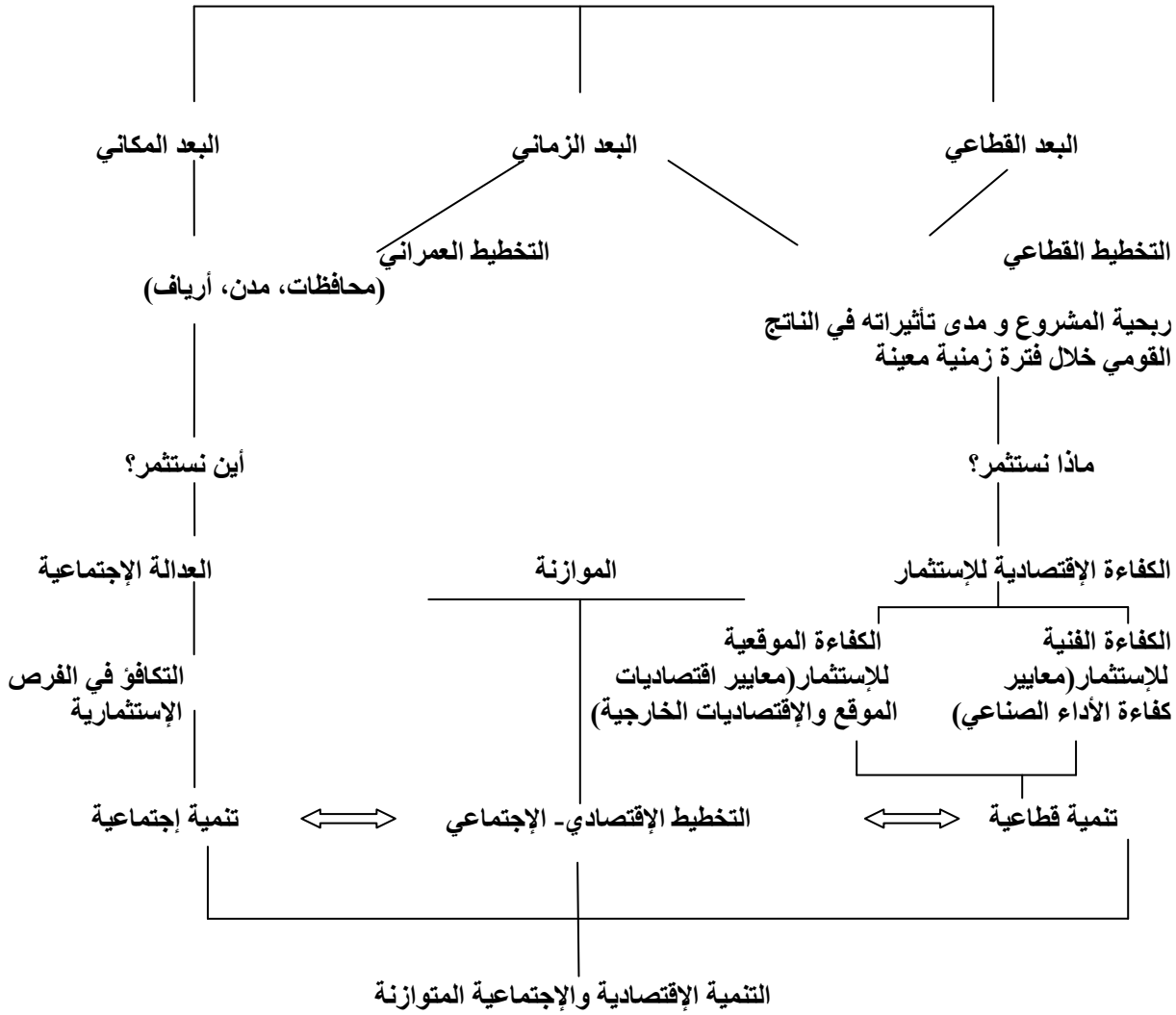
[2]- milous ibtissem, la ville et le développement durable : identification et définition des indicateurs de la durabilité d'une ville – cas de Constantine – thèse de magister, faculté des sciences de la terre, de la géographie et de l'aménagement du territoire, université mantouri de Constantine, 2006, p : 41.

[3]- المرجع نفسه، ص:38، 250.

تظهر نتيجة للإستثمارات أو برامج التنمية المستقبلية. إضافة إلى ذلك فإن الخطة الإقليمية تتضمن النتائج النهائية للبحوث التخطيطية والمتصلة بوظائف الإقليم الرئيسية وإمكانياته التنموية».[1]

أي أن الخطة الإقليمية تمثل إسمنت وأرضية للتنمية الإقليمية ويمكن تفصيل مكونات الخطة الإقليمية وديناميكيتها بالشكل الموالي بالإضافة إلى توضيح ما بعد الخطة الإقليمية والتي ستصل إلى تنمية شاملة تنطلق من بعد إقليمي.

شكل رقم 02-06- يوضح آليات التنمية المكانية بأبعادها الحضرية الإقليمية



المصدر:كامل كاظم بشير، الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ص:83.

كما نلاحظ أنه بالرغم من أهمية هذا الشكل الذي يشمل رؤية واقعية لفلسفة تحقيق التنمية إلّا أنه لم يتطرق لمقصد التنمية البيئية ومع ذلك فقد وضح النقاط التالية:

[1]- محمد صالح عبد القادر، المدخل إلى التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة البصرة، د.ط، 1986، ص: 64.

- «إن مسألة أين يتم توقيع الإستثمارات لها نفس أهمية ما هي تلك الإستثمارات، لأن كلمة أين تتضمن جانب العدالة الإجتماعية في توزيع ثمار التنمية. إن هذين السؤالين أية مشاريع؟ وأين توقع؟ هما جوهر عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية في تحقيق الموازنة بين الكفاءة الإقتصادية والعدالة الإجتماعية للتنمية. وهو المجال الذي فسح الباب واسعا أمام التخطيط الإقليمي وتطوره.
- إن عمليات التنمية يفترض أن تتركز على البعد المكاني في توجيه الإستثمارات وعدم إقتصارها على البعدين الزماني والقطاعي.
- إن هذه السياسات التنموية الإقليمية تستند على أن الموقع الأفضل للإستثمارات، من وجهة نظر المخطط الإقليمي، قد يتحدد على ضوء الإمكانات الإقتصادية والبشرية والعمرانية المتاحة في ذلك الموقع، والتي تساعد على نجاح المشروع».[1]
- يجب أن تتضمن الكفاءة الإقتصادية للإستثمار البعد البيئي.

1- 2- كيفية إعداد الخطة الإقليمية للتنمية:

«تحتاج الدراسات التمهيدية اللازمة لتنمية وتطوير أي إقليم إلى عرض تحليلي وشامل لثلاثة عناصر رئيسية:
عنصر المكان، عنصر الإنسان، عنصر العمل.
ويدرس كل عنصر من العناصر الثلاثة السابق الإشارة إليها على حدة، ثم تجرى بعد ذلك دراسة تحليلية مشتركة بينها، بمعنى يجرى تحليل شامل لإيجاد مدى الإرتباط والتفاعل فيما بينها وتحديد مدى تأثير كل عنصر على العناصر الأخرى».[2]
«دائرة العمليات التخطيطية الإقليمية تتسع لتشمل السكان والنشاطات التي تخلق في الريف وفي الحضر لتتعداها إلى بحث العلاقات بين كل بيئة من هذه البيئات وعناصرها المكونة وصولا إلى شكل العلاقات التي تربط هذه البيئة بما جاورها».[3]
نلاحظ أن عملية إعداد الخطة الإقليمية إشتملت على:
- مجالات التنمية العمرانية المستدامة؛
- عناصر قيام تنمية عمرانية وعوامل يمكن من خلالها إعتماد مؤشرات للتنمية العمرانية كالعمل والمكان والإنسان؛
- الإنطلاق من عملية مسح وتحليل إقليمي؛
- التحليل الإقليمي يتم إستنادا على دراسة بيئة إقليم الدراسة لكن دون عزله عن الأقاليم المجاورة والتي يؤثر ويتأثر بها.
هذا ما يدل على أن إستراتيجية التنمية العمرانية لا يمكنها أن تنتج دون إنتهاج مقاربة إقليمية وهو ما يعني إلزامية اللجوء للتخطيط الإقليمي.
و«الخطة الإقليمية تتكون من تجمع الدراسات الإقليمية بعد إتمام التنسيق بينها والتوفيق بين ما يتعارض منها ثم يشرع كل إقليم أو قطاع أو وحدة إنتاجية بعد ذلك في تنفيذ ما يخصها

[1]- كامل كاظم بشير، الموقع الصناعي و سياسات التنمية المكانية، مرجع سبق ذكره، ص: 176، 185.
[2]- محمد خميس الزوكة، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص: 39، 40.
[3]- العاني محمد جاسم محمد علي، التخطيط الإقليمي: المبادئ والأسس - نظريات وأساليب، مرجع سبق ذكره، ص:113.

من المشروعات، هذه المشروعات التي سبق وأن إقترحتها السلطة المركزية كلها أو بعضها.
مع العلم أن الخطة الإقليمية قد تكون مستقلة عن الخطة الشاملة كما هو الحال بالنسبة للبرامج الخاصة الممنوحة للولايات الفقيرة في الجزائر من سنة 1966 الى غاية 1978؛ أما الخطة الوطنية الشاملة ما هي إلا تجمع الخطط الإقليمية مع بعضها البعض ».[1] «وتعد الخطط القومية على أساس الخطط الإقليمية وتحدد الإتجاه العام لتنمية الإنتاج والخدمات لإشباعحاجات كل الأقاليم،...ويجب على المخططين الإقليميين أن يكونوا على علم بالإتجاهات العامة للخطة في الدولة قبل البدء في عمل الخطط الخاصة بتنمية أقاليمهم».[2]
أي أن الخطط الإقليمية بإمكانها خلق التنمية العمرانية على جميع المستويات سواءً المحلية، الإقليمية والوطنية.

1- 3- العمليات اللازمة لإعداد الخطة الإقليمية:

أ) نظام المؤشرات الإقليمية:

«إن نظام المؤشرات الإقليمية والإقتصادية يساعد على تحديد وتركيب الإقليم ومختلف النشاطات والظواهر فيه. كما أن إدارة وتخطيط الحياة الإجتماعية والإقتصادية في الإقليم، تتطلب التوصل إلى أرقام تعبر عن تطور أهم النشاطات والظواهر الإقتصادية والإجتماعية من حيث نوع وحجم التطور أي المؤشرات الإقليمية.

ب) المسح الإقليمي:

إن عملية المسح الإقليمي يجب أن تتضمن جميع العناصر الهامة للبنية الإقتصادية في الإقليم إبتداء من جميع الظروف الطبيعية مثل المسح الجيولووجي، الهيدرولوجي، الطقس ومنه الإنتقال إلى البنية الإقتصادية والإجتماعية مثل التركيب السكاني، الإنتاج المادي، النقل والمواصلات إلى أن ينتهي بحصر مختلف أنواع الخدمات المقدمة للمواطنين، بما في ذلك تزويدهم بمختلف أنواع السلع ويجب الإنتباه هنا إلى كيفية حصر العناصر الحقيقية المؤثرة في تطوير الإقليم بصورة جيدة والتعبير عنها بإحصائيات صحيحة.

ج) التحليل الإقليمي:

إن عملية التحليل الإقليمي تقتضي القيام بشرح الأسباب التي أدت إلى تطوير الإقليم بهذا الإتجاه أو ذلك والتعرف على العلاقة المتبادلة بين العناصر الرئيسية فيه والتي أدت إلى هذا التطور كما أن هذه العملية تقوم بعد التعرف على الإقليم من خلال عملية المسح بتحديد القوى المشجعة والمعيقة لتطوره وكذلك المتطلبات والنواقص فيه، بهدف تحقيق التوازن في تطور الإقليم وتقدير الطاقات الواجب توفيرها للإقليم من أجل قيامه بتنفيذ المهام الموكولة إليه في نطاق الخطة العامة للدولة بالتعاون مع الأقاليم الأخرى.
من خلال التحليل الإقليمي نستطيع أن نعرف مقدرة الإقليم على تزويد نفسه بالمنتوجات والخدمات المتخصصة أو المتممة ومدى إعتماده على غيره من الأقاليم في التزود بالمنتجات والخدمات المتممة وإهماله لما هو متوفر لديه أو يمكن توفيرها إليه.

---

[1]- ثلايجية نورة، دراسة تقييمية للتخطيط الإقليمي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص:24.
[2]- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مذكرات في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص: 203.

إن عملية التحليل الإقليمي يجب أن تبرز جميع العناصر الإقليمية التي تطبع الإقليم بطابعها حاضرا ومستقبلا كما أن هذه العملية يجب أن تشمل مختلف العلاقات والتشابكات التالية:
1- العلاقات والتشابكات بين المنتجات المتخصصة من جهة والمنتجات المكملة من جهة ثانية.
2- العلاقات والتشابكات بين العنصر السابق وبين العوامل الطبيعية الجغرافية والعوامل السكانية والظواهر الهامة الأخرى الموجودة في الإقليم.
3- العلاقات والتشابكات مع الأقاليم الأخرى.
إذن فالتحليل الإقليمي يجب أن يحدد أهم العلاقات المتبادلة والتناقضات بين مختلف العوامل ضمن الإقليم مع الأقاليم الأخرى.
وأخيرا لابد للتحليل الإقليمي أن يعتمد على إجراء دراسات وأبحاث للمجالات التالية:
أ- موقع الإقليم ضمن الإقتصاد الوطني ككل.
ب- مستوى التطور في الإقليم والأسباب التاريخية لهذا التطور.
ج- الصفات الإقتصادية للإقليم والناجمة عن الظروف الطبيعية والجغرافية والسكانية فيه.
د- البنية الإقتصادية والإجتماعية في الإقليم وعلاقات الملكية فيه.
ه- دراسة وتحليل الخدمات التي يقدمها الإقليم وخاصة فيما يتعلق بالمساكن والمرافق المحلية والتجارة والتعليم والثقافة والصحة والرعاية الإجتماعية...الخ.
و- دراسة وتحليل العلاقات والتشابكات ضمن الإقليم والأقاليم الأخرى».[1]

أما تقييم الخطة الإقليمية «تعني متابعة تنفيذ الخطة ويطلق عليها أيضاً مرحلة المسح الدوري، والتي يسعى فيها إلى متابعة مراحل تنفيذ المشاريع المدرجة في خطة التنمية، ورصد مستويات التشغيل من جميع النواحي الإدارية والفنية وما إلى ذلك، وقد تنقسم هذه المرحلة إلى عدة مراحل، بحيث يتم في كل مرحلة قياس مدى قدرة الأجهزة المنفذة على تنفيذ مفردات الخطة في الأوقات المحددة لها، وتلمس المعوقات التي تعترض مسار التنفيذ وتعيين مدى نسبة تنفيذ ونجاح الخطة في تحقيق الأهداف المرجوة منها.»[2]

- **أهداف التنمية الإقليمية المستدامة:**

«إن أسلوب التنمية الإقليمية ليس بديلا لأسلوب التنمية الشاملة وإنما يكمل كل منهما الآخر دون تعارض أو تناقص وبإنتهاج الأسلوبين معا تلتقي التنمية الإقليمية التي تبدأ بحصر المطالب والإحتياجات المحلية والموارد الإنتاجية المتاحة لإشباعها مع التنمية الوطنية التي تأخذ في إعتبارها الصورة الكاملة للإقتصاد الوطني.

[1]- ثلايجية نورة، دراسة تقييمية للتخطيط الإقليمي في الجزائر، رسالة ماجستير في التنمية، جامعة باتنة، معهد العلوم الإقتصادية،1990 -1991 ،ص: 26، 28.

[2]- www.kau.edu.sa/Files/0002132/.../REG7b.doc

إذن فالتنمية الإقليمية تتضمن الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والثقافية كما تتضمن المشاكل المتعلقة بالتوسع العمراني، ومن هنا فأسلوب التنمية الإقليمية يتطلب إعادة تنظيم الموارد البشرية والمادية على المستوى الإقليمي.

وبوجه عام يمكن حصر أهداف التنمية الإقليمية في:

1. زيادةإنتاجالإقليم:

إن زيادة الناتج الإقليمي تعتبر من أهم أهداف التنمية الإقليمية إذ يساعد تحقيق هذا الهدف على زيادة مساهمة الإقليم في الناتج الوطني والحد من عدم التوازن بين الأقاليم وبالتالي رفع مستوى المعيشة لسكان الإقليم.

2. زيادة فرص العمل داخل الإقليم:

تتطلب سياسة التنمية الإقليمية إيقاف الهجرة الداخلية نحو مناطق الإستقطاب وهذا عن طريق خلق مناصب عمل كافية لتشغيل الأيدي العاملة داخل الإقليم مع مراعاة إمكانيات كل إقليم ووضعه بالنسبة للإقتصاد الوطني.

3. النهوض بالبيئات الحضرية والريفية:

إن النهوض بالبيئة المحلية حضرية كانت أم ريفية يتطلب تحقيق:

- خلق المنشآت الإجتماعية والثقافية التي يفتقر إليها الإقليم مع تطوير الموجود منها من أجل تطوير الإقليم.
- إعادة تخطيط التجمعات السكانية وتوفير الوحدات السكنية للعمال الذين يتم توظيفهم في المشروعات الجديدة من أجل رفع الكفاية الإنتاجية للعمال وزيادة كفاية التنمية الصناعية.

مما سبق نرى بأن التنسيق بين الخطة الوطنية والخطة الإقليمية ضروري جدا وهذا برسم أبعاد التنمية الإقليمية في نطاق أبعاد التنمية الوطنية».[1]

«كما طرحت في المعاهدات الدولية خمسة غايات للتنمية الإقليمية المستدامة هي:

- حرب ضد التغير المناخي.
- حماية التنوع البيئي، حفظ وتسيير الأوساط والموارد.
- الرقي بكل الناس من أجل الوصول لحياة جيدة.
- التماسك الإجتماعي والتكافل بين الأقاليم والأجيال.
- ديناميكية التنمية تتبع أساليب الإنتاج والإستهلاك المسؤول».[2]

نستخلص أن التنمية العمرانية هي جزء من أهداف التنمية الإقليمية وهذا يعني إلزامية دمج المقاربة الإقليمية إبتداءً من إعداد إستراتيجية التنمية العمرانية وأثناء التنفيذ وضمن سيرورة التقييم.

2- دمج المقاربة الإجتماعية:

«التنمية العمرانية المستدامة إجتماعيا هي التنمية التي تضمن للجيل الحالي والأجيال المستقبلية تحسين القدرات لتحقيق الرفاهية (الإجتماعية، الإقتصادية أو البيئية) من خلال

[1]- ثلايجية نورة، دراسة تقييمية للتخطيط الإقليمي في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 31، 32.

[2]- Ludovic Schneider, 100 questions pour comprendre et agir : le développement durable territorial, Afnor éditions, France, 2010, p : 13.

البحث من جهة عن العدالة في توزيع هذه القدرات بين أفراد الجيل الحالي، ومن جهة أخرى بنقلها مابين الأجيال الآتية».[1]

أي أن المقاربة الإجتماعية تعتبر مدخل أساسي لتحقيق الإستدامة في جميع المجالات ذلك أن الفرد عنصر أساسي مشكل للبيئة العامة وهو عماد ومؤشر لإستدامة العمران ولعل التساؤل حول ما الفائدة من تحقيق التنمية الإقتصادية أو غيرها هو الذي يحدد أهمية هذا المنهج لذا «عندما نتحدث عن الإقليم وتنمية موارده الإقتصادية وهي الصناعة والزراعة لابد من الإهتمام بتنمية جوانبه الإجتماعية والخدمية، نظرا للترابط الوثيق بين تلك الأنشطة، لذا فإن المخطط يهتم بتنمية إستخدام الأرض في السكن، في تنمية المدينة وفي تنمية الخدمات الأخرى من الإقليم وأن يكون هنالك توازنا معقولا بين تنمية الموارد الإقتصادية والإجتماعية.

ويعتبر المسكن وتوفيره من الضروريات الهامة في الإقليم حيث يستقر الإنسان ليستطيع العمل في النشاط المعين له، لذا فإن دراسة السكن في الريف والمدينة دراسة مترابطة ومهمة لكي توضح العلاقة بين الإنسان وبيئته ومن هنا يظهر أن هنالك نمو متوازن للنشاط البشري في الإقليم. ومن الأمور الهامة التي يعتمدها المخطط هو عدد وحجم السكان في الموقع أو الجوانب التاريخية للموقع ونمو تلك التجمعات البشرية. [وعلى سبيل المثال] يشمل التخطيط للإسكان معرفة الجوانب التالية:

- تقدير النقص الحالي في الوحدات السكانية.
- تقدير الحاجة للوحدات السكنية الناجمة عن النمو السكاني.
- تقدير الوحدات السكنية الواجب إستبدالها بسبب قدمها وتهرئها.
- تقدير الوحدات السكنية والإجتماعية اللازمة للمستقبل».[2]

وبالإضافة إلى هذه العناصر المادية التي ركزت على توفير المسكن نلمس وجود عوامل غير مادية كتحقيق العدالة بين الأفراد في الحصول على جميع الخدمات، الموازنة بين نمو الريف والمدينة وخلق النسيج العمراني المتشابك في ظل إحترام والمحافظة على ثقافات الشعوب وعاداتهم وتقاليدهم لأنها تعتبر مركبات ذات فعالية لتحقيق التنمية العمرانية المستدامة أين لا يمكن أن يرقى الفرد بإنسلاخه أو عدم معرفة هويته.

والجمع بين هذه العوامل يدفع هنا إلى إقحام مفهوم الوسطية الإقتصادية «التي تربط بين مشروع الإصلاح الإقتصادي والإجتماعي والإداري، وبين إقتصاد السوق، وتؤكد دور الدولة في تنشيط العملية الإقتصادية، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص، وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين. إذاً، تهدف الوسطية الإقتصادية إلى تشكيل النموذج أو القدوة التي

---

[1]- Silvère TRIBOUT, En quoi les politiques publiques dites de développement urbain durable privilégient encore trop les dimensions écologique et économique aux dépens de la dimension sociale ? L'exemple des quartiers durables en Europe, Mémoire 1ère année MASTER «URBANISME ET TERRITOIRES» Mention «URBANISME», Institut d'Urbanisme de Paris, université paris x ǁ val de marne, 2007, p : 31.

[2]- محمد صالح عبد القادر، المدخل إلى التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة البصرة،1986، ص: 105، 107.

تساهم في تنمية الموارد البشرية ورفع المستويات الإنتاجية وتحسين الظروف المعيشية لحياة الناس إذ سوف ينعكس هذا التحسن إيجابيا في تغيير كل أنماط سلوكهم نحو الرقي الاجتماعي.

بدوره، يشكل الرقي الإجتماعي الناتج عن الوسطية الإقتصادية، ركنا أساسيا للتنمية المستدامة، التي سوف تشكل عاملا قويا من العوامل التي تشد وتجذب الناس نحو هذا النموذج الإنساني».[1]

- **الحسابات الإجتماعية الإقليمية:**

«أعداد السكان في الإقليم والدخل الإقليمي ونصيب الفرد منه وكيفية توزيعه بين العديد من المجموعات الإجتماعية (الأغنياء ومتوسطي الدخل ومحدودي الدخل والفقراء) وبين الحرف والمهن وما سيكون عليه هذا التوزيع في المستقبل، كلها متغيرات لابد للمخطط من الإلمام بها لأنها تتعلق برفاهية السكان، والتي هي من أهم إهتمامات التحليل الإقليمي والهدف الأساسي للتنمية الإقليمية.

وحصر درويش فوائد الحسابات الإقليمية في خمس نقاط وهي:

1. تساعد في معرفة الهياكل الإقتصادية للأقاليم.
2. تحدد أهمية كل قطاع من قطاعات الإقتصاد في الإقليم.
3. تحدد حجم التبادل التجاري بين الأقاليم.
4. تستخدم أداة للمحاسبة الإقتصادية على مستوى الدولة.
5. ترشد المخططين في رسم السياسات المستقبلية.

حيث تعتبر الحسابات الإجتماعية الإقليمية قوام التخطيط، ويعتمد عليها إعتمادا كبيرا كما أنها المقياس الموضوعي والمعيار الكمي لمدى نجاح الخطط التنموية وإنجازات برامج التنمية الإقليمية.

ولقد بدأ الإهتمام بالحسابات القومية الإجتماعية منذ بداية الستينات، حيث جرت محاولات لوضع نظام لها، يسهم في بناء نماذج إقليمية عملية لتحسين نوعية السياسات الإقتصادية الإقليمية والتخطيط الإقليمي.

وتعتبر الحسابات الإقليمية جزءا من نظام الحسابات القومية، ولذلك فهي بالنسبة للنظرية الإقتصادية الإقليمية بمثابة الدخل القومي بالنسبة للنظرية الإقتصادية الكلية. وهي بقدر ما تسهم في تحديد المفاهيم النظرية بصورة واضحة، فهي ترشد واضعي السياسات الإقليمية والإقتصادية لأي سياسة أو خطة أو قرار أو نشاط إقتصادي في الإقليم.

وأهم أنواع الحسابات الإجتماعية المستخدمة أو المقترحة على مستوى الإقليم هي:

1. حسابات الدخل والإنتاج.
2. حسابات ميزان المدفوعات.
3. التدفقات المالية.
4. حسابات المدخلات والمخرجات.

[1]- http://www.shebacss.com/docs/soasr002-10.pdf

5 حسابات الثروة». [1]

بإختصار إن أهمية الحسابات الإقليمية تكمن بالأساس في توفير المعطيات والمعلومات الوافية والضرورية لإعداد أي خطة إقليمية أو قومية موجهة لتنمية الأفراد والموارد بمختلف أنواعها وتقوية الأنظمة القائمة في الوطن وبهذا بإستطاعتها ولوج حتى التنمية المستدامة.

3- دمج المقاربة التشاركية:

3- 1- تعريف المشاركة:

«لعل الفهم الشائع لمفهوم المشاركة في الأدبيات السياسية ينصرف إلى أنها تلك الأنشطة الإرادية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف إختيار حكامهم وممثليهم والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر.

ويعرفها "صمويل هنتنجتون"- عالم السياسة الشهير- بأنها "النشاط الذي يقوم به الأفراد بصفتهم الشخصية بهدف التأثير على صنع القرارات الحكومية".

في حين يرى كل من "سيدني فيربا" و"نورمان ناي" أن مفهوم المشاركة ينصرف إلى «الأنشطة التي يقوم بها المواطنون للتأثير على قرارات السياسة العامة وعلى إختيار الموظفين ومراقبة أعمالهم». [2]

وكما تختلف المستويات بالوطن الواحد فعملية المشاركة تتم على مستويين بارزين: المستوى الكلي والمستوى الوطني.

إلا أنه:

«أصبح مفهوم المشاركة يتردد ويستخدم في أدبيات التخطيط والتنمية الحديثة بشكل كبير منذ منتصف العقد السابع من القرن العشرين، كوسيلة هامة لتحقيق نمو إقتصادي مستديم...وتقدم إجتماعي... وعدالة إجتماعية تقوم على أساس الحد من الفوارق الطبقية والإقليمية على حد سواء. كما أصبحت المشاركة الشعبية هدفا أساسيا لعملية التنمية في جميع مراحلها.

تعود البدايات الأولى لظهور المشاركة في التخطيط المعاصر إلى قانون تخطيط المدن البريطاني الذي صدر عام 1947 والذي أشار بشكل واضح وصريح في مواده إلى ضرورة مناقشة وإستشارة أصحاب العلاقة في موضوع التخطيط كضمان لنجاح عملية التخطيط.

3- 2- مظاهر المشاركة:

- ...المشاركة في مفهومها التنموي تعني مشاركة ومساهمة قطاع عريض من السكان...وخصوصا الجماعات الأقل حظا...في إختيار...وإعداد...وتنفيذ...ومتابعة... سياسات وبرامج...ومشاريع التنمية التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف التنمية وخصوصا ما يتعلق منها بتحسين مستويات معيشة السكان أو المجموعات المستهدفة...

---

[1]- محمد حامد عبد الله، الاقتصاد الإقليمي: مع التطبيق على الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص: 97، 98.

[2]- إعداد مجموعة من الخبراء، التنمية الريفية والمحلية: وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر، مرجع سبق ذكره، ص: 44، 45.

- يتمثل المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه عملية المشاركة في مدى قدرة الشرائح السكانية أو المجموعات المستهدفة في التأثير على عملية صنع القرار والقرارات المتخذة وتوجيهها وصياغتها بما يخدم رغبات وحاجات هذه المجموعات.
ومن أجل أن تتحقق المشاركة الشعبية الفاعلة في عملية صنع القرار التنموي فإنه لابد أن يشتمل نظام التخطيط على مؤسسات وهيئات تعمل على تسهيل وتيسير مشاركة فاعلة للسكان وخصوصا المجموعات المستهدفة في عملية صنع القرار وفي جميع المستويات.
- تعزيز الإعتماد على النفس...لدى السكان هو عنصر ضروري لتحقيق المشاركة الشعبية الفاعلة...وحتى يتحقق...لابد من دعم الحكومات والسلطات للسكان المحليين بوسائل وطرق عديدة من أهمها:تشجيع الأفراد على تنفيذ مشاريع تنموية صغيرة وذلك بتوفير الدعم المالي والفني لهم، إن مثل هذه المشاريع ستعمل على تنمية روح المبادرة لدى السكان في كل ما يتعلق بشؤون حياتهم.

3- 3- أبعاد المشاركة:

- يجب أن تفهم المشاركة الشعبية في عملية التخطيط التنموي وعملية التنمية بشكل شامل على أنها لإشباع الحاجات الإنسانية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية سواء المادية أو غير المادية مثل المساواة، العدالة الإجتماعية، حقوق الإنسان والحرية.
- وهنا لابد أن ننبه إلى أهمية البعد السياسي للمشاركة الشعبية في تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية للتنمية، وهذا البعد للمشاركة يعمل على إيجاد لا مركزية إدارية لصناعة القرار وكذلك يعمل على إيصال الموارد للسكان في المستويات المحلية...».[1]
«بصفة عامة، فإن الإستماع للمواطنين، أخذ في الحسبان تساؤلاتهم، إحتياجاتهم، وجهات نظرهم، مطالبهم، تفكيرهم وإقتراحاتهم، هذه هي الرهانات الجيدة للمشاركة في سيرورة تنمية مستدامة في إقليم ما ».[2] إلى جانب فهم المشاركة ليست كحق فحسب فهي تتعدى لمعنى المسؤولية سواءً الحكومية، المحلية والفردية أين يجب أن تظهر على سبيل المثال في ترشيد السلوك نحوى التوجه البيئي والمنفعة العامة.

3- 3- المشاركة المحلية:

«تتعدد تعريفات الدارسين للمشاركة المحلية، فيعرفها كل من "عبد المنعم شوقي" و"نبيلة الشوربجي" على أنها: "العملية التي يمكن من خلالها أن يلعب المواطن دورا إيجابيا في توجيه الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية لمجتمعه سواء كان ذلك عن طريق المساهمة بالرأي أو الجهد أو المال".
ويعرفها "أحمد رشيد" على أنها: "إسهام المواطنين بدرجة أو أخرى في تصميم والإشراف على تنفيذ السياسات المحلية سواء بجهودهم الذاتية أو بالتعاون مع المؤسسات الحكومية المركزية والمحلية".
وتأخذ المشاركة في النظام المحلي والتي يصطلح على تسميتها بالمشاركة المحلية أحد الشكلين أو كلاهما معا: أولهما: المشاركة السياسية من خلال المواطنين المحليين في صنع

[1]- عثمان محمد غنيم، التخطيط: أسس ومبادئ عامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط3،2006، ص: 163، 169.

[2]- Ludovic Schneider, 100 questions pour comprendre et agir : le développement durable territorial, op.Cit., p : 44.

القرارات السياسية، وثانيهما: المشاركة الإنمائية من خلال إشتراك مواطني المجتمعات المحلية في تنفيذ برامج ومشاريع التنمية المعدة لتنمية المجتمعات المحلية».[1]
أي أنه عندما تتحقق المشاركة المحلية ستعرف المطالب الحقيقية والواقعية التي يجب أن تشملها جميع إستراتيجيات التنمية بما في ذلك إستراتيجية التنمية العمرانية المستدامة.

3- 4- اللامركزية (المفهوم والأبعاد):

«شهدت السنوات الماضية إهتماما متزايدا بموضوع اللامركزية بأبعادها السياسية والإدارية والإقتصادية والمالية. وقد جاء هذا الإهتمام في إطار الإتجاه إلى توسيع نطاق مشاركة المواطنين ودورهم في عملية الحكم وتقليص أدوار الدولة في الإنتاج والإدارة المباشرة لمؤسساته ومنح القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني دورا أكبر في عملية التنمية.
اللامركزية هنا هي "نقل" وليست "تفويضا"، لأن التفويض لا يعطي سلطة أصلية. كما أن المفوض يستطيع أن يلغي قرار التفويض في أي وقت يشاء».[2]

3- 5- التنمية المحلية:

حسب كل من الدكتور (Camagni, Gibelli) فالتنمية العمرانية المستدامة يجب أن تضمن مستوى غير متناقص من الرفاهية للسكان المحليين على المدى الطويل. هذا يعني أن التنمية العمرانية المستدامة كما تهتم بجوانب على المستوى الكلي فهي تضع المستوى الجزئي أو المحلي جزء لا يتجزأ من مجموع إنشغالاتها. لذلك فإن إستراتيجية التنمية العمرانية المستدامة هي وحدة واحدة متماسكة لا تتم بمعزل أو أي تمييز في ما يتعلق بتلبية الإحتياجات البشرية أينما كانوا وعلى كل الأزمنة، وهذا ما يشترطه الإطار الأشمل الذي تستلهم منه التنمية العمرانية أسس مسارتها - ألا وهو التنمية المستدامة- التي «لا يمكن أن توجد أو تترجم بشكل ملموس دون تطبيق مبادئها على المستوى المحلي. في حين أن الجماعات المحلية تلعب دورا مهما لأنها تقع في مستوى إداري جد قريب من المواطن، وتواجه يوميا صعوبات التوفيق بين مقتضيات التنمية الإقتصادية، الإجتماعية والإنشغالات البيئية على إقليميها. »[3] إذا «التنمية المحلية هي"عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن إحتياجات الوحدة المحلية (ريفية أو حضرية أو صحراوية)، من خلال القيادات المحلية القادرة على إستغلال الموارد المحلية، وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية، والإستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي، وصولا إلى رفع مستوى معيشة المواطن المحلي، ودمج جميع الوحدات المحلية في الدولة".
ولما كان مفهوم التنمية الريفية المتكاملة يركز فقط على المناطق الريفية، دون ربطها بتنمية المناطق الحضرية، فقد برز بعد ذلك مفهوم التنمية المحلية، حيث أصبحت التنمية هنا تتجه إلى الوحدات المحلية، سواء كانت ريفية أو حضرية.

---

[1]- إعداد مجموعة من الخبراء، التنمية الريفية والمحلية: وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر، مرجع سبق ذكره ، ص:46، 48.

[2]- رجاء محمد مخاريطة، إدارة سياسات التنمية، أوراق ووقائع ندوة سياسات التنمية، سالزبورغ، 31 ماي - 02 جوان 1995، ط1، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1999، ص:01، 03.

[3]- http://www.scholars-on-bilbao.info/fichas/antipodeARodriguez.pdf.

وإذا كانت الدولة هي الفاعل الرئيس في عملية التنمية، فقد أدركت العديد من الدول أهمية القطاع الخاص في المساهمة في التنمية المحلية، ورفع مستوى معيشة المواطنين، وتوفير فرص العمل، وتحسين مستوى الخدمات لهم. فالقطاع الخاص يتميز بالقدرة على الإبتكار والتجديد وتقديم الخدمات بالمواصفات المطلوبة. وتستطيع الحكومة تقوية القطاع الخاص، من خلال توفير البيئة الإقتصادية المناسبة والمستقرة لذلك القطاع ».[1] أما «نشر إهتمامات التنمية المستدامة على المستوى المحلي بالجزائر تؤكد أكثر فأكثر في إستراتيجيات التنمية خصوصا في مجال السياسات العمرانية».[2] وسيتوضح هذا الرأي أكثر في الفصل الموالي.

[1]- إعداد مجموعة من الخبراء، التنمية الريفية والمحلية: وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر، مرجع سبق ذكره ، ص:21، 27.

[2]- mohamed srir, Evaluation de la durabilité urbaine en vue de la définition d'objectifs pour un quartier durable : essai d'application par la méthode HQE^{2R} sur le quartier des Annassers à Alger, proposition de communication à la 7^{e} édition du colloque de la relève : réalités et transformations des milieux urbains, Alger, 2010. Publiée sur le site : Rleve7_srir.pdf

خلاصة الفصل:

في النهاية وبعد عرض مستويات إستراتيجية التنمية العمرانية المستدامة، آلياتها وأدواتها، متطلباتها نظن أننا وصلنا إلى عمق مفهوم التنمية العمرانية المستدامة التي تضع الإستدامة لب ومركز دوران لا يجب الحيال عنه، لكن إن تطلب الأمر ومن المحبذ زيادة شدة تسارع الدوران في إطار ضوابط التخطيط الإقليمي، وفي هذا الجانب نكشف عن أهمية الجودة العمرانية التي يمكن ومن الضرورة إعتبارها أحد أهم مؤشرات العمران المستدام وفي نفس الوقت هدف، سلوك، أسلوب ونموذج للإستدامة لا يمكن الإستغناء عنه في سيرورة تنمية مستدامة متكاملة وشاملة.

وعليه نبين أن «للجودة العمرانية ثلاثة أوجه منتقاة هي: البعد الوظيفي للجودة ومفارقاتها؛ قوى وحدود المقاربات الجمالية والشعرية؛ أهمية المناخ والأجواء (الهدوء، الأمن، الهوية،...) والتركيبة الأيديولوجية.

انطلاقا من هذه الأوجه الثلاث فمفهوم الجودة العمرانية يشمل مايلي:

- كلمة "الجودة" لا تعارض مقاربات صارمة تدور حول الأخطار العمرانية الكبرى والهيكلة العمرانية التي تستجيب للتنمية المستدامة.
- الجودة تحدد الأسواق العمرانية التي تشترط ما الذي يبنى والذي لا يبنى، وتحدد الأداء العمومي عندما يطالب بتوجيه التنمية العمرانية.
- الجودة هي كذلك قلب بحث التنمية العمرانية المستدامة، لأن الجودة المبحوث عنها هي خلق أحياء متوازنة ومفهوم للإستعلام، حتى لا تعرض هذه الجودة أداء المدينة للخطر ولا لإيجاد إنجازات على حساب فئة أخرى من السكان أو الأجيال المستقبلية.
- الجودة تظهر في العديد من الخطابات التي تصف المدينة المثالية، العمارة المثالية والهياكل العمرانية، الحدائق والمناظر الطبيعية الجميلة.
- التحسيس بأهمية هذه الجودة ليس فقط عمل المختصين، بل إن إنشغالاتها تتعدى إلى الثقافة المشتركة والجودة تتضمن العديد من الأوجه، كل واحد منها يتناول منظور تقني، ونوع المتدخل: مهندس، مقاول، منتخب،...إلخ». [1]

[1] - Marc sauvez, la ville et l'enjeu du «développement durable», collection des rapports officiels, rapports au ministre de l'aménagement du territoire et de l'environnement, la documentation française, paris, juin 2001, p : 335, 338.

الفصل الثالث

دراسة المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية ومخططات المدن الجديدة في الجزائر

I. دراسة المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية:

مدخل:

في البداية يجب الإشارة إلى أن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ليس خاص بالجزائر فقط وإنما يعتبر أداة من أدوات تسيير وتنظيم الإقليم مستخدمة في أغلب دول العالم، لكن كل دولة لها رؤيتها الخاصة بالتنمية ومقتضياتها، لذا فالإختلاف يكمن في التوجهات الرئيسية، المبادئ الأساسية للعمل والأهداف.

من هذا المنطلق يمكن وضع الخطوط العريضة التي تشمل دراسة المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في الجزائر كالتالي:

- التعريف بالمخطط؛
- الجهة المكلفة بإعداده؛
- توضيح كيفية إعتماده وعرض المادة القانونية التي تثبت شرعيته؛
- دوافعه، مهامه وأهدافه؛
- التشخيص والذي سيعتبر بنك معلومات يقف عند نقطة إبراز حالة الإقليم المعني بالدراسة؛
- تحليل الوضع السائد في مجال الدراسة بالإعتماد على المعاينات التي تمت في عملية التشخيص؛
- تحديد الإطار الزمني مع توضيح المراحل الأساسية لإنجاز هذا المخطط؛
- بيان المكونات أي إهتمامات المخطط التي تشكل قاعدة داعمة له ومصداقيته؛
- التقارير، الخرائط، رسوم بيانية وإحصائية فعلى سبيل المثال الخرائط يجب أن توضح إستخدامات الأرض وتحديد المناطق القطاعية ووظائفها العمرانية.

1- تعريف:

«المخطط الوطني لتهيئة الإقليم هو أداة تهيئة تعرض صورة مستقبلية لكافة الإقليم الوطني وتحدد التوجيهات والمبادئ المتعلقة بالتنظيم والتنمية المستدامة للإقليم».[1]

كما يعرف "م.و.ت.إ" «كعَقد من خلاله يمكن للدولة أن تعلن مشاريعها الإقليمية الكبرى، حيث يعتبر نافذة لإستغلال الفرص قصد دخول عالم العصرنة والحداثة».[2]

2- الإطار القانوني:

«القانون رقم 10-2 المؤرخ في 16 رجب 1431 هـ الموافق لـ:29جوان 2010، يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

المادة الأولى: يصادق على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الملحق بهذا القانون لمدة (20) سنة.

يخضع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم إلى تقييم دوري وإلى تحيين كل (5) سنوات.

المادة الثانية: تلتزم كل القطاعات الوزارية وكذلك الجماعات الإقليمية، والمؤسسات الوطنية والمحلية بإحترام ضوابط المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، والعمل بها في إعداد كل

[1]-hamida merabet, dictionnaire de l'aménagement du territoire et de l'environnement, première édition , p :151

[2] - www.mate.gov.dz

مشاريعها ومخططاتها». [1]
وحسب المادة 19 من القانون التوجيهي للمدينة رقم 06-06 المؤرخ في:20 فيفري 2006 فالمخطط الوطني لتهيئة الإقليم يعتبر أحد أدوات التخطيط المجالي والحضري.

3- الإطار الزمني:

من خلال تتبع مسيرة التجربة الجزائرية في مجال التهيئة الإقليمية نجد أن بداية الإهتمام الواقعي بتهيئة التراب الوطني إنطلقت غداة الإستقلال مباشرة، وإتضحت معالمها من خلال بروز متعدد الوثائق العمرانية، الأدوات والتشريعات، لذا يمكن القول أن «فكرة المخطط الوطني لتهيئة الإقليم تعود إلى سنة 1982؛ حيث كلفت الوكالة الوطنية للتهيئة الإقليمية بمباشرة البحث منذ هذه السنة وفي مرحلة أولى أعدت تقرير وسيطي سنة 1984 ثم عرضت مجموعة من التوجيهات والأنشطة ذات الأولوية سنة 1988 أما سنة 1989 فقد حضرت تقرير شامل عن "م.و.ت.إ" وهكذا توالت البحوث إلى أن أعدت التقارير الخاصة بـ "م.و.ت.إ 2025"» [2] إلاّ أن المصادقة عليه تمت سنة 2010 لمدة عشرين سنة، أي أن حياته القانونية تنتهي بحلول سنة 2030.
كما أعتمد على قاعدة بيانات الإحصاء العام للسكن والسكان لسنة 2008.

4- إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم :

أوكلت مهمة إعداده لوزارة تهيئة الإقليم والبيئة، إلا أنه تم التشاور مع مختلف القطاعات الوزارية قصد الوقوف عند أدق التفاصيل وتحصيل كل المعلومات الضرورية للعمل.
هذا يعني إعداد إشكالية إجمالية من خلالها تنبثق إشكاليات قطاعية وإقليمية.
على العموم «إنطلق إعداد "م.و.ت.إ" منذ بداية الثمانينات، بعد تحليل معمق وتقييم للإقليم الوطني وبعد تشخيص مكيف بعث بوضع العديد من الإقتراحات التي جسد البعض منها في ورشات والبعض الآخر أهمل». [3]
ومن جهة أخرى، القانون رقم 01-20 المؤرخ في : 20 ديسمبر 2001 المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم يقرر بالنص 21 تأسيس المجلس الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم، له مهام تقييم وتحيين "م.و.ت.إ" كذلك تقديم عرض لتقرير سنوي يجب أن يشمل تفصيلات حول تنفيذ "م.و.ت.إ".
وقد إرتكزت رؤية إعداد "م.و.ت.إ "على حزمة تحولات عميقة تعيشها الجزائر وكل دول العالم، والتي يمكن تخصيصها على جانبين هما كالتالي:
- **الجانب السوسيو - إقتصادي:** يشمل العديد من التطورات المحلية والعالمية التي يمكنها أن تمارس لاحقا التأثير الواضح على الأوضاع الداخلية للوطن سواء في ما يتعلق بالجانب الإقتصادي أو غيره، فهي مرتبطة بالعولمة والإنتقال نحوى الإقتصاد الحر، دعم التنافسية وتأهيل الأقاليم إلى جانب العامل الحديث ألا وهو البيئة بما في ذلك إحترام الموارد الطبيعية والثقافية.

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 61، 21 أكتوبر 2010، ص:03، 04.
[2]- www.anat.dz
[3] - paw de batna, évaluation territoriale et dianostic, phase 1, analyse critique des schémas prospectifs et des plans d'aménagement et d'urbanisme antérieures, janvier 2008, p : 13.

- **الجانب الديمغرافي:** عرفت الجزائر وضعية غير مستقرة، ويرجع ذلك إلى فترة العشرية السوداء حيث قلت عقود الإقتران أمام قلة المواليد مما تسبب في إنخفاض معدل النمو الديمغرافي. أما في الوقت الحالي، الجزائر دخلت في مرحلة إنتقالية ديمغرافية ناتجة عن تحسن نوعا ما في الأوضاع الإجتماعية ، الإقتصادية والأمنية مما يجعلنا ننتظر زيادة في عدد السكان وما يرافقه من إرتفاع الطلب على العمل، الضغط على التجهيزات السكنية، الصحية والتعليمية...كما نسجل تركز شديد في التجمعات الحضرية الأمر الذي سيفرض ضغط لا مفر منه على معظم الموارد والوضع الذي سيضع الجزائر في موقف لا خياري لخلق الوسيلة الفعالة التي تجابه هذه المعضلة.

وفي مايلي نذكر الرؤية العامة للـ: "م.و.ت.إ"

- «يعرض "م.و.ت.إ" الصورة المرجوة لجزائر المستقبل، بالإرتكاز على الركائز الثلاث للتنمية المستدامة الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية.
- يحمل إجابات على الرهانات الكبرى والتحديات الأولى للإقليم الوطني في سياق عالمي.
- يشكل فرصة كبيرة للمشاركة، الإستماع، التشاور، الشراكة والإتفاق على جزائر المستقبل.
- هو أداة تخطيط إستراتيجية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية المستقبلية للإقليم الوطني.
- يُثبّت التوجهات الأساسية للتنظيم، الحماية والتنمية المستدامة للإقليم».[1]

5- المكونات:

المخطط الوطني لتهيئة الإقليم هو وثيقة قانونية توجيهية تقوم على مجموعة من المبادئ الكبرى (كخيار تنمية الهضاب العليا) ومقترحات تشمل تجسيد جملة من الورشات (إنشاء سدود، محطات تحلية المياه،...) تندرج تحت إطار تفعيل المخطط على برامج عمل محددة ودقيقة.

حيث يتضمن "م.و.ت.إ " كوثيقة المحاور التالية والتي سيتم التفصيل فيها لاحقا:

- **التشخيص:** عملية التشخيص الإقليمي أوجزت في وثيقة موضوعية ألمت بمختلف وضعيات القطاعات ومناطق الجزائر فهي تعتبر نقطة إنطلاق تقود إلى إعداد مشروع "م.و.ت.إ" 2030. وحتى لا يذهب هذا الجهد سدى يجب أن يتبع بخلق التكامل مع لجنة المتابعة بين القطاعات، قصد الوقوف عند الإختلالات الإقليمية وواقعية حالتها بإستخدام قائمة من المؤشرات السوسيو- إقتصادية للتنمية.
- **السيناريوهات:** أُقترحت أربع (04) سيناريوهات مختلفة.
- **الرهانات:** حددت ستة (06) رهانات كبرى.
- **الخطوط التوجيهية وبرامج العمل:** فصلت إلى أربع (04) خطوط توجيهية وعشرين (20) برنامج عمل.
- **إستراتيجية التنفيذ:** ركزت على تحديد مراحل التنفيذ والتوجيهات، إعتماد مجموعة من الأدوات للتنفيذ، تحديد دور المتدخلين والفاعلين في هذه العملية، تحديد المؤسسات الإدارية الإقليمية المكلفة بهذا المهام، رسم العلاقة الإقليمية المبنية على التشاور المشاركة والشراكة.
- **مراحل وأهداف:** إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

[1]- www.mate.gov.dz

6 أهداف ومهام المخطط الوطني لتهيئة الإقليم:

- الأهداف:

«تنبع من إلتزامات الدولة المحددة على الخصوص بموجب القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة ويتعين على الدولة ضمان مواجهة المعوقات، وتصحيح الفوارق في ظروف الحياة، ودعم الأنشطة الإقتصادية حسب مواقعها والتحكم في نمو المدن وتنظيمها، وتصحيح الإختلالات الإقليمية وإيجاد بدائل للتهيئة الموروثة عن الماضي».[1]

- المهام:

«يبرز م.و.ت.إ الطريقة التي تعتزم الدولة إعتمادها في إطار التنمية المستدامة لضمان التوازن، الإنصاف وجاذبية التراب الوطني في جميع مكوناته بما في ذلك الدفاع والأمن الوطني. فهو يقوم بدور الموحد للسياسات العمومية ويحترم صلاحيات كل قطاع؛ تهيئة الإقليم، تعني عدم إهمال الدولة لأي إقليم وتركه عرضة للمصادفة».[2]

7- مراحل تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم:

من الملاحظ أن الجزائر تعول كثيرا على هذه الأداة لتحسين أوضاعها، ونظرا لأهمية "م.و.ت.إ"، فإن الدولة رأت أن القرار السديد يتمثل في تبني منهج المرحلية في تنفيذ المخطط حيث نميز مرحلتين هما:

- المرحلة الأولى تمتد إلى 2015:

«تهيمن على هذه المرحلة، السياسة الطوعية للدولة من خلال تجسيد المخططات التوجيهية القطاعية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد والمعدة في إطار مخطط إنعاش ودعم النمو والمخطط الخماسي.

لكن هذه المرحلة ستعرف أيضا الإنتقال من السياسة الطوعية إلى الدور القوي أكثر فأكثر الممنوح للقطاع الخاص في التنمية الإقتصادية.

- المرحلة الثانية ما بعد 2015:

وتتميز هذه المرحلة بمشاركة أكثر للقطاع الخاص في تنفيذ المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية ضمن منطق الشراكة العمومية والخاصة المدعمة».[3]

إن المرحلية في التنفيذ حقا أمرا بات محتوما حتى يكون هناك متنفسا يمكن من خلاله تقييم العمل وتصحيح الإنحرافات بالإضافة إلى تخفيف الضغط على الموارد الطبيعية والبشرية، حيث تم تحديد أدوات لإنجاز "م.و.ت.إ" نذكرها في مايلي:

- «ترقية البرمجة والتسيير العقلاني للموارد التنظيمية، تكوين الموارد البشرية والهندسة الإقليمية.
- تأطير الأنشطة بوضع أدوات مالية.
- الشراكة مابين القطاعات العمومية وشراكة عمومية - خاصة.
- المشاركة الشعبية وتقسيم المسؤوليات ما بين الدولة والجماعات الإقليمية.

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 61، 21 أكتوبر 2010، ص 115.
[2]- نفس المرجع، ص : 09.
[3]- نفس المرجع، ص : 109.

- أدوات الإتصال وتنمية التكنولوجيات الحديثة للإعلام والإتصال قصد القيادة والتحكم بكل مشاريع التنمية على كل مستويات الحكومة». [1]

8- بعض الخصائص:

- «نسجل دمج المقاربة التشاركية في مرحلة إعداد "م.و.ت.إ"، التطبيق، المتابعة والتقييم بإعتبارها شرطا أساسيا لنجاحه وتحقيق التكامل بين القطاع العام والخاص، وتعبئة كل موارد الإقليم». [2]

- «تعتبر المخططات الخماسية الإطار الملائم لتجسيد هذه الإستراتيجية المقترحة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم». [3]

- «المخططات الجهوية معدة بالتوازي مع "م.و.ت.إ" أي أنها تسير وفق نفس الفترة الزمنية». [4]

- إستند" م.و.ت.إ" على منظور الإستقبالية الإقليمية التي تعتبر رؤية تستبق الأحداث المستقبلية معتمدة في ذلك على مجموعة من الفرضيات المعدة في شكل سيناريوهات.

- يشمل "م.و.ت.إ" واحدا وعشرين مخططا توجيهيا قطاعيا، عشرين برنامجا إقليميا؛ أربعة مخططات توجيهية لتهيئة الحواضر الكبرى؛ تسعة مخططات جهوية لتهيئة الإقليم؛ ثمانية وأربعين برنامج لتهيئة إقليم الولاية.

9- الرهانات:

يركز المخطط الوطني لتهيئة الإقليم على عرض مجموعة من الرهانات تمثل هدف أسمى لهذا الأخير، يمكن الإعتماد عليها لاحقا في تنفيذ "م.و.ت.إ" ومن أجل تحديد هذه الرهانات أُستخدم تشخيص إعتمد على تحليل العناصر التالية:

الإيجابيات؛ النقائص؛ الفرص؛ التهديدات، إشتراكا مع عوامل مستقبلية.

وعليه يمكن أن نعد 6 رهانات رئيسية كمايلي :

إستعادة الإقليم؛ تكييف النظام العمراني مع متطلبات المستقبل؛ التنافسية الإقليمية؛ العدالة الإقليمية؛ الإستدامة الإقليمية؛ الحوكمة الإقليمية.

فيما يتعلق بالرهان الأول:

9-1- إسترداد الإقليم: يعتمد على

9-1-1- خيار الهضاب العليا:

بما أن 45% من سكان الجزائر يقطنون 2% فقط من الإقليم فإن هذا التكاثف تسبب في تدهور مسارع لشروط حياة الفرد ونوعية الأوساط الطبيعية خاصة منها الأراضي الفلاحية.

---

[1]- www.mate.gov.dz

[2] - ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, rapport n : 05- projet SNAT 2025 : jeux des acteurs et éléments de régulation, mission 1, décembre 2004, p : 2.

[3]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق، ص: 128.

[4] - ministère de l'environnement et de l'aménagement du territoire, Rapport n : 02- projet SNAT2025 : diagnostic territorial, mission 1, octobre 2004, p : 141.

ونظرا لظاهرة النمو الديموغرافي وتيار الهجرة القادم من المناطق الداخلية فإنه أصبح من الضروري تغيير توطن التنمية، الأمر الذي يفرض بطبيعة الحال إعادة بسط التنمية نحو الداخل أي - في الهضاب العليا والجنوب.

حسب وجهة نظر تهيئة الإقليم فإن المعاينة بينت ما يلي:

- تطور خطورة حالة عدم التوازن: شمال - جنوب وهي ذات تأثير سلبي.
- تطور بروز ديناميكيات مكانية جديدة.

فبالنسبة للحالة الأولى ترسخ من خلالها تركيز حاد للأفراد وأنشطتهم في المنطقة الساحلية على حساب المناطق الأخرى الأمر الذي أدى إلى خلق إختلال وظيفي يهدد النمو الإقتصادي، والإلتحام الإجتماعي والإنتماء للإرث الطبيعي والثقافي.

أما فيما يتعلق بالحالة الثانية فيمكن أن يحدث من خلالها إنقلاب وتغيير إيجابي يقضي على الجانب السلبي من خلال تدعيم بعض التوجهات نذكر منها:

- التكييف التدريجي للإقتصاد الجزائري ضمن شروط السوق العالمي من خلال عملية الإنفتاح المتيقظ نحو الخارج.
- الإحياء الديمغرافي للهضاب والجنوب.
- مساندة اللامركزية لإنجاح سياسات التنمية المحلية.

* **الرؤية المستقبلية لـ:"م.و.ت.إ" في أفق 2030 والحلول المتوقعة:**

تبنى هذه الرؤية على مجموعة من العناصر تتأثر بالتطورات المحلية والخارجية أي أن إفرازاتها ستكون ذا تأثير بالغ الأهمية على سياسة التهيئة في المدى البعيد.

هذه العناصر نلخصها على النحو الآتي:

- العولمة:

عولمة الإنتاج والتمويل له آثار بارزة على تهيئة الإقليم، لذا يجب النهوض بالخدمات المعروضة، التجهيزات، والبنيات التحتية الضرورية لتنمية وظائف دولية تعتمد على الموانئ، المطارات، أقطاب مالية، مراكز ومؤسسات تجارية، أحياء سكنية وشبكات الإتصال، كل هذا سيساهم في تنشيط الإقليم.

- إقتصاد المعرفة:

من الملاحظ أن إقتصاد اليوم أصبح إقتصاد معرفة، بدليل أن المعلومة أضحت عامل إنتاج إستراتيجي، ومن المؤكد أن يخدم سيرورة التهيئة إعتمادا على حركة التكوين، الإبداع والإختراع.

- العلاقة بين عالم المدينة والريف:

تشكل المدن مصنع ومحرك لعجلة التنمية من خلال خلق التنافسية وخاصة التهيئة التنافسية على مستوى الأقاليم التي تسهم في رفع حصة التدفقات العالمية، أي أن المدينة الفعالة هي التي يقع على عاتقها مسؤولية تنمية محيطها وأرباضها الأمر الذي يستوجب الإنفتاح العالمي وتحسين نوعية الجاذبية وبالتدقيق الجاذبية التي تضطلع بإعادة هيكلة تركيب البنية العمرانية؛ أما الريف فيمثل مخزون إقتصادي مهم إلا أنه إلى حد الساعة يظهر كجيب للفقر والحرمان في الدول النامية نتيجة لإختلال العلاقة بينه وبين المدينة وهذا ما يدفع للقول أنه لا تطور للمدينة دون نمو الريف والعكس صحيح.

- متطلبات التنمية المستدامة:

تعتبر التهيئة الإقليمية أداة بارزة ومهمة لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة إذا لمسنا أن النهوض بالتهيئة الإقليمية ودعمها يتطلب إحترام كل الموارد وهذا ما يستدعي وضع معايير حاسمة تضبط آليات حمايتها وكيفيات إستخدامها، خاصة بالنسبة للجزائر التي تمتلك ثروات عديدة أمام التباين الشديد لأقاليمها الذي زود هشاشتها، ومن جهة أخرى التهيئة الإقليمية تنظر لتنمية الفرد مباشرة كأحد أهدافها ومن خلال ترقية الأداء الإقتصادي بكل الأقاليم.

9-1-2- إعادة التوازن:

بناءً على خيار الهضاب العليا الذي يتوقع أن يسهم بنقل عدد لا يستهان به من المنطقة الشمالية نحوى الهضاب العليا والجنوب فقد قدر حوالي :22,5 مليون نسمة في التل؛13,5 مليون نسمة في الهضاب العليا ؛5,5 مليون نسمة في الجنوب من عدد إجمالي للسكان قدر بـ :41,5 مليون نسمة بحلول سنة 2020، فإن الوضع يستوجب تكملة المسار على أساس مجوعة من تحت - رهانات رئيسية المرتبطة باستعادة الإقليم وهي :

- إعادة تنظيم إقليم التل:

يرتكز هذا الرهان على ضرورة تغيير بنية النظام العمراني التلي لتقوية مساهمته في التنمية الإقتصادية وتحسين نوعية حياة السكان من خلال تجديد سياسات التسيير العمراني التي يجب أن تخلق هيئة بديلة للفضاء التلي تضطلع بتحفيز ربط العلاقات بين الريف والمدينة، الساحل والمناطق الجبلية، الشمال والجنوب.

- القدرة الحقيقية لأقاليم الهضاب العليا والجنوب:

إن ضمان التنمية العمرانية، القوة الإقتصادية، نجاح خيار الهضاب العليا يرتبط بكفاءة إقليم الهضاب العليا والجنوب التي تتجلى بتوفير الطلبات الإقتصادية والإجتماعية الضرورية خاصة السكن والعمل بالإضافة إلى إتاحة التزود بالمياه والطاقة، وهذا ما سيضمن ترقية جاذبية هذه الأقاليم وقهر كل عوائق التنمية بها.

- تصميم الإقليم على طريقة الشبكات:

تتأكد فعالية الإقليم من خلال تدعيم الروابط بين الريف والمدينة قصد خلق الإقليم المندمج والمتماسك الذي سيلغي تهميش الريف والمناطق المعزولة، الوضع الذي يقتضي بناء شبكة المواصلات المتعددة الوسائط، تطوير شبكات الإتصال لتقليص التكلفة وتقوية قاعدة الأنشطة الريفية وحصد أثار ونتائج التداؤب .

هذه السياسة تتطلب خلق نسيج تكافلي بين المدن والريف، حيث تستفيد الفضاءات الريفية من مخرجات التنمية الإقتصادية، البشرية، البيئية للمدن أي خلق النسيج المتكامل.

9-2- الرهان الثاني - تكييف النظام العمراني مع مقتضيات المستقبل:

إن نتائج التشخيص وقفت على واقع النظام العمراني الموجود، تميز هذا الأخير بقصور وظيفة المدن وعدم تأدية دورها بكفاية ذلك لضعف قاعدتها الإنتاجية وشبكة المواصلات مع تدهور شروط الحياة، وبالمقابل فالريف تميز بالعزلة، الحرمان والفقر أما السبب يرجع إلى عدم تكيف النظام المؤسساتي مع حاجيات الأفراد والدليل تعدد السكنات الفوضوية الغير شرعية لثقل قيود التسيير العقاري، غابت التهيئة لغياب السياسة العمرانية الإقليمية، إرتفاع معدل التلوث بشتى أنواعه الناتج عن ضمور مهام الإدارة المحلية وتغييب إجراءات الحوكمة التي تشرك المجتمع المدني في إختيار قرار التسيير العمراني.

إن هذا الوضع يتطلب إعادة النظر بعملية التخطيط العمراني والقراءة الجيدة لمتطلبات وقدرات السكان مع الأخذ في الحسبان خصوصية وقدرة تحمل الإقليم دون الإستهانة بضرورة إستباق التطورات المستقبلية .

* **الرؤية المستقبلية لـ "م.و.ت.إ" في أفق 2030 والحلول المتوقعة:**

هذا الرهان يقوم على العناصر التالية :

- المدينة كمحرك للتنمية:

تمثل المدينة وسيلة تنظيم مكاني، لها إمكانية دفع عجلة التنمية؛ حيث تتحكم اليوم المناطق الحضرية والعواصم الكبرى في مستوى الإنتاجية، التنافسية وجاذبية الأقاليم إلا أن الوضع يثبت عكس ذلك بالجزائر، أين تطفو ظواهر التلوث، اللاأمن، الإنشقاق والتهميش .

دون إستثناء، المدينة الجزائرية مطالبة بأداء مهامها إبتداءا من حماية الموارد الطبيعية، تجسيد جودة الحياة إلى غاية تضمينها النظام الشامل للمدينة المستدامة.

- التسيير العمراني الفعال:

إن النظام العمراني الحالي غير قادر على تأدية الدور المناط به، يعود السبب إلى ضعف أداء أدوات التسيير العمراني المستخدمة وغياب القرار الفعال الذي يمكن من خلاله ممارسة التغيير الإقليمي الوظيفي الكفء أين يبرز التشابك الداخلي الذي يضمن تماسك الإقليم من خلال إندماج التدفقات أي إستخدام ما يطلق عليه - الإستناد الإقليمي - بفعل الدعم بين الحواضر الكبرى، المتوسطة، الصغرى والأرياف حيث تتم عمليات الإمداد وفي نفس الوقت القضاء على عوز أو نقص أي مورد بأي إقليم إلى جانب الإستثمار بالفائض في بعض الأقاليم وتجنب الكساد.

بهذه الطريقة ستكون ظاهرة الأقطاب شكلية فقط لأن القطبية ستعرف في هذه الحالة من خلال ما قدم هذا الإقليم إلى ذاك لأننا لا نتصور وجود إقليم مكتمل الموارد.

من جهة أخرى يجب دعم التشابك الخارجي الذي يؤكد على أهمية الربط بين الشمال والجنوب، الشرق والغرب للقضاء على مثل هذه التصدعات والسعي لبناء الفضاء المغاربي وفرض الهيمنة المتوسطية.

9-3- الرهان الثالث- التنافسية الإقليمية:

«تعتبر المنافسة عامل نمو وتنظيم، يمكن أن تتم على عدة مستويات:

- على المستوى الوطني، على سبيل المثال تتعلق بتنافسية الجزائر؛
- على المستوى الجهوي، تتعلق بتنافسية جهة معينة مثل منطقة الشمال وسط؛
- على المستوى المحلي، تتعلق بتنافسية مدينة معينة كالجزائر العاصمة مثلا.

في حالة الجزائر التنافسية الإقليمية ترتكز ثلاثة قواعد أساسية هي:

الجاذبية؛ الإنفتاح العالمي؛ تثمين الإمكانات المحلية.

- الجاذبية:

في أغلب الأحيان هناك خلط بين الجاذبية والتنافسية، هذه الأخيرة تقيس قدرة إقتصاد ما على خلق السلع والخدمات التي تلبي حاجيات السكان؛ أما الجاذبية فتقيس مدى كفاءة إقليم

ما على جذب اليد العاملة المؤهلة، الإستثمارات وضم التجهيزات العالية المستوى بما في ذلك دعم وتنمية سيرورات البحث والإبداع». [1]

- <u>الإنفتاح العالمي</u>:

يعتبر موقع الجزائر عاملا محفزا للإنفتاح على العالم الخارجي، بإعتباره بوابة للبحر المتوسط، إفريقيا، المغرب العربي وطرف إستراتيجي للوطن العربي. إلا أن هذا العامل يجب أن يتظافر مع عوامل أخرى حتى نستطيع أن نحصد من خلاله المنفعة المرغوبة؛ الأمر الذي يتطلب التصحيح الداخلي للنظام الإقتصادي والتكيف مع متغيرات اليوم بالإستجابة لمقتضيات العولمة وما تفرضه كالإتجاه نحوى السوق الحر، إقتصاد المعرفة وترقية المناطق الحدودية.

«إلا أنه يجب أن نكون حذرين، لأنه في حالة الجزائر من الواضح أن الإنفتاح عامة وما يتبعه من شراكة أورو- متوسطية وغيرها، ستركز على التوجه نحوى الساحل وتقوية الحواضر الكبرى في الشمال. هذا التطور وبالرغم من أهميته بالنسبة للتنمية الإقتصادية، علينا أن ننظر إلى ما هو أهم فالبنية العمرانية هشة وهذا الوضع سيزيد من إختلالها الوظيفي وإنشقاقها». [2]

«حيث كشف المسح الذي قامت به الحكومة عن طريق الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري...أن أزيد من 90%من الطلب من المستثمرين على العقار الصناعي يتمركز بولايات الشمال وخاصة بالعاصمة والبليدة وبجاية ووهران، مع ضعف مستوى الطلب على العقار في مناطق الهضاب العليا والجنوب الكبير بإستثناء بعض الولايات التي سجلت طفرة في الإستثمارات خلال العقد الماضي مثل برج بوعريريج وسطيف، بسبب الرفض المتعدد لرجال الأعمال والمقاولين بالتوجه نحوى مناطق النشاط الصناعي ومناطق التوسع المختلفة بولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب الكبير، على الرغم من التسهيلات الممنوحة بهذا الخصوص». [3]

- <u>تثمين الإمكانات المحلية</u>:

تثمين الإمكانيات المحلية سيعتمد على التنمية المحلية التي تمنح الفرصة لمبادرات الفاعلين المحليين بما في ذلك الخواص، لبلوغ التنمية الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية؛ هذا الثالوث المهم لإحداث التوازن ورفع جاذبية الأقاليم المهمشة إعتمادا بالأساس على المشاركة وإنتهاج اللامركزية في أغلب الإستراتيجيات، وبالرغم من الحاجة الضرورية لتجسيد التنمية المحلية قصد إنجاح القفزة النوعية في مسار التنمية الشاملة للأقاليم فإن الجزائر لم تستطع تطبيق أو تبني ثقافة المحلية بالنصيب الوافي الذي يمكنها من تأدية الدور المنتظر منها.

---

[1]- ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, rapport n : 04- projet SNAT 2025 : enjeux territoriaux 2025, mission 1, décembre 2004, p : 19.

[2]- MATET, rapport n:0 3 - Projet SNAT 2025 : tendances, ruptures et Alternatives, mission 1, janvier 2005, p : 52.

[3]- عبد الوهاب بوكروح، جريدة الشروق، العدد 3156، 2010/12/27، ص: 05.

* **الرؤية المستقبلية لـ "م.و.ت.إ" في أفق 2030 والحلول المتوقعة:**

تقوم هذه الرؤية على آثار العوامل التالية:

- النمو المتواصل للمبادلات والإنفتاح:

لقد صدقت تكهنات "م.و.ت.إ" التي رأت أن حدوث أزمة عالمية أو تغيير جذري في الأنظمة الإقتصادية المرتبطة بأسباب سياسية خاصة؛ ستلقى الأسواق في إطار العولمة نموا متواصلا للمبادلات، والوضع الحالي في ظل الثورات العربية أو الإنتفاضات الغربية المحتشمة أثبت ذلك وانقلبت الموازين، أما الحال المؤسف هو آثار سياسة الإنطواء التي تنتهجها الجزائر وقيود المبادلات المفروضة على الخصوص بالمناطق الحدودية، فبدلا أن تُنمى المداخيل الوطنية فقد نمت المبادلات اللاشرعية، التهريب واللاأمن.

من الضروري اليوم تدارك الوضع وإعطاء الأولوية للإصلاحات التي تهيئ الأقاليم الجزائرية لمواكبة التطورات التي تعيشها باقي الدول والإستفادة من الإنعكاسات التي يبعث بها الإنفتاح من خلال بعض المحاور الإستراتيجية كأوروبا والساحل الإفريقي.

- التأكيد على العمل الجهوي و الإنفتاح جنوب - جنوب:

بغرض إلغاء الحدود الإدارية وفرض الإندماج الإقليمي، أي ترسيخ الأقلمة التي تسهم في مضاعفة الناتج وتقليص التكلفة، يجب إنشاء شبكات التواصل، نشر المعرفة ودعم مبادرات الإبتكار والتجديد، وتحقيق إنعطاف في المبادلات للتعاون جنوب - جنوب بتجسيد التحالفات، إتفاقيات الشراكة والمناولات.

وبغرض رفع مستوى جاذبية كل الأقاليم وتحقيق التكامل فيما بينها بخلق المدينة التنافسية والريف الديناميكي يجب تحديث النظام العمراني من خلال التركيز على النهوض بأداء التجهيزات والبنيات التحتية وإصلاح أدوات التسيير الشامل.

- دوام الإقتصاد المحلي:

«بالرغم من عولمة الإقتصاد إلا أن هذا لن يهدد تواجد الصبغة المحلية لأنها تحتفظ بأوراق رابحة:

- المحلي يبقى رابطا بين مصدر المادة المحلية ومصدر اليد العاملة المتخصصة.
- الشبكات المحدثة من خلال النسيج الإقليمي يربط المفاهيم والحدود بين المحلي، الجهوي، الوطني.
- المستوى المحلي دائما يشكل وسط موات لخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- عدم إمكانية نقل موارد محلية (المناجم، السياحة...)
- ترقية منتجات جديدة محلية خاصة مطلوبة على المستوى العالمي: مواد غذائية، حرفية، منتجات ثقافية، الخ».[1]
- المحلي يعبر عن هوية وتوطيد التماسك الإجتماعي.

9-4- الرهان الرابع - العدالة الإقليمية:

تعتبر العدالة الإقليمية حجر الزاوية لكل سياسة تهيئة إقليم، إلا أنه علينا ألاّ نقع في المصيدة لأن المساواة المثلى لا يمكن بلوغها؛ فالأقاليم تختلف بالطبيعة في العديد من الجوانب. إذا العدالة الإقليمية تشمل معالجة الهوة الإقليمية وتصحيح الإختلالات الأكثر خطورة بما في

[1]- MATETE, rapport n : 4- projet SNAT 2025 : enjeux territoriaux, op.cit., p : 24.

ذلك السعي لتعميم تكافؤ الفرص من إتاحة العمل، السكن، خدمات التعليم، الصحة، الثقافة والتسلية.
بالنسبة لحالة الجزائر العدالة الإقليمية تكاد تغيب، حيث تتجلى ظواهر التهميش والعزلة للعديد من الأقاليم وعجز في توفر ضروريات الحياة بها.

* **الرؤية المستقبلية لـ "م.و.ت.إ" في أفق 2030 والحلول المتوقعة:**

«ترتكز العدالة الإقليمية على عنصرين هما: الإتاحة والحركية.
- **الإتاحة:** تعني إمكانية الوصول وحصول الفرد على الوظائف الإقليمية، لأن التنقل وحده لا يمكنه حل العلاقة بين المستخدم والخدمات.
- **الحركية:** أي إعادة التوازن للأقاليم وتقريب الخدمات من المواطنين.
إن الرهان العام يتضمن إعداد سياسة تهيئة الإقليم تُحسن من تكافؤ الحظوظ، تمكن الفرد من تحسين شروط حياته والإستفادة من آثار النمو الإقتصادي والإجتماعي». [1]

9-5- الرهان الخامس- التهيئة المستدامة للإقليم:

إن المصادقة على مخطط وطني لتهيئة الإقليم وحده يمكن أن يعتبر رهان يتوقف عليه مستقبل وحدة وإستدامة التراب الوطني، أما مضمون "م.و.ت.إ" فقد بين مدى وعي وإدراك صانعي السياسات الوطنية لضرورة دمج الإهتمام بالجوانب الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية في أغلب الإستراتيجيات المتخذة.

* **الرؤية المستقبلية لـ "م.و.ت.إ" في أفق 2030 و الحلول المتوقعة:**

ترتكز على عدد من العوامل يمكنها أن تشكل تهديدات نلخصها في مايلي:

- **خطر الزلازل:**

للحماية والتخفيف من آثار الزلازل يوجد توجهين:
- حصر التركزات العمرانية في المناطق الزلزالية كالتي في الشمال مع العلم أن الهضاب العليا والجنوب مناطق غير زلزالية.
- التهيئة العمرانية في الشمال يجب أن تركز على التنطيق الدقيق للمناطق الزلزالية وتطبيق سياسة وقائية.

- **أخطار التغير المناخي:**

تعكس التغيرات المناخية صورة غير مرغوب فيها، فهي ذات آثار سلبية معرقلة للتنمية ناتجة عن تخريب ثقب الأوزون، إرتفاع نسبة الكربون المنبعثة في الهواء...هذا الخطر يمس كل القارات ويمكن أن يؤثر على نظام المياه، الفلاحة والدورة النباتية، التنوع البيولوجي وهشاشة التربة...إلاّ أنه بالرجوع إلى قصة سيدنا "يوسف عليه السلام" فإن التغيرات المناخية ليست بالظاهرة الجديدة، حيث عم القحط والجفاف لمدة سبع سنوات وليست لفصول كما يحدث الآن - بالرغم أننا نعلم أن تأثيراتها ستكون ذات تواتر متزايد سنويا - في ذلك الزمن البعيد والبعيد عن التكنولوجيات كان الحل بحسن التدبر والتخطيط إلى جانب تسخير نعم الطبيعة الأخرى لتفادي تثاقل الأزمة وإنتشار الفقر؛ وكما نعلم أن الحل الذي إتبعه سيدنا "يوسف عليه السلام" كان عابرا لحدود أرض قومه ليدمج أهالي الأراضي المجاورة أيضا وكل بقدر مساهمته بالمحصول ودفع الضريبة، وهذا ما ينطبق على ظاهرة التغير المناخي اليوم فالحل عابر لحدود الجزائر بل يتطلب المساهمة العالمية خاصة بإتخاذ القرارات

[1] - MATET, rapport n : 4- projet SNAT 2025 : enjeux territoriaux, op.cit., p : 29.

الصائبة والعادلة والإستشارة الهادفة بعد حسن وعمق العملية التخطيطية من طرف السلطات المركزية.

- الماء:

إن منطق التهيئة المستدامة يرى من الضروري نقل المياه من المناطق التي يوجد بها فائض إلى المناطق التي بها عجز، لتفادي إنتقال الأشخاص والتأثير خاصة على المحاصيل الزراعية وبالتالي الإستراتيجية الغذائية.

- **بالنسبة للجهة الشمالية:** تتطلب إستخدام المياه السطحية بدل الجوفية من خلال بناء السدود، تبني تقنية تحلية المياه ومعالجة المياه المستعملة.
- **بالنسبة للهضاب العليا:** نظرا لمحدودية المياه بهذه المنطقة إستلزم الوضع التوجه إلى إنشاء وحدات صناعية ضئيلة الحاجة للمياه مقابل تشجيع الوحدات ذات الإستهلاك المائي الضعيف.
- **بالنسبة للجنوب:** إتباع الإستغلال المستدام للمياه وفقا لشروط تسيير تأخذ في الحسبان طابعها الغير متجدد.

- الطاقات المتجددة:

يتم اللجوء إلى هذا النظام الجديد بغية توفير الحاجيات الطاقوية للأفراد ونظرا لميزتها المتجددة وملائمتها مع البيئة.

ولوج الجزائر لهذا المجال من خلال سن القانون المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة يهدف إلى:

- ضمان الإستقلالية الطاقوية؛
- الحفاظ على الرأسمال الطبيعي بإستخدام متزايد للطاقات المتجددة غير الملوثة؛
- المشاركة في المعاهدات والإتفاقيات العالمية للتصدي للتغيرات المناخية والحد من إنبعاثات غاز الكربون؛
- تغطية 10 % من الحصيلة الطاقوية العامة للوطن في أفق 2025؛
- خلق تكامل بين العوامل الثلاث «طاقة - تنمية - بيئة»؛
- زرع ثقافة لرسم إطار حياة ذا جودة بيئية عالية.

- حماية وتثمين الإرث الثقافي:

يمثل الإرث الثقافي جوهر الهوية الوطنية، لذا يعتبر أحد الأبعاد البارزة لسياسة تهيئة الإقليم والتي يجب ألاّ تخدش.

للتنمية الثقافية آثار على الجانب الإقتصادي والإجتماعي نلخصها في مايلي:

- دعم التماسك الإجتماعي وتوطيد الإنتماء للوطن؛
- رفع جاذبية الأقاليم خاصة التي تكتسب خصوصيات منفردة؛
- التعريف بالإقليم وإنعاش الحياة السياحية به؛

9- 6- الرهان السادس- الحوكمة الإقليمية:

«إن الحوكمة نموذج مثالي لبلوغ فعالية النشاط العام وتقليل التكلفة، ونظرا للأهمية التي تكتسي مفهوم حوكمة الإقليم صنفت بعض المقاييس تحكم على كفاءة الحوكمة والتي نذكرها في مايلي:

- الحوكمة الجيدة هي التي يجب أن تسهر على إنجازات النمو الإقتصادي التي يرافقها الإندماج الإجتماعي، وتمحو ظواهر العزلة والهامشية من خلال الإستباق إلى متابعة أهداف النمو بإشراك الفرد وتحويل الطاقة الكامنة لديه إلى تواتر عمل.
- الحوكمة الجيدة هي التي يجب أن تسهر على كل إنجاز للنمو الإقتصادي والذي يجب أن يرافقه تحسين في البيئة وتجنب حدوث ظواهر التلوث والتدهور، بإحترام طاقة تحمل كل الموارد.
- الحوكمة الجيدة يجب أن تسهر على أن تكون إنجازات النمو الإقتصادي يرافقها تجانس مستويات الحياة على مختلف الأقاليم، حيث لا تترك فرصة لظهور التهميش وعوامل التنفير. فهي التي تتسابق إلى متابعة أهداف النمو حتى تحقق تحسين شروط الحياة».[1]

10- التشخيص:

«تم إنجاز التشخيص وفق مقاربة تنسيقية تهتم بالتفاعل والترابط للمشاكل الإقليمية في نفس النظام. وعليه يتمفصل هذا التشخيص في ستة أنظمة:
نظام الماء والتربة، النظام الإيكولوجي، النظام التراثي، النظام المرتبط بالنقل والإتصال والتعليم والتكوين، النظام الإنتاجي، النظام الحضري».[2]

10-1- نظام الماء والتربة:

- الماء:

«يعتبر الماء عنصر مهم وإستراتيجي لتهيئة الإقليم، تتحكم طريقة توزيع السكان، التعمير والأنشطة في إتاحة المياه، حيث قدرت كمية المياه سنة 1998 بـ:19,2 مليارم^3.

ويصل حوالي:659 م^3 /ن/سنة. وهذا ما يضع الجزائر في خانة الدول الفقيرة للمياه حسب عتبة الندرة المحددة من طرف البنك الدولي:1000م^3 /ن/سنة.

هذه الوضعية الحرجة أشتد خطرها بسبب:
ضياع منسوب مياه إقليمي كبير من المياه؛ نوعية خدمات متوسطة؛ تسيير تقني سيئ للأعمال؛
كما أنها تعاني في العشريتين الأخيرتين من الآثار السيئة للجفاف والتلوث.
أراد" م.و.ت.إ " رد الإعتبار للموارد المائية إعتمادا على مجموعة من الأدوات نذكر منها:

- **تحلية مياه البحر كمورد مائي غير ناضب:**

لقد أصبحت المياه تحمل بعد سياسي، بإعتباره عامل تنمية، أمن اجتماعي وتوازن إقتصادي، وأمام العجز الذي يميز طاقة التزويد، وفي إطار إستراتيجية جديدة لتسيير المياه، ونظرا لإمتداد الساحل الجزائري على 1200كلم، فإن الرجوع إلى تقنية تحلية مياه البحر يدرج ضمن الأوراق الرابحة التي يمكن الإعتماد عليها بإستمرار، خاصة بوجود برنامج إنجاز مؤسسات تحلية مياه البحر الذي تقوده المؤسسة الجزائرية للطاقة(A .E.C).

[1]- MATET, rapport n : 05- projet SNAT 2025 : jeux des acteurs et éléments de régulation, mission 01, décembre 2004, p : 2,3

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 61، 21 أكتوبر 2010، ص: 11.

- **بعض المشاريع:**

- مشروع كهر ماء(أرزيو):

كهرماء هي مؤسسة ذات أسهم:(A.E.C) بـ:20 %، BLACK ET VEATH لإفريقيا الجنوبية ب:80%. مرتبطة بمركز كهربائي ذا:320 ميغاواط وقد دخلت الإنتاج في أوت 2005 حيث تسمح بنقل كمية ونوعية مياه صالحة للشرب لوهران مقدرة بـ:90.000م^3 /يوم، أما تكلفة التحلية قدرت بـ: 90 دج / م^3.

- مشروع (حامة تحلية الماء)/(HAMMA WATER DESALINATION)

"ح.ت.م ": مؤسسة ذات أسهم : (A.E.C) ب:30% و LONICS بـ:70% التابعة للو.م.أ. دخلت الإنتاج في الثلاثي الرابع لسنة 2006».[1]

- **المياه المستعملة المعالجة:**

«تشير إلى أن إمكانية إستعمال هذه الموارد تفرض تحكم تام في محطات التصفية ونوعية المياه المعالجة وحسب إستعمالاتها المختلفة فهذه الأداة ستساهم في تنمية الموارد المائية على المدى البعيد، حيث أن تسعير م^3 من الماء المصفى بـ : 15 دج يقدم فارق بـ: 5/1 مقارنة بسعر م^3 من الماء المحلى المذكور سابقا .

- تربة هشة:

تعتبر ثلاثة أرباع تربة الفضاء الشمالي تربة شبه جافة وغير قادرة على إعادة خصوبتها، الأمر الذي يؤدي إلى تشبع وإفقار المناطق المخصصة للفلاحة في الشمال، وتنقل نشاط الفلاحة نحو مناطق الهضاب العليا والجنوب الأقل ملائمة للفلاحة.

وقد سجلت المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة ما بين سنة 1960 وسنة 2006 إنخفاضا شديدا إذ نزلت من 1 هكتار للفرد في1960 إلى 0,52 هكتار في سنة1970 و0,34 هكتار في1985 و0,24 هكتار في سنة 2008 في حين فقد القطاع الزراعي 250.000 هكتار من الأراضي الفلاحية لفائدة البناء.

فكل الأقاليم معنية وإكتساب فضاءات جديدة بفضل الإستصلاح تبدو صعبة أكثرا فأكثر بسبب:

- الإنجراف المائي الذي يمس أساسا الشمال الغربي الذي يهدد 12 مليون هكتار في المنطقة الجبلية.
- الإنجراف الريحي ويشمل المناطق القاحلة وشبه القاحلة أي 32 مليون هكتار.
- وتقدر المراعي في حالة جيدة بـ 3 ملايين هكتار ومساحة الأراضي الحساسة للتصحر تقدر بـ 11 مليون هكتار.
- إنتشار ملوحة التربة أساسا في الأراضي المسقية في الغرب والواحات».[2]

10- 2- النظام الإيكولوجي:

- الأقاليم الحساسة:

[1] -MATET, Rapport n : 02- projet SNAT2025 : diagnostic territorial, mission 1, octobre 2004, p :11,13 .

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 61، 21 أكتوبر 2010 ، ص : 13.

«هي أقاليم لها مميزات جغرافية، فيزيائية وشروط بيومناخية خاصة أين تصبح مراقبة تكييف نشاط الإنسان (تعمير، الصناعة، الفلاحة،...الخ.) بالنسبة لقدرة تحمل هذه الأوساط الحساسة أمرا ضروريا».[1]

- التنوع الحيوي والأنظمة البيئية:

تضم الجزائر لوحة طبيعية متعددة الألوان والأشكال حيث نجد الساحل، السهوب، الجبال والصحراء إلا أنه بالرغم من أهمية هذا التنوع فقد ساهم في شدة هشاشتها وحساسيتها. هذا الوضع سيجبرنا على تقويم سلوكاتنا تجاه كل الموارد الطبيعية والتصدي للتطورات ذات التأثير السلبي بما في ذلك التحولات الديمغرافية، الإقتصادية والمناخية.

10- 3 - النظام التراثي:

قصد الحفاظ على الهوية وتثمين التراث الوطني تم وضع إستراتيجية تتبنى هذا الهدف، كما خصصت مخططات لحماية وتثمين المواقع الأثرية، مخططات لصون وتثمين القطاعات والمناطق المحمية ومخططات تهيئة الحظائر الثقافية.

10- 4- نظام النقل و الهياكل القاعدية:

- شبكة النقل:

تعتبر البنية التحتية عاملا مهما لأي إقتصاد لذا يكون من الضروري تحديثه ومواكبته خاصة لتحولات الإنفتاح الخارجي.

تكتسب الجزائر شبكة طرق برية لابأس بها تتكفل بحوالي 90 % من النقل الداخلي للمسافرين والبضائع مع تسجيل ضعف أداء شبكة السكة الحديدية التي تساهم سوى بنسبة ما بين 7% إلى 8 %. أما الموانئ ورغم هيمنتها على نشاط التجارة الخارجية فهي تفتقد للتنظيم والعصرنة أمام ضيق أرصفتها وتدهورها، بالإضافة إلى إختلال نشاط النقل الجوي الذي يعرف إلا حركية المطارات الدولية وتراجع حصة الرحلات الداخلية .

- شبكة الاتصالات:

يمكن تلخيص تطور هذه الشبكة بالجدول التالي:

جدول رقم 03-01- يوضح تطور الإستهلاك في ميدان الإتصالات السلكية واللاسلكية

المؤشرات	2000	2002	2004	2009
عدد المستخدمين للانترنيت	450.000	530.000	610.000	4.000.000
عدد مواقع الانترنيت	1500	3000	70.000	150.000
عدد مواقع الانترنيت لكل 10.000 ساكن	-	-	20	43
عدد المستخدمين للانترنيت ذات التدفق العالي (ADSL)	-	-	75.000	900.000
عدد خطوط التدفق العالي (ADSL)	-	-	100.000	900.000

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 61، 21 أكتوبر 2010، ص: 17.

[1]- MATET, Rapport n : 02- projet SNAT2025 : diagnostic territorial, op.cit., p : 26.

نلاحظ من الجدول السابق واعتمادا على مجموعة من المؤشرات أن تطور شبكة الإتصالات متواصل، حيث نجد زيادة تقريبا بنسبة 100.000 كل سنتين في عدد مستخدمي الأنترنيت ثم تسجل زيادة معتبرة سنة 2009، أما فيما يخص عدد مواقع الأنترنيت فقد تضاعفت بين سنة 2000 و 2002 وعلى العموم فهي تتطور ببطئ، إلاّ أن عدد مستخدمي وخطوط الأنترنيت ذات التدفق العالي يعتبر ضئيلا نظرا لإرتفاع التكلفة.

«علما أن الجزائر أكثر بلدان المغرب العربي تخلفا في مجال تكنولوجيا المعلومات بناءً على تقرير حديث بعنوان: "قياس مجتمع المعلومات" للإتحاد الدولي للإتصالات الذي صنفها في المرتبة 103 من بين 152 دولة استنادا على 10 نقاط لقياس تنمية تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وسلة أسعار تكنولوجيا المعلومات التي تعتبر أدوات المقارنة المرجعية لرصد تطورات مجتمع المعلومات العالمي...

المؤشرات الرئيسية هي: تطور النطاق العريض للأنترنيت وعدد المشتركين وسرعة الأنترنيت وسعر الخدمة ونوعيتها والتطبيقات التي تستهدف المستعملين النهائيين ذوي المستوى المنخفض».[1]

10- 5- النظام الإنتاجي:

«تفحص الإتجاهات الكبرى يسمح ببعض المعاينات: إنخفاض في حصة الفلاحة في القيمة المضافة (من 11,5 %إلى 7,5 % بين2000 و2009)، إنخفاض في حصة الصناعة (من 8%إلى 5%). وإرتفاع طفيف في قطاع البناء والأشغال العمومية (من 9,3 %إلى 10,7 %) ونمو محسوس في قطاع المحروقات (من 45 %إلى 52 %)، وكذا إستقرار في قطاع الخدمات (من 26 %إلى 25 %). ويعتمد النمو الإقتصادي بصفة متزايدة على تثمين الأسعار العالمية للنفط».[2]

10- 6 - النظام العمراني:

تغلب حاليا ظاهرة اللاتوازن الإقليمي على التراب الوطني بشتى جوانبه.

- البنية الحضرية:

أصبح فضاء الشمال اليوم مشبع نتيجة النمو الديمغرافي، النزوح الريفي وعامل الإستقطاب الناتج عن تمركز الأنشطة الإقتصادية خاصة بالحواضر الكبرى: الجزائر العاصمة، وهران، عنابة وقسنطينة، وبمعدل متوسط بالمدن الداخلية أمام شبه تصحر طبيعي، بشري ووظائفي في الجنوب.

[1]- عبد الوهاب بوكروح، جريدة الشروق، العدد 3443 ، 13/ 10/ 2011.
www .echoroukonline.com

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 61، 21 أكتوبر 2010، ص: 18.

جدول رقم 03-02- يوضح تطور السكان الحضريين بين 1966 و 2008

السنة	السكان الحضريون	السكان الريفيون	إجمالي السكان	حصة السكان الحضريين
1966	3.778.482	8.243.518	12.022.000	% 31,40
1977	6.686.785	10.262.515	16.948.000	% 40
1987	11.444.249	11.594.693	23.038.942	% 49,70
1998	16.966.967	12.133.926	29.100.863	% 58,30
2008	23.870.000	10.230.000	34.100.000	% 70

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 61، 21 أكتوبر 2010، ص:22.

- عالم الريف :

«عدد سكان الريف يمثل تقريبا نسبة 30 % من عدد السكان الإجمالي، إلا أنه يتجه نحوى الإنخفاض. لتدني المستوى المعيشي به نظرا لضعف التجهيز وعقم كيفية إستخدام موارد هذا الوسط وفقا لخصوصياته.

إن معالجة هذا الإختلال يرتكز على خيار إعادة تنظيم البنية العمرانية والتي تسجل في مقصد مزدوج التوجه:

- التحكم بظاهرة التسحل من خلال أحزمة مدن جديدة حول المدن الكبرى بهدف تنظيم التعمير داخل الوطن .
- إعادة الدينامكية للفضاءات الداخلية لمنطقة الشمال، مناطق الهضاب العليا والجنوب من خلال ترقية أقطاب تنمية إقتصادية وتنشيط جهوي» .[1]

11- السيناريوهات:

إقترح "م.و.ت.إ " أربع (4) سيناريوهات متباينة.

«إن إنجاز هذا السيناريو أو ذاك، مرتبط بالسياسات التي سيتم تنفيذها بصفة فعلية، وقصد جعل مختلف السيناريوهات أكثر وضوحا وفهما، تم تقديمها بطريقة متباينة. وبالرغم من واقعيتها، فإن أي منها لن يكون وحده، صورة للإقليم الوطني. فقد تمثلت المنهجية لحظة الإختيار، في إبراز كل ما هو إيجابي فيها، والسيناريو المرغوب فيه، يؤلف مابين كل العوامل الملائمة في السيناريوهات الأربعة.

ويتمثل هدف السيناريو المرغوب فيه في التوفيق من خلال توليفة منسجمة بين مطلبين لتهيئة الإقليم:

إعادة التوازن بين التركيبات الرئيسية للإقليم، تكييف الأقاليم مع متطلبات الإقتصاد المعاصر.

وتخضع قيمة هذه التوليفة لقدرتها على الحفاظ على الإنسجام الداخلي وعلى تحديد الأولويات والمستويات وعلى بعث تنسيق حقيقي. إن إختيار أحد السيناريوهات يمكن إثراؤه من خلال المساهمات المستنبطة من السيناريوهات الأخرى.

[1]- MATET, Rapport n : 02- projet SNAT2025 : diagnostic territorial, op.cit., p : 103.

11- 1- السيناريو الأول- التوازن الإرادي:

يهدف هذا السيناريو إلى تصور تنمية قوية للهضاب العليا والجنوب، تسمح بكبح تطور الساحل من حيث السكان والقواعد الإنتاجية: ويتعين من خلال ذلك أن يتواجد % 55 من السكان في الشمال في حين يتوزع % 45 منهم على الهضاب العليا والجنوب».[1]

يتحقق ذلك عن طريق تعزيز القاعدة الإنتاجية بالهضاب والجنوب حتى تكون قادرة على تلبية حاجيات السكان الجدد، مع تحديث أدوات التدخل الحكومية كهدف أول من بين سلة الأهداف المسطرة ألا وهو ترسيخ مبادئ التنمية المحلية والإقليمية كل هذا في ظل تطوير وتكييف النصوص القانونية وبعث التحولات السياسية، الإجتماعية والإقتصادية الجادة.

11-2- السيناريو الثاني- ديناميكية التوازن:

«إن الرؤية الحيوية للتوازن تندرج ضمن خيار الهضاب العليا، المتمثل في تثمين مزدوج للإقليم: إنشاء(أقطاب للتوازن) تضمن تنمية الهضاب العليا والجنوب من جهة، وإعادة هيكلة الشريط الساحلي والتلي من جهة أخرى. ولا تقتصر هذه النظرة على إعادة التوازن بين الساحل والداخل، بل تشمل أيضا التوازن بين الحضري والريفي والتوازن المستدام للإقليم وتعد مراعاة سقف طاقة الإستقبال والتحمّل للشريط الساحلي فكرة تفرض نفسها...فإن الهضاب العليا ستستفيد من 4.450.000 ساكن إضافي في عشرين سنة، مما يترتب عنه تسجيل طلب يقارب 1.500.000 منصب عمل، وفي الجنوب سيؤدي هذا السيناريو المحتمل إلى زيادة 1.650.000 ساكن إضافي، ويخلق في حدود 40.000 طلب منصب عمل».[2]

بكل بساطة فالخلل لا يكمن في حدود التجزئة الإقليمية وإنما يكمن في ضمور ملئ الدور والوظيفة على أتم وجه، المطلوب إذا هو:

- العمل في منظور التهيئة المستدامة؛
- إعادة هيكلة الشبكة الحضرية الساحلية مع تشييد التجهيز الفاعل؛
- تشديد الإهتمام بالمناطق الجبلية، الداخلية والجنوبية؛
- الإستناد على خيار المدن الجديدة خاصة بالهضاب العليا والجنوب وتأهيل مدن الشمال؛
- دمج العلاقات بين عالم الريف والحضر؛
- خلق الإقليم التكافلي من خلال ضمان تشابكه، توزيع التنمية وتجسيد مشاركة المواطنين في إتخاذ القرار.

11- 3- السيناريو الثالث - الإقليم التنافسي:

«في هذا السيناريو يعاد تشكيل التراب الوطني بإعطاء كل الفرص لإقتصاد السوق، وفي إنتظار ذلك تضمن الدولة عملية الإنتقال بخلق شروط إقتصاد متنوع ومستقل قبل الإنتقال إلى وظائفها في ميدان الضبط. وتحتفظ بمسؤولية سياسة التهيئة ومرافقة قوى السوق في تشكيل إقليم تنافسي وجذاب.

تستهدف سياسة تهيئة الإقليم المحدودة والموجهة لتعزيز الأقطاب الأكثر حركية من أجل دعم تحولها الفعال مع ضمان التضامن الإقليمي قصد تفادي الآثار السلبية للإختلالات الإقليمية على النمو العام، في حين يتم تعزيز الجهاز التشريعي، مع ترك المدن الكبرى تجهز نفسها

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 61، 21 أكتوبر 2010، ص: 24.
[2]- نفس المرجع ، ص:28.

بوسائل التخطيط والتدخل كما يتم تدعيم القطاع الخاص قصد الإستجابة للإستثمارات العمومية.

11- 4- السيناريو الرابع – الإقليم المتناثر:

يحدد هذا السيناريو - سيناريو اللا مقبول - عددا من الإتجاهات السلبية ويربط بينها، يرسم صورة عن الإقليم تكشف الجوانب الأكثر عمقا للفوضى الإقليمية».[1]

أي أن الحركية الإقليمية تخضع لدافع عفوي غير متحكم به، وهذا ما يؤكد غياب إستراتيجيات التهيئة مما أدى إلى إضطراب تنظيم الإقليم وظهور الفوارق المكانية، إجتماعية وإقتصادية حيث تبرز بإستفراد الإستقطاب في الشمال وشبه خمول بالمناطق الأخرى مع نمو بعض الحواضر أمام ضعف الإقتصاد الريفي. كما نسجل سيطرة القطاع العام ومحدودية المساهمة الخاصة الأمر الذي عطل إحداث التحول والإنفتاح على العالم الخارجي لترقية درجة التنافسية والجاذبية.

11- 5- السيناريو المقبول:التوازن الإقليمي والتنافسية:

«يتمثل الهدف المقصود على المدى البعيد في التوفيق المنسجم بين مطلبين لتهيئة الإقليم: إقامة توازن مستدام بين المكونات الكبرى للإقليم الوطني وتكييف الأقاليم مع متطلبات الإقتصاد المعاصر. وحتى لا يهمش أي إقليم جزائري، سيتم تطبيق سياسة إقتصادية جديدة على المستوى الجهوي تقوم على ثلاثة محاور:

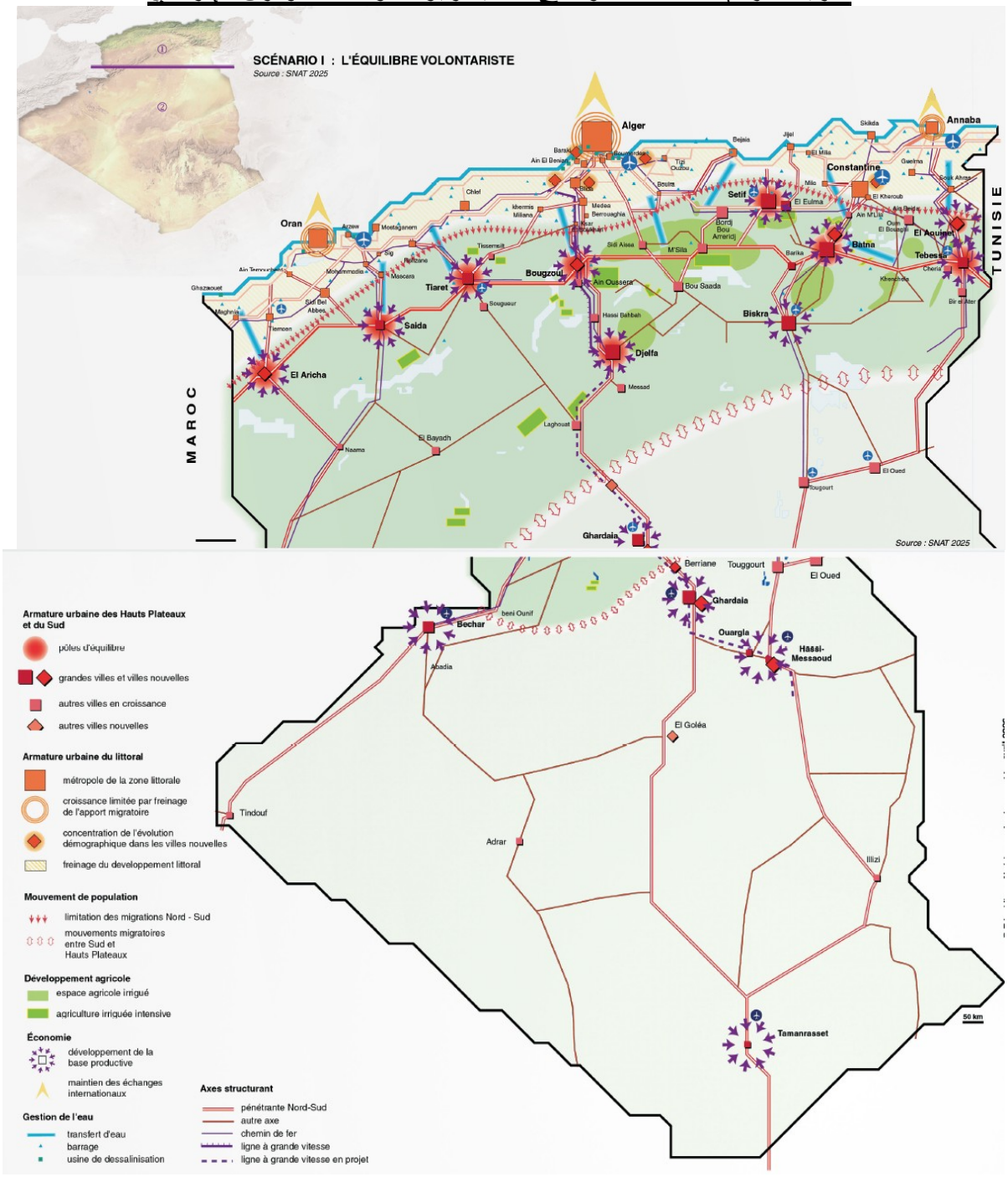
- تنظيم فضاءات البرمجة الإقليمية وتحضيرها لأفاق العشرين سنة القادمة.
- توزيع النمو من خلال ربط الأقاليم في إطار فضاءات البرمجة الإقليمية والمخطط الوطني.
- التنمية الذاتية بمعنى تنمية الإقليم إنطلاقا من موارده الخاصة به».[2]

إذا حسب هذا السيناريو فـ: "م.و.ت.إ" يجب أن يفتح باب المصالحة بين طموح التنمية الإقتصادية، تحدي التنمية البيئية وتوطيد وثاق التنمية البشرية.

وفي مايلي مجموعة الخرائط المتعلقة بالسيناريوهات التي ذكرت أعلاه.

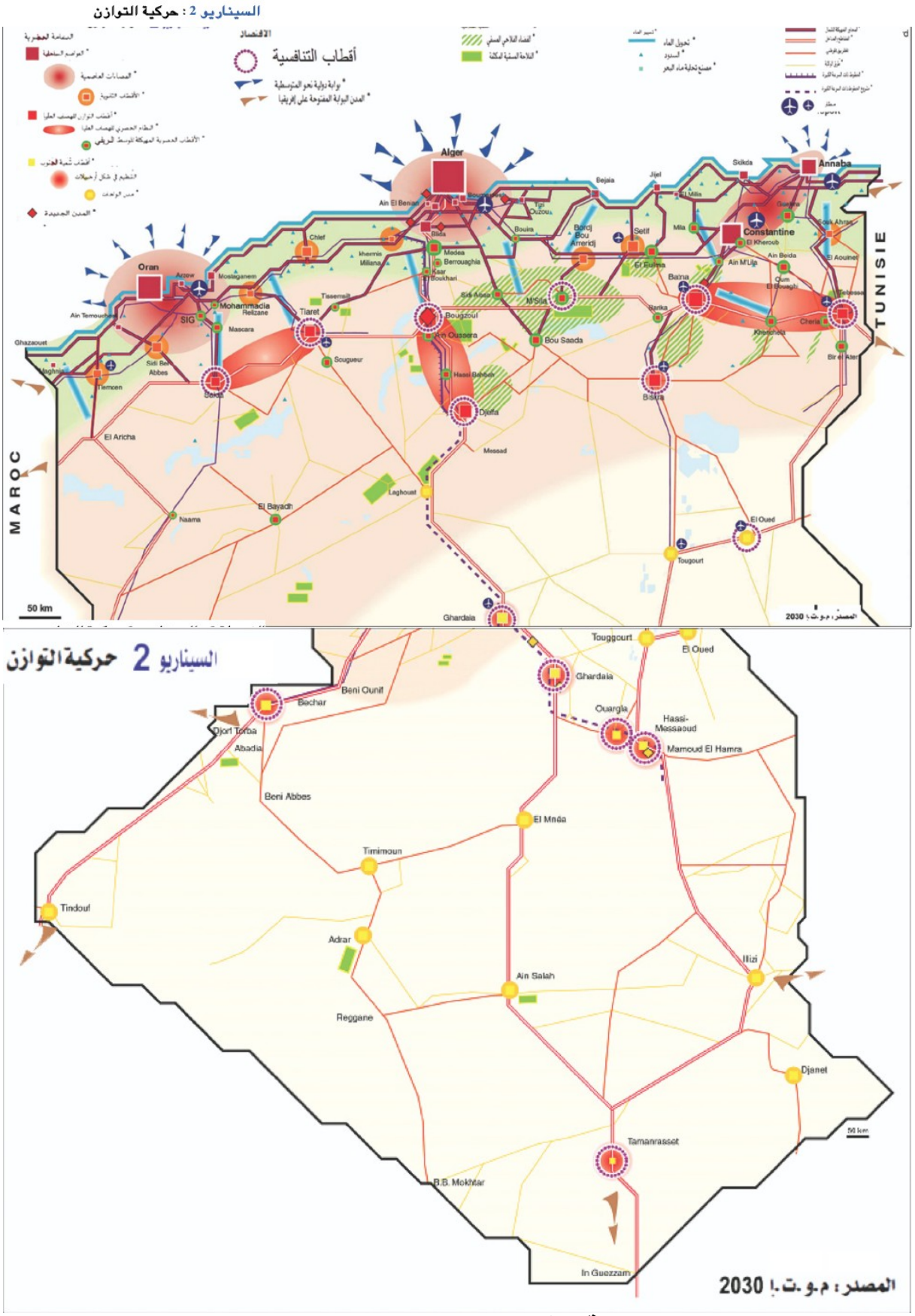
[1]- المرجع السابق، ص: 32، 36.
[2]- نفس المرجع، ص:40.

خريطة رقم 03-01- توضح السيناريو الأول - التوازن الإرادي



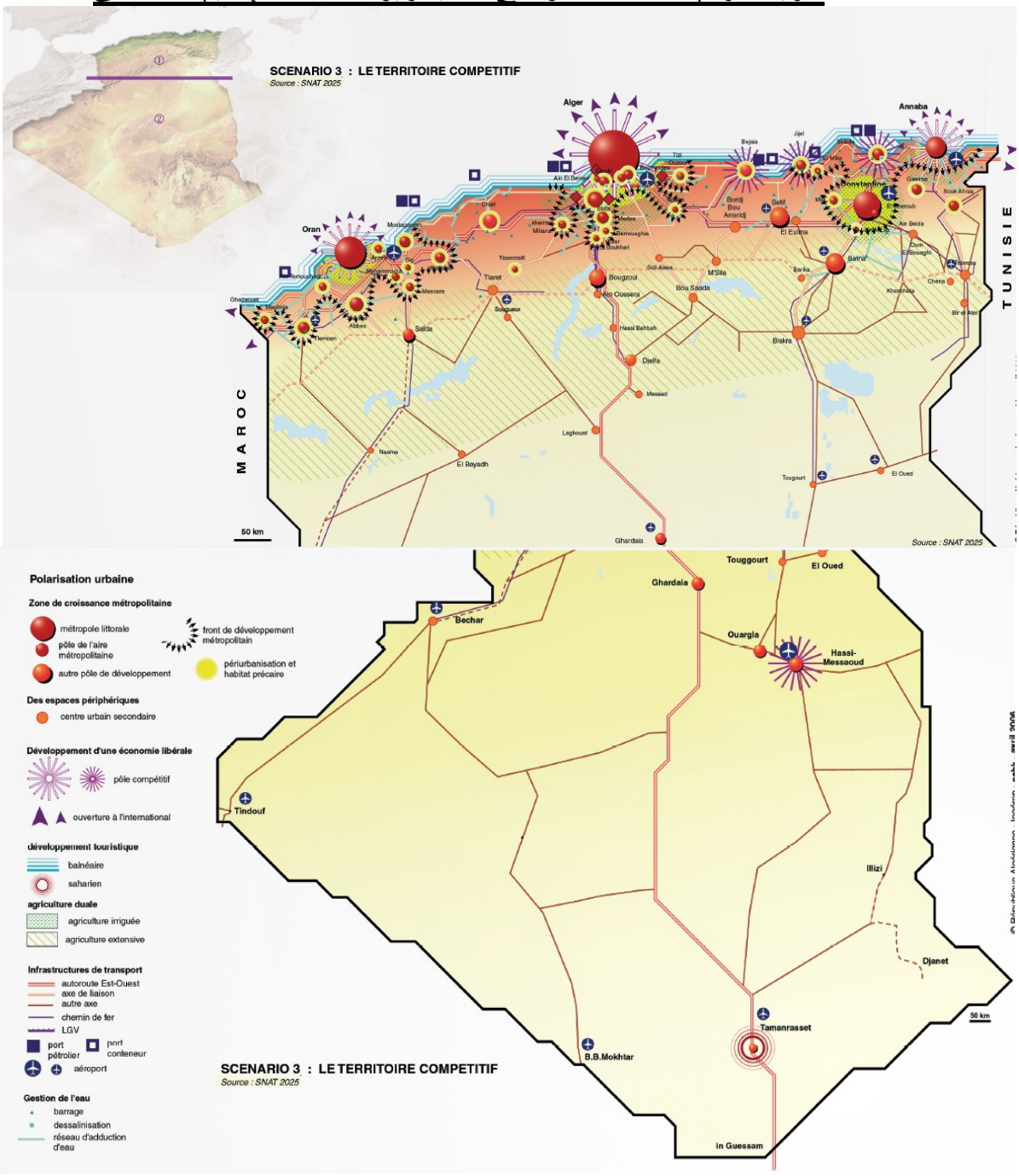
Source : MATET, SNAT 2025- synthèse, p : 34, 35.

خريطة رقم 03-02- توضح السيناريو الثاني – حركية التوازن



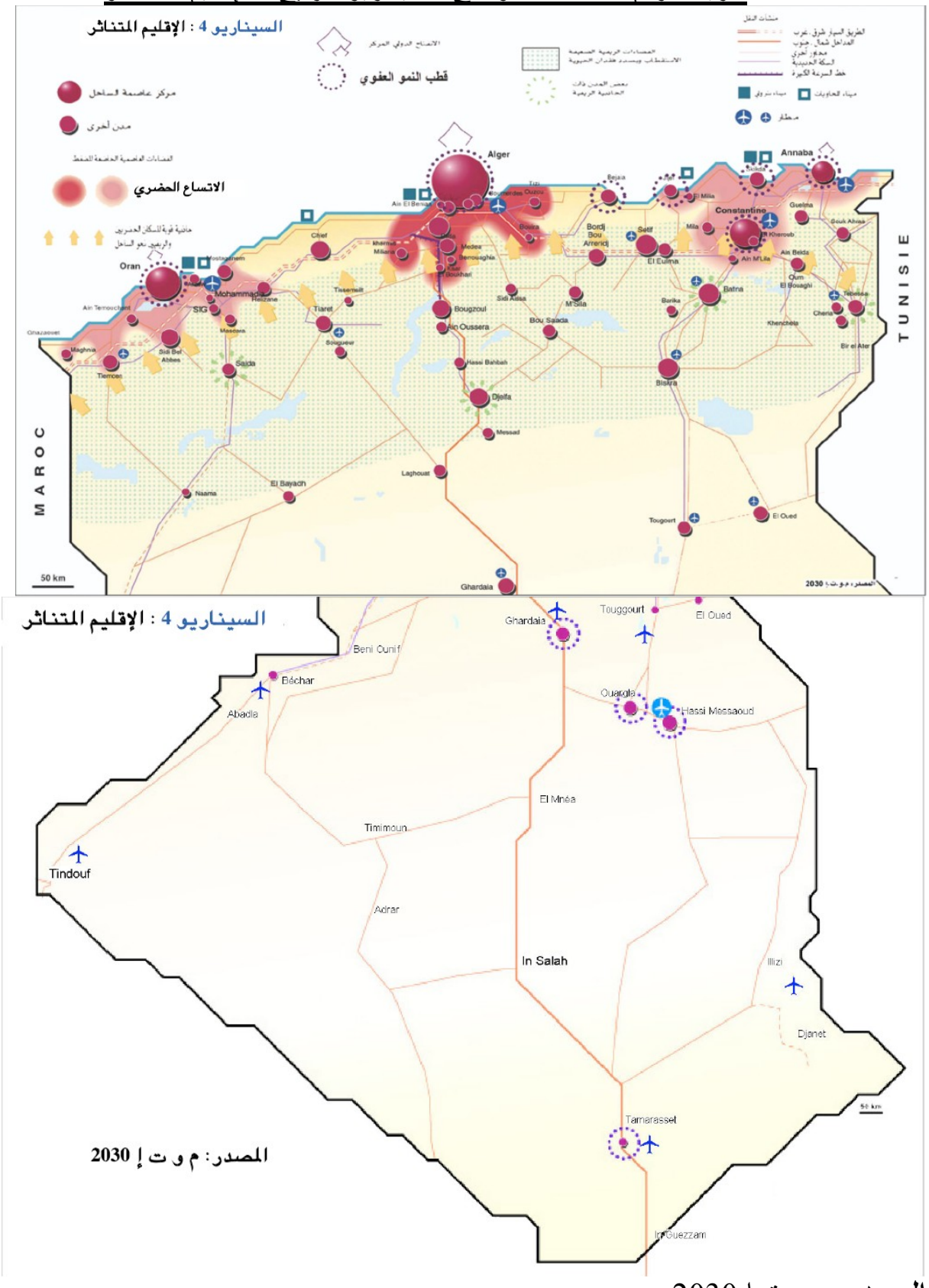
المصدر: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2030.

خريطة رقم 03-03 - توضح السيناريو الثالث - الإقليم التنافسي



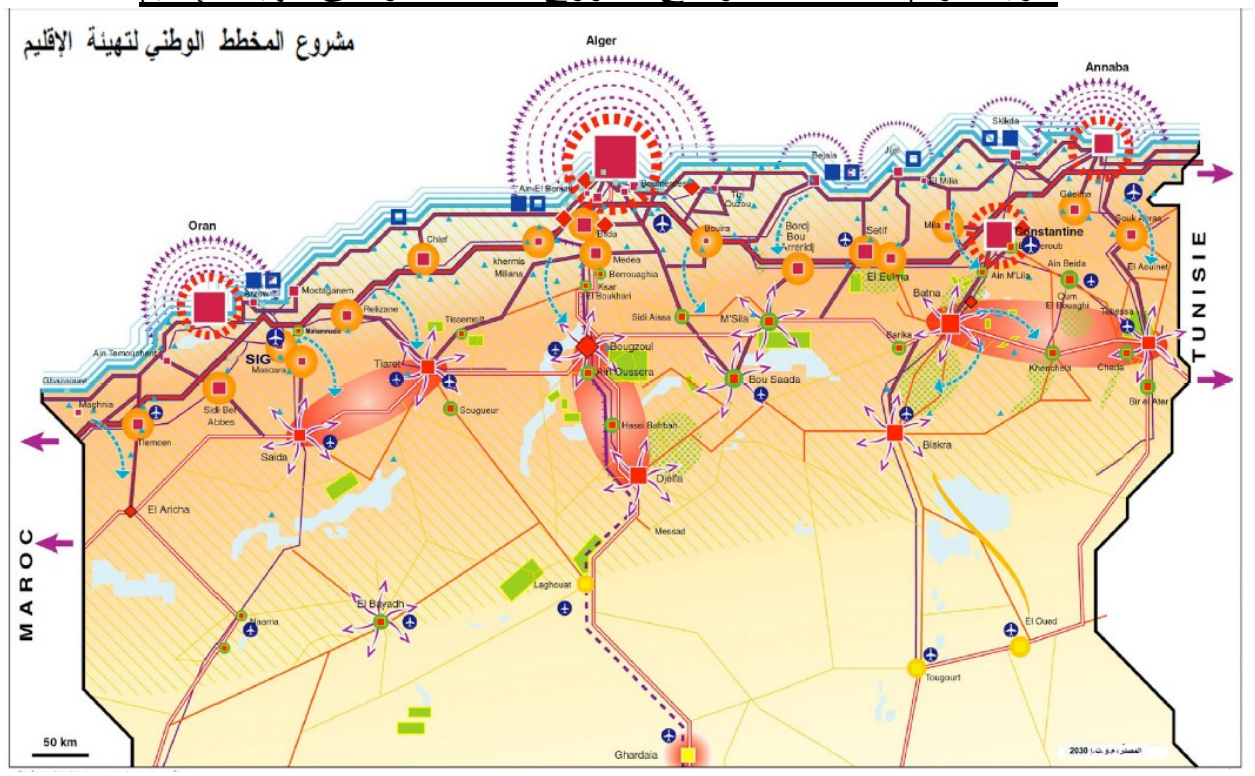
Source : MATET, SNAT 2025- synthèse, p : 42, 43.

خريطة رقم 03- 04- توضح السيناريو الرابع - الإقليم المتناثر



المصدر: م.و.ت.إ 2030.

خريطة رقم 03- 05 - توضح مشروع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم



المصدر: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2030.

12- الخطوط التوجيهية الأربعة لتهيئة الإقليم:

تُبرز الخطوط التوجيهية المسارات المنتقاة لتحقيق التنمية في المدى القريب والبعيد، فقد إنبثقت عن مجموعة الرهانات التي سُجلت بناءً على التشخيص الإقليمي؛ أي أنها حُددت إنطلاقا من واقع الإقليم والممارسات المطبقة به.

حيث سيتم تنفيذ هذه الخطوط التوجيهية عن طريق عشرين برنامجا للعمل الإقليمي"PAT".

12- 1- الخط التوجيهي الأول- نحوى إقليم مستدام- إدماج إشكالية البيئة في بعدها القاري والإقليمي:

يزاوج هذا الخط التوجيهي بين بعدين رئيسيين هما: تهيئة الإقليم والديمومة.

حيث تشمل تهيئة الإقليم كل الإنجازات المادية والغير مادية أما «الديمومة تشير إلى إتخاذ الإجراء المناسب في الوقت والمكان المناسبين لحماية المورد.

وتعد المقاربة الإقليمية للتنمية المستدامة للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم إذن بـ :

- حماية التراث الطبيعي والثقافي.
- ديمومة التراث الطبيعي والثقافي قصد نقله للأجيال القادمة وعدم المجازفة بقدراتها في الإستفادة منه.
- تقويم إقتصادي وإجتماعي لهذا التراث وبصفة خاصة في إطار سياسة للتنمية المحلية.

يتضمن الخط التوجيهي الأول خمسة برامج للعمل الإقليمي:

برنامج العمل الإقليمي ديمومة المورد المائي، المحافظة على التربة ومحاربة التصحر، الأنظمة البيئية، المخاطر الكبرى، التراث الثقافي». [1]

12- 2- الخط التوجيهي الثاني- إنشاء ديناميات إعادة التوازن الإقليمي:

يهدف المخطط التوجيهي الثاني إلى بعث التوازن من خلال مجموعة من الإستراتيجيات تهتم بكافة المكونات الكبرى للإقليم نذكرها في مايلي:

- **إستراتيجية إعادة هيكلة الساحل والتل:** تتضمن السعي لتحقيق النمو الكفء بالفضاء الساحلي أي القضاء على عادة الإندفاع نحوى عملية التعمير الغير نوعية، من خلال إنشاء مدن الربط للتل وتهدئة التنمية بالحواضر الكبرى لتشمل المجال التلي بأكمله.

- **إستراتيجية التنمية الطوعية للهضاب العليا:**

«إن الإستراتيجية الشاملة التي يتعين المبادرة إليها من أجل إحياء السهوب وتنميتها بشكل متكامل ينبغي أن تتمحور على عدد من الأعمال الحيوية لتوازن المنظومة البيئية السهبية وحمايتها وتحسين ظروف حياة الموالين ودخلهم، [هذه الإستراتيجية تشمل مايلي:]

1- مبادئ العمل - إشراك سكان السهوب:

إن مستقبل السهوب مرتبط إرتباطا وثيقا ببقاء النشاط الرعوي في حدود الطاقات العلفية وبحماية البيئة. وهو مطروح اليوم في صيغة صراع بين الوظائف الإيكولوجية والإقتصادية.

وعليه فإن سياسة التهيئة العمرانية ترمي أساسا إلى إيجاد حل لهذا النزاع عن طريق مراعاة دور السكان الذين تهمهم هذه التهيئة المتكاملة ومصالحهم على الخصوص.

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق، ص:46، 47.

ولكي يقتنع الموال بمفهوم التهيئة هذه لابد من إعتباره صاحب الدور الأول في إعداد كل إستراتيجية تنمية يعد هو المستفيد الأول منها. ولذلك ينبغي إشراكه في تصور كل مشروع يوكل إليه تسييره في مجتمعه حسب طريقة التسيير التي يرى أنها الأنسب.

2- إحياء السهوب، الرعي العصري:

إن إحياء المراعي السهبية يمكن بلوغه عن طريق حمايتها وتخفيف العبء عنها وتنظيم دورة الرعي وغرس شجيرات علفية وإعادة بذر المراعي. يجب أن تكون السهوب موطنا ولادا للماشية لا موطن تسمين لها ضمن إستراتيجية شاملة لتنضيد الثروة الحيوانية وتربية المواشي... من اللائق تطوير المراكز الريفية الموجودة لتمكينها من إستقبال التجهيزات المهيكلة

والبرامج الإسكانية (من النمط الملائم) المخصصة للشباب الرواد لتعمير مشروع الهضاب العليا.

3- تكامل الأعمال وتحسين ظروف الحياة بصورة عامة:

ويجب أن يتمحور هذا المشروع الشامل حول ثلاثة أقطاب تقوم بعملية التنظيم وتقع في محاور العريشة، واد طويل،(قصر شلالة) وبئر العاتر.

ويضم القطب الغربي(محور العريشة الأجزاء الجنوبية من ولايتي تلمسان وسيدي بلعباس ومجمل ولايتي النعامة والبيض...)

ويشمل قطب الوسط (محور قصر شلالة ولايات تيارت والجلفة والأغواط والمسيلة وكذلك جنوب ولاية المدية).

ويضم القطب الشرقي (محور بئر العاتر) ولايات تبسة وخنشلة وباتنة، وفي كل مجموعة تشكل على هذه الطريقة ينبغي قبل كل شيء تحديد المكانة القانونية العقارية للسهوب حسب وضعها الخصوصي الحالي وإعادة تنظيم منظومات الإنتاج الرعوية».[1]

هذا التنظيم يتلخص بدعم النظام الحضري من خلال إنشاء مدن ربط وتوازن بالهضاب العليا تصل هذا الفضاء بشمال وجنوب القطر الوطني.

- إستراتيجية تنمية طموحة للجنوب:

تعتمد الحفاظ على خصوصية الجنوب أمام ضرورة تنميته بتثبيت السكان والعمل على رفع قدرته لإستقبال أعداد جديدة، وتثمين الموارد الطاقوية، الطبيعية، السياحية وإعادة التنظيم الإقليمي بتنمية مدن الجنوب وإنشاء مدن جديدة.

«الخط التوجيهي "خلق ديناميات إعادة التوازن الإقليمي" يتمثل في خمسة برامج عمل إقليمية: برنامج العمل الإقليمي كبح التسحل وتوازن الساحل، خيار الهضاب العليا، خيار تنمية الجنوب، مواقع نقل الأنشطة واللاتمركز الإداري ونظام حضري متسلسل ومتشابك».[2]

[1]- وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية، ملفات التهيئة العمرانية، الجزائر غدا: وضعية التراب الوطني، إسترجاع التراب الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، ص: 185، 187.

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 61، 21 أكتوبر 2010، ص: 60.

12- 3- الخط التوجيهي الثالث - خلق شروط جاذبية وتنافسية الأقاليم:

«يعتزم المخطط الوطني لتهيئة الإقليم خلق شروط التنافسية والجاذبية للأقاليم بتأكيد قدراتها على الإنتاج والتبادل، وفق قواعد الإقتصاد العصري، وجذب المهارات، والتكنولوجيات والإستثمارات الأجنبية المرفقة بعدة عناصر تبدو أساسية لتطوير الجاذبية والتنافسية:

- وتشكل هياكل التنافسية جانبا أساسيا لهذه الأخيرة، فهي تضمن فعالية الإنتاج والمبادلات الداخلية والدولية وتشكل عنصرا هاما للجاذبية، وتتكون على الخصوص من شبكات إمداد ترتكز على مطارات وموانئ دولية ومراكز إمداد، ومنشآت ذات طاقات كبيرة، وخدمات نقل فعالة (طرق سريعة، خطوط سكك حديدية) وتتكون أيضا من قدرات عقارية أو تجهيزات ومنشآت تضمن التموين بالماء والطاقة والمعلومات للمؤسسات البشرية والإنتاج.
- التنظيم الإقليمي للقواعد الإنتاجية يدعم القدرات الإنتاجية للأقاليم، ويضاعف التعاون ويعمل على بلوغ حجم يسمح بدخول الأسواق الداخلية والدولية. وهكذا فإن تحديد أقطاب الجاذبية ومناطق مندمجة للتنمية الصناعية (Zidi) مدعومة بحظائر ومقاطعات تكنولوجية وفي نفس الوقت عصرنة أربع مدن كبرى ذات طابع يدفع بالإقليم نحو الإقتصاد العالمي ناهيك عن تطوير إقتصاد محلي، هي بمثابة أفاق من شأنها دعم التنافسية في الجزائر.
- دعم الإنفتاح الدولي للجزائر بواسطة تقوية المنشآت والخدمات الخاصة وكذا وضع إستراتيجيات مؤقلمة للإنفتاح خاصة حول الحدود في إطار المغرب العربي، يشكل جانبا حاسما للتنافسية يسمح بإنخراط البلاد في الديناميات العالمية.

تشكل الديمومة إذن عاملا للتنافسية والجاذبية للمدى الطويل بتهيئة رأس المال البيئي والإقليمي وبترقية قيمته.

إن التوازن والإنصاف الإقليمي يدرجان مبدأ التنافسية في إطار يسمح برفع أثارها وتفادي تهيئة إقليم من زاوية قائمة على النفعية والإنتاجية المحضة.

الخط التوجيهي "خلق شروط الجاذبية والتنافسية للأقاليم" يتمثل في سبعة برامج للعمل الإقليمي: برنامج العمل الإقليمي عصرنة وربط هياكل الأشغال العمومية والنقل والإمداد وتكنولوجيات الإعلام والإتصال، تأهيل وعصرنة المدن الأربع الكبرى، أقطاب الجاذبية والمناطق المندمجة للتنمية الصناعية، فضاءات البرمجة الإقليمية، التنمية المحلية، إنفتاح الأقاليم على الخارج والمغرب».[1]

12- 4- الخط التوجيهي الرابع - تحقيق الإنصاف الإقليمي:

يُبنى الإنصاف الإقليمي في الإقليم الذي يسير في أروقة التنمية المستدامة، بتقمص سياسة الجاذبية والتنافسية دور التحكيم أين تتجلى سمة العقلنة والرشادة، وبناء الإقليم المتماسك إجتماعيا، المتكامل إقتصاديا وبيئيا. إلا أن ما يظهر على الإقليم الوطني يستوجب التحرك السريع نحوى تصحيح الإختلالات وإلغاء الفوارق بإعادة توزيع الأنشطة والثروات، إحترام وتثمين الموارد الطبيعية والإرث الثقافي. فالخط التوجيهي الرابع يركز على أهمية معالجة تهميش وعوز الفضاءات الريفية و«بضمان إستدراك المناطق والمدن ذات العوائق، وإستباق تأهيل الأقاليم التي تعاني من معوقات الجاذبية والتنافسية.

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 61، 21 أكتوبر 2010، ص:71، 72.

الخط التوجيهي "تحقيق الإنصاف الإقليمي" يتمثل في ثلاثة برامج للعمل الإقليمي:
برنامج العمل الإقليمي التجديد الحضري وسياسة المدينة، التجديد الريفي وإستدراك وتأهيل المناطق ذات العوائق». [1]

إستنتاج:

لا يمكن الإستغناء عن أي خط توجيهي فالواحد عقب الآخر يشكلون سلسلة، إذا غاب أي منهم يتسبب في تقطع السلسلة. هذا الوضع يطابق الإنشقاق والقطيعة في الإقليم ومن جانب آخر تمثل مضامين برامج العمل الإقليمي العشرون الوسيلة التقنية التطبيقية لتنفيذ غايات التوجهات التي تعتبر إطار مرجعي يحدد الكيفية، المكان والزمان الذي يضبط مسار الرؤية الذي يقود سياسة التنمية الإقليمية الشاملة والمستدامة.

13- برامج العمل الإقليمية:

كما ذكرنا أعلاه، برامج العمل الإقليمية تمثل الأداة العملية لتنفيذ خيارات التهيئة الإقليمية والتي تشترك في إعدادها وتجسيدها كل القطاعات والعديد من الفاعلين على المستوى الوطني.

ونظرا لوجود عشرون برنامجا إقليميا وشساعة مجالات هذه الأخيرة سنلخصها كمايلي:

13- 1- برنامج العمل الإقليمي الأول - ديمومة المورد المائي:

يهدف هذا البرنامج إلى حماية الثروة المائية وتثمينها والعمل على جعلها متاحة لكل المواطنين عن طريق:

- تحديث أساليب تسيير المياه؛
- تحسين نوعية المياه بتوفير محطات المعالجة والتطهير؛
- إنصاف إستعمالات المياه إنطلاقا من إستراتيجية تحويل المياه.

للتوضيح: إن أي من هذه المحاور يتضمن آليات إدارية وأخرى تقنية لتأدية المهام وبلوغ الهدف المسطر.

13- 2- برنامج العمل الإقليمي الثاني - المحافظة على التربة ومحاربة التصحر:

«يتضمن إعداد مخطط وطني للمحافظة على التربة ومكافحة التصحر من خلال وضع دراسة ترعى العلاقة بين الإنتاجية والموارد الطبيعية والنزوح والفقر، يكون الغرض منها:

- إعادة خريطة تصنيف الأراضي الفلاحية؛
- توضيح التنظيم العقاري للأراضي الفلاحية والسهبية (حقوق الملكية، الإستفادة والإستغلال)؛
- تحديد إطار قانوني يسمح بمساهمة السكان المحليين والمجموعات، والشركاء الآخرين والفلاحين والمربين في مشاريع مرتبطة بالمحافظة على الثروة الطبيعية؛
- متابعة التحكم في سياسة فتح القطاع التابع للدولة على التنازل». [2]

كما تم إعداد مخطط تهيئة الشاطئ لإعتبار الساحل أحد المناطق الحساسة التي تتطلب العناية الدائمة حيث سيتم تفعيل كل الترتيبات والإجراءات المحددة من خلال هذا القانون، وبالمقابل أُوليَ الإهتمام إلى كل من تهيئة المناطق الجبلية وإحياء الغابات بما في ذلك

[1]- المرجع السابق، ص: 95، 96.
[2]- نفس المرجع المرجع، ص: 52.

إستكمال مشروع السد الأخضر في ظل إستراتيجيات جديدة مع الأخذ في الحسبان إصلاح فضاء السهوب الذي تتكفل به المحافظة السامية لتنمية السهوب.

13-3- برنامج العمل الإقليمي الثالث- الأنظمة البيئية:

تتباين الأنظمة البيئية والوضع يتطلب الحذر، لأنه كلما إشتد التباين زادت حساسية وهشاشة الإقليم إلى جانب إرتفاع تكاليف المعالجة. حيث يهدف هذا البرنامج إلى حماية الساحل، الجبال، السهوب، الواحات، الغابات و الفضاءات المحمية.

بالنسبة لمخططات تهيئة السلاسل الجبلية، كل مخطط تهيئة إقليم كتلة جبلية والمحددة بـ 20 كتلة جبلية يهدف لتثمين المناطق الفلاحية، تحديد مواقع موافقة لإنشاء تجهيزات إجتماعية وإقتصادية. أما مخطط السهوب يهتم بدعم إستصلاح الأراضي الفلاحية، حماية المناطق المخصصة للرعي و تحديد المناطق السكنية. وفي ما يخص نظام الواحات فهو كغيره من الأنظمة الأخرى ونظرا لخصوصيته وثقل الثروة التي بحوزته فقد صمم لتطوير نظام المياه وإستعمال الطاقات المتجددة، تكثيف الأحزمة الخضراء للتصدي لزحف الرمال، حماية الأصناف الحيوانية وتثمين الإرث الصحراوي بما في ذلك القصور والمحميات التاريخية للهقار والطاسيلي إلى جانب توسيع هذه الفضاءات المحمية على كامل التراب الوطني حيث ستصل إلى 24,5 % من الإقليم الوطني بعد أن صنف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 25 موقع للفضاءات المحمية في آفاق 2030.

13- 4- برنامج العمل الإقليمي الرابع - المخاطر الكبرى:

تتعدد المخاطر الكبرى التي تهدد الجزائر فنذكر منها:

- الزلازل تكثر بالمناطق الشمالية الأمر الذي يستوجب إعادة الإنتشار والإنتقال نحوى المناطق الداخلية، وتحديد المناطق الزلزالية التي يحظر عليها التعمير بالإضافة إلى إبعاد المؤسسات الصناعية عن الحظائر السكنية الكثيفة. كما يطالب نادي المخاطر الكبرى بإلغاء قانون البناءات والجسور المضادة للزلازل المعتمد حاليا في الجزائر لأنه منقول حرفيا عن القانون الأمريكي إثر زلزال الأصنام دون الأخذ في الحسبان لخصائص أرضية الجزائر، حيث يعتبر هذا القانون قديم غير مساير لتطورات وأساليب البناء الحالي على المستوى العالمي.

- الفيضانات أصبحت أكثر خطرا بالآونة الأخيرة لأنها لم تعد تقتصر على المنطقة الشمالية فقط بل أضحت تهديدا للهضاب العليا والصحراء كالتي ضربت مؤخرا بولاية البيض، الأغواط، غرداية وأدرار.

- حرائق الغابات تشكل خطرا يمكن أن يتسبب في إتلاف الغطاء النباتي وبطئ تجدده أو حتى زواله في بعض الأحيان، لذا يجب تكثيف أعمال الوقاية، حملات التوعية والتحسيس لتقويم سلوك المواطن وإعادة الإعتبار للأصناف الغابية المتكيفة مع الجفاف.

- المخاطر المناخية تستمر في التطور لأن إنبعاثات الغازات لا تزال بنسبة كبيرة والآليات المعتمدة للحد من هذه الأخيرة لا تزال هي الأخرى ضعيفة التطبيق، فهذا البرنامج يهدف إلى إستخدام الطاقات المتجددة البيئية ولها الفرصة من خلال خيار الهضاب العليا والجنوب وسياسة المدن الجديدة التي تطمح لتجسيد الأقطاب التكنولوجية والمدينة الإيكولوجية بوغزول التي خصصت لها الجزائر 24 مليون دولار، إلى جانب تجربة إعداد المخططات المناخية التي تسعى لضبط إنبعاثات الغاز ومحاولة التكيف مع التغيرات المناخية.

13- 5- برنامج العمل الإقليمي الخامس – التراث الثقافي:

يهدف هذا البرنامج إلى حماية وتثمين التراث الثقافي بإعتبار هذا الأخير أحد الجوانب الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، ولبلوغ الهدف المنشود تم إعداد المخطط التوجيهي للممتلكات والخدمات والتجهيزات الثقافية الكبرى والمخطط التوجيهي للمناطق الأثرية والتاريخية.

على العموم فقد تم وضع إستراتيجية تتولى جرد الإرث الثقافي، التكوين والتوعية لحماية الممتلكات الثقافية وإعادة تأهيل المراكز والمواقع التذكارية الأثرية، التاريخية الثقافية وإقتراح أقطاب إقتصاد التراث نلخصها بالجدول التالي:

جدول رقم: 03-03- يوضح أقطاب إقتصاد التراث

الجهة	طبيعة القطاع المحمي
الجزائر العاصمة، دلس	قصبة
أم البواقي، غليزان، تقرت، ورقلة، إليزي، بشار، أدرار، النعامة، البيض، تمنراست، الوادي	قصور و قلاع قصور الصبحي،قصر تمرنة، قلعة بني راشد، مدوسة، تاملحت، العبادلة، ملوكة، القنادسة، بني عباس، تاغيت، بني ونيف، قيس موغول، تبلبلة، الواطة، كرزاز، واد ماية، وادريغ، جانت، تيوت، المغرار، سفيسيفة، عسلة، بجودة، تماسين، العسافية، تجرونة، الطويلة و تيميمون.
تنس، بجاية، البليدة، مازونة، مليانة، ميلة، بوسعادة، قسنطينة	مدن قديمة.
باتنة	مواقع رومانية لتمقاد، الأمبيز، تازولت، إمداغسن، و القرى التقليدية لبوزينة، تاغوس، آمنتان، منعة، تيغانيمين.
بسكرة	القرية الحمراء وضواحي القنطرة، قرى جمينة والخنش مشونش، سيدي عقبة، خنقة سيدي ناجي.
خنشلة	قرى جلال، تابغردا(ششار) وتيزي عاران(بوحمامة).
سطيف	جميلة وقرى تيدقت، القرقور في قنزات.
غرداية	وادي ميزاب، بني يزقن.
البويرة	مناطق تويلت، تيكجدة في غابة آزرو.
تيبازة	موقع روماني والضريح الملكي الموريتاني.
تلمسان	مواقع وأضرحة إسلامية، قرى تقليدية لتفسارة، تليتة، خميس بني سنوس، ندرومة والمدينة العتيقة لتلمسان.
إليزي، تمنراست، أدرار، البيض، النعامة، الجلفة	الحظائر الثقافية للطاسيلي ناجر وللأهقار والحظائر المستقبلية لتندوف، توات، قورارة، تيدكلت والأطلس الصحراوي.
وهران	مواقع الفترة القرطاجية والإحتلال الإسباني.
جيجل	مواقع الفترة القرطاجية.
تبسة، سوق أهراس، عنابة، قالمة، الطارف	الآثار والمواقع الرومانية.
تيزي وزو	قرية آيت القايد.
قسنطينة	الصخر العتيق والسويقة.

المصدر: إعداد الطالبة ومعطيات من "م.و.ت.إ" 2030.

13- 6- البرنامج الإقليمي السادس- كبح التسحل وتوازن الساحل:

من خلال تصحيح الإختلال بالفضاء الساحلي والتلي خاصة بإعادة التنظيم الكلي للإقليم بالإعتماد على: «تحديد ومراقبة التجاور؛ الإبقاء على نوافذ ساحلية طبيعية بمساحة 5 كيلومترات؛ حماية الأراضي الفلاحية؛ التعمير فوق المرتفعات؛ المدن الجديدة من التاج الأول».[1]

13- 7- برنامج العمل الإقليمي السابع – خيار الهضاب العليا:

قصد خلق الإقليم المتوازن، أعتمد خيار الهضاب العليا؛ حقيقة هذا التوجه لا يتركز فقط على حتمية تنمية الفضاء الداخلي للجزائر وإنما رُسم لفك خناق الساحل إلى جانب ترقية جاذبية الجنوب. سيتحقق هذا الهدف من خلال إعادة هيكلة النظام الحضري للهضاب العليا إنطلاقا من إنشاء مدن التوازن والربط للهضاب العليا.

بالنسبة لمدن التوازن تتمثل في تبسة، باتنة، سطيف، الجلفة، تيارت، سعيدة، المسيلة والأغواط، أما مدن الربط تشمل عين الصفراء، المشرية، البيض، بوسعادة، برج بوعريريج وبريكة.

بالإضافة إلى إنشاء عدد من المدن الجديدة على رأسها بوغزول، الغاية من هذه السياسة هو رفع قدرة إستقبال الهضاب العليا للسكان الجدد ودعم التنافسية والجاذبية بها.

13- 8- برنامج العمل الإقليمي الثامن – خيار تنمية الجنوب:

هذا البرنامج يهدف إلى إعادة الإعتبار للصحراء الجزائرية من خلال:

- تأهيل نظام الواحات وحمايته؛
- الإستغلال المستدام للمياه الجوفية وتوجيه النظر نحوى المنابع الأخرى ذات الإمكانيات المعتبرة بناءا على الدراسات الإستكشافية في العرق الغربي ووادي مية؛
- دعم النظام الحضري الذي سيقوم على تصنيف فضاءات البرمجة الإقليمية بالجنوب وسياسة المدن الجديدة التي تشمل ثلاث مدن: متليلي الجديدة، المنيعة، حاسي مسعود؛
- العمل من أجل تعميم إستخدامات الطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية التي تلعب رهانا فعالا لتنمية الجنوب إلى جانب الثروات الباطنية والقدرات السياحية؛
- النهوض بقطاع النقل بشتى مجالاته، عن طريق تدعيمه داخل الجنوب وفتح شبكات للربط مع الشمال، الهضاب العليا والدول المجاورة لأن كفاءة هذا القطاع ستسمح بإثبات إمكانات الجنوب.

13- 9- برنامج العمل الإقليمي التاسع - تغيير تموقع الأنشطة والتمركز الإداري:

إستنادا إلى وضع إستراتيجية تسطر إعادة تموقع الأنشطة، وسيتم هذا الإنتقال أخذا بعين الإعتبار الأقاليم الأقل تجهيزا والعمل على تجسيد اللامركزية الإدارية، وفي هذا الإطار «رتبت بعض التحفيزات لإعادة التموقع مثل المزايا الجبائية، المادية وقروض بنسب منخفضة بالإضافة إلى إنشاء الصندوق الوطني لتهيئة الإقليم لمساعدة المستثمرين على إعادة التموقع بالهضاب العليا».[2]

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق، ص:61.

[2]- نفس المرجع، ص: 67.

13- 10- البرنامج الإقليمي العاشر- نظام حضري متسلسل ومتمفصل:

يقوم هذا البرنامج على:

- وجود أربعة حواضر كبرى تتمثل في: الجزائر بالوسط الشمالي كعاصمة سياسية وإقتصادية، وهران بالشمال الغربي، عنابة وقسنطينة بالشمال الشرقي مدن كبرى متوسطية.
- مدن الربط للتل ومدن التوازن للهضاب العليا، التي سبق ذكرها.
- مدن تنمية الجنوب التي تساهم في دعم التنافسية وخلق الجاذبية.
- المدن الجديدة والتي سنتعرض لها بالتفصيل في المحور الآتي.
- تعزيز نظام الإتصال والنقل لضمان إندماج وإلتحام النظام الحضري.
- التركيز على تنمية الريف على حذو تنمية الحضر وتوطيد الروابط بينهم.

13- 11- برنامج العمل الإقليمي الحادي عشر- عصرنة وربط هياكل الأشغال العمومية والنقل والإمداد وتكنولوجيات الإعلام والإتصال:

يتكفل هذا البرنامج بـ:

«بالنسبة للطرقات سيتم تجسيد التوجيهات بواسطة المخطط التوجيهي للطرق والطرق السيارة الذي ينص على:

- إنشاء محورين إثنين للطريق السيار شرق - غرب في مواقع خاصة "خط جديد".
- وضع شبكة ودعم المداخل شمال- جنوب.
- إنجاز 23 وصلة للطريق السيار بهدف دعم هيكلة شبكة النقل وربط مختلف الأقطاب: الولايات، الموانئ ومطارات البلاد».[1]
- كما يجب تحديث منشآت السكة الحديدية وإنهاء أشغال الخطوط الجديدة وتشغيلها.
- تطوير قدرات الموانئ.
- تنمية المنشآت المطارية وتدعيم خدماتها.
- تطوير الطاقات المتجددة.
- العمل على رقمنة الأقاليم.

13 -12- برنامج العمل الثاني عشر- تأهيل وعصرنة المدن الأربعة الكبرى:

كما ذكرنا سابقا أن المدن الأربع الكبرى تتمثل في الجزائر العاصمة، عنابة، قسنطينة ووهران؛ حيث يهدف هذا البرنامج لدعم نمو هذه الأخيرة لأنه لا يخفى أن تصبح الجزائر العاصمة بوابة دولية ومفتاح لتعزيز التنافسية والجاذبية التي ستنتشر لا محالة إلى باقي المدن بما فيها الصغيرة والمتوسطة. أما نمو قسنطينة، عنابة ووهران سيعمل أكثر على حبكة النسيج الإقليمي الوطني من خلال تشديد العلاقات والمبادلات مع المدن الداخلية والجنوبية.

سيتم في هذا الإطار تنمية ثلاث أقطاب جاذبية حول المدن الكبرى نوضحها في الجدول التالي:

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق، ص : 72.

جدول رقم 03-04- يوضح أقطاب الجاذبية الثلاث، الجزائر، وهران وقسنطينة وعنابة

المدن الكبرى	أقطاب الجاذبية	الفروع
الجزائر	الجزائر، سيدي عبد الله، بوينان	تكنولوجيا الإعلام والإتصال- التكنولوجيات المتقدمة- البيوتكنولوجيا
وهران	وهران، مستغانم، سيدي بلعباس، تلمسان	الكيمياء العضوية والطاقة- تكنولوجيا الفضاء- المواصلات السلكية واللاسلكية
قسنطينة/عنابة	قسنطينة، عنابة و سكيكدة	البيوتكنولوجيا(الغذائية-والصحة)- العدانة- الميكانيك والبتروكيمياء

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 61، 21 أكتوبر 2010، ص:83.

وحتى ينجز هذا البرنامج بكل كفاءة تم وضع مخططات توجيهية لتهيئة المدن الكبرى مما ستسهم هذه الأخيرة في تدقيق العمل، تفصيله، تجزئته لكي يكون أكثر مرونة في التطبيق وضمان حسن خيار مكان وزمان التنفيذ، إلى جانب إنشاء شبكة تعاون بين المدينة الكبرى والمدن التابعة لحظيرتها بهدف خلق التكافل الميداني الواقعي.

13- 13- برنامج العمل الإقليمي الثالث عشر- أقطاب الجاذبية والمناطق المندمجة للتنمية الصناعية:

العناصر التي سنعرضها لاحقا، تمثل المحاور التي يقوم عليها هدف هذا البرنامج الذي يسعى لتنمية القطاع الصناعي، رفع مستوى الجاذبية، خلق التوازن والتعاون. هذه العناصر تتحدد بناءً على عامل كثافة المؤسسات، توفر التجهيزات المادية والبنيات التحتية، المساهمات الإبتكارية وحاضنات صقل هذه القدرات.

- **الأقطاب التقنية:** تنشأ في المناطق التي تتوفر على عدد من المؤسسات ذات الحجم الكبير والتي تنشط في مجال معين مثل عنابة بصناعة الحديد والصلب، حيث تتوفر عنابة على مراكز التكوين في هذا المجال والمداخل التي تسهل وتسمح بالتبادل والتعاون الدولي والمحلي.

- **الحظائر التكنولوجية خاصة بالمدن الجديدة:** بالرغم من قلتها إلا أنها تمثل رهان أساسي يعتمد عليه لتحقيق إنطلاقة قوية قصد تطوير مجالات معينة تركيزا على دعم الإبداع، البحث والإبتكار؛ على سبيل المثال الحظيرة التكنولوجية بسيدي عبد الله المتخصصة بتكنولوجيا الإعلام والإتصال؛ بوينان حظيرة التكنولوجيا الحيوية- الغذائية والصحة، السياحة والترفيه، بوغزول حظيرة للطاقة المتجددة والفلاحة الصناعية البيولوجية كذلك هي المدينة الجديدة حاسي مسعود، أما الحظيرة التكنولوجية بعنابة فهي في طور الإنجاز.

- **المناطق المندمجة للتنمية الصناعية:**

نميز بين صنفين: «المناطق المندمجة للتنمية الصناعية المتعددة الخدمات وتشمل على سبيل المثال ولاية الجزائر، بومرداس، بجاية...؛ أما المناطق المندمجة للتنمية الصناعية المتخصصة تتموقع ببجاية للصناعات الغذائية، غرداية الطاقات المتجددة...

- **أقطاب الجاذبية في الريف:**

بهدف الوصول إلى تنمية ريفية مستدامة نميز بين صنفين من هذه الأقطاب:

- **أقطاب الصنف أ**: ذات طابع تكنولوجي تهتم بالصناعات التقليدية والخدمات المحلية كقطب الطارف- عنابة يختص بتربية المائيات، قطب البويرة- بجاية- سكيكدة يختص بإنتاج زيت الزيتون...
- **أقطاب الصنف ب:** تركز على الإستغلال المستدام للموارد الطبيعية، السياحية والثقافية كقطب واحات أدرار، تيميمون وغرداية، قطب القبائل - جرجرة يقع في بني يني». [1]

- أقطاب الجاذبية السياحية: كما هو معروف فالجزائر على الأقل في كل طرف من أطراف ولاية واحدة تحوز على طاقة سياحية لا يستهان بها، فهذه الأقطاب تساهم في دعم التنافسية، الجاذبية، القيمة المضافة وترابط الأقاليم.

13- 14- برنامج العمل الرابع عشر- فضاءات البرمجة الإقليمية:

تمثل فضاءات البرمجة الإقليمية حيز جغرافي معين يضم دراسات و مشاريع محددة، هذه الفضاءات تتموقع حول الحواضر الأربعة الكبرى، مدن الربط في التل، مدن التوازن للهضاب العليا ومدن الجنوب. يمكن أن نلخصها بالجدول التالي:

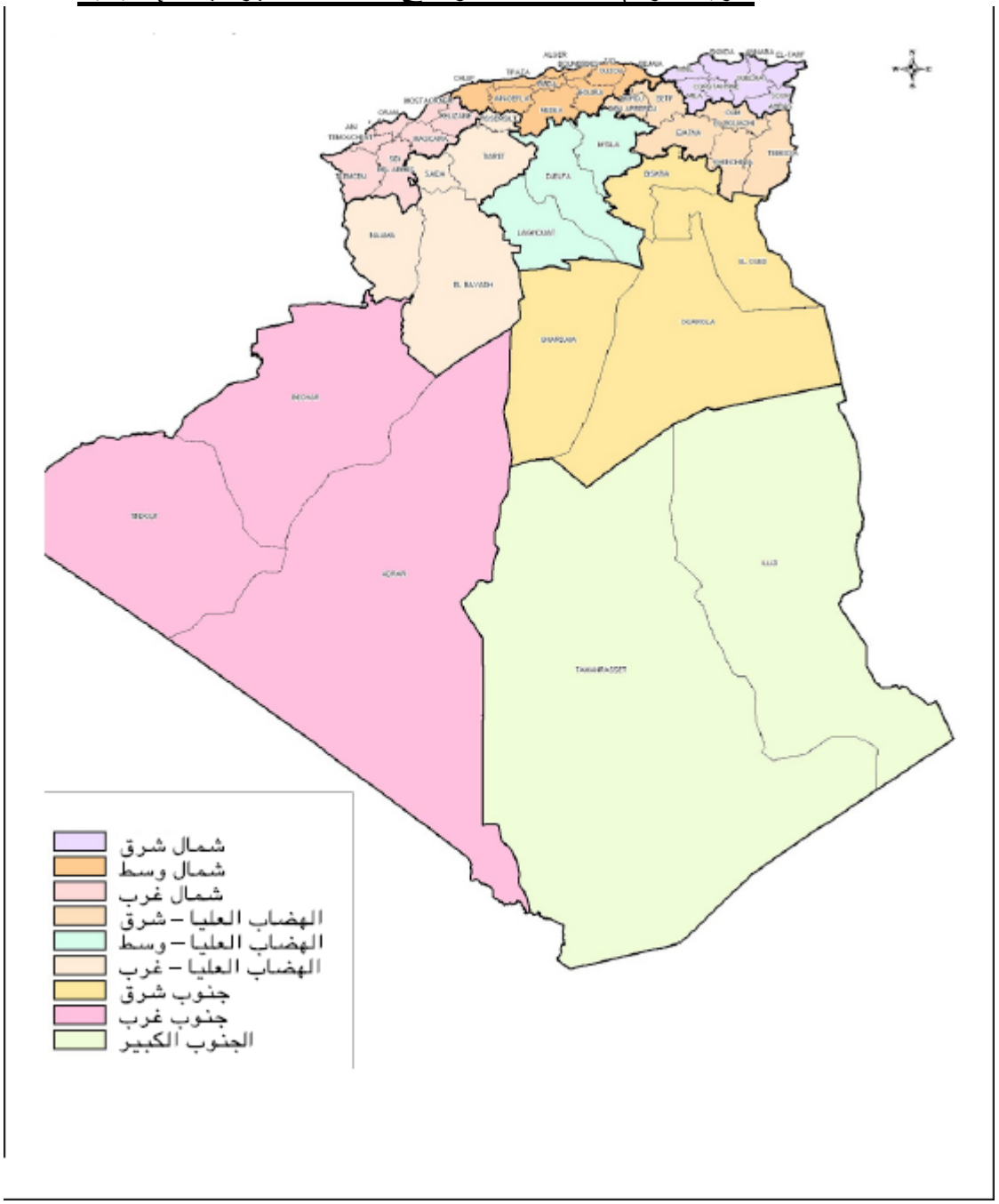
جدول رقم 03-05- يوضح فضاءات البرمجة الإقليمية

الفضاء	الجهة	الولايات
فضاء التل	شمال- وسط	الجزائر، البليدة،بومرداس، تيبازة، البويرة، المدية، تيزي وزو، بجاية، الشلف وعين الدفلى.
	شمال- شرق	الطارف، عنابة، قسنطينة، سكيكدة، جيجل، سوق أهراس، قالمة.
	شمال- غرب	وهران، تلمسان، مستغانم، عين تيموشينت، غليزان، سيدي بلعباس، معسكر.
فضاء الهضاب العليا	الهضاب العليا- وسط	الجلفة، الأغواط والمسيلة.
	الهضاب العليا- شرق	سطيف، باتنة، خنشلة، برج بوعريريج، أم البواقي و تبسة.
	الهضاب العليا- غرب	تيارت، سعيدة، تيسمسيلت، النعامة والبيض.
فضاء الجنوب	جنوب- غرب	بشار، تندوف وأدرار.
	جنوب- شرق	غرداية، بسكرة، الوادي ورقلة.
	الجنوب الكبير	تمنراست وإيليزي.

المصدر: إعداد الطالبة ومعطيات من "م.و.ت.إ" 2030.

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 61، 21 أكتوبر 2010، ص:87.

خريطة رقم 03- 06 - توضح فضاءات البرمجة الإقليمية



المصدر: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2030.

13- 15- برنامج العمل الإقليمي الخامس عشر- التنمية المحلية:

نشبه سيرورة التنمية المستدامة الشاملة بالتسلق على درجات السلم أي أنه لبلوغ هذه الأخيرة علينا أن نُثبت خطانا من الدرجة الأولى للسلم وهذا ما يُترجم بنجاح الإنطلاقة المبدئية لعملية التنمية والتي تنبثق عن تثمين سياسة التنمية المحلية، ومن أجل ذلك فهذا البرنامج يضطلع بـ:

- جرد الموارد والقدرات المحلية قصد التعريف بها، حمايتها وتثمينها؛

- تطوير الهندسة الإقليمية، لأن جرد الموارد غير كافي أما الجدير هو معرفة كيفية الإستفادة من تلك الموارد، وهنا يتحدد مهام الهندسة الإقليمية التي تعبر عن كفاءة و مهارة تحديد وتعريف المشروع وأنظمة تسييره ففي طيات أبعادها تركز على تثمين اليد العاملة البشرية؛
- تدعيم إنجاز الهياكل المادية، البنيات التحتية والشبكات الإمدادية؛
- تطوير وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإحياء الصناعات التقليدية؛
- عصرنة الإدارة المحلية بما في ذلك التدقيق بالمهام والمسؤوليات لتبيين هامش وظائف الحكومة، الوكالات الإقليمية، الولايات والبلديات.

13- 16- برنامج العمل الإقليمي السادس عشر- الإنفتاح على الخارج:

في ظل التغيرات الراهنة أصبح الإنفتاح والإندماج مع الخارج لا مفر منه، الوضع الذي يتطلب اليقظة، التكيف وحسن التصرف. في هذا البرنامج تحددت الأولويات بتنمية المناطق الحدودية، توفير الظروف والوسائل المساعدة والميسرة للإنفتاح.

13- 17- برنامج العمل الإقليمي السابع عشر- الفضاء المغاربي:

أضحى الإندماج الإقليمي والتكامل الوظائفي المغاربي ضرورة ملحة تتطلب التجسيد الفعلي:
- بدعم وتنمية المناطق الحدودية؛
- إعطاء روح مغاربية لسياسة تهيئة الإقليم لأنه من الملاحظ أن هذه الدول يربطها الإمتداد الجغرافي، المناخي وتشابه المشاكل والعوائق فسيكون من الإيجابيات التشاور والإشتراك لبحث الحلول وتطبيقها؛
- رفع المبادلات البينية والقضاء على العجز المادي في أي إقليم من أقاليم المغرب العربي؛
- خلق الشروط والوسائل المهيئة لتطوير المشاريع المغاربية خاصة إنشاء البنيات التحتية المحفزة للتعاون؛
- وضع إستراتيجية مغاربية لمكافحة الأخطار الكبرى فكما نعرف فإنه لا يوجد حاجز للتصدي للمؤثرات الطبيعية المناخية وإنعكاساتها السلبية.

13- 18- برنامج العمل الإقليمي الثامن عشر- التجديد الحضري وسياسة المدينة:

يعتبر التجديد الحضري شق من سياسة المدينة يعتمد لإعادة تأهيل البناء وحماية الأبنية الآثارية فهو يساهم في تحسين نوعية الحياة عامة من خلال إزالة السكن الهش والمتقادم والبحث عن الشروط الصحية للعيش، أما سياسة المدينة تهتم بخلق النظام الذي يوازن البنية الحضرية. هذا البرنامج يرى أن سياسة المدينة الفعالة بما في ذلك أدواتها المستخدمة هي الدعامة الرئيسية لصناعة المدينة المستدامة من أجل:
- القضاء على السكنات المتدهورة التي تهدد حياة المواطن، ووقف إنتشار السكنات الغير شرعية والفوضوية لأنها تعتبر تكاليف إضافية بالنسبة للفرد والدولة.
- توفير التجهيزات والخدمات الأساسية لكل تجمع سكاني حتى تستعيد المدن الوظائف الفعلية الموكلة إليها.
- التدعيم المستمر للمدينة للقدرة على التأقلم مع متطلبات البيئة الجديدة بما في ذلك حماية البيئة.
- المحافظة على الهوية، إحياء التراث التاريخي والتمسك بالإرث الثقافي.
- تنمية الريف ومحو مظاهر العزلة والتهميش لأن مداخل المدينة المستدامة تضع الوسط الريفي بعين الإعتبار كأحد أولوياتها.

13- 19- برنامج العمل الإقليمي التاسع عشر- التجديد الريفي:

يطمح هذا البرنامج لخلق التغيير الهادف في الوسط الريفي دون المساس بخصوصياته، خاصة فكرة أن تنمية الريف مرتبطة بالفلاحة فقط بالرغم من توفره على منافذ متعددة للنمو، أي أن التجديد الريفي سيكون تنمية لمنهج وفكر التنمية في حد ذاته.

يقوم برنامج التجديد الريفي على:

- العدالة الإقليمية التي ترسخ تكافئ الفرص للحصول على الخدمات، السكن، العمل وغيرها من شروط الحياة.
- تنمية الفلاحة وعصرنتها.
- تجسيد الهياكل القاعدية لتيسير الحياة بالريف.
- العمل المتواصل بهدف إندماج النسيج الريفي والحضري لتقليص الفجوة بينهما.
- تكثيف الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الصناعات التقليدية والمحلية إلى جانب تربية الحيوانات.
- تلميع صورة السياحة الريفية.
- تشجيع الإستثمار الريفي وتنويع مصادر التمويل وتكييفها.

13- 20- برنامج العمل الإقليمي العشرين- إستدراك وتأهيل المناطق ذات العوائق:

إهتم هذا البرنامج بتحديد المناطق التي تعاني عجز في وتيرة التنمية والبحث عن صيغة الحلول الكفيلة بإنهاء هذه المعضلة، حيث يطلق على هذه المناطق بالمناطق ذات العوائق فقد تبين أن أغلبها تقع في أقاليم جغرافية حساسة وهشة كالجبال والسهوب. وبغرض إستدراك النقائص وعلاجها أقترح هذا البرنامج مايلي:

- تنويع النشاط الإقتصادي بالمناطق ذات العوائق حتى لا يكون هناك ضغط على مورد معين يزيد من تدهور وضعيته أو إمكانية إتلافه؛
- تحسين شروط الحياة بهذه المناطق لضمان الحياة الكريمة لساكنيها، خاصة بالقضاء على عوامل الطرد، فك العزلة وعقدة التهميش؛
- رفع برامج التكوين كما ونوعا لتأهيل أداء الإدارة المحلية ومساهمتها في نجاح السياسة الشاملة لتهيئة الإقليم؛
- العمل بالتنسيق والإنسجام مع المخططات وبرامج العمل السابقة خاصة المتعلقة بتنمية السلاسل الجبلية، السهوب، الجنوب، الريف والمدينة لتفادي التصادم العملي الميداني.

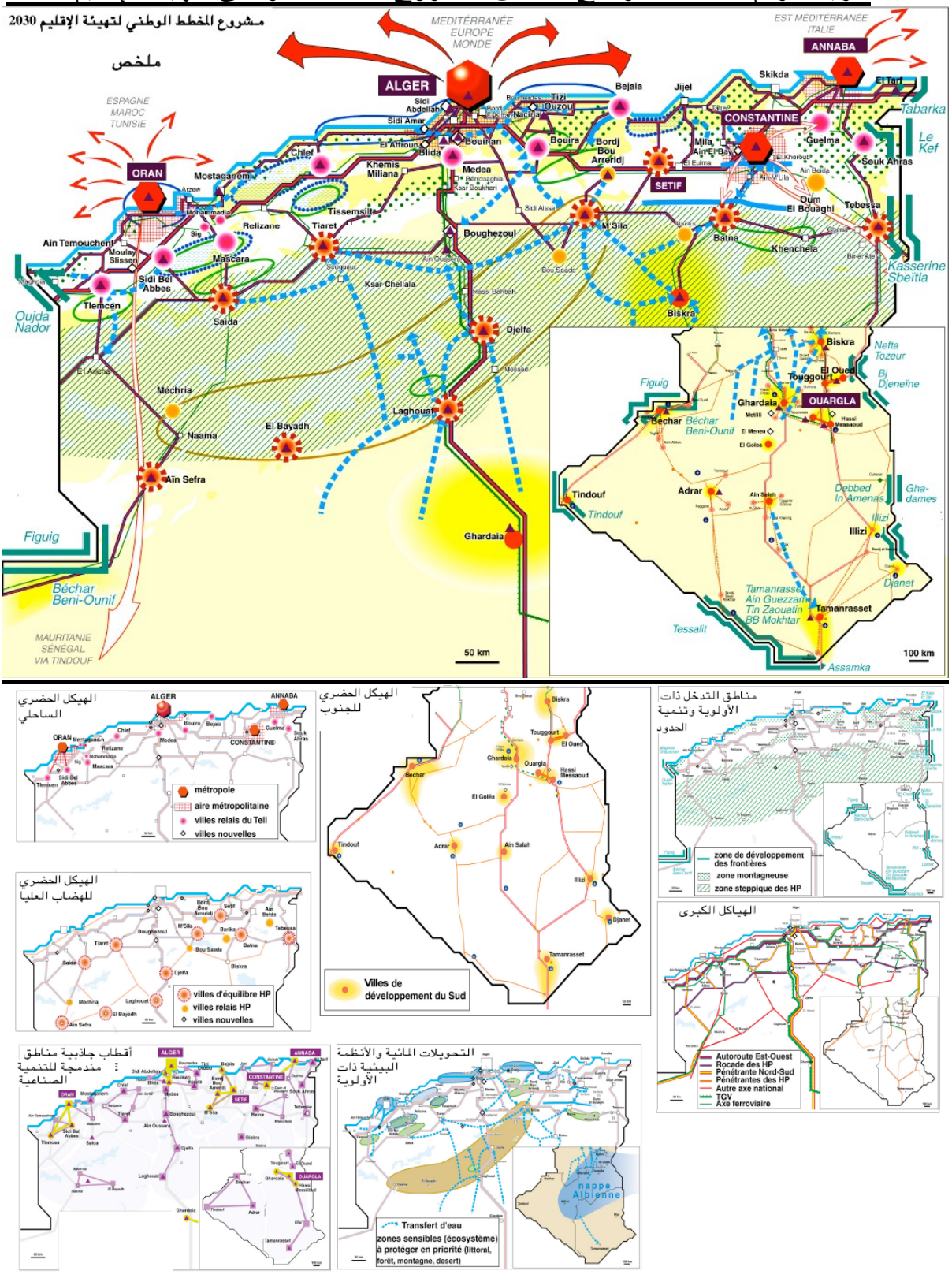
وفي مايلي جدول يلخص الخطوط التوجيهية وما تتضمنه من برامج العمل.

جدول رقم 03-06- شامل للخطوط التوجيهية وبرامج العمل الإقليمية:

خطوط توجيهية	برامج العمل الإقليمي
1. نحو إقليم مستدام	* ب.ع.إ 1: ديمومة المورد المائي * ب.ع.إ2: المحافظة على التربة ومحاربة التصحر. * ب.ع.إ3: الأنظمة البيئية. * ب.ع.إ4: المخاطر الكبرى * ب.ع.إ5: التراث الثقافي
2. خلق ديناميات لإعادة التوازن الإقليمي	* ب.ع.إ6: كبح التسحل وتوازن الساحل * ب.ع.إ7: خيار الهضاب العليا * ب.ع.إ8: خيار تنمية الجنوب * ب.ع.إ9: إعادة تموقع الأنشطة واللاتمركز الإداري * ب.ع.إ10: نظام حضري متسلسل و متمفصل
3. خلق شروط جاذبية وتنافسية للأقاليم	* ب.ع.إ11: تحديث وربط هياكل الأشغال العمومية، النقل، اللوجيستية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال. * ب.ع.إ12: تأهيل وعصرنة المدن الكبرى الأربع:الجزائر، وهران ، قسنطينة وعنابة * ب.ع.إ13: أقطاب الجاذبية و المناطق المندمجة للتنمية الصناعية. * ب.ع.إ14: الفضاءات للبرمجة الإقليمية * ب.ع.إ15: التنمية المحلية * ب.ع.إ16: انفتاح الأقاليم على الخارج * ب.ع.إ17: المغرب العربي.
4. تحقيق الإنصاف الإقليمي.	* ب.ع.إ18: التجديد الحضري وسياسة المدينة * ب.ع.إ19: التجديد الريفي * ب.ع.إ20: استدراك وإعادة تأهيل المناطق ذات عوائق.

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 61، 21 أكتوبر 2010، ص:103.

خريطة رقم 03-07- توضح ملخص لمشروع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم2030



المصدر: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2030.

إستنتاج:

إن التمعن بهذه القاعدة المنهجية، العلمية والعملية التي يتبناها المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، نجاحها يستلزم أولا وأخيرا العمل بالتوازي؛ حيث أن الإنعطاف عن أي من هذه الخطوط التوجيهية أو غياب أحد برامج العمل سيحدث الإرتباك والإختلال في كفتي الميزان ألا وهو إستراتيجية التهيئة الإقليمية، التي تنبثق عن عملية التشخيص الإقليمي. هذا الأخير حتى يكون له معنى يجب أن يجسد في برامج عمل ميدانية، في حين أن السيناريوهات كذلك تشكل بناءً على معطيات التشخيص الإقليمي، ومن خلال الرهانات والتحديات التي تعلن إعتمادا على السيناريوهات يمكن أن نحدد الخطوط التوجيهية التي تعتبر إطارا يضم المحاور الرئيسية لبرامج العمل؛ وبهذا سنستطيع أن نغلق السلسلة الغذائية التي تغذي إستراتيجية التهيئة الناجحة.

التقييم العام:

بصفتنا مواطنة جزائرية نتمنى كل الخير لوطننا، حيث نثمن ونحترم هذه الخطوة المهمة في تجربة التهيئة الإقليمية ويجب على الجميع تشجيع كل المحاولات مهما كانت ودعم ومساندة مسارها إلى غاية بلوغ المبتغى الأخير الذي ننشده؛ ومعلوم أن وجود هكذا "م.و.ت.إ" أفضل بكثير من غيابه، بتنفيذ هذه السياسة علينا أن ننتظر ما هو سلبي أو إيجابي؛ فلربّما يمثل فرصة. وعليه فإن إبراز النقائص والهفوات تعتبر نقلة جريئة وهادفة في سيرورة العمل ولا تمنعنا من الوقوف عند الواقع الحقيقي الذي نعيشه ورصد الإمكانات التي بحوزتنا حتى نستطيع تحسين أوضاعنا.

من الملاحظ في بعض الأحيان أن المسؤولين يكون لديهم حماس عملي أو تيار عاطفي، قصر الرؤية وضعف القدرة التحليلية ما يدفعهم إلى إتخاذ قرارات يمكن أن نصفها بخيالية لا تتوافق أو تتعارض كليا مع التطبيق الميداني. بالنسبة للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم وحسب وجهة نظرنا إذا نظرنا إليه كصورة مجردة فهو يمثل خيارات في الصميم، من الأكيد أن ترسو على منصة شرفية لأنها في الأخير ستكلل بتاج النجاح، هذه الخيارات مطوقة بأبعاد التهيئة، وسائلها، مبادئ التنمية المستدامة ومجالاتها لا محال إلا أن نصل إلى الهدف الذي يصبو إليه هذا المخطط.

أما إذا تصورنا إنطلاق برامج عمل في الميدان فإننا سنخضع مجبرين لمواجهة العوامل البيئية التي حولنا، لذا فإن "م.و.ت.إ" قد غفل عن بعض العناصر التي تعتبر ضرورية للربط بين الرؤية المجردة والواقعية مما تسبب في إنحرافه نوعا ما عن واقع الدولة الجزائرية أحد بلدان العالم الثالث بما يشمله من إمكانيات، مشاكل، تهديدات، مخاطر ونقائص. إذ يمكن أن نلخص هذه المفارقات كمايلي:

بالنسبة للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم وحسب وجهة نظرنا إذا نظرنا إليه كصورة مجردة فهو يمثل خيارات في الصميم، من الأكيد أن ترسو على منصة شرفية لأنها في الأخير ستكلل بتاج النجاح، هذه الخيارات مطوقة بأبعاد التهيئة، وسائلها، مبادئ التنمية المستدامة ومجالاتها لا محال إلا أن نصل إلى الهدف الذي يصبو إليه هذا المخطط. أما إذا تصورنا إنطلاق برامج عمل في الميدان فإننا سنخضع مجبرين لمواجهة العوامل البيئية التي حولنا، لذا فإن "م.و.ت.إ" قد غفل عن بعض العناصر التي تعتبر ضرورية للربط بين الرؤية المجردة والواقعية مما تسبب في إنحرافه نوعا ما عن واقع الدولة الجزائرية أحد بلدان العالم

الثالث بما يشمله من إمكانيات، مشاكل، تهديدات، مخاطر ونقائص. إذ يمكن أن نلخص هذه المفارقات كمايلي:

- إن التشخيص الإقليمي الذي أُعد إعتمد على قاعدة القطاعية، حيث لم يأخذ في الحسبان الترابطات والعلاقات الديناميكية التي من المؤكد أن تحدث بين التحولات الإجتماعية والديمغرافية، التطورات الإقتصادية والغايات البيئية التي تميز إتجاهات تطور الإقليم. ومن إنعكاسات هذا الأخير وأبرز دليل على ذلك خطر الفيضانات الذي أصبح يهدد المواطن الجزائري، في حين أن وزير الموارد المائية عبد المالك سلال في أكتوبر 2011 تنصل عن هذه المسؤولية ورمى اللوم على كل من وزارة السكن والعمران ووزارة تهيئة الإقليم والبيئة في ما يتعلق بالسكنات القريبة من الوديان، وهذا صحيح لأن قرار كهذا كان يجب أن يُتخذ بإشراك خبرات كل من هذه الوزارات الثلاث بناءً على تشخيص مسبق متكامل الأبعاد. هذا «التشخيص النهائي يجب أن يُبنى على عملية التشخيص الإستراتيجي الذي يسمح ببناء صورة حول حالة أماكن إقليم التخطيط، التنسيق والترابط العمراني والأنشطة ذات الأولوية التي تهتم بالإختلال الوظيفي والإنشقاق الإقليمي. تلي هذه العملية إعداد التشخيص المجزء" diagnostic partagé" الذي يمثل تقاطع للتحاليل الناتجة عن التخطيط الإستراتيجي مع النتائج المتفق عليها. فهو يُدمج الرهانات الإستراتيجية لتنمية المدينة المحددة مع مجموع الفاعلين المحليين (جماعات محلية، جمعيات، منتخبين محليين، فاعلين سوسيو-إقتصاديين)». [1]

- إن "م.و.ت.إ" يتضمن سيرورة تخطيط عمراني يتطلب قدرا كافيا من اللامركزية، هذا الأخير يمثل أداة رئيسية يرتكز عليها في إعداد الخطة الشاملة لتهيئة الإقليم الوطني إلا أن ما نلمسه في الجزائر هو ضيق نطاق اللامركزية وقصور دور الجماعات المحلية.

- نلاحظ أنه عندما يضع "م.و.ت.إ" رهان يتمثل في الجزائر العاصمة كعاصمة متوسطية ودولية فمن المؤكد أنه يصنفها بأحقية الجدارة والكفاءة، إلا أن الحقيقة عكس ذلك فالجزائر العاصمة بالرغم ما تتوفر عليه من قدرات وبعض الوظائف الهامة فلا تزال بعيدة عن هذا التصنيف ولا ترقى إلى مستوى العواصم الدولية الأخرى؛ السبب يعود إلى غياب الهيكلة الوظيفية المتخصصة الجادة وقلة التنظيم.

- سؤال مفتوح: هل يمكن أن تكون المدينة الجزائرية في غضون 18 سنة مدينة مستدامة؟ إن "م.و.ت.إ" يضع مرة أخرى المدينة الجزائرية أحد رهانات نجاح سياسة التهيئة الإقليمية ببلوغ الإستدامة؛ ونحن إلى غاية اليوم لا يتوفر التراب الوطني على حي مستدام أمام قلة تكنولوجيات البناء النظيفة والوعي الفردي والإندماج المؤسساتي بعالم الإستدامة؛ أم كيف نحقق المدينة المستدامة ونحن نتخبط في أزمة سكن خانقة، مواطن يريد أن يتم بناء سكن مابين ليلة وضحاها؟ مع العلم قد صنفت خلال شهر سبتمبر 2011 المدينة الجزائرية في المرتبة 135 من بين 140 مدينة بناءً على ثلاثين (30) معيارا تدور حول 5 مجالات هي: الإستقرار، الصحة، الثقافة والبيئة، التعليم والبنيات التحتية. هذه الدراسة قدمت من طرف مجلة الإقتصادي في تصنيفها السنوي للمدن.

[1] - urbaco, schéma de cohérence urbaine de la ville de batna, mission 4 : stratégie d'aménagement urbain, octobre 2O1O.

- بالنسبة للتوسع العمراني حول الجزائر العاصمة والبليدة خاصة، تشجيعه يدعو لخراب هذه المنطقة بالرغم من تخفيفه للضغط عن مركز العاصمة إلا أنه يمثل في باطنه إتلاف أراضي خصبة لصالح الإسمنت والتي تتمثل في سهل متيجة أحد أخصب سهول الجزائر.
- الإنفتاح العالمي كرهان! إذا ما تحقق الإنفتاح فالتعامل سيغلب بالمنطقة الساحلية وهذا ما سيضخم هشاشتها وحدوث الإنفجار لأنها حاليا في حالة تشبع قصوى ومن الصعب توطين المبادلات في جهات أخرى. إضافة إلى ضمور الهياكل القاعدية والبنيات التحتية بالمناطق الحدودية كولاية الطارف؛ مثلا لو قارنا وضعية مناطق مراكز العبور بكل من أم الطبول أو العيون بالنسبة إلى مناطق حدودية في دول أخرى فحالتها كارثية بالرغم من أهمية موقعها وإمكاناتها، من جهة أخرى ضرورة إعادة هيكلة النظام الإنتاجي وتدعيم بحوث الإبتكار حتى نجد ما نضعه في سلة الصادرات، إلى جانب إنعاش القطاع المالي وتوفير تسهيلات ومرافقة مشددة للمستثمرين الأجانب.
- بالنسبة لبرامج العمل الإقليمي تعتبر برامج طموحة وتتماشى مع إحتياجات المواطن الجزائري ومقتضيات التغيرات الحالية للبيئة الدولية إلاّ أنه من الواضح أنّها تتطلب تكاليفا باهضة لتجسيدها سواء التكاليف المادية أو البشرية.
- بالتعاون مع السفارة الفرنسية في الجزائر واللّجنة الوزارية المشتركة لتهيئة الإقليم والجاذبية الجهوية، تم إقتراح برنامجا لتكوين 52 إطارا في الهندسة الإقليمية ينتمون لمختلف الوزارات، فإن هذا العدد غير كاف لتنفيذ "م.و.ت.إ" وحبذا لو تم هذا التكوين قبل إعداد "م.و.ت.إ" للإستفادة من خبرة هذه الإطارات والعمل بتوجيهاتها لأن دول أخرى تكتسب مكاتب دراسات مختصة في الهندسة الإقليمية؛ كما أكدت السيدة سامية بن عباس مديرة مخبر الهندسة والتعمير بجامعة قسنطينة على هامش ندوة صحفية شهر فيفري 2011 أقيمت بمعهد الهندسة المعمارية بمجمع زرزارة بأن قطاع التعمير في الجزائر يُسيّر من طرف المهندسين رغم أنه ليس من إختصاصهم، حيث يقتصر دور المهندس على الإطار المبني أي البناية فقط؛ وللتوضيح نبين أن المهندس ليس من مهامه تهيئة المساحات الخضراء أو تعيين موقع تثبيت الأنشطة على عكس المختص في التعمير. ومن جهة أخرى غياب المتخصص في العمران وندرة المعاهد والمخابر في هذا المجال.
- إن الإعتماد المتزايد على الجاذبية، التنافسية والعدالة الإقليمية لا يجب أن نمنحه الثقة العمياء لأن كلا من هذه العناصر هي تجسيد لأخلاق ممارسة في الميدان أكثر من أي بعد آخر، وللوقوف على الحقيقة كان يجب أن يضم التشخيص الإقليمي قبل أن توضع تلك العناصر كرهانات وركائز للإستدامة تحقيق بسيط حول عدد الأفراد، المؤسسات المحلية والأجنبية، السياسات والدول الأخرى التي تتبنى وتتعامل وفقا للأخلاق الإنسانية، السياسية، الإقتصادية والتجارية إعتمادا على معايير محددة.
- كان من أهم الأولويات لإعداد "م.و.ت.إ" تمعن القراءة، تحليل وفهم جيد للأوضاع السياسية الداخلية والخارجية لما لهذه الأخيرة من تأثير قوي على سير العمل، حيث يمكنها إحداث إضطراب وزعزعة كل السياسات التي تتبناها الحكومة. ففي وقت كهذا على سياسة التهيئة الإقليمية أن تضع نصب عينيها تحد جديد ألا وهو اللاأمن والجريمة الداخلية والخارجية التي ستكون تأثيراتها شديدة الوقع على سيرورة تنفيذ "م.و.ت.إ" خاصة وتطور الجزائر عامة، وبالأخص الجزائر التي تمثل مطمع لأغلب دول العالم ومصدر قلق للكثير، على سبيل المثال وأمام دوام عصيان سياسة المملكة المغربية وتمرد لشبه أنظمة الحكم في

بعض الدول هل سيمكن تحقيق الوحدة المغاربية الواقعية وإعتبارها رهانا يُعتمد عليها لنجاح "م.و.ت.إ" وهل يمكن التعامل مع دول المغرب العربي دون أن نشهر السلاح؟ هل ستقوى الجزائر في إحداث التغيير الجذري الفعال للتكيف مع الأزمات المالية العالمية وإضطرابات سوق النفط خاصة؟ هل ستستطيع الجزائر مجابهة التحركات الداخلية، فرض التهدئة الشعبية وتلبية كل المطالب؟ هل سنتمكن من صنع الأمن الحدودي من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب خاصة ونحن في أجندة جديدة للإنتقام العلني والإستعمار الحديث الذي تمارسه الدول الكبرى تحت مظلة السلام والعدل؟ كما نلاحظ أن هذا الوضع يتطلب حقيبة ضخمة مزودة بالنفقات المالية والحنكة والدهاء إلى جانب مصارعة الوقت.

II. دراسة مخططات المدن الجديدة في الجزائر:

مدخل:

«في العموم وحسب السند النظري فالمدن الجديدة يمكن أن **تُحلل** عبر **المقاربة المزدوجة للأهداف المعلنة والنتائج المنجزة فعليا. كما إن تقييم آثار المدن الجديدة يمكن أن يتم في حدود:**

سياسة تهيئة إقليم وطنية، إستراتيجية وتنظيم على مستوى جهوي، تكلفة مالية وإستعمال المال العام، مردودية وفرص الإستثمارات، المنفعة الإجتماعية، البيئة والتنمية المستدامة.

وحتى نتناول تقييما جيدا يتعلق بالمدن الجديدة، يجب أن نبن من البداية تمييز واضح بين الأهداف التي يمكن أن ترتبط بالمستوى المحلي، وأهداف مؤطرة في مشاريع على المستوى الجهوي أو الوطني.

- تقييم المدينة الجديدة يظهر كإنجاز مفرد ومنعزل وإلى حد ما سهل الإنجاز، يُوضَح إعتياديا من خلال بيانات سنوية أو مجمعة، تحمل معطيات يمكن قياسها وفضلا عن ذلك ممكن إسنادها لتقديرات المخطط الجهوي، وهي: عدد السكنات المنجزة مع تقسيم محتمل حسب نوع التمويل، عدد السكان الجدد والذين غالبا ما يقارنون مع عدد السكان الإبتدائيين في الموقع، عدد مناصب الشغل المخلقة، من خلال أصناف كثيرة، والنسب التي ترجع لعدد السكان. كما يوجد معيار نجاح يتكرر بكثرة، وهو الذي يهتم بموقع المؤسسات وما ينتج عنها من منافع في المدينة الجديدة.
- التقييم بالنسبة لأهداف جهوية يرتبط بتقدير آثار المدينة الجديدة في مجالات مثل: التنوع الإقتصادي، التخفيف من معدلات البطالة أو معدلات الهجرة، مساهمة التجهيزات المهيكلة إلى ذلكم الحين هل هي غائبة أو غير كافية، آثار الإنتشار الإقتصادي والتكنولوجي في المحيط الجهوي.
- المدينة الجديدة يمكن أن تُقيم في إطار إستراتيجيات وطنية وبالنسبة لإنشغالات ذات طبيعة جد عامة مثل: التخصيص الرشيد للأراضي وحفظ المجالات ذات القيمة الفلاحية العالية، حماية البيئة الطبيعية أو تحسينها، تقليل الفوضى والضجيج أو الأخطار الطبيعية، تقليل الفوارق الجهوية، تغيير الشبكة العمرانية الوطنية من خلال خلق أقطاب جديدة، أو من خلال تقوية ما هو موجود، الأمر الذي سيصل بنا إلى إستراتيجيات لا مركزية للعواصم (المدن الكبرى).

- فقرار خلق مدينة جديدة في الدول النامية، يسجل أولا في إطار تضخم ديموغرافي سريع، ممارس خاصة على المدن الكبرى؛ بسبب قوى تؤثر على زيادة نسبة المواليد والنزوح الريفي، وهذا ما يؤدي إلى ضخامة الحاجة للسكنات والتجهيزات».[1]

ومن المهم أن نذكر أهم البيانات التي يجب أن تتوفر لدى أي مخطِط للقيام بعملية التحليل قبل إعداد خطته، هذا ما ينطبق على البيانات التي يجب أن تتوفر قبل إعداد أي مخطَط مدينة، والتي سنذكرها في كل حالة على حدى. تتمثل هذه البيانات في:

- «بيانات عن الموارد وتشمل الموارد الطبيعية والموارد البشرية والموارد المالية.
- بيانات عن إستخدامات الموارد.
- بيانات عن التنظيم الإقتصادي والإجتماعي القائم».[2]

من خلال هذه العناصر الرئيسية سنبدأ دراستنا المتعلقة بمخططات المدن الجديدة في الجزائر؛ ونشير إلى أن المدينة الجديدة تمثل حصيلة ونتاج مخطط تهيئة معد حسب الأهداف المنشودة على المدى القريب والبعيد في ظل مجموعة من المتطلبات، القدرات وفي إطار جملة التداخلات، التفاعلات، التغيرات والمتغيرات التي تبني بيئة العمل. وكما يجدر بنا أن نوضح أنه مهما قدمنا في هذه الدراسة سيكون التحليل محصورا نوعا ما؛ نظرا لحداثة هذه المدن بل البعض منها لم يكتمل بها حتى إعداد مخطط التهيئة. ومن المعلوم «أن التطورات الحضرية لا تمارس في عشرية فحسب، لكن تطور المدينة يفرض تمديد مدى التقييم».[3]

1- تقرير عام حول المدن الجديدة في الجزائر:

تتضمن دراسة مخططات المدن الجديدة في الجزائر قبل كل شيء وضع تقرير عام حول هذه المدن يمكن تلخيصه في مايلي:

1- 1- الإطار القانوني:

القانون رقم 02-08 مؤرخ في 25 صفر 1423 الموافق لـ:08 ماي 2002، يتعلق **بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها.**

حسب المادة الثانية من هذا القانون فإن:

المدينة الجديدة: «تعد كل تجمع بشري ذي طابع حضري ينشأ في موقع خال أو يستند إلى نواة أو عدة نوى سكنية موجودة .

تشكل المدن الجديدة مركز توازن إجتماعي وإقتصادي وبشري بما يوفره من إمكانيات التشغيل والإسكان والتجهيز .

وحسب المادة الثالثة من هذا القانون فإنه:

يندرج إنشاء المدن الجديدة ضمن السياسة الوطنية الرامية إلى تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة من أجل إعادة توازن البنية العمرانية التي تهدف إليها أدوات تهيئة الإقليم وفق التشريع المعمول به.

---

[1] - Claude Chaline, les villes nouvelles dans le monde, presses universitaires de France, paris, deuxième édition, 1996, p: 06,71- 75, 105-106.

[2]- مدحت محمد العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، د.ط، 1984، ص: 214.

[3] - Jean - Paul Maréchal et Béatrice Quenault, le développement durable : une perspective pour le XXIe siècle, presse universitaires de Rennes, France, 2005, p : 204.

ينص المخطط الوطني لتهيئة الإقليم على إمكانيات إنشاء المدينة الجديدة ويحدد وظائفها وموقعها.
حسب المادة 4 : لا يمكن إنشاء مدن جديدة إلا في الهضاب العليا والجنوب.
غير أنه وبصفة إستثنائية، وتخفيفا للضغط على المدن الكبرى وهران والجزائر وقسنطينة وعنابة، يمكن إنشاء مدن جديدة في المناطق الشمالية للبلاد.
كل مدينة جديدة يجب أن يتم إنشاءها بالتلائم مع تنظيم وتنمية المنشآت القاعدية الكبرى والمرافق الجماعية ذات المنفعة الوطنية المقررة في المخططات القطاعية المنبثقة عن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.
المادة 6: يقرر إنشاء مدينة جديدة بموجب مرسوم تنفيذي إستنادا إلى أدوات تهيئة الإقليم الموافق عليها، وبعد أخذ رأي الجماعات الإقليمية المعنية.
يحدد نص الإنشاء، على الخصوص، ما يأتي:
- تعيين أو ذكر البلدية أو البلديات المعنية.
- تحديد محيط تهيئة المدينة الجديدة الذي يشمل كامل تراب البلدية أو البلديات المعنية أو جزء منها.
- تحديد محيط حماية المدينة.
- البرنامج العام للمدينة الجديدة ووظائفها الأساسية.
المادة 7: تؤسس لكل مدينة جديدة هيئة تسمى هيئة المدينة الجديدة، بموجب مرسوم تنفيذي.
تتولى هذه الهيئة، على الخصوص، ما يأتي:
- إعداد وإدارة أعمال الدراسة والإنجاز لهذه المدينة الجديدة بالتنسيق مع الجماعات الإقليمية المعنية.
- إنجاز عمليات المنشآت الأساسية والتجهيزات الضرورية للمدينة الجديدة، لحساب الدولة، بصفتها صاحبة المشروع المفوض.
- القيام بالأعمال العقارية وجميع عمليات التنسيق والتسيير والترقية التجارية الضرورية لإنجاز المدينة الجديدة.
المادة 8 تنص على: ينشأ لكل مدينة جديدة مخطط يسمى "مخطط تهيئة المدينة الجديدة".
يغطي هذا المخطط محيط التهيئة المحدد لهذه المدينة الجديدة ومحيط حمايتها، وتراعى فيه الخصوصيات الثقافية والإجتماعية للمنطقة.
لا يمكن إنشاء مدن جديدة بصفة كلية أو جزئية فوق أراض صالحة للزراعة.
أما المادة 14 من هذا القانون فهي تنص على:
يحدد مخطط تهيئة المدينة الجديدة ...برنامج الأعمال العقارية ذات الأمد القصير والمتوسط والبعيد.
أما في المادة 17:
يحدد مخطط تهيئة المدينة الجديدة...برنامج العمل المتعدد السنوات للتجهيزات والمنشآت العمومية حسب كل قطاع.
ويحدد على هذا الأساس مخطط تمويل سنوي يشمل جميع التخصيصات والمساعدات والإعانات المخصصة للسكن والمنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما».[1]

[1]- الجريد الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 34،14 ماي 2002، ص : 5 - 6.

1- 2- المؤسسة العمومية للمدينة الجديدة:

«من الخصائص الهامة التي تتميز بها المؤسسات العمومية لتهيئة المدن الجديدة الجمع بين إختصاص الدراسة والتخطيط ووظيفة الإنجاز والتسيير وهذا الجمع يجنبنا القطيعة المتكررة القائمة بين وثائق التعمير وإستراتيجية التنمية الإقتصادية والمجالية والوسائل التأسيسية والمالية والبشرية الضرورية لتنفيذها.

1- 3- لجنة متابعة المدن الجديدة:

إيجاد لجنة وطنية لمتابعة المدن الجديدة مقترح لتحقيق ما يأتي:

- إعداد إستراتيجية تنمية المدن الجديدة.
- ضمان إتساق برامج المشاريع العمومية.
- تنسيق الأعمال القطاعية.
- متابعة حالة تنفيذ قرارات الحكومة ومخططات الإنجاز.
- ضمان تنسيق التدخل الذي يقوم به مختلف الشركاء الإقتصاديين والإجتماعيين».[1]

1- 4- تمويل المدن الجديدة:

«في إطار تمويل المدن الجديدة فإن الأولوية قد منحت إلى الموارد من خارج الميزانية، وفي هذا الإطار فإنه من المزمع:

- إنشاء هيكل نوعي مهمته تسيير مجمل المشروع (مؤسسة تهيئة المدن الجديدة م.ت.م.ج).
- وضع شروط تحدد قواعد تعامل ما بين الخواص والجماعات المحلية.
- تخصيص إعتمادات إنطلاق.
- تجميع كتلة تمويلات المدن الجديدة في برمجة فريدة.
- وضع آليات جديدة لتمويل المشاريع العمرانية والتدابير التحفيزية.
- تخصيص أموال لدى البنوك والخواص.
- وأخيرا، وضع آلية تضمن التجانس العام للنظم العقارية، المالية والقانونية.
- وفي الميدان العقاري، (نذكر بالقوانين المرجعية حول مسألة قانون التوجيه العقاري، قانون أملاك الدولة، القانون المتعلق بنزع الملكية للمنفعة العمومية بغرض تشكيل حصص عقارية قابلة للتعمير)».[2]

1- 5- أجيال وأطواق المدن الجديدة:

* **مدن الجيل الأول: ملتقى سنة2000:**

«لا تستطيع الموارد المالية ولا طاقات الإنجاز مواجهة متطلبات تحقيق وتجسيد جميع مشاريع المدن الجديدة الضرورية خلال الفترة الإنتقالية إلى إقتصاد السوق.

فالسياسة الإرادية المتزنة التي يجب أن يستبغ بها مسعانا في مجال إنشاء المدن الجديدة تحتم علينا منح الأولوية للجيل الأول من تلك المدن أي:

- الطوق الأول الذي يحيط بالنظام العمراني التابع لمدينة الجزائر وضواحيها، عن طريق إنشاء مدن جديدة تنبني على ما هو موجود بالفعل"المعالمة" أو تُطَعم على مواقع موجودة تُطَور وتُوَسع (بوينان، العفرون، الناصرية).

---

[1]- وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية، الجزائر غدا، مرجع سبق ذكره، ص: 269، 270.

[2]- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، لجنة التهيئة العمرانية والبيئة، رأي حول ملف "المدن الجديدة"، الدورة العامة الرابعة - أكتوبر 1995، ص: 04.

- **الطوق الثالث بفضل إنشاء أو الإنطلاق في إنشاء مدينة** بوغزول الجديدة الواقعة في الجزء الأوسط من الهضاب العليا».[1]

* **أطواق المدن الجديدة:**

في إطار إنجاز هذه المدن الجديدة نعاين تقسيم وتنظيم التراب الوطني حسب مستويين، كما نبين أن هذه الأطواق تحدد حسب القرب والبعد عن الجزائر العاصمة:

· **المستوى الأول:**

- **الطوق الأول:** «حول المساحة المحيطة بالجزائر العاصمة (ولايات: الجزائر، تيبازة، بومرداس والبليدة).

- **الطوق الثاني:** ولايات الشلف، عين الدفلى، المدية، البويرة، تيزي وزو وبجاية.

والهدف المنشود من فكرة "المدن الجديدة" ضمن الطوقين: الأول والثاني يتمثل في توجيه النمو العمراني للجزائر العاصمة - على المدى القريب- و"تسيير الإنجازات التي بدئ فيها" بتوجيهها، من حيث المساحة، بهدف سبق إمتداد المناطق العمرانية المحيطة بالمدن الكبرى، وتحضير الشروط التنظيمية الأكثر ملاءمة لنموها على المدى البعيد.

· **المستوى الثاني:**

- **الطوق الثالث:** تم الأخذ بإثني عشر (12) موقعا في الهضاب العليا. والمهمة الأساسية الموكلة إلى هذه المشاريع المهيكلة تتمثل في توزيع نمو هذه الجهة وبالتالي الموازنة في توطين السكان الحضريين حول محاور التنمية المفضلة بالشرق والغرب والشمال والجنوب.

والمدن الجديدة التي تم الأخذ بها هي:

- السهول العليا الشرقية: نقرين، بير العاتر وبوخضرة (ولاية تبسة).
- السهول العليا الغربية: العريشة (ولاية تلمسان)، رجام دموش (ولاية سيدي بلعباس)، مُمكن بن عمار وخرف الله (ولاية سعيدة) وعين الذهب وقصر الشلالة (ولاية تيبازة).
- السهول العليا الوسطى: بوغزول (ولاية المدية - الجلفة).

- **الطوق الرابع:** تشمل المدن الجديدة للطوق الرابع مجموع التراب الصحراوي بالقطر.

إن فكرة تحديد أماكن المدن الجديدة التالية قد حظيت بالموافقة:

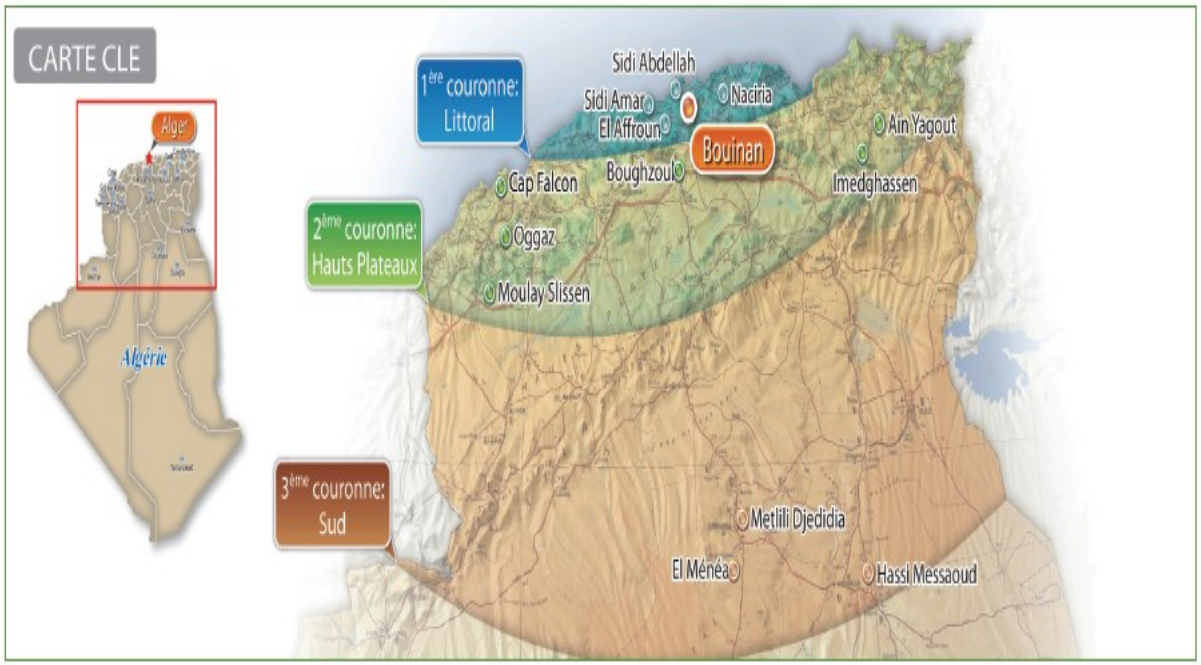
- وادي بليل (ولاية الأغواط) التي ترتكز وظيفتها الإقتصادية على موارد المحروقات.
- المنصورة (ولاية غرداية) المصممة كي تكون عقدة أساسية ضمن بناء الجهة.
- وادي ناشو ومتليلي الجديدة (ولاية غرداية).
- عين الحجاج وحاسي خنيق (عين صالح ولاية تمنغاست) التي تمتاز بطابعها السياحي.
- عين إكر (عين امقل) موقع سياحي ومنجمي.
- لاوني، موقع منجمي يقع مابين تامنغست وعين قزام.
- عين قزام، موقع حدودي ملائم لنمو الخدمات والزراعة».[2]

وسيتوضح هذا التقسيم أكثر من خلال الخريطة التالية:

[1]- وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية، الجزائر غدا، مرجع سبق ذكره، ص: 265، 266.

[2]- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، لجنة التهيئة العمرانية والبيئة، مرجع سبق ذكره، ص: 3-5 ، 9-10.

خريطة رقم 03- 08: توضح أطواق المدن الجديدة في الجزائر



Source: MATET, rapport concerne la mission B de la finalisation du plan d'aménagement de la ville nouvelle de Bouinan, documents descriptifs des réseaux, 31/08/2010, p : 01.

وقصد لفت الإنتباه لعدم الخلط بين المدن الجديدة والأقطاب الحضرية فإنه من الضرورة التعريج على دراسة أحد حالات هذه الأقطاب وقد وقع الإختيار على دراسة القطب حملة بولاية باتنة.

من أهم الخصوصيات التي تُميز بين هذين النظامين العمرانيين هو:

بالنسبة للمدينة الجديدة تنشأ بناءً على إصدار نص قانوني من طرف السلطة المركزية، بينما القطب الحضري ينشأ من خلال فكرة وقرار محلي. بالإضافة إلى أن القطب الحضري يكون أقل حجما من المدينة الجديدة ومع مرور الزمن سيأخذ القطب الحضري شكل المدينة الجديدة خاصة عند توسع حجمه. وكما يجب أن نُذكر بِوجود حالة "علي منجلي" بقسنطينة أين تستوقفنا سمة القطيعة بين الآراء المتعلقة بتصنيفها كمدينة جديدة أو غير ذلك، الأمر الذي يرجع لوجود نوع من التناقض؛ حيث يغيب المرسوم التنفيذي الذي بموجبه يقرر إنشاء المدينة الجديدة علي منجلي في إطار القانون رقم 02-08 المؤرخ في 08 ماي 2002 والمتعلق بشروط خلق المدن الجديدة وتهيئتها في الجزائر - مع العلم أن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لقسنطينة صادق على خلق علي منجلي من خلال مرسوم 25 فيفري 1998 في حين أن إنطلاق أشغال الإنجاز كان سنة 1992 أي قبل إصدار القانون المذكور أعلاه – وبالمقابل موقع علي منجلي تابع جغرافيا وإداريا لإقليم مجمع قسنطينة بالإضافة إلى أن إنجاز هذا المشروع بدأ من الصفر وعلى مجال فارغ من قبل - ex nihilo – وهذين عاملين كافيين لتصنيفها كمدينة جديدة.

2- دراسة القطب الحضري حملة - باتنة -

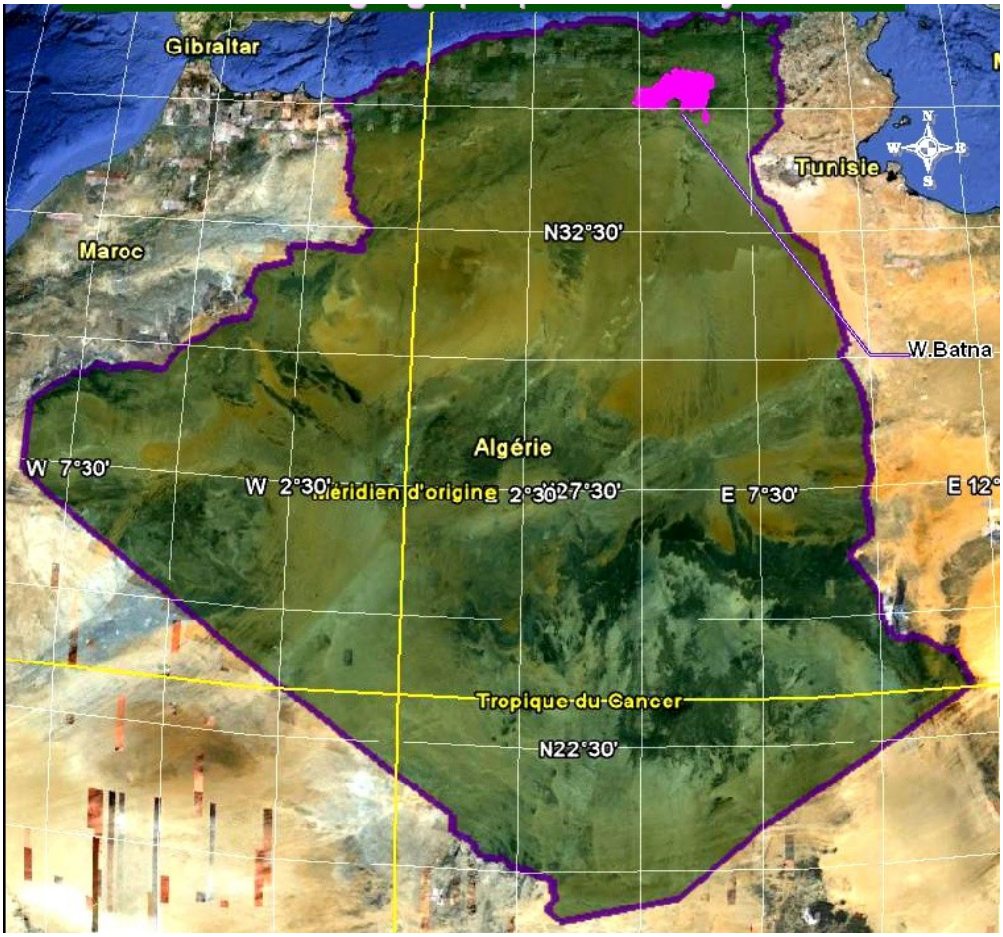
مدخل:

«تتموقع ولاية باتنة في قلب الأوراس، وتتميز بتضاريسها الوعرة وبحلة ثلوجها شتاءا، والمناظر الخلابة ربيعا وصيفا. يمتاز شعبها بالكرم والجود. ويقطنه" الشاوية "وهم ذو أصول أمازيغية. أما مدينة باتنة، عاصمة الأوراس ومقر الولاية، تقع على بعد 425 كم جنوب شرق الجزائر العاصمة وترتفع عن سطح البحر بـ1200 م». [1]

«منذ 1990 تضم ولاية باتنة 61 بلدية و21 دائرة. يحدها من الشمال: ولاية أم البواقي، ميلة وسطيف، من الشرق: مدينة خنشلة، الجنوب: بسكرة، من الغرب: المسيلة.

تقدر مساحة ولاية باتنة 12.038,76كلم²». [2]

خريطة رقم 03- 09: توضح موقع ولاية باتنة بالنسبة للعالم الخارجي



Source : direction de planification et d'aménagement urbain (wilaya de Batna), monographie de la wilaya de Batna 2009.

بالنسبة للقطب حملة المجسد بولاية باتنة، قد جُزأ إلى ثلاث مخططات شغل الأراضي (pos1+ pos2+ pos3). حيث أن: "م.ش.أ1"و"م.ش.أ2" تابعين لبلدية باتنة، أما "م.ش.أ3" فيضم جزء تابع لبلدية باتنة وجزء آخر تابع لبلدية وادي الشعبة. أين سنقدم دراسة

[1] - http://ar.wikipedia.org/wiki

[2] - direction de planification et d'aménagement urbain (wilaya de Batna), monographie de la wilaya de Batna 2009.

لكل "م.ش.أ" على حدى. كما يجب أن نبين قبل كل شيء أن كل من مخطط شغل الأراضي1 و2 قد تمت المصادقة عليهما بمداولة رقم 77/ 2006 بتاريخ 2006/12/16 تحت رقم 94. حيث أعدت دراسة للمرحلة الأولى والثانية سنة 2006 أما الدراسة التي تخص المرحلة النهائية أنجزت سنة 2008. وبالنسبة لمخطط شغل الأراضي رقم 03، المرحلة الأولى أعدت سنة 2007 ومرحلة التهيئة والتقنين سنة 2010».[1] وفي العموم فالدراسة تتم وفق مرحلتين هما:

- المرحلة الأولى تشمل الدراسة التحليلية والمشروع التمهيدي (le diagnostic+avant projet) وتعتبر هذه المرحلة كعملية تشخيص لمجال الدراسة والأوضاع المحيطة به، والتي تقف عند نقاط الملاءمة الداعمة لتجسيد المشروع أمام أهم العوائق التي يمكن أن تعطل سيره؛ حيث تتم هذه المرحلة عبر محطتين وهما الدراسة التحليلية للمجال البلدي والدراسة التحليلية لمجال الدراسة وهي المرحلة التي يطلق عليها كذلك: "l'état de fait " ويمكن من خلالها إقتراح الفرضيات.

- المرحلة الثانية وهي التهيئة والتقنين (projet+règlement). أين يحدد شكل وعدد كل عنصر من العناصر المكونة لمجال الدراسة (سكن، تجهيزات، طرق، مساحات خضراء، مساحات حرة...) في مخططات بيانية. أما في الخطوة الثانية تلحق المخططات بقوانين عمرانية تحدد التنظيم العمراني لـ: "م.ش.أ" الذي يحدد بالتفصيل الشكل الحضري وحقوق إستخدام الأراضي والبناء، والأحكام القانونية الإجبارية على الأشخاص والهيئات المعنية المكلفة بتجسيد الدراسة على أرض الواقع. حيث:

- تعتبر أحكام "م.ش.أ" والمخططات المرفقة به أو السابقة وحدة متكاملة غير قابلة للتقسيم.

- يمكن لـ: "م.ش.أ" بعد المصادقة عليه أن يلغي ويعوض كل التنظيمات السابقة المتناقضة معه المتعلقة بمجال الدراسة.

وقد تمت دراسة مخططات شغل الأراضي في هذا القطب على ثلاث مراحل:

- <u>المرحلة الأولى:</u> قدم تقرير توجيهي يعرض الوضعية العامة بمحيط "م.ش.أ" وموقعه، كما يحدد المحاور الكبرى للتهيئة ثم أعد برنامج خلص في الأخير إلى إقتراح فرضتين. ودُرست هذه الفرضيات بمديرية التعمير والبناء لولاية باتنة، لكي يتم الإتفاق على تهيئة ملائمة.

- <u>المرحلة الثانية:</u> الشروع في دراسة مشروع التهيئة التمهيدي ووضع التنظيم العمراني الملائم وفقا لقانون التهيئة والتعمير رقم 90/29 المؤرخ في: 1990/12/01. وتشمل هذه المرحلة إعداد مخطط التهيئة، مخطط المناطق المتجانسة، تصنيف الطرقات ومختلف الشبكات، التركيبة العمرانية، ومخطط مراحل الإنجاز. كما يتم إعداد تقارير كتابية تتعلق بالتنظيم العمراني، التنظيم التفصيلي لمختلف المناطق وتقرير تفصيلي لجميع الشبكات.

- <u>المرحلة الثالثة:</u> تتمثل في تقديم الملف التنفيذي.

<u>2-1- دراسة مخططي شغل الأراضي الأول والثاني:</u>

- صاحب المشروع: مديرية التعمير والبناء لولاية باتنة.

- صاحب العمل: مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير -urba- batna.

[1]- معلومات محصلة من خلال مقابلة بموظفي مديرية البناء والتعمير لولاية باتنة، أفريل 2011.

2- 1- 1- المرحلة الأولى: الدراسة التحليلية والمشروع التمهيدي

- **الشطر الأول للمرحلة الأولى: الدراسة التحليلية للمجال البلدي**

نظرا لوجود معظم موقع القطب في بلدية باتنة فإن الدراسة التحليلية للمجال البلدي متشابهة في جميع مخططات شغل الأراضي والتي تمس الجوانب التالية:

2- 1- 1- 1- حالة المكان:

* **موقع بلدية باتنة:**

حسب التقسيم الإداري فبلدية باتنة تتوسط المجال الترابي للولاية بمساحة مقدرة بـ: **116,41 كلم²**. يحدها من الشمال بلدية **فسديس**، الشرق بلدية **عيون العصافير**، من الغرب بلدية **واد الشعبة** ومن الجنوب كل من بلدية **تازولت** وواد الشعبة.

صورة رقم 03- 01: توضح موقع مدينة باتنة



Source : photo satellite, localisation de la ville Batna, juin 2010.

* **التضاريس:**

تتنوع بين **مناطق جبلية** في الجهة الشمالية الغربية كجبل **كاسرو** وفي الجهة الشمالية الشرقية جبل **غراب**. أما **المنطقة السهلية** فتقع على إرتفاع يصل إلى **1040م** فوق سطح البحر.

* **المناخ:**

يعتبر المناخ عنصرا مهما في الدراسات العمرانية لما له من تأثير في إختيار نمط البناء وهندسته والمواد المستعملة في إنجازه، فالمنطقة المعنية بالدراسة «يميزها مناخ قاري شبه جاف، بارد ممطر شتاءً، حار، جاف صيفا و نوعا ما رطب.

- **كمية التساقط:** حسب الإحصائيات المسجلة لدى ديوان الأرصاد الجوية بالولاية فالأيام الأكثر تساقط تكون في شهري أفريل وماي بينما تقل في شهر جويلية. وتتراوح كمية التساقط السنوية مابين 400 و300 ملم.

- **الحرارة:** يتراوح المعدل الشهري المتوسط في المنطقة بين 5,5° خلال شهر جانفي و26,8° خلال شهر جويلية.

- **الرطوبة:** أعلى نسبة تسجل في شهر جانفي وفيفري حيث تفوق 70%، كذلك يصل المعدل السنوي لأيام الجليد إلى 74 يوم في السنة.

- **الرياح:** ضعيفة وهي واردة من الشمال الشرقي في فصل الصيف والرياح الجنوبية الغربية على مدار السنة».[1]

- **الزلازل:** إعتمادا على خريطة الجزائر للزلازل فإن منطقة باتنة تقع في المنطقة الأولى، والتي تمتاز بكونها ذات زلازل ضعيفة الشدة وبالخصوص فأرضية حملة ذات مقاومة تصل إلى 1,5 بار.

* **الطبيعة الجيوتقنية لأرضية بلدية باتنة:**

«إعتمادا على الدراسة الميكانيكية للتربة في نقاط مختلفة من المدينة سنة 1974 التي قام بها المخبر الوطني للأشغال العمومية والبناء تعتبر أراضي صالحة للتعمير ولن يواجه التوسع الحضري أية مشاكل سواءً حاليا أو مستقبليا بإستثناء الجزء الموجود شمال المدينة.

* **الإرتفاعات:**

تتخذ المدينة شكل مثلث تتجه قاعدته نحوى الشمال الغربي ورأسه نحوى الجنوب الشرقي. يصل أدنى إرتفاع إلى 1040م فوق سطح البحر وأعلى إرتفاع 1100م، وبذلك يكون فارق الإرتفاع 60 م يتعلق بالنسيج القائم ومناطق التوسع المستقبلي.

* **الإنحدارات:**

تستخدم دراسة الإنحدارات لتحديد المناطق التي يجنب البناء عليها وتحديد نمو النسيج الحضري وخطط التوسع المستقبلي لأنها تعتبر عائقا يُصعب إنجاز الشبكات ويرفع تكاليفها. نميز بين أربعة فئات من الإنحدارات وهي:

- فئة الإنحدار الضعيف جدا (0- 3%): تشغل نسبة 83,30% من إجمالي المدينة فهي تمثل أراضي منبسطة، منخفضة تكلفة التهيئة إلاّ أن قابلية البناء عليها ضعيفة نظرا لتعرضها للفياضانات.

- فئة الإنحدار الضعيف (4- 8%): تمثل نسبة 5,08%، توجد خاصة في الشمال الشرقي للمدينة وتعتبر مستوى أمثلا لعمليات البناء والتهيئة.

- فئة الإنحدار المتوسط (9- 12%): تشغل نسبة 6% من إجمالي المدينة من الجهة الشمالية.

[1]- مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية باتنة.

- فئة الإنحدار الشديد (13- 25%): تقع في الشمال وتمثل نسبة 5,62% من إجمالي المدينة فهي تتطلب تكاليف باهضة».[1]

2- 1- 1- 2- الدراسة الإجتماعية والإقتصادية:

* **البنية السكانية:**

جدول رقم: (03- 07) تقديرات السكان حسب المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية باتنة

المدى	عدد السكان (نسمة)
المدى القريب 2000	268457
المدى المتوسط 2005	285481
2010	303628
المدى البعيد 2015	322290

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، تقرير يضم مراجعة للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمجموع بلديات باتنة، تازولت، عيون العصافير، وادي الشعبة، جرمة، سريانة، فسديس، المرحلة الأولى، ص: 153.

حسب الجدول أعلاه نلاحظ هناك زيادة سكانية بفارق يتراوح تقريبا بين 17.000 و18700 نسمة منذ سنة 2000 إلى غاية 2015، هذا حسب تقديرات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية باتنة.

* **حظيرة السكن:**

«لقد تعدت نسبة إشغال المسكن في بلدية باتنة المعدل المعمول به، خمسة(5) أشخاص في المسكن؛ حيث وصلت سنة 2004 إلى معدل 6,24 مما خلق عجزا في حظيرة السكن بـ: 11413مسكن.

علما أن: معدل شغل السكن (TOL) = عدد السكان/ عدد السكنات

وقد ضمت حظيرة السكن سنة 2009 من 239959 سكن».[2]

جدول رقم:(03- 08) تقديرات السكان والسكن حسب المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية باتنة

المدى	السكان	حظيرة السكن	عدد السكنات الواجب انجازها
2000	268457	41301	9302
2005	285481	43920	2619
2015	322290	53715	9800
المـــجـمـوع			21716

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية باتنة.

[1]- معلومات محصلة من خلال مقابلة بموظفي مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير URBA-BATNA، أفريل 2011.

[2] - direction de planification et d'aménagement urbain (wilaya de Batna), Monographie de la wilaya de Batna 2009.

كما نلاحظ هناك دوما عجزا في حظيرة السكن وبناءً على توقعات مخطط التهيئة والتعمير لبلدية باتنة سيصل إلى 21716 وحدة سنة 2015؛ حيث ستقفز نسبة العجز من 2619 سنة 2005 إلى 9800 سنة 2015 أي بفارق 7181 وحدة (أكثر من الضعف) وهو رقم ضخم يوحي بعدم إمكانية حل الأزمة.

* **المرافق:**

تنوعت بين المرافق الصناعية، الإدارية، الأمنية، التعليمية، الدينية، الثقافية، الصحية والرياضية. مع أن الزيادة السكانية هي التي تفرض وتتحكم في عدد المرافق.

* **الشبكات القاعدية:**

تتوفر الشبكات التالية:

جدول رقم: (03-09) يوضح مجموعة الشبكات المتوفرة في بلدية باتنة

- **شبكة الطرق:**

طرق وطنية (كلم)	طرق ولائية (كلم)	طرق بلدية (كلم)	المجموع (كلم)
29,5	34	3	66,5

- **شبكة الكهرباء:**

الحظيرة السكنية	عدد المساكن المزودة	نسبة التزويد
45955	45955	%100

- **شبكة الغاز:**

عدد السكنات	عدد المستفيدين	معدل الإستفادة
45955	45203	%98,36

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية باتنة.

- **الشطر الثاني للمرحلة الأولى: الدراسة التحليلية لمجال الدراسة.**

2- 1- 1- 3- حالة مجال الدراسة:

* **موقع مجال الدراسة فيزيائيا:**

مجال الدراسة يتمتع بمجاورة عدة أنسجة عمرانية ومرافق عامة كالجامعة ومحطة المسافرين وأنسجة أخرى لا تزال تحوي برامج التهيئة المستقبلية. لأن في هذا المجال أراضي شاغرة ستسهل تنظيم المجال وتحديد معالم التوسع العمراني.

ويعتبر كل من "م.ش.أ 1"، "م.ش.أ 2" توسع لمدينة باتنة - طريق حملة - حيث تقدر مساحة مجال الدراسة تقدر بـ :106,31 هكتار.

* **لمحة جيولوجية:**

«يقع مجال الدراسة في تحدب جبال باتنة التي تتميز بتضاريس صعبة وأصل هذه التشكيلة ألبية، تعرضت هذه الأخيرة إلى المراحل التكتونية والفوالق ذات الإتجاهات المختلفة، الجهة الشمالية الغربية إلى الجهة الجنوبية الشرقية والجهة الشمالية الشرقية إلى الجنوبية الغربية،

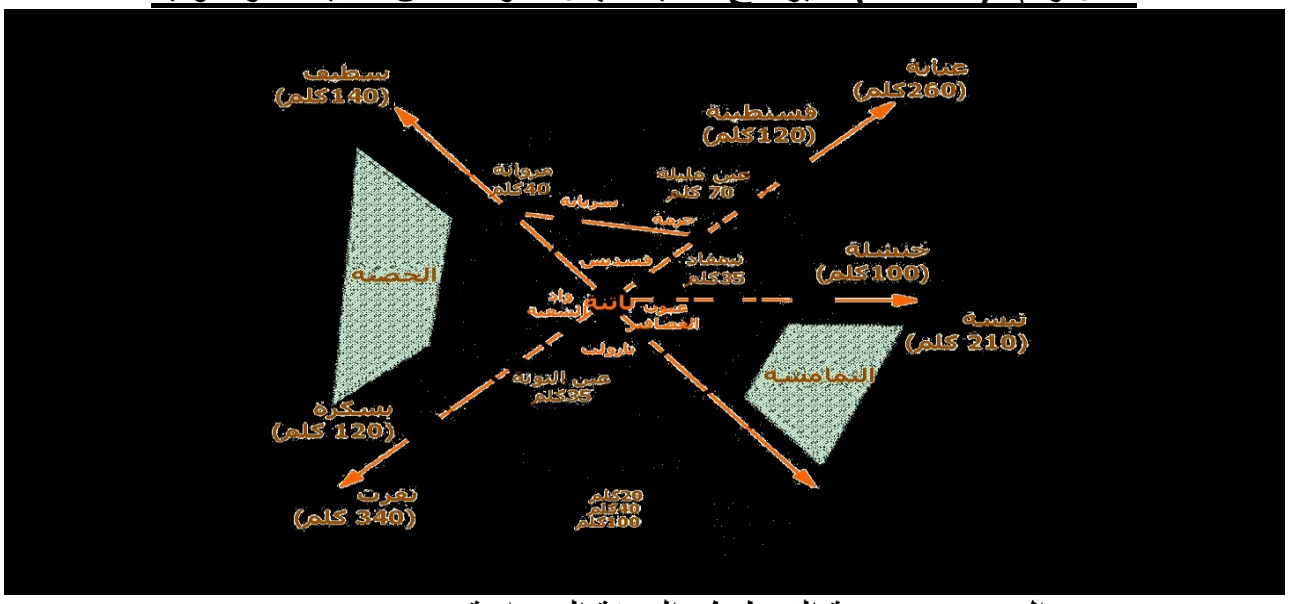
ونجد في الجهة الجنوبية الغربية أن الطبقات متجهة حوالي 50° إلى 60° في حملة والشعبة».[1]

2- 1- 1- 4- الخصوصيات:

* **الموصولية:**

موصولية مجال الدراسة واضحة من خلال الطريق الوطني رقم "72" المؤدي إلى الشعبة والطريق الوطني رقم "3".

شكل رقم: (03- 01) - يوضح أهمية مجال الدراسة من ناحية الموصولية



المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية.

* **العوائق والمجالات الأمنية:**

- «المجال الأمني الخاص بالخط الكهربائي المتوسط التوتر يقدر مجاله الأمني بـ :15 م على الطرفين حيث يشمل مساحة أمنية قدرها 1,02 هكتار وهو قابل للتحويل.

- المجال الأمني الخاص بالخط الكهربائي العالي التوتر يقدر مجاله الأمني بـ :30 م على الطرفين، يقطع هذا الخط وسط مجال الدراسة حيث يمتد من الشمال إلى الجنوب، ويشغل مساحة أمنية قدرها :4,60 هكتار.

- المجال الأمني الخاص بشبكة الغاز الطبيعي يقدر بـ:75م على الطرفين يقطع مجال الدراسة في الجهة الغربية ويمتد من الشمال حتى الجنوب يشغل مساحة أمنية تقدر بـ:14,22هكتار.

- العائق الطبيعي المتمثل في الوادي يقدر مجاله الأمني بـ :3 م على الطرفين، يتواجد في الجهة الجنوبية من المجال ويقطعه من الشرق حتى الجهة الغربية ويشغل مساحة أمنية قدرها بـ:4,36 هكتار.

[1]- مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير URBA-BATNA .

- كما إقترح بهذا الخصوص تحويل المجرى المائي إلى الوادي المحاذي لمحيط الدراسة من الجهة الجنوبية.

* **الطبيعة القانونية:** ملك الدولة.
* **المنشآت القاعدية:**

- الطرق: الطرق الوطنية في الجهة الجنوبية (رقم 72،3) والطريق الولائي رقم "161" في الجهة الجنوبية الغربية.

- الكهرباء: سيزود مجال الدراسة بالكهرباء عبر الخط الكهربائي العالي التوتر.

- شبكة المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي: تقدر كمية المياه حسب الإستهلاك اليومي للفرد وإستهلاك المرافق. أما شبكة الصرف الصحي مزودة ببالوعات لصرف مياه الأمطار في الوادي وقنوات مخصصة لتوجيه المياه المستعملة نحوى محطة التصفية».[1] «عموما فإن شبكة الصرف الصحي مثل قناة المياه الصالحة للشرب قديمة الإنجاز منذ الحقبة الاستعمارية وخاصة في وسط المدينة، الشبكة أحادية مكونة من تشكيلة منوعة من القنوات الدائرية البيضوية وحتى المستطيلة تتراوح أقطارها ما بين (250 ≈ 2500 ملم) بالإسمنت المضغوط والخرسانة المسلحة ويمكن تقديرها كشبكة في حالة حسنة، لكن يجب تنظيفها فصليا».[2]

2- 1- 2- المرحلة الثانية: التهيئة والتقنين

- **الشطر الأول: مشروع التهيئة**

يمثل خطوة أولى، يحدد من خلاله مخطط التهيئة شكل وكمية كل عنصر من العناصر المكونة لمجال الدراسة (سكن+ التجهيزات+ مساحات خضراء+ طرق+ مساحات حرة....) في مخططات بيانية.

2- 1- 2- 1- المحاور الكبرى للتهيئة:

ركزت عملية التهيئة بمخططي شغل الأراضي رقم"01 و02" على محاور أساسية منها:

- الأخذ بعين الإعتبار المجالات الأمنية الخاصة بمختلف العوائق المتواجدة على مستوى الأرضية.

- تحويل الخط الكهربائي المتوسط الضغط، إلاّ أنها تعتبر عملية ليست ضرورية ومع ذلك ستفرض تكلفة إضافية معتبرة.

[1]- معلومات محصلة من خلال مقابلة بموظفي مديرية التعمير والبناء لولاية باتنة، أفريل 2011.
[2]- مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، تقرير يضم مراجعة للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمجموع بلديات باتنة، تازولت، عيون العصافير، وادي الشعبة، جرمة، سريانة، فسديس، المرحلة الأولى، ص: 145.

- ردم الوادي الذي يحد مجال الدراسة من الجهة الجنوبية وقولبة الوادي المتبقي المتواجد في الجهة الجنوبية الذي يشكل الحدود مع مجال الدراسة. هذا الخيار يعتبر خاطئ لأن ما أثبت علميا أن منبع الوادي لا يمكن تغييره وسيبقى دوما يشكل نقطة تهديد، خاصة أن من أوكلت له هذه المهام هي مقاولات محلية بسيطة لم تكتسب بعد الخبرة الكافية لإنجاز مشاريع بهذه الضخامة والأهمية.

- تجسيد مختلف الشبكات وخاصة شبكة الطرق.

- إستغلال المجال إستغلالا عقلانيا بتعميره بالسكنات والمرافق الضرورية لإشباع النقص الكائن وتخفيض الضغط على مستوى البلدية.

- خلق توازن بين الإطار المبني والمجالات الخارجية تقوم بتعزيز المجالات السكنية بالمساحات الخضراء واللعب.

2- 1- 2- 2- الفرضيات المقترحة:

إن الدراسة بنيت إعتمادا على إقتراح فرضيتين أساسيتين هما:

* **الفرضية الأولى:** أُعتمد في تصميم الفرضية الأولى لمخطط شغل الأراضي الشعبة على:

- «تحويل الخط الكهربائي المتوسط الضغط.

- إستغلال معظم مساحة مجال الدراسة للسكنات الجماعية وهذا لإمتصاص العجز الموجود من ناحية ولنقص الأراضي المبرمجة للتعمير مستقبلا من جهة أخرى.

- إنشاء المرافق الضرورية لتقديم الخدمات الأساسية لسكان المنطقة.

- ربط الطريق الولائي رقم "161" بالطريق المزدوج المقترح ومنه تتفرع باقي الطرق الأولية، الثانوية والثالثية وهذا لخلق حركة على مستوى المجال».[1]

* **الفرضية الثانية:**

- «نفس مبادئ الفرضية الأولى، مع إضافة تهيئة المساحات غير قابلة للتعمير بمساحات خضراء ومساحات عمومية وأخرى للعب لما لها من دور فعال في خلق الشروط اللازمة لنسيج عمراني متجانس.

- الأحياء الجامعية 8000 سرير متمركزة على محورين أساسيين.

- المستشفى كمرفق مهيكل بالإضافة إلى مرافق أخرى.

- برنامج سكني يقدر بـ:2024 مسكن بكثافة سكنية تقدر بـ:80 مسكن/هـ.

[1]- مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير URBA-BATNA.

- بنية تحتية تكون مرتبطة بالطريق الولائي رقم "161" الرابط بين باتنة والشعبة».[1]

جدول رقم: (03- 10)- الجدول المساحي للتهيئة المقترحة في الفرضية الأولى لمخططي شغل الأراضي رقمي"01 و02":

التعيين	الموجود		المقترح	
	المساحة (هـ)	النسبة %	المساحة (هـ)	النسبة %
السكن الجماعي	_	_	41.00	38,56
المرافق	_	_	09.38	08,46
إقامة جامعية	_	_	16.52	15,53
الواد	2.80	2,63		
المجالات الأمنية	24.18	22,74		
المساحة الشاغرة	79.33	74,62		
الطرق	_	_	13.63	12,82
المساحات العامة والخضراء	_	_	25.78	23,82
المساحة الإجمالية	106,31			

المصدر: مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير .URBA-BATNA

[1]- مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير URBA-BATNA.

جدول رقم: (03- 11)- الجدول المساحي للتهيئة المقترحة في الفرضية الثانية لمخططي شغل الأراضي رقمي"01 و02":

التعيين	الموجود		المقترح	
	المساحة (هـ)	النسبة %	المساحة (هـ)	النسبة %
السكن الجماعي	_	_	25.30	23,79
المرافق	_	_	27.37	25,74
الطرق	_	_	33.73	31,72
الواد	2.80	2,63	0.45	0,42
المجالات الأمنية	24.18	22,74	19.46	18,30
المساحة الشاغرة	79.33	74,62	_	
المساحات العامة والخضراء	_	_	19.91	18,72
المساحة الإجمالية	106.31			

المصدر: مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير URBA-BATNA.

بعد القيام بتحليل أرضية مجال الدراسة وذلك بإعطاء صورة أولية للوضعية الحالية وإبراز المشاكل التي تواجهها تم عرض مشروع التهيئة المتمثل في فرضيتين على المصالح التقنية، وقد تم إختيار الفرضية الأولى والتي تمت خطواتها على النحو التالي:

- تحويل الخط الكهربائي المتوسط الضغط.

- ردم الوادي الذي يقطع مجال الدراسة من الجهة الجنوبية.

- تجسيد شبكة الطرقات والصرف الصحي داخل المجال.

- تجسيد مشاريع الإسكان الجماعي لإمتصاص العجز الموجود.

- إحياء المجال بواسطة توقيع مرافق مختلفة موزعة عبر مساحاته.

- تكوين فضاءات ثقافية داخل المجمعات السكنية وخارجها عبر المساحات العامة والخضراء وأخرى للعب.

- إستغلال المجالات الأمنية أيضا كفضاءات للترفيه واللعب أو لشق طرق أو مواقف للسيارات.

جدول رقم: (03- 12)- الجدول المساحي لمخطط التهيئة النوعي لمخططي شغل الأراضي رقمي"01 و02":

التعيين	الموجود			المقترح		
	العدد	المساحة (هـ)	النسبة %	العدد	المساحة (هـ)	النسبة %
سكن جماعي تساهمي	_	_	_	3600	6.31	5,93
سكن جماعي مقترح	_	_	_	1730	2.76	2,59
المرافق	_	_	_	_	9.38	9,24
الإقامة الجامعية	_	_	_	_	16.52	15,53
الطرق	_	_	_	_	13.63	12,82
الواد	_	2,80	2,63	_	_	_
المساحات الخضراء العامة واللعب	_	_	_	_	57.71	53,86
المساحة الإجمالية	106,31					

المصدر: مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير URBA-BATNA، مخطط شغل الأراضي "01"و"02".

- **برنامج السكن:**

يحوي مجال الدراسة نمط واحد من المساكن وهي المساكن الجماعية يبلغ عددها 5330 مسكن جماعي منها :3600 الخاصة بالبرنامج السكن التساهمي و1730 مسكن جماعي مقترح.

جدول رقم: (03- 13)- يوضح برنامج السكن بمخططي شغل الأراضي الأول والثاني

التعيين	العدد	المساحة (هـ)	النسبة %
مساكن مقترحة	1730	2.76	2,59
المساكن المبرمجة (LSP)	3600	6.31	5,93
المجموع	5330	9.07	8,52

المصدر: مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير URBA-BATNA، مخطط شغل الأراضي "01"و"02".

- **برنامج المرافق:**

- المرافق المبرمجة

جدول رقم: (03- 14)- يوضح المرافق المبرمجة بمخططي شغل الأراضي الأول والثاني

المرفق	المساحة (م^2)	المساحة المبنية	CES	COS	علو المرافق
محلات تجارية	774.50	774.50	1	1	ط أ
ثانوية	15000	4066.48	0.27	0.81	ط أ+2
إكمالية	12000	3371.12	0.28	0.84	ط أ+2
مدرسة إبتدائية	3000	1598.07	0.53	1.59	ط أ+2
مسجد	2500	1664.18	0.66	1.99	ط أ+2
إقامة جامعية	165236	-	-	-	-

المصدر: مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير URBA-BATNA، مخطط شغل الأراضي "01"و"02".

مع العلم أن قاعدة حساب كل من معامل الأستحواذ على الأراضي (CES) ومعامل شغل الأراضي (COS) هي كالتالي:

$$CES = \frac{\text{المساحة المبنية}}{\text{المساحة العقارية}} \quad ، \quad COS = \frac{\text{المساحة المبنية} \times \text{عدد الطوابق}}{\text{المساحة العقارية}}$$

- المرافق المقترحة:

إقترح على مستوى مجال الدراسة مرافق غير معينة موزعة توزيع نقطي لتخدم كل سكان المجال تبلغ مساحة هذه المرافق على التوالي:

جدول رقم: (03- 15)- يوضح المرافق المقترحة في مخططي شغل الأراضي الأول و الثاني

المرفق	المساحة (م^2)
مرفق غير معين 1	697
مرفق غير معين 2	4836
مرفق غير معين 3	16145
مرفق غير معين 4	11845
مرفق غير معين 5	9884
مرفق غير معين 6	1912
مرفق غير معين 7	13429
المجموع	58748

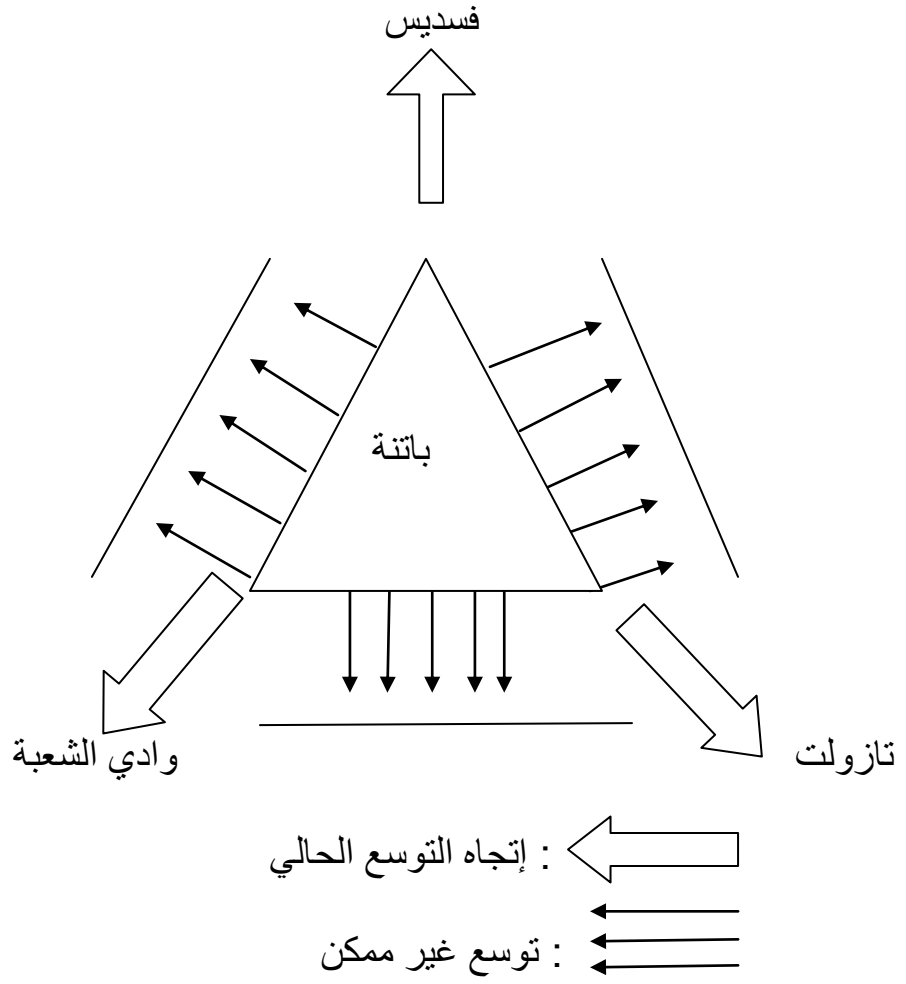
المصدر: مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير URBA-BATNA، مخطط شغل الأراضي "01"و"02".

حسب هذه المعطيات نلاحظ أن موقع القطب المقترح لا يتوفر على أراضي ذات مساحة معتبرة كافية لتحقيق طموح عملية التهيئة وإمكانية التوسع المستقبلي. والشكل التالي رقم: (03- 02) المعد من طرف مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية يوضح نمط وإمكانية التوسع بالمدينة وهو ما يمثل الإشكالية الكبرى التي تؤرق المصالح المسؤولة عن بحث الحل لهذا المشكل نظرا للطبيعة الجغرافية التي تحد من إتاحة التوسع في كل الجهات بالإضافة إلى طبيعة الملكية التي تعود للخواص لأغلب أراضي بلدية باتنة إلى جانب تزايد الهجرة الداخلية بالمدينة نحوى المركز. أين تقف التوقعات عند حتمية التلاحم العمراني بين مدينة باتنة والأطراف المحاذية لها مع مرور الزمن.

ومن جهة أخرى نلاحظ إن إختيار الفرضية الأولى حصر المساحة المخصصة للسكن والمرافق مقارنة بالمساحة المخصصة للمساحات الخضراء والعمومية.

كما نعاين وجود فارق كبير بين تخصيصات الجدول المساحي المقترح لكل من السكن والمرافق مقارنة بما برمج فعلا، هذا ما سيؤدي إلى إختلال كبير في أغلب البرامج الأخرى.

شكل رقم: (03- 02) - يوضح مقاربة الحتمية الزمنية التلاحم العمراني مع كل من فسديس، تازولت، وادي الشعبة



المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لمدينة باتنة.

2- 1- 2- 3- مبدأ تقسيم مجال الدراسة إلى مناطق متجانسة:

ينقسم إلى منطقتين متجانستين:

- **المنطقة المتجانسة الأولى:** منطقة السكن الجماعي.

جدول رقم: (03- 16)- يوضح برنامج المنطقة المتجانسة الأولى في مخططي شغل الأراضي الأول والثاني

التعيين	العدد	المساحة (هـ)
سكنات جماعية	5330	9,07
طرق	-	10,60
مساحات عامة وأخرى للعب ومساحات خضراء	-	40,41
المساحة الإجمالية		60,08

المصدر: مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير URBA-BATNA، مخطط شغل الأراضي "01"و"02".

- **المنطقة المتجانسة الثانية:** منطقة المرافق.

مساحتها الإجمالية :46,22 هكتار مقسمة إلى جزئين:

الجزء الأول: في الجهة الشمالية الشرقية
المساحة:16,84 هكتار
مرافق:10.83 هكتار
طرقات:2,62 هكتار
مساحات عامة:3,39 هكتار

الجزء الثاني: في الجهة الشمالية الغربية
المساحة:29,38 هكتار
مرافق:13,73 هكتار
طرقات: 1,98 هكتار
مساحات عامة وأخرى للعب:13,67 هكتار

جدول رقم: (03- 17)- برنامج السكن الموجود في مجال الدراسة في مخططي شغل الأراضي الأول والثاني

التعيين	المساحة العقارية (هـ)	عدد المساكن		الكثافة الصافية (سكن/هـ)	المساحة المبنية	CES	علو المباني	مساحة السطوح (هـ)	COS
		مبرمج	مقترح						
المنطقة 1 سكن جماعي	60,08	3600	1730	88,71	9,07	0,15	R+4	45,35	0,75

المصدر: مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير URBA-BATNA، مخطط شغل الأراضي "01"و"02".

جدول رقم: (03- 18)- شبكات الطرق في مخططي شغل الأراضي الأول والثاني

التعيين	عرض الطريق	المساحة (هـ)	على عاتق
طرق أولية	3.00 9.00 3.00 9.00 3.00	5,12	الدولة
طرق ثانوية	3.00 8.00 3.00	7,12	الجماعات المحلية
طرق ثالثية	3.00 8.00 3.00	1,39	الجماعات المحلية
المجموع	-	13,63	-

المصدر: مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير URBA-BATNA، مخطط شغل الأراضي "01"و"02".

نلاحظ أن مجموع شبكة الطرق المعلنة والملخصة في الجدول السابق يساوي 13,63هـ. أما إذا ما قمنا بعملية الجمع التي تخص هذه الشبكات المعلنة في الجدول الخاص بالبرامج في المنطقة المتجانسة الأولى والثانية سنجد المجموع 15,2هـ وهذا يدل على عدم التدقيق وإنعدام المراجعة للدراسات المقدمة كما يشير إلى أن بعض قوانين التهيئة غير مطبقة. فهذا مثال حي خاصة لأنه يرتبط بمدى أهمية شبكة الطرق في خلق إتاحة الوصول للأحياء والشوارع الكبرى للمدينة والنتائج السلبية التي تظهر في حالة غيابها أو عدم كفايتها.

جدول رقم: (03- 19)- تلخيصي لمختلف البرامج المقترحة في مخططي شغل الأراضي الأول والثاني

التعيين		المساكن الجماعية		المرافق		الطرقات			مساحات غابية (هـ)
		المساحة (هـ)	العدد	المساحة (هـ)	العدد	أولية	ثانوية	ثالثية	
المنطقة المتجانسة م1 منطقة السكن الجماعي		9.07	5330	-	-	3,70	4,625	1,275	40,41
المنطقة المتجانسة م2 منطقة المرافق	ج1	-	-	10.83	08	1,411	1,210	-	3,39
	ج2	-	-	13.73	07	0,564	1,285	0,133	13,67

المصدر: مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير URBA-BATNA، مخطط شغل الأراضي "01"و"02".

التقييم المالي:

السكنات

التعيين	عدد المساكن	المساحة البارزة في البناء ($م^2$)	السعر الأحادي للمتر المربع ($م^2$) بالدينار	القيمة المالية
السكن الجماعي	5330	90700	18.000	1.632.600.000

المصدر: مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير URBA-BATNA، مخطط شغل الأراضي "01"و"02".

قدرت التكلفة الإجمالية للسكنات بـ: 1.632.600.000 دج.

كما حدد السعر الأحادي للمرافق بـ: 22.000 دج/م². إلاّ أنه لم نتمكن من حساب تكلفة المرافق لوجود العديد من التلاعبات بالأرقام مع العلم أن هذه الأسعار لم يبين لنا هل هي مفترضة أم حقيقية.

«أما مختلف الشبكات كلفت إلى غاية 2011 ما يقارب 400 مليار دينار».[1]

2- 1- 2- 4- مراحل إنجاز مخطط شغل الأراضي:

تتم عملية تجسيد خطوات التهيئة المقترحة تدريجيا وهذا حسب الأولوية التي تقتضيها البرامج وعلى هذا الأساس يكون:

- إنجاز الإرتفاقات الخاصة بالخط الكهربائي العالي التوتر وقناة الغاز.

- إنجاز شبكة الطرقات لربط مختلف محاور الحركة وخلق ديناميكية على مستوى المجال وليتسنى للمؤسسات المكلفة بذلك تجسيد شبكات المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي.

- تجسيد السكن الجماعي.

- تجسيد المرافق المبرمجة والمقترحة.

- تجسيد المساحات الخضراء واللعب والساحات العامة.

- تجسيد شبكة الري التي تشمل شبكة المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي إلى جانب ردم الوادي المتواجد على مستوى مجال الدراسة وتحويله عبر حاجز للحماية من الجهة الغربية الجنوبية نحوى الوادي الرئيسي الذي يحد مجال الدراسة من الجهة الجنوبية.

- **الشطر الثاني للمرحلة الثانية: التقنين**

في هذه المرحلة تلحق المخططات بقوانين عمرانية تحدد التنظيم العمراني لمخطط شغل الأراضي والأحكام القانونية الإجبارية على الأشخاص والهيئات المعنية المكلفة بتجسيد الدراسة على أرض الواقع. حيث يبين هذا التنظيم ما يلي:

- الشكل العمراني المحبذ.
- يحدد المساحات المخصصة للمنشآت العمومية والتجهيزات ذات المنفعة العامة.
- وصف نوعية الإستحواذ وطبيعة الإستعمال المسموح به أو الممنوع.
- شروط الإستحواذ أي التدخل على الأرض.
- قواعد التوطيد.
- معاملات شغل الأرض.
- المظهر الخارجي للبناءات.

«إعتمادا على الدستور وبعض الأوامر والمراسيم:

- تطبيق **المادة 18 للباب 3 من المرسوم التنفيذي رقم 91/178** والذي يحدد إجراءات الإنجاز والمصادقة على مخططات شغل الأراضي الموجود وكذا محتويات ملفاته المقدمة.

[1]- معلومات محصلة من خلال مقابلة بموظفي مديرية السكن والتجهيزات العمومية لباتنة، أفريل 2011.

- المادة 2: ميدان تطبيق التنظيم
مساحة أرضية الدراسة موضوع التنظيم تتربع على مساحة تقدر بـ: 106,36 هـ وحدودها الفيزيائية تتمثل في:

- من الشمال: الطريق المؤدي إلى حملة.
- من الجنوب: الطريق الولائي "61" والوطني رقم "3".
- من الشرق: حي كشيدة.
- من الغرب:الثكنة العسكرية.

- المادة 03: تقسيم أرضية الدراسة إلى مناطق متجانسة.
تقسم أرضية الدراسة إلى منطقتين متجانستين.

- المادة 4: خصائص المناطق التنظيمية المتجانسة.

- **المنطقة المتجانسة رقم 01:** منطقة السكن الجماعي ذات مساحة بـ: 60,08هـ وتضم السكن الجماعي.
- **المنطقة المتجانسة رقم 02:** منطقة المرافق ذات مساحة بـ: 46,22 هكتار وهي مقسمة إلى جزئين:

- الجزء الأول: في الجهة الشمالية الشرقية مساحته:16,84هـ.

- الجزء الثاني: في الجهة الشمالية الغربية مساحته:29,38هـ.

- المادة 5: أنواع شغل الأراضي الممنوعة.
المؤسسات الصناعية مهما كان حجمها، مخازن المواد والشاحنات مهما كان نوعها، مواقف الآليات الثقيلة المختلفة، المباني الخاصة بتربية الحيوانات، المحاجر.

- المادة 6: أنواع شغل الأراضي المسموح بها.
- إن الحد الأعلى لمستويات البنايات لا يتعدى ط أ+4.

- مساحات التوقف والمساحات الخضراء.

- كل المباني المستعملة من طرف المواطنين تكون مرخصة بشرط:

- يجب أن تخضع للإحتياجات الضرورية للحياة ورفاهية سكان المنطقة.
- أن لا تخضع لأي نشاط يؤثر سلبا على الحياة الإجتماعية للسكان وراحتهم.
- المباني الخاصة بالإستعمال العام يجب أن تخضع للإحتياجات العامة للحياة.

- المادة7: التموين عن طريق شبكة الطرق.
- كل مبنى يجب أن لا يشيد على فراغ مخصص للطرق الخاصة بالتموين.

- جميع الأراضي المبنية يجب أن تمول من طرف الطرق العامة أو الخاصة، تتناسب مع أهمية شغل وإستعمال الأراضي المقصودة.

- إن مداخل المباني تكون موجهة مباشرة للطرق الخاصة بالتموين.

- المادة 8: التموين بالشبكات المختلفة.

- **شبكة المياه الصالحة للشرب:**

- كل مبنى يجب أن يمون بقناة لتوزيع المياه الصالحة للشرب تحت الضغط.

- إن شبكة توزيع المياه الصالحة للشرب يجب أن تكون موافقة للتنظيم الخاص بالإحتراس ضد الحرائق.

- **شبكة الصرف الصحي:**

كل مبنى يجب أن يمون بشبكة الصرف الصحي، والسيولة تكون مباشرة وبدون تجمع للمياه المستعملة مهما كانت طبيعتها، وبالشروط الخاصة للقوانين السارية المفعول، وكل تصريف للمياه المستعملة بطرق عشوائية تعتبر ممنوعة.

- **تصريف مياه الأمطار والإستفادة منها:**

إن التهيئة بصفة عامة يجب أن تضمن السيولة العادية لمياه الأمطار، وأن تتجه نحو المشاريع الخاصة بتجمعها.

- **شبكة الكهرباء:**

كل مسكن يجب أن يمون بشبكة الكهرباء ذات الضغط الضعيف.

- المادة 9: تصنيف الطرق

الطرق الموجودة في مجال الدراسة هي كآلاتي:

الطرق الأولية، الطرق الثانوية، الطرق الثالثية.

- المادة 10: نقل النفايات السكنية.

إن النفايات السكنية يجب أن توضع في أماكن مخصصة لهذا الغرض وتكون داخل أكياس بلاستيكية أو سلات خاصة، ولا توضع على حافة الطريق العامة إلا عند ظهور الشاحنات الخاصة لنقلها.

- المادة 11: الإرتفاقات

- يوجد خط كهربائي عالي التوتر الذي يقع تقريبا في وسط مجال الدراسة تقدر مساحة مجاله الأمني بـ:4,60 هكتار.

- إرتفاق خاص بقناة الغاز الطبيعي يقدر مجاله الأمني بـ:75م على الطرفين تبلغ مساحته الأمنية :14,22 هكتار.

- أما الخط الكهربائي المتوسط التوتر سوف يتم تحويله ولم يعد له مجال أمني أما الوادي سيردم ولذا يجب الأخذ بعين الإعتبار البنايات التي تبنى في هذه المنطقة من الجهة المردومة وإتخاذ الإجراءات اللازمة للبناء.

- المادة 12: تثبيت البنايات بالنسبة للأملاك العامة (الشوارع)

- يستحسن أن يكون وضع البنايات بحافة الرصيف على طول الشوارع.

- يصبح وضع البنايات بحافة الرصيف واجبا بالنسبة للمرافق الجماعية والمباني العمومية.

- في الحالات الخاصة التي يسمح بها التراجع إلى الخلف، يجب أن لا تزيد مسافة التراجع عن 3 أمتار، على أن يقوم صاحب المشروع بتهيئة هذه المساحة وتسليمها إلى السلطات المعنية.

- المادة 13: تثبيت البنايات بالنسبة للحدود الفاصلة.

- يجب تشجيع تثبيت المباني مع الحدود الجانبية، وتصبح واجهة إذا كانت مدرجة بصورة تفصيلية في دفتر الشروط.

- يسمح بتثبيت المباني مع الحدود الفاصلة، إذا كان عرض واجهة البناء الأمامية أقل من 15م، ووقع تفاهم وإتفاق بين الجيران.

- في حالة التراجع عن الحدود الفاصلة، حيث أنه لا يقل هذا التراجع عن نصف متوسط علوهما، وفي كل الحالات يجب أن لا يقل عن حد أدنى مطلق هو 3 أمتار، مع إحترام قواعد الرؤية المباشرة.

- المادة 14: تثبيت البنايات بالنسبة لبعضها البعض.

بالنسبة للبنايات الواقعة في نفس الملكية يجب أن تتموقع بكيفية لا تحجب نوافذ البناية الأولى بأي جزء من أجزاء البناية الثانية عند النظر بزاوية 45°، ويمكن أن تصل هذه الزاوية إلى 60 درجة بالنسبة للواجهة الأقل إنارة شريطة أن تكون إنارة نصف عدد الغرف من هذه الواجهة.

- المادة 15: المظهر الخارجي للمباني.

يمتاز:

- **الشكل الخارجي:** للسكن الجماعي بالبساطة وتكون واجهته غنية بمواد البناء، الزجاج والقرميد والخشب وتكون الوحدة المسيطرة في الواجهة هي قفص السلالم دون أن ننسى التلاعب بالأحجام لإعطاء واجهة معمارية جميلة.
- **السقوف:** سقوف العمارات تكون مسطحة ويجب أن تكون سهلة الوصول إليها.
- **السياج:** لا شيء.

- المادة 16: المساحات الحرة والخضراء.

- كل قطعة أرض مخصصة لإستقبال مساحات خضراء أو ساحات تخصص للوظيفة المنسبة إليها فقط.
- يتحتم غرس صفين من الأشجار على حافتي الطريق الأولي وبعض الطرق الثانوية.

- المادة 17: المواقف.

إن منح رخصة البناء يكون مشروط بتوفير فضاءات لتوقف السيارات، حسب إحتياجات المباني المبرمجة بالإضافة إلى مرائب المساكن.

- المادة 18: الزلزالية.

بلدية باتنة تقع في المنطقة الأولى لسلم الزلازل والتي تمتاز كونها ذات زلزال ضعيف حسب سلم الزلازل ريشتر.
وإن هذه المعطيات يجب أن تأخذ بعين الإعتبار عند كل دراسة.

- **المداخل وأماكن التوقف:**

لا تعطى رخصة البناء في حالة بناء أو عدة بنايات لا تصل إليها الطريق، عمومية كانت أو خاصة وذلك من أجل تسهيل عملية المرور وكذا شاحنات الإطفاء.

التزويد بالطاقة:

- كل بناء أو تجهيزات جديدة يجب أن تمون كهربائيا، حسب الإجراءات التقنية.

- الشبكات يجب أن توضع بالنسبة للتحصيصات أو مجموع البنايات قبل الأشغال النهائية.

- فيما يخص الإنارة العمومية، يجب أن تضمن جميع المهام المتصلة ببعضها البعض كالأمن، وإعتماد النقل.

إن الضرورة الأمنية، تحبذ أن تكون التجهيزات (ماء، كهرباء، غاز) سهلة الوصول من طرف المصالح». [1]

2 -2 - دراسة مخطط شغل الأراضـي رقم 3 "حملة" في بلديتي باتـــنة - وادي الشـعبة

2- 2- 1- المرحلة الأولى: الدراسة التحليلية والمشروع التمهيدي

بإعتبار مخطط شغل الأراضي رقم "03" يضم جزء من بلدية باتنة وآخر ببلدية وادي الشعبة سنقدم بعض المعطيات الأساسية الخاصة ببلدية وادي الشعبة في حين أن الدراسة الخاصة ببلدية باتنة قد تمت خلال دراسة مخططي شغل الأراضي الأول والثاني.

- **معطيات أساسية:**

* **موقع بلدية وادي الشعبة:**

«يقع التجمع العمراني (حملة) في الجنوب الشرقي للتجمع (مجال الدراسة*) متوضعا على منطقة جد متضرسة (مرتفع نسبيا) عند أقدام جبل توقر على مساحة61 هكتار محصورة ضمن مجموعة تضاريسية مهمة تتمثل في جبل ثوقر وبومرزق من الشمال، جبل مغوة من الشرق وجبل بوكزز من الغرب». [2]

للتوضيح: حملة هو تجمع عمراني ثانوي في بلدية وادي الشعبة.

- « مساحة بلدية وادي الشعبة 245,67كلم² ». [3]

- «يقع "م.ش.أ3"في الجهة الجنوبية الغربية للمدينة يحده من الجنوب الطريق الوطني رقم 77- المؤدي للشعبة، من الشمال أراضي شاغرة، من الشرق الثكنة العسكرية، من الغرب الطريق البلدي الرابط بين حملة ولمبيريدي.

---

[1]- مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير URBA-BATNA.

*- مجال الدراسة هنا يعني بلدية وادي الشعبة.

[2]- مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، تقرير يضم مراجعة للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمجموع بلديات باتنة، تازولت، عيون العصافير، وادي الشعبة، جرمة، سريانة، فسديس، المرحلة الأولى ص: 112، 114.

[3] - direction de planification et d'aménagement urbain (wilaya de Batna), Monographie de la wilaya de Batna 2009.

- مجال الدراسة خال من كل العوائق وتقدر مساحته بـ: 180 هكتار.
- إعتمادا على نتائج المخبر الوطني للبناء والسكن ظهر أن فئة الإنحدار من 0-5% لا تتطلب تكاليف كبيرة في عملية التهيئة.
- التربة صلبة، كثيفة، غير قابلة للإنتفاخ والإنزلاق.
أي أن مجال الدراسة قابل للتعمير، يتحمل طابق أرضي وأربعة طوابق تحمل كل أشكال وأنماط البناء». [1]

* **الطبيعة القانونية:**

حسب المصلحة التقنية لبلدية باتنة فإن الطبيعة العقارية هي ملك للدولة.

* **الشبكات:**

- **الطرق:** الطريق الوطني رقم 77، الطريقين الولائي رقم 55 بالشمال والطريق الولائي رقم 161 بالجهة الغربية.
- **الكهرباء:** سيزود مجال الدراسة بالكهرباء عبر الخط الكهربائي العالي التوتر والمتواجد في الجهة الشمالية لمجال الدراسة.
- **شبكة الري:** نظرا لعدم وجود مياه جوفية بالمنطقة، أقترح التزود من القناة الرئيسية من سد كدية المدور. بالإضافة إلى شبكة لصرف المياه نحوى الوادي مجهزة ببالوعات.

2- 2- 2- المرحلة الثانية: التهيئة والتقنين

- **الشطر الأول: التهيئة**

2- 2- 2- 1- مبادئ التهيئة بالمدينة:

- تحويل الخط الكهربائي متوسط الضغط والذي يمر بمجال الدراسة.
- تجسيد مشاريع السكن لإمتصاص العجز الموجود خاصة على مستوى مدينة باتنة.
- إحياء المجال بواسطة توقيع مرافق مختلفة موزعة عبر مساحاته لتلبية الإحتياجات اليومية لسكان المخطط وتجهيزات كبرى تخدم مجموعة من بلديات ولاية باتنة.
- خلق فضاءات ترفيه تتمثل خصوصا في الحدائق العامة والتي تعمل على تحقيق الراحة النفسية، وكذا دورها الجمالي والبيئي على المحيط، كما تعمل على هيكلة وتنظيم المجال الحضري.
- تجسيد شبكة من الطرقات المنتظمة، حيث تم إقتراح طرق مزدوجة بشكل شطرنجي.
- ربط مخطط شغل الأراضي 03 بمخطط شغل الأراضي01 و02 عن طريق جادة موازية للثكنة العسكرية.
- توسيع الطريق الوطني رقم 77 (طريق مزدوج) في حدود مخطط شغل الأراضي، بالإضافة إلى طريق ثالثة تخدم مخطط شغل الأراضي 03.
- إقتراح نفق أرضي.
- خلق مجال أمني للثكنة ومؤسسة إعادة التأهيل.
- إقتراح نمط واحد للسكن في منطقة التوسع والمتمثل في السكن الجماعي بمختلف أنواعه.

2- 2- 2- 2- الفرضيات:

تم إقتراح فرضيتين أساسيتين:

- **الفرضية الأولى:** بالشعبة تم إستغلال مجال الدراسة لإنشاء:

[1]- مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير URBA-BATNA.

سكنات جامعية- إنشاء مرافق- ربط الطريق الولائي رقم"161"بالطريق المزدوج المقترح ومنه تتفرع باقي الطرق الأولية، الثانوية والثالثية لخلق حركة على مستوى المجال.

جدول رقم: (03- 20)- الجدول المساحي للتهيئة المقترحة في الفرضية الأولى الخاصة بـ:"م.ش.أ3" للقطب حملة

التعيين	المقترح	
	المساحة (هـ)	النسبة %
السكن الجماعي	135,36	75,20
المرافق المهيكلة	21,54	11,97
مرافق ملحقة	10,46	5,81
الطرق	12,64	7,02
المجموع	180	

المصدر: مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير URBA-BATNA، مخطط شغل الأراضي "03".

- **الفرضية الثانية:** نفس مبادئ الفرضية الأولى ولكن:
- «المرافق المهيكلة تكون متمركزة على محورين أساسيين.
- برنامج سكني يقدر بـ: 2024 مسكن بكثافة سكنية تقدر بـ: 80 مسكن/هـ.
- الطريق الولائي رقم"161"الرابط بين باتنة والشعبة والطريق الوطني رقم"77"». [1]

جدول رقم: (03- 21)- الجدول المساحي للتهيئة المقترح في الفرضية الثانية لمخطط شغل الأراضي رقم 03

التعيين	المقترح	
	المساحة (هـ)	النسبة %
السكن الجماعي	114,10	63,39
مرافق مهيكلة	34,05	18,92
مرافق ملحقة	19,21	10,67
الطرق	12,64	7,02
المساحة الإجمالية	180	

المصدر: مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير URBA-BATNA، مخطط شغل الأراضي "03".

2- 2- 2- 3- مراحل إنجاز مخطط شغل الأراضي:

تتم وفق نفس المراحل المتبعة لإنجاز مخططي شغل الأراضي الأول والثاني.

وقد قسم مجال الدراسة إلى منطقتين متجانستين:

[1] - مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير URBA-BATNA.

- المنطقة المتجانسة الأولى (منطقة السكن الجماعي):

تشغل هذه المنطقة مساحة 157.61 هكتار أي نسبة49.44% من مجموع مجال الدراسة وعليه فإن برنامج التهيئة تضمن إعداد شبكة من الطرق الأولية والثانوية وإقتراح مساحات خضراء بالإضافة إلى مجموعة من المرافق والجدول التالي يلخص المنطقة المتجانسة الأولى:

جدول رقم: (03- 22)- يلخص المنطقة المتجانسة الأولى بـ"م.ش.أ3" للقطب حملة

التعيين		العدد	المساحة(م^2)	النسبة(%)
السكن الجماعي	المبرمج	7173	722916.4	45.87
	المقترح	2675	264485	16.78
	المجموع	9848	987401.4	62.65
المرافق	المبرمج	23	164473	10.44
	المقترح	06	62881	3.99
	المجموع	29	227354	14.42
الطرق الأولية والثانوية		-	252351.39	16.01
المساحات الخضراء و المساحات الحرة		-	109051.87	6.92
المجموع الكلي		-	1576158.66	100.00

المصدر: مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير-URBA- BATNA- مخطط شغل الأراضي رقم 03 حملة لبلديتي باتنة - واد الشعبة.

فمن الملاحظ حسب التحليل للإستعمال المساحي للمنطقة المتجانسة الأولى هو سيادة الوظيفة السكنية بإستحواذها على نسبة 62.65% من مساحة المنطقة ككل.

- المنطقة المتجانسة الثانية (منطقة المرافق):

تبلغ مساحتها الإجمالية 161.17 هكتار أي نسبة50.57% من مجموع الدراسة.

الجدول رقم: (03- 23)- يلخص برنامج التهيئة في المنطقة المتجانسة الثانية:

التعيين		العدد	المساحة(م^2)	النسبة(%)
المرافق	المبرمج	30	682899	42.37
	المقترح	20	231845	14.39
	المجموع	50	914744	56.76
الطرق الأولية و الثانوية		-	347331.02	21.55
المساحات الخضراء والمساحات الحرة		-	458654.19	21.69
المجموع الكلي		-	1611677.34	100

المصدر: مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير-URBA- BATNA- مخطط شغل الأراضي رقم 03 حملة لبلديتي باتنة - واد الشعبة.

والملاحظ حسب التحليل للإستعمال المساحي لمختلف العناصر المكونة للمنطقة المتجانسة الثانية هو سيادة وظيفة المرافق بإستحواذها على نسبة56.76% من مساحة المنطقة ككل.

شبكة الطرق: تلخص في الجدول رقم: (03- 24)- التالي كما يلي:

التعيين		العرض(م)	الطول(م)	المساحة($م^2$)	على عاتق
الطرق الأولية	(A)	37	2199,91	81396,67	الدولة
	(B)	33	419,89	13856,37	
	(C)	30	6100,31	183009,3	
	(D)	26	5626,92	146299,92	
	(E)	21	2276,71	47810,91	
	(F)	13	310	4030	
	المجموع		16933,74	476403,17	
الطرق الثانوية		12	10273,27	123279,24	الجماعات المحلية
المجموع الكلي			27207,01	599682,41	/

المصدر: مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير-URBA- BATNA- مخطط شغل الأراضي رقم 03 حملة لبلديتي باتنة - واد الشعبة.

- **الشطر الثاني للمرحلة الأولى: التقنين**

حسب مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير URBA-BATNA فإن مخطط شغل الأراضي رقم 03 نص على نفس التنظيم العمراني الذي شمله مخططي شغل الأراضي الأول والثاني المذكور سابقا.

2- 2- 3- آثار المشروع:

وعلى العموم، بعد دراسة تحليلية لجميع المخططات الخاصة بالقطب إستطعنا أن نميز بين الأثر السلبي والإجابي تبعا لإنشاء هذا القطب والتي نلخصها في مايلي:

- **بعض الإيجابيات:**

- أول ما بدأت فكرة تجسيد هذا القطب وقع الإختيار على منطقة إمدغاسن ومن حسن الحظ وبعد دراسات ومشاورات ألغي هذا الإختيار لأنه يمس الإرث الثقافي والتاريخي للمنطقة، حيث يضم أحد الآثار الرومانية لما قبل التاريخ (300 سنة) وهو ضريح إمدغاسن.
- نلاحظ وجود وعي بيئي مجسد على أرض الواقع فعلى سبيل المثال النفايات المنزلية توضع في أماكن مخصصة لهذا الغرض، وتكون داخل أكياس بلاستيكية أو سلات خاصة، ولا توضع على حافة الطريق العامة إلا عند حضور الشاحنات الخاصة لنقلها.
- غرس صفين من الأشجار على حافتي الطريق الأولي وبعض الطرق الثانوية.
- مجال الدراسة يقع في منطقة ذات زلزال ضعيف.
- حسب وجهة نظر مكتب الدراسات الذي رأى ضرورة تقسيم مجال الدراسة إلى منطقتين متجانستين بهدف تحقيق التنظيم العمراني، هذا الأخير الذي سيضمن حسن إستغلال الفضاءات داخل النسيج العمراني.

- «تقع بلدية وادي الشعبة في المرتبة 42 من بين 61 بلدية من حيث حجم السكان وذات كثافة سكانية تقدر بـ: 31ن/كلم². بالإضافة إلى معدل شغل السكن الذي وصل إلى 6,1».[1]
هذا الوضع يستدعي حقا زيادة في عدد السكان وتوسيع الحظيرة السكنية بالمنطقة.
- «توجد أربعة "maisons forestières" أنشئت في إطار الحظيرة الوطنية "belezma" تختص في الحفاظ على الغابات. حيث توجد واحدة بوادي الشعبة وأخرى بحملة شيدتا سنة 1961 في العهد الإستعماري، [كما يظهر هنا بُعد الحفاظ على التراث والإرث التاريخي].
كما يوجد في وادي الشعبة مشروع نقاط الماء"points d'eau" في طور الإنجاز.
- تتوفر بلدية الشعبة على"مشجر"وهو موضع تزرع فيه الأشجار لأغراض علمية "arboretum"»[2] حيث ينجز في إطار جمع الأنواع المهددة بالإنقراض.

- **بعض السلبيات:**

- التلوث:

«الملوثات المائية: ترمى المياه المستعملة في وادي "قرزي" أحيانا وذلك في حالة إنسداد القنوات، عابرة بذلك النسيج العمراني، وتستعمل المياه في طرفي الوادي في السقي الزراعي أحيانا، خاصة في بلدية "فسديس".

التلوث الصناعي: بإستثناء مؤسسة ENIPEC التي تتوفر على محطة للمعالجة وcotitex التي تحتوي أيضا على محطة للمعالجة غير أنها لا تعمل بصفة دائمة». [3] «أما بالنسبة للزيوت لا زال هناك بعض الزيوت ترمى في قنوات الصرف الصحي بشكل غير معالج خاصة من طرف (محطات البنزين وبعض الوحدات الصناعية،...) مما يؤثر بشكل مباشر على محطة التصفية.

النفايات الهامدة: وهي عبارة عن النفايات الناتجة عن عمليات البناء والهدم بما تمثله من مواد جبسية، حجارة،...الخ وهي خالية من المواد الكيميائية حيث أن طريقة تسيير ومعالجة هذا النوع من النفايات غير متحكم به فهذه النفيات لازالت تلقى بشكل عشوائي ولا توجد لها مواقع واضحة على مستوى التجمع الحضري للمدينة». [4]

- منع تشييد المؤسسات الصناعية يقلص من أهمية القطب، ذلك أن خلق تلك المؤسسات سيدعم توفير مناصب الشغل الأمر الذي سيرفع من رغبة السكان بالإستقرار في هذه المنطقة ويزيل طابع - المدينة المرقد- حيث سيتأسس إعتمادا تاما على موجودات القطب مما سيمنحه الإستقلالية مع مرور الوقت.
- إن تقسيم المدينة إلى مناطق متجانسة ذات سيادة للمرافق أو السكن يعبر عن روتين متداول فمن الأجدر الموازنة بين عدد المرافق والسكن ومختلف الشبكات والمساحات الخضراء، علما أن الكثافة والتركيبة السكانية هي المتحكمة في خلق هذه الأخيرة خاصة في مدينة لا تتوفر على منطقة توسع مستقبلي معتبرة وهذا ما سيحد أكثر عملية التخصيص.

---

[1] - direction de planification et d'aménagement urbain (wilaya de Batna), monographie de la wilaya de Batna 2009.

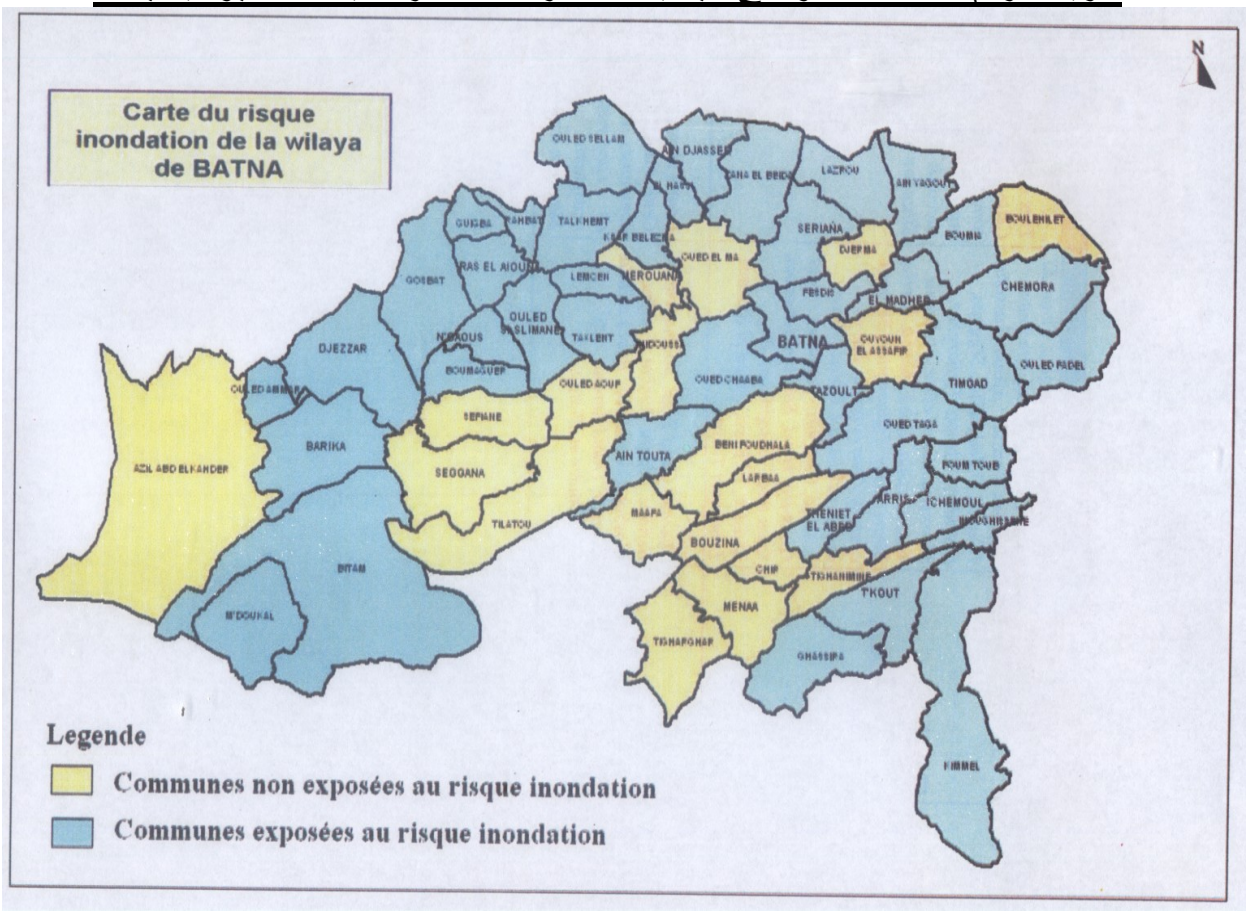
[2]- معلومات محصلة من خلال مقابلة مع موظفي مديرية الغابات بولاية باتنة، أفريل 2011.

[3]- بوهالي إبراهيم وآخرون، المدن الجديدة: دراسة حالة المدينة أمدغاسن- باتنة- مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس، فرع تسيير المدن جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2002، ص:46، 47.

[4]- مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية باتنة، المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمجموع بلديات باتنة، فسديس، وادي الشعبة، تازولت، عيون العصافير، سريانة، جرمة، المرحلة الأولى، ص: 77,73.

- يوجد مجال الدراسة في منطقة فيضانات والخريطة الآتية توضح ذلك.

خريطة رقم 03- 10: توضح البلديات المعرضة لخطر الفيضانات بولاية باتنة



Source : DPAT, monographie de la wilaya de Batna décembre 2009.

- «تقع بلدية باتنة في المرتبة الأولى ما بين 62 بلدية من حيث حجم السكان [أي أنه كان يجب إستبعاد حتى التوسع بهذه البلدية، مع العلم أنه توجد بلدية] بها 0 سكان إلى غاية 2009/12/31 وهي الأربعاء» [1] أين يجب أن يعاد التفكير بهكذا مناطق وإعداد الدراسات التي يمكن أن تحل إشكالياتها.

- حسب الدراسة المنجزة من طرف مكتب الدراسات URBA- BATNA إن إختيار شكل المدينة كلوحة شطرنج، أين تكون الشوارع مستقيمة، متوازية ومتعامدة هو إعتماد لخطة هندسية منتظمة تسهل تحديد الملكيات والتقسيم الإداري للمجال إلا أن من عيوب هذه الطريقة ضيق مجال الرؤية عند مفترق الطرق، تأثير أشعة الشمس والرياح على المباني الممتدة على طول الشوارع المتوازية بالإضافة إلى طول المسافة التي يقطعها الساكن إلى قلب المدينة.

- قد تم الإنطلاق في بعض الإنجازات التابعة لمخطط شغل الأراضي رقم"03"قبل المصادقة على هذا الأخير. وهذا ما يعتبر تعديا قانونيا وتجاوزا واضحا للتنظيمات التي يسعى أي مخطط شغل أراضي تجسيدها.

[1]- direction de planification et d'aménagement urbain (wilaya de Batna), monographie de la wilaya de Batna 2009.

- حسب بعض المعلومات من طرف أحد الإداريين أن موقع الدراسة كان عبارة عن مستثمرات فلاحية جماعية تسمى "مزرعة بن بولعيد"بالإضافة إلى أن طبيعة الملكية لا تعود للدولة بل هي ملك أحد الخواص"السيد علي بن فليس"وعليه فإن قرار خلق هذه المدينة يعتبر ذا قوة سياسية محضة وليس ذا قوة دافع إقتصادي أو إجتماعي. حيث يجب إعادة النظر بطبيعة هذا الموقع وحسن إستغلاله بما يتناسب معه، على سبيل المثال نلاحظ من خلال الجدول التالي المردودية التي يمكن أن نجنيها من تربية الحيوانات خاصة في وادي الشعبة والذي يعتبر من أغنى بلديات باتنة من حيث توفر الأراضي الزراعية، نسبة نجاح عمليات التشجير، بعض الموارد كالكلس والزنك بالإضافة إلى الطاقات السياحية المتعددة.

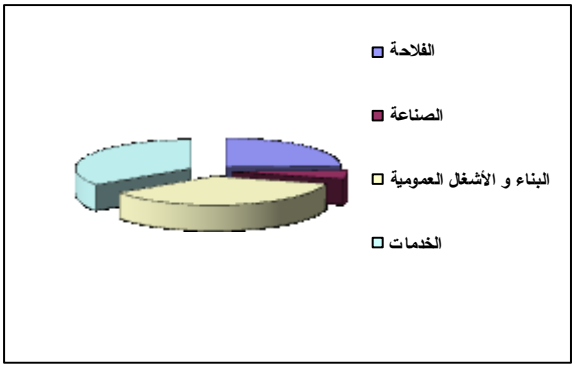
جدول رقم: (03- 25)- الأنواع الحيوانية في كل من بلديتي باتنة ووادي الشعبة

البلدية / النوع		باتنة	واد الشعبة	المجموع
الأبقار (رأس)		220	195	**415**
الأغنام(رأس)		1500	5780	**7280**
الماعز (رأس)		567	562	**1129**
الدواجن	العدد	4800	80000	**84800**
	الانتاج (البيض)	/	49000	**49000**
تربية النحل (عدد البيوت)		168	300	**468**

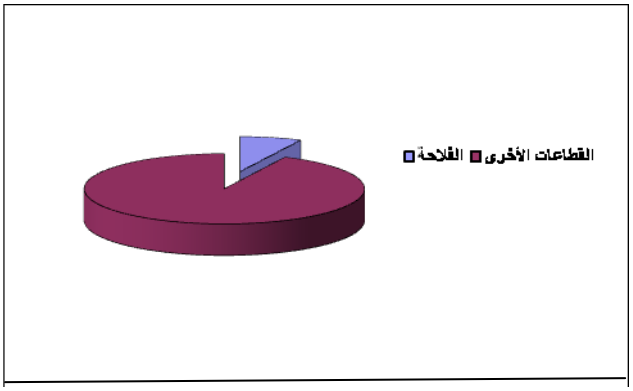
المصدر: مديرية الفلاحة لولاية باتنة / معطيات لسنة 2005.

شكل رقم: (03- 03) - تطور اليد العاملة في القطاعات الإقتصادية في بلدية وادي الشعبة

القطاعات الإقتصادية لبلدية واد الشعبة 1987



القطاعات الإقتصادية لبلدية واد الشعبة 1998



المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، تقرير يضم مراجعة للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمجموع بلديات باتنة، تازولت، عيون العصافير، وادي الشعبة، جرمة، سريانة، فسديس، المرحلة الأولى، ص: 43.

كما نلاحظ وكما أصبح معتاد في الجزائر ورغم كل السياسات الهادفة لترقية قطاع الفلاحة فإن هذا الأخير لا يزال رهين طموحات وقوة الإسمنت إلى جانب هوس التحضر.

3- المدينة الجديدة علي منجلي بقسنطينة

مدخل:

«تبعد مدينة قسنطينة الكائنة على بعد 430 كلم من الجزائر العاصمة وقد تم بناءها على موقع مدهش وعلى صخرة تعلو 800 متر تنحدر منها وديان سحيقة. وقد حملت المدينة في أول الأمر إسم "صاتيم باتيم" خلال الفترة القرطاجية وإسم"سيرتا" خلال الفترة النوميدية. وكانت عاصمة ماسينيسا وميسيسبا ويوغرطة الملوك النوميديون. ثم حملت إسم قسنطينة في عهد الإمبراطور قسطنطين الأول الذي جعل المدينة تقوم من رمادها بعد تدميرها من قبل ماكسانس في سنة 311 ».[1]

بالنسبة لحالة توسع مدينة قسنطينة على سطح عين الباي يعبر عن تحد لعوامل جغرافية، طبيعية وأخرى بشرية يشهد له العالم بأكمله. لأن «هذا التوسع يمثل حالة خاصة تتعلق بحالات التوسع الممنوع لبعض التجمعات بسسبب التقطع الطبيعي لموقعها الجغرافي وأين أُتخذ مبدأ المدينة التابعة على بعد يقارب عشر كيلومترات في الجنوب».[2]

3-1- حالة الموقع:

3- 1- 1- مجموعة العوائق الطبيعية:

«يتشكل موضع مدينة قسنطينة من عدد من الهضاب والتلال المرتفعة، وهو موضع يتميز بالإنقطاع في وحداته الطبوغرافية لوجود وادي الرمال وبومرزوق والإنحدارات الشديدة وخوانق الرمال، جعلت من الأراضي المستوية القابلة للتعمير قليلة وغير متواصلة، الشيء الذي إنعكس على البنية والمورفولوجية العمرانية للمدينة التي خضعت للوسط الفيزيائي الذي توضعت عليه وحال دون توسع عمراني منسجم».[3] «حيث يشتمل سطح عين الباي بالخصوص على مساحات ذات طبيعة حجرية محبذة للبناء بمختلف أنواعه ومساحات أخرى ذات تربة عادية».[4]

---

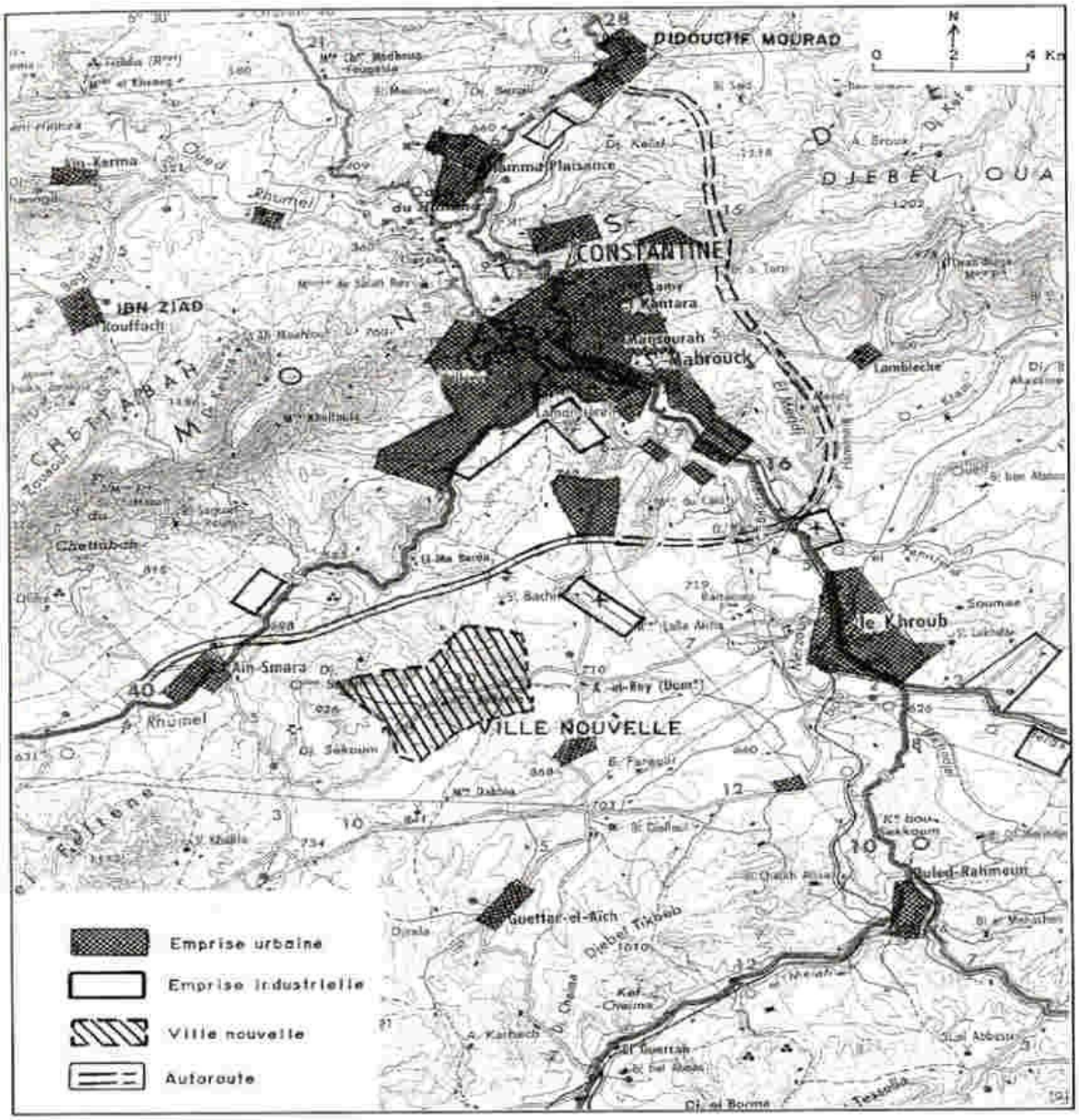
[1]- LNG 16 مجلة تصدر عن تنسيقية الإتصال لسونطراك - المصب - وهران، العدد 1، ديسمبر 2009، ص، 72 www .ing16.org

[2] - claude chaline, les villes nouvelles dans le monde, presse universitaires de France, paris, 2émes édition, 1996, p : 21.

[3]- فؤاد بن غضبان، المدن التوابع حول مدينة قسنطينة: تحولاتها، أدوارها ووظائفها (الخروب، عين السمارة، ديدوش مراد، الحامة بوزيان وتجمع بكيرة)، مذكرة ماجستير، كلية علوم الأرض، قسم التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، مارس2001، ص: 14.

[4]- معلومات محصلة من خلال مقابلة بموظفي مخبر الشرق للبناء والسكن، قسنطينة، أفريل 2011.

خريطة رقم 03- 11: توضح التركيبة الفيزيائية لمدينة قسنطينة



source: hafiane abderrahim," les projets d'urbanisme récents en Algérie",43rd ISOCARP 2007, p : 05. www.isocarp.net/data/case_studies/1064.pdf

وفي مايلي جدول يبين نسب الإنحدرات التي تسيطر على مجال مدينة قسنطينة والتي تعتبر من أبرز العوائق التي تقف أمام غاية التنظيم، التوسع وفك الخناق على مركز المدينة:

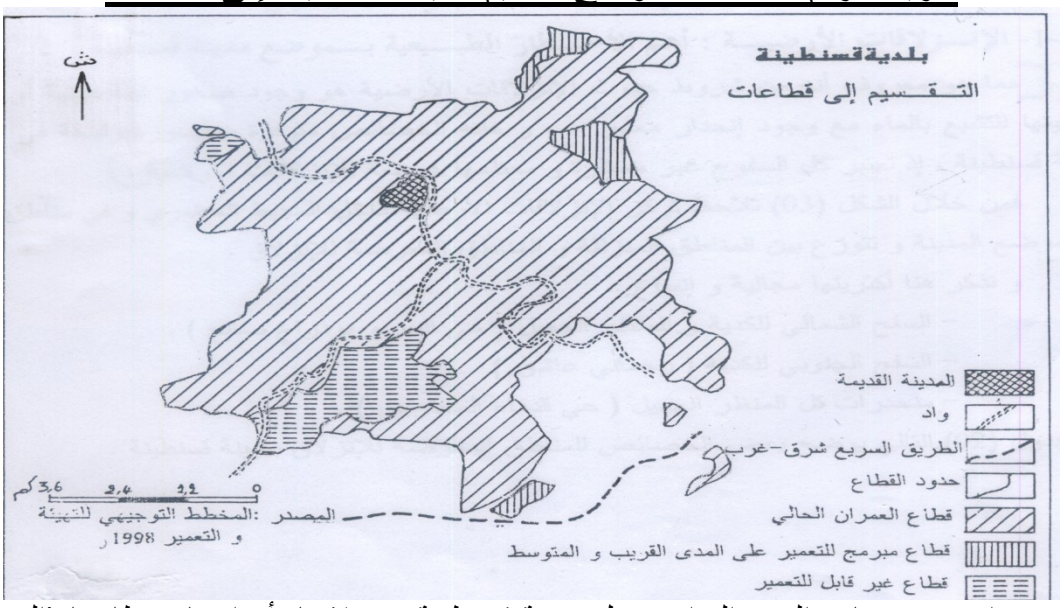
جدول رقم: (03- 26)- يوضح توزيع فئات الإنحدار على موضع مدينة قسنطينة

فئة الانحدار	المساحة(كم^2)	النسبة(%)
03-0	07,50	08,97
08-03	15,25	18,23
15-08	42,75	51,13
20-15	11,75	14,05
20+	06,36	07,61
مساحة الموضع	83,36	100

المصدر: فؤاد بن غضبان، المدن التوابع حول مدينة قسنطينة: تحولاتها، أدوارها ووظائفها (الخروب، عين السمارة، ديدوش مراد، الحامة بوزيان وتجمع بكيرة)، مذكرة ماجستير، كلية علوم الأرض، قسم التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، مارس2001، ص:16.

كما نلاحظ حسب هذا الجدول أن فئة الإنحدار التي تفوق العشرين (20°) تمثل نسبة 7,61% من مساحة المدينة فهي تمثل مناطق غير قابلة للتعمير تماما في حين نجد فئة الإنحدار مابين 8 - 15° تمثل نسبة 51,13 % من المجال وهي مناطق يصعب بها التعمير لأنها تتطلب تكاليف باهضة للتمكن من إستغلالها مع العلم أن هذه المساحة تتميز بقيمة جيوتقنية ضعيفة. أما الخريطة التالية ستوضح أكثر المناطق القابلة والغير قابلة للتعمير بمدينة قسنطينة.

خريطة رقم 03- 12: توضح تقسيم مدينة قسنطينة إلى قطاعات



المصدر: فؤاد بن غضبان، المدن التوابع حول مدينة قسنطينة: تحولاتها، أدوارها ووظائفها (الخروب، عين السمارة، ديدوش مراد، الحامة بوزيان وتجمع بكيرة)، مذكرة ماجستير، كلية علوم الأرض، قسم التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، مارس2001، ص:17.

«إذ أن الأراضي القابلة للتعمير المستقبلي متوفرة فقط إلاّ على المدى القريب والمتوسط وهي جد محدودة (214,5هـ) وتتوزع في 03 مناطق مختلفة كالآتي:

- الشمال الشمال الشرقي: في شمال المنطقة الحضرية السكنية الجديدة لجبل الوحش بمساحة تقدر بـ:34,50 هكتار.
- الشمال الشرقي: وتشمل منطقة سركينة، مساحتها 122,4هكتار.
- الجنوب: على الحافة اليمنى للطريق السريع شرق-غرب بمساحة أقل من السابقتين وتقدر بـ: 34,50هكتار.

بينما نلاحظ أن الأراضي غير القابلة للتعمير والتي يشملها المحيط الحضري...تقع خارج الإطار المبني وتغطي مساحة 502 هكتار، منها 470هكتار في الجنوب الشرقي والثانية في الشمال الشمال الغربي بمساحة 32هكتار.

بالإضافة إلى مجموعة العوائق المذكورة أعلاه نجد أخطار طبيعية تهدد المنطقة وهي:

- **الإنزلاقات الأرضية:** مما هو معروف أنه من شروط حدوث الإنزلاقات الأرضية هو وجود صخور لينة طينية أو مارنية وقابليتها للتشبع بالماء مع وجود إنحدار معتبر...، وهاته الخصائص متوفرة وبصورة واسعة في موضع مدينة قسنطينة، إذ تعتبر كل السفوح غير مستقرة ومعظمها عرضة للإنزلاقات الأرضية.
- **الفيضانات:** نجد أن المناطق المعرضة للفيضانات بموضع مدينة قسنطينة تتركز على طول ضفتي وادي الرمال وبومرزوق».[1]

الزلازل: من المتعارف عليه أنه يوجد 5 مناطق بالجزائر يمكن أن تحدد من خلالها قابلية الأرض للتعرض للزلازل نذكرها في مايلي:

«المنطقة 0: زلزال صفري؛ المنطقة I: زلزال ضعيف؛ المنطقة IIa: زلزال ضعيف إلى متوسط نوعا ما؛ المنطقة IIb: زلزال متوسط؛ المنطقة III: زلزال قوي». [2]

«وفي ما يخص مدينة قسنطينة فهي تنتمي للمنطقة IIb أين تكون شدة الزلزال متوسطة وهي المنطقة ما قبل الأخيرة من ناحية قوة الزلازل أي أن خطر الزلازل يعتبر من أشد الكوارث الطبيعية التي يمكن أن تعصف بالمدينة، بالإضافة إلى أن البناء يتطلب في هكذا مناطق على الأقل خرسانة مسلحة ذات 350 كغ/م^3، وهذا الحد يعتبر جد مكلف ومستهلك للطاقة». [3]

* **مجموعة المشاكل التي تحاصر مدينة قسنطينة:**

- «وضعية تنذر بالخطر في ما يخص الحظيرة السكنية التي تتميز بعجز يفوق 40000 سكن، مشكلة من:
  - حظيرة بـ: 15000 سكن مهددة بإنزلاقات الأرض.
  - أحياء قصديرية تُعد حوالي 11638 كوخ في 75 موقع وتضم 81500 نسمة.
  - 3500 سكن بالي بالمدينة القديمة (في حالة خراب).

[1]- فؤاد بن غضبان، المدن التوابع حول مدينة قسنطينة: تحولاتها، أدوارها ووظائفها (الخروب، عين السمارة، ديدوش مراد، الحامة بوزيان وتجمع بكيرة)، مرجع سبق ذكره، ص:18،15.

[2] - MATET, Rapport de la mission B1(plan d'aménagement), finalisation du plan d'aménagement de la ville nouvelle de Boughzoul et des études d'aménagement des quartiers prioritaires, étude d'impact sur l'environment, 23 mars 2009, p :22.

[3]- معلومات محصلة من خلال مقابلة بموظفي مخبر الشرق للبناء والسكن، قسنطينة، أفريل 2011.

- إختلال كبير بين العرض والطلب على العقار مما أدى إلى إنتشار العديد من المواقع الغير رسمية والتي يقع أغلبها على أراضي غير مستقرة أو ذات طاقة فلاحية كبيرة.
- إختناق المدينة الناتج عن تمركز أغلب الأنشطة بمركز المدينة ذا 85 هكتار، قلة الممرات وتدهور شبكة الطرقات والتي تسببت كذلك في المشاكل الكبرى للحركة والنقل.

3-1- 2- بعض الإيجابيات تبعا لخلق المدينة الجديدة:

المدينة الجديدة يبدو أنها تشكل حلا:

- من جهة، لتقف في وجه المشاكل المعقدة لمدينة قسنطينة التي بالرغم من النقائص والثغرات تبقى قطب جهوي جاذب، لكنه يسير بخطى سلبية على تسيير المدينة (أو التجمع*) في ما يتعلق بالسكن، البنيات التحتية، التنقل والتجهيزات.
- من جهة أخرى، للإستجابة لحاجيات توسع تجمع قسنطينة، في حين أن الموقع جد متشبع لأن تطوير النسيج غير ممكن:
  - الجيوب العمرانية والأراضي المستردة من الأحياء القصديرية لا يمكنها أن تحوي إلا برنامجا ضيقا.
  - التطوير بالإنتقال إلى المراكز التابعة يعرض العديد من المساوئ كإستهلاك أراضي زراعية جيدة بسبب تموضع المراكز على الأودية الثلاث، مع حماية وظائف ثالثية للتجمع الأم.

3-2- حالة مجال الدراسة:

وقع الإختيار على سطح عين الباي بناءً على دراسات خلال المخطط التوجيهي للتعمير لسنة 1988 لتوفر العوامل المحفزة التالية:

- قربه من قسنطينة ومدينتين تابعتين (الأرض موجودة بين بلديتي الخروب وعين السمارة).
- الأرض بور أو ذات إمكانات فلاحية ضعيفة.
- عقار مهم قدر بـ: 1500 هكتار ذا قدرة إستقبال 300000 ساكن.
- موقع محبذ لتقاطع محاور مواصلات كبرى وإلى جوار المطار الدولي "محمد بوضياف".
- موقع قابل للبناء مستقر (نسبة معتبرة من الأرض ذات نوعية جيوتقنية جيدة وضعيفة الإنحدار)».[1]
- «إقليميا لا ينتمي توسع – علي منجلي – لبلدية قسنطينة فهو يتداخل على جزء من إقليم المدينة التابعة الخروب وجزء آخر من بلدية عين السمارة.

وفي الحقيقة لا يوجد في الجزائر إطار قانوني يتعلق بالتوسعات الجديدة. حيث إنطلقت أشغال إنجاز توسع عين الباي سنة 1992 في ظل غياب تام لتشريع خاص.

---

* - le groupement de Constantine constitué de Constantine et quatre villes satellites : El khroub, Ain Smara, Hamma Bouziane et Didouche Mourad.

[1] - Makhloufi Lilia, émergence, évolution et identité d'une ville nouvelle : cas de Ali Mendjeli à Constantine, thèse de magister, option : urbanisme, département d'architecture et d'urbanisme, université mentouri, 2003, p : 69,71.

توسع مدينة قسنطينة - علي منجلي - خُطط في إطار أدوات التعمير العادية المعمول بها في الوطن. وقد كلف مكتب الدراسات الوطني CADAT (مجلس تهيئة الإقليم) بالدراسات المرتبطة بالموقع...أما دراسات تهيئة وتعمير الموقع بعثت من طرف مجلس الوزارات في 22 ماي 1983 وقد عين كمحيط للتجمع الحضري المستقبلي...وفي 01 ديسمبر 1990 كلفت سلطات مدينة قسنطينة URBA-CO (CADAT سابقا) بإعداد دراسات توسع عين الباي، لإنجاز عدد مهم من السكنات الإجتماعية. وفي 1992 أعطى والي قسنطينة الضوء الأخضر لبداية الأشغال وعين لجنة متابعة وفقا للقرار رقم 02 المؤرخ بـ: 28 مارس 1992. وقد صادق المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لقسنطينة على خلق والتأكيد رسميا على إنشاء المدينة الجديدة من خلال مرسوم 25 فيفري 1998...سمي هذا التوسع «علي منجلي» حسب مرسوم وزاري بـتاريخ: 05 أوت 2000». [1]

3- 2- 1- الدراسات الجيوتقنية:

«خلصت الدراسات الجيوتقنية إلى أن الموقع له قدرة تحمل جيدة ولا توجد به إنزلاقات للأرض. أما الشروط المناخية، فالمدينة الجديدة نظرا لموقعها وتشييدها على هضبة منخفضة فهي دون حماية طبيعية حيث تتعرض إلى شتاء بارد ممطر وصيف حار جاف. ومعرضة
للرياح أين تجتاحها تيارات من الجهة الشمالية تكون محملة بالأمطار وفي الصيف الرياح الساخنة (السيريكو). وهذا ما يساهم في تقليص مشاكل الرطوبة». [2]

3- 2- 2- المياه:

«من خلال بعض المعطيات المتعلقة بنوعية التربة وموقع نقاط المياه، نخلص إلى أن إمكانية إنجاز آبار في الطبقات الجوفية والحصول على منسوب مياه كاف غير موات. وتكشف العينتين المدروستين للمياه من خلال الرواسب أنها مياه تحتوي على قيمة أملاح معدنية متوسطة ومعدل مرتفع من الملح؛ ومع ذلك فإن المخبر الذي قدم نتائج التحليل حول التركيب البكتيريولوجي والكيميائي يبين أنه ماء صالح للشرب وذو نوعية جيدة.

قدرت إحتياجات المدينة الجديدة للمياه بـ:

- في المدى القصير: 115ل/ثا
- في المدى المتوسط: 250ل/ثا
- في المدى البعيد: 615ل/ثا، 990ل/ثا». [3]

[1] - Mohamed foura et Yasmina foura, ville nouvelle ou ZHUN à grande échelle : l'exemple d'Ali Mendjeli à Constantine ? article publiée, www.annalesdelarechercheurbaine.fr/img/16fourra98ps.pdf

[2] - Kassah Laouar Ines, la ville nouvelle Ali Mendjeli : acteurs et gouvernance dans le processus d'édification, mémoire de magister en aménagement du territoire, faculté des sciences de la terre, de la géographie et de l'aménagement du territoire, université Mentouri de Constantine, mars 2007, p :45.

[3] - URBA-C0, rapport sur la nouvelle ville Ali – Mendjeli, p : 29,35.

3-2- 3- طاقة الإستيعاب:

- «50000 سكن أغلبها سكنات جماعية إجتماعية، تساهمية وإيجارية (تمثل نسبة 93% من مجموع الحظيرة السكنية)؛ أما السكن الفردي يمثل نسبة 6,11% في حين السكن الترقوي الخاص يمثل برنامج ضعيف بمعدل 1,13%».[1] حيث نميز بين:

- «سكنات نوع F1 بنسبة 9,98%.
- سكنات نوع F2 بنسبة 43,35%.
- سكنات نوع F3 بنسبة 45,36%.

أين وصل معدل شغل السكن إلى 7,14 [الوضع الذي يعبر عن حالة إزدحام مبيتي خاصة على هذا الحجم من السكنات، حيث لم يتجاوز مساحة السكن] من نوع F2 - 47 م^2، والسكن نوع F3 – مساحته 67 م^2. كما قدر معدل شغل الوحدة 3,7 فيما يخص العائلات الفقيرة والذي ينخفض إلى 2,7 لدى العائلات الأقل فقرا.

- 300000 ساكن.

- وعاء عقاري تقدر مساحته 1500 هكتار». [2]

3- 3- مخطط شغل الأراضي:

«المدينة الجديدة تتوفر على تسعة (09) مخططات شغل الأراضي...تشغل مساحة 1232 هكتار.

- م.ش.أ 01: يشغل المركز الرئيسي والجهة الشمالية الشرقية للمدينة ويشمل الوحدات الجوارية الثمانية التالية رقم: 1-2-3-5-6-7-8-13. تبلغ مساحته 540 هكتار. ومما لا شك فيه أنه الأكبر وهو الأول الذي بدأت به أشغال التنفيذ وهذا قبل المصادقة النهائية عليه وقبل إنطلاق دراسة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير. هذا المخطط مركزي وضروري لإنطلاق إنشاء المدينة لأنه يسمح بـ:

- إنجاز هيكل المدينة (مختلف شبكات الطرق) التي تمثل أساس للمشروع.
- منح المدينة مجموعة من التجهيزات الأساسية للحياة اليومية.
- إسكان أكبر عدد ممكن من السكان ولاسيما من قسنطينة لأن مشاكل السكن بها بدأت تتضاعف (أحياء قصديرية، المناطق المتضررة بإنزلاقات التربة، مدينة قديمة،...). وحالات الطوارئ أصبحت متكررة.

- م.ش.أ 02: يقع في جنوب م.ش.أ 01 ويشمل ثلاث وحدات جوارية رقم (10، 12، 19). يشغل مساحة 136 هكتار والتي تمثل نسبة 11,04% من المساحة الإجمالية.

- م.ش.أ. 03: يقع في الجزء الجنوبي الغربي للمدينة. يشمل الوحدة الجوارية رقم 11 و09. تبلغ مساحته 140 هكتار والتي تمثل 11,36% من المساحة الإجمالية.

- م.ش.أ. 04-05-06-07-08: جميع هذه المخططات تقع في الجزء الغربي للمدينة. تشمل الوحدات الجوارية رقم: 17-18-04-14-20.

---

[1] - www.lanouvelleville.com/newtools.html

[2]- معلومات محصلة من خلال مقابلة بموظفي مديرية السكن والتجهيزات العمومية لقسنطينة، أفريل 2011.

- **م.ش.أ. 09:** يشمل الوحدتين الجواريتين 15 و 16. يمتد على 114 هكتار». [1]

جدول رقم: (03- 27)- يوضح توزيع مخططات شغل الأراضي بالتوسع الجديد على منجلي بقسنطينة

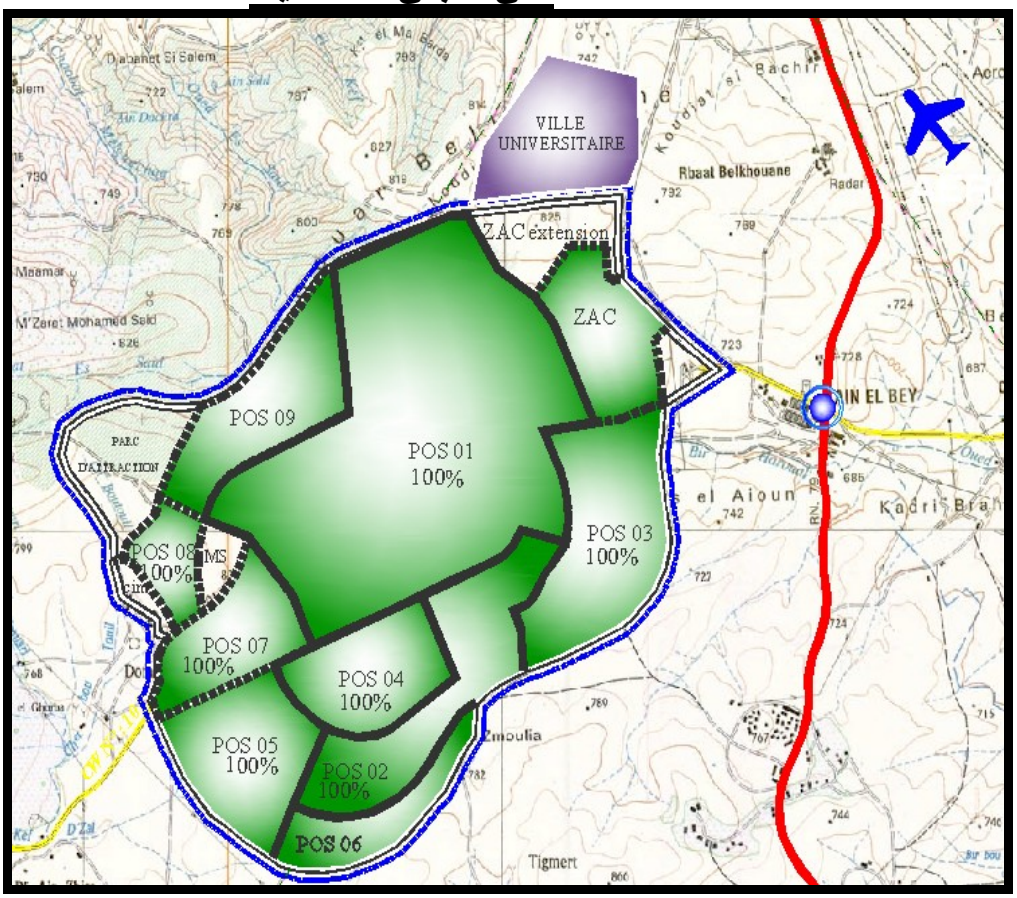
م.ش.أ	الوحدة الجوارية	مساحة م.ش.أ	%	ملاحظة
01	01-02-03-05-06-07-08-13	540	43,83	مكتمل غير مصادق عليه
02	19-12-10	136	11,04	مصادق عليه
03	09-11	140	11,36	مصادق عليه
04	17	70	05,68	مصادق عليه
05	18	92	07,47	مكتمل غير مصادق عليه
06	20	40	03,25	مكتمل غير مصادق عليه
07	04	55	04,46	مكتمل غير مصادق عليه
08	14	45	03,65	قيد الدراسة
09	15-16	114	09,25	قيد الدراسة
المجموع		1232	100	

Source : Kassah Laouar Ines, la ville nouvelle Ali Mendjeli : acteurs et gouvernance dans le processus d'édification, mémoire de magister en aménagement du territoire, faculté des sciences de la terre, de la géographie et de l'aménagement du territoire, université Mentouri de Constantine, mars 2007/ DUC2005, p :50.

والخريطة التالية توضح أكثر مواقع مختلف مخططات شغل الأراضي بهذا التوسع:

[1] - Kassah Laouar Ines, la ville nouvelle Ali Mendjeli : acteurs et gouvernance dans le processus d'édification, mémoire de magister en aménagement du territoire, faculté des sciences de la terre, de la géographie et de l'aménagement du territoire, université Mentouri de Constantine, mars 2007, p :52.

خريطة رقم 03- 13: توزيع مخططات شغل الأراضي التسعة بالمدينة الجديدة علي منجلي - قسنطينة



المصدر: URBA – CO، 2011.

3- 4- مبدأ التهيئة العمرانية:

«التنطيق الدقيق هو تجزئة المناطق سكنية إلى وحدات جوارية والتي تكون بدورها الأحياء. نظريا كل وحدة جوارية تشمل تجهيزات مختلفة تلبي حاجيات السكان: تجارة للضروريات، تجهيزات صحية، تجهيزات ذات طابع تعليمي بالإضافة إلى تجهيزات جماعية، إدارية، ترفيهية وسوسيوثقافية. كل وحدة جوارية تتعلق بعدد معين من السكان ومستوى معين من التجهيزات التي تلبي حاجيات السكان والمحددة إنطلاقا من شبكة تجهيزات معرفة من خلال قواعد التعمير في الوطن.

- هذا التوسع سيقسم إلى 20 وحدة جوارية مرقمة من 01 إلى غاية 20. تُميز الواحدة عن الأخرى بحجمها وشكلها.
- يتشكل من 05 أحياء؛ كل حي يتكون من 04 وحدات جوارية.
- مجمع الأحياء يتكون من 02 إلى 03 حي».[1]

الجدول التالي يوضح ذلك:

[1] - Mohamed foura et Yasmina foura, ville nouvelle ou ZHUN à grande échelle : l'exemple d'Ali Mendjeli à Constantine ? Op.cit.

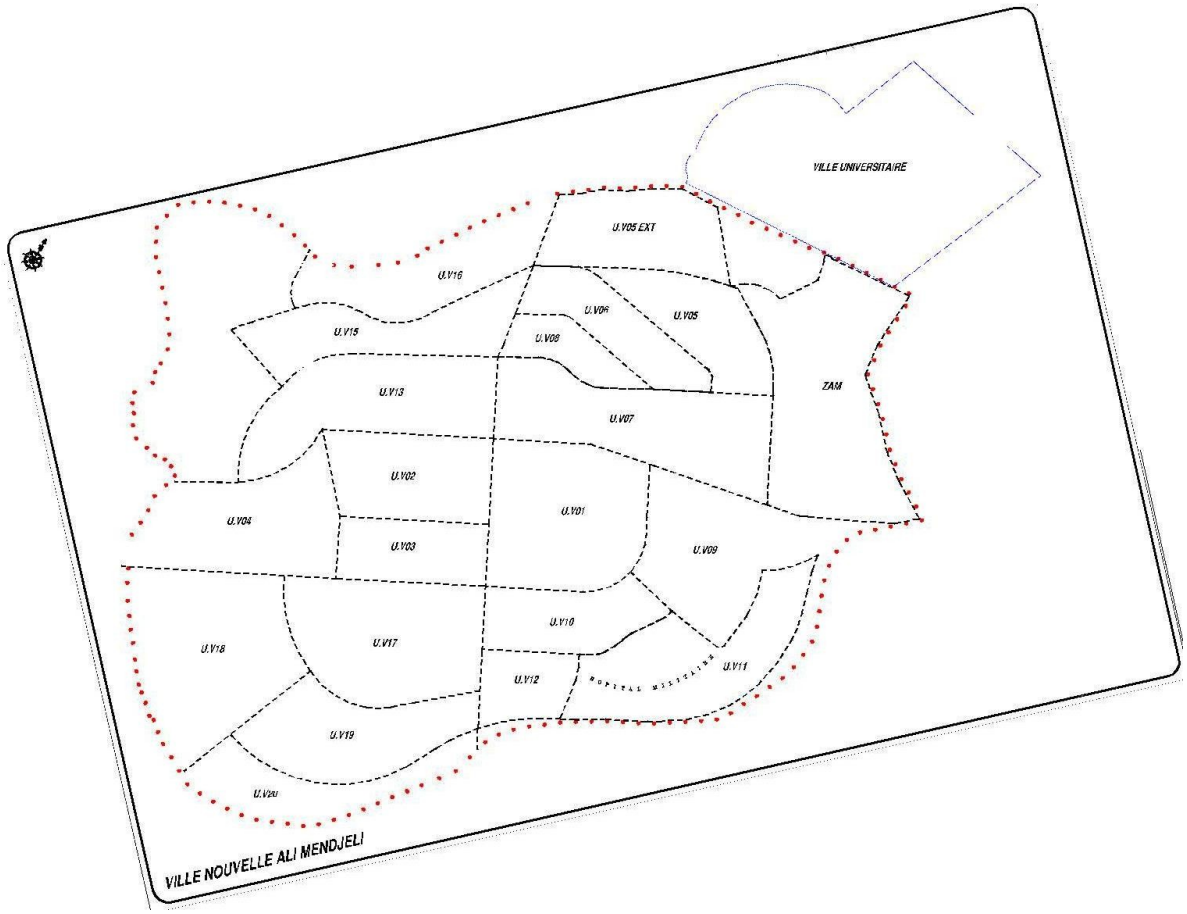
جدول رقم: (03- 28)- يوضح تقسيم الأحياء وتوزيع الوحدات الجوارية

الحي	الوحدة الجوارية	مساحة الوحدات الجوارية (هـ)	النسبة %	مساحة الأحياء	النسبة %
01	01	75,04	06,48	227,18	19,61
	02	45,43	03,92		
	03	34,04	02,94		
	04	72,67	06,27		
02	05	86,32	07,45	219,75	18,96
	06	40,38	03,49		
	07	73,09	06,31		
	08	19,96	01,72		
03	09	69,54	06,00	227 ,22	19,61
	10	39,10	03,37		
	11	85,56	07,38		
	12	33,02	02,85		
04	13	58,45	05,04	183,31	15,82
	14	48,51	04,19		
	15	60,31	05,20		
	16	16,04	01,38		
05	17	82,03	07,08	301,28	26,00
	18	87,08	07,52		
	19	63,98	05,52		
	20	68,19	05,89		
المجموع		1158,74	100	1158,74	100

Source : Kassah Laouar Ines, la ville nouvelle Ali Mendjeli : acteurs et gouvernance dans le processus d'édification, mémoire de magister en aménagement du territoire, faculté des sciences de la terre, de la géographie et de l'aménagement du territoire, université Mentouri de Constantine, mars 2007, p :49.

نلاحظ تباين مساحات الوحدات الجوارية، وبالتأكيد هذا يعني إختلاف عدد التجهيزات وطبيعة الخدمات المعروضة بالإضافة إلى عدم ثبات عدد السكنات وأنواعها، عدد السكان وإختلاف فئاتهم. وكما نعلم أن المساحة الإجمالية لهذا التوسع هي 1500 هكتار، أي أن المساحة المتبقية 341,26 هكتار مخصصة لحديقة ترفيهية، مقبرة ومنطقة نشاطات مختلفة (ZAM)، ومن الملاحظ أن هذه المساحة جدة ضئيلة خاصة إذا تعلق الأمر بوجود منطقة ترفيهية، ذلك أن كل حي مهيئ لإستقال ما بين 30000 - 48000 ساكن.

خريطة رقم 03- 14: توضح موقع مجموعة الوحدات الجوارية المشكلة للتوسع الجديد "على منجلي" بمدينة قسنطينة



المصدر: مكتب الدراسات urba - co - قسنطينة، 2011.

«نفس مبدأ التسلسل أتخذ بالنسبة لشبكة الطرقات: طرقات رئيسية، ثانوية وثالثية. وبالنسبة للمراكز: مركز رئيسي على مستوى المدينة، مراكز ثانوية على مستوى حي أو مجمع من الأحياء. وكملاحظة هناك تَدَرُج كذلك في كثافة النسيج، كثافة قوية على مستوى المركز وكثافة متوسطة حول المركز ثم كثافة ضعيفة بالأطراف. المركز الرئيسي يتطور خطيا على الطريق الولائي رقم 101...المراكز الثانوية تجهز لخلق تكامل بين المركز الحضري للمدينة الجديدة والمحيط، على حد السواء القريب والبعيد». [1]

3- 5- بعض الخوصوصيات التي ميزت المشروع:

- إنطلقت ورشات الإنجاز في الأشغال سنة 1992 أي قبل المصادقة على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمجمع قسنطينة الذي تمت المصادقة عليه سنة 1998، وقبل المصادقة على مخطط شغل الأراضي المصادق عليه سنة 1994. وهذه تعتبر نقطة سلبية تحسب في مسار إنجاز المدينة.

- «في البداية المدينة الجديدة كانت على شكل قيتارة...هذا الشكل يغطي مجموع الأراضي المحددة في إطار المخطط التوجيهي للتعمير(PUD). ثم غُيِّر هذا الشكل بناءً على إقتراح من طرف URBA-CO والمقبول لدى السلطات المحلية. حيث أزيل التوسع الشرقي الذي يمثل شكل "ذراع قيثارة"، وما يعادل مساحته حدد بالشمال الغربي واتخذ تسمية توسع الوحدة الجوارية رقم 05. وأضيف قطعة أرض كبيرة بالجنوب الشرقي.

يعود هذا التغيير إلى سببين: كون هذا التوسع يقع في منطقة فلاحية ذات إمكانات فلاحية كبيرة، في حين أن وزارة الفلاحة أعلنت أنها منطقة يمنع بها جميع البناءات، وكل التجاوزات. أما السبب الثاني كون أن التوسع يقع بالقرب من المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية، في رواق للحماية الجوية (يقال رواق ذا 06 كلم). كما أحدثت العديد من التغيرات على بعض مخططات شغل الأراضي بما في ذلك الوحدات الجوارية، وبالنسبة للمقبرة التي برمجت في أول الأمر بمدخل المدينة في الجهة الشرقية تم تعديل بقرار نقلها بمخرج المدينة على الجهة الغربية طبقا لمخطط 2005، نظرا لطبيعة الموقع الصخرية حيث لا يمكن كسرها وفتح القبور، كذلك فإن نفس الموقع أصبح منطقة ردم وحفر الناتجة عن أشغال إنجاز السكنات بالوحدات الجوارية الأولى». [2]

- الوحدات الجوارية رقم 01، 05، 06، 07، 08، 09، شكلت نقطة إنطلاق لإنجاز التوسع الجديد نظرا لأهمية برنامج السكن الذي تضمه المقدر بـ: 18068 وحدة سكنية والذي يمثل نسبة 33,3% من مجموع برنامج السكن بالتوسع الجديد بأكمله.

3- 6- إمكانات المدينة الجديدة أثناء مرحلة الإستغلال:

- «إستقلالية المدينة الجديدة علي منجلي في ما يتعلق بمجال التعليم.
- ما تزال علي منجلي مرتبطة بالمدينة الأم بشكل كبير في القطاع الصحي وكذلك الخدمات.

[1] - Mohamed foura et Yasmina foura, ville nouvelle ou ZHUN à grande échelle : l'exemple d'Ali Mendjeli à Constantine ? Op.cit.

[2] - Kassah Laouar Ines, la ville nouvelle Ali Mendjeli : acteurs et gouvernance dans le processus d'édification, op.cit., p : 92, 97.

- بالرغم من تنقل سكان المدينة الجديدة للحصول على العمل، فهي تعرض فرص عمل مؤقتة هامة لسكان المدينة الأم (مناصب عمل مرتبطة بخصوصية المدينة كونها تتوفر على ورشات بناء وغيرها).
- الخط المدينة الجديدة ←→جبل الوحش تخدم، القطاعات العمرانية التالية: القطاع العمراني سيدي مبروك، القطاع العمراني القماص والقطاع العمراني للزيادية.
- المعاينة بينت وجود تنمية عمرانية غير متحكم بها بجميع التجمعات العمرانية المحيطة بمدينة قسنطينة». [1]
- «إن تقسيم المدينة إلى مركزين رئيسيين وأربعة مراكز ثانوية...بالإضافة إلى وجود منطقتين صناعيتين مبرمجتين يجعل من المدينة مدينة إسكانية وصناعية». [2]
- «اليوم، هذا التجمع الحضري الجديد يأخذ شكل تركز إسكاني بسيط...ويشبه في جميع النواحي المناطق السكنية الحضرية الجديدة لسنوات 1970- 1980، نظرا للإستخفاف به». [3]

بالرغم من وجود العديد من النقائص التي تميز مشروع المدينة الجديدة "علي منجلي" سواء في ما يخص مخطط التعمير أو أثناء مرحلتي الإنجاز والإستغلال إلا أنه لا أحد يمكنه أن ينكر فضل المدينة في تغطية كثير من المشاكل خاصة بإحتواء مجموعة كبيرة من سكان القصدير والمناطق الخطرة إلى جانب دعم فئات محرومة ضعيفة أين منحتهم المدينة حق ومستوى للعيش راضين عنه بدلا عن التهميش الذي كان يرافقهم سابقا.

4- المدينة الجديدة بوينان - ولاية البليدة –

مدخل:

«تظهر البليدة بردائها الأبيض الناصع على سفح جبل الأطلس على بعد 50 كلم جنوب الجزائر على الضفة اليمنى لوادي الكبير الذي تمون مياهه العديدة من النافورات. ويعود تاريخ تأسيس هذه المدينة إلى سنة 1535 حيث حول الأندلسيون الأراضي القاحلة إلى سهول خصبة وتحتضن البليدة المدعوة أيضا مدينة الورود، الحظيرة الشريعة التي تشكل مقصدا سياحيا أخر لآلاف الزوار». [4]

4- 1- الإطار القانوني:

- مرسوم تنفيذي رقم 04-96 مؤرخ في 11 صفر عام 1425 الموافق لأول أفريل سنة 2004، يتضمن إنشاء المدينة الجديدة لبوينان.

---

[1] - Ghenouchi Rana Ghoussoun, urbanisation nouvelle et mobilité : cas de « la ville nouvelle ALI MENDJELI» - Constantine/ www.umc.edu.dz/.../GHNOUCHI%20RANA%20GHESSOUN.pdf

[2] - Kassah Laouar Ines, la ville nouvelle Ali Mendjeli : acteurs et gouvernance dans le processus d'édification, op.cit., p : 94.

[3] - Mohamed foura et Yasmina foura, ville nouvelle ou ZHUN à grande échelle : l'exemple d'Ali Mendjeli à Constantine ? Op.cit.

[4]- LNG 16 مجلة تصدر عن تنسيقية الإتصال لسونطراك، العدد 1، المصب - وهران، ديسمبر 2009،ص: 71.org. ing16. www

- أنشئت المؤسسة العمومية للمدينة الجديدة بوينان حسب المرسوم رقم: 04-96 في سبتمبر 2006.
- «حسب المادة الأولى من القانون رقم 2-8 الموافق لـ: 08 ماي 2002 (المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها)، تنشأ مدينة جديدة تسمى "المدينة الجديدة لبوينان".
- حسب المادة الثانية: تقع المدينة الجديدة لبوينان بولاية البليدة على إقليم بلدية بوينان.
- المادة الثالثة : تغطي حدود المدينة الجديدة لبوينان مساحة 2175 هكتارا. تشمل ما يأتي:
  - 1675 هكتار داخل حدود تعمير وتهيئة المدينة الجديدة.
  - 500 هكتار حول المساحات المهيأة والتي تمثل حدود حماية المدينة الجديدة.
- المادة 4: تتمثل المهام الرئيسية للمدينة الجديدة لبوينان في النشاطات الرياضية والترفيهية.
- المادة 5: يحدد البرنامج العام للمدينة الجديدة كما يأتي:
  - فضاءات لبرنامج السكن الموجه للمواطنين بعدد 150.000 نسمة.
  - تجهيزات إدارية.
  - منشآت وتجهيزات رياضية وترفيهية ومؤسسات للشباب والرياضة.
  - معاهد جامعية ومراكز للبحث والتنمية.
  - مناطق نشاطات موجّهة على الخصوص إلى إنتاج وسائل مرتبطة بـنشاطات الشباب والرياضة والترفيه.
  - عند الإقتضاء، مقرات الهياكل أو هيئات تأطير الشباب والرياضة.
  - تجهيزات إستشفائية وصحية.
  - تجهيزات تجارية وفندقية وخدماتية.
  - شبكات عمومية لمنشآت قاعدية منها نواقل الطاقة والماء ومنشآت الإتصالات ومنشآت الطرق.
  - منشآت معالجة النفايات والمياه القذرة.
  - تجهيزات عمومية ملحقة للخدمات الحضرية والخدمات المجاورة.
  - فضاءات للحماية حول المدينة الجديدة التي يحدد مخطط التهيئة إستخداماتها».[1]

4- 2- خلفية (معلومات أساسية) عن المشروع:

«مشروع تعاون ثنائي إقتصادي:

- **بالنسبة للحكومة الجزائرية:**

- خلق مدينة نموذجية تستخدم كمرجع لتنمية جهوية متوازنة.
- إكتساب تنافسية لمنطقة الجزائر جديرة بأن تكون مدينة عالمية.
- حلول لمختلف المشاكل الحضرية للعاصمة الناتجة عن الإكتظاظ السكاني بها.
- توفير سكنات مرتبطة بالطلب.
- بناء بنيات تحتية متطورة تحسن الوظائف العمرانية.

- **بالنسبة للحكومة الكورية:**

- تقوية التعاون وعلاقات الصداقة جزائر- كوريا.
- فتح آفاق جديدة للتعاون الإقتصادي الثنائي.
- نقل خبرات مكتسبة حول التهيئة من خلال مشاريع مدن جديدة كورية حققت النجاح.

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية /العدد 20، 4 أفريل 2004، ص:26،25.

- مساعدة من طرف الصناعة الكورية لتبادل المعلومات حول الأسواق الجديدة.

- **تواريخ مهمة:**

- 20 جوان 2006: تقرير "محضر الموافقة": الوزير الجزائري لتهيئة الإقليم والبيئة والسياحة والوزير الكوري للبناء والنقل.
- 15 جانفي 2007: توقيع الإتفاقية: الوزير الجزائري لتهيئة الإقليم والبيئة والسياحة والوزير الكوري للبناء والنقل.
- 18 جانفي 2007: توقيع مذكرة الإتفاق بين Korea land corporation ومؤسسة المدينة الجديدة لبوينان.
- 08 جوان 2007: توسيع الإتحاد: الذي تجاوز من 5 إلى 10 أعضاء.
- 04 جويلية 2007: توقيع "محضر التعاون": مؤسسة المدينة الجديدة لبوينان والإتحاد الكوري.
- 01 سبتمبر 2007: تقديم التقرير المرحلي (المؤقت) لمخطط تهيئة المدينة الجديدة بوينان.
- 15 أكتوبر 2007: تقديم خطة الأعمال».[1]
- «جانفي 2009: إنطلاق المشروع.
- مدة المشروع: 09 أشهر منذ تاريخ إنطلاق المشروع».[2]

صورة رقم 03- 02: لمخطط التهيئة للمدينة الجديدة بوينان



المصدر: المؤسسة العمومية للمدينة الجديدة بوينان، البليدة، ماي 2011.

[1] - le consortium coréen et partenaire algérien : MATET, EPIC, business plan de la ville nouvelle de bouinan, Algérie, p : 06

[2] - ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, rapport concerne la mission B de la finalisation du plan d'aménagement de la ville nouvelle de Bouinan, 31/08/2010, p : 04.

4- 3- حالة الأماكن:

4- 3- 1- الموقع:

«تقع المدينة الجديدة بوينان كليا على إقليم بلدية بوينان على بعد 35 كلم جنوب الجزائر العاصمة. يحدها من الشمال: بوفاريك، الشرق: شبلي، الجنوب: حمام ملوان والشريعة، ومن الغرب: الصومعة. بمساحة **2175** هكتار. تضم: 1.675 هكتار محيط التعمير،500 هكتار منطقة الحماية. أين يغطي محيط التعمير للمدينة الجديدة أربعة تجمعات (بوينان مقاطعة بلدية وثلاث تجمعات ثانوية: عمروسة، ملاحة وحساينية) بالإضافة إلى منطقة ضئيلة متفرقة». [1]

4- 3- 2- المناخ:

يتوزع الموقع على ثلاث مناطق بيومناخية كبرى هي:

- «سهول متيجة: تتميز بشتاء بارد وممطر.
- السفوح: تتميز بمناخ رطب ومعتدل الحرارة.
- الجبال: تتميز بوجود الأمطار وإنخفاض شديد لدرجة الحرارة.

وبخصوص درجة الحرارة تكون متوسطة عند 26°، أما كأقصى حد تكون في شهر أوت وأدنى درجة في ديسمبر ويتراوح معدل التساقط السنوي بين 200- 600 ملم.

- الرياح المسيطرة:

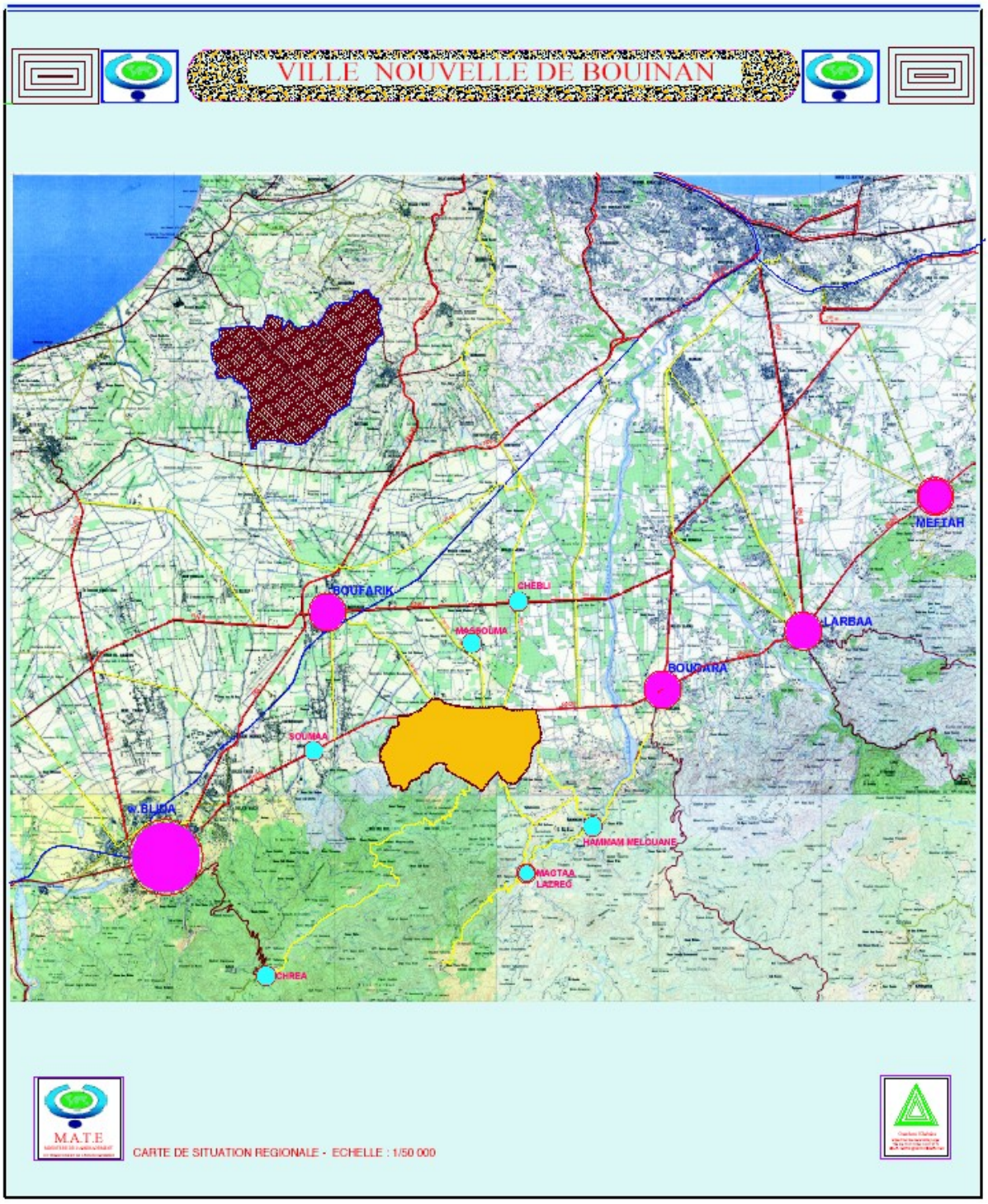
إتجاه الرياح غربية، غربية شمالية في الشتاء وشرقية في الصيف». [2]

نلاحظ أن توفر هذه المعطيات جد مهم في تحديد إتجاه المباني وتصميمها.

[1]- معلومات محصلة من خلال مقابلة بموظفي المؤسسة العمومية للمدينة الجديدة بوينان، البليدة، ماي 2011.

[2] - ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement rapport concerne la mission B de la finalisation du plan d'aménagement de la ville nouvelle de Bouinan, l'étude d'impact, 31/08/2010, p : 11, 13.

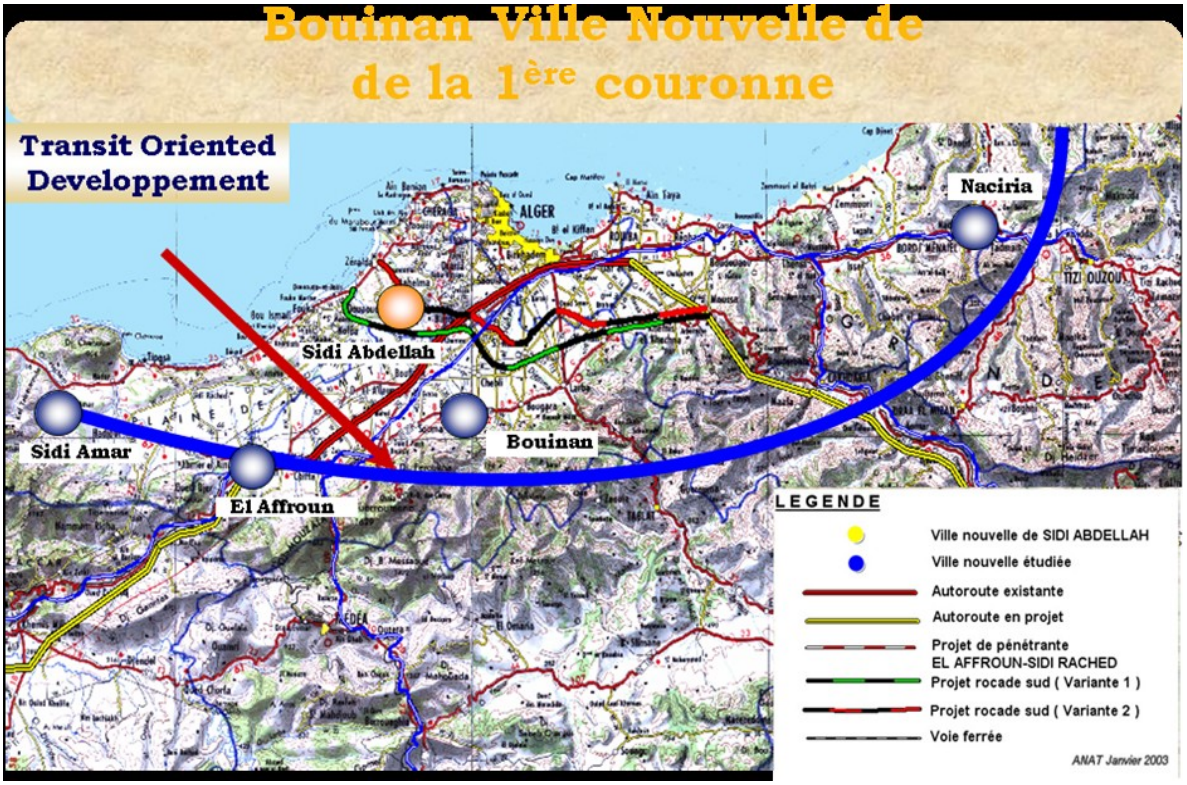
خريطة رقم 03- 15: توضح الموقع الجهوي للمدينة الجديدة بوينان



المصدر: وزارة البيئة وتهيئة الإقليم، مارس 2011.

كما يمكن أن نبين أن بوينان تعتبر أحد المدن الجديدة للطوق الأول والجيل الأول من خلال الخريطة التالية:

خريطة رقم 03- 16: توضح أن بوينان أحد المدن الجديدة للطوق (التاج) الأول



المصدر: المؤسسة العمومية للمدينة الجديدة بوينان، ماي 2011.

4- 3- 3- التضاريس:

«تصنف تضاريس المدينة الجديدة على ثلاثة أشكال متباينة: السهول، السفوح والجبال.
أغلبية أراضي بوينان تتشكل أساسا من السهول في حين أن جنوب المدينة خاصة ملاحة تعتبر منطقة شديدة الإنحدار. أما المناطق الجبلية الواقعة كذلك بالجنوب تشتد بها الإرتفاعات والإنحدارات لذا فهي تتطلب الحماية والتهيئة كمنطقة خضراء محمية». [1]

4- 3- 4- الموارد الطبيعية:

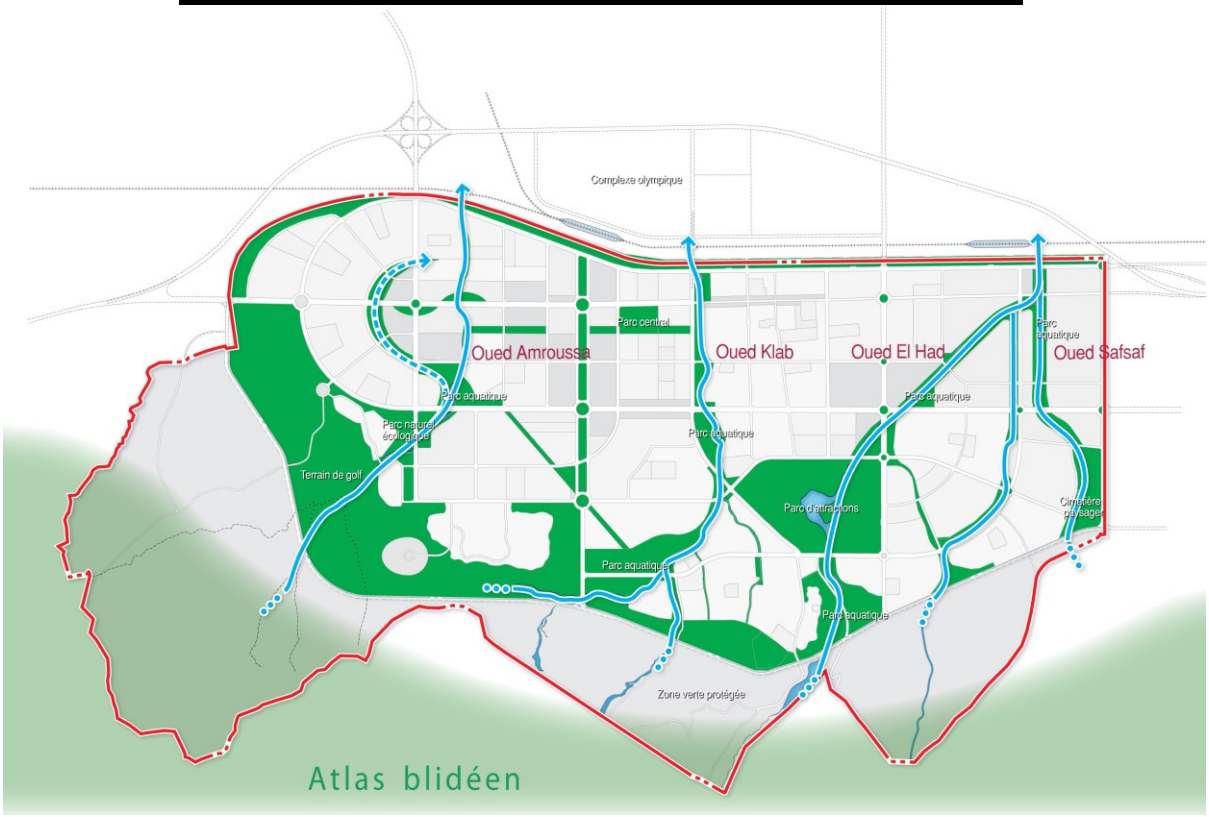
* **الموارد المائية:**

يقطع موقع المدينة الجديدة العديد من الأودية:
- وادي الهاد، الصفصاف ووادي قلاب؛ وديان تنبع من جنوب حساينية وتلتقي عند السهل.
- وادي عمروسة والذي يعبر هذه البلدية.
حيث تعتبر هذه الأودية مؤقتة وجريانها حسب الفصول والسنوات.
وادي الحراش الذي ينبع من جبال تابلاط ويشكل جريان مائي دائم». [2]

[1] - ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement rapport concerne la mission B de la finalisation du plan d'aménagement de la ville nouvelle de Bouinan, l'étude d'impact, 31/08/2010, p : 13.

[2]- معلومات محصلة من خلال مقابلة بموظفي المؤسسة العمومية للمدينة الجديدة بوينان، بليدة، ماي 2011.

مخطط رقم 03- 01: يوضح مجموعة الأودية التي تعبر الموقع



Source : ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, rapport concerne la mission B de la finalisation du plan d'aménagement de la ville nouvelle de Bouinan, 31/08/2010, p :18.

من المؤكد أن المورد المائي يمثل ورقة رابحة للموقع إلاّ أنه إذا زاد الشيء عن حده إنقلب إلى ضده؛ فواقع العديد من البلديات اليوم بالبليدة يدعو إلى ضرورة إنشاء السدود لأن خطر فيضان الوديان أصبح يهدد الفرد والممتلكات.

* **الغطاء النباتي والتنوع الحيواني:**

تعتبر بوينان منطقة غنية بكثافة وتنوع الغطاء النباتي بها، كذلك بالنسبة للأنواع الحيوانية نظرا لقربها من الحظيرة الوطنية للشريعة والغابات المحمية التي تغطي المناطق التلية للموقع.

4- 3- 5- الدراسة الجيوتقنية والطبوغرافيا:

إن الهدف من هذه الدراسة هو معرفة طبيعة مجال الدراسة لتحديد المناطق القابلة للتعمير وعناصر البناء المواتية لهذه المنطقة.

- «المناطق المحبذة للبناء: تكون مكونة من الطين، الجَمْعَر (marne des grès) مع إنحدار ضعيف من 0%-5%.

- المناطق المتوسطة القبول للبناء (السفح): تكون مختلفة التركيب، والمتعارف عليه أنها صخرية ذات إنحدار متوسط يتراوح بين 10%-20%.

* **الإنحدارات:**

[أُثبت وجود أربعة فئات للإنحدارات بالموقع هي كالتالي]:

- 29%من مجموع المجال ذات إنحدار 0%- 2%.

- 15% من مجموع المجال ذات إنحدار بين: 2%- 5%.
- 37% من مجموع المجال ذات إنحدار 10%- 20%.
- 19%من المجال تتميز بإنحدار يفوق 25%». [1]

حسب هذه المعطيات نلاحظ أن نسبة الأراضي القابلة للبناء ستكون ضئيلة لأن فئات الإنحدار جد متذبذبة، حيث نجد نسبة أكثر من 29%من مجموع مجال الدراسة ذات إنحدار ضعيف، وبالمقابل يوجد كذلك جزء من المنطقة يفوق 19% شديد الإنحدار مما سينتج عنه خطر الفيضانات التي ستهدد المنطقة وسيكلف وقت إضافي لتسوية الأرضية ونفقات أكبر للإنجاز، أما بخصوص فئة الإنحدار (10%-20 %) فهناك مكاتب دراسات أخرى لا تعتبرها محبذة أو يسهل فيها البناء.

* **الإرتفاعات:**

- «تتميز بوينان بتموقع الجبال في الجهة الجنوبية والسهول بالشمال.
- الإرتفاعات تتراوح بين 74م إلى 424م.
- أغلبية إرتفاعات المحيط العمراني للمدينة الجديدة تمثل نسبة 87,3%. تختلف من 70م – 220م». [2]

بالنسبة لموقع الدراسة ينقسم إلى ثلاث مناطق للتعمير، حيث نجد:

المنطقة المحبذة للتعمير هي منطقة منخفضة، منطقة السفوح منطقة متوسطة القبول للبناء ومنطقة يصعب عليها البناء ذات إنحدار يفوق 25%. بالإضافة إلى أن بلدية بوينان تقع في منطقة من الدرجة الثالثة للزلازل.

كما ذكرنا سابقا فإن المساحة القابلة للبناء ستكون ضئيلة والمناطق الأخرى ستكون جد مكلفة وما يعاب في هذه التقسيمات المحددة لجيولوجية الموقع أن طبيعة التربة لم تذكر.

4- 4- محتوى الدراسة:

يمكن أن نلخص محتوى الدراسة التي قدمت لإعداد مشروع المدينة الجديدة بوينان في الجدول التالي:

[1]- معلومات محصلة من خلال مقابلة بموظفي المؤسسة العمومية للمدينة الجديدة بوينان، ماي 2011.

[2] - ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement rapport concerne la mission B de la finalisation du plan d'aménagement de la ville nouvelle de Bouinan, l'étude d'impact, 31/08/2010, p : 12.

جدول رقم: (03- 29)- يوضح مضمون الدراسة المتعلقة بمشروع المدينة الجديدة بوينان

المهمة	المحتوى		
تحليل وإدراك عام للمدينة الجديدة (A)	· تحديد أهداف وتوجهات المشروع · دراسة قاعدة المعطيات وتحليل الموقع · مراجعة الوظائف وتحديد مؤشرات البرنامج · تعريف وتطوير المفاهيم · فحص وإختيار المتغيرات · دراسة أولية حول الأثر البيئي		
مخطط التهيئة (B)	البرامج		دراسات المشروع التمهيدي
	· السكان والتركيبة العمرانية · مخطط شغل الأراضي · تقسيم الوظائف والنقل	· المنظر العمراني · الحظائر والمساحات الخضراء · تجهيزات عمومية · مختلف الشبكات	· الطرق · التموين بالمياه الصالحة للشرب · الطاقة (الكهرباء والغاز) · الإتصالات
دراسة تنفيذ الشبكات الأولية والثانوية (إعداد المخططات) (C)	· الطرق · التموين بالمياه الصالحة للشرب · الطاقة (الكهرباء والغاز) الإتصالات		
تأهيل الأنسجة الموجودة (D)	· سيرورة إدماج الأنسجة العمرانية الموجودة · تواصل المدينة الجديدة مع الأنسجة العمرانية الموجودة.		

Source : ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement rapport concerne la mission B de la finalisation du plan d'aménagement de la ville nouvelle de Bouinan, 31/08/2010, p :04.

4- 4- 1- الدراسة العمرانية:

* **عدد السكان والسكنات:**

«في سنة 2005 بلغ عدد سكان الوحدات السكانية الخمسة المذكورة سابقا (بوينان مقاطعة بلدية وثلاث تجمعات ثانوية: عمروسة، ملاحة وحساينية بالإضافة إلى منطقة ضئيلة متفرقة) 28898 نسمة حسب معدل نمو وصل إلى 3%. ويتوقع أن تضم المدينة الجديدة: 150.000 نسمة سنة 2025 إلى جانب 35000 سكن، أين خصص مابين 30% إلى 33% من العقار الإجمالي للسكنات. أما معدل شغل السكنات قدر بـ: 4,7.

* **توزيع الفئة النشطة حسب القطاعات:**

قدرت الفئة النشطة بـ: 40% أما مناصب الشغل المتوقع إحداثها إلى حين 2025 هو 60000 حيث:

- الأنشطة الثانوية والثالثية تفوق 65%.
- الإدارة والخدمات العمومية: 25%.
- الفلاحة 10%.

* **التجزئة العقارية:**

أثناء القيام بتحري جزئي على 1575 هكتار، المعاينة أظهرت منطقتين إحداهما بـ 617 هكتار بالجهة الشرقية للصومعة والمنطقة الأخرى بـ 958 هكتار بجوار بوغارة، حيث:

- توجد منطقة ذات أولية بمساحة 617 هكتار مكتملة الإنجاز في جوان 2010.
- منطقتين بـ 958 هكتار قريبا سيتم إنجازها». [1]

- الطبيعة القانونية للأراضي:

«تمثل نسبة الأراضي العمومية 68,9% أما الأراضي الخاصة قدرت بـ: 31,1%.

- تقييم الأملاك التابعة للدولة:

- منطقة ذات أولوية: منطقة ريفية بـ 608 هكتار.
- كما يوجد 620 ملكية خاصة بمساحة 200 هكتار تقييمها لا يزال على مستوى الميدان.
- ملكية عمومية بمساحة 37 هكتار (لا لزوم لشغلها).
- منطقة ذات أولوية: منطقة عمرانية بـ:54 هكتار تقييمها لا يزال على مستوى الميدان حيث تضم ملكية عمومية لـ 1 هكتار وملكية خاصة بـ 53 هكتار». [2]

و في هذا الإطار إعتصم ما يقارب 200 محتج أمام مقر دائرة بوينان بالبليدة، منددين بما وصفوه الإجحاف في حقهم من طرف مديرية أملاك الدولة التي سلبت أراضيهم بأرخص الأثمان، حيث حدد سعر المتر المربع بـ: 500 دينار بحجة إنشاء المدينة الجديدة ببوينان. والتي بفعلها توقفت كل عمليات منح رخص البناء للمواطنين منذ 2004...تقييم المتر المربع بـ: 500 دينار أمر مرفوض بإعتبار أن هذا السعر مرجعه 1985 وتجاوزه الزمن، بينما السعر الحالي المتداول في السوق في المنطقة يتراوح ما بين مليون سنتيم ومليون ونصف المليون للمتر المربع، واتهموا جهات مسؤولة بالبزنسة في أراضيهم...وناشد المحتجون رئيس الجمهورية بالتدخل العاجل لإيقاف عملية زحف الإسمنت على الأراضي الفلاحية. [3]

كما نلاحظ أن طبيعة ملكية الأراضي دفعت في كثير من الحالات إلى تأجيل وتأخير الإنجاز. ويمكن أن نبين طبيعة الإستحواذ العقاري بالمدينة من خلال الجدول التالي:

---

[1]- معلومات محصلة من خلال مقابلة برئيس المصلحة التقنية بالمؤسسة العمومية للمدينة الجديدة بوينان، ماي 2011.

[2]- l'établissement de la Ville nouvelle Bouinan, rapport de synthèse sur l'avancement des travaux, juin 2010,p : 02,04.

[3]- أحمد.ل، جريدة الفجر، العدد 3165، الخميس 2011/03/03، ص: 04/ www. Al-fadjr.com

جدول رقم: (03- 30)- يوضح عملية التحكم العقاري بالمدينة الجديدة بوينان

التعيين	طبيعة التعيين	المساحة (هكتار)
السكنات	فردي	120
	نصف جماعي	170
	جماعي	330
الأنشطة الإقتصادية	تجارة وسياحة	60
	الثالثية	60
	تموينية، تكنولوجية وصناعية	80
التجهيزات	رياضية	120
	تعليمية وجامعات	67
	مساجد	11
	مستشفيات ومراكز صحية	9
	ثقافية	4
	إدارية	4
الفضاء غير المبني	مساحات خضراء، ملعب الغولف، الحظائر العمرانية	390
البنيات التحتية	شبكة النقل	154
	الهياكل التقنية	46

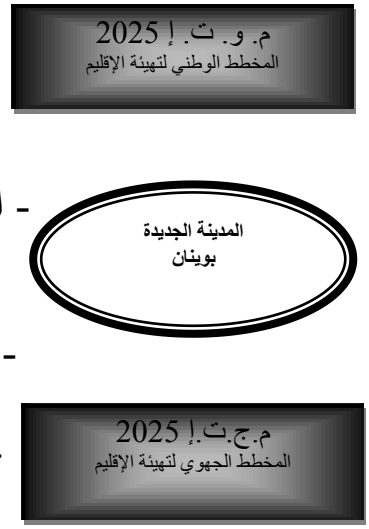
المصدر: إعداد الطالبة / معطيات من المؤسسة العمومية للمدينة الجديدة بوينان، ماي 2011.

كما نلاحظ سيادة لنصيب السكن الجماعي مقارنة بالأشكال الأخرى للسكن أما الأنشطة الإقتصادية تقريبا متعادلة. إلاّ أنه هناك إختلاف بارز بين الحصة المخصصة للسكن والأنشطة الإقتصادية، حيث نجد أن الأولى وصلت إلى مجموع 620 هكتار وهو رقم مرتفع مقارنة بالحالة الثانية التي إكتفت بـ: 200 هكتار. وهذا ما سيخلق الإختلال الوظيفي مع تقدم الوقت، حيث سيفوق عدد السكان عدد مناصب الشغل بسبب قلة الوحدات الإنتاجية لغياب أو ضعف الأوعية العقارية لصالح الأنشطة الإقتصادية؛ وكما نعلم أن أهم المبادئ الأساسية التي يجب مراعاتها عند تشييد المدن الجديدة خاصة هو التوفيق بين عدد السكان والسكنات/

عدد السكان ومناصب الشغل إلى جانب قدرة تحمل الموارد بما في ذلك "الأرض". كما نرى أن شدة التباين لم تكمن في هذين المتغيرين فحسب بل تعدت كذلك إلى ندرة العقار المخصص للتجهيزات الذي لم يتجاوز 215 هكتار الوضع الذي سيؤدي للضغط على هذه التجهيزات لأنه بطبيعة الحال سيكون عدد السكان دوما في حالة هيمنة.

* **سياق تهيئة المدينة الجديدة بوينان:**

شكل رقم: (03- 04) - يوضح سياق تهيئة المدينة الجديدة بوينان



SOURCE : le consortium coréen et partenaire algérien : MATET- EPIC, business plan de la ville nouvelle de bouinan, Algérie p : 06.

يمكن أن نعتبر هذا الشكل إطار عام لأهم أهداف مشروع المدينة الجديدة بوينان وتصور لفلسفة التهيئة التي ستنفذ بمجال الدراسة. إنطلاقا من هذه الرؤية تم تقسيم موقع الدراسة إلى «سبعة (07) أحياء: "A ,B ,C,D,E,F,G " وقطاعين حيث يشمل القطاع الأول كل من: الحي "A , B , C, D " أما القطاع الثاني يشمل الأحياء التالية: " E,F,G ".
تضم هذه الأحياء أشكال متنوعة للسكنات أين يمكن لكل حي إستيعاب ما بين 20000 إلى 30000 نسمة».[1]

- حيث تعرف الوحدة المكانية كالتالي:

«الوحدة المكانية هي فضاء للحياة أين يثبت السكان أنشطتهم الذاتية.
تحديد الوحدات المكانية يعني تسلسل فضاءات الحياة حسب عدد السكان، مستوى المعيشة وأنواع تجهيزات الخدمات الجماعية وتوزيع العناصر الوظيفية الإجتماعية والفيزيائية.
وفي مايلي أبعاد الوحدات المكانية بالتسلسل حسب التقسيم المعمول به في كوريا الجنوبية:

- مدينة: 500000 نسمة بالنسبة للمدينة الكبيرة و300000 نسمة للمدينة الصغيرة.
- قطاع: تجمع يتكون من 03 إلى 05 أحياء وحوالي 100000 نسمة.
- حي: يتكون من 02 أو 03 وحدات جوارية ويضمن بين 20000 إلى 30000 نسمة.

[1] -MATET, rapport concerne la mission B de la finalisation du plan d'aménagement de la ville nouvelle de Bouinan, 31/08/2010, p : 33.

- وحدة جوارية: يضم ما بين 5000 إلى 10000 نسمة.
- وحدة أساسية: تضم ما بين 500 إلى 1000 نسمة». [1]

وأكثر دقة، المدينة الصغيرة تتكون من 02 إلى 04 قطاعات وتضم ما بين 150000 إلى 300000 نسمة، هذا ما ينطبق على المدينة الجديدة بوينان؛ أما حسب القانون الجزائري المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة فإن بوينان تعتبر مدينة كبيرة لأن التجمع الحضري سيشمل ما يزيد عن 100000 نسمة. من المؤكد أن إختلاف هذه المقاييس ستؤثر من قريب أو بعيد على مضمون مخطط التهيئة لبوينان لأن وجهة النظر جد متباعدة ومتناقضة.

4- 4- 2- عملية التهيئة:

4- 4- 2- 1- مبادئ مخطط التهيئة:

- «تخفيف الضغط الديمغرافي والأنشطة على الساحل والفضاء العاصمي عبر إعادة التوازن للبنية العمرانية لهذه المنطقة.
- إعادة توزيع الأنشطة والسكان المتمركزين على مستوى المنطقة الساحلية نحوى المدينة الجديدة.
- تقوية جاذبية وتنافسية الإقليم.
- إنجاز مدينة مركزية تتمحور حول ترقية إقتصاد المعرفة مخصصة للتكنولوجيات الخضراء.
- تقديم مرجع وطني يشمل إنتاج عمراني وهندسي ذا جودة عالية.
- عرض وظائف عمرانية مختلفة عن ما هو موجود في المدن المجاورة، وفي نفس الوقت يجب أن تكون بطريقة يمكن من خلالها تأسيس علاقات تكاملية مع المحيط المجاور.
- تحسين وإدراك جيد لتصور التهيئة حتى يمكن تحقيقها أي تنفيذ إستراتيجيات والبحث عن وسائل إنجاز تتوافق مع مفهوم التهيئة والأخذ في الحسبان التجهيزات والوظائف المفصلة في مخطط التهيئة.
- إعداد توجيهات لإعادة تهيئة وإدماج التجمعات الأربعة الموجودة مع الأخذ في الحسبان خصوصيتها، التجهيزات والأنشطة.
- التهيئة المنسجمة للمدينة وذلك عن طريق خلق التكامل مابين الأحياء ووضع كل التجهيزات بمواقعها المناسبة كل وفق وظيفته مع التحكم بالتوسع المستقبلي». [2]

[1] - MATET, rapport concerne la mission B de la finalisation du plan d'aménagement de la ville nouvelle de Bouinan, 31/08/2010, p : 27.
[2] - ibidem, p : 09,10.

المخطط رقم 03- 02: المخطط العام للمدينة الجديدة بوينان



المصدر: المؤسسة العمومية للمدينة الجديدة بوينان، ماي 2011.

- على العموم مخطط التهيئة يشمل المؤشرات التالية:
  - «خلق بيئة صحية وسليمة ومستدامة من أجل الإستقرار الدائم.
  - خلق إطار بيئي متطور مع الحفاظ إلى أقصى حد ممكن على البيئة الطبيعية.
  - إنشاء مدينة عالمية متطورة بفضل البنيات التحتية.
  - المدينة الجديدة بوينان ستعرف كمدينة حديثة، وظيفية ومتلاحمة». [1]

4- 4- 2- 2- التوجيهات الرئيسية لعملية التهيئة:

* **المتعلقة بعمليات الحفر:**

- «خلق محيط عمراني طبيعي ومتنوع من خلال الإندماج المتناغم للمناطق المحيطة مع المدينة الجديدة.
- إحترام أقصى ما يمكن لتضاريس المنطقة وعرض أراضي خام بهدف تهيئة إطار حياة بيئي وكفؤ في المنطقة الممكن إستغلالها.

[1] -MATET, document de présentation de la ville nouvelle de bouinan, juin/juillet 2007, p : 43.

- حصر حجم الطمي والركام في منطقة التعمير والقيام بأشغال حفر آمنة ضد أغلب المخاطر مع الأخذ بعين الإعتبار مرفولوجية الطرق الموجودة والمستوى الغير مستغل على الموقع.

* **المتعلقة بالطرق:**

- وضع نظام طرقات متجانس مع طبوغرافية الموقع ومخطط شغل الأراضي.
- تصور لرسم طرقات تأخذ في الحسبان عامل الأمان والتسطح.
- خلق شبكة نقل بيئية على ذات بعد إنساني.
- تصور شبكة طرق سهلة الإنجاز والصيانة.

* **المتعلقة بشبكة التموين بالمياه الشروب:**

- أخذ بعين الإعتبار مشروع نقل المياه من حقل تجميع المياه "مقطع لزرق" من أجل تحديد أبعاد شبكات التموين بالمياه في المدينة الجديدة.
- برنامج شبكة التموين بالمياه الشروب يجب أن يضمن تموين ثابت وذا نوعية لكل المدينة.
- الإستهلاك الحالي للمياه في بوينان وأرباضها يجب أن يأخذ في الحسبان تقييم الإحتياجات المستقبلية للمدينة الجديدة.
- نظام تسيير حديث من نوع"Block system". هذا النظام لتسيير شبكات التموين بالمياه الشروب موجه لمراقبة التسربات وحفظ منسوب المياه بطريقة دائمة.
- تقييم حاجيات المدينة للمياه تدمج مع حاجياتها من المياه الشروب المنزلية والصناعية.

* **المتعلقة بشبكة تطهير المياه المستعملة:**

- إنجاز شبكة تطهير معزولة ومحكمة تستجيب لمتطلبات الجودة قصد تقليص الآثار على البيئة والحفاظ على نوعية التربة والمياه الجوفية.
- تصور وإنشاء شبكة تطهير تفصل المياه المستعملة عن مياه الأمطار.
- تحديد مناطق مخصصة لمعالجة المياه المستعملة توافقا مع إقتراحات مخطط شغل الأراضي وتسهيل نقل جميع المياه المستعملة نحوى محطة المعالجة.

* **المتعلقة بشبكة معالجة مياه الأمطار:**

- وضع معايير وقاية ضد الهواطل القوية وكل ما يتبعها من أخطار.
- تصور وإنشاء شبكة تطهير تفصل المياه المستعملة عن مياه الأمطار عن طريق قنوات محددة.

* **المتعلقة بشبكتي الغاز والكهرباء:**

- تحديد أبعاد شبكة التزود بالغاز المتوافقة مع معايير الأمن العالمية المرتبطة بالغاز مع الأخذ في الحسبان السكان المستقبليين والوظائف العمرانية.
- تنفيذ مشروع توزيع الغاز مع الأخذ بعين الإعتبار تطور كل مرحلة في المدينة حتى يمكن كفاية كل الحاجيات في كل منطقة مهيئة.
- تحليل برنامج توزيع الغاز خاصة في ما يتعلق بفعالية ضغط الشبكة.
- وضع برنامج عام موجه لضمان أمن الشبكة وتخفيض التكاليف.
- توزيع الكهرباء على أساس تقسيم المدينة إلى ثلاث مناطق.
- إختيار مواقع محطات نقل الكهرباء مع الأخذ في الحسبان التشابك مع الطرقات الرئيسية للمدينة.

موقع وأحجام محطات نقل الكهرباء يحتمل تغييرها أثناء إعداد دراسات التنفيذ.

* **المتعلقة بشبكة الإتصالات:**

- تصور شبكة إتصالات موثوقة، مؤمنة قابلة للصيانة والتوسع المستقبلي.
- ضمان المرونة لإدماج خدمات جديدة إضافة للموجودة.
- تصور شبكة جديرة بخلق خدمات تسمى "triple play service" وهي مجموعة خدمات في الإتصالات: خدمات صوتية، مرئية وصوتية ومعطيات.

* **المتعلقة بمجاري المياه:**

مخطط تهيئة مجاري المياه موجه لمحاربة الفيضانات مع الأخذ في الحسبان الشروط المناخية خاصة المتميزة بفصلين، الأول الجاف والثاني الرطب.

* **المتعلقة بالأشغال الفنية:**

دراسات الأشغال الفنية على مستوى المدينة الجديدة تنجز مع الأخذ بعين الإعتبار:
- تصور يحترم التضاريس الطبيعية ومخطط شغل الأراضي للمدينة الجديدة بوينان؛
- تصور يسمح للمستعملين بالسير في أمان ودون تضييع للرفاهية؛
- إنجاز الأشغال بكل أمان وإقتصاد؛
- تصور يشمل إهتمامات بالبيئة ومنظورها الجمالي؛
- إنجاز أشغال فنية سهلة البناء والصيانة». [1]

4- 4- 2- 3- التوجيهات الرئيسية لمخطط شغل الأراضي:

- «إقامة الوظائف العمرانية الإستراتيجية (الإدارة المركزية، أعمال دولية، الصناعات الدقيقة، البحث والتطوير، الجامعات، حظيرة الجذب) على طول محور التهيئة شرق-غرب.
- ربط مراكز الوحدات المكانية مع شبكة الطرق بشكل دائري.
- تسلسل الفضاءات العمرانية حسب وظائفها: مركز رئيسي، مركز ثانوي، مركز للحي.
- وضع مخطط تنظيم مكاني يشرك خصوصيات كل وحدة مكانية.
- العمل على تهيئة إطار سكني يقوم على الإندماج الإجتماعي.
- إنشاء مخطط للمساحات الخضراء والحظائر مع إدماج إهتمامات وإنشغالات حول إستدامتها.
- إنشاء المقر الصناعي للتكنولوجيات بشرق المدينة مع الأخذ في الحسبان الصناعات الحالية الموجودة على مستوى موقع الدراسة وضرورة خلق إتحاد صناعة- جامعة- بحث.
- موقعة تجهيزات الترفيه والخدمات العمومية في مركز كل حي، قطاع وعلى مستوى محور النقل مع الأخذ بعين الإعتبار تسلسل المجالات الحضرية». [2]

ويمكن أن نفصل هذه التوجيهات حسب العناصر التالية:

[1] - MATET, rapport concerne la mission B de la finalisation du plan d'aménagement de la ville nouvelle de Bouinan, documents descriptifs des réseaux, 31/08/2010, p : 02, 06, 10, 18, 22, 26, 30, 34, 40, 45.

[2] - MATET, rapport concerne la mission B de la finalisation du plan d'aménagement de la ville nouvelle de Bouinan, plan d'occupation des sols, 31/08/2010, p : 33.

* **المناطق السكنية:**

- «حدد إنشاء السكنات ذات الكثافة العالية على مستوى مناطق الأنشطة التجارية والأعمال؛ مناطق التدفقات، على محور الحظائر والمساحات الخضراء؛ السكنات المنخفضة ومتوسطة الكثافة ستتوضع بجوار المناطق السكنية ذات الكثافة العالية وعلى مستوى المناطق التلية. هذه المقاربة التي تقوم على نظام النقل المشترك تسمح بتنظيم حركة السيارات داخل المدينة وضمان صورة ظليّة (silhouette) طبيعية للمدينة.
- توزيع الكثافات السكنية حسب حجم وقدرة الإستيعاب البيئي للمدينة.
- تنويع الأصناف السكنية بهدف تحسين نمو الدخل وإختلاف البنية العائلية.
- إنجاز سكنات جماعية إيجارية موجهة للفئات ذات المدخول الضعيف، ولضمان التداخل الإجتماعي.
- خلق مناطق سكنية تشتمل على تهيئة مساحات خضراء، منتزهات، مناطق غابية طبيعية ومجالات مائية.
- إنشاء سكنات وإختيار أنواعها في إطار إحترام طبوغرافية المنطقة.

* **مناطق الأنشطة التجارية والأعمال:**

تتوضع مناطق الأنشطة التجارية والأعمال متسلسلة على ثلاثة أنواع من المراكز وحسب وظائفها: مركز رئيسي (مركز المدينة الجديدة)، مركز ثانوي (مركز ما بين الأحياء) ومركز جواري (مركز لحي).

* **مناطق الأنشطة الصناعية:**

مناطق الصناعات الدقيقة تتموضع بمدخل المدينة، المواصلات مؤمنة من خلال الطريق الوطني رقم 29 الذي يشكل الطريق الرئيسي لدخول المدينة ومحور ذا أهمية بالغة للنقل الجهوي، وهذا ما يسمح بتسهيل نقل البضائع خاصة.
- توجد مساحات خضراء وحظائر مهيئة بين المناطق الصناعية والسكنية بهدف حصر الآثار البيئية المحتملة وحماية المناطق السكنية خاصة.
- تجهيزات البحث والتطوير موجهة لدعم أنشطة الإقليم الصناعي للتكنولوجيات العالية، التي ستتوضع بجنوب هذا الإقليم.

* **الحظائر والمساحات الخضراء:**

- إنشاء شبكة خضراء وزرقاء عن طريق تكامل وتثمين الموارد الطبيعية للموقع (الأصناف النباتية، المجاري المائية،...).
- إنشاء حظيرة جذب كقطب للمساحات الخضراء للمدينة، وفضاءات خضراء جوارية كالحدائق العمومية التي ستهيئ في كل الأحياء؛ موضع وأبعاد هذه المساحات يجب أن تأخذ في الحسبان البعد بين كل حديقتين.
- مساحات خضراء على شكل خطي ستكون عل طول الطرقات، ستصمم كمساحات حماية وتقليص الضجيج وتلوث الهواء الناتج عن حركة السيارات.
- المنطقة التلية المحاذية لجنوب المدينة ستهيئ مع مساحات خضراء لتحسين نوعية المنظر الحضري.

* **التجهيزات الجماعية والعمومية:**

- المدينة الجديدة ستتخصص بالعديد من التجهيزات والوظائف مثل الإدارة العمومية، التعليم، الصحة، الخدمات الإجتماعية، الثقافة والرياضة على المستوى المحلي والجهوي لتحسين جودة الحياة للمواطنين.

- إن عرض المدينة للتجهيزات الإستراتيجية للإدارة المركزية يُتوقع للسماح للمدينة الجديدة لأداء مهامها كقطب للتنافسية فيما يتعلق بالإدارة على مستوى جهة الحاضرة الكبرى للعاصمة». [1] هذه التجهيزات تصنف بدورها إلى:

- **أصناف التجهيزات:**

جدول رقم: (03- 31)- يوضح أصناف التجهيزات بالمدينة الجديدة بوينان

1- الطرقات:

الصنف		العرض (م)	الوظائف
جادة	W1	40	طرقات رئيسية
شارع	L1	35	طرقات رئيسية، طرقات ثانوية، طرقات ثالثية.
	L2	30	
	L3	25	
ممر	M1	20	
	M2	15	

2- الحظائر والمساحات الخضراء:

الوظائف	التجهيز	الإختصار
حظائر وحدائق	حديقة حي	JQ
	حديقة جوارية	JP
	حظيرة مائية	PA
	حظيرة طبيعية بيئية	PN
	حظيرة الذاكرة	PM
	حظيرة الجذب	PAT
مساحات خضراء	مساحات خضراء ذات شكل مستطيل	EVL
	مساحات خضراء ذات شكل دائري	EVC

[1] - Op.cit., p : 33, 35, 37.

3- تجهيزات جماعية:

الوظائف	التجهيزات	الإختصار
إدارة وخدمات عمومية	تجهيزات إدارية	EPU
	الأمن الحضري	
	الحماية المدنية	
	مكتب البريد	
التعليم	روضة أطفال	EM
	مدرسة إبتدائية	EFE
	متوسطة	CEM
	ثانوية	LY
	جامعة	UNIV
الثقافة	قاعة متعددة الخدمات	EC
	قاعة معارض	
	مكتبة	
	مركز ثقافي	
تجهيز رياضي	مسبح	ES
	قاعة متعددة الألعاب	
	ملعب الغولف	
صحة وخدمات طبية	مركز صحي	ESM
	مراكز حماية الأمومة والطفولة	
	عيادة متعددة الخدمات	
خدمات إجتماعية	تجهيزات إجتماعية	ESS
	مركز نشاط إجتماعي	
	مراكز إجتماعية مخصصة للأفراد منقوصي التعبئة	
آخرون	مسجد	MSQ
	محطة إتصالات	PT
	محطة خدمات	SS

Source : MATET, rapport concerne la mission B de la finalisation du plan d'aménagement de la ville nouvelle de Bouinan, documents descriptifs des équipements, 31/08/2010, p : 04,05,06.

بإعتبار مجموعة الشبكات تمثل قاعدة أساسية لمشروع تهيئة المدينة الجديدة سنوضح أهم العمليات المتعلقة بها.

- **الشبكات:**
  - **شبكة الطرق:**

«تقع المدينة الجديدة بوينان على بعد 35كلم من الجنوب الغربي للعاصمة.

يمر الطريق الوطني رقم 29 من شرق المدينة إلى غربها فهو بذلك يربط الشبكة الإقليمية بالمنطقة. كما نجد الطريقين الولائيين رقم 135 و 111 اللّذان يربطان بوينان بالعاصمة عبر بوفاريك، مسومة وشبلي.

- حيث يرتبط الطريق السريع للمدينة الجديدة بطريق جنوب العاصمة – بليدة.
- خط السكة الحديدية الرابط بين المدينة الجديدة بوينان - سيدي عبد الله.
- خط السكة الحديدية الرابط بين المدينة الجديدة بوينان والمطار».[1]

- **نماذج للنقل الأخضر:**

المبدأ الأساسي لهذا النموذج هو تدعيم الروابط الجماعية عبر تعميم أساليب التنقل للراجلين والذين يستخدمون الدراجات مع ضرورة تجسيد التشابك مع التجهيزات الرئيسية والحظائر.
أبعاد هذه المسالك تكون كالتالي:

جدول رقم: (03- 32)- يوضح أبعاد المسالك للراجلين والدراجين حسب عرض الطريق المجاور لهم

الصنف	نوع أسلوب التنقل الأخضر	عرض مسلك للدراجين	الملاحظات
طريق ثالثي، الطول: 20م	مسلك للراجلين ومسلك للدراجين	1,25م	على جانبي الطريق
طريق ثانوي، الطول: 25م	مسلك للدراجين	1,5م	على جانبي الطريق
طريق رئيسي، الطول: 30م	مسلك للدراجين	1,5م	على جانبي الطريق
طريق رئيسي، الطول: 40م	مسلك للدراجين	1,5م	على جانبي الطريق

Source : MATET, rapport concerne la mission B de la finalisation du plan d'aménagement de la ville nouvelle de Bouinan, 31/08/2010, p : 101.

حيث تكون مسالك الدراجين مهيئة بالتوازي مع الطرق الثانوية والرئيسية، هذه الأخيرة يكون عرضها أكبر من أو يساوي 20م قصد الربط بين المناطق السكنية، الأنشطة التجارية والتجهيزات الجماعية بالخصوص التعليمية. وفي حالة تقاطع طرق الحركة الميكانيكية بمسالك الدراجين سيتم تهيئة معابر نظيفة تحت الأرض لضمان إستمرارية مسالك الدراجين.
أما بالنسبة لمسالك المترجلين تصمم على شكل أرصفة بمحاذاة طرق الحركة الميكانيكية.
وقد إرتفعت حصة هذه المسالك لتفادي الصراعات المحتملة بين سائقي السيارة والمترجلين.
إجمالا، شبكة النقل تحوز على 154 هكتار مهيئة حسب مفهوم تحبيذ الترجل، النقل المشترك السريع، المريح والآمن أين تأخذ الطرق الخضراء شكل مستقيم دون إنحناءات واضحة ما عدا بسبب الطبوغرافيا أو وجود تجهيزات.

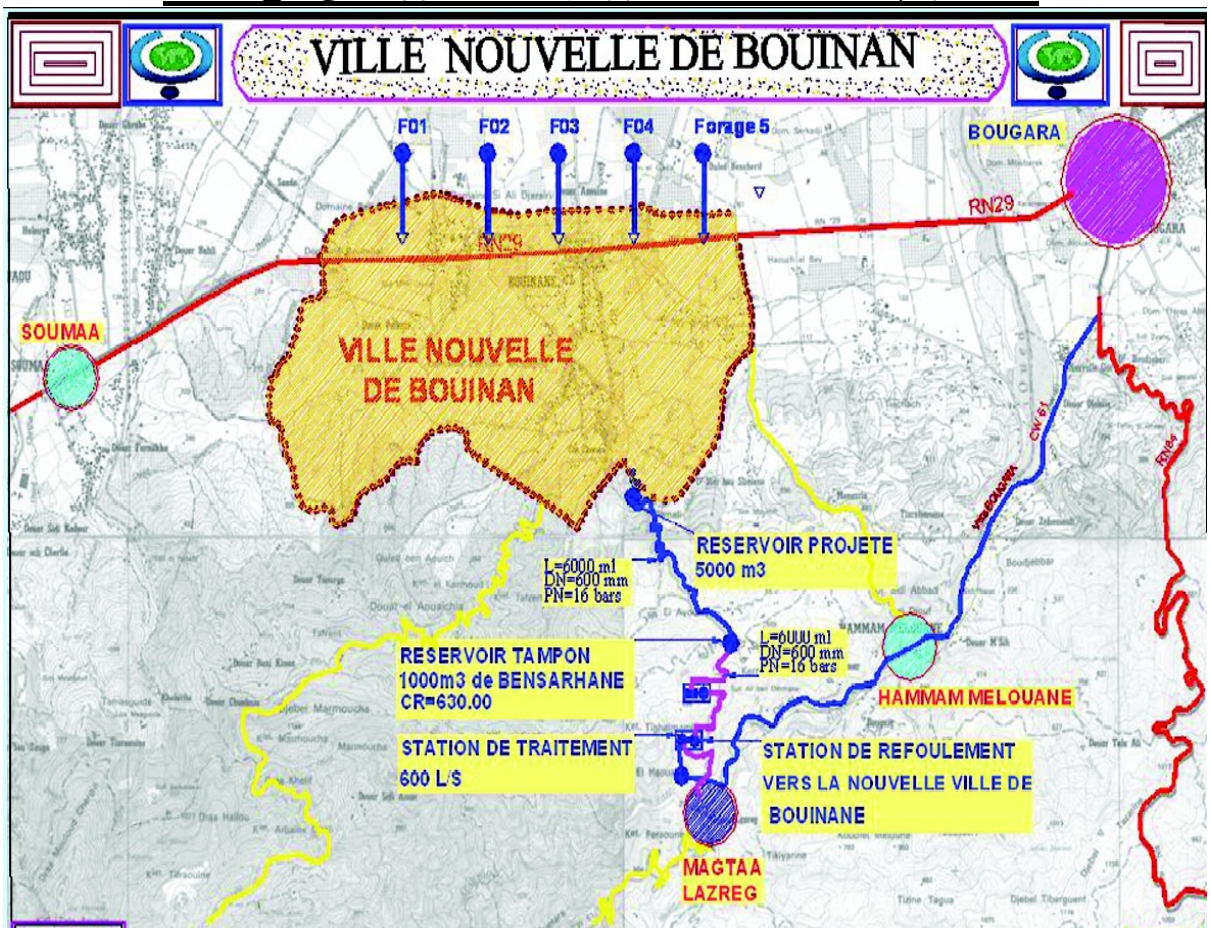
[1]- معلومات محصلة من خلال مقابلة بموظفي مؤسسة المدينة الجديدة بوينان، ماي 2011.

- **شبكة التزود بالماء الصالح للشرب:**

- «حاليا التموين يضمن من خلال 4 آبار.
- على المدى المتوسط سيضمن من خلال نطاق تجميع مياه مختلط "مقطع لزرق" جاري الإنجاز.

خصص معدل متوسط للتزود بالمياه يصل إلى 171 ل/فرد/يوم». [1]

مخطط رقم 03- 03: شبكة التزود بالمياه الشروب في أفق 2025



المصدر: وزارة البيئة وتهيئة الإقليم، مارس 2011.

- **شبكة الصرف الصحي:**

توجد شبكة واحدة، حيث تصب في الطبيعة (الوديان).

كما سيتم في حدود 2025 إنجاز محطات نقل المياه لتسهيل وصول المياه نحوى محطات المعالجة. والعمل على تحسين صرف مياه الأودية العابرة للمدينة من خلال خلق قنوات جديدة، بالإضافة إلى تخصيص خلق بحيرة إصطناعية.

- **شبكة الكهرباء:**

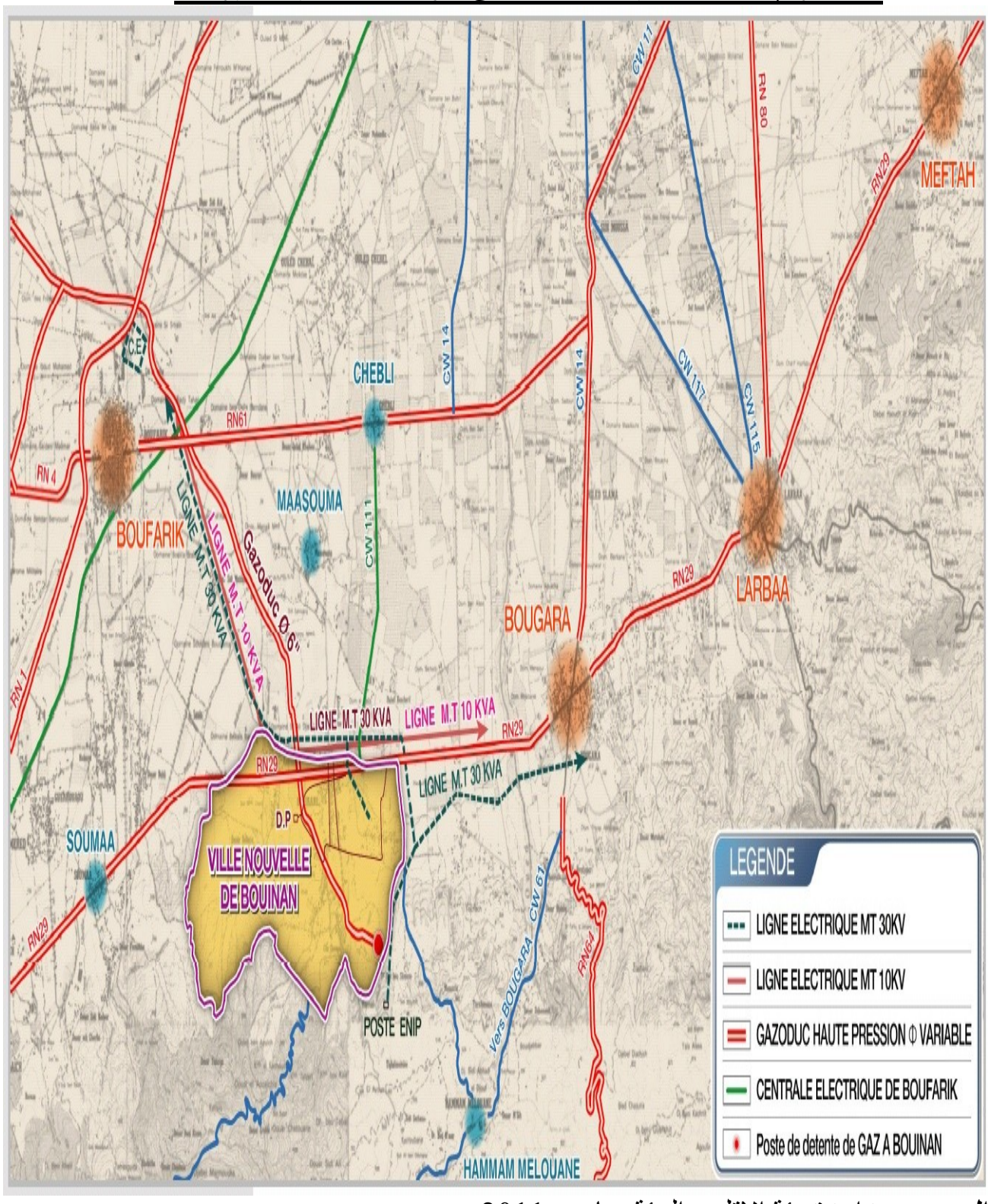
المحطة الكهربائية المركزية لبوفاريك تضمن تزويد بوينان بالطاقة الكهربائية. أما في أفق 2025 سيتم التموين إعتمادا على المحطة الفرعية مفتاح حيث توجد شبكة متوسطة التوتر (10 kv و 30 kv) تحت سطح الأرض.

[1] - l'établissement de la Ville nouvelle Bouinan, rapport de synthèse sur l'avancement des travaux, juin 2010, p : 11.

- **شبكة الغاز:**

التزود بالغاز يوفر إنطلاقا من مركز عالي الضغط لبوينان. كما يوفر من محطة فرعية متوسطة الضغط تقع في منطقة الجنوب الغربي لمحيط بوينان.

مخطط رقم 03- 04: شبكات الطاقة التي تُموّن المدينة الجديدة بوينان



المصدر: وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، مارس 2011.

- **شبكة الإتصالات:**

«أعدت وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والإتصال برنامج مشاريع بالإشتراك مع إتصالات الجزائر، حيث يشمل شبكات إتصال عن بعد في طور الإنجاز بالإضافة إلى توقع إنشاء أروقة تقنية خاصة بشبكات الإتصال مع وجود شبكة الألياف البصرية».[1]

- **تجميع ومعالجة النفايات:**

- قدر إنشاء مركزين لجمع النفايات وهذا حسب حجم النفايات المتوقعة.
- مركز ردم ومحطة حرق ستُثَبّت خارج المدينة الجديدة مع الأخذ في الحسبان التشابك مع المناطق المحيطة لبوينان والمدينة الجديدة سيدي عبد الله.

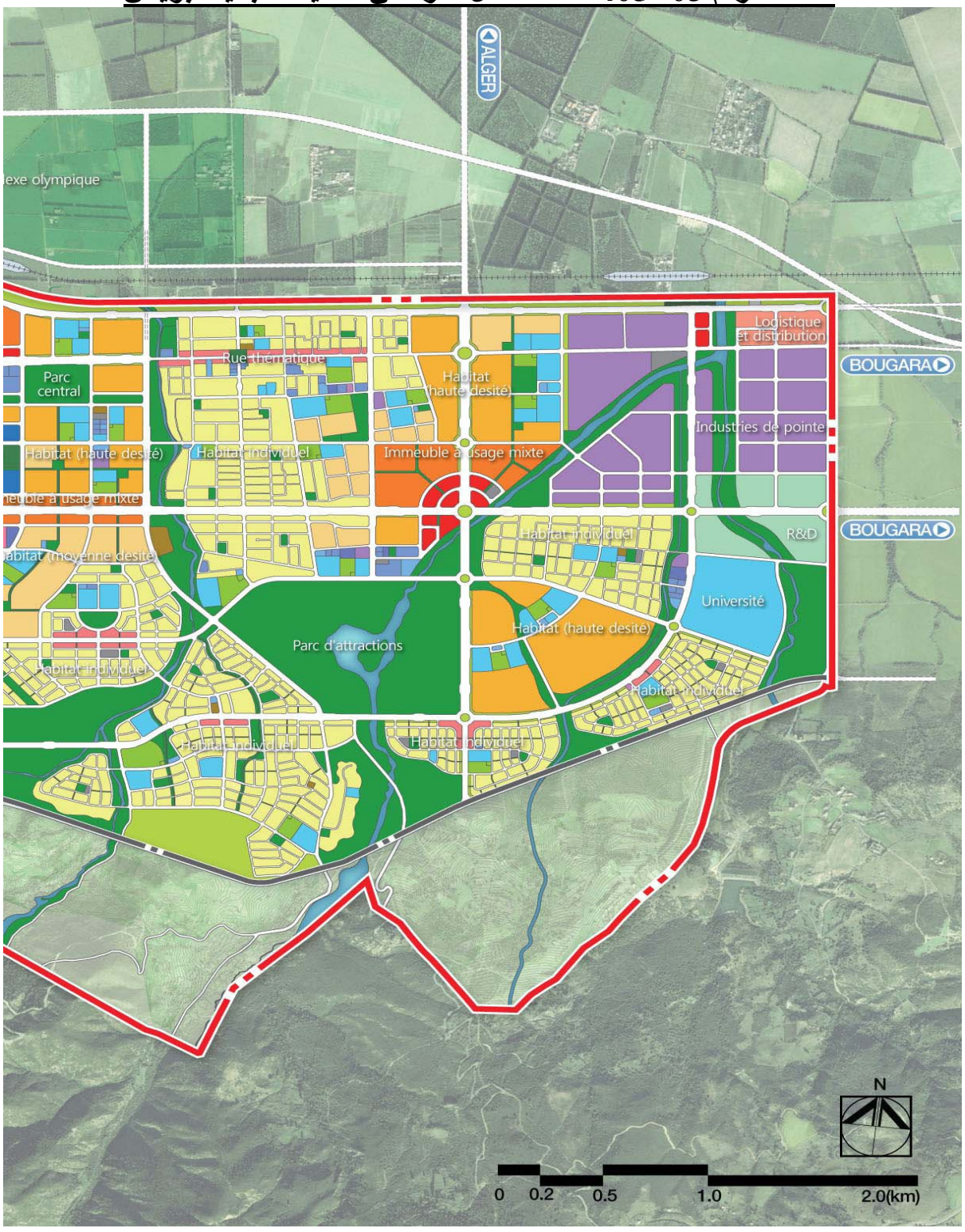
جدول رقم: (03- 33)- يعرض معلومات حول تجميع ومعالجة النفايات

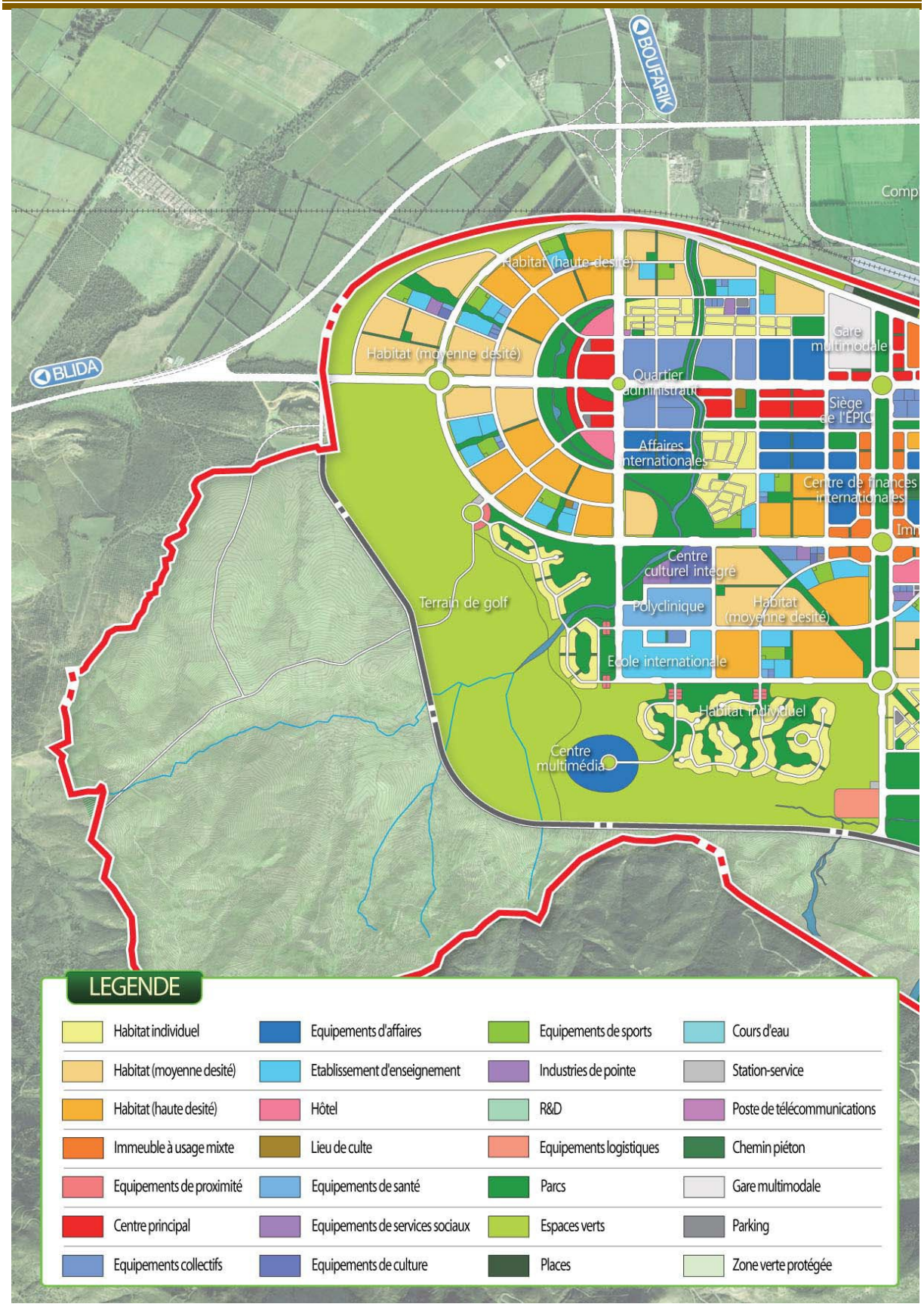
الصنف	التجهيز	تكلفة المشروع (مليون دج)	مدة الإنجاز	المكلف بالإنجاز
المجموع		759		
تجهيزات تجميع ومعالجة النفايات	مركز تجميع للنفايات: م= 7200 م²	4	2011 إلى 2013	الدولة
	مركز ردم: ك= 437617 طن/15 سنة	536	نفسه	نفسه
	محطة حرق: ك= 6 طن/يوم	219	نفسه	نفسه

Source : l'établissement de la Ville nouvelle Bouinan, plan de mise en œuvre par phase, 31/08/2010, p : 22.

[1] - l'établissement de la Ville nouvelle Bouinan, rapport de synthèse sur l'avancement des travaux, juin 2010, p : 14.

مخطط رقم 03- 05: مخطط شغل الأراضي للمدينة الجديدة بوينان





Source: MATET, rapport concerne la mission B de la finalisation du plan d'aménagement de la ville nouvelle de Bouinan, l'étude d'impact environnemental, 31/08/2010, p : 06, 07.

4- 4- 3- عملية التنفيذ:

4- 4- 3- 1- وظائف المدينة:

- «تشكل مع المدينة الجديدة سيدي عبد الله مدينة لعلم الأحياء وقطب بيوتكنولوجي.
- مدينة رياضية من خلال إنشاء المدينة الأولمبية، تجهيزات رياضية كبرى ذات مقاييس عالمية وصناعة مرتبطة بالأنشطة الرياضية كما ستضم مقر وزارة الشباب والرياضة، الفدرالية الرياضية...
- مدينة ترفيهية وسياحية، من خلال تثمين الإرث الثقافي المحلي، إعتمادا على الحظيرة الوطنية للشريعة، منتجع التزلج والمحطة الحموية لحمام ملوان. إلى جانب تهيئة الحظائر العمرانية بما في ذلك ملعب الغولف، الحديقة الحضرية المتوسطية، الساحات ومجموعة من المركبات السياحية والترفيهية». [1]

4- 4- 3- 2- مخطط الإستثمار:

جدول رقم: (03- 34)- يوضح تركيبة الإستثمار

التصنيف		الغلاف المالي للمشروع
تكلفة أشغال الصيانة		284 776
تكلفة الدراسات والمراجعة/التدقيق		279 504
تكلفة أشغال البناء		4 856 073
نفقات مختلفة	تكلفة ملحقة	55 458
	تكلفة التسيير التجاري	166 878
	تكلفة التسيير العملي	91 989
	نفقات مالية لقرض يدخل في عملية البناء	381 453
	إحتياطات	216 360
المجموع		6 332 491

SOURCE : le consortium coréen et partenaire algérien : MATET- EPIC, business plan de la ville nouvelle de bouinan, Algérie, p 20.

«قدرت التكلفة الكلية للإستثمار بـ 6,3 مليار دولار، والتي يمكن أن نصنف تقديراتها على ثلاث مراحل:

- الصيانة: باشر الإتحاد الكوري إنجاز أشغال الصيانة على مراحل تتوافق مع مخطط التهيئة بـ: 6173651 م^2.

- أشغال البناء: وهي تكلفة متعلقة بتطوير تجهيزات سكنية /وظيفية/تجارية على أراضي مخصصة للأعمال بالإضافة إلى تكلفة بناء تجهيزات على أراضي عمومية لم تأخذ بعين الإعتبار المبالغ المحددة في مخطط الإستثمار.

- الضريبة: إلى حد الآن لا يوجد إتفاق بين الحكومة الجزائرية والإتحاد الكوري حول موضوع الضرائب مراعاة للإستثمار. فالضرائب المفروضة من قبل القانون الجزائري بالإضافة إلى تغييرات كبيرة مرتبطة بالمشروع لم تأخذ في الحسبان في التكلفة الإجمالية

[1]- معلومات محصلة من خلال مقابلة بموظفي مؤسسة المدينة الجديدة بوينان، ماي 2011.

المعلنة على مخطط الأعمال. ومع ذلك فإن المحور الضريبي يمثل موضوع نقاشات ومفاوضات متعاقبة بالربط مع المصادقة على الإستثمار، أي أن تكلفة الإستثمار ستعرف لاحقا من خلال نتائج المفاوضات المحصلة مع الحكومة الجزائرية حول الشروط العامة والموافقة على مشروع الإستثمار».[1]

4- 4- 3- 3- إستراتيجية التسويق المندمج (المتكامل):

إن أهم ما ميز الإتحاد الكوري منذ تبنيه التصور العام حول المدينة إلى غاية دخول مرحلة بعض الإنجازات هو إهتمامه البالغ بأهمية خطة الأعمال التي تقوم على مدى نجاعة إستراتيجية التسويق والتعريف خاصة بالمدينة الجديدة بوينان كأحد المدن العالمية التي تستحق التنويه.

حسب وجهة نظر الإتحاد أن إستراتيجية التسويق للمدينة تدور حول الموضوع التالي:

- «في مرحلة أولى:

تعزيز صورة المدينة الجديدة بوينان؛ نشر صورة عامة لمدينة مكتملة؛ الديناميكية الداخلية؛ الأخذ في الحسبان للطلبات الجزائرية.

- في مرحلة ثانية:

تحقيق الإتصال على مستوى المدينة الجديدة بالإشتراك مع مؤسسات تسويق عام؛ خلق علامة تجارية وتعزيزها.

- في مرحلة ثالثة:

ترقية الإستثمار إعتمادا على جذب المؤسسات القيادية في العالم وتأسيس رابط مشترك مع المنطقة الثانية والثالثة للمدينة من خلال الإتصال.

أما التعريف بالمدينة الجديدة بوينان كبوابة عالمية يكون من خلال منهج "التسويق المندمج المتصل" I .M.C أي "integrated marketing communication" والتي تعني«مرافقة في كل الإتجاهات» حيث تتطلب عرض العلامة التجارية ونشر الأنشطة التسويقية، مهما كان المكان والوقت حتى يكون السوق مرئي أمام أعين كل الزبائن بالإعتماد على تنشيط كل الوسائل الممكنة دون حصر لوسائل الإعلام، أي أن كل أنشطة التسويق يجب أن تسير بطريقة مندمجة في إطار متوافق، بغية ضمان تماسك عميق والحصول على مزايا وآثار التداؤب».[2]

4- 4- 3- 4- مراحل الإنجاز:

إقترح الإتحاد الكوري تقسيم مراحل إنجاز مشروع المدينة الجديدة بوينان على ثلاث مراحل، حيث كل مرحلة تتعلق بمنطقة معينة مع العلم أن موقع الدراسة قسم إلى جزئين؛ الجزء الأول له أولوية الإنجاز وأوكل إنجازه للإتحاد أما الجزء الثاني فقد كلفت به المؤسسة العمومية للمدينة الجديدة بوينان إلى جانب الشراكة العمومية- الخاصة، أين قسم هذا الجزء بدوره إلى منطقة ذات أولوية بالإضافة إلى المجال المتبقي.

[1] - le consortium coréen et partenaire algérien : MATET- EPIC, business plan de la ville nouvelle de Bouinan ,Algérie ,p :19.

[2] - Ibidem, p : 16, 17.

جدول رقم: (03- 35)- يوضح مراحل تطور المدينة الجديدة بوينان

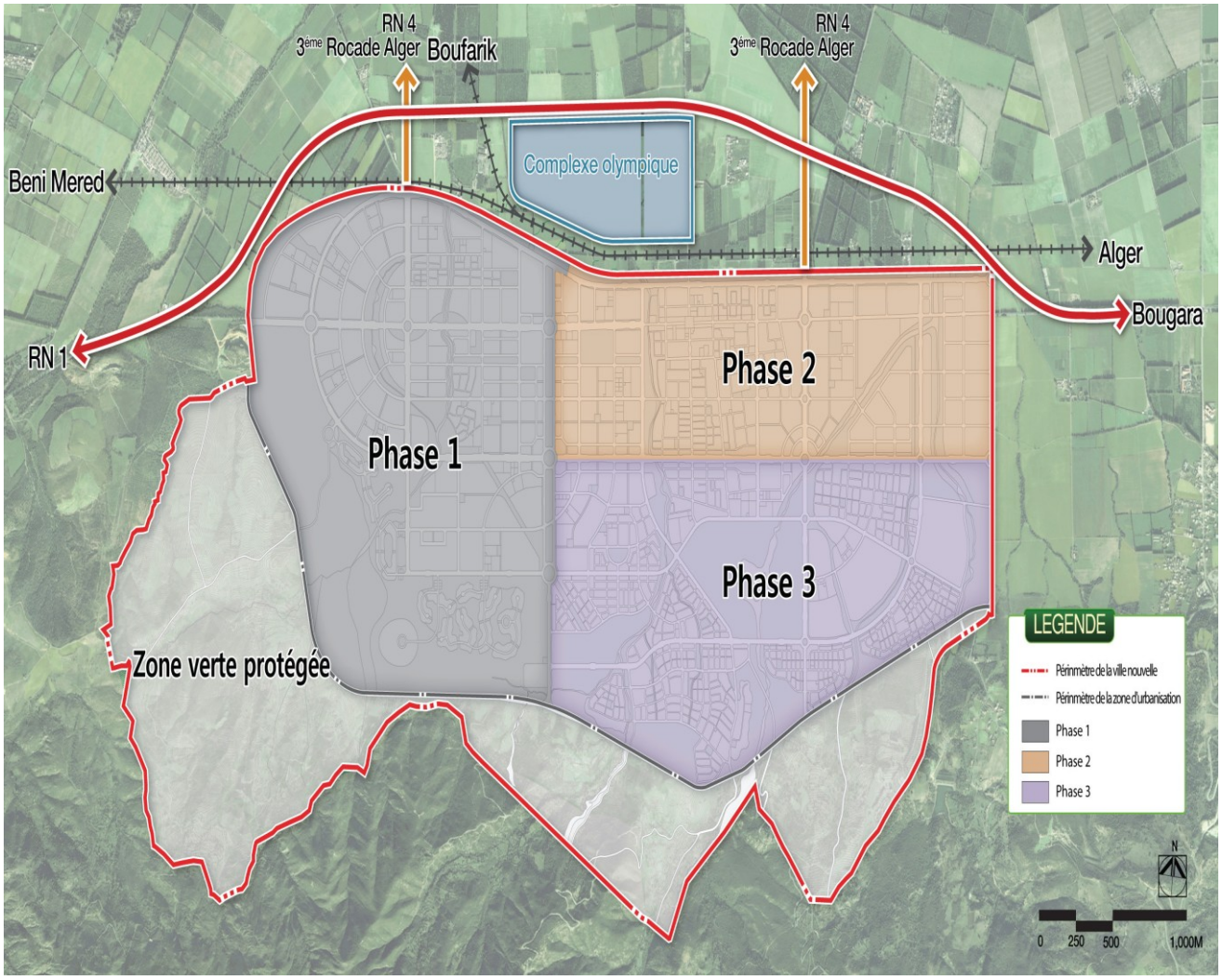
الصنف	المجموع	المرحلة الأولى (2010-2013)	المرحلة الثانية (2014-2016)	المرحلة الثالثة (2017- 2020)
عدد السكان المتوقع (1000ن)	150	53	53	44
المساحة المخصصة(هـ)	1558	639	400	519
المناطق السكنية	427	143	120	164
مناطق الأنشطة التجارية والأعمال	88	44	34	10
مقر صناعي للتكنولوجيا	83	3	71	9
الحظائر والمساحات الخضراء	407	163	68	176
تجهيزات جماعية	553	286	107	160

Source : ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, plan de développement par phase de la ville nouvelle de bouinan, 31/08/2010, p : 09.

«أي أن هذا المشروع يجب أن ينفذ بطريقة تطورية حسب سيناريو التنمية العمرانية: الميلاد (2010 إلى 2013)، النمو(2014 إلى 2016) والنضج (2017 إلى 2020)». [1]
حيث نلاحظ أنه في المرحلة الأولى هناك إهتمام بالغ بالتجهيزات الجماعية التي بلغت مساحتها 286 هـ وبذلك تفوق حتى المساحة التي خصصت للمناطق السكنية ويبدو أن الصناعات التكنولوجية في هذه المرحلة لم تكن في الحسبان، ونفس الأمر في المرحلة الثانية أين خصصت أغلب المساحة للتجهيزات والمناطق السكنية في حين أن الصناعات التكنولوجية أخذت أغلب حصتها في هذه المرحلة إلا أنها كانت الأضعف مقارنة بالتخصيصات الأخرى على المراحل الثلاث أما في المرحلة الثالثة هناك سيادة للمساحات الخضراء وبخصوص الزيادة السكانية بالمدينة فيتوقع إنخفاضها في المرحلة الثالثة.

[1] - ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement , plan de développement par phase de la ville nouvelle de bouinan, 31/08/2010, p : 07.

مخطط رقم 03- 06: تطوير المدينة الجديدة بوينان حسب كل مرحلة



Source : ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, plan de développement par phase de la ville nouvelle de bouinan, 31/08/2010, p : 09.

إن هذا الإقتراح قُدم قصد تسريع إنهاء الأشغال بالجزء الأول ومن أجل القدرة على تقييم النتائج المتوصل إليها ومحاولة تفادي المساوئ الممكن الوقوع بها أثناء تشييد الجزء الآخر بالإضافة إلى تخفيف ضغط وثقل التكاليف ولا تخفى كذلك غاية الترويج للمدينة الجديدة ككل والخبرة الكورية في هذا المجال؛ حيث المؤسسات الخمسة المكونة للإتحاد الكوري هي كالتالي:

1-Woolim Construction Co. Ltd.,
2-Space Group,
3-Dong Il Hlghville Co. Ltd.,
4-Bando Construction Co. Ltd.,
5-Sam Jeong C&C Co. Ltd.

جدول رقم: (03- 36)- يوضح إقتراحات الإنجازات التي كلف بها كل من الإتحاد الكوري والطرف الجزائري

المكلف بالإنجاز	البرنامج المقترح
الإتحاد الكوري	برنامج سكن من 2000 سكن بكل مرافقه الجوارية: روضات أطفال، مسبح، حمام، مساحات خضراء،...
	فنادق فاخرة
	مركز أعمال
	مراكز تجارية
	مدارس إبتدائية وثانويات ذات تصنيف دولي
	مستشفيات وعيادات
	مرافق رياضية وترفيهية
	مركب تجاري وثقافي
	ملعب غولف ذا 27 ثقب وكل ما يرافقه من تجهيزات
الطرف الجزائري	الدراسة الطوبغرافية وقد أنجزت
	دراسة التنطيق الجزئي منجزة
	دراسة المخطط العام للمدينة وقد أنهي إنجازه
	دراسة الأثر البيئي إنطلقت في 2007
	دراسة مخطط التهيئة: عرض المناقصة
	إنجاز مختلف الشبكات: عرض المناقصة

المصدر: إعداد الطالبة/ معطيات من مؤسسة المدينة الجديدة بوينان.

- **البنية التحتية المبنية من طرف الحكومة الجزائرية في المنطقة ذات الأولوية:**

«إلى غاية إنهاء أشغال الصيانة للمرحلة الأولى (بداية 2011):

* طرق برية ونظام نقل عمومي:

- طريق سريع يربط مباشرة المطار الدولي للعاصمة ببوينان.
- طريق سريع يربط الجزائر- بئر توتة- بوينان.
- توسيع RN_{29} خارج الموقع وفتح طريق.
- سكك حديدية جهوية بين بوفاريك- بوينان- المطار الدولي.
- إنشاء نظام نقل (أسلوب جديد للنقل: قطار سريع) بالربط مع السكة الحديدية الجهوية.

* ربط بين تجهيزات التموين/المعالجة والمنطقة الأولى:

- محطة تصفية: مقطع لزرق.
- محطة معالجة: في الشمال- الشرقي للمدينة الجديدة بوينان.

- إلتماس فحص بناء نظام توليد مشترك قادر على توفير التدفئة والماء الساخن في نفس الوقت.
- تجهيز التموين بالغاز(محطة فرعية متوسطة وعالية الضغط).
- تجهيزات وشبكات إتصال».[1]

بعد الإنتهاء من هذه الأشغال لازم الطرف الجزائري بعد إتفاق حكومي الإتحاد الكوري لدراسة وإنجاز التجهيزات في الجزء المتبقي من المدينة وهي كالتالي:

- المركز الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.
- المخبر الجهوي للبيئة.
- الحظيرة العمرانية.
- قصر الثقافة.

- **تقدم المشروع في المنطقة ذات الأولوية المكلف بها الإتحاد الكوري:**

«إعداد مخطط التهيئة للمنطقة ذات الأولوية الذي يغطي تقريبا 600 هكتار بعمروسة حيث أغلب الأراضي تعود ملكيتها للدولة. أما الكثافة السكانية تصل إلى 85ن/هـ. وفي نفس الوقت قسمت هذه المنطقة إلى ثلاثة أجزاء كل جزء يستوعب حوالي 16000 نسمة.

يتجسد البعد البيئي في هذه المنطقة من خلال خلق الفضاء البيئي بالربط بين المساحات الخضراء والمائية بإعتبار أن الماء أحد عناصر التركيبة العمرانية، بالإضافة إلى تصميم مشروع يتضمن تسيير الرياح المسيطرة».[2]

[1] - le consortium coréen et partenaire algérien : MATET- EPIC, business plan de la ville nouvelle de bouinan ,Algérie ,p :31

[2] - l'établissement de la Ville nouvelle Bouinan, rapport sur l' Aménagement de l'ilôt prioritaire, Proposition coréenne, 19/02/2007, p : 15.

مخطط رقم 03- 07: التهيئة للمنطقة ذاتالأولوية بالمدينة الجديدة بوينان المكلف بها الإتحاد الكوري



المصدر: مؤسسة المدينة الجديدة بوينان.

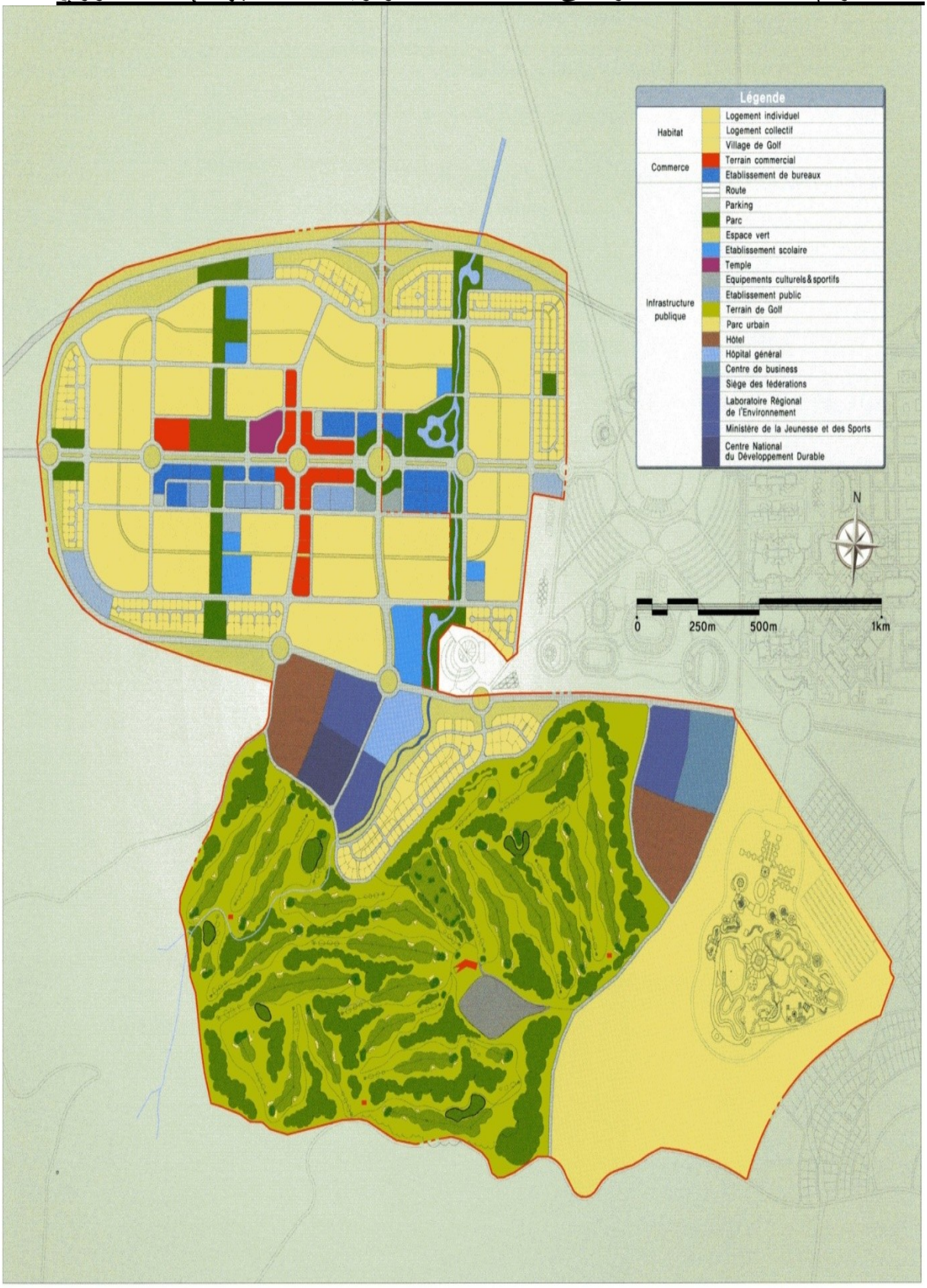
جدول رقم: (03- 37)- يوضح مخطط شغل الأراضي للمنطقة ذات الأولوية المكلف بها الإتحاد الكوري

التوزيع			المساحة (1000 م²)	النسبة %	الملاحظة
أراضي مخصصة للسكنات	المجموع الكلي		5,935	100	
	المجموع الفرعي		1,268	21,4	
	سكن فردي		308	5,2	
	سكن جماعي		960	16,2	
أراضي مخصصة للتجارة والأعمال			141	2,4	
أراضي مخصصة للبنيات التحتية وتجهيزات مختلفة	المجموع الفرعي		4,526	76,2	
	طرقات		589	9,6	
	حظائر		6	0,1	03 وحدات
	حظيرة، فضاء أخضر	المجموع الفرعي	581	9,8	
		حظيرة	230	3,9	
		فضاء أخضر	351	5,9	تضم واد عمروسة
	تجهيزات تربوية	المجموع الفرعي	69	1,2	
		مدرسة إبتدائية	19	0,3	04 وحدات
		معهد	9	0,2	01 وحدة
		ثانوية	14	0,2	01 وحدة
		مدرسة دولية	27	0,5	01 وحدة
	مؤسسات عمومية	المجموع الفرعي	22	0,4	
		فندق المدينة	7	0,1	01 وحدة
		الأمن الحضري	6	0,1	01 وحدة
		الحماية المدنية	5	0,1	01 وحدة
		مكتب البريد	4	0,1	01 وحدة
	مستشفى		10	0,2	02 وحدة
	مكتبات		4	0,1	01 وحدة

	تجهيزات ترفيه		4	0,1	01 وحدة
	مركز ثقافي		10	0,2	وحدتين
	مرافق للعبادة		14	0,2	01 وحدة
	تجهيز رياضي		43	0,7	04 وحدات
	ملعب الغولف		1816	30,6	
	حظيرة عمرانية		995	16,8	
	فندق	المجموع الفرعي	134	2,3	
		فندق	64	1,1	
		فندق	70	1,2	
	مستشفى		33	0,6	
	مركز أعمال		53	0,9	
	مواقع فدراليات رياضية		37	0,6	
	المركز الوطني للتنمية المستدامة		35	0,6	
	المخبر الجهوي للبيئة		27	0,5	
	مقر لوزارة الشباب والرياضة		44	0,7	

المصدر: مؤسسة العمومية للمدينة الجديدة بوينان.
وقد أسقطت معطيات هذا الجدول في المخطط التالي:

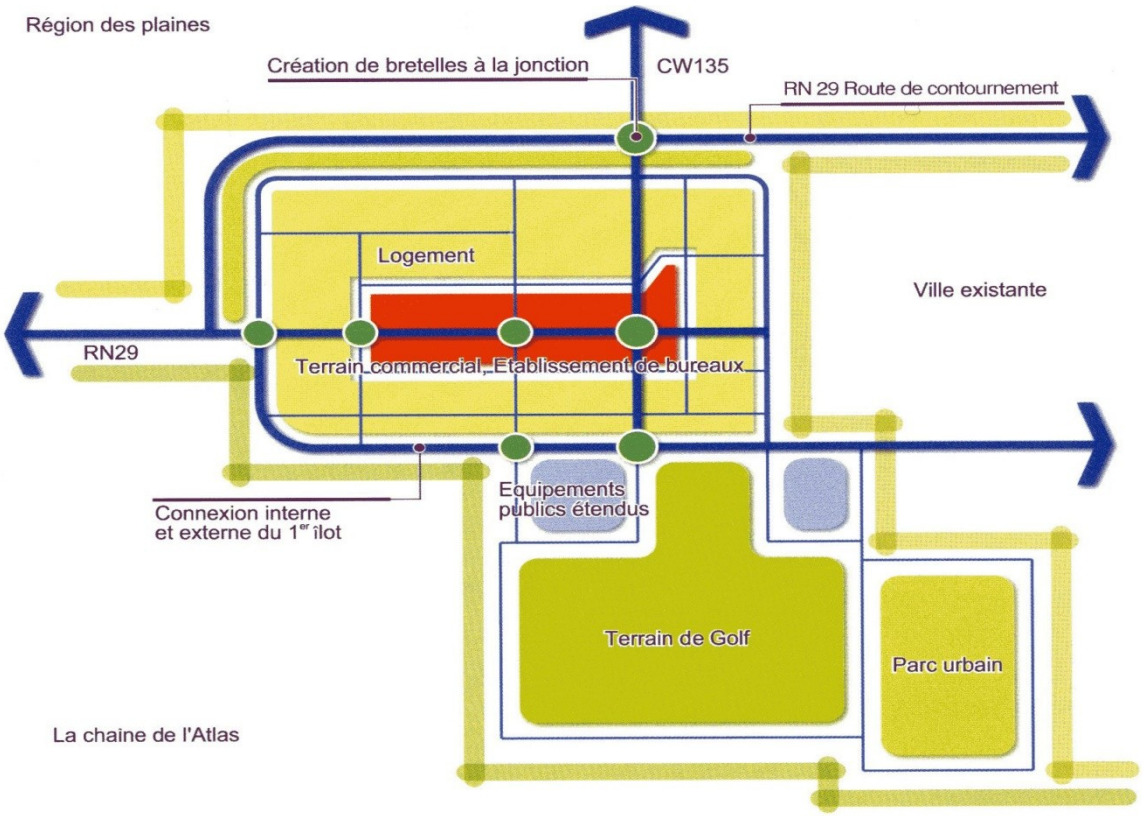
مخطط رقم 03- 08: شغل الأراضي للمنطقة ذات الأولوية المكلف بها الإتحاد الكوري



المصدر: المؤسسة العمومية للمدينة الجديدة بوينان.

من هذا المخطط نستنتج أن توزيع الوظائف في المدينة تم بهدف خلق التكافل فيما بين عناصر البنية الحضرية وذلك من خلال تثبيت:
- الوظيفة السكنية بأغلبية في الجهة الشمالية.
- الجنوب يشمل التجهيزات الرياضية والترفيهية.
- على المحور شرق-غرب ثُبِتت الأنشطة التجارية ومراكز الأعمال مع تغطية الأحداث الإستثنائية كالفنية.
- المحور شمال- جنوب جُسِدت به التجهيزات الثقافية، الترفيهية والبيئية.
والشكل التالي يوضح أكثر تركيبة المجال:

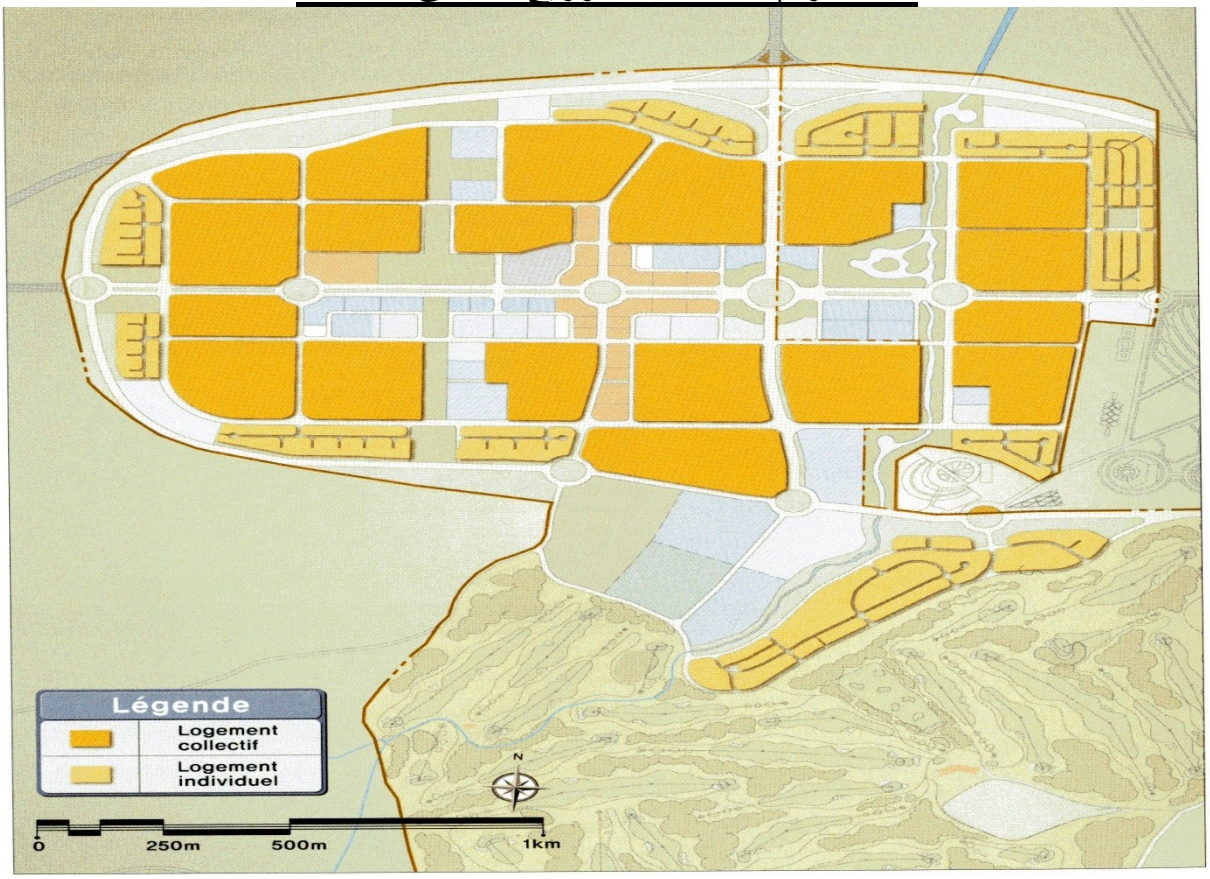
شكل رقم: (03- 05)- يوضح تريكبة المجال في المنطقة ذات الأولوية المكلف بها الإتحاد



Source : l'établissement de la Ville nouvelle Bouinan, rapport sur L'Aménagement de l'ilôt prioritaire, Proposition coréenne, 19/02/2007, p : 33.

كما وضع مخطط لتوزيع وتكثيف السكان بالإرتباط بمخطط شغل الأراضي وتوزيع السكنات من أجل 50000 نسمة. حيث 3000 ساكن في سكنات فردية و47000 ساكن في سكنات جماعية.

مخطط رقم 03- 09: التوزيع المكاني للسكنات



Source : l'établissement de la Ville nouvelle Bouinan, rapport sur l'Aménagement de l'ilôt prioritaire, Proposition coréenne, 19/02/2007, p : 46.

كما نلاحظ سيادة للسكنات الجماعية على حساب السكنات الفردية والتي برمجت خارج النطاق الداخلي للموقع وهذا ما سيخلق نوعا ما ظاهرة التباعد الإجتماعي والقطيعة بالإضافة إلى صعوبة إتاحة الخدمات لذوي السكنات الفردية وإجبارهم إلى اللجوء للتنقل الميكانيكي.

4- 5- دراسة الأثر البيئي:

«تعمل الحياة داخل كل إقليم من هذه الأقاليم على شكل نظم بيئية محددة، لكل منها أنواعه النباتية والحيوانية والميكروبية الحية، وصخوره وتربته وظروفه المناخية وغيرها، التي تميزه عن غيره وتجعله كلا متكاملا يعمل في تناغم وانسجام تحت تأثير قوى ذاتية، أوجدها الخالق فيه لتحفظ التوازن بين مكوناته...ولتعمل على إعادة التوازن إليه إذا ما تعرض لخلل من أي نوع يقع داخل قدرة النظام على إصلاحه. أما إذا كان الخلل أكبر من قدرة النظام على إصلاحه ذاتيا، مثل الخلل الذي يحدث بسبب الأنشطة البشرية المختلفة، فإن النظام يبدأ في فقدان توازنه ويأخذ في التبسيط، أي يقل تعقيده وتعقيد العلاقات البيئية المتشابكة داخله، ويسهل إنهياره وتدهوره». [1]

كذلك هو الوضع المتوقع الذي سيعيشه إقليم المدينة الجديدة بوينان؛ أين يجب إستباق تعقد وخطورة النتائج السلبية المحتمل وقوعها منذ إنطلاق هذا المشروع. وسيكون الحل من خلال

[1]- سعيد زغلول، أهمية المحميات في المحافظة على التنوع الأحيائي، مجلة العلوم والتقنية، إصدار مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، الرياض، العدد 67، ص: 5،6.

«دراسة الأثر البيئي التي تحدد وتقيم الآثار السلبية الناتجة عن إنجاز المدينة الجديدة وتعرض الحلول والمعايير للحد من هذه الآثار». [1]

وعليه، إن دراسة تأثير إنجاز المدينة على البيئة يمكن أن نلخصها حسب الجوانب التالية واعتمادا على الدراسة المقدمة من طرف الإتحاد الكوري:

4-5- 1- التأثيرات:

4- 5- 1- 1- التأثير على نوعية الهواء:

- أثناء مرحلة الأشغال:

«إن مصدر المواد الملوثة للهواء الجوي في هذه المرحلة نميّزها إلى إثنين:

- مواد ملوثة مثل: SO_2, NOx, CO، ناتجة عن إستعمال السيارات ووسائل أخرى مستعملة في ورشات الأشغال.

- غبار ناتج عن أشغال الحفر (طمي وركام)، مرور السيارات الثقيلة والرياح التي تساعد على إنتشار الغبار أثناء عمليات شحن وتفريغ الأتربة ومواد أخرى.

- أثناء مرحلة الإستغلال:

نظرا لإحتواء المدينة للعديد من المناطق السكنية، التجارية، الصناعية ومنشآت تحتية للمواصلات، هذا الوضع سيؤدي لخلق أشكال متنوعة من الملوثات الجوية خاصة المرتبطة بإنبعاث الغازات الناتجة عن إستعمال السيارات ، وسائل التدفئة والأنشطة الصناعية.

حيث لا تؤثر هذه الغازات على نوعية الهواء من ناحية الشم بإستثناء المقرات الصناعية أين نلاحظ إنتشار الروائح الكريهة. إن تقييم العوادم الناتجة عن هذه الصناعات يتم حسب نوع، سيرورة وقدرة الصناعة. أما تقييم حجم إصدار الملوثات الناتجة عن عملية التدفئة يكون حسب نوع الطاقة المستخدمة.

ومن البديهي أن ترتفع نسبة حركة السيارات بإعتبار المدينة الجديدة ستكون ذات كثافة سكانية معتبرة وفي نفس الوقت تتوفر على وظائف متعددة تفرض تنقلات ميكانيكية أين يُقيم حجم المواد الملوثة عن طريق تطبيق معامل الإصدار المرتبط بنوع وعمر السيارة وعادات السياقة لدى السائقين». [2]

وفي مايلي جدول يمثل معامل إنبعاث الملوثات حسب كل وسيلة تنقل على سبيل المثال: السيارة، الحافلة والشاحنة.

[1] - ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, rapport concerne la mission B de la finalisation du plan d'aménagement de la ville nouvelle de Bouinan, l'étude d'impact environnemental, 31/08/2010, p : 75.

[2] - Ibidem, p : 17,18.

جدول رقم: (03- 38)- يوضح معاملات إصدار الملوثات حسب كل وسيلة تنقل (سيارة، حافلة، شاحنة)

الوحدة: غ/كلم/سيارة.

الصنف		PM10	SO_2	NOx	CO
السيارة			0,03	0,03	0,412
الحافلة	صغيرة الحجم	0,038	0,6	0,250	0,258
	متوسطة الحجم	0,014	0,98	1,746	0,366
	كبيرة الحجم	0,031	2,10	4,653	1,731
الشاحنة	صغيرة الحجم	0,024	0,6	0,227	0,294
	متوسطة الحجم	0,036	0,98	0,286	0,196
	كبيرة الحجم	0,039	2,7	2,471	1,456

Source : **1. PM10, NOx, CO:** Bulletin officiel, du ministère de l'environnement, № - 41-2005, "Règlementation sur le calcul du volume total d'émission des substances polluantes des véhicules", Corée du Sud, 2005.
2. SO2 : Etude sur l'amélioration de la qualité de l'air de la zone urbaine(III), Centre de recherche sur la pollution due au transport, Corée du Sud, 1991.

من خلال الجدول السابق نستنتج أنه كلما زاد حجم وسيلة النقل فإن معامل إنبعاث الملوثات سيرتفع بغض النظر عن صنف الملوث بإستثناء حالة الحافلة أين نلاحظ وجود تباين؛ تارة ينخفض معامل إصدار PM10 ومرة أخرى يرتفع، بالإضافة إلى أن الحافلة أكثر إصدارا لـ: NOx، CO، أما الشاحنة تعتبر أعلى إصدار لـ: PM10، SO_2 مقارنة بالوسائل الأخرى المذكورة أعلاه.

4- 5- 1- 2- التأثير على نوعية الماء:

- أثناء مرحلة الأشغال:

- «تلوث مجاري المياه ناتج عن جريان المياه المحملة بمواد صلبة ملوثة أثناء الأشغال.
- تسرب المياه المستعملة في ورشات الأشغال لمجاري المياه قبل معالجتها.
- الآبار المنجزة لتحليل الأراضي (les puits de sondages)، أين يمكن أن تتسرب مواد غير مرغوبة تتسبب في إتلاف خاصةً المياه الجوفية.
- تلوث سطحي من خلال الآبار المهملة خاصة التي تكون غير مغطاة أو الأنابيب المستعملة بها متآكلة، يمكن أن يسمح جريان المياه بتسرب مياه ملوثة، غازات أو مواد صلبة سامة تتسبب في تلوث مياه البئر ونقل العدوى للطبقات الأخرى للمياه.

- أثناء مرحلة الإستغلال:

- هناك مصادر تلوث غير محددة تشير إلى المواد الملوثة المتجمعة على سطح الأرض التي تتدفق مباشرة إلى مجاري المياه وتترسب بها. مثل الغبار، النفايات الحضرية، الكربوهيدروجينيات والمواد الحمضية التي تتسبب في إرتفاع المواد السامة في المياه.

- عدم معالجة المياه المستعملة سواءً المنزلية، المكتبية، الصناعية أو في الورشات وطرحها في الطبيعة». [1]

4- 5- 1- 3- التأثير على التربة:

- «تلوث ناتج عن غياب بعض الأشغال التي يجب أن تكون في الموقع قبل بداية التنفيذ مثل المنشآت التحتية للتخزين للمنتجات البترولية والكيميائية.
- تلوث ناتج عن أشغال البناء بإستعمال الزيوت مثلا التي يمكن أن تتسرب وتلوث التربة.
- تلوث ناتج عن نقل التربة والعتاد.

4- 5- 1- 4- الطبوغرافيا:

- عمليات الحفر في الموقع تحدث حركات وإهتزازات في الأرض من خلال الحجم المعتبر لعمليات الحفر والردم.
- أشغال تهيئة المدينة الجديدة تحدث تغييرات واضحة في طوبغرافية الموقع الحالي (الإرتفاع، الميل،...).
- مخطط التهيئة صمم بطريقة تدمج كأقصى حد الطوبغرافية الحالية للموقع. إلاّ أنه هناك بعض الإنحدارات تنشئ عن عمليات الحفر ومستويات الركام والطمي الناتج، والتي يمكن أن تحصر تموقع بعض المؤسسات ومحاور الطرقات التي يمكن أن تعرف مشاكل أثناء تثبيتها.
- تحاليل للسلوك الذي تتخذه هذه الإنحدارات خلال فترات الجفاف والتساقط كذلك تبعا للتحريض الزلزالي.
- موقع المشروع مُشكل من أراضي جد خصبة غنية بالمواد العضوية، أين حمايتها ضرورية خاصة في ما يتعلق بإحتياجات المشروع للمساحات الخضراء.
- إعداد الإقتراحات المتعلقة بالأراضي الهشة منذ الفحص المبدئي لهذه الأراضي قبل بداية تنفيذ الأشغال لتفادي وقوع أي إنخفاضات متوقعة أثناء الإنجاز». [2]

4- 5- 1- 5- إختلال النظام البيئي:

- «تقليص الغطاء النباتي أثناء عمليات الإنجاز.
- خلال مرحلة الأشغال يمكن أن تؤثر هذه الورشات على الأصناف الحيوانية في المنطقة والتي ستنتقل إلى المناطق المجاورة خاصة نحوى الغابات المتواجدة جنوب المدينة الجديدة، بالمقابل يوجد أصناف أخرى ضعيفة الحركة ولا يمكنها الإنتقال للعيش خارج مسكنها الطبيعي؛ الأمر الذي سيؤدي إلى هلاكها. بالإضافة إلى التأثير على الأنظمة البيئية المائية بما في ذلك الأسماك.
- خلال مرحلة الإستغلال، الإنارة الحضرية أثناء الفجرية تتسبب في إضطراب النظام البيولوجي لدى بعض الحيوانات. أين يتسبب الوجود الغير العادي لهذا الضوء بالنسبة لبعض الحيوانات في إختلال خاصة مرحلة التبييض والرعاية لهذه الأصناف. إلى جانب إنجذاب العديد من الحشرات للضوء خاصة النهارية فهي مهددة بالموت مع غيرها من الحيوانات من طرف السيارات.

---

[1] - MATET, rapport concerne la mission B de la finalisation du plan d'aménagement de la ville nouvelle de Bouinan, l'étude d'impact, 31/08/2010, p : 26,27.

[2] - Ibidem, p: 35, 37,38.

4- 5- 1- 6- الضجيج:

- بعض أشغال الحفر ينتج عنها ضجيج يمكن أن يؤدي للصمم بالإضافة إلى الإهتزازات التي تحدث خسارة في البنايات خاصة التي تتعرض للتشقق والتصدعات.

- المناطق السكنية الجماعية وبعض التجهيزات بالرغم من تصميمها بطريقة تضمن هدوءها إلاّ أنها معرضة للضجيج إذا كانت محاذية للطرقات الرئيسية والثانوية. بالإضافة للضجيج والإهتزازات الصادرة عن خط السكة الحديدية والمحطة الموجودة بشمال المدينة الجديدة».[1]

4- 5- 1- 7- آثار الأخطار الكبرى:

يمكن أن نصنف هذه الأخطار إلى ثلاثة أصناف وهي: أخطار طبيعية، تكنولوجية وإجتماعية. حيث يمكن أن تهدد حياة العديد من الأفراد وتتسبب في خسائر مادية. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم: (03- 39)- يوضح أصناف الأخطار الكبرى

الصنف	الصفة
أخطار طبيعية	إعصار، فيضانات، أمطار كثيفة، عواصف، تسونامي،جفاف، سقوط ثلوج بقوة، زوابع رملية، زلازل وكوارث طبيعية أخرى
أخطار تكنولوجية	حرائق، إنهيار المباني، إنفجارات، حوادث مرور، حوادث مرتبطة بالتلوث البيئي وحوادث أخرى مرتبطة بالسلوك الإنساني
أخطار إجتماعية	أزمات بسبب تفشي الأوبئة وعجز الأنظمة القاعدية الوطنية كالطاقة، الإتصالات، التموين بالمياه الشروب، المالية، الخدمات الطبية وأخرى.

Source : MATET, rapport concerne la mission B de la finalisation du plan d'aménagement de la ville nouvelle de Bouinan, l'étude d'impacte, 31/08/2010, P : 62.

حسب هذا الجدول نلاحظ وجود تكالب بين مجموع العوامل المتسببة في إحداث هذه الكوارث. بمعنى إتحاد هذه العوامل وتشكيلها لحلقة الكارثة الكبرى؛ على سبيل المثال التلوث البيئي ينتج عن السلوك الخاطئ للفرد تجاه البيئة والذي بدوره يتسبب في التغيرات المناخية وما يصاحبها من كوارث كإرتفاع درجات الحرارة أو البرودة، الوضع الذي يفرض إستخدامات مفرطة للطاقة وغيرها من الإفرازات الأخرى. هذا ما يُعَبر عن خلق الخطر المستدام إذا لم تجسد المخططات الفعالة التي تضطلع بالمعالجة المتكاملة القادرة على تثبيط مفعول تلك العوامل المشحونة ضد أمن ورفاهية الفرد.

في ما يخص الأخطار الممكن حدوثها تبعا لتهيئة المدينة الجديدة بوينان هي:

[1] - op.cit., p : 42, 50- 53.

جدول رقم: (03- 40)- يوضح الأخطار الكبرى المتوقعة بالمدينة الجديدة بوينان

* **الأخطار الطبيعية:**

الصنف	التوقع والتحليل
الفيضانات	مستوى المجاري المائية داخل المدينة يمكن أن يرتفع بطريقة مفاجئة ويتسبب في كوارث كبرى خلال التدفقات القوية للمياه خاصة في فصل التساقط.
إنزلاق الأرض	خلال التسربات القوية، تحمل الوديان كميات معتبرة من الأتربة من الجنوب نحوى الشمال هذا ما يتسبب في الفيضانات وإنزلاق الأرض.
الزلزال	إدماج أنظمة تقنية ضد الزلال للبناءات خلال إنجاز المدينة الجديدة.
حرائق الغابات	الحرائق تقع في المنطقة الجنوبية الغربية بسبب تعرضها بقوة للرياح القوية والجافة وإرتفاع درجات الحرارة خلال فصل الجفاف.

* **الأخطار التكنولوجية:**

الصنف	التوقع والتحليل
الحرائق	الحرائق، المدينة ذات كثافة قوية وبناءات ذات علو كبير وواسعة، هذا ما يمارس كوارث تؤدي بهلاك العديد من الأرواح البشرية والخسائر المادية المعتبرة.
التلوث البيئي	المجاري المائية التي تقطع مجال المدينة مهددة بالتلوث لإحتمال رمي النفايات المنزلية والصناعية.
تلوث المياه الجوفية	الإستغلال الغير مراقب للمياه الجوفية يمكن أن يتسبب في إنخفاض الأرض. لتفادي هذه الظاهرة، هناك فحص أولي تام ودقيق لضمان تسيير محكم لإستغلال هذه الموارد المائية الجوفية.

Source : MATET, rapport concerne la mission B de la finalisation du plan d'aménagement de la ville nouvelle de Bouinan, l'étude d'impacte, 31/08/2010, p : 64.

نلاحظ أن جل هذه الأخطار تمثل أخطار كبرى واقعية يمكن أن يتوقف عليها نجاح أو فشل مشروع المدينة الجديدة بوينان لذلك فهي تتطلب العمل الجاد والصارم.

4-5- 2- الحلول:

4- 5- 2- 1- الحلول المقترحة المتعلقة بنوعية الهواء:

- أثناء الأشغال:

- «إستخدام المنضخات للقيام بعملية الرش (aspersion) وتعتبر المعيار الفعال للتقليل من إنتشار الغبار.
- تحديد سرعة وسائل النقل على الأقل 20 كلم/سا أين ستسهم هذه الطريقة بتخفيض إنبعاث الغبار بنسبة 80%.
- تنظيف السيارات دوريا والعجلات إعتمادا على إنشاء محطة تنظيف عند مخرج ورشة الأشغال.
- وضع مصفاة ضد الغبار أثناء تنفيذ الأعمال خاصة الحفر والردم.

- أثناء مرحلة الإستغلال:

- الرجوع لإستخدام الغاز الطبيعي المميع للتدفئة.

- إستخدام الطاقات المتجددة، حيث صممت المدينة بطريقة تدمج الإقتصاد في الطاقة في أغلب الأنشطة وهذا ما يتوافق مع توجيهات السلطات العمومية وبالخصوص المخطط الوطني للتحكم بالطاقة.
- الحد من التلوث الصناعي وذلك بتثبيت الإقليم الصناعي للتكنولوجيات بشرق المدينة بالأخذ في الحسبان إتجاه الرياح المسيطرة (الغربية والشمالية الغربية)، بهدف حماية المناطق السكنية. بالإضافة إلى توقع وضع تقنيات لتصحيح وإزالة الروائح الكريهة المنبعثة من الوحدات الإنتاجية الأخرى.

4- 5- 2- 2- الحلول المقترحة المتعلقة بنوعية المياه:

- في مرحلة الأشغال:

- حصر تحركات الأرض من خلال إنهاء عمليات الحفر في أوقاتها وتفادي فصول تساقط الأمطار.
- تحديد المناطق الحساسة والقابلة للإنجراف، وحمايتها من التدفقات القوية للمياه بواسطة الأغطية البلاستيكية، الحصائر المفتولة بالتبن أو وسائل أخرى مخصصة.
- إنجاز قنوات مخصصة لجريان المياه حيث تكون ذات إنحدار ضعيف حتى يمكن إسترجاع العناصر المحملة مع المياه، بالخصوص الأتربة والرمال.
- وضع منشآت مخصصة لمعالجة المياه المستعملة في الورشات مع تفادي تثبيتها بالقرب من المجاري المائية قصد عدم تلويثها.
- تحديد مستوى عتبة نوعية المياه المعالجة والتي يمكن تسريبها بالمجاري المائية أو إعادة إستعمالها لحاجيات أخرى.
- إعادة إستعمال المياه المعالجة والمرسكلة يمكن أن تساهم في تخفيض المياه المستهلكة بـ: 20%.

- في مرحلة الإستغلال:

- تخطيط شبكة تطهير تفصل وجهة المياه المستعملة عن وجهة مياه الأمطار.
- إنجاز شبكة صرف معزولة ومحكمة السد لتفادي الآثار المحتملة على البيئة.
- بالتوازي مع شبكات التطهير يتم تهيئة الأرض بمساحات خضراء ومشجرة لتفادي أي تسربات محتملة وفي نفس الوقت خلق إطار عمراني ذا جودة كبيرة.
- وضع دورات تكوينية للعمال حول إستغلال، تسيير، حماية وصيانة شبكات التطهير.
- إعداد مشروع لتجميع المياه المستعملة بهدف معالجتها بمحطة التصفية بئر توتة». [1]

4- 5- 2- 3- الحلول المقترحة لحماية الأراضي من التلوث:

- «ردم النفايات الحيوانية وتجميعها منفصلة عن النفايات الأخرى حتى يتم إستخدامها في الزراعة بعد معالجتها. هناك برنامج تكوين حول هذا الموضوع للعاملين والمراقبة مشددة.
- معالجة الزيوت المستخدمة بعد تفريغها بالمحطات المخصصة لذلك وتخزينها في خزانات محكمة السد لدى مؤسسات معالجة هذه الزيوت لإعادة إستخدامها.

[1] - MATET, rapport concerne la mission B de la finalisation du plan d'aménagement de la ville nouvelle de Bouinan, l'étude d'impacte, 31/08/2010, p : 23-24, 28,31.

4- 5- 2- 4- الحلول المقترحة المتعلقة بالطبوغرافيا:

- مخطط التهيئة للمدينة أخذ في الحسبان الموازنة بين حجم الأتربة الناتجة عن عملية الحفر وحجم الحاجيات للردم مع حصر لأقصى حد المقادير الخارجية المستخدمة للردم لتفادي حدوث تلوثات خارجية محتملة.
- تقليل التغييرات الطبوغرافية عن طريق تصور أحياء تدعم هذا الهدف. بالإضافة إلى عمليات تثبيت الإنحدارات بإستخدام تقنيات مخصصة كتلطيف الإنحدارات ووسائل أخرى قصد الحد من عمليات الإنجراف.
- حماية الإنحدارات بواسطة التغطية النباتية والصخور مع الأخذ بعين الإعتبار طبيعة التربة، موقع الإنحدار ودرجته.
- إعتماد طريقة تسيير الأراضي الخصبة، التي تقوم على دمج هذه التربة في المكان المراد تحسينه بشرط أن تتم عملية أخذ العينة (prélèvement) من التربة الخصبة في الفترات الجافة ودون إحتوائها على الحصى أو مكونات أخرى من الأعماق وإستعمالها مباشرة وإن إستوجب الأمر وضعها في المخازن تحت شروط إلى حين إعادة إستعمالها مستقبلا.
- تحديد وحصر بكل دقة الأراضي الهشة قبل، بعد وأثناء تهيئة المدينة الجديدة عن طريق دراسة عامة تحدد خصائص التربة ونوعيتها لتطبيق تقنيات حماية ضد أي إنخفاضات للأرض أو تنفيذ عمليات حفر مختلفة بإختلاف الأرض.
- التكفل بالنواحي المعرضة لظاهرة إنخفاض الأرض وتقييم وقت وحجم الإنخفاض، حسب التكلفة المتوقعة وتصحيح الخلل إعتمادا على خيار التقنيات المستخدمة والأكثر ملائمة، مع الأخذ في الحسبان التكاليف، الفعالية والإستدامة». [1]

4- 5- 2- 5- الحلول المقترحة لمعالجة إختلال الأنظمة البيئية:

- «إسترجاع الأشجار خاصة المعرضة للتلف بإعادة غرسها.
- حماية المساكن الطبيعية لبعض الأصناف الحيوانية إعتمادا على تهيئة الأحواض والمجاري المائية، خاصة في المناطق الرطبة لأن مفهوم التهيئة يشمل خلق نظام بيئي غني ومتنوع مناسب لإعادة إسكان وإنتاج أصناف حيوانية برية مُكمِّل بأصناف نباتية.
- المناطق الرطبة البيئية تأخذ في الحسبان غنى وتنوع نمو نباتات مائية قادرة على خلق سلسلة غذائية متناغمة خاصة من خلال تعاقب الحلقات (نباتات ← حشرات ← برمائيات وزواحف).
- إن تهيئة مساحات خضراء ذات مساحات معتبرة بالقرب من المناطق الرطبة والمنابع المائية تعتبر منطقة مكملة لمختلف أنواع السكنات للأصناف الحيوانية.
- تخفيض إختلال الأنظمة البيئية المائية عن طريق إنجاز قنوات تصريف المياه وأحواض التصفية أين يمكن ترسب كل الأتربة والمواد الضارة لحماية وتقليص التأثير على الأنظمة البيئية المائية.
- تقليل الأضرار المرتبطة بالإنارة الحضرية تكون من خلال الطرق التالية:

إختيار إضاءة تكون محصورة الأشعة، تغيير هيكلة الإنارة، إنشاء لوحات ضد الضوء في بعض الأماكن والرجوع إلى غرس النباتات لتلطيف كثافة الإضاءة.

الصور التالية توضح بعض أنواع الإنارة المعتمدة لتقليل الأضرار الناتجة عن الإضاءة.

[1] - Op.cit., p : 35-36, 38, 40-41.

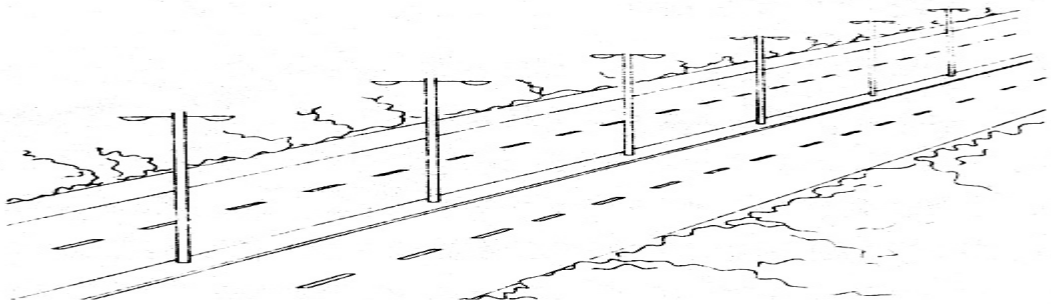
صور رقم 03- 02: توضح بعض أنواع الإنارة المصممة لتقليص الأضرار الضوئية



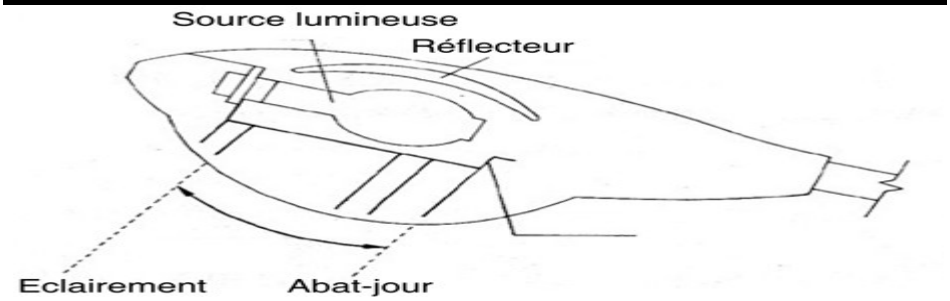
صورة رقم 3- 2- 1: توضح الإنارة الجانبية للطرقات (الضوء موجه فقط نحوى الطريق)



صورة رقم 3- 2- 2: توضح تقنية الألواح ضد- الضوء (تركيب لتقليل إنتشار الضوء نحوى الداخل)



صورة رقم 3- 2- 3: توضح مجمع ضوئي على أرض سطحية مركزية

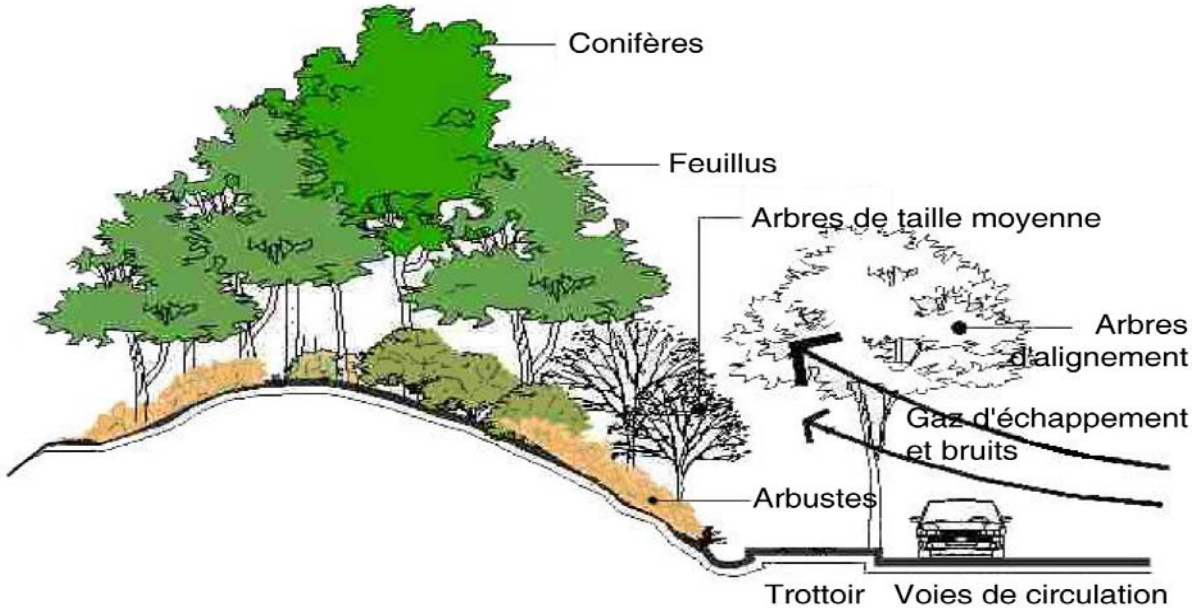


صورة رقم 3- 2- 4: توضح توجيه الحزمة الضوئية بالإعتماد على عاكس النور

Source : MATET, rapport concerne la mission B de la finalisation du plan d'aménagement de la ville nouvelle de Bouinan, l'étude d'impacte, 31/08/2010, p : 46,47.

- تهيئة مجالات خضراء حاجزة على طول محاور الطرقات وعلى مستوى مواقع التجهيزات تتكون من نباتات ذات أحجام وأصناف مختلفة. تشكل حزام أخضر واقي ضد الضجيج وتلوث الهواء.

شكل رقم: (03- 06)- لفضاء أخضر حاجز



Source : MATET, rapport concerne la mission B de la finalisation du plan d'aménagement de la ville nouvelle de Bouinan, l'étude d'impacte, 31/08/2010, p : 49.

4- 4- 3- 2- 6- الحلول المقترحة للحد من الضجيج:

هناك مقاييس تجريبية طبقت بكوريا الجنوبية لإدارة الضجيج الناتج عن ورشات البناء (وزارة البيئة لكوريا الجنوبية، نوفمبر 2003) تشمل مايلي:

- تنفيذ الأشغال في النهار إذا كانت قريبة من مناطق سكنية.
- إختيار آلات ووسائل نقل هادئة في الورشات ولا تحدث إهتزازات.
- تخفيض سرعة تنقل السيارات إلى 20 كلم/سا عندما تعبر منطقة سكنية.
- وضع لافتات إشارة للحد من سرعة الحركة وأخرى على مستوى منطقة الأشغال والمناطق الخطرة.
- وضع مؤقت لصفائح ضد الضجيج، وتقليص حالات الرجوع لإستخدام التفجيرات لإنجاز الأشغال؛ أما إذا كانت ضرورية يجب الإبلاغ مسبقا عن مكان التفجير، مدة التفجير ومحاولة تقليصها إلى أقصى حد، مع إستخدام تقنيات لتقليل آثار التفجيرات بالخصوص إذا كانت قريبة من مناطق السكنات أو التجهيزات.
- الحد من الإستعمال للعديد من الآلات والسيارات في نفس الوقت.
- منع التوقف أوالتشغيل المفاجئ لمحركات السيارات وآلات البناء، أو تشغيلها في الفراغ».[1]

[1] - MATET, rapport concerne la mission B de la finalisation du plan d'aménagement de la ville nouvelle de Bouinan, l'étude d'impact, 31/08/2010, p : 43-44, 46, 49, 53-54.

4-5- 2- 7- الحلول المقترحة المتعلقة بالأخطار الكبرى:

- الوقاية من الفيضانات:

- «الحد الأدنى لعرض الوديان 8م.
- خلق مجالات مائية على مستوى الحظائر حتى تساعد على تجميع المياه، وتسمح بتنظيم حجم مياه التساقط.
- تهيئة مساحات خضراء ومنتجعات ذات مساحة كافية حوالي 18% من مجموع مساحة المدينة.
- وضع نظام إنذار ويقظة ضد الفيضانات.

- إنزلاق التربة:

- فحص وتحليل لمدى ثبات مستوى الإنحدارات خاصة في مناطق الحفر والردم ووضع حلول لدعم تثبيتها.
- إنشاء قنوات تصريف المياه لتجميع مياه الأمطار وأحواض معالجة لترسيب الأتربة خاصة لتفادي تجمعها بالمناطق الهشة حديثة التكوين كالإنحدارات والتصدي لظاهرة إنزلاق الأراضي.
- تفادي إنجراف الإنحدارات الحديثة عن طريق التشجير.

- الزلزال:

- إدماج وصفات تقنية ضد الزلازل في البنايات خاصة التجهيزات الجماعية والعمومية.
- القيام بدورات إعلامية وتوعوية للأفراد حول الحماية من الزلازل (على الأقل مرة في السنة).
- وضع نظام إنذار ويقظة ضد الكوارث الزلزالية عبر المشاركة بين السلطات العمومية والمنظمات المختصة، خاصة المركز الجزائري للبحث في علم الفلك، الفيزياء الفلكية والجيوفيزياء.

- الحرائق:

- وضع نظام تدخل سريع إعتمادا على:
  - إقتراح وجود فضاءات مفتوحة على مستوى المدينة لمجابهة إرتفاع الحرائق.
  - إنشاء نظام نجدة عند إندلاع الحرائق.
- تبني معايير صارمة حول نظام إخماد الحرائق». [1]

4- 6- الآثار المستقبلية تبعا لإنجاز المدينة الجديدة بوينان حسب وجهة نظر الإتحاد الكوري:

4- 6- 1- الآثار الإقتصادية المنتظرة:

- **في مرحلة الصيانة:**

- «إستثمار إجمالي بـ 6,3 مليار دولار خلال هذه الفترة.
- خلال الست سنوات الخاصة بالصيانة الأثر الناتج عن الإنتاج يقدر بقيمة تفوق 10 مليارات دولار.
- في 2011، أين ننتظر أثر أفضل صادر عن الإنتاج قدر بمبلغ 3,3 مليار دولار أمريكي وبذلك تكون نسبة 4% للـ PIB (الناتج الداخلي الخام) خارج حصيلة البترول.

[1] - op.cit., p : 77,78.

- بالإضافة إلى هذا الأثر لصالح الإنتاج الوطني، فإنه يحتمل أن أثر القيمة المضافة يزيد عن مبلغ 4,7 مليار دولار.
- خلال فترة الصيانة يمكن إنتظار خلق 205 ألف منصب عمل تقريبا التي ستساهم في حل مشكلة البطالة المحلية.

- **المرحلة العملية:**

- خارج الفرضية المتعلقة بأثر الإنتاج الصادر بـ: 19,2 مليار دولار كحد أدنى خلال 10 سنوات بعد مرحلة الصيانة، فإن مفهوم المدينة الجديدة لبوينان «مدينة إمتياز»، في المرحلة العملية ستمكننا من الحصول على فائدة تزيد عن 27 مليار دولار.
- حسب تقديراتنا للأنشطة الإقتصادية خلال المرحلة العملية يمكن خلق ثروة بـ: 8,5 مليار دولار كقيمة مضافة، ونظرا للتطور الإقتصادي السريع فإن هذا المبلغ يمكن أن يقفز إلى 10 مليارات دولار.
- خلال هذه الفترة العملية لـ 10 سنوات، أكثر من230 ألف منصب عمل يمكن أن تخلق مقارنة بفترة الصيانة».[1]

- **تسريع التنمية الإقتصادية الوطنية:**

- «من المتوقع أن نجاح تهيئة المدينة الجديدة كمركز إقتصادي عالمي له تأثير معتبر على كل القطاعات الصناعية منذ مرحلة الصيانة. كما هو متوقع عن الأثر الصادر عن الإنتاج الوطني المقدر بحوالي 30 مليار دولار إلى غاية 2023.
- على العموم، من المتوقع، نمو إضافي إلى حوالي 0,69 مليار دولار.

- **تشجيع التنافسية الوطنية:**

- الآثار الإقتصادية لتهيئة المدينة الجديدة تجعلنا نلمس تقوية الصناعة الوطنية بالإضافة إلى النمو السريع لحجم الإقتصاد الوطني.
- على غرار المدينة الجديدة بوينان المنجزة بنجاح، التهيئة المتواجدة على المدن الجديدة المجاورة ستتسارع.

4- 6- 2- الآثار السوسيو- ثقافية:

- **تكوين الموارد البشرية:**

- المدينة الجديدة بوينان هي مكان للأعمال الدولية لا تضمن فقط دور وظيفي كفضاء(مجال) إحترافي أين تنمو مؤسسات ذات كفاءة عالية، لكن كذلك تمنح مكان تجربة/تمرين على الميدان لصالح اليد العاملة المؤهلة الجزائرية.
- عرض العديد من الفرص بخصوص تجارب وظيفية (إختصاصية) تؤدي إلى تحسين التكوين المعد من طرف المؤسسات التعليمية العالية، والنوعية الأفضل للتكوين الذي يؤدي من جهة إلى بروز وتفوق الموارد البشرية الجزائرية من خلال تأثير التداؤب.

- **قاعدة لسمعة عالمية:**

- إستراتيجية رفع صورة المدينة الجديدة بوينان تساهم ليس فقط لإرساء سمعة مدينة بوينان لكن من أجل التعريف الأفضل بالوطن بحيث أن الثقافة الجزائرية يمكن أن تصل على المستوى العالمي، ممثلة بالثقافة الإسلامية.

[1] - le consortium coréen et partenaire algérien : MATET- EPIC , business plan de la ville nouvelle de Bouinan, Algérie, p : 23,24

- المزايا كمدينة إقتصادية /ثقافية مختلطة ستجلب كامل أنظار العالم، وكمدينة ترفيهة لتعيينها الأكثر أهمية في منطقة المغرب، وهذا ما يوضح التأثير المعتبر على ترقية صناعة سياحة عالية القيمة المضافة.

- **بوينان مدينة آمنة:**

- أشغال البناء الآمنة من خلال تطبيق تقنيات عالية التكنولوجيا تسمح بضمان أمن السكان بعيدا عن الزلازل. المدينة الجديدة بوينان ستكون كمدينة تعطي رغبة للعيش بها.
- منذ مرحلة إعداد المخطط العام سيطبق نظام مراقبة طموح ضد الكوارث الطبيعية، من أجل تقليص الكوارث المسببة من خلال أخطار متوقعة في منطقة بوينان مثل الحرائق».[1]

- **من بين أحسن المدن المتوسطية:**

- «تطمح المدينة الجديدة بوينان والتي تتوسط المنطقة المغاربية أن تكون أفضل المدن المتوسطية وذلك بإنشاء إطار أمثل يقوم على منظور خلق قطب إمتياز لتكنولوجيا الإعلام وتجسيد شبكة موسعة للإتصال عن بعد ذات التدفق السريع وبنيات تحتية مادية/ وغير مادية ضرورية للتنافسية العالية وتوليف مجموعة الشروط الجاذبة للمدينة .
- إستنادا على المهارة المكتسبة من طرف الإتحاد فيما يخص تهيئة مختلف المدن الجديدة الكورية ومفهوم التهيئة الجزائرية التي ترتكز على جودة حياة السكان في إطار مستدام ومستقبلي ستسمح للمدينة الجديدة بأن تتطور ممثلة الجزائر من خلال ترسيخ تنافسية دولية.
- إن بناء البنيات التحتية الثقافية المتعددة وإنشاء تجهيزات تعمير ذات مستوى عالمي ستكسب بوينان كل الإمكانات الضرورية لتنظيم تظاهرات مختلفة عالمية من بينها الألعاب الأولمبية 2028.

- **ترقية تنمية مختلف المدن الجديدة:**

- تجهيز بنيات تحتية ذات جودة في بوينان سيكون لها أثر إيجابي على تهيئة المدن الجديدة المجاورة فمن المتوقع ستؤدي إلى بروز حالات نموذجية تخص إستقبال إستثمارات وطنية ودولية .
- لها دور أساسي لإلتقاء المدن الجديدة المجاورة ذلك أنها ستسرع تهيئة الجزء الجنوبي للجزائر وتسهل عملية التجزئة المتوازنة للوظائف العمرانية والسكان قصد بناء رؤية شاملة تامة للجزائر الكبرى .

- **تكوين يد عاملة متخصصة في البناء:**

توسيع فرص التكوين لليد العاملة الجزائرية المتخصصة في أشغال البناء من خلال برامج مرافقة تتضمن تدريبات في كوريا بهدف إكتساب المهارة فيما يخص التكنولوجيا المتطورة المرتبطة بالبناء والتهيئة العمرانية».[2]

[1] - Op.cit., p :25, 27

[2] - le consortium coréen et partenaire algérien : MATET- EPIC, business plan de la ville nouvelle de bouinan ,Algérie ,p :28.

5- المدينة الجديدة بوغزول- بالجلفة والمدية

مدخل:

«ولاية الجلفة هي إحدى ولايات الجمهورية الجزائرية، نشأت رسميا في 1974 ...تضم 36 بلدية ، و12 دائرة... يهتم سكان الريف خاصة بتربية المواشي...تقع الجلفة جنوب العاصمة بـ 300 كم». [1] «تتمتع بمساحة تقدر بـ: 32256.35 كلم^2، وتمثل 1.36 % من المساحة الإجمالية للجزائر في سفح الأطلس الصحراوي وبمفترق الطرق من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب، تتمركز الجلفة بين أحضان السهوب الوسطى عند إلتحام الصحراء بالهضاب العليا». [2]

«وتقع المدية في الأطلس التلي على بعد 88 كلم تقريبا جنوب الجزائر العاصمة، وتتربع على مساحة قدرها 8700 كلم^2 وعلى إرتفاع 900 م من سطح البحر. وتشترك ولاية المدية في الحدود مع العديد من ولايات الوسط: من الشمال ولاية البليدة، من الجنوب ولاية الجلفة، من الشرق ولايتي المسيلة والبويرة، من الغرب ولايتي عين الدفلى وتيسمسيلت. ولأن ولاية المدية مرتبطة بالشبكة الوطنية للطرق رقم واحد (01) الذي يعتبر العمود الفقري لشبكة الطرق الوطنية الرابط بين مناطق الشمال والجنوب، ورقم ثمانية (08) ورقم أربعين (40) من الشرق إلى الغرب، وثمانية عشر (18) ما بين مليانة والبويرة، ورقم (60) ما بين سغوان وشلالة العذاورة نحو المسيلة. هذا ما رشحها لأن تكون حلقة الوصل بين منطقة الساحل والهضاب العليا وكذلك بين الشرق والغرب.

التقسيم الإداري: إداريا إقليم ولاية المدية يضم 64 بلدية موزعة على 19 دائرة». [3]

5- 1- الإطار القانوني:

- «المرسوم التنفيذي رقم 04-97 مؤرخ في 11 صفر عام 1425 الموافق لأول أفريل 2004 يتضمن إنشاء المدينة الجديدة بوغزول.

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: تطبيقا لأحكام المادة 6 من القانون رقم 2-8 المؤرخ في 25 صفر عام 1423 الموافق 8 ماي 2002 ... تنشأ مدينة جديدة تسمى "المدينة الجديدة لبوغزول".

المادة 2: تقع المدينة الجديدة لبوغزول في ولايتي المدية والجلفة على إقليم بلديتي بوغزول وعين وسارة.

المادة 3: تغطي حدود المدينة الجديدة لبوغزول مساحة أربعة ألاف وستمائة وخمسين(4650) هكتارا تشمل ما يأتي:

- ألفان ومائة وخمسون(2150) هكتارا داخلة في حدود التعمير وتهيئة المدينة الجديدة.
- ألف (1000) هكتار حول المساحات المهيأة التي تشكل حدود حماية المدينة الجديدة .
- ألف (1000) هكتار للمنطقة الفلاحية.
- خمسمائة (500) هكتار لمنطقة المطار الجوي.

المادة 4: تتمثل المهام الرئيسية للمدينة الجديدة لبوغزول في: الثلاثي الأعلى والتكنولوجيات المتقدمة والبحث العلمي وكذا مهام الدعم المتعلقة بها.

---

[1] - www.marefa.org

[2] - moh 20. 3arabiyate.net

[3] - stararab7.yoo7.com

المادة 5: يحدد البرنامج العام للمدينة الجديدة كما يأتي:
- فضاءات لبرنامج السكن الموجه لعدد من السكان يقدر بأربعمائة ألف (400.000) نسمة.
- تجهيزات جماعية (عامة وخاصة). تربوية وجامعية وإستشفائية وخاصة بالصحة وثقافية ورياضية ودينية والمصالح الإدارية وغيرها.
- نشاطات إقتصادية: القطاع التجاري والسياحي والثلاثي والصناعي.
- منشآت النقل: الطرقات والفضاءات العمومية وشبكات السكة الحديدية ومحطات النقل البري.
- تجهيزات تجارية وفندقية وخدماتية.
- مطار دولي.
- حدائق حضرية ومساحات خضراء.
- المنشآت التقنية: لاسيما نواقل الطاقة والماء ومحطة تصفية المياه ومركز معالجة النفايات ومنشآت المواصلات السلكية واللاسلكية.
- التجهيزات العمومية مرافقة للخدمات الحضرية والخدمات الجوارية.
- فضاءات الحماية حول المدينة الجديدة التي تحدد إستعمالاتها في مخطط التهيئة». [1]

- «مرسوم تنفيذي يتضمن التصريح بالمنفعة العمومية للعملية المتعلقة بإنجاز بعض منشآت وتجهيزات وهياكل المدينة الجديدة لبوغزول.

يرسم ما ياتي:

المادة 1: ...يهدف هذا المرسوم إلى التصريح بالمنفعة العمومية للعملية المتعلقة بإنجاز بعض منشآت وتجهيزات وهياكل المدينة الجديدة لبوغزول نظرا لطابع البنى التحتية ذات المصلحة العامة والبعد الوطني والإستراتيجي لهذه الأشغال.

المادة 2: تقدر المساحة الإجمالية للأملاك العقارية و/ أو الحقوق العينية العقارية المستعملة لإنجاز العملية المذكورة في المادة الأولى أعلاه، بألف وسبعمائة وخمسون (1750) هكتارا، تقع في إقليم ولاية المدية، بلدية بوغزول.

المادة 4: يجب أن تتوفر الإعتمادات الضرورية للتعويضات الممنوحة لفائدة المعنيين وتودع لدى الخزينة العمومية، فيما يخص عمليات نزع الأملاك العقارية والحقوق العينية العقارية الضرورية لإنجاز العملية ». [2]

5- 2- حالة المكان:

إن الوقوف عند حالة مكان التهيئة وما جاوره يعتبر خطوة ضرورية ذات أهمية كبرى لأنها قادرة على توضيح جميع العوامل التي يمكنها أن تؤثر في سيرورة المشروع سواء في المدى القصير أو على المدى البعيد لكون أن مخطط تهيئة المدينة سيُسقط على أرض الواقع؛ أي أن مجال التهيئة هو الذي سيحوي جميع ما نص عليه المخطط بما في ذلك التوقعات. لذلك فإنه من المفيد الإطلاع وبحث العناصر التالية (قبل إعداد أي مخطط يندرج ضمن إطار إنجاز مشروع مدينة جديدة) المتعلقة بالمدينة الجديدة بوغزول:

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 20،4 أفريل 2004،ص:26-27.
[2]- الجريد الرسمية الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 45،9 جويلية 2006، ص:10.

5- 2- 1- الموقع:

تبعد المدينة الجديدة بوغزول عن العاصمة بحوالي 176 كلم. [1] في الهضاب العليا الوسطى على الحافة الجنوبية للأطلس.

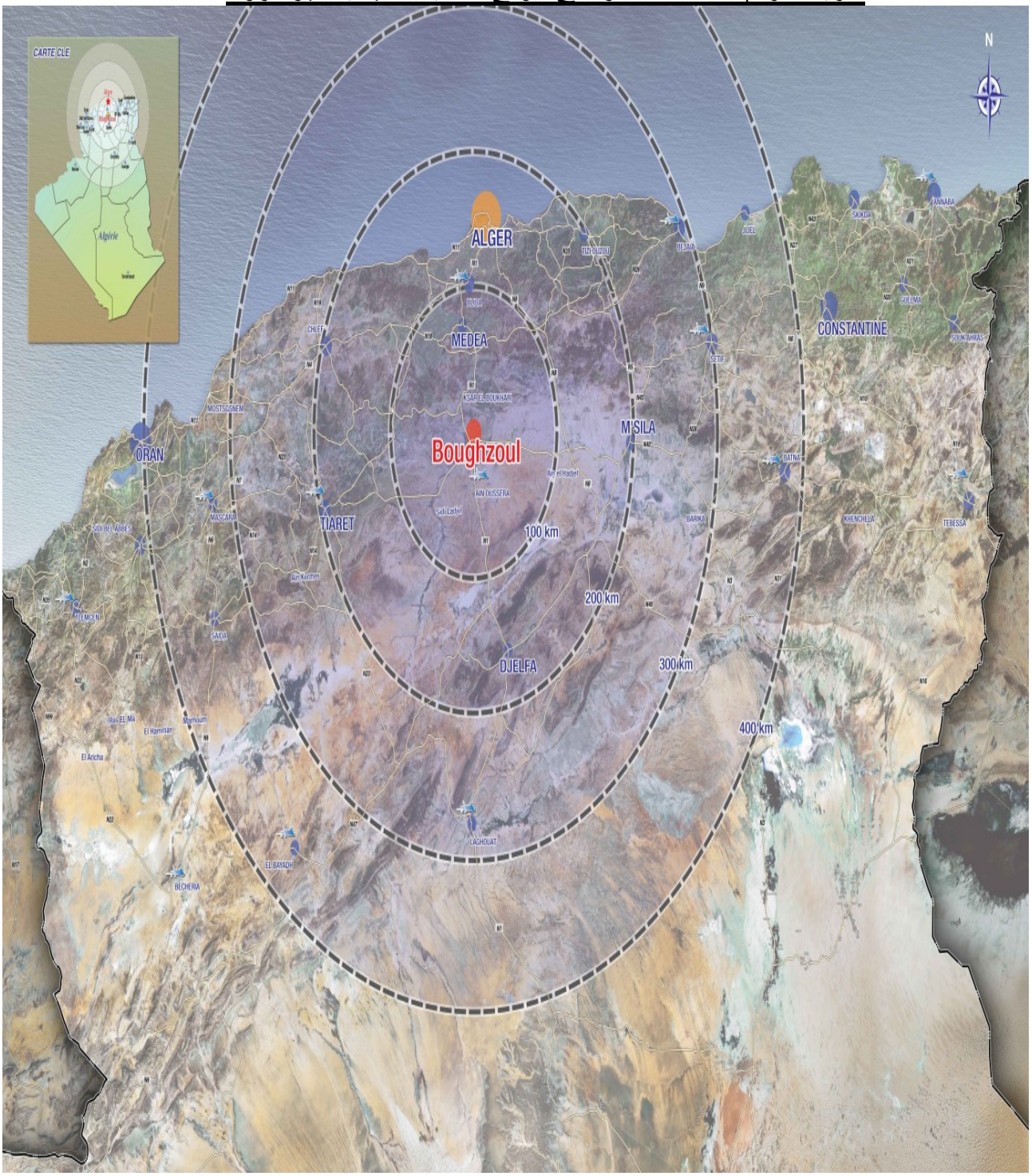
المدينة الجديدة بوغزول حسب ما حدده المخطط العام، تمتد على حد سواء بولايتي (المدية والجلفة) وفي بلديتي (Benhar وBoughzoul). فهي محاطة بالبلديات التالية:

- قصر البخاري بالشمال (ولاية المدية)؛
- برين بالشرق (ولاية الجلفة)؛
- عين وسارة بالجنوب (ولاية الجلفة)؛
- الشهبونية بالغرب (ولاية المدية). [2]

[1] - MATET, rapport de synthèse des missions A et B1, finalisation du plan d'aménagement de la ville nouvelle de Boughzoul et étude d'aménagement des quartiers prioritaires, 23/03/2009, p :12.

[2] - MATET, Rapport de la mission A (avant- projet), finalisation du plan d'aménagement de la ville nouvelle de Boughzoul et étude d'aménagement des quartiers prioritaires, 23/03/2009, p : 43.

خريطة رقم 03- 17: توضح موقع المدينة الجديدة بوغزول



Source : MATET, documents cartographiques de la mission B1,(plan d'aménagement global), 23/03/2009, p :02.

5- 2- 2- المناخ:

«مناخ موقع المشروع هو مناخ أصيل لمنطقة الهضاب العليا بالجزائر. معدل التساقط السنوي ضعيف، أقل من 400 ملم/ السنة، وتتركز بشهري أكتوبر وأفريل.

- الحرارة المتوسطة قدرت بـ: 16°، رطوبة الهواء في العموم ضعيفة.
- يتميز بالحرارة والجفاف في فصل الصيف، بينما يكون معتدل رطب شتاءً.

- غالبا الرياح قوية، الإتجاه السائد جنوبية- غربية؛ شمالية- غربية.

5- 2- 3- الدراسة الطبوغرافية والجيوتقنية:

* **طبيعة الأرض:**

«90% من موقع المشروع مكونة من تربة غرينية (طمي) قديمة، تربة رملية وكلسية، مكونة خلال المرحلة الثالثة من الحقبة الحديثة محبذة للتعمير. من ناحية أخرى 10% المتبقية مشكلة من المارل والصلصال.

* **الإرتفاعات:**

إرتفاع بوغزول يزداد من الجهة الجنوبية الغربية بإتجاه الجهة الشمالية الشرقية. هذه الإرتفاعات تختلف ما بين 632 م كأدنى حد و707 م كأقصى حد». [1]

* **الإنحدارات:**

«الموقع إلى حد ما مسطح، تقريبا كل المساحة العمرانية (حوالي 95%) ذات إنحدار يتراوح بين 0 إلى 8,75%، كما توجد مساحة صخرية بالجهة الغربية الشمالية للموقع». [2]

- «من جهة أخرى بوغزول تصنف ضمن المنطقة IIa التي تعتبر منطقة ذات زلزال ضعيف إلى متوسط». [3]

* **المجاري المائية:**

- «إتجاهها من الشمال الشرقي نحوى الجنوب الغربي؛ أي بإتجاه البحيرة. الوديان جافة تقريبا على مدار السنة بإستثناء فترة الأمطار بالشتاء أين تحدث فياضنات تتسبب في نقل أحجام معتبرة من الرواسب والتي تتسبب في تراكم الطمي على حوالي 80% من البحيرة ونظرا لنقص المياه في فترات الجفاف فإن ملوحة البحيرة تتراوح بين 0,08% و 0,12%.
- المساحة تقدر بـ: 20 كلم^2.
- السعة 20 مليون طن، في حين أن أعماق هذه المجاري تختلف مابين 2 م كمعدل متوسط إلى 4 م كحد أقصى». [4]

[1] - MATET, Rapport de la mission A (avant- projet), finalisation du plan d'aménagement de la ville nouvelle de Boughzoul et étude d'aménagement des quartiers prioritaires, 23/03/2009, p : 43,45.

[2] - MATET, rapport de synthèse des missions A et B1, finalisation du plan d'aménagement de la ville nouvelle de Boughzoul et étude d'aménagement des quartiers prioritaires, 23/03/2009, p :12.

[3] - MATET, rapport de la mission B1, document de l'étude d'impact sur l'environnement, finalisation du plan d'aménagement de la ville nouvelle de boughzoul et des études d'aménagement des quartiers prioritaires, 23/03/2009, p : 11.

[4] - MATET, Rapport de la mission A (avant- projet), finalisation du plan d'aménagement de la ville nouvelle de Boughzoul et étude d'aménagement des quartiers prioritaires, 23/03/2009, p : 46.

5- 3- محتوى وأهمية المشروع:

5- 3- 1- أهمية المشروع:

* **أهمية خيار الهضاب العليا:**

- «على مشارف 2025 عدد سكان الجزائر سيقارب حوالي 45 مليون نسمة، يتضمن نسبة 62% تمثل فئة السكان النشطة (من 16 إلى 59 سنة). فإعادة النظر بتنظيم وأساليب التنمية للمجتمع الجزائري أصبح أمرا ضروريا.

- منذ نحو عشريتين، شغل الإقليم والإقتصاد يدوران حول نفس الموضوع: تطور المدن والساحل، في حين أن القرى وباقي الإقليم فارغ، وجود إختلالات بين مناطق الشمال والمناطق الأخرى، وتشتد بالجنوب، مركزية القرار على مستوى العاصمة وعلى مستوى المدن الكبرى أكثر شدة.

- السياسة الجديدة للتهيئة والتنمية المستدامة تقوم على أربعة أهداف كبرى:

التنمية المتجانسة والمتوازنة لمجموع الإقليم الوطني؛ الصيانة والتثمين الأقصى لمواردنا سواء الطبيعية أو المالية في إطار التنمية المستدامة؛ الإندماج الأحسن في الإقتصاد العالمي وذلك لجعل أقاليمنا أكثر جاذبية وأكثر تنافسية؛ العدالة الإجتماعية تضمن الإستقرار وذلك بتكافؤ الفرص بين كل الجزائريين وأينما وجدوا.

هذه السياسة الجديدة كرست في المخططات القانونية والمؤسساتية.

- خيار الهضاب العليا يشكل قاعدة إستراتيجية التوازن الإقليمي الذي يتمحور حول ثلاثة (3) أنشطة أساسية:

· كبح الساحل:

كبح الساحل لا يمكن تحقيقه إلا إذا كانت تنمية الهضاب العليا والجنوب كافية لتثبيت سكانها على إقليمها وكذلك جذب سكان التل، خاصة منطقة الساحل.

· تنمية الهضاب العليا والجنوب:

إن هدف تنمية الهضاب العليا هو إستقرار السكان بهذا الإقليم، من خلال الإعتماد على نشاط داعم لتأهيلها وقصد ضمان جاذبيتها لتمكينها من جذب سكان المنطقة الساحلية. لأن نجاح تنمية الهضاب العليا مرتبط بأهليتها على إستقبال السكان الجدد، كفاية مطالبهم الإقتصادية والإجتماعية خاصة العمل والماء.

· البنية العمرانية الجديدة:

العنصر الأساسي لجاذبية الإقليم يتمثل في فعالية النظام العمراني وقدرته على توليد«مدينة حيوية مستدامة» كمحرك ومحفز للتنمية؛ خاصة أن السكان الحضريين سيتضاعف عددهم منذ 2025 بمعدل تعمير يزيد عن 80%.

· البنية الحضرية الجديدة:

الهدف الأساسي للبنية الحضرية الجديدة هو تفعيل تأثير "المدن الكبرى" على كامل الإقليم الوطني خاصة في ما يتعلق بالربط بين شمال – جنوب، الساحل بمدنه الكبرى الثلاث بالهضاب العليا والجنوب. أي أن المدن الجديدة يمكن أن تلعب دور مهم في "هذا التأثير العاصمي" ليس فقط كعناصر مشكلة لنسيج الإقليم لكن كذلك كعنصر بنائي لشبكة المدن وسند لهيكلة حضرية أكثر تناسب مع هذه الرؤية الجديدة.

* **أهمية المدينة الجديدة بوغزول:**

- الوظائف الغالبة للمدينة الجديدة بوغزول وهي: الخدمات، التكنولوجيات المتقدمة، البحث الجامعي، وظائف الدعم المختصة.
- المدينة الجديدة لبوغزول، تسجل في إطار سياسة المدن الجديدة لمنطقة البرنامج "شمال – وسط" ويجب أن تدعم المدن الكبرى الجهوية بالإضافة إلى خلق شبكة مراكز حضرية تنظم وتضمن تنمية هذه المناطق في إطار إعادة إنتشار ديمغرافي من الشمال نحو الجنوب.
- مشروع المدينة الجديدة لبوغزول في «خيار الهضاب العليا والجنوب» يعتبر كـ:

أ- مؤتمر لإعادة إنتشار الأنشطة والسكان نحو الهضاب العليا وبالتالي 10% من مجموع 03 (ثلاثة) مليون نسمة ستتوزع على الهضاب العليا والجنوب، وستضم عدد سكان يصل إلى 350.000 نسمة.

ب- وسيلة إعادة توازن للبنية العمرانية:

- مقارنة بالمدن الكبرى: المدية، تيارت، الجلفة، المسيلة.
- مقارنة بالبلديات المجاورة، المشكلة لتجمعات سكانية ريفية.

[والخريطة الموالية تبين أن بوغزول أحد مدن الطوق الثاني للمدن الجديدة وأهمية الموقع الذي يمكنه أن يساعد في تحقيق العديد من الأهداف.]

ج- إستجابة من أجل تقليص إحتمالات حدوث أخطار الكبرى، (كخطر الزلازل): المدينة الجديدة لبوغزول تقع في منطقة ضعيفة الهزات الزلزالية.

- إنشاء المدينة الجديدة لبوغزول سيشجع:

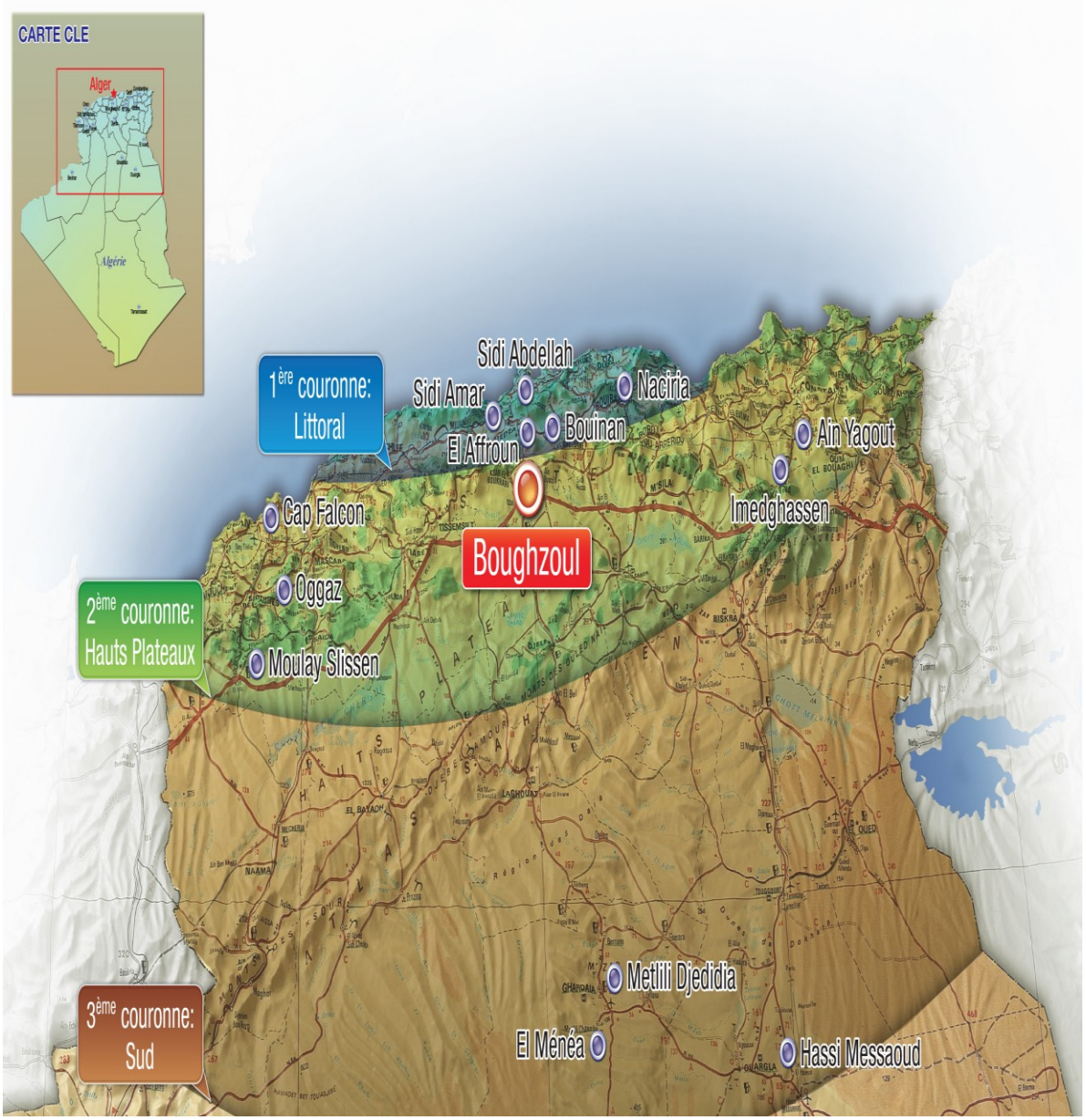
- التنمية الزراعية من خلال عمليات تثمين الأراضي وحشد المواد المائية.
- تحسين شروط الحياة من خلال العمل على إستقرار مكان الريف وخلق العمل ووجود التجهيزات الضرورية الكافية». [1]

-«الإنطلاق في تحريك التنمية المحلية والإقليمية عن طريق ترقية إنجاز صناعات تكنولوجية لتأطير التنمية الإقتصادية للهضاب العليا وتقوية التنافسية الإقليمية من خلال الحث على خلق مناصب العمل». [2]

[1] - MATET, plan d'aménagement, d'urbanisme et d'architecture de la ville nouvelle de boughezoul, mission 1, analyse et esquisse, p : 01, 04.

[2] - MATET, rapport de synthèse des missions A et B1, finalisation du plan d'aménagement de la ville nouvelle de Boughzoul et étude d'aménagement des quartiers prioritaires, 23/03/2009, p : O6.

خريطة رقم 03- 18: توضح أن بوغزول أحد مدن الطوق الثاني للمدن الجديدة



Source : MATET, rapport de synthèse des missions A et B1, finalisation du plan d'aménagement de la ville nouvelle de Boughzoul et étude d'aménagement des quartiers prioritaires, 23/03/2009, p : O6.

5- 3- 2- المحتوى:

جدول رقم: (03- 41)- يوضح محتوى مشروع المدينة الجديدة بوغزول

المهمة	المهام مفصلة	
المهمة A (المشروع التمهيدي)	· تحديد أهداف المشروع وتوجيهاته · دراسة المعطيات الأساسية وتحليل شروط الموقع · فحص الوظائف التي ستنشأ وتحديد مؤشرات التخطيط · تعريف وتطوير المفهوم الأساسي للمدينة · إعداد وفحص المتغيرات · دراسة أولية للأثر البيئي	
المهمة B (مخطط التهيئة)	الخطة	الدراسات
	· التوقعات الديمغرافية وبنية الفضاءات العمرانية · مخطط شغل الأراضي · مخطط النقل · مخطط بناء السكنات · مخطط إنشاء التجهيزات الجماعية والعمومية · مخطط مختلف الشبكات · حماية البيئة ومخطط الحظائر والمساحات الخضراء · مخطط تجميع ومعالجة النفايات · مخطط الإتصالات · دراسة الأثر البيئي	· الحفر · الطرقات · التزود بالماء الشروب · التطهير · الطاقة (كهرباء وغاز) · الإتصالات
المهمة C (الأحياء ذات الأولوية بمساحة 1250 هـ)	· تحديد الإحتياجات العامة · مخطط المشروع لكل مرحلة · تهيئة الأحياء ذات الأولوية	

Source : MATET, rapport de synthèse des missions A et B1, finalisation du plan d'aménagement de la ville nouvelle de Boughzoul et étude d'aménagement des quartiers prioritaires, 23/03/2009, p : 08.

* **التكلفة المالية للمشروع:**

التكلفة المالية لهذا المشروع قدرت بـ: 400 مليون دولار، ثم سيضاف 20,2 مليون دولار لمشروع نقل التكنولوجيات الحديثة للمدينة أين تقدر مساهمة الجزائر بـ: 12 مليون دولار ويضمن الصندوق العالمي للبيئة 8,2 مليون دولار. [1]

[1]- معلومات محصلة من خلال مقابلة مع بعض موظفي وزارة البيئة وتهيئة الإقليم.

5- 3- 2- 1- تحليل محتوى المشروع:

- «نقاط القوة التي يجب تعزيزها:

- تأسيس وظائف مهمة بالنسبة لقطب إمتياز وتنافسية للهضاب العليا الوسطى محددة من طرف "م.و.ت.إ".
- إنشاء قاعدة أساسية كمنطلق للربط بين جميع جهات الوطن.

- نقاط الضعف التي يجب تصحيحها:

- ضرورة التحكم بحدود نمو المدينة من خلال إنجاز البنيات التحتية المطلوبة وذات الأولوية.
- يجب الأخذ بالمعايير التي تسمح بحل المشاكل المرتبطة بنقص الموارد المائية.

- الفرص التي يجب أن تستغل وتثمن:

- خلق قطب ديناميكي لدعم توازن الهيكلة العمرانية الإقليمية.
- إنجاز مدينة جديدة تحترم البيئة من خلال تهيئة الفضاءات الخضراء والمائية بالقرب من البحيرة.

- التهديدات التي يجب الإحتراس منها والتحكم بها:

- ضرورة وجود مقاييس حث وتحريض تجذب السكان نحوى المدينة الجديدة.
- إتخاذ مقترحات للحماية من الفيضانات المتكررة خلال فصل الأمطار». [1]

[1] - MATET, rapport de synthèse des missions A et B1, finalisation du plan d'aménagement de la ville nouvelle de Boughzoul et étude d'aménagement des quartiers prioritaires, 23/03/2009, p : 13.

5- 3- 2- 2- البنيات التحتية الكبرى لتهيئة الإقليم:

جدول رقم: (03- 42)- يوضح مشاريع مختلف البنيات التحتية والإمدادية بالمدينة الجديدة بوغزول:

المشاريع	الموجز	نقاط للمعاينة
الطريق السيار العرضي للهضاب العليا بين تبسة- العريشة الطريق السيار شمال- جنوب	· مشاريع طرق سيارة ذات أهمية وطنية حول بوغزول من الشرق إلى الغرب (الطريق العرضي للهضاب العليا) ومن الشمال إلى الجنوب (الطريق السيار شمال- جنوب).	· تشابك فعال مع المدينة الجديدة بوغزول · معالجة التنقلات الإقليمية والطرق الرئيسية للمدينة
تصور وإنجاز الطريق العرضي للسكة الحديدية تيارت- المسيلة و(lmv)بومدفع- الأغواط	· الطريق العرضي للسكة الحديدية تيارت- المسيلة جزء منه أنجز. · خط متوسط السرعة ما بين بومدفع- الأغواط قيد الدراسة.	· وضع نظام نقل يربط بين السكة الحديدية والطرق. · ربط فعال بين محطة السكة الحديدية خارج المدينة ونظام النقل للمدينة.
المطار	· مطار دولي بشرق المدينة.	· تشابك مع مكز التجارة والأعمال للمدينة.
محطة تموينية	· محطة إمدادية بشرق المدينة.	· تشابك مع العقار الصناعي للتكنولوجيات بالمدينة
مشاريع المياه	· في المدى المتوسط: نقل المياه عبر مجمع المياه برين. · في المدى المتوسط: نقل المياه من خلال سد كدية أسردون.	· تموين مستقر للمدينة الجديدة بالماء الشروب عبر مختلف مراحل تطور المدينة.
مشاريع البنيات التحتية للطاقة والإتصال	· تموين بالكهرباء (MGW 800) والغاز. · ترقية الطاقات المتجددة (الشمسية والرياح) · ربط بوغزول بالشبكة الوطنية للألياف البصرية.	· وضع نظام إقتصاد الطاقة والرجوع للطاقات المتجددة. · تعريف التوجيهات الرئيسية والإستراتيجيات قصد خلق مدينة- إقتصادية.

Source : MATET, rapport de synthèse des missions A et B1, finalisation du plan d'aménagement de la ville nouvelle de Boughzoul et étude d'aménagement des quartiers prioritaires, 23/03/2009, p :11.

وفي مايلي نوضح أكثر الدور المهم الذي تلعبه هذه الإنجازات الأساسية لتجسيد المهام والنفوذ الإقليمي التي سيكون من الضروري على بوغزول تحقيقه.

* **الطرقات:**

«فيما يتعلق بخدمات الطرق فإن بوغزول تقع في موقع جغرافي جيد لأنها تقع في مفترق الطرق لتدفقات شرق – غرب على الهضاب العليا وشمال - جنوب من الجزائر العاصمة إلى غاية حدود دول الساحل. ويتعلق الأمر بـ:RN1 (المدية - البليدة - الجلفة - تمنراست) و RN40(تيارت، مسيلة).

* **السكك الحديدية:**

منطقة بوغزول لا يوجد بها حاليا شبكة سكة حديدية عملية، بإستثناء طريق واحدة ضيقة ومتدهورة تربط بين الجلفة والبليدة والتي تمر على تجمعات حاسي بحبح، عين وسارة وبوغزول إلا أن هذه الطرق هجرت منذ سنوات لأسباب عديدة. وقد تدخلت وزارة النقل في إطار برنامج الإنعاش الإجتماعي والإقتصادي بإنجاز الخط الرابط بين بومدفع- قصر البخاري - بوغزول - عين وسارة – الجلفة ورد الإعتبار (تأهيل) لخط السكة الحديدية (شمال - جنوب) الذي يمر عبر بوغزول وإنشاء الطريق شرق - غرب من خلال طريق السكة الحديدية المسيلة – تيارت. ذلك أن الشبكة تلعب دور إقتصادي مهم على المستوى الجهوي (نقل المسافرين والبضائع)، خاصة مع تنفيذ مشاريع في المخطط الجهوي لتنمية السكة الحديدية وهي:

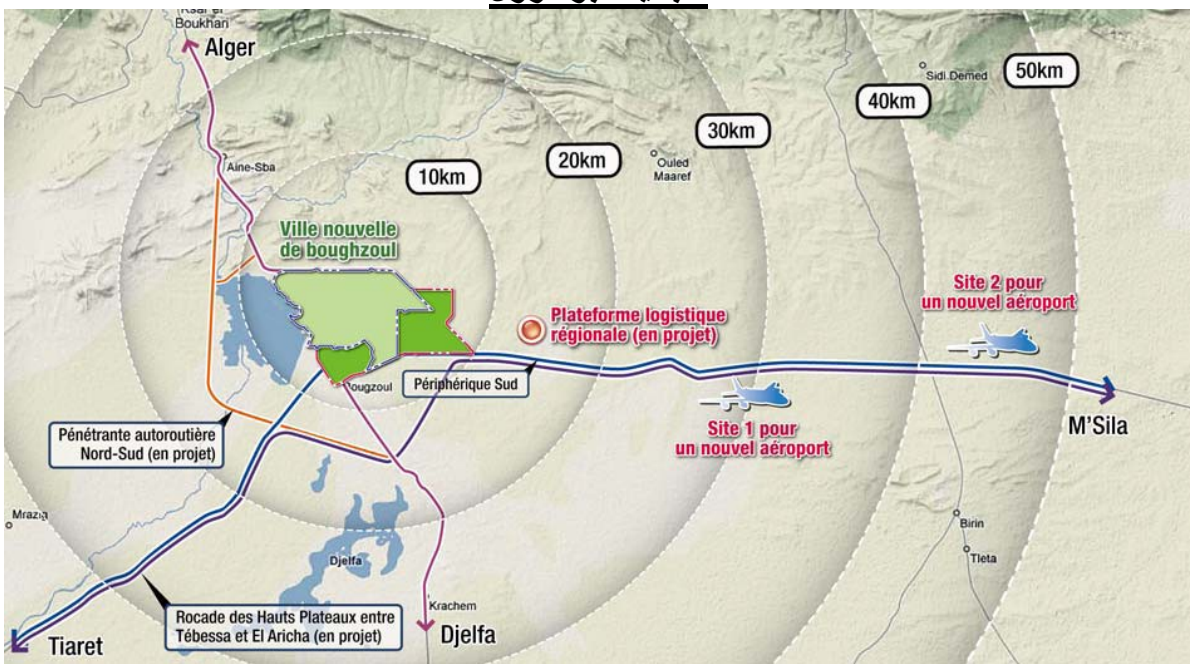
- طريق السكة الحديدية للهضاب العليا يربط باتنة - المسيلة - وعين وسارة وتيارت وسعيدة.
- تحديث الطريق عين وسارة – بومدفع.
- تحديث طريق السكة الحديدية عين وسارة - الجلفة.
- الربط بين الجلفة - الأغواط.

* **المطارات:**

لا يوجد إلا مطار عسكري بعين وسارة بالمدينة الجديدة ببوغزول على بعد 30 كلم في جنوب المدينة. ويعتبر إنشاء المطار الدولي لبوغزول مشروع مهيكل ليس فقط لمنطقة الهضاب العليا الوسطى لكن للغرب والشرق فيجب دمج (توحيد) العلاقات بين مختلف مناطق الهضاب العليا».[1]

[1] - MATET, plan d'aménagement, d'urbanisme et d'architecture de la ville nouvelle de boughezoul , mission 1, analyse et esquisse .p :6

شكل رقم: (03- 07)- يوضح مشروعي المطار والمحطة الإمدادية المحيطان بالمدينة الجديدة بوغزول



Source : MATET, Rapport de la mission A (avant- projet), finalisation du plan d'aménagement de la ville nouvelle de Boughzoul et étude d'aménagement des quartiers prioritaires, 23/03/2009, p : 30.

إن الدراسات المتعلقة بالبحث عن موقع للمطار الدولي حددت منطقتين ممكنتين؛ وكما يبينه الشكل الفرضية الأولى وقعت على إختيار واحة على بعد 30 كلم من المدينة الجديدة والأخرى على بعد 45 كلم شرق المدينة الجديدة على مساحة 500 هكتار. وبالنسبة للمحطة الإمدادية سترتبط عمليا بالموانئ الكبرى لكل من الجزائر العاصمة وبجاية بالإضافة إلى تعزيز المبادلات شمال- جنوب وشرق غرب في ظل وجود خاصة خطوط النقل البرية.

* **شبكة المياه:**

جدول رقم: (03- 43)- يوضح أهداف التزود بالمياه (للمجال المدروس)

السنة		2010	2025
التزود بالماء الشروب وأنشطة حضرية	عدد السكان الكلي	75.000 نسمة	350.000 نسمة
	الاستهلاك*	21.000 م^3	98.000 م^3
سقي، زراعية، نموذجية	منطقة مزارع	المساحة الإجمالية	8.000 هكتار	10.000 هكتار
		الاستهلاك**	320.000 م^3	400.000 م^3
مجموع التعبئة			341.000 م^3	498.000 م^3

*قاعدة 280 لتر/فرد/اليوم.

**قاعدة 40 م^3/هكتار/اليوم.

Source: MATET, plan d'aménagement, d'urbanisme et d'architecture de la ville nouvelle de boughezoul, mission 1, analyse et esquisse, p : 07.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن المنسوب المتوقع إستهلاكه في سنة 2025 من طرف السكان يعتبر ضعيف جدا ولا يمكن تحقيقه؛ هذا بالمقارنة مع معدل الإستهلاك لسنة 2010 أمام نسبة الزيادة السكانية المتوقعة سنة 2025. مع العلم أن إحتياجات التموين بالمياه الصالحة للشرب، والزراعة حاليا تعتمد على المياه الجوفية لعين وسارة وبرين. ويتوقع إنجاز مشروع نقل الماء من خلال سد كدية اساردون (ولاية البويرة) نحو الهضاب العليا الوسطى بما فيها بوغزول بالإضافة إلى مشروع قيد الدراسة لنقل المياه من الجنوب، ودون شك سيكون جد مكلف وعدم التأكد من نجاحه.

5- 4- مخطط التهيئة، التعمير والهندسة للمدينة الجديدة بوغزول:PAUA-VNB

يغطي "م .ت. ت. هـ" للمدينة الجديدة أساسا:
المحيط العمراني للمدينة الجديدة بوغزول؛ منطقة الحماية للمدينة الجديدة؛ منطقة المطار؛ المنطقة الزراعية؛ البحيرة.

5- 4- 1- خصوصيات المخطط الأساسي:

- «التنظيم المكاني:

تعمير خطي في شكل شبكة وتنظيم هندسي تناظري.

- شغل الأراضي:

- مخطط شغل أراضي لمدينة متعددة الوظائف تتمحور على الإدارة العمومية.
- تخطيط وحدة لفضاء حياة مستقلة.
- تعيين محور "الخدمات العمومية".

إلاّ أنه بعد دراسة مقارنة مع بعض حالات المدن الجديدة الأجنبية في بريطانيا واليابان تبين أن:

- البعد المساحي المقدر في المخطط الأساسي غير كافي لإستقبال عدد سكان متوقع يتراوح بين 350000 إلى 400000 ساكن التي ينص عليها المخطط الأساسي والمخطط الوطني لتهيئة الإقليم للأسباب التالية:
  - كثافة ديمغرافية مرتفعة (حوالي 500 ن/هـ).
  - عدم كفاية الوظائف الضرورية لإستقلالية المدينة (البحث والتطوير، الصناعات التكنولوجية والإنتاج).
  - نقص الفضاءات لضم التجهيزات العمومية (الجامعة والتجهيزات الإجتماعية).

- إنه من الملائم مع حجم المخطط الأساسي أن ينص على 200000 إلى 250000 من عدد السكان المتوقع وهذا ما يتوافق مع خلق مدينة مريحة.
- توسع المنطقة العمرانية يلزم إستقبال 350000 نسمة وذلك بزيادة 1900 هـ لتصبح المنطقة العمرانية الإجمالية 4050 هـ بعد أن كانت محددة في المخطط الأساسي بـ: 2150هـ، مع مراعاة "م.و.ت.إ".

- تخفيض الكثافة الديمغرافية إلى ما بين 350- 400 ن/هـ مع تقدير 5 أفراد بالمتوسط في كل أسرة». [1]

5- 4- 2- خطة التنظيم الإقليمي:

إعتمدت خطة تنظيم المدينة على الخيارات التي حددها مخطط التهيئة في ما يخص مواقع المكونات الرئيسية لبنية الهيكلة العمرانية للمدينة بما في ذلك المساحات المحددة لها، والتي نذكرها في مايلي:

5- 4- 2- 1- الأماكن والساحات العمومية:

«تنجز إلى جوار التجهيزات العمومية ذات التأثير الكبير (مراكز رياضية، موقف السيارات العمومية، المطار،...الخ) بمركز المدينة وإلى جانب البحيرة.

5- 4- 2- 2- شبكة الطرقات والتوزيع:

[نميز بين الأصناف الأربعة التالية المشكلة لشبكة الطرق: الطرق الأولية (الجادات)؛ الطرق الثانوية (الشوارع)؛ الطرق الثالثية (زنقة)؛ الممرات].

- **الطرق الأولية أو الجادات:**

«يوجد جادتين متقاطعتين، الأولى متمركزة على البحيرة، محاذية للسلسة الخضراء، بطول 15كلم تخدم مختلف الأحياء. والثانية بطول 3,5 كلم تشكل المحور المهيكل للحي الإداري والتجاري، أين تتركز التجهيزات الإدارية، تجارية، الترفيهية ، الجامعية والبحث...

- **الطرق الثانوية أو الشوارع:**

عرضها يتراوح بين 35-45م، هذه الشوارع تربط خارج المدينة الجديدة بالداخل. تبعد الواحدة عن الأخرى بحوالي 1000م، منفصلة بفضاء أخضر ذا 8م عرض.

- **الطرق الثالثية (زنقة):**

ذا عرض بين 25-35م، تبعد الواحدة عن الأخرى بـ 400م، تخدم مختلف المجموعات العمرانية في الأحياء السكنية.

- **الممرات:**

سبل للراجلين تخدم مجموعة من المنازل، تعطي للمدينة بعدها الإنساني.

- **الحظائر أو فضاءات التوقف:**

الحظائر تصمم وتقع على مستوى المداخل الأساسية للمدينة، وسط المدينة، في وسط المجموعات العمرانية وإلى جوار التجهيزات العمومية.

- **القطار الكهربائي:**

تصميم خط الترامواي يقترن بالجادات، حيث يربط بين مختلف الأحياء السكنية، الحي الإداري والتجاري، موقف السيارات، محطة متعددة الوسائط والمطار.

- **السكة الحديدية:**

الخط بومدفع – بوغزول – الجلفة؛ ينطلق من شمال المدينة، يمر نحو المحطة المركزية بمركز المدينة، ويتجه نحو الشرق كي يخدم المحطة المتعددة الوسائط، قاعدة الإمداد

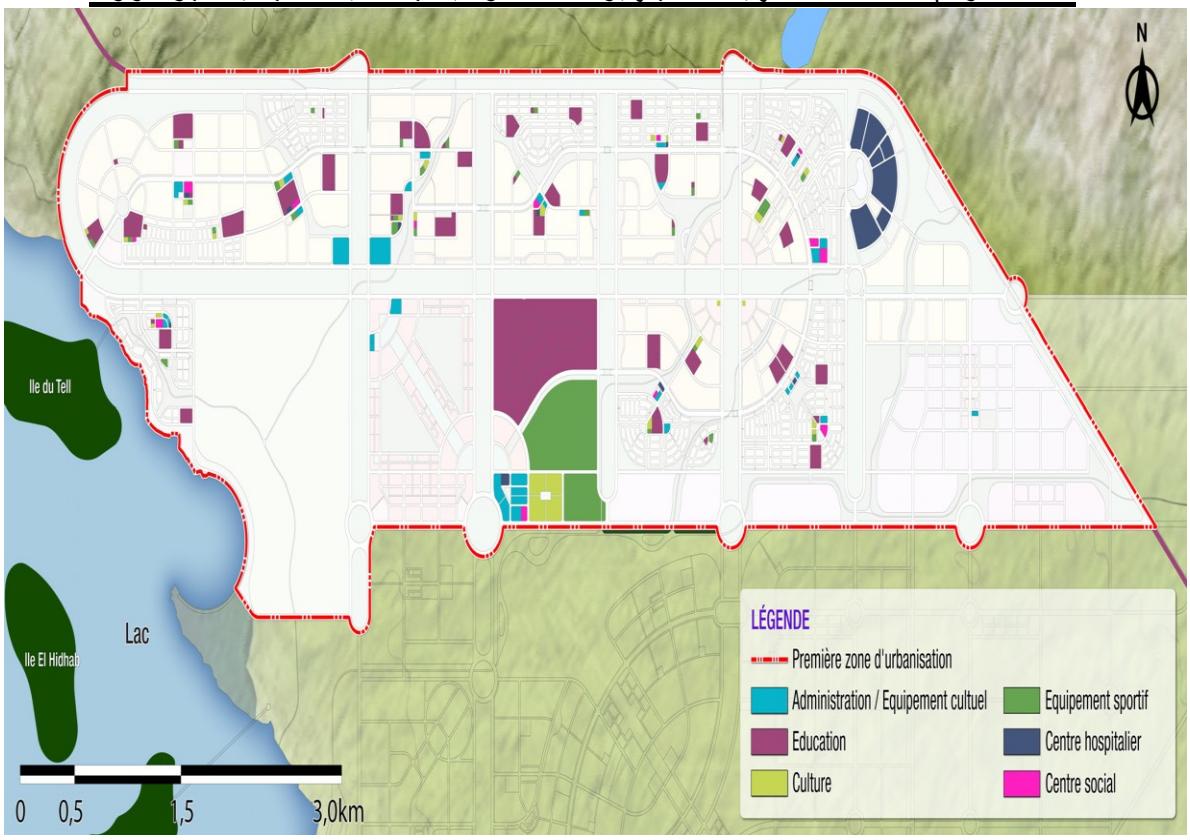
[1] - MATET, Rapport de la mission A (avant- projet), finalisation du plan d'aménagement de la ville nouvelle de Boughzoul et étude d'aménagement des quartiers prioritaires, 23/03/2009, p : 53,78, 92.

والمطار ثم يمر نحو عين وسارة والجلفة» [1]. «إلا أنه مؤخرا في سبتمبر 2011، كشف وزير النقل "عمار تو" أن الدراسات التقنية دفعت إلى إلغاء مدينة بومدفع كمنطلق لقطار شمال – جنوب وتعويضها بمدينة خميس مليانة نظرا للتكاليف الباهضة التي تنجر عن إنجاز 12 نفقا».[2]

5- 4- 2- 3- التقسيم العقاري:

«نجد أن كل حي سكني خصص له قاعدة ذات: 500 م وتخفض إلى 350م بالنسبة لحي الخدمات. بينما مركز المدينة أين يوجد الحي الإداري والتجاري قدرت مساحته بـ:1000 هكتار؛ ينمو حول محور مهيكل يجمع كل الأنشطة الإدارية، التجارية والمالية، السياحية والثقافية والترفيهية، المراكز الصحية، المؤسسات التعليمية، جامعية والبحث العلمي كذلك البناءات والصرح الثقافي». [3] والمخطط التالي يوضح المواقع المخصصة لأغلب التجهيزات العمومية بالمدينة.

مخطط رقم 03- 10: تهيئة التجهيزات العمومية بالمدينة الجديدة بوغزول



Source : MATET, rapport de synthèse des mission A et B1, finalisation du plan d'aménagement de la ville nouvelle de Boughzoul et étude d'aménagement des quartiers prioritaires, 23/03/2009, p :45.

[1] - MATET, plan d'aménagement, d'urbanisme et d'architecture de la ville nouvelle de boughezoul, mission 1, analyse et esquisse, p : 11, 12.

[2]- محمدي عبد الرحمان وبن حليمة البشير، جريدة الخبر، العدد 6479، الأحد 2011/09/18، ص: 03.

[3] - MATET, plan d'aménagement, d'urbanisme et d'architecture de la ville nouvelle de boughezoul, mission 1, analyse et esquisse, p : 09.

نعاين من خلال هذا المخطط تركز التجهيزات الرياضية بالجنوب بالإضافة إلى أغلب المنشآت الثقافية، والوحدات التعليمية تنتشر على جميع مجال المدينة بينما يحوز المستشفى على مساحة هامة بالجهة الشمالية الشرقية.

جدول رقم: (03- 44)- يوضح تقسيم الإستحواذ العقاري حسب أنواع الأنشطة في المدينة الجديدة بوغزول

نوع النشاط	المساحة (هـ)	النسبة(%)
السكن	1.209	33,1
السكن الفردي	345	9,4
السكن الجماعي	864	23,7
سكن مدمج(سكنات وتجارة)	40	1,1
مناطق النشاطات	589	16,1
حي إداري ومكاتب	167	4,6
تجارة ومالية (فنادق مدرجة)	244	6,7
الصناعات التكنولوجية وأخرى	178	4,9
تجهيزات جماعية (عمومية وخاصة)	533	14,6
ثقافية وترفيهية	49	1,3
رياضية	234	6,4
مستشفيات وصحية	81	2,2
تعليمية،جامعية وبحوث علمية	158	4,3
دينية ومقابر	11	0,3
بنايات تحتية تقنية	94	2,6
بنايات تحتية للنقل	548	15
مساحات حضرية خضراء	639	17,5
المجموع العام	3.625	100

Source: MATET, plan d'aménagement, d'urbanisme et d'architecture de la ville nouvelle de boughezoul, mission1, analyse et esquisse, p: 15.

نلاحظ أن برنامج السكن يستحوذ على أعلى نصيب من المساحة الإجمالية المخصصة لمختلف الأنشطة مع تفوق واضح للسكن الجماعي مقارنة بالسكن الفردي إلا أن هذا التخصيص يتناقض تماما مع إقتراحات مصممي مخطط التعمير التي تؤكد على تخفيض الكثافة السكانية حتى يمكن إنجاز المدينة الخضراء المستدامة، ثم تلي المساحات الخضراء في المرتبة الثانية وهذا ما يعبر عن مؤشر مهم للإندماج الحقيقي في حقل التنمية المستدامة نظرا لما تكتسيه المساحات الخضراء من أهمية كونها عضو حيوي جد مهم في البنية العمرانية؛ كما نعاين قصور في حسن تخصيص العقارات لبعض الأنشطة الأخرى كالدينية التي لم تتعدى 0,4 % ونحن في مدينة الإسلام ونفس الحال بالنسبة للبنيات التحتية التقنية؛ وهنا يمكن أن نشير إلى السلبيات المرافقة لسيطرة المتعامل الأجنبي على المشروع إنطلاقا من مرحلة التصور إلى غاية التنفيذ.

- **توزيع الفئة النشطة:**

إن توزيع الفئة النشطة حسب قطاعات النشاط يساعد على تدقيق توجيه وظائف المدينة بالإضافة إلى بعث توقعات أكثر واقعية في ما يتعلق بعدد مختلف التجهيزات.

جدول رقم: (03- 45)- يوضح توزيع الفئة النشطة حسب قطاعات النشاط

قطاعات الأنشطة	النسبة %	الوظائف
المجموع العام	%100	122.500
الإدارة	%10	12.250
التجارة والسياحة	%20	24.500
التعليم العالي	%25	30.625
البناء	%19	23.275
الخدمات الجماعية	%12	14.700
التموين والصناعة	%9	11.025
الزراعة والغذاء	%5	6.125

Source: MATET, plan d'aménagement, d'urbanisme et d'architecture de la ville nouvelle de boughezoul, mission1, analyse et esquisse, p: 14.

حيث نستنتج من خلال الجدول أن الفئة النشطة في القطاع الزراعي جد ضئيلة مقارنة بالقطاعات الأخرى؛ وهذا ما يؤكد على زوال أحد الخصوصيات التي كانت تميز المنطقة. بالإضافة إلى قلة اليد العاملة في المجال الصناعي الذي يعتبر من أهم محركات التنمية، في حين أن إرتفاع نسبة الفئة النشطة بقطاع التعليم العالي يعتبر أمرا بعيدا عن الحقيقة لأن برنامج الهياكل التعليمية العالية محدود ولا يمكنه توظيف هذه النسبة المضخمة. والجدول الموالي يشمل جميع الهياكل التعليمية المبرمجة بما في ذلك الجامعات.

جدول رقم: (03- 46)- يوضح المؤسسات التعليمية في المدينة الجديدة بوغزول

أنواع المؤسسات	عدد الأطفال	عدد المؤسسات	SHONم^2	الإستحواذ العقاري(هـ)
روضات*	15 600	25	100 200	10
المدارس الابتدائية*	39 200	40	246 000	26
المتوسطات*	29 500	30	210 000	23
الثانويات*	17 200	17	144 500	20
الجامعات	6 000	5	10 000 000	137

* الإستحواذات العقارية تضم إلى الإستحواذات العقارية للسكن.

Source: MATET, plan d'aménagement, d'urbanisme et d'architecture de la ville nouvelle de boughezoul, mission 1, analyse et esquisse, p : 18.

5- 4- 3- عملية التهيئة:

5- 4- 3- 1- التوجهات الرئيسية لعملية التهيئة:

- «المدينة تتطور على 5 أحياء (4 سكنية وحي إداري وجامعي) أما السادس محجوز للتوسع المستقبلي، هذه الأحياء في مجموعها مندمجة لتجسيد توجهات خاصة، مستقلة، متقاربة نحو البحيرة، مرتبطة فيما بينها بواسطة سلسلة خضراء...تشكل مورفولوجيات وجماليات متنوعة.

- المدينة الجديدة لبوغزول هي مدينة ذات 350.000 نسمة مولدة لـ: 122.500 عمل مباشر، تحترم توازن المبادئ الإقتصادية، الإدارية، المواصلات والإتصال.

- المدينة الجديدة متوازنة، خضراء، تحترم محيطها، تستخدم الغاز كمورد للطاقة من أجل إستكمال مسار الإندماج المتنامي للطاقات المستدامة والمتجددة (الطاقة الشمسية، الرياح...) من أجل إنشاء مدينة نظيفة تحترم بيئة المنطقة وتقليص فاتورة الطاقة.

- المحيط العمراني للمدينة الجديدة بوغزول يغطي مساحة 3650 هكتار يتضمن برامج السكن، تجهيز جماعي، أنشطة، بنيات تحتية تقنية وشبكة النقل، كذلك الأماكن الخضراء».[1]

5- 4- 3- 2- العمليات الأساسية التي يشملها المشروع:

5- 4- 3- 2- 1- تهيئة البحيرة:

كلفت المؤسسة البرتغالية (COBA) بدراسات تهيئة البحيرة والأعمال التابعة لها.

أين نعاين تحديد عمق متوسط نظامي يتراوح بين 1,5 و2 م أمر مهم. بالإضافة إلى تثمين المناطق وسط البحيرة وعلى ضفاف البحيرة التي ستستعمل لوظائف عمرانية أو لصالح الأصناف الحيوانية التي تعيش ببوغزول. حيث ستنشئ ثلاثة جزر كل واحدة بمساحة 300 هكتار. جزيرة التل قريبة من المدينة وتتصل بها عبر جسر مخصصة للإستخدامات العمرانية. أما كل من جزيرتي الهضاب والصحراء فقد خصصتا لإسكان مختلف الطيور المهاجرة. إذ أن «البحيرة نظام بيئي هش يتطلب مراقبة، تكفل دائم وتسيير صارم، حماية النباتات والحيوانات الموجودة ستكون عملية ذات أولوية، لذا يجب القيام بدراستين خصوصيتين:

أولا : دراسة أولية تتناول:

- تهيئة كافية بهدف أن تحتفظ البحيرة بكمية مياه تدوم على طول السنة، وهذا ينبثق مباشرة من إعادة تشكيلها، إحكام سدها وضمان عدم ملوحتها.

- رد الإعتبار (إعادة تأهيل) للسد الموجود عند المصب (يقع شمال البحيرة)، وإنجاز سد منتظم عند المنبع بهدف المحافظة على مستوى الماء الأمثل بالبحيرة.

- وضع نظام ومقاييس حماية ضد الفيضانات والجفاف.

ثانيا: دراسة تتعلق بالنظام البيئي، لدعم تنمية وحماية البحيرة:

- إن وجود مخطط للمياه يُمَكن من خلق مناخ محلي مهم، الدراسة ينبغي أن تنظر لما هو أبعد نظرا لإمكانية التغيير على المدى الطويل؛ فالبحيرة منطقة رطبة ستصبح بالتأكيد الأهم في الهضاب العليا.

- المنطقة الرطبة ستصبح عضو حيوي يعمل على توازن وإنسجام النظام البيئي.

---

[1] - MATET, plan d'aménagement, d'urbanisme et d'architecture de la ville nouvelle de boughezoul , mission 1, analyse et esquisse .p : 8, 11.

- طين التسميد يمكن أن يكون عامل لنجاح مشروع إعادة التشجير، وتحريج النقاط المنحدرة والأجراف».[1]

5- 4- 3- 2- 2- المشاريع الفلاحية وعمليات التشجير:

- «مع نهاية 2010 قررت وزارة البيئة والتهيئة الإقليمية غرس أشجار ذات حجم كبير بالمدينة في خطوة منها لإعطاء هذه المدينة طابعها الجمالي والبيئي حيث أشارت المعلومات إلى أن الوزارة خصصت ميزانية تفوق 246 مليون دينار وستتولى الشركة الإيطالية "فيفاي ميشليني" المشروع». [2]

- إنجاز مسلخ إقليمي.

- «حزام أخضر لحماية المدينة على مساحة 12000 هكتار مكون من العديد من الأشجار والبساتين. جزء ذو مساحة 3000 هكتار من أشجار الزيتون والفواكه كلفت محافظة الغابات ومديرية الخدمات الفلاحية لولاية المدية بإنجازه.

- الإنتهاء من إنجاز دراسة التربة الزراعية على 12000 هكتار لتقييم الكفاءة الزراعية للمنطقة المحيطة ببوغزول». [3]

- «في الحدود الجنوبية للمدينة توجد منطقة إستغلال زراعية ذات 2000 هكتار تتضمن مزارع نموذجية من أجل البحث وترقية الزراعة وإعادة تثمين وتنمية السهوب. كما أخذت منطقة لتثمينها ذات 8000 هكتار إمتداد طبيعي للسهل الخصب لمظهر نحو بيرين.

وإحتراما للعادات المحلية، هناك مجالات مكرسة لتربية الخيل والإبل، غير أن الزراعيين لا يتجاوز نسبتهم 5% من الفئة النشيطة.

- السلسلة الخضراء تشكل رئة خضراء للمدينة، يتراوح عرضها بين 300 إلى 700م و طولها 15كلم ، تجمع العديد من التجهيزات الجوارية و/أو المرفقية كمجالات اللّعب، تجهيزات رياضية، ترفيه وتسلية، فنادق 3 نجوم، بيوت الشباب...، كما تدمج بالمناطق السكنية. عموما يتوقع توسع السلسلة الخضراء نحو جهة الشرق بمرحلة التوسع». [4]

5- 4- 4- دراسة الأثر البيئي:

«يجب أن نُذكر أن مخطط التهيئة لمدينة بوغزول لا يمكنه أن يحجب ضرورة دراسة الأثر على البيئة». [5] «فالهدف هو خلق وصيانة المجال الطبيعي والفضاء الحياتي المستدام، عن

---

[1] - MATET, plan d'aménagement, d'urbanisme et d'architecture de la ville nouvelle de boughezoul , mission 1, analyse et esquisse .p : 5

[2]- محمد بوسري، جريدة النهار، العدد 979، 2010/12/30، ص: 03.

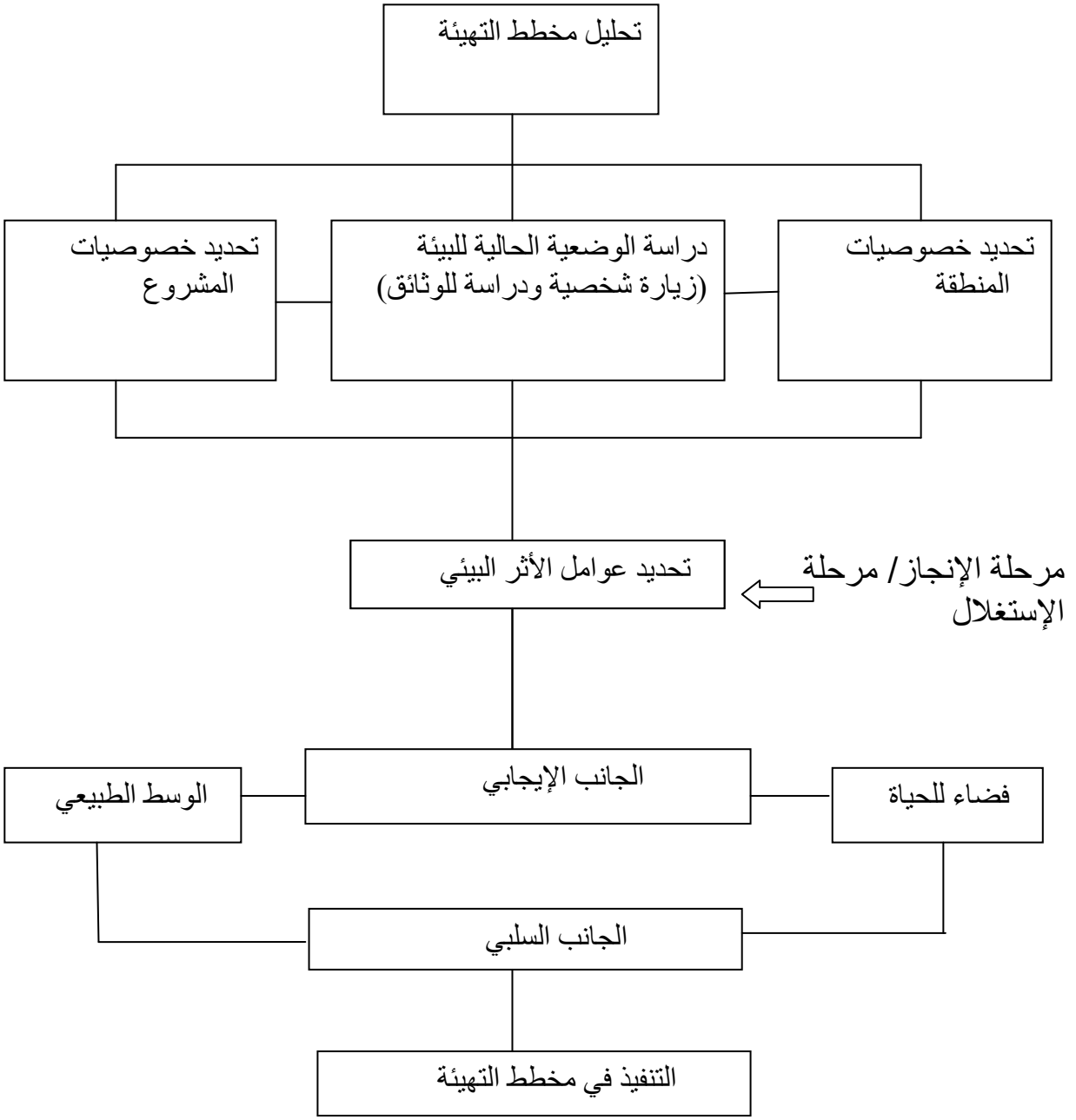
[3] - MATET, Rapport de la mission A (avant- projet), finalisation du plan d'aménagement de la ville nouvelle de Boughzoul et étude d'aménagement des quartiers prioritaires, 23/03/2009, p : 34.

[4] - MATET, plan d'aménagement, d'urbanisme et d'architecture de la ville nouvelle de boughezoul, mission 1, analyse et esquisse .p : 09, 10.

[5] - MATET, rapport de la mission B1, document de l'étude d'impact sur l'environnement, finalisation du plan d'aménagement de la ville nouvelle de boughzoul et des études d'aménagement des quartiers prioritaires, 23/03/2009, p : 06.

طريق حماية البيئة وخلق المخطط البيئي عند إعداد مخطط التهيئة لبناء مدينة أساسية وذاتية على الهضاب العليا الوسطى للوطن. وقد تم تحديد الآثار الأساسية على البيئة بمنطقة التهيئة، والمناطق المحيطة وفقا لمخطط تهيئة المدينة الجديدة بوغزول. ثم تم تقسيم هذه الآثار: منها ما يرجع إلى مرحلة الإنجاز والآخر يرجع لمرحلة الإستغلال. [حيث يمكن أن نلخص عوامل الأثر البيئي بالشكل التالي]:

شكل رقم: (03- 08)- لتحديد عوامل الأثر البيئي:



Source : MATET, Rapport de la mission A (avant- projet), finalisation du plan d'aménagement de la ville nouvelle de Boughzoul et étude d'aménagement des quartiers prioritaires, 23/03/2009, p : 148.

5- 4- 4- 1- الآثار الإيجابية الناتجة عن إنجاز المشروع:

- المنطقة عينت كمنطقة تهيئة حسب الـ "م.و.ت.إ".
- المنطقة توجد بين منطقة الساحل وصحراء الجنوب. ويمكن أن تصبح منطقة إستراتيجية في جهة الهضاب العليا الوسطى، تساهم في التنمية المتوازنة للإقليم الوطني.
- الموقع الجغرافي لمنطقة التهيئة سيساعد كذلك في تثمين توازن الإقليم الوطني لأن هذه المنطقة تسمح بتشابك الجهة الشرقية – الغربية والجهة الساحلية التي تقع بها المدن الكبرى، توافقا مع الـ "م.و.ت.إ".
- سيتم إنشاء مخطط مدينة جديدة بيئية بخلق شبكة عامة تأخذ في الحسبان المحور البيئي للمناطق المحيطة بموقع التهيئة والموازنة بين حماية البيئة والتنمية». [1]

5- 4- 4- 2- الآثار السلبية:

- « تقع بحيرة بوغزول بالجهة الغربية، يوجد على ضفافها مجموعة من النباتات المائية والحيوانات التي تتخذ هذا المكان ملجأ لها؛ في حين أن مخطط التهيئة يقترح وجود بعض التجهيزات والأنشطة بمحاذاة البحيرة وهذا ما سيتسبب في إرباك هذه الحيوانات وإضطرارها للهجرة إلى جانب القضاء على بعض الأصناف النباتية. وعلى العموم حسب توقعات مخطط التهيئة فإرتفاع عدد السكان بالمنطقة يخلق مشاكل بيئية. على سبيل المثال تسيير النفايات والمياه المنزلية المستعملة خاصة إذا أفرغت هذه الأخيرة مباشرة في البحيرة أين ستتسبب المياه الملوثة في التأثير مباشرة على النباتات والحيوانات التي تعيش على ضفاف البحيرة.

إذا يجب التخطيط لخلق منطقة رطبة إيكولوجية بديلة بالقرب من محطة تصفية المياه المستعملة بغرب بحيرة بوغزول لأنه من الضروري إستعداد المواطنين وتجهيزات تصفية المياه على ضفاف البحيرة لتقليل الآثار على النباتات والحيوانات.

- إن مصممي مخطط التهيئة لم يفوتوا تسطير المشاكل المتعلقة بالكثافة السكانية التي ستصل إلى حدود 200000 -250000 نسمة، حيث أكدوا أن الكثافة المنخفضة هي التي تتوافق مع خلق مدينة خضراء بالمنطقة لأنها ستسمح بحماية البيئة الطبيعية ودمج عناصر بيئية.
- بالنسبة للرياح لا يمكن أن ننكر أنها طاقة متجددة لها مزايا بيئية، إلا أنه اليوم نحصي لها بعض الآثار السلبية: آثار على المنظر الطبيعي، مصدر للضجيج، إختلال بيئة الموقع، التداخلات الكهرومغناطسية والأمن.

من جانب آخر، الدراسة المناخية حول الرياح الرملية بمنطقة عين وسارة المعدة بالإشتراك بين المركز الوطني للأبحاث النووية "لبرين" والمعهد الوطني للبحوث الغابية تشير إلى أن تواتر الرياح الغير النشطة والهادئة هو (61,98%) يفوق تواتر الرياح النشطة (38,02%). وفي نفس الوقت تعتبر الأكبر قوة بمنطقة الهضاب العليا.

- إنبعاثات الغازات والجسيمات الملوثة للهواء($PM\text{-}10$, NO_2) من طرف عتاد الأشغال

[1] - MATET, Rapport de la mission A (avant- projet), finalisation du plan d'aménagement de la ville nouvelle de Boughzoul et étude d'aménagement des quartiers prioritaires, 23/03/2009, p : 148, 151.

التي تعمل بالوقود، بالإضافة إلى إنبعاثات الغبار الناتج عن حركة المعدات المستخدمة».[1]

6- المدينة الجديدة حاسي مسعود - ورقلة

مدخل:

ورقلة «مدينة ضاربة في القدم، ومركزا عمرانيا هاما، فهي ملتقى للطرق، وتحتوي على ثروة هامة من النخيل، بالإضافة إلى الثروات البترولية.. ويرجع الفضل في تسمية ورقلة للسكان الأوائل وهم بنو الوركلان أو بنو الورجلان حيث أُشتق منها إسم ورقلة».[2]

«الحاسي « معناه البئر» أما حاسي مسعود فهي مدينة حديثة عصرية، بالرغم من كونها تضم أكثر من 1000 بئر للبترول والماء»[3]، «"حاسي مسعود" جزء منها وهو حوض بترولي كبير، وبه مناطق لإنتاج وتكرير البترول والغاز الطبيعي، ومركز لإنتاج الكهرباء بطاقة عالية، وبها أيضا نسيج صناعي لمؤسسات متوسطة وصغيرة. وتعد منطقة نشاط وإستثمار»[4].

نخص بالذكر أن هذه الدراسة، تتعلق بالدراسات التي تم التخلي عن البعض منها والمقدمة من طرف مكتب دار الهندسة اللبناني، في حين أن المعطيات الإحصائية مسجلة وفقا لقاعدة البيانات للإحصاء العام للسكان والسكن لسنة 1998 و 2008.

6- 1- الإطار القانوني:

- **مرسوم تنفيذي رقم 6-321 مؤرخ في 25 شعبان عام 1427 الموافق 18 سبتمبر سنة 2006، يتضمن إنشاء المدينة الجديدة لحاسي مسعود.**

يرسم مايلي :

«- المادة 1: تطبيقا لأحكام المادة 6 من القانون رقم 2-8 المؤرخ في 25 صفر 1423 الموافق لـ 8 ماي 2002، تنشأ مدينة جديدة تسمى "المدينة الجديدة لحاسي مسعود".

المادة 2: تقع المدينة الجديدة لحاسي مسعود على إقليم بلدية حاسي مسعود بولاية ورقلة.

- المادة 3: تغطي حدود المدينة الجديدة لحاسي مسعود أربعة آلاف وأربعمائة وثلاثة وثمانين (4.483) هكتارا تشمل ما يأتي:

- ثلاثة آلاف ومائتان وخمس (3.205) هكتارات في محيط التعمير والتهيئة للمدينة الجديدة، منها ألف ومائة وواحد وستين (1.161) هكتارا في محيط التوسع المستقبلي.

- ثلاثمائة وثلاثة عشر (313) هكتارا حول مساحات التعمير والتهيئة التي تمثل محيط حماية المدينة الجديدة.

- تسعمائة وخمسة وستون (965) هكتارا في محيط منطقة نشاط الإمداد.

وتضبط حدود هذه المساحات طبقا لمخطط التهيئة الملحق بأصل هذا المرسوم.

- المادة 4: يحدد البرنامج العام للمدينة الجديدة، كما يأتي:

- فضاءات لبرنامج السكن الموجه للمواطنين بعدد ثمانين ألف (80.000) ساكن.

---

[1] - MATET, Rapport de la mission B1(plan d'aménagement), finalisation du plan d'aménagement de la ville nouvelle de Boughzoul et des études d'aménagement des quartiers prioritaires, étude d'impact sur l'environnement, 23 mars 2009, p :72, 74, 75, 77.

[2] - http://30dz.justgoo.com/t818-topic

[3] - http://sha3ersouf.7forum.net/t738-topic

[4] - http://ouargla.realbb.net/t7-topic

- تجمعات الطاقة في محيط ثمانمائة وثمانية وخمسين (858) هكتارا.
- تجهيزات إدارية .
- منشآت أساسية وتجهيزات ومؤسسات للرياضة والشباب.
- معاهد جامعية ومراكز للتكوين والبحث.
- أماكن ومراكز للعبادة.
- مناطق نشاطات موجّهة على الخصوص إلى إنتاج السلع والخدمات المرتبطة بالنشاطات الطاقوية والجامعية والثقافية والرياضية ونشاطات التسلية.
- مقرات الهياكل و /أو:
- شبكات عمومية للمنشآت الأساسية للطرقات والسكك الحديدية وكذا نواقل الطاقة والماء والإتصالات السلكية واللاسلكية.
- تجهيزات عمومية مرافقة للخدمات الحضرية والخدمات الجوارية.
- أنظمة ومنشآت أساسية لمعالجة النفايات والمياه القذرة.
- فضاءات حماية حول المدينة يحدد مخطط التهيئة إستخداماتها.
- حزام أخضر لحماية المدينة الجديدة من الرياح.
- **المادة 5:** تتمثل الوظائف الأساسية للمدينة الجديدة لحاسي مسعود في النشاطات الطاقوية والجامعية والثقافية والرياضية ونشاطات التسلية».[1]

- **مرسوم تنفيذي رقم 5-127 مؤرخ في 15 ربيع الاول عام 1426 الموافق 24 أفريل 2005 يعلن حاسي مسعود منطقة ذات أخطار كبرى.**

يرسم على مايلي :

«- المادة 1: تعلن مساحة إستغلال حقل حاسي مسعود، كما هي محددة أدناه، منطقة ذات أخطار كبرى، تطبيقا للقانون رقم 4-20 المؤرخ في 13 ذي القعدة 1425 الموافق 25 ديسمبر 2004 والمتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، لا سيما المواد 3 و4 و 5 و 10 منه.

وبهذه الصفة، يهدف هذا المرسوم إلى تحديد التدابير الواجب إتخاذها داخل مساحة إستغلال حقل حاسي مسعود في إطار الوقاية من خطر كبير و/أو من تسيير الكوارث.

- **المادة 2:** يقصد في مفهوم هذا المرسوم، بما يأتي:

- **منطقة ذات أخطار كبرى:** منطقة معرضة لخطر كبير، تنجر عنها عواقب مداهمة وخطيرة بالنسبة للأشخاص والأملاك والبيئة.

- **مساحة إستغلال حقل حاسي مسعود:** إمتداد المساحة المعرفة والمحددة بالسند المنجمي للإستغلال الممنوح لسونطراك وبالإحداثيات الجغرافية الملحقة بهذا المرسوم.

- **صناعة المحروقات:** مجموع النشاطات الصناعية والبترولية المرتبطة مباشرة بالبحث عن المحروقات وإنتاجها ونقلها وتكريرها وتطويرها.

- **المادة 5:** تنقل المنطقة الصناعية ومنطقة النشاط الثانوية والثلاثية، الموجودة حاليا بداخل مساحة إستغلال حقل حاسي مسعود، إلى خارج هذه المساحة.

[1]- الجريد الرسمية الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 58، 20 سبتمبر 2006، ص:6.

- المادة6: ينقل مقر بلدية حاسي مسعود إلى المكان المسمى وادي المرعى، الواقع بداخل تراب بلدية سيدي عبد الله، دائرة سيدي خويلد، طبقا لأحكام المادة4 من القانون رقم 90- 8 المؤرخ في 12 رمضان 1410 الموافق 7 أفريل 1990». [1]

6- 2- حالة المكان:

6 -2- 1- معطيات عامة حول حاسي مسعود المدينة الحالية:

- تقع على بعد 830 كلم من الجزائر العاصمة، من الشمال يحدها بلدية بن ناصرو والطيبات؛ الجنوب ولاية إليزي؛ الجنوب الغربي ولاية تمنراست؛ الشرق بلدية البرمة؛ الغرب ولاية غرداية.

- لم يكن هناك إستخدام سكني، حيث يغلب النشاط الصناعي في هذا الإقليم في حين أن اليد العاملة كانت تعيش بقواعد الحياة.

- «بلغ معدل النمو 5,80% سنة 1971 ليصبح عدد السكان يزيد عن 9000 ساكن؛ ونظرا لهذا النمو أعدت سنة 1974 دراسات لتهيئة مدينة جديدة صممت في أول الأمر لإستقبال 15000 ساكن في أفق 1989 إلا أن هذه الدراسات وضعت في الأدراج لتحول المنطقة الصناعية حاسي مسعود سنة 1984 إلى منطقة حضرية تضم 53000 نسمة». [2]

- تقع في منطقة خطرة تمس 80% من المحيط العمراني نظرا لوجود العديد من:

النفايات بإختلاف أصنافها ومعدلات خطورتها؛ آبار البترول، آبار ضخ الغاز والماء؛ أنابيب نقل النفط، الغاز والماء؛ الأسلاك الكهربائية عالية التوتر؛ في ظل عدم إحترام الإرتفاقات الأمنية.

6- 2- 2- موقع المدينة الجديدة حاسي مسعود:

«يقع على بعد 70 كلم شمال الموقع الحالي لحاسي مسعود، على الطريق الوطني الرابط بين توقرت بالشمال وورقلة بالجنوب. ويتموقع إلى حد كبير بمركز الولاية – ورقلة، والتي تقع في منطقة صحراوية بالجهة الشرقية الوسطى للجزائر. مع الحدود التونسية وتغطي مساحة 212000 كلم^2...منذ التقسيم الإداري لسنة 1984 الولاية تضم 21 بلدية. وتبعا لهذا التقسيم نصبت حاسي مسعود مقر بلدية». [3]

* **إيجابيات الموقع:**

كما يوضح الشكل رقم: (03- 09) أسفله، الموقع يشمل بعض المزايا التي تجعله محبذا لإنجازالمشروع:

- «إتجاه عام لإرتفاع الأرض نحوى الوسط، وهذا يعني الإستفادة الكلية لتيسير تدفق المياه ومنع ركودها.

- إمكانية إستخدام جزء الأراضي خفيفة الإرتفاعات لتشييد تجهيزات أو سكنات ذات مكانة عالية، كما سيكون هذا الجزء بمثابة مؤشر لمدينة تقع على أرض تقريبا مسطحة.

- إمكانية توجيه جزء من منطقة الكثبان الرملية وجعله عنوانا لحديقة عمومية حضرية.

[1]- الجريدة الرسمية الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 29، 24 أفريل 2005، ص: 15، 16.

[2]- معلومات محصلة من خلال مقابلة بموظفي مديرية البناء والتعمير لولاية ورقلة، جوان 2011.

[3] - DAR GROUP, étude pour la réalisation du plan d'urbanisme directeur de la ville nouvelle hassi messaoud oued el maraa – Algérie, tome 1 : urbanisme et architecture, phase 3 – juillet 2007, p : 01,02.

- الطريق الوطني يمكن أن يقترن بممر النقل لخط السكة الحديدية الذي سيلقى التمديد المرغوب إلى غاية توقرت. ويمكنه أن يخدم كذلك خطوط النقل ذات المسافات البعيدة ويلتقي بأنوية المواصلات ما بين الخطوط السريعة وخطوط النقل داخل المدن». [1]

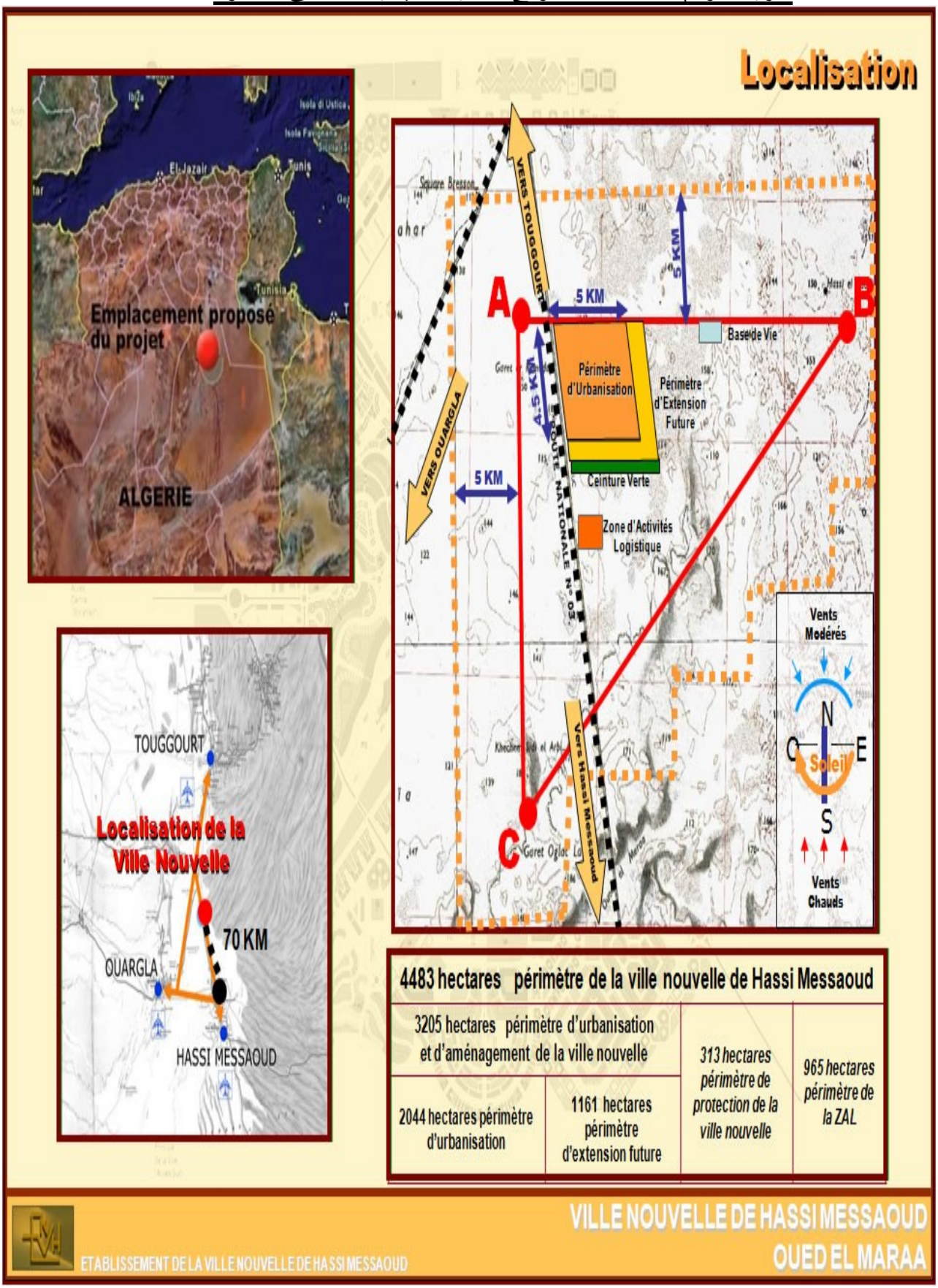
* **المعوقات:**

- الخط الوطني رقم 03 هو الوحيد الذي يسمح بدخول المدينة. في حين أن أغلب الإرتفاعات البارزة التي تتراوح بين 98 - 106 م التي تسود الموقع تقع بمدخل المدينة أي بالجهة الغربية وهذا ما يوضحه الشكل الموالي رقم: (03- 10).

- طبيعة الفضاء الصحراوي أين تسود الرياح الساخنة وفي ظل وجود الكثبان الرملية سيتسبب في وجود العديد من العوامل التي يمكن أن تصبح جد طاردة؛ إن لم يتكفل بإزالة هذه العوائق.

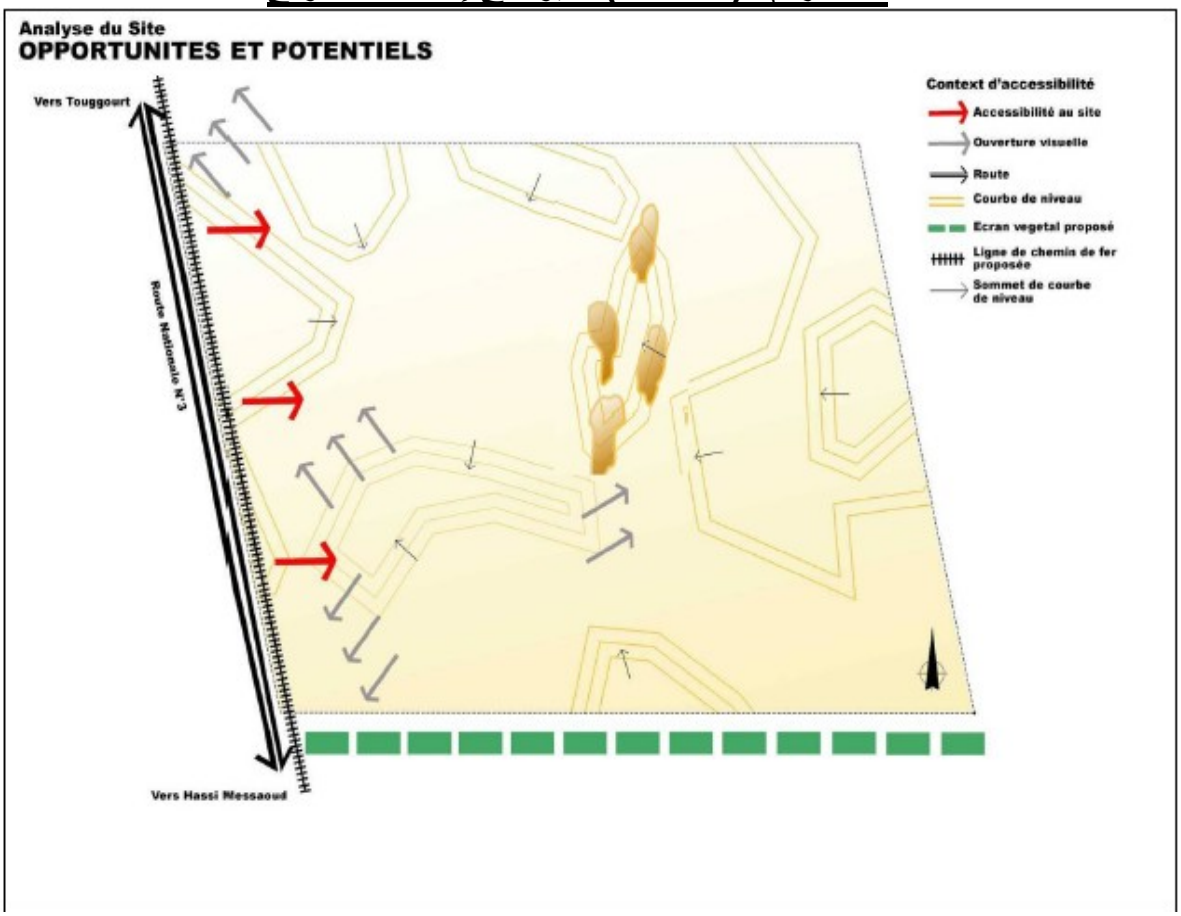
[1] - DAR GROUP, étude pour la réalisation du plan d'urbanisme directeur de la ville nouvelle hassi messaoud, op.cit., p :19.

خريطة رقم: 03- 19: موقع المدينة الجديدة حاسي مسعود



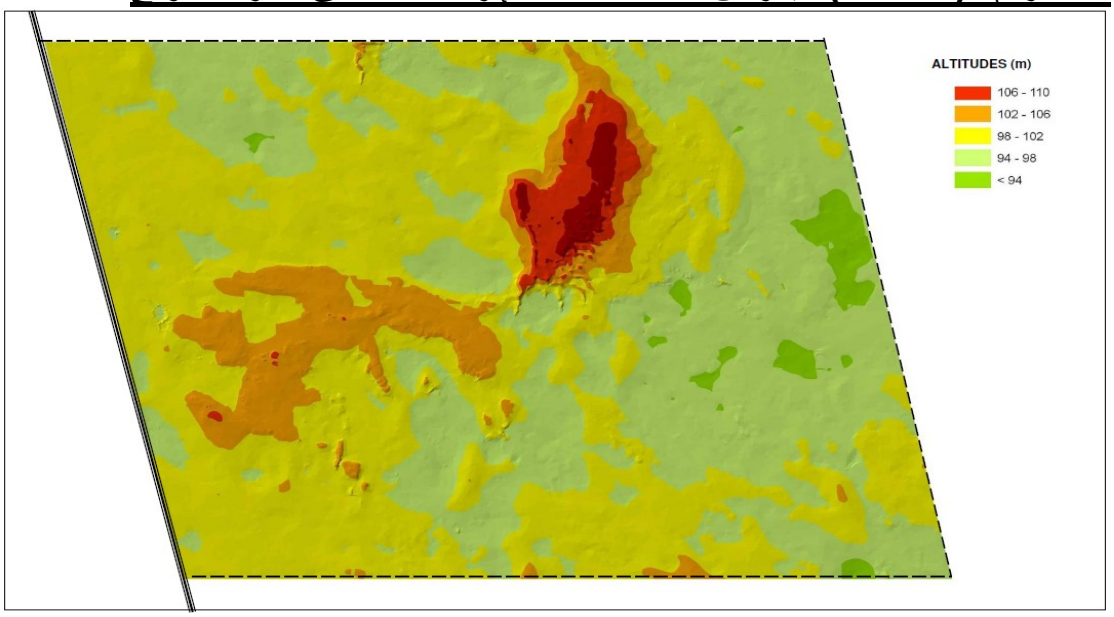
Source : www.evnh.dz.

شكل رقم: (03- 09)- يوضح إمكانات الموقع



Source : DAR GROUP, étude pour la réalisation du plan d'urbanisme directeur de la ville nouvelle hassi messaoud oued el maraa – Algérie, tome 1 : urbanisme et architecture, phase 3 – juillet 2007, p :25.

شكل رقم: (03- 10)- يعرض مختلف فئات الإرتفاعات التي تسود الموقع



Source : DAR GROUP, étude pour la réalisation du plan d'urbanisme directeur de la ville nouvelle hassi messaoud oued el maraa – Algérie, tome 1 : urbanisme et architecture, phase 3 – juillet 2007, p :21.

6- 2- 3- المناخ:

«مناخ المنطقة صحراوي قاحل يأخذ طابع منطقة العرق الشرقي. وبالتدقيق منطقة تتميز بدرجات حرارة مرتفعة، رطوبة وكميات تساقط ضعيفة.

- **الرياح:** الرياح يمكن أن تحدد إعتمادا على عاملين هما الإتجاه والسرعة. الرياح السائدة جنوبية ساخنة، شمالية شرقية وشمالية غربية معتدلة. بالإضافة إلى أن جفاف المناخ بالمنطقة يتميز بالرياح الرملية القوية خلال الفترة الممتدة من فيفري إلى غاية ماي.
- **الحرارة:** درجة الحرارة بموقع المدينة الجديدة حاسي مسعود تتميز بوجود فارق بارز بين الشتاء والصيف، الليل والنهار. حيث يمكن أن تصل درجة الحرارة في الصيف بالنهار إلى 55°، وفي الشتاء ليلا يمكن أن تصل إلى (- 10°)». [1] أين تتسبب الحرارة المرتفعة في فصل الصيف في التبخر الكثيف والجفاف وهو ما يضعف الحياة البيولوجية في المنطقة.
- **«الأمطار:** تتميز بقلة الأمطار، تبلغ كمية الأمطار 28,70 ملم. وتمتد الفترة الممطرة من شهر أكتوبر حتى مارس». [2]

6- 3- خطة التنظيم الإقليمي:

6- 3- 1- الوعاء العقاري:

«خصصت الكتلة 445 لمنطقة وادي المرعى لتطوير المدينة الجديدة. تشتمل هذه الكتلة على محيط حماية بـ: 5 كلم عرض وقد أنجز. المجال المتاح للتطوير يسقط على المثلث ABC المحدد بالأحمر [أنظر الشكل رقم]، ويجتازه الطريق الوطني رقم 03 من الشمال إلى الجنوب. الضلعين AB, AC لهذا المثلث ذي القيسين 22 كلم و 18 كلم على التوالي.

الموقع المخصص للمدينة الجديدة سيحدد بين الطريق الوطني من الجهة الغربية وحد التطوير من الشمال. الحدود النظرية للتنمية العمرانية تشكل متوازي أضلاع ذا 4,5 كلم عرض و 5 كلم طول. بجوار المدينة الجديدة حجزت سونطراك وفروعها منطقة لقواعد حياة ستوفر لها خدمات بفضل طريق خاص على طول الضلع AB ومع ذلك يجب أن تكون متصلة بشبكة طرق المدينة الجديدة للإستفادة من الخدمات والتجهيزات المعروضة. كما يقترح برنامج التطوير وجود منطقة صناعية صغيرة على بعد 10 كلم جنوب المدينة الجديدة». [3] والشكل التالي يبين حدود هذا البرنامج جيدا.

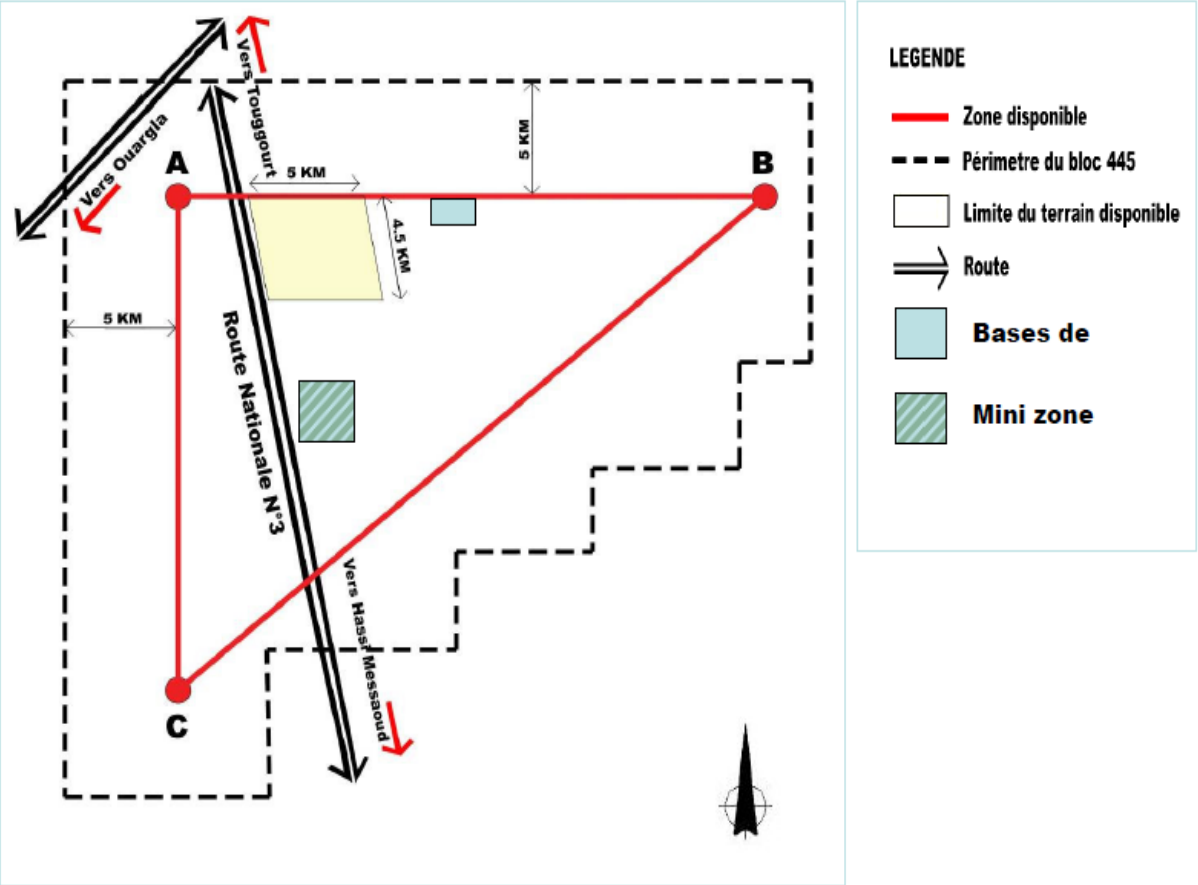
---

[1] - DAR GROUP, étude pour la réalisation du plan d'urbanisme directeur de la ville nouvelle hassi messaoud oued el maraa – Algérie, tome 1 : urbanisme et architecture, phase 3 – juillet 2007, p : 12, 13.

[2] - محطة الأرصاد الجوية لحاسي مسعود.

[3] - DAR GROUP, étude pour la réalisation du plan d'urbanisme directeur de la ville nouvelle hassi messaoud, op.cit., p : 19.

شكل رقم: (03- 11)- يوضح حدود منطقة التطوير



Source : DAR GROUP, étude pour la réalisation du plan d'urbanisme directeur de la ville nouvelle hassi messaoud oued el maraa – Algérie, tome 1 : urbanisme et architecture, phase 3 – juillet 2007, p :19.

6- 3- 2- إستخدامات الأرض:

الإستخدامات الرئيسية للأراضي هي كالتالي:

جدول رقم: (03- 47)- الإستخدامات الرئيسية للأراضي

المساحة الإجمالية للموقع	1100 هكتار	% 100
المناطق السكنية	484 هـ	% 44
ممرات الراجلين	9 هـ	% 0,8
مجموع التجهيزات	144 هـ	% 13
مساحات خضراء	145 هـ	% 13,2
شبكة الطرقات	318 هـ	% 29

Source : DAR GROUP, étude pour la réalisation du plan d'urbanisme directeur de la ville nouvelle hassi messaoud oued el maraa - Algérie, tome 01: urbanisme et architecture, phase 3 – juillet 2007, p : 58.

من خلال هذا الجدول نلاحظ إستحواذ المناطق السكنية على مساحة معتبرة من الموقع أمام ضعف المساحة المخصصة للتجهيزات، كذلك هو الحال بالنسبة للمساحة المخصصة

لممرات الراجلين حيث تعتبر مساحة جد ضئيلة خاصة أننا اليوم مطالبين برد الإعتبار لهذا النوع من الطرقات الخضراء.

6- 4- خطة التهيئة:

6- 4- 1- الرؤية العامة للمشروع:

«"الرؤية" الأساسية هو خلق "واحة" حضرية في عمق الصحراء فريدة من نوعها تلبي كل الشروط الوظيفية، البيئية، الإجتماعية والجمالية المرتبطة بأحياء سكنية جديدة. مدينة تتغلب تماما على صعوبات المناخ الصحراوي.

هندسة البنايات ستكون هندسة بيومناخية. لكن المقاربة العمرانية ستتبع مبادئ التعمير الحديث. مبادئه التي تؤكد على القيم المجتمعية، تشكيل المورفولوجية العمرانية، الوظيفية والجمالية على مستوى المدينة. إذا الهدف المزدوج هو كالتالي:

أ- خلق "مدينة سكنية حيوية" ولكي نقول منفردة، جيدة التصميم والتخطيط، الملائمة بيئيا، في جو مجتمعي ذا جودة بما في ذلك التنوع الكبير للمناطق السكنية الجذابة المحاطة بفضاءات خضراء والمتميزة بالتجهيزات الحضرية عالية المستوى.

ب- تنشيط المدينة الجديدة من خلال إدراج جميع العناصر التي من المرجح أن تخلق "مركز حضري" في عمق الصحراء يضم جميع الأنشطة والخدمات الضرورية لبسط نفوذها الإقليمي». [1]

6- 4- 2- الخصوصيات الهندسية الأساسية للمدينة الجديدة:

«الخصوصيات الهندسية الأساسية للمدينة الجديدة يجب أن تتمحور حول المحاور التوجيهية الرئيسية التالية:

- تهيئة تتضمن شروط الراحة خاصة أنها تتعلق بعملية إسكان في وسط مناخي صحراوي.
- بعث وظائف منظمة تتوافق والإنشاءات الموجهة للإستعمال الفردي أو النصف جماعي.
- بعث مناطق سكنية ذات طابع مندمج ومشكل لوحدات منسجمة ذات حجم يمكن تسييره.
- تناغم شامل ينشئ نمط ملائم في إطار مبني متماسك.
- إستخدام مواد مقاومة للحرارة وتصميم بيومناخي.

وفي منظور التنمية المستدامة المدينة الجديدة حاسي مسعود يتوقع بأن تكون قطب تعمير جديد يقع خارج حقل أنشطة الهيدروكبون أين يمكن إسكان 80000 ساكن. كما سيعتبر إنجاز المدينة الجديدة تنمية عمرانية بديلة تشكل قطب نمو جديد يعرض:

- جاذبية للأفراد وخدمات تشجع على الإنتقال، والترغيب في الإستثمار بحاسي مسعود.
- هندسة وتعمير ملائمين مع المناخ الصحراوي.
- إطار لحياة مريحة وعصرية.
- جميع المعايير التي يمكن أن تخلق مدينة بأتم معنى الكلمة». [2]

[1] - DAR GROUP, étude pour la réalisation du plan d'urbanisme directeur de la ville nouvelle hassi messaoud oued el maraa – Algérie, tome 1 : urbanisme et architecture, phase 3 – juillet 2007, p : 39.

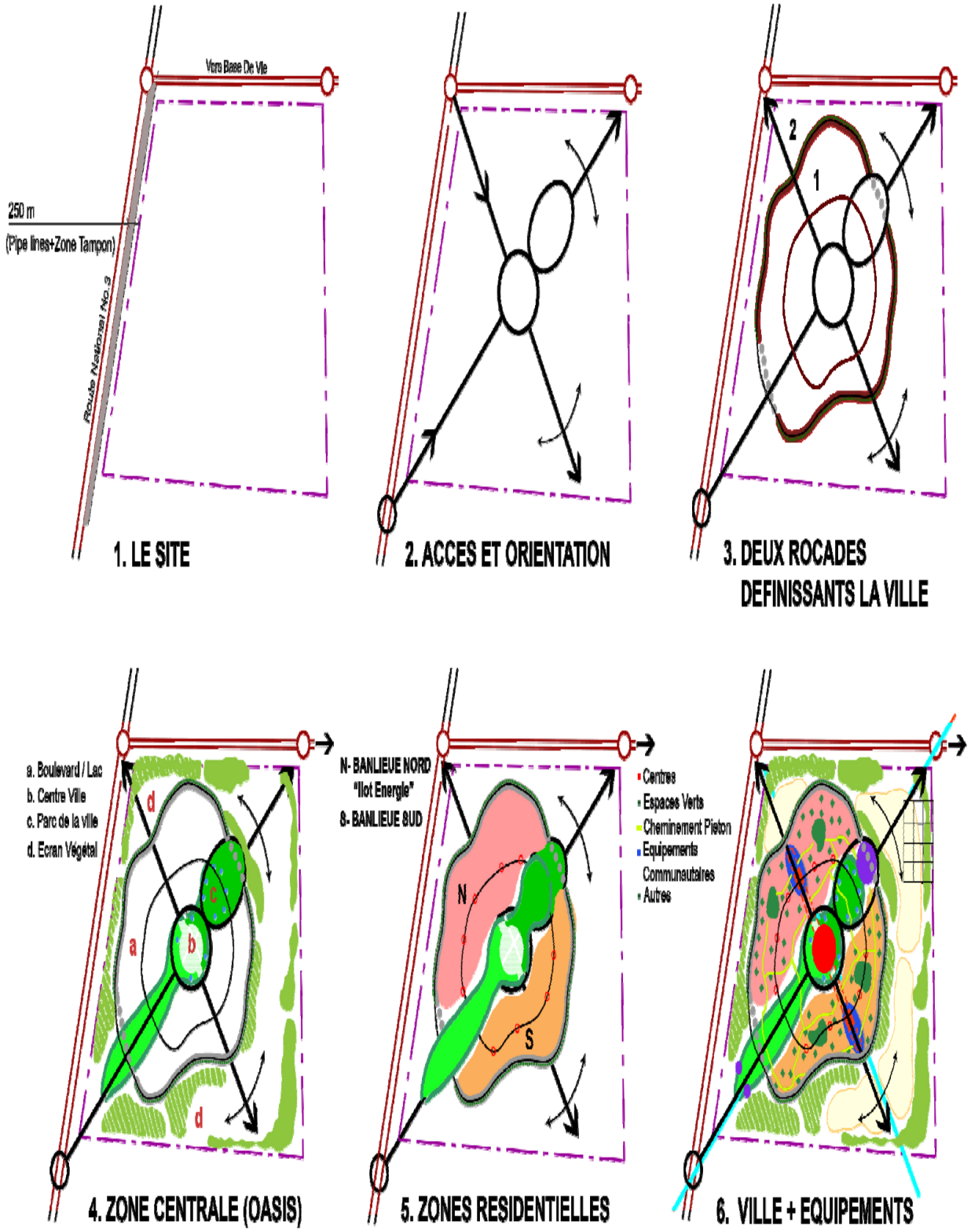
[2] - ibidem, p : 01,18.

6- 5- مخطط التعمير التوجيهي للمدينة الجديدة حاسي مسعود:

«تصميم المخطط التوجيهي للمدينة يقوم على خلق منطقة مركزية خضراء، تمثل منظر طبيعي مزركش في شكل «واحة خضراء» تمتد على طول المدينة ومحاطة بمناطق سكنية ومناطق توسع مستقبلية. المدخل الرئيسي ومحاور حركة المرور بالمدينة تجتاز المنطقة المركزية وتمتد نحوى الأحياء السكنية الرئيسية. هذا التصور يوافق خلق مدينة صحراوية عصرية في مناخ الواحات». [1] الشكل التالي يوضح فلسفة هذا التصميم أكثر.

[1] - DAR GROUP, étude pour la réalisation du plan d'urbanisme directeur de la ville nouvelle hassi messaoud, op.cit., p : 41.

شكل رقم: (03- 12)- يوضح فلسفة مخطط التعمير التوجيهي للمدينة الجديدة حاسي مسعود



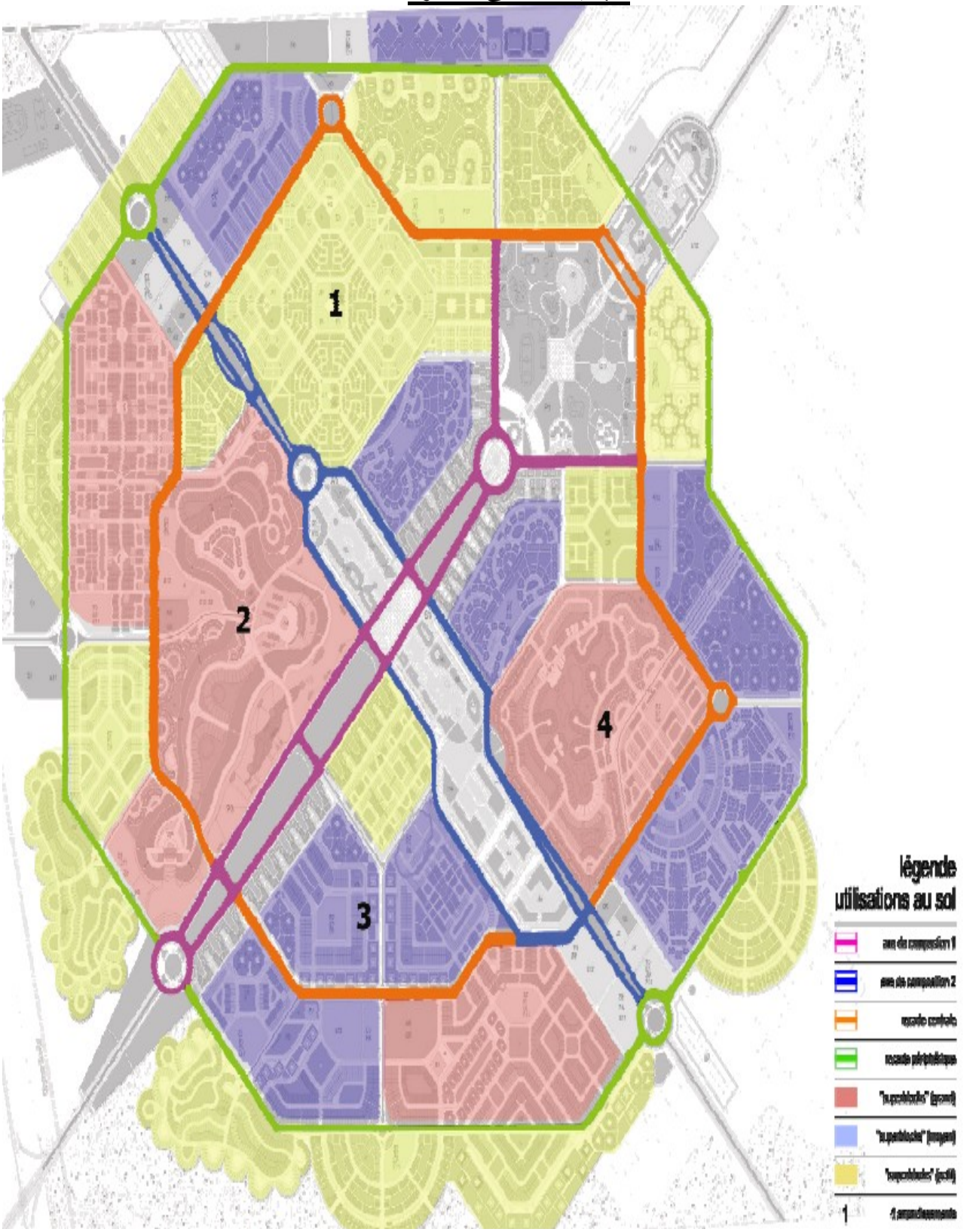
Source : DAR GROUP, étude pour la réalisation du plan d'urbanisme directeur de la ville nouvelle hassi messaoud, op.cit., p : 42.

مخطط رقم 03- 11: مخطط التعمير التوجيهي للمدينة الجديدة حاسي مسعود



Source : DAR GROUP, étude pour la réalisation du plan d'urbanisme directeur de la ville nouvelle hassi messaoud oued el maraa – Algérie, tome 1 : urbanisme et architecture, phase 3 – juillet 2007, p :44.

مخطط رقم 03- 12: يوضح هيكلة وشكل المدينة حسب مخطط التعمير التوجيهي للمدينة الجديدة حاسي مسعود



Source : DAR GROUP, étude pour la réalisation du plan d'urbanisme directeur de la ville nouvelle hassi messaoud oued el maraa - Algérie, tome 1 : urbanisme et architecture, phase 3 – juillet 2007, p :45.

نلاحظ أن مخطط التعمير التوجيهي للمدينة يأخذ شكل دائري؛ هذا ما يميز شكل الواحات في أغلب الحالات، حتى يبقى دائما الهيكل العمراني للمدينة مستوحى ويعكس تماما خصوصيات البيئة التي سيجسد بها. في حين أن التركيبة العمرانية تتمحور حول العناصر الأساسية التالية:

- قطرين رئيسيين يجتازان المدينة أحدهما من الشمال إلى الجنوب أين تتموضع عليه الحظيرة العمومية، مركز المدينة، الجادة والبحيرة؛ وفي نفس الوقت يمثل فاصل بين المنطقة السكنية الشمالية والجنوبية حيث طاقة إستيعاب كل واحدة تقدر بـ: 40000 ساكن. أما القطر الآخر يقطع الموقع من الجهة الشرقية إلى الجهة الغربية حيث يساعد على تسهيل عمليات التخطيط، التنظيم وإنشاء العديد من التجهيزات الضرورية، كما ستضمن هذه التجزئة والتي ستكون شكليا فقط تماسك وترابط جميع جهات المدينة خاصة في ظل وجود طريقين عرضيين متتالين أين سيسمحان بوصل الأحياء السكنية بوسط المدينة بما في ذلك تلك التي تتواجد على الضواحي.
- تجزئة الموقع إلى ثلاث كتل مختلفة حسب الحجم والشكل الأمر الذي سيسهل تقسيم المدينة إلى أربعة مقاطعات واضحة كما يبينه الشكل رقم: 03- 12 وفي نفس الوقت سيبعث الحيوية بالمدينة من خلال التأكيد على تنوع التركيبة العمرانية والتي تعتمد على حسن تموضع الأحياء السكنية وتصنيف وحداتها إلى جانب توظيف التجهيزات والمرافق بشتى أنواعها.

6- 6- الحماية البيئية:

«من بين الأهداف الرئيسية المتوقعة لهذا الكيان هو خلق أقصى حد ممكن من الحماية البيئية ضد الشروط المناخية الصحراوية الصعبة وآثار الرياح الضارة. وقد تم إعتماد التدابير المبينة أدناه لتحقيق الهدف المذكور أعلاه.

معايير الحماية البيئية المطبقة على المستوى "الحضري - الكلي" وعلى المستوى "الحضري- الجزئي" أو المحلي هي كالتالي:

6- 6- 1- على المستوى الكلي للمدينة:

- الشكل العام للمدينة محصور، منطوي وجد محدد، مع محيط تقريبا دائري.
- تهيئة مساحة معتبرة كمنطقة حاجزة حول المدينة، خاصة بالجهة الجنوبية بهدف المساهمة بالتصدي للآثار السلبية لحرارة الصحراء والرياح المحملة بالغبار.
- غرس نباتات إضافية داخل المدينة متوقعة على جانبي الطرق التالية:

الطريق العرضي الداخلي؛ الطريق العرضي الخارجي؛ الطرق الثانوية؛ الجادة والمحاور الرئيسية للمنطقة المركزية.

- خلق العديد من المناطق الخضراء داخل المدينة تعمل عمل الواحات.

6- 6- 2- على مستوى المجتمع المحلي - الجزئي:

- ينص المخطط التوجيهي على وجود جيوب خضراء على مستوى الأحياء.
- إستخدام الأفنية الداخلية وتشجيع الإقتراحات المتعلقة بمصدات الرياح التي يجب أن تكون بمخططات السكنات قدر المستطاع.
- خلق مجمعات سكنية حول مساحات خضراء مختلفة الأشكال والأحجام.
- حسب كافة الإختيارات المتعلقة بالتهيئة فإن الحظائر المحلية يجب أن توضع على مستوى مركزي أو على شكل خطي من أجل الحصول على أقصى حد من المساحات الخضراء.

- ممرات الراجلين، الأماكن والحدائق التي تربط بين المناطق السكنية ستكون جد مظللة لتشجيع السير الصحي والمريح، حتى في الأوقات شديدة الحر.
- تهيئة المنظر الطبيعي للشوارع المحلية له تأثير مباشر على المناطق السكنية بإعتبارها مكونات مناخية محلية خطية» [1] [بما في ذلك إنشاء بحيرة ومخططات لنقاط المياه التي ستوزع على المناطق السكنية والأماكن العمومية].
- حماية البنايات من الحرارة تنبع من المعاينة التي سجلت تعرض الجدران طيلة اليوم للحرارة لذا يجب أن تكون سميكة وعازلة حتى لا تصل الحرارة للجدار الداخلي. وقد أُقترح إستخدام جدران مزدوجة...سمكها الأمثل يحدد بناءً على مواد البناء المستخدمة. وبالنسبة للجدران الغير معرضة للشمس تكون بخرسانة ذات سمك 20 سم». [2]

6- 7- الإنتقادات التي مست الدراسات المُعدة من طرف مكتب الدراسات "DAR":

«إن فحص الدراسات الأولية المرتبطة بتهيئة المدينة الجديدة حاسي مسعود المعدة من طرف مكتب الدراسات "DAR" تسمح بتقديم الملاحظات والتوصيات المرتبطة بالجوانب التالية: عملية التعمير والبيئة؛ الهندسة والتنمية المستدامة.

6- 7- 1- عملية التعمير والبيئة:

- هناك خسارة في الطاقة المستخدمة في عملية البناء.
- إرتفاع في تكاليف الإنجاز وصيانة البنيات التقنية.
- إرتفاع تكاليف تهيئة وصيانة المساحات الخضراء.
- فقدان الراحة الحضرية المرتبطة بمقاومة الحرارة بسبب تضاعف المساحات الإسمنتية وتزايد إنبعاثات الغازات (بسبب ثاني أكسيد الفحم، توسيع تدفقات حركة المرور).
- معامل شغل الأراضي والإستحواذ على الأرض لم يُحددا.
- الكثافة المتوسطة للسكان المتوقعة في المدينة الجديدة قدرت بـ: 72 ن/هـ ككثافة خامة و145 ن/هـ كثافة صافية. نسجل أن هذه الأعداد دون المعايير المقبولة التي تتراوح بين 180 ن/هـ (كثافة مربحة) إلى 360 ن/هـ (كثافة مثلى).
- بالإضافة إلى أن التجهيزات يستحب توزيعها على كامل إقليم المدينة الجديدة وليس بحصرها في الوسط الذي يجب أن يكمل بالسكنات. هذا لضمان تنوع وظيفي وتفادي أثر " المدينة الميتة".
- التنظيم العمراني حسب محورين أساسيين، يصعب التكيف مع مرفولوجية الموقع، ولأن وجود الرمال والكثبان يولد تكاليف إضافية مرتبطة بأشغال تعزيز وتهيئة الطرقات، بالإضافة إلى إتجاه المحور الرئيسي فهو يُعرض المنطقة إلى تأثير الرياح السائدة.
- الحظيرة الحضرية تقع في نهاية المجموع الحضري، هكذا لن تستطيع أن تلعب دور المنظم المناخي لذا يجب أن تقع في المقدمة. زد على ذلك وجود التجهيزات داخل الحظيرة

[1] - DAR GROUP, étude pour la réalisation du plan d'urbanisme directeur de la ville nouvelle hassi messaoud oued el maraa – Algérie, tome 1 : urbanisme et architecture, phase 3 – juillet 2007, p : 80.

[2] - DAR GROUP, étude pour la réalisation du plan d'urbanisme directeur de la ville nouvelle hassi messaoud oued el maraa – Algérie, tome 2 : environnement, voirie et infrastructures, phase 3 – juillet 2007, p : 08.

خطر؛ فمن جهة يزيل طابع الهدوء، الراحة والتسلية الذي يود أن تشتمل عليه. ومن جهة أخرى يحرم المدينة من كونها قطب أنشطة يضمن ديناميكيتها وتنوعها.
- المنطقة الخضراء الحاجزة بالجنوب، لم تبرمج كمنطقة فلاحية منتجة. ذلك أن الأنشطة الفلاحية تسمح من جهة بتحقيق الإستقلالية والإكتفاء، ومن جهة أخرى مشاركة المدينة في الدناميكية الإقتصادية الإقليمية.
- بعض التجهيزات لم تظهر ضمن توقعات الميزانية العقارية (أسواق الجملة، مراكز تجارية، أسواق الأحياء، حظائر إمداد مندمجة، محطة التصفية، الضخ، محطة معالجة النفايات الصلبة، محطة كهربائية، محطة الحافلات والسكة الحديدية، فنادق،...إلخ).

6- 7- 2- الهندسة والتنمية المستدامة:

- إستخدام التهوية الطبيعية في هذه المناطق منصوص عليها لتفادي ضياع الطاقة والسماح بإقتصاد الطاقة.
- زد على ذلك، البرمجة لا تعكس أية شبكة تجهيز معينة؛ لا جزائرية... ولا أجنبية.
- تقسيم أصناف السكنات غير محدد (إجتماعي، ترقوي، إيجاري، فردي، نصف جماعي، إلخ).
- التأكيد منذ البداية على الحاجات المتعلقة بالموارد المائية والطاقة حتى تكون مدينة مستدامة وعليه:

- جدولة وتقدير حاجات المياه (الماء الشروب، الماء الحضري، الصناعي، السقي، نسبة الرسكلة وإستخدامها)، بالإضافة إلى نظام الرسكلة والإسترجاع.
- جدولة وتقدير حاجات الطاقات المتجددة وفقا لمبادئ التنمية المستدامة.
- تحديد وتوقع أماكن النفايات، وحدات المعالجة (معالجة النفايات المنزلية، الصلبة، الصناعية، المستشفيات،إلخ) ونوع المعالجة المسبقة.
- تقدير وتوقع صنف السقي وتحديد مواقع أراضي أحواض تزويد المدينة.
- توقع وتحديد نوع التهيئة لمواجهة الأخطار الكبرى المحتملة، التي يمكن أن تولد إرتفاع المياه المالحة، عدم إستقرار الأراضي وركود المياه أو الفياضانات الحادة، إلخ.

6- 7- 3- توصيات:

- تحيين المعطيات المحصلة حسب الإحصاء العام للسكان والسكن لسنة 1998 وكذلك لسنة 2008. بهدف تحسين تقدير إحتياجات المواطنين.
- إحترام المرحلية، بمتابعة مراحل سير تنفيذ المشروع.
- تكييف المخطط التوجيهي المقترح مع مفهوم الإنطلاق "واحة حضرية".
- تحيين المعطيات الأساسية للبرمجة الحضرية لسد الثغرات التي غفل عنها في البرنامج وعدم إنسجام المخطط التوجيهي المقدم.
- التمييز بين التمويل العام والأشكال الأخرى (خاص، مختلط) ونفس الحال بالنسبة للسكنات والتجهيزات.
- تحديد جيد للوظيفة العامة للمدينة، من جهة لضمان نفوذها الإقليمي ومن جهة أخرى للإستباق نحوى مستقبل ما بعد النفط.

- التوافق مع التشريعات سارية المفعول من خلال تطبيق الأدوات القانونية والتنظيمية لتهيئة المدن الجديدة».[1]

7- المدينة الجديدة المنيعة - غرداية -

مدخل:

«غرداية بتموقعها في وادي ميزاب على بعد 600 كلم جنوب الجزائر تزخر غرداية بعدد هائل من المواقع الأثرية والتاريخية الفائقة الروعة والجمال مكنتها بإفتكاك تصنيف في التراث العالمي التابع لليونسكو».[2]

بالنسبة للمدينة الجديدة المنيعة، نذكر أنه قد تم إعداد مخطط للتهيئة ودراسات أخرى إلا أنها ألغيت. كما نبين أن هذا العرض الذي سنقدمه يخص الرؤية والطلبات التي تطمح إليها وزارة تهيئة الإقليم في الدراسات الجديدة والتي لا تزال لم تستكمل إعداد مخطط التهيئة الذي أعد منه سوى الجزء الشمالي الشرقي بالنسبة لموقع الدراسة (جوان 2011).

7- 1- الإطار القانوني:

- المرسوم التنفيذي رقم 7-366 المؤرخ في 18 ذو القعدة 1428 الموافق لـ: 28 نوفمبر 2007 المتعلق بإنشاء المدينة الجديدة المنيعة.

«يرسم ما يأتي:

- **المادة الأولى:** تطبيقا لأحكام المادة 6 من القانون رقم 2-8 المؤرخ في 25 صفر 1423 الموافق لـ 8 ماي 2002، تنشأ مدينة جديدة تسمى "المدينة الجديدة للمنيعة".
- **المادة 2:** تقع المدينة الجديدة للمنيعة على إقليم بلدية المنيعة بولاية غرداية.
- **المادة 3:** تغطي حدود المدينة الجديدة للمنيعة مساحة ستمائة (600) هكتارا موزعة كما يأتي:

- ثلاثمائة وخمسون (350) هكتارا في محيط التعمير والتهيئة للمدينة الجديدة.
- مائة (100) هكتارا في محيط التوسع المستقبلي.
- مائة وخمسون(150) هكتارا حول مساحات التعمير والتهيئة التي تمثل محيط حماية المدينة الجديدة.

- **المادة 4:** يحدد البرنامج العام للمدينة الجديدة، كما يأتي:

- فضاءات لبرنامج السكن الموجه لعدد من السكان يقدر بثلاثين ألف (30.000) نسمة.
- تجهيزات إدارية.
- تجهيزات عمومية مرافقة وخدمات حضرية وخدمات جوارية.
- فضاء سياحي (مركبات فندقية، فناءات، ساحات).
- مركز للصناعة التقليدية (متحف وشارع للصناعة التقليدية).
- مركز جامعي.
- أماكن للعبادة.
- منشآت أساسية وتجهيزات ومؤسسات للرياضة والشباب.

---

[1] - l'établissement de la ville nouvelle hassi messaoud, rapport d'analyse des études élaborées par le bureau des études DAR, p : 01,05.

[2] - LNG 16 مجلة تصدر عن تنسيقية الاتصال لسونطراك – المصب - وهران ،العدد 1/ ديسمبر 2009، ص: 37. www .ing16 .org

- شبكات عمومية للمنشآت الأساسية للطرقات وكذا نواقل الطاقة والماء.
- والإتصالات السلكية واللاسلكية.
- منشآت معالجة النفايات والمياه القذرة.
- نطاق حماية حول المدينة الجديدة طبقا لمخطط التهيئة.
- **المادة 5:** تتمثل الوظائف الأساسية للمدينة الجديدة للمنيعة في النشاطات السياحية والثقافية ونشاطات التسلية».[1]

ثم أجري تعديل على هذا المرسوم المقترح وقد تضمن ما يلي:
- المحيط العمراني = 600 هكتار أين يكون لمنطقة أولوية بـ:350 هكتار.
- منطقة التوسع المستقبلي= 100 هكتار.
- منطقة حماية المدينة= 300 هكتار.
- المجموع= 1000 هكتار

وهذا من أجل 50.000 نسمة.

حسب ما نص عليه هذا المرسوم وحتى في حالة تغييره نلاحظ أن منطقة حماية المدينة دائما صغيرة نظرا لوجودها في منطقة صحراوية معرضة للعديد من التهديدات كالرياح الرملية، درجات الحرارة المرتفعة...

بالإضافة إلى عدم تغيير مساحة منطقة التوسع المستقبلي والتي قدرت بـ 100هكتار رغم إقتراح 30.000 نسمة في الحالة الأولى و 50.000 نسمة بعد التعديل. فهل هذه المساحة ستلبي الحاجيات المستقبلية لـ 30.000 نسمة وهي نفسها بالنسبة لـ 50.000 نسمة؟

على العموم نلاحظ أن مساحة 1000 هكتار غير كافية، خاصة إذا كان خيار الجنوب لم يشمل سوى قرار مدينتين جديدتين فقط، وفي نفس الوقت تجسيد مدينة حاسي مسعود تقف أمامه العديد من العراقيل.

7- 2- حالة المكان:

7- 2- 1- موقع المدينة الجديدة

«تنتمي للإقليم الإداري لولاية غرداية، دائرة المنيعة تقع على ضفاف وادي "سيقور" على بعد 270 كلم بالشمال الشرقي للولاية». [2]

«تقع المدينة الجديدة على هضبة حمادة في الشمال الشرقي للمنيعة والتي تقع:
- 870 كلم جنوب الجزائر العاصمة.
- 470 كلم جنوب ولاية الأغواط.
- 270 كلم جنوب مركز ولاية غرداية.
- 410 كلم الجنوب الغربي لورقلة.
- 360 كلم على الشمال الشرقي لتيميمون.
- 410 كلم بشمال عين صالح». [3]

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد 76، 05 ديسمبر 2007، ص:51-52.

[2] - http://archiinfodz.bbactif.com/t373-ville-nouvelle-el-meniaa

[3] -MATE, rapport contenant des informations préliminaires sur la ville nouvelle d'el –meniaa, p : 02.

خريطة رقم 03- 20: توضح موقع المدينة الجديدة :المنيعة

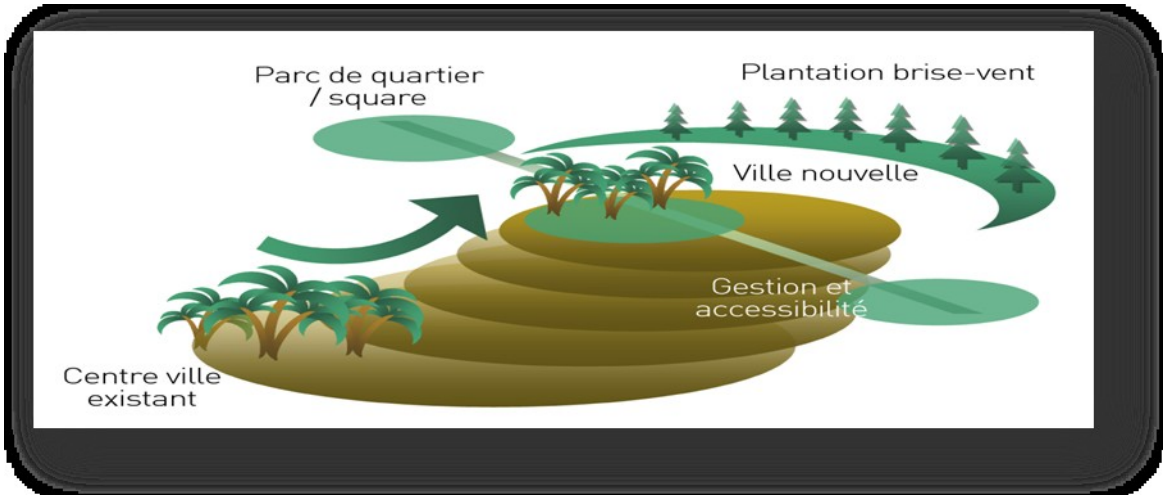


المصدر: وكالة المؤسسة العمومية للمدينة الجديدة المنيعة بغرداية

7- 2- 2- الوضعية المنتظرة:

الوضعية المنتظرة هي نقل بساتين النخيل نحو الهضبة.

صورة رقم 03- 03: توضح الرؤية العامة للمشروع



Source : MATE, une brève présentation de la ville nouvelle – el mniaa, février 2011, p : 17.

7- 3- خطة التنظيم الإقليمي:

7- 3- 1- وظيفة المدينة:

لماذا مدينة جديدة في المنيعة؟

مدينة جديدة هي تجسيد لخيار الجنوب وتحقيق أهداف "م.و.ت.أ" حيث تساهم في:

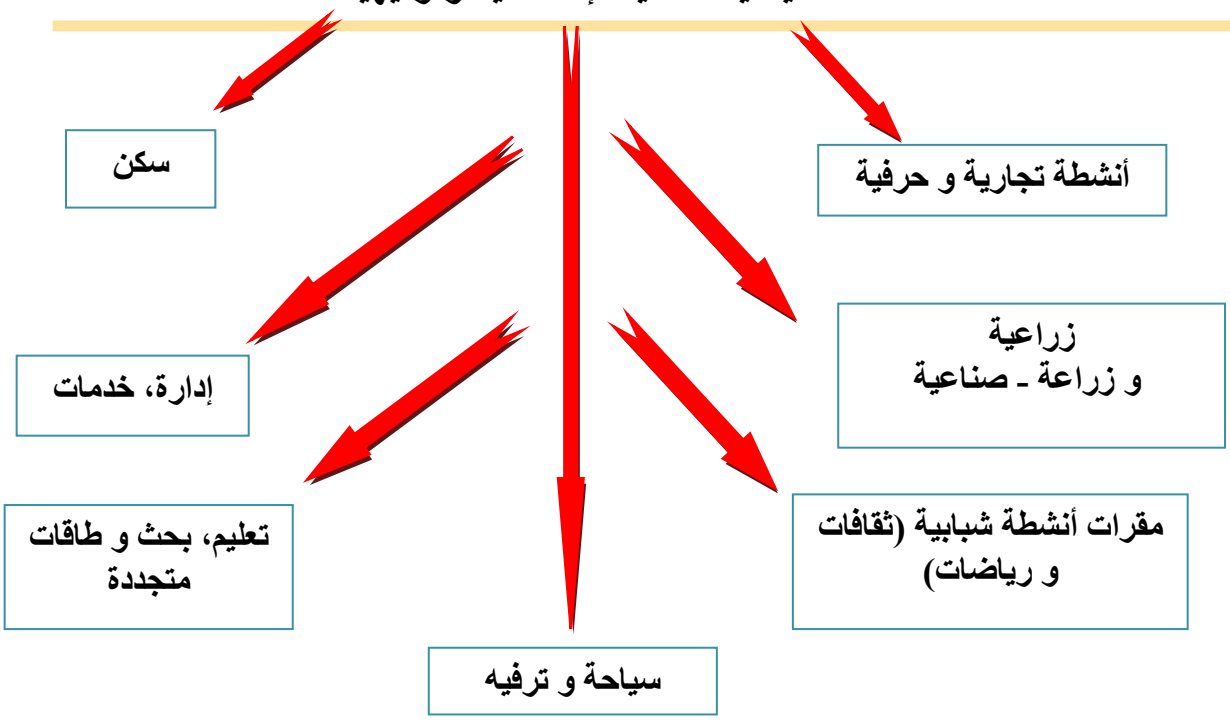
- **«خلق شبكة عمرانية:** متسلسلة ومتشابكة في الجنوب على المحور الكبير الأغواط - غرداية - تمنراست.

- **تثمين موارد نادرة:** كالمياه الجوفية، أماكن الواحات والفضاءات الحساسة، التنوع البيئي والمناظر الطبيعية.

- **الجاذبية من خلال:** تقوية نظام النقل وتعزيز مداخل ومخارج المدينة، القضاء على العزلة، وتطوير الإندماج مع مناطق أخرى وطنية ودولية مجاورة، ترقية التعمير وهندسة الواحات، إستجابة لإعادة توزيع السكان.

- **تنمية الإمكانيات المحلية:** من خلال تطوير الطاقات المتجددة بواسطة إنشاء الحظائر التكنولوجية، النهوض بالزراعة الواحاتية، تنمية الإرث والمهارات المحلية، سياحة الأعمال لميزاب والهقار والطاسيلي، ترقية السياحة الصحراوية وتنشيط الإصطياف وأنشطة مختلفة.

شكل رقم: (03- 13)- يوضح الوظائف الأساسية للمدينة الجديدة



المصدر: وزارة تهيئة الإقليم والبيئة.

7- 3- 2- عملية التحكم العقاري:

* **التنظيم العقاري يقوم على 1000 هكتار مخصصة لـ :**

محيط المدينة الجديدة للمنيعة، منطقة التوسع المستقبلي، منطقة الحماية.

* **شغل الأراضي:**

- السكن بنسبة 39% من المساحة الإجمالية، بكثافة (28 سكن/هكتار).
- تجهيزات وخدمات 26%.
- مساحات خضراء وأخرى مخصصة للرياضة 17% خارج الطوق الأخضر للحماية.
- طرق 18%». [1]

7- 4- عملية التهيئة:

7- 4- 1- مفهوم التهيئة الخاصة بالمدينة:

- التهيئة العمرانية ترتكز على فكرة خلق سلسلة متوالية من البساتين، فضاءات خضراء وأماكن عمومية.

[1]- معلومات محصلة من خلال مقابلة بموظفي وكالة مؤسسة المدينة الجديدة المنيعة، المنيعة، جوان 2011.

- الإستمرارية النوعية لهندسة القصور من خلال تجسيد أنظمة بنائية مكيفة، تنظيم متعدد المراكز لأماكن الإسكان المختلط، وإعتماد الهندسة البيومناخية كمضمون له دلالة ثقافية وإعتبارها تحد للطبيعة المناخية للمنطقة.
- منطقة الحماية تشكل جوهرة خضراء تشجع على تشكيل مناخ محلي أكثر راحة للسكان.

صورة رقم 03- 04 لمخطط تهيئة المدينة الجديدة المنيعة



المصدر: وزارة تهيئة الإقليم والبيئة

* **الاقتراحات الأولى المرتبطة بعملية التهيئة:**

إعداد مخطط أساس للمدينة يشمل خلق حوالي 4 مناطق سكانية كل واحدة يقطنها ما بين 20.000 و30.000 ساكن، كما يمكن تصنيف وجود:

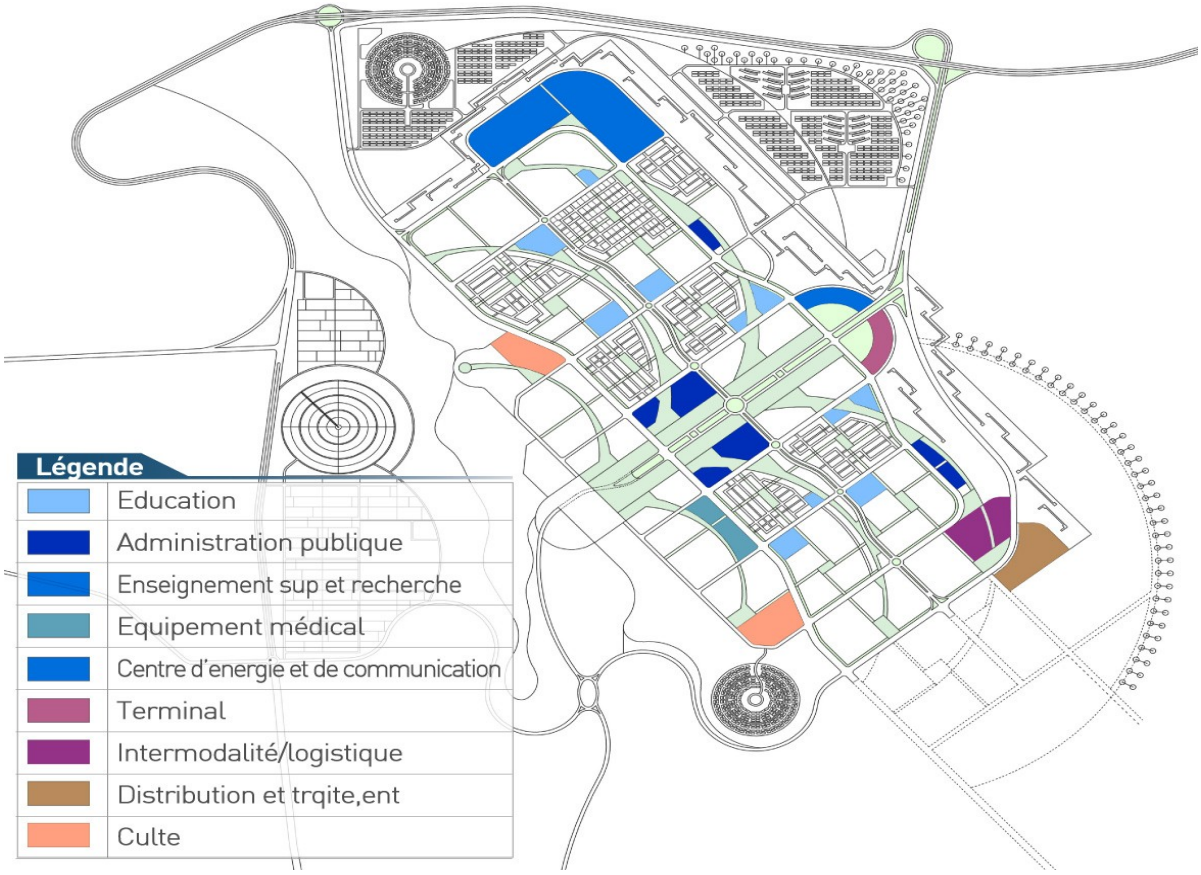
- قطب سياحي وإستضافي بالغرب.
- قطب تعليم عالي وبحث بالشمال.
- قطب ترفيهي ورياضي بالشرق.
- قطب صناعي إمدادي تمويني بالجنوب.

وقد حددت مواقع بعض التجهيزات كالتالي:

- التجهيزات العمومية من الأحرى تثبيتها في كل منطقة من مناطق المدينة.
- الجامعة ومركز البحث أدرجت بالجهة الشمالية على مستوى منطقة الطاقات المتجددة.
- التجهيزات الإدارية تتركز أساسا بالوسط.
- التجهيزات الرياضية والثقافية أدرجت بجوار القطاعات التجارية قصد إتاحتها.

والخريطة التالية توضح هذه الإقتراحات.

مخطط رقم 03- 13: يمثل الإقتراحات الأولى المتعلقة بمفهوم التنمية



المصدر:وزارة البيئة وتهيئة الإقليم

7- 4- 2- المنظر الطبيعي وتأهيل التجمعات السكانية:

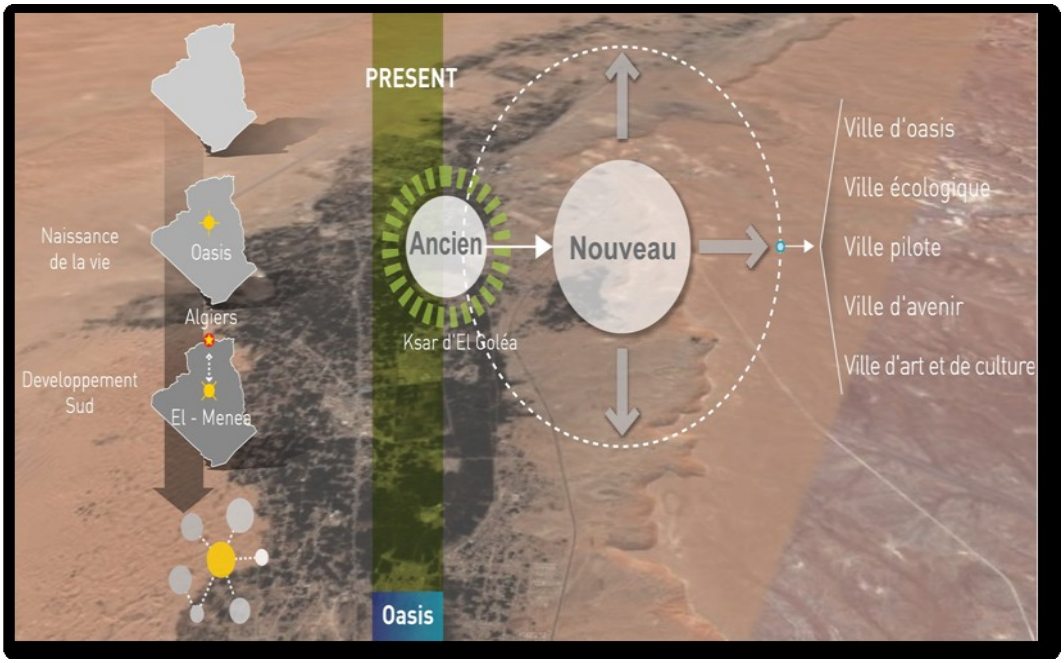
من المتعارف عليه أن مجموعة المناطق السكنية والتجهيزات لا يمكنها أن تشكل لوحدها هيكلة حضرية لمدينة معينة لذا يجب أن ترافقها تهيئة منظر طبيعي خاص بالمدينة يوافق خصوصياتها الطبوغرافية والطبيعية وفي نفس الوقت يكمل الإطار المبني؛ لذا يجب أن ندمج إلى جانب الإقتراحات السابقة الخاصة بالتهيئة المحاور التالية التي يرتكز عليها مخطط المنظر الطبيعي للمدينة الجديدة المنيعة:

- خلق مركز مستقبلي متجانس مع الفضاءات العمرانية الموجودة والتي تحترم الهوية التاريخية والثقافية .
- تنمية منظر طبيعي يعطي صورة لطموحات جزائر المستقبل.
- خلق منظر طبيعي لصورة مدينة واحتية بيئية، مبتكرة وثقافية تعكس حيوية الوطن ويتعلق الأمر بطرح حلول هندسية أصيلة تتوافق مع الطبوغرافية وتثمين الطاقة السياحية للموقع بالتشابك مع المدينة الحالية.
- تخفيف الكثافة للنسيج العمراني في وسط بساتين النخيل لحاسي الغارة والمنيعة.
- إخراج الأنشطة الملوثة من بساتين النخيل وتأطيرها عبر إعادة تموقعها على مستوى منطقة نشاط مناسبة.

* **خصوصيات مخطط المنظر الطبيعي والأماكن العمومية:**

- يتضمن عملية خلق أماكن عمومية وساحات صغيرة مضللة.
- تصور المدينة الجديدة كمدينة حدائقية (بستنة).
- الربط بين الإنحدار (la falaise) مع واحة سبخة (sebkha) .

شكل رقم: (03- 14)- يمثل مفهوم المنظر الطبيعي وتأهيل التجمعات السكانية



المصدر: وزارة تهيئة الإقليم والبيئة

7- 5- خطة التنفيذ:

تمحورت حول العوامل التالية:

- **السكـــــــن:**

يعتمد على ضمان وجود بعض الخصائص الهندسية:
- التأكيد على إحياء سكن ملائم لمناخ صحراوي.
- مباشرة إنجاز تركيبة تأخذ في الحسبان الطابع الفردي.
- تشكيل فضاءات ذات أبعاد منتظمة وخلق مناطق سكنية ذات طابع موحد.
- خلق تجانس للأشكال التي تظهر في الإطار المنشئ.
- إستعمال وسائل مقاومة للحرارة وموافقة للنظم البيئية.
- إستخدام طريقة لمراقبة المناخ المحلي.
- الأخذ في الحسبان الأحواش وقاعات الإستقبال كمفهوم للبناء الملائم مع المناخ الصحراوي.
- إدماج عناصر تقليدية للهندسة العربية.

- **الأنشطة والإستثمارات:**

صناعة إستراتيجية من أجل رفع تنافسية المدينة من خلال:
الزراعة، السياحة، الطاقات المتجددة، قاعدة الإمداد.

- **تنمية قطب ذات جاذبية ريفية:**

- التركيز على دعم النشاط الزراعي وتعزيز الخدمات الفلاحية من خلال تنظيم وبحث أنظمة إبداعية للتسيير الفلاحي.
- خلق مخابر بحث وتجارب.
- إحداث شراكة فلاحية/سياحية.

- **البحيرة:**

إعادة تأهيل وتثمين سبخة الملاح (بحيرة المنيعة)، التي تصنف كمنطقة رطبة ذات أهمية عالمية وهي ورقة رابحة ذات ترتيب أول فيما يخص الجاذبية السياحية للمنطقة.

- **الشبكات المختلفة:**

* **نظام النقل والبنيات التحتية لإتاحة دخول المدينة الجديدة:**

- طريق الوحدة الإفريقية (RN1)، هو محور إمدادي مهم من أجل العبور نحو الدول المجاورة وقلب إفريقيا.
- شبكة السكة الحديدية الرابطة بين الأغواط -غرداية- المنيعة- أدرار والخط الرابط ببشار قيد الدراسة.
- المطار الدولي بالمنيعة.

* **التغذية بالمياه:**

- «إن التزود بالمياه الصالحة للشرب ومياه السقي، مضمونة حاليا من خلال المياه الجوفية بواسطة عمليات التنقيب.
- الخزان في حالة إستغلال شديد، بسبب إستخدام العديد من آبار السقي، ومع ذلك فهو يسمح بتسجيل مستوى مرتفع بـ:500 ل/يوم/ن.

- الحاجيات المستقبلية للمدينة الجديدة تقدر بـ: 7000 م^3 / يوم، لحوالي 25.000 نسمة متوقعة.
- كما يتوقع إنشاء محطة لمعالجة المياه الصالحة للشرب في مصب شبكة المياه ومنبع البحيرة لتسمح بإقتصاد في الماء الصحي وحماية البحيرة من التلوث.

* **البنيات التحتية الطاقوية:**

- شبكة كهربائية مركزية بـ: Gasoil تمون مدينة المنيعة.
- فرصة تنمية إستعمال الطاقات المتجددة.
- قناة رئيسية للغاز تمر على 5كلم من الجنوب الشرقي للموقع.

* **البنيات التحتية للإتصالات:**

- حلقة الجنوب للألياف البصرية تمر بالمنيعة.
- وجود مركز بريد ومواصلات بجوار الموقع».[1]

بالرغم من أهمية إنجاز المدن الجديدة في الجنوب وخاصة بالمنيعة التي خصصت لها وزارة تهيئة الإقليم رؤية تخطيطية تتناسب حاليا ومستقبليا مع المناخ الطبيعي، الإجتماعي، الإقتصادي والثقافي للمنطقة فإن هذا المشروع لم يرى النور، بالرغم من إلغاء دراسة سابقة وإعداد مخطط تهيئة جديد مع توفر الغلاف المالي لبعث الورشات اللازمة ميدانيا. «في هذا الصدد يصرح السيد شريف رحماني أن تأخر إنطلاق أشغال المدينة الجديدة بالمنيعة يرجع إلى اللّجنة الوطنية للصفقات التي رفضت دفتر الشروط الخاص بإختيار المؤسسة المكلفة بتهيئة الأرضية المخصصة لإحتضان هذه المدينة...مرة أولى في سنة 2008 ثم في 2011 ولم تتم المصادقة على دفتر الشروط إلا في ديسمبر المنصرم، وتم نشر إعلان إختيار العروض تحسبا لإنطلاق المشروع».[2]

التقييـــم العام:

- في ما يخص المدن الجديدة في الجزائر، في العموم نجدها موزعة بأغلبية واضحة على محيط الجزائر العاصمة. حيث نجد المدينة الجديدة سيدي عبد الله (بزرالدة، المعالمة، الرحمانية والدويرة) كذلك بوينان بولاية البليدة التي تقع على بعد 50 كلم فقط جنوب الجزائر العاصمة، وفي الهضاب العليا نجد بوغزول التي تتوضع على مساحة مشتركة بين ولايتي المدية والجلفة، أما المنيعة بولاية غرداية وحاسي مسعود بورقلة؛ بصفة عامة فهي تتوزع على محيط العاصمة بشكل رئيسي وبإتجاه الجنوب الشرقي بشكل ثانوي.
- «حيث أن علاقة المدينة الجديدة بالحصن العمراني الموجود لا تظهر إطلاقا لدرجة أن المناطق السكانية المحيطة بنواحي وهران، قسنطينة، عنابة قد تم إستبعادها». [3]
- من الإيجابيات، إن المدن الجديدة كانت ضمن خطة تنموية شاملة أين حسن إختيار توظيف المدن التي تهدف كل واحدة منها إلى غاية معينة؛ لكن في الواقع والنهاية نلمس الغاية المشتركة ألا وهي النهوض بدور المدينة الجزائرية. كما أن سياسة المدن الجديدة وضعت

[1] - MATE, une brève présentation de la ville nouvelle – el mniaa, février 2011, p : 10, 11.

[2]- ف.جمال، جريدة الخبر، 13 جانفي 2012، العدد 6593، ص: 03.

[3]- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، لجنة التهيئة العمرانية والبيئة، رأي حول ملف "المدن الجديدة"، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

تحت إطار تجسيد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم. وهذا ما سيضمن حسن تنسيق الأدوار زمانيا ومكانيا بين كل القطاعات.

- من السلبيات، غياب هيئة تختص بأعمال التخطيط والتنمية يوكل لها مهمة التنظيم والتنسيق فيما بين القطاعات ذات الصلة بعمليات التنمية في المدينة؛ وهذا إقتداءا بالتجربة الفرنسية.

- نلاحظ سيطرة المؤسسات الحكومية على كل أدوار التخطيط، التمويل، التنمية وغيرها. بالإضافة إلى مركزية القرار حيث نجد صلاحيات الهيئات المحلية جد محدودة؛ فهذا حال بعض مديريات التعمير التي لا تتوفر على أبسط المعلومات التي تتعلق بمشروعات المدن الجديدة.

- نلاحظ أن الدولة لم تراع أثناء تجسيد هذه المشاريع أهمية مرحلية أجيال المدن، حيث نجد أنها لم تنتهي من تجسيد جيل لتنطلق في جيل جديد. وحسب رأينا فهذا سيؤثر كثيرا على النوعية. وهذا ما يبين حقيقة قرار السلطة الذي يبحث عن الكم أولا. بالإضافة، إن الإنتهاء من تجسيد جيل معين يعتبر أداة قياس وتقييم يمكن إستخدامها لتفادي الأخطاء والنقائص في الجيل القادم.

- ضرورة تحديد الفئات المستهدفة من السكان والنسب المئوية لكل فئة، حتى يتسنى تقدير الخدمات والوحدات السكنية التي تناسب كل فئة. وهذا الخلل وجد في بعض المدن الجديدة كبوينان أو المنيعة؛ يمكن أن نوضح أن سكان المدينة الجديدة حاسي مسعود معلوم مسبقا وهم سكان المدينة القديمة بالإضافة إلى التوقعات المستقبلية المدروسة وهذا ما سيضمن أكثر سمة الواقعية لمخطط التهيئة على عكس المدن الجديدة الأخرى فعدد السكان متوقع فحسب؛ أي أن الإقتراحات التي سيضمها المخطط ستكون جميعها مبنية على توقعات مستقبلية تبنى على أساس عمليات إحصائية؛ يمكن أن نقول عنها خطيرة يغلب عليها طابع المغامرة.

- حسب "عماد جعفري" نائب برلماني لورقلة أن التعليمية الحكومية رقم 05 الصادرة في 2004 تأمر مصالح الدولة المختصة على إختلاف مستوياتها، بالسهر على تجميد كل التراخيص الخاصة بأشغال البناء والعمران، النشاط التجاري والإستثمارات العمومية إلى حين بعث المدينة الجديدة حاسي مسعود، هذه التعليمية لم تطبق إلا من زاويتها السلبية؛ حيث أثقلت كاهل المواطن البسيط لأن الواقع عكس ذلك حيث ظهرت جماعات نافذة إستطاعت أن تستثمر وتطلق مشاريع البناء لأغراض سكنية أو تجارية بعيدا عن أي رقابة. وبالدليل فمنطقة الحظر على البناء تحصي صعود مشاريع عقارية بعدة طوابق.

- قصور عمليا، متابعة النمو والتطوير حيث نسب التنفيذ دائما متدنية، سواء في ما يتعلق بعدد الأبنية أو الخدمات مقارنة مع ما أُستهدف في مخططات هذه المدن.

- نلاحظ أن الرؤية التنموية الشمولية كانت موجودة، إلا أن عملية التنفيذ أثبتت غير ذلك. أين تمت أعمال تنمية وتجسيد هذه المدن بشكل أحادي؛ إنجاز كل مدينة على حدى دون التنسيق فيما بينها. في حين أن المخططات المعتمدة تفتقر للصرامة والدقة فهي عشوائية إلى حد ما، وتنقصها النظرة المستقبلية. ويرجع هذا إلى غياب مخطط إقليمي خاص بالمدينة يضطلع بمهام توجيه وتنسيق أعمال التنمية في المدن الجديدة. على سبيل المثال ما الفائدة من قرار وضع المدينة الجديدة سيدي عبد الله ونحن ما نزال في قلب العاصمة وفي أكثر بلديات العاصمة جاذبية؟ ونحن نقول أن الهدف هو تخفيف الضغط على العاصمة. أم ما هو الغرض بقرار إحداث المدينة الجديدة بوينان بولاية البليدة ونحن في أحد أطراف وعلى بعد بعض

أميال من العاصمة؟ يجب أن نضع أنفسنا أمام الأمر الواقع والإجابة بأن الهدف هو تفجير العاصمة ديمغرافيا وبعدم عقلنة الأنشطة وتجارب التجهيز لأن هذه المواقع المختارة من الواضح أنها لا تتربع على المساحة الكافية لإنشاء مدن جديدة قادرة على إستيعاب المشاريع وإستقبال الأفراد الوافدين .

- «فيما يتعلق بالمدن الجديدة للطوق الرابع: فبدون مناقشة ملاءمة المدن الجديدة المقترحة فإنه يبدو أن مساحات بالغة الأهمية من الجنوب الغربي والجنوب الشرقي قد تم إسقاطهما: محور بشار – تندوف؛ الناحية الحدودية: إليزي – جانت؛ المنطقة الوسطى لولاية أدرار، حيث توجد إمكانيات هامة تتعلق بالري الزراعي يجب تنميتها.

إن المدينتين الجديدتين اللّتين وقع عليهما الإختيار، المنصورة ووادي بليل، ليس من طبيعتهما أن تشكلا عنصرا هاما لإعادة هيكلة مساحات الجنوب الجزائري». [1]

- المدينة الجديدة المستقلة يجب أن تكون على مسافة بعيدة من المدينة الأم، حتى تكون مركزا جاذبا، منافسا لها. أين يمكنه جذب السكان والعمالة؛ وكما هو متفق عليه هذا البعد يكون 320 كلم مثلا. أما بالنسبة للمدينة التابعة على بعد 50 كلم، أي أن أغلب المدن الجديدة في الجزائر هي مدن تابعة.

- إن الإقتداء بتجارب الآخرين جد مهم، حيث نجد كل إنجازات المدن الجديدة في أغلب دول العالم إعتمدت المخططات التوجيهية إلى جانب المخططات الأخرى، أما حالة الجزائر فقد إستغنت عن هذا الأخير في بعض الحالات رغم ما يمثله كأداة رئيسية يسترشد بها في وضع الخطوط العريضة لحاجيات وإشتراطات تنمية المدينة وخاصة بتقدير التوقعات المستقبلية المتعلقة بالمدينة وتستخدم سوى مخطط التهيئة العام والهيكلي...«وإذا كان مشروع الأمم المتحدة قد إنتهى إلى وضع الصيغة المعاصرة لإدارة عملية التنمية العمرانية للمدن القائمة بأبعادها الزمنية وآلياتها العملية فإن هذا المشروع قد تولد عنه فكرا جديدا لإدارة عملية التنمية العمرانية للمدن الجديدة بعد أن ثبت في الواقع العملي عدم جدوى وضع المخططات العامة لهذه المدن لتقطع أوصالها للتنفيذ على مراحل بعد أن ثبت عدم جدوى أسلوب التوقعات الرقمية الجامدة لعملية التنمية العمرانية للمدن الجديدة». [2]

- «إن معظم تطبيقات وممارسات التخطيط العمراني المعاصر...على المستوى العالمي، تقوم بإعطاء مسؤولية إعداد وتنفيذ المخططات العامة والتفصيلية للمدن والقرى، للبلديات والمجالس المحلية. في حين تحتفظ الأجهزة التخطيطية الرسمية، بمسؤولية مراجعة وإعتماد هذه المخططات». [3] هذا المسلك نجد عليه إشارة حمراء فيما يتعلق بحالة المدن الجديدة في الجزائر؛ حيث نلهث وراء مكاتب الدراسات الأجنبية لإعداد مخطط تهيئة هذه المدن وكل المخططات الفرعية الأخرى، ماعدا في حالة حاسي مسعود حيث وُضعت نقطتين إضافيتين لصالح مكاتب الدراسات الوطنية. وهنا علينا أن نتساءل لماذا نفتح الجامعات والمدارس

---

[1]- المرجع السابق، ص: 18.

[2]- عبد الباقي إبراهيم، الاستمرارية في التنمية العمرانية: الأسلوب والمنهج والتطبيق في المناطق والمدن السعودية، ندوة الإبداع والتميز في النهضة العمرانية بالمملكة خلال مائة عام، المملكة العربية السعودية، فيفري 1999. على الرابط: www.cpas-egypt.com/articles

[3]- فائق جمعة المنديل، سياسات التخطيط العمراني ودورها في التنمية المستدامة والشاملة للمجتمعات العربية، المؤتمر الإقليمي: المبادرات والإبداع التنموي في المدينة العربية، المملكة الأردنية – عمان، 14، 17 جانفي 2008.

العليا ونصرف ميزانيات ضخمة لتعليم أولاد الجزائر، وحينما نحتاجهم لا نلجأ إليهم؟ هل لا تتوفر جميع الجامعات الجزائرية في هذا المقام على كفاءات يمكنها إعداد مخطط تهيئة لمدينة؟ على أصحاب القرار أن يجددوا منح الثقة للمهارات المحلية لأنها هي الأدرى بجل الخصوصيات التي يجب أن يراعيها مشروع إنجاز مدينة جديدة جزائرية وضمان أنسنة المدينة أكثر.

- إن القراءة المتأنية لمشروع إنشاء المدن الجديدة في الجزائر، تُبرز على الهامش بُعد البزنسة الذي عشش في طيات هذا الإنجاز؛ والدليل على ذلك ظاهرة المضاربة العقارية والتسويق العقاري النشط أحيانا، سلب المواطنين لأراضيهم دون تعويضات واقعية، منع رخص البناء في بعض الحالات وإلغاء بعض المخططات بعد إستيفاء العديد من الدراسات...، «بالرغم أنه لا يعتبر فشل أي مرحلة من مراحل التنمية سببا لإلغاء المدينة».[1] وهذا إن دل فهو يدل على أن الربح المادي هو الهدف الأول والأخير ولا نزال لم نتطلع بعد للربح النوعي والمعنوي الذي يرجوه كل مواطن من هكذا مشاريع. والسبب الرئيسي هو غياب الصرامة والمتابعة العملية والجزائية.

- هناك بعض القوانين لا تطبق على غرار ما تضمنته المادة 17 من القانون رقم 02-08 المؤرخ في 25 صفر 1423 الموافق لـ:08 ماي 2002، والمتعلق **بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها** حيث لم نجد لدى معظم المؤسسات العمومية للمدن الجديدة المخطط التمويلي السنوي الذي يشمل جميع التخصيصات والمساعدات والإعانات المخصصة للسكن.

- في الحقيقة هناك فارق شاسع بين ما نجده في المخططات والرؤية العامة لمشاريع هذه المدن وبين ما نلمسه في الميدان رغم الميزانية الضخمة والإهتمام البالغ الذي يوليه السيد شريف رحماني لهذا المشروع، فهل يجب علينا إعادة النظر بالمخططات أو الجهات المسؤولة عن التنفيذ والمتابعة؟ لأنه رغم كل التمعن والتحليل للوضع فأي مختص سيبقى لديه شطر من الغموض والحيرة يتعلق بهذا الجانب.

حسب وجهة نظري، أن إرتداء ثوب الموضة من أجل الظهور بمواكبة الموضة والخُيلاء فحسب يعتبر عارا وغباء؛ علينا أولا أن نقر بحقيقة أحوالنا، علينا مقارنة أنفسنا بالآخرين، ذلك أن مشروع مدينة جديدة في عمق مفهومه العلمي لا يعتبر حالة إستثنائية لا مثيل لها، بل بالعكس يمكن تجسيده كأبسط مشروع عمراني يحمل بعض الخصوصيات ولا يجب أن ننظر إليه من باب الوسيلة المثالية، علينا أن نحدد الهدف وبأدق علينا أن نحدد نقطة الإنطلاق، المسار ونقطة الوصول؛ وفي هذا الإطار يجب تخصيص الموارد حسب قدرة التحمل، على سبيل المثال إذا أردنا أن ننجح في حل أزمة السكن في ولاية معينة علينا أن نعمل وفقط - هذا بعد معاينة المشكلة، حصر حلولها، تجميع وسائل العمل وتسطير الأهداف - وإذا حققنا النجاح يمكننا أن نسميه كما نشاء وليكن "مدينة جديدة".

كما نرى المهم هو القضاء على الأزمة. وهذا ما ينطبق على الجزائر التي كان من الأجدر بها أن تضع تكاليف هذه الطموحات المبالغ فيها، ونفقات بعض مشاريع ليست في وقتها في

---

[1]- طارق عبد اللطيف أبو العطاء وآخرون، التنمية العمرانية في إقليم القاهرة الكبرى، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الأول للتنمية العقارية والعمرانية المنعقد بالتعاون مع غرفة إمارة وصناعة أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة – أكتوبر 2008، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009، ص: 50.

تنمية "مدن موجودة" لا ينقصها إلا إعادة التأهيل أو خلق "مدن جِدِّية" حتى تكون قادرة على أداء أدوارها بدل توسيع مجال البعثرة وزيادة الضغط على قدرة الموارد. هذا كمهمة أولى وإذا إستوفينا إنجازها فلنذهب إلى إنشاء مدن جديدة في ظل متطلبات المواطن وضمان لحياته الصحية المتوازنة. وهنا يمكن أن نوضح أن الجزائر كانت متأخرة في ولوج مشاريع المدن الجديدة والإهتمام بمجال التهيئة العمرانية مقارنة بدول أخرى طوت دفاتر تشييد أجيال من المدن الجديدة خاصة، لذلك سيكون من الصعب عليها بلوغ درجة النجاح الذي يمكن أن يرضي طموحاتها، وبالأخص نحن أمام زيادة سكانية متواصلة لا تتوافق نوعا ما مع الإمكانات المتوفرة وتطلعات المواطن في عز تغير أساليب الحياة الإجتماعية أمام ضعف وتيرة الإنتاج وتنويع مخرجاتها و«لأن الظهور الحديث لموضوع التنمية المستدامة، سيذهب بالتأكيد إلى حد ما ضد إنشاء المدن الجديدة؛ أين سيشجع إعادة فتح المعمرات البور- les friches urbaines-»[1].

في بعض الأحيان بساطة الإنجازات هي سر النجاح؛ فلماذا نبني مدينة جديدة ترفيهية في ولاية لا يزال مواطنيها لا يمتلكون المسكن الكريم الذي يعتبر ذا أولوية وأكثر ضرورة عن القيمة الترفيهية. لماذا لا نعمر في ولاية تعتبر مناطقها عذراء من ناحية التعمير ونتجه لتعمير مناطق تكاد جدرانها الإسمنتية أن تتصدع وتهوي من شدة الضغط والإكتظاظ. وهكذا...نحن في هذا الصدد لا نقلل من أهمية المدن الجديدة أو نشكك في قواعدها العلمية ومزاياها؛ ولكن نود أن نشير إلى أنه يجب علينا إعتماد الخيارات التي تخدمنا وتكون في متناولنا أي بقدر إمكاناتنا وإمكانية إنجازها وفي ضوء إحتياجاتنا. إذًا المطلوب والواجب هو إعادة توجيه التصورات في المواضع التي تتكيف بها والأزمنة التي تدعمها مع الأخذ في الحسبان أولوية الحاجات والقدرة على تلبيتها مع تبني والإيمان بالأخلاق المهنية قبل المحاسبة الإدارية، القانونية، المجتمعية، أو الإلهية.

[1] - Claude Chaline, les villes nouvelles dans le monde, op.cit., p : 50.

خلاصة الفصل:

إن المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية يعتبر كعقد مشترك بين المواطن، السلطة المركزية والمحلية، الموارد والإمكانات التي يحوزها الإقليم؛ يصبو إلى إستعادة الإقليم الوطني، من خلال إعادة هيكلته، توازنه والعمل على صيانته. إلا أنه يعتبر متأخر عن الوقت الحقيقي الملائم، والذي كان يجب أن ينجز به بعض المشاريع التي يشملها، لأنه من السلبي جدا أن ننام ثم نستفيق وننطلق في تجسيد برامج ضخمة دفعة واحدة خاصة بالنسبة للجزائر التي لا تتوفر على الإمكانيات المالية والمؤهلات البشرية المتخصصة بالكم الوافي لسير تطبيق كل هذه الورشات، وقد تضمن هذا المخطط أداة تحاول ترشيد سياسة المدينة ألا وهي إنجاز مجموعة من المدن الجديدة التي نجحت إلى حد الآن في إمتصاص نسبة معتبرة من الكثافات السكانية في المدن الأم إلاّ أنها لم تصل إلى المستوى المنتظر من ناحية تقديم الخدمات وتوفير مناصب الشغل الضرورية لإستقرار وكبح السيول البشرية المندفعة نحو الشمال وبالأخص الحواضر الكبرى. بالإضافة إلى أن إدماج العامل البيئي يعتبر متدني النسبة مقارنة بالأهداف المسطرة والتي وضعت إحترام قدرة الموارد وتقليص مستويات التلوث كأحد المبادئ الأساسية في سيرورة النشاط ما عدا التي تتعلق ببوغزول المدينة الأيكولوجية والتي لا تزال غير واضحة المعالم جيدا. كخلاصة يمكن أن نسقط تجربة التهيئة الإقليمية في الجزائر كأحد أدوات إستراتيجية التنمية العمرانية على مقولة الكاتب "Philippe Subra " والذي شبه سياسة التهيئة الإقليمية وخاصة إذا تعلق الأمر ببعدها الجيوسياسي بوضعية المولود الجديد الذي صعبت ولادته وما يقابله ذلك المسن والشيخ الذي هرم إلا أنه لم يختم ساعاته رغم عدم قدرته على مواصلة سير الحياة. أي أن التجربة الجزائرية بالكاد إستطاعت أن تخرج من حدود الدائرة التي كانت تشمل الصورة الكلاسيكية والمحتشمة لبرامج وإجراءات التهيئة لتلد ذلك المولود الجديد "م.و.ت.إ"بعد فترة العقم؛ هذا المولود الذي ننتظره منذ الثمانينات ومن الملاحظ أن هذا المولود لا يزال يحبو على ركبتيه وقد يرجع ذلك لسوء التغذية والرعاية الكافية التي كان يجب أن يحظى بها لدى الهيئات التي تبنته.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

نخلص في نهاية هذا البحث إلى ضرورة التأكيد على أهمية إستراتيجية التنمية العمرانية المستدامة والتي يجب أن تجسد في ضوء توجيهات التخطيط الإقليمي الذي يعتبر أب للتنمية الإقليمية المستدامة والتي بدورها تمثل صورة مصغرة عن التنمية المستدامة. إن العمران المستدام يتحقق بتظافر الجهود، أي أنه يجب أن نطمح للنمو الإقتصادي المتزن الذي لا يضر بإستقرار وإمكانية إستمرارية الرفاهية الإجتماعية التي تصبو إليها كل التحديثات. وبإعتبار التنمية العمرانية المستدامة سيرورة بحاجة إلى إستخدامات متواصلة من الموارد؛ فإن براءة هذه الإستدامة يجب أن لا تتركنا في حالة إستدانة من موارد ذات أحقية لأجيال المستقبل. كما هو جدير أن نعتبر البعد المكاني كأرضية خصبة يمكن أن تحوي وتُنبت براعم الإستدامة التنموية الشاملة، لذا يجب البحث في آليات أكثر حداثة للتهيئة الإقليمية؛ كما رأينا بالنسبة لحالة المدن الجديدة وهذا لا ينحصر على الجزائر فقط، ذلك أنه لا نقول الفشل إنّما النقص في بلوغ الأهداف المسطرة أمرا يُحتمل وقوعه دائما؛ الأمر الذي يفرض البحث عن البديل وهذا ما نلمسه في سيرورة التنمية العمرانية المستدامة. من جهة أخرى فإن التخطيط الإقليمي لا يتوان في دعم عملية التنمية العمرانية من خلال تضييق الفجوة بين الأقاليم؛ خاصة الريف والحضر. فهناك من يعتبر التنمية العمرانية شق للتنمية الحضرية إلاّ أن هذه الأخيرة مؤخرا فقط أصبحت تولي الإهتمام لعالم الريف ودائما كتابع يمكنه أن يمدها ببعض الموارد أمام التركيز على ترقية المدينة، في حين أن التنمية العمرانية المستدامة تقر بإستقلالية الريف وأحقية تنميته مع الحفاظ على خصوصيته. وعليه كما نلاحظ فإن نجاح التنمية دوما مرتبط بتكامل ومساهمة متغيرات بيئة النشاط ذات الصلة بالسيرورة المنطلق في تجسيدها وأهدافها، أي ضرورة توفر التغذية العكسية التي تساهم في إستمرارية دوران عجلة التنمية.

- **النتائج:**

من خلال بحثنا هذا نلاحظ أن إستراتيجية التنمية العمرانية المستدامة تعتبر حديثة التطبيق رغم وجود فلول لتوجهات طوعية منذ القدم، والبحوث المتواصلة في هذا المجال تدل على عدم التوصل إلى المفهوم النهائي لها أو حصر الكيفيات والسبل التي يمكن أن تحقق هذه الإستدامة.

- إن أحد التعاريف المتعلقة بالتنمية العمرانية المستدامة التي ذكرناها سابقا (في الفصل الثاني)، إعتبرت أن التنمية العمرانية المستدامة تدور في ميادين متناقضة، قد ثبت ذلك خاصة أثناء مرحلة التطبيق أين نجد سيرورة التنمية العمرانية تعمل جاهدة للتوفيق بين إتجاه التنمية، إتجاه حماية البيئة وإتجاه كفاية حاجات المواطنين وبلوغ مستوى الرفاهية؛ أي أن تجسيد هذه الإستراتيجية يعتبر صعبا ليس من ناحية توفر أو غياب النموذج المناط بهذا الهدف وإنما من ناحية خلق التكيّف المستدام وتقبل منطق العمران المستدام، خاصة في أغلب دول العالم الثالث التي ما تزال تلهث وراء الكم بدل النوع. وهذا ما توصلنا إليه تبعا لدراسة حالة المدن الجديدة في الجزائرالتي كان وما يزال أمامها الفرصة حتى تحقق الغاية التي بعثت لأجلها لكن مع تشديد الصرامة والسير وفق الأهداف الموضوعية.

- إن الدراسة التي قدمت حول المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية ومخططات المدن الجديدة تعبر فعلا عن دعامة خاصة لأبعاد التنمية المستدامة وإستدامة الإستراتيجية العمرانية

عموما في ظل ضوابط التخطيط الإقليمي لأنها مست العديد من خصائص العملية التنموية مثل: تحديد مكان التنمية، كم التنمية، مدة التنمية ونوع التنمية.
- نلاحظ أن التخطيط الإقليمي وإستراتيجية التنمية العمرانية المستدامة يتكاملان وظيفيا في ما بينهما وفي النهاية يشتركان في نقطة الوصول التي تتمثل في مطمع التنمية المستدامة، ولهما ذلك لأنهما يشتركان مع هذه الأخيرة منذ نقطة الإنطلاق كونها تنمية من أسفل؛ تبدأ من المستوى المحلي؛ الإقليمي؛ الوطني حيث نشير إلى أن هذه التجزئة لا تخص الحيز المجالي فحسب بل تتعدى لتشمل الفرد؛ الأسرة ؛ المجتمع والدولة، كل وفق خصوصياته. حيث نستنتج أن التطابق موجود في ما يتعلق بمرحلية وإهتمامات هذه العوامل الثلاث؛ بالرغم من أنه إذا تصورنا عملية التنمية المستدامة كعلبة مغلقة وأردنا فتحها سنجد التخطيط الإقليمي والتنمية العمرانية المستدامة أحد المحتويات التي تحويها هذه العلبة.
- إن غياب إستراتيجية تنمية عمرانية مستدامة، مبنية على أسس تخطيطية علمية، وآليات تنفيذ واقعية تعتمد على معلومات وبيانات حقيقية ومحدثة يتسبب في تعطيل مسار التنمية المستدامة؛ حيث إستنتجنا أن القطاع العمراني له تأثير قوي ذلك أنه مرتبط بنمو ديمغرافي متزايد، إستخدامات لموارد مختلفة، هذه الموارد في أغلبها حساسة ونادرة غير كافية لتلبية طلبات متباينة وتسير نحوى الإرتفاع؛ في حين أن غياب العملية التخطيطية المحكمة سيزيد من هذا السلب الغير مدرك لهذه الموارد الأمر الذي سيؤثر على قدرتها المستقبلية؛ أي أن العملية التخطيطية سترسم الخطوط التوجيهية الدقيقة والتي ستحصر خيارات التنمية العمرانية المستدامة بناءً على معلومات أكثر واقعية تمكنها من ترشيد إنجازاتها في إطار الموجودات الحالية والتوقعات المستقبلية وبذلك سنكون قد قطعا شوطا كاملا على الأقل في تحقيق إستدامة أحد مداخل التنمية المستدامة والذي بإمكانه أن يؤثر في المداخل الأخرى والتعجيل بإستدامتها وهذا من باب فتح وتقوية مجال التنافسية الفعالة.
- إن الرقعة المكانية لها دور مهم في خلق حدود التنمية الإقتصادية والفرص الإجتماعية، لأن التنمية الإقتصادية وكذلك الفرص الإجتماعية لا تخلق من العدم؛ فهي مرتبطة بمجموعة من العوامل. على سبيل المثال زيادة الإنتاج الذي يمثل أساسا أولا لإحداث تنمية إقتصادية يرتبط بتوفر القدرة على حيازة التكنولوجيا التي ترتبط بالكفاءة البشرية ومدخلات الإنتاج من مواد أولية، رؤوس أموال، تنظيم والأرض، إلا أن كل هذه المركبات لا نجدها في كل الأقاليم بالرغم من إمكانية نقلها والتي ستكون بتكاليف إضافية على عملية الإنتاج في إقليم آخر لا يتوفر عليها. كذلك هي بالنسبة للفرص الإجتماعية، كتوفر المتطلبات الكمية والنوعية التي لا يمكن أن نجدها على كل الأقاليم. وهنا يظهر دور التنمية العمرانية المستدامة والتخطيط الإقليمي اللّذان يتخذان من المجال المكاني دعامة رئيسية لإحداث العدالة الإقليمية والإجتماعية من خلال التخفيف أولا ثم القضاء النهائي على هذه الفوارق التي تتوسع كلما غاب الضابط والمتحكم في توزيع الثروات.
- التخطيط الإقليمي يشمل العديد من المجالات، كالنقل، السياحة...أي أنه يمس كل جوانب الحياة. وحسب المصطلح فهو لا يترك أي إقليم لموقف الصدف أو النهوض الطوعي بل يشمل كل الأقاليم، بالإضافة إلى أن العمران المستدام أولى إهتماماته هو الفرد والذي يحاول جاهدا لإيجاد نموذج يعكس رفاهيته وحياته الصحية المتزنة من خلال صيانة وتطوير كل العوامل التي تعتبر أساسية لإستمرارية توفير حاجياته. وبهذا فالتخطيط الإقليمي والعمران

المستدام يمثلان مفتاح لمواصلة مسار التنمية المستدامة ولقد يتجسد هذا إعتمادا على تحقيق التنمية الإقليمية المستدامة.

- **التوصيات:**

في مجال العمران يجب أن تشتمل الدراسات على كل الجوانب التي يمكن أن تكون لها صلة بالإنسان، لأن غاية العمران في النهاية موجهة للإنسان الذي تعتبر حياته أكثر الأمور ديناميكية وفي بعض الأحيان يغلب عليها طابع الروتين أو الأولويات المعروفة مسبقا؛ هذا التناقض يشكل خطرا على سيرورة العمران الأمر الذي يفرض الحرص الشديد والمواظبة على الصرامة في كل وعلى مختلف مراحل العمل.

- من خلال الدراسة التي تخص المخطط الوطني لتهيئة الإقليم يجب إعادة النظر بمراحل التنفيذ، لأن تحديد مرحلة أولى تنطلق من 2010 إلى 2015 يعتبر أمرا غير معقول خاصة إذا نظرنا إلى طابع ضخامة كل المشاريع التي لا يمكن دراستها، تخطيطها، إنجازها وتقييمها في غضون خمسة (05) سنوات فقط.

- يجب رفع المستوى التكويني وزيادة المتخصصين في مجال التهيئة الإقليمية بكل فروعها، لأنه عنصرا ضروريا لإنجاز المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتدعيم نجاحه.

- إعطاء نصيب أكبر للمناطق الحدودية سواءً من خلال ضم مشاريع في إطار "م.و.ت.إ" أو مشاريع المدن الجديدة التي أسقطت هذه المناطق كليا، بالرغم أنه لا توجد أية عوائق تحول دون ذلك، ضف على ذلك الأهمية التي توليها بعض الدول لهذه المناطق حيث تُطبع إستراتيجية للعاصمة ثم تليها المناطق الحدودية، في حين أن هناك من لم يعد يمنح أية خصوصية للعاصمة لأنها تعتبر إطارا مكانيا مثلها مثل كل الأقاليم الأخرى أين يمكن إنشاء نفس المشاريع بها ولا ضرر أو خطر على نجاحها.

- التعجيل بفك إزدواجية مهام المؤسسة العمومية للمدينة الجديدة وتخصيص مهام معقولة يمكن أن توكل إليها، لأن ما نلاحظه هو ضغط على هذه الأخيرة الأمر الذي سيؤدي بطبيعة الحال إلى إختلال مهامها. ولأنه من الغريب أن نجد عبارة في الكتاب المعد من طرف وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية "الجزائر غدا"أنه - يتعين على مؤسسة المدينة الجديدة أن تكيف تنظيمها وطريقة سيرها مع ضرورات المهمة...

- التعجيل كذلك بخلق لجنة المتابعة لأن مهامها جد ضروري، ونحن على مقربة من إنتهاء إنجاز الجيل الأول وقرار إنشاءها لا يزال حبرا على ورق.

- منح إهتمام أكبر لجميع أنواع المخططات والإعتراف بأهميتها لأن الإشتراطات التي تتضمنها هي التي تجسد التنمية العمرانية.

- إعادة النظر بمواقع المدن الجديدة، خاصة فيما يتعلق بالمدن في محيط العاصمة لأنه سيتسبب أكثر في الضغط على العاصمة والأهم هو الزحف العمراني على المناطق الفلاحية.

- لم تتوفر أي من المدن الجديدة على وظيفة فلاحية مسيطرة، سوى تخصيص بعض الهكتارات الضئيلة التي لا يمكنها المساهمة في بلوغ التطوير الفلاحي المنتج؛ خاصة ونحن في مرحلة عدم إكتفاء ذاتي وأمام أزمة إرتفاع متواصل لأسعار المواد الغذائية أمام إنخفاض القدرة الشرائية للمواطن الجزائري. لذلك يتوجب على السلطات المركزية خلق هذه المدينة الفلاحية على سبيل المثال بولاية سكيكدة التي تتوفر على الأراضي الفلاحية

الخصبة، المناخ الملائم للعديد من الزراعات والفلاح الذي يتفنن في زراعة أرضه ويحن لنشاطه وتقاليده المتوارثة والمتأصلة في سلوكاته اليومية.
- الأخذ بعين الإعتبار الموقف الجاد تجاه خيار الهضاب العليا؛ لأن بوغزول لا تمثل سوى شبر من إقليم الهضاب العليا.
- تقديم تسهيلات مالية لمبادرات خلق الأقطاب الحضرية الجديدة ومتابعتها المستمرة، لأنه إذا ما غفل عنها ستكون وضعية كارثية أخرى؛ حيث يميزها اللاتنظيم واللاشرعية وتحريض الإنتشار العمراني الفوضوي.
- يجب مقارنة إقليم الجنوب الجزائري بصحاري الخليج العربي خاصة أنهما يحوزان تقريبا على نفس الإمكانيات، وسنعرف ماذا ينقص وكيف يمكن النهوض بالصحراء الجزائرية وإدماجها الفعلي في الشبكة العمرانية الوطنية لأن ما وقفنا عنده ببعض ولايات الجنوب يمكن أن يتعدى حتى للحديث عن حقوق الإنسان المسلوبة والمنسية إلى جانب ضرورة التفطن وتفادي خطورة رغبة الإنقسام كما حدث بالسودان، خاصة من هنا وصاعدا فالأوضاع الأمنية والأطماع الواضحة ستزيد من إضطراب وزعزعة الجنوب الجزائري سواءً بتعدد المطالب أو تغير الفكر.
- إضفاء الشفافية سواءً في ما يتعلق بمنح المشاريع للقطاع الخاص بقدر الإستحقاق والكشف عن التكاليف المالية لهذه المشاريع أو على الأقل مصادر تمويلها حتى نتمكن أكثر بالحديث عن المردودية والتكاليف، طبيعة وجهة الجزاء.
- السعي إلى فتح تخصصات أو على الأقل مقاييس تعرض موضوع التخطيط الإقليمي الذي لا نجد له أي أثر بالجامعة الجزائرية، بالإضافة إلى ضرورة خلق هيئات منفصلة تختص بهذا المهام؛ ولما لا حتى وزارة على غرار ما هو موجود في الدول العربية والغربية.

- **آفاق البحث:**

بإعتبار موضوع التنمية العمرانية المستدامة وتطبيقه حديثا إلى حد ما، وما يزال مفتوحا للبحث والإثراء والتحسين فهذا ما يمثل الفرصة الواعدة للجزائر خاصة كي تتدارك المسافة التي تخلفت عنها في السابق، وتسعى بقدر المستطاع للإندماج الحقيقي والتبني الفعلي لعمليات العمران المستدام وأصوله وفقا لمبادئ التخطيط الإقليمي والذي بدوره يعاني التهميش. أين نأمل أن:
- يكون مشروع "المدن البدوية" بالسهوب والصحراء الجزائرية مشروع مستقبل يرقى بوظيفة النسيج العمراني للمنطقة وكبح النزوح نحوى الشمال. حيث أطلقت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة هذا المشروع في أوت 2011 ولا يزال قيد الدراسة مع الهيئات الأخرى. ويعتزم بداية تجسيده في حدود سنة 2014، حيث يضم أربع مدن جديدة في المناطق التالية: أزيري، ضريح مولاي أحسن، عين أمقل وأراك.
- نلاحظ أن الأقطاب الحضرية المجسدة في العديد من الولايات ذات نتائج إيجابية بالرغم من وجود بعض الهفوات والنقائص، ولأن المبادرات في هذا المجال ما تزال متواصلة لذا ستخلق أفقا جديدا للتنمية والتنافسية العمرانية المستدامة بالجزائر على غرار القطب الجديد بوهران والمنتظر بعنابة.
- إكتشاف البترول بولاية تبسة سيوطد الترابط أكثر بين ولايات الجنوب والشمال، إلى جانب التعجيل بتجسيد المدينة الجديدة التي زعم في ما سبق إقرارها بهذه الولاية.

- مشروع تهيئة وتحويل وادي الحراش إلى حديقة وفضاءات للتسلية في آفاق 2015 سيكون متنفس للعاصمة ومشروع بيئي قبل كل شيء، لأنه سيقضي على أضرار التلوث والروائح الكريهة المنبعثة منه بالإضافة إلى مجابهة خطر الفيضانات وإستغلال مياه الوادي المجمعة في سقي الأراضي الفلاحية، كما سيكون هذا المشروع إنطلاقة لمشاريع مماثلة وتعميمها بولايات أخرى كتهيئة "وادي أوشايح"، "وادي بني مسوس"، "وادي الحميز"...
- من المستخلص كذلك أن عشرية الدماء التي عاشتها الجزائر سابقا كان لها الأثر الكبير والواضح في تعطيل مسيرة التهيئة الإقليمية؛ أما اليوم فنحن نسعى لهدف واحد - حق التنمية لكل الجزائريين، حفظ وتنمية كل موارد الجزائر مسؤولية كل الجزائريين، التعزيز الدائم لهبة الجزائر عالميا - ونعيش الوحدة الداخلية التي ستعطي أفقا ومنحى مغايرا للعمل هذا إذا أردنا أن ننجح وتتميز أعمالنا، بطبيعة الحال علينا أن نبدأ أولا بتثمين لّم الشمل لدحر كل التحرشات والشبهات التي تحاك ضد جزائرنا الجميلة.

قائمة الإختصارات

قائمة الإختصارات

- SNAT : schéma national d'aménagement du territoire

م و ت إ: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

⅄ ⅄ ⅄ ⅄ ⅄ ⅄ ⅄ ⅄ ⅄

- SRAT : schéma régional d'aménagement du territoire

م ج ت إ: المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم

⅄ ⅄ ⅄ ⅄ ⅄ ⅄ ⅄ ⅄ ⅄

- SHON : la surface hors œuvre nette

م ص خ ع: المساحة الصافية خارج البناء

⅄ ⅄ ⅄ ⅄ ⅄ ⅄ ⅄ ⅄ ⅄

- SAETI : société algérienne d'études d'infrastructures

م ج د ب ت: المؤسسة الجزائرية لدراسات البنيات التحتية

⅄ ⅄ ⅄ ⅄ ⅄ ⅄ ⅄ ⅄ ⅄

- CNM : commission nationale des marchés

ل و ص: اللجنة الوطنية للصفقات

⅄ ⅄ ⅄ ⅄ ⅄ ⅄ ⅄ ⅄ ⅄

- LMV : ligne moyenne vitesse

خ م س: خط متوسط السرعة

⅄ ⅄ ⅄ ⅄ ⅄ ⅄ ⅄ ⅄ ⅄

- COBA : consultores para obras barragens

إ أ س: الإستشاريين لأشغال السدود (مكتب دراسات برتغالي)

⅄ ⅄ ⅄ ⅄ ⅄ ⅄ ⅄ ⅄ ⅄

- MATET : ministère d'aménagement du territoire, de l'environnement et de tourisme

وت إب س: وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة

قاموس
المصطلحات

قاموس لبعض المصطلحات المستخدمة

A

- Agglomération urbaine : تجمع عمراني
- aménagement : تهيئة
- anarchie urbaine : فوضى عمرانية
- arbuste : شجرة علوها متران إلى 7 أمتار تظل صغيرة وإن شاخت
- argile : الطين أو الصلصال
- artère : شارع رئيسي
- aspersion : عملية الذر والرش بالماء
- attractivité territoriale : الجاذبية الإقليمية
- avant-projet : المشروع التمهيدي

B

- Banlieue: أرباض المدينة، الضاحية
- boulevard : جادة

C

- Centralisation: تمركز
- compétitivité territoriale : التنافسية الإقليمية
- conurbation : تداخل حدود ومجالات المراكز الحضرية
- couronne : طوق/ حصن/ تاج

D

- déblais : عملية الحفر
- décentralisation : اللاتمركز

- délinquance urbanistique : إجرام عمراني
- démolition : عملية الهدم
- Développement durable: تنمية مستدامة
- développement endogène : تنمية من الأسفل

E

- exécution : التنفيذ
- exploitation : الإستغلال

F

- une ferme pilote expérimentale : مزرعة نموذجية تجريبية

G

- géothermique : الحرارة الجوفية
- grande banlieue : طرف المدينة

I

- infraction urbanistique : مخالفات عمرانية
- impact environnemental : الأثر البيئي
- ingenierie territoriale: الهندسة الإقليمية
- inondation : الفيضان
- irrigation : الري

M

- marne : جمعر، مارل / تراب أصفر اللون تكثر فيه العناصر الصلصالية
- méso-climat : مناخ وسيط

- micro-climat : مناخ محلي
- modernisation urbain : التحديث العمراني
- mosaïque : خرائط مصورة، فسيفساء

P

- périmètre de la ville : حد المدينة
- périurbain : مجال تحضر الأطراف
- phase de viabilisation : مرحلة الإنشاء
- plan de détail : المخطط التنفيذي أي التفصيلي
- PDAU : plan directeur d'aménagement et d'urbanisme / المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير
- plan master : المخطط العام أو الأساسي للمدينة / يتعلق بتحديد الموقع
- PMU : plan de modernisation urbaine / مخطط التحديث العمراني
- POS : plan d'occupation des sols / مخطط شغل الأراضي
- planification régionale / التخطيط الجهوي
- Plan structural / مخطط هيكلي: مصطلح يستعمل في حالة محافظة أو مقاطعة
- Planification territorial / التخطيط الإقليمي
- planification urbain / التخطيط العمراني
- procédures : إجراءات العمل
- PUP : plan d'urbanisme provisoire / مخطط التعمير المؤقت

Q

Quartier : حي

R

- réhabilitation urbain : التأهيل العمراني
- remblais : عملية الردم
- renouvellement urbain : التجديد العمراني
- rocade : طريق عرضي
- rurbain : مجال تحضر الريف

S

- servitude : المجال الأمني أو ما يسمى بالإرتفاقات
- suburbain : مجال تحضر الضواحي
- système d'informations géographique : نظم المعلومات الجغرافية

T

- tour : صرح، مبنى مرتفع
- terre alluvionnaire : تربة غرينية

V

- village : قرية
- villa en bande : فيلا ذات طوق

Z

- ZAD : zone d'aménagement différé / منطقة للتهيئة مؤجلة

عملية أستعملت في فرنسا لإفشال المضاربة العقارية.

- ZHUN : zone d'habitat urbain nouvelle / منطقة سكنية حضرية جديدة
- Zonage : التنطيق / تقسيم مدينة إلى مناطق مخصصة لإستخدامات مختلفة

- ZP : zone prioritaire / منطقة ذات أولوية

- zone tampon : منطقة عازلة

الملاحق

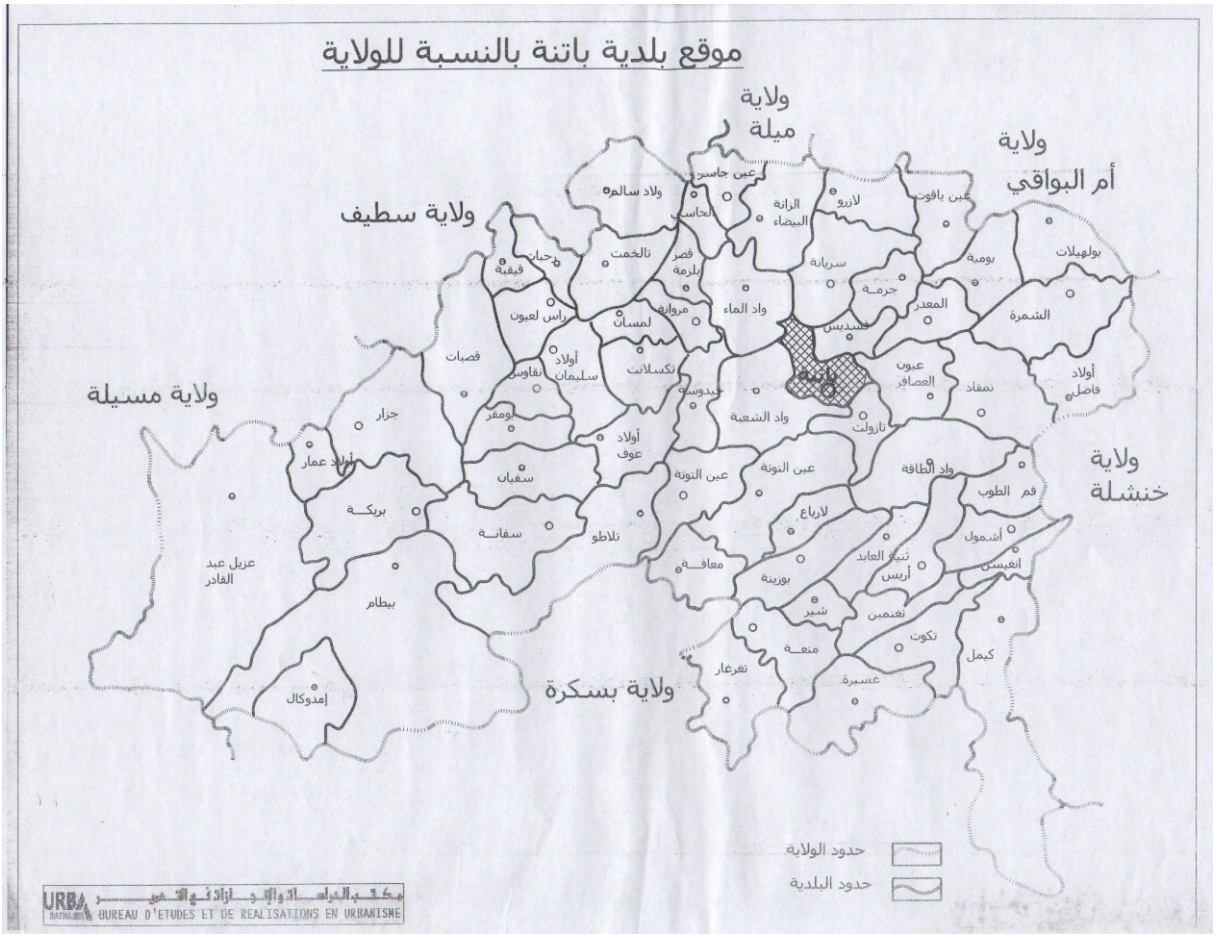
الملاحق

1- مخطط شغل الأراضي رقم 01 و 02 لتوسع مدينة باتنة - طريق حملة - مخطط التهيئة: موجود بالحافظة.

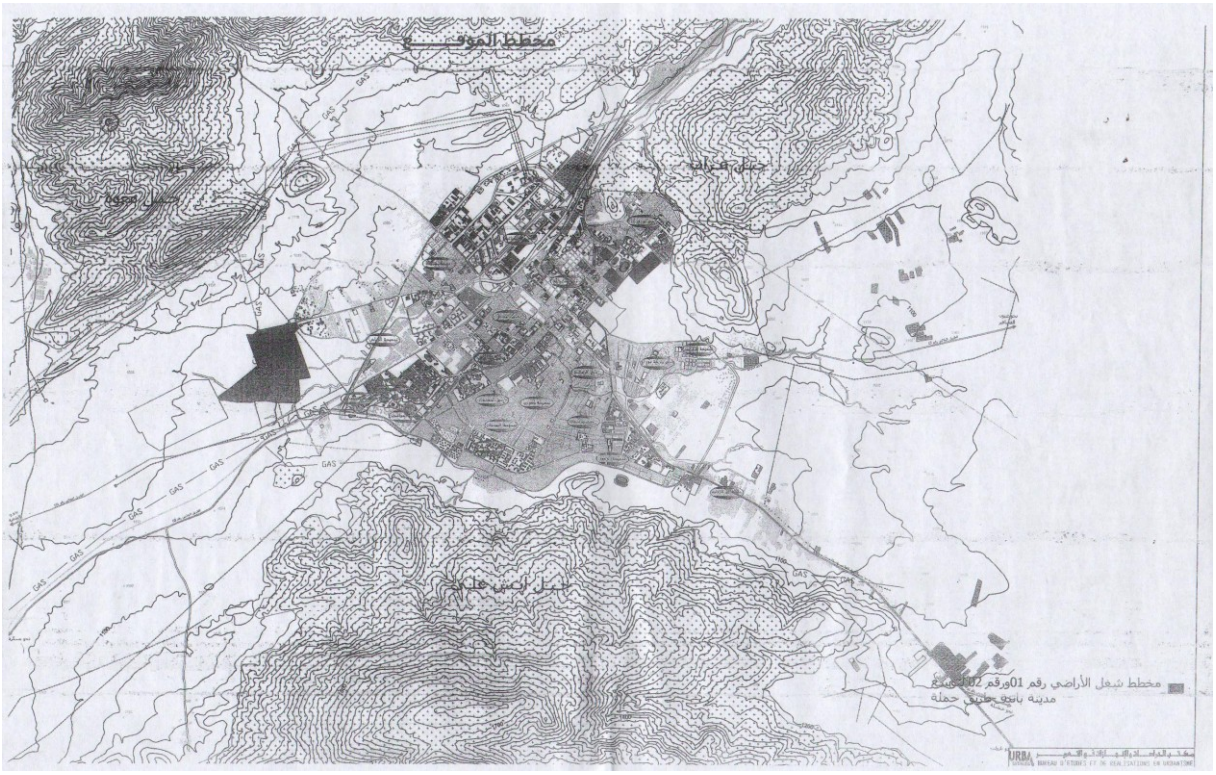
2- مخطط شغل الأراضي رقم 01 و 02 لتوسع مدينة باتنة - طريق حملة - مخطط مراحل الإنجاز: موجود بالحافظة.

3- فيديو يعرض معطيات توضيحية هامة حول المدينة الجديدة بوغزول: موجود بالحافظة.

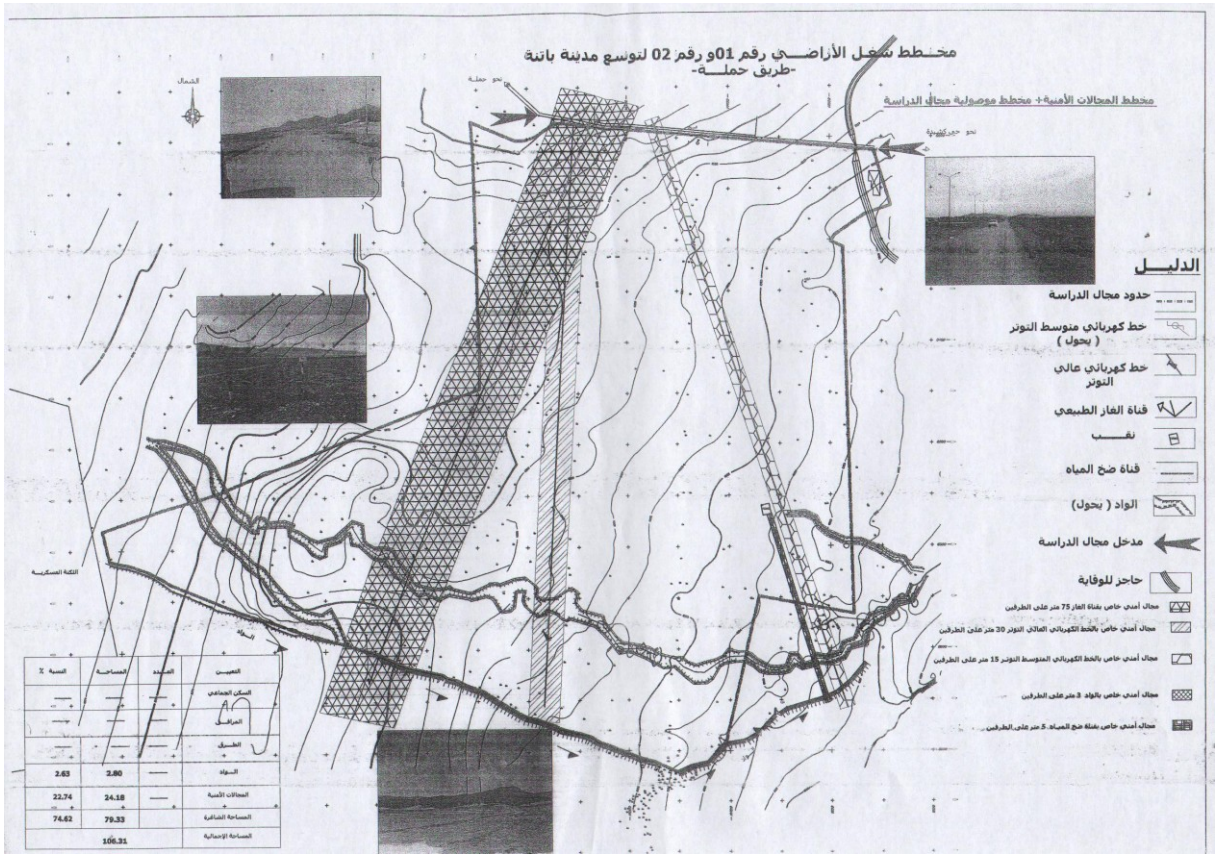
4- خريطة توضح موقع بلدية باتنة بالنسبة للولاية.



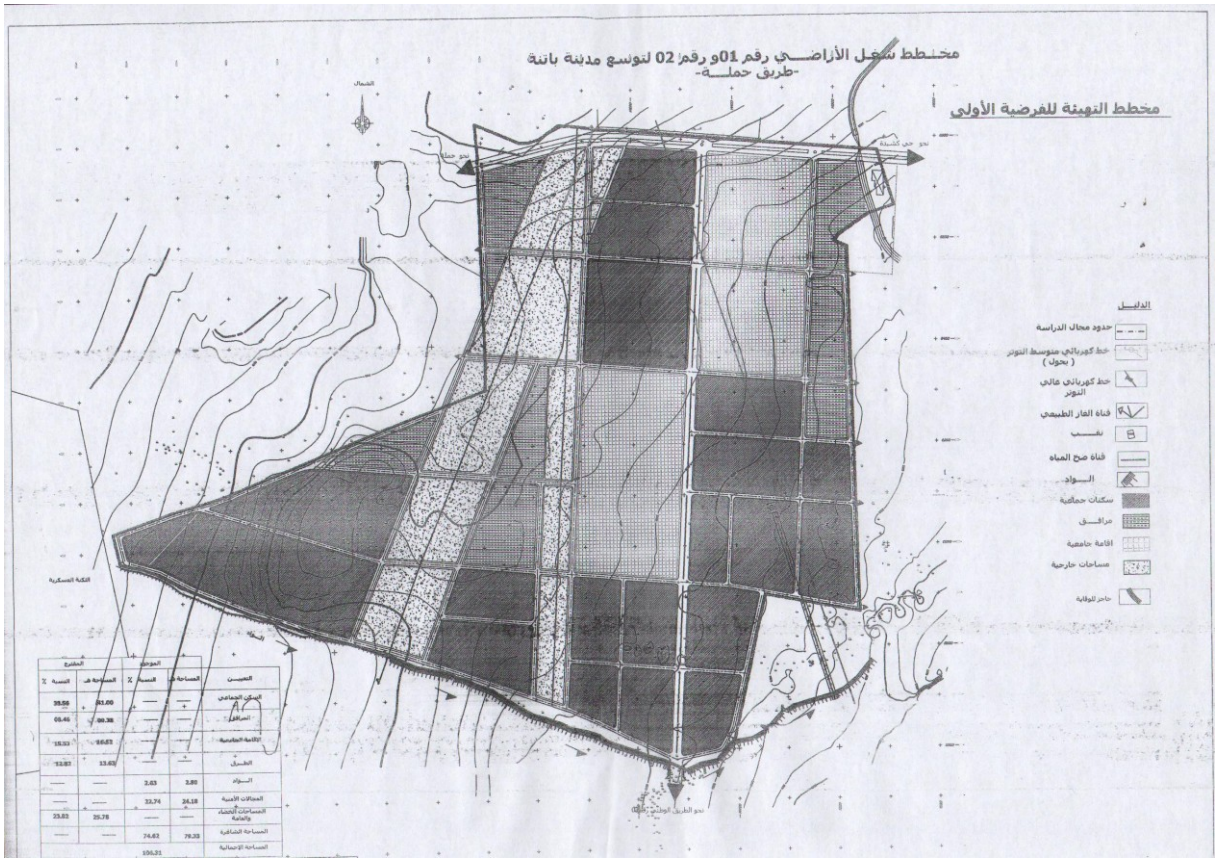
5- مخطط شغل الأراضي رقم 01 و 02 لتوسع مدينة باتنة - طريق حملة - مخطط الموقع.



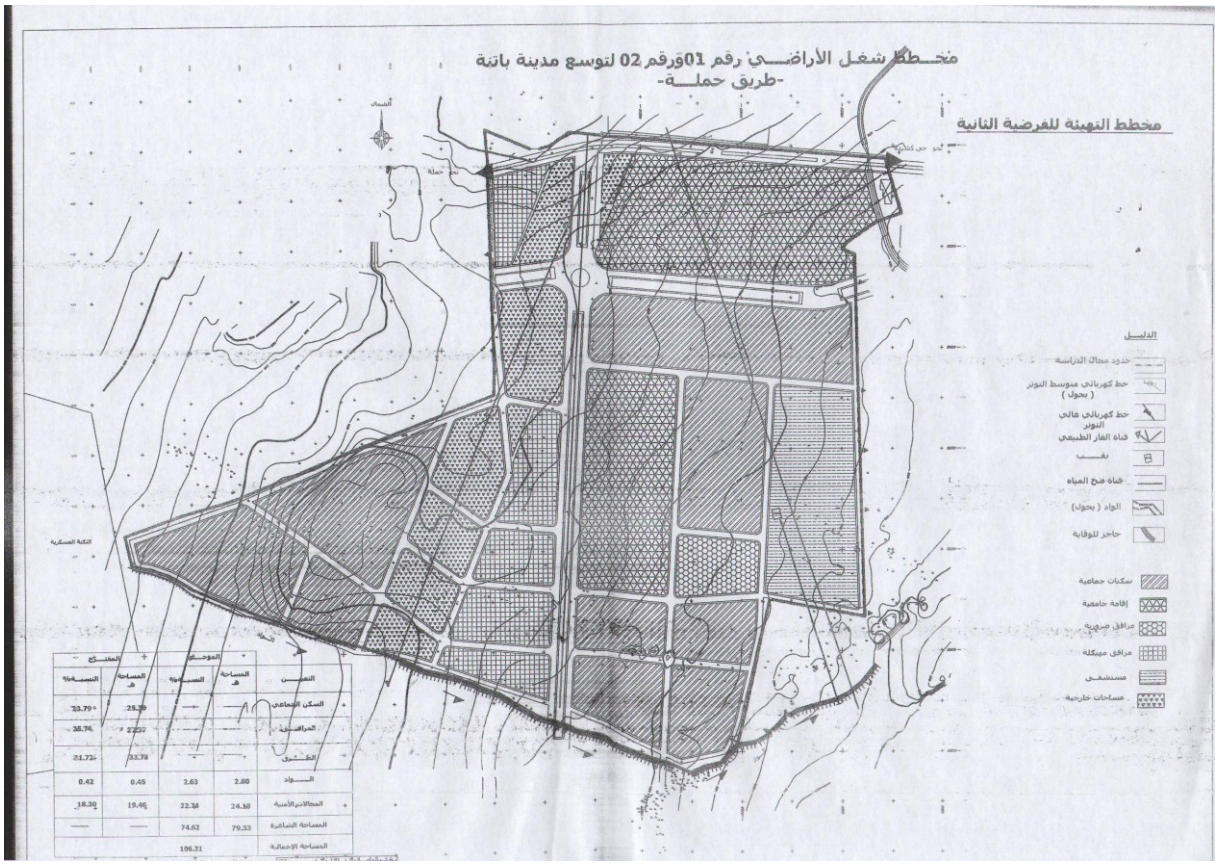
6- مخطط شغل الأراضي رقم 01 و 02 لتوسع مدينة باتنة - طريق حملة - مخطط المجالات الأمنية ومخطط موصولية مجال الدراسة.



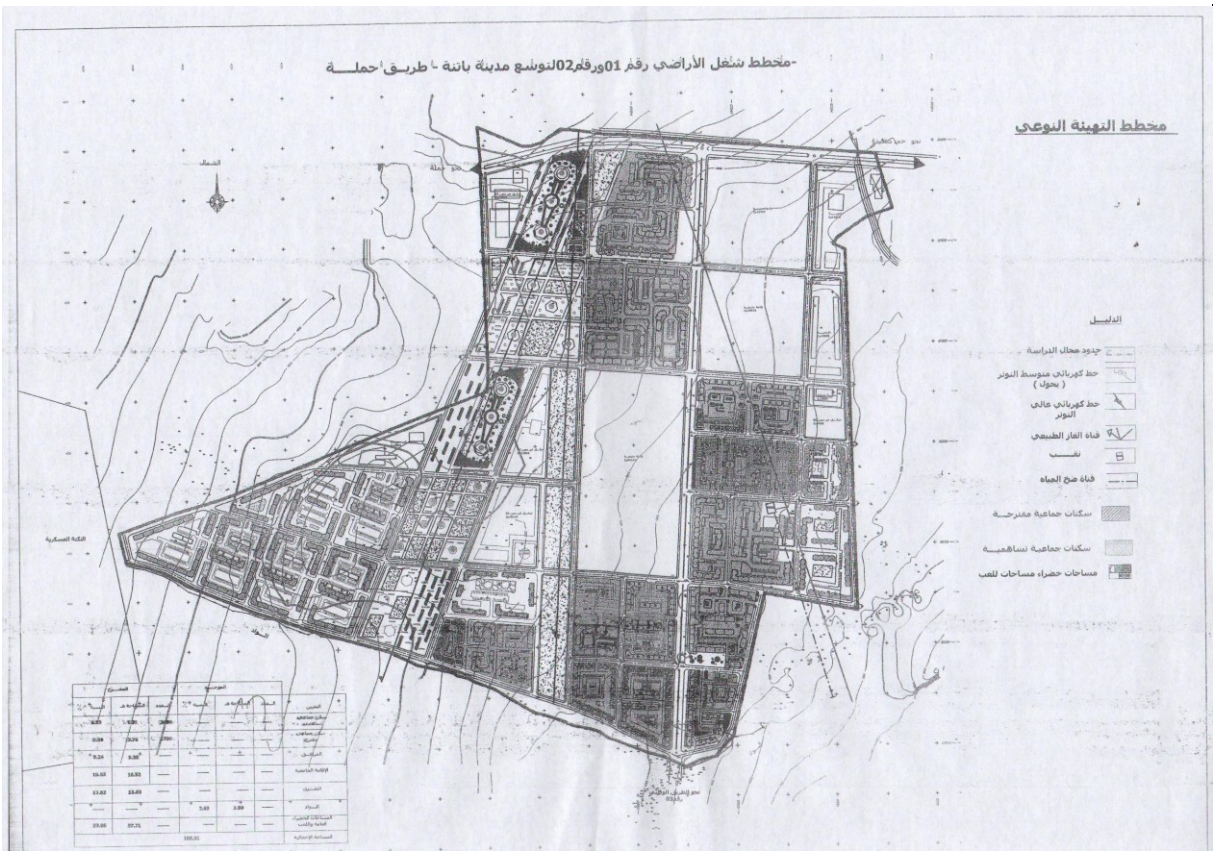
7- مخطط شغل الأراضي رقم 01 و 02 لتوسع مدينة باتنة - طريق حملة - مخطط التهيئة للفرضية الأولى.



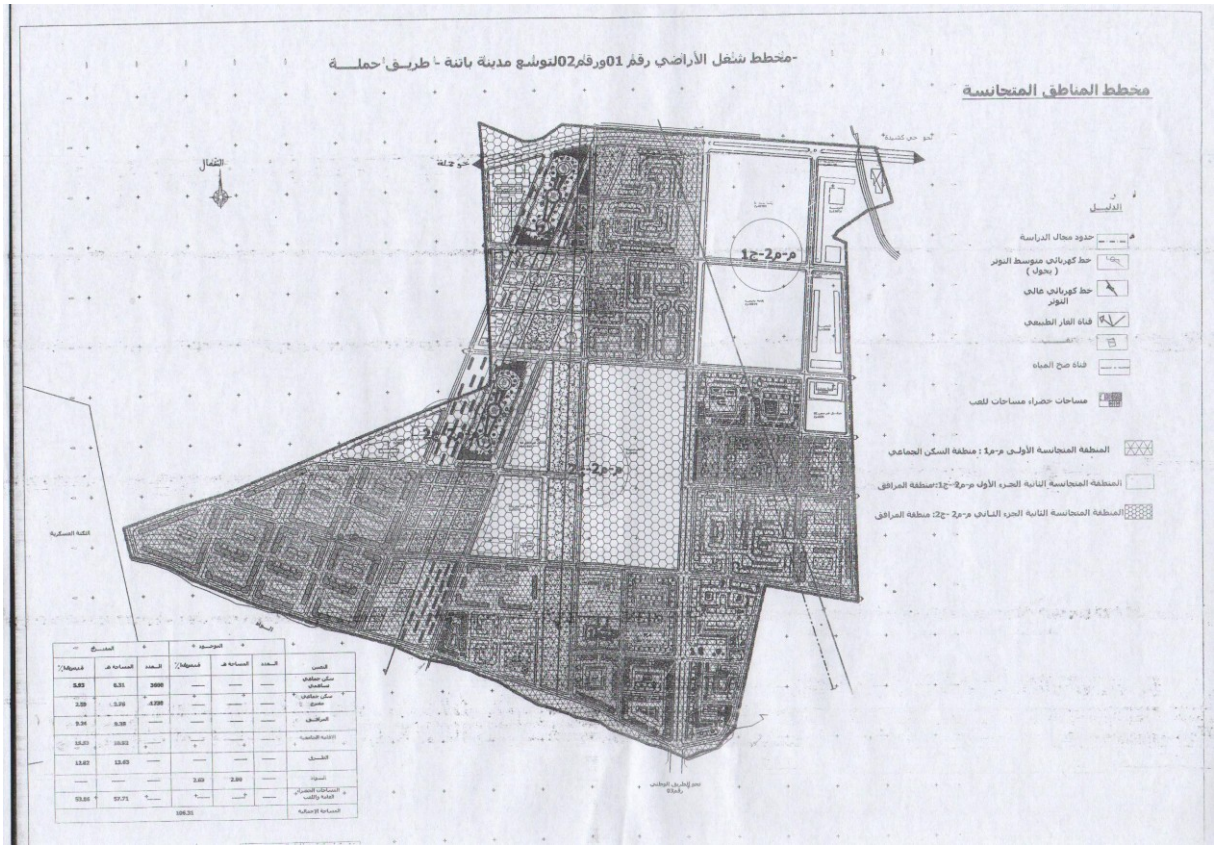
8- مخطط شغل الأراضي رقم 01 و 02 لتوسع مدينة باتنة - طريق حملة - مخطط التهيئة للفرضية الثانية.



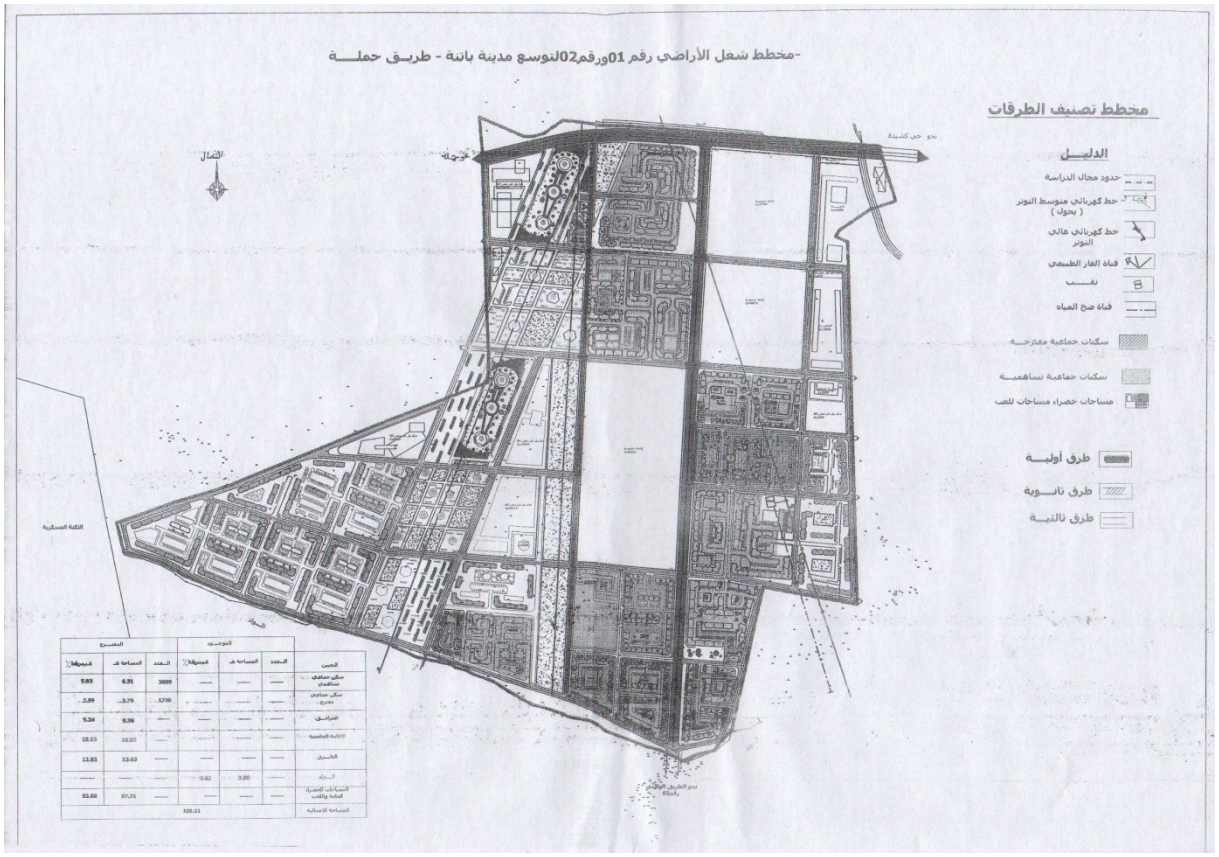
09- مخطط شغل الأراضي رقم 01 و 02 لتوسع مدينة باتنة - طريق حملة - مخطط التهيئةالنوعي.



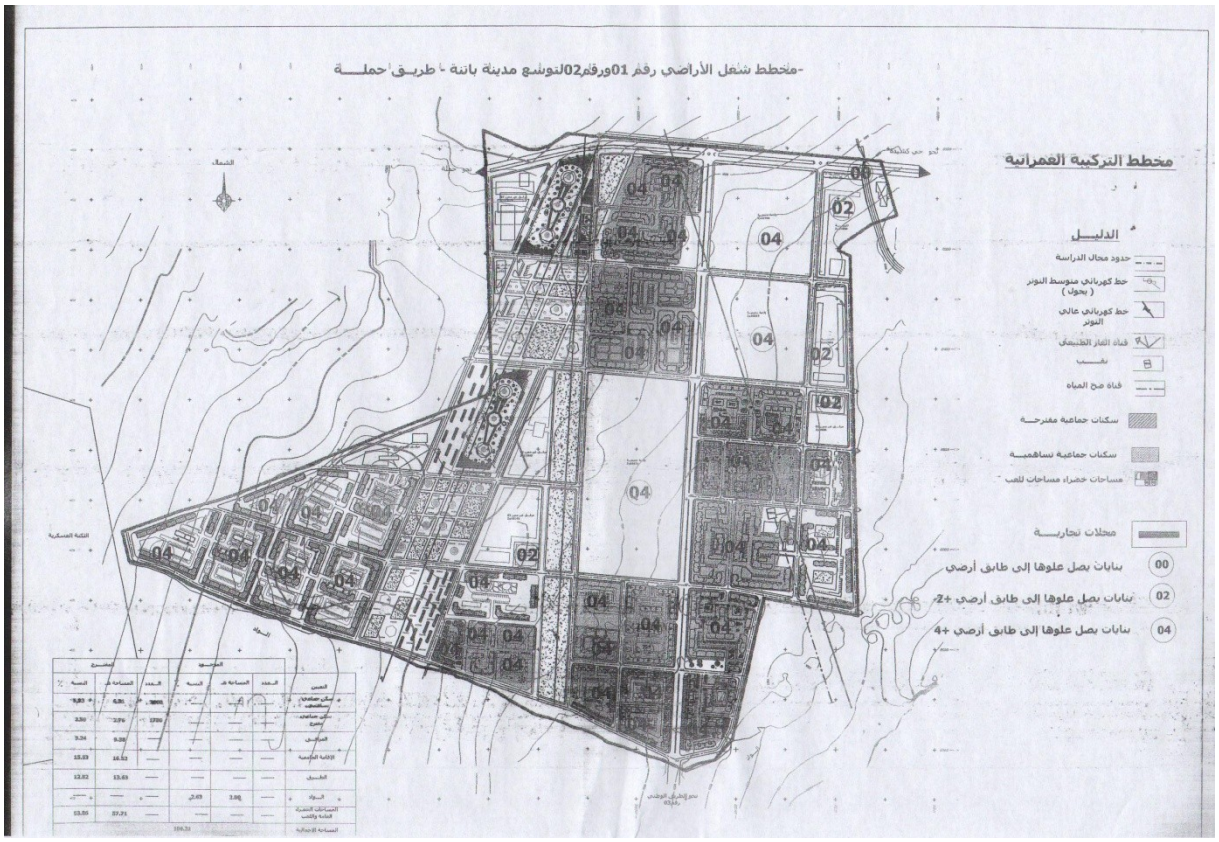
10- مخطط شغل الأراضي رقم 01 و 02 لتوسع مدينة باتنة - طريق حملة - مخطط المناطق المتجانسة.



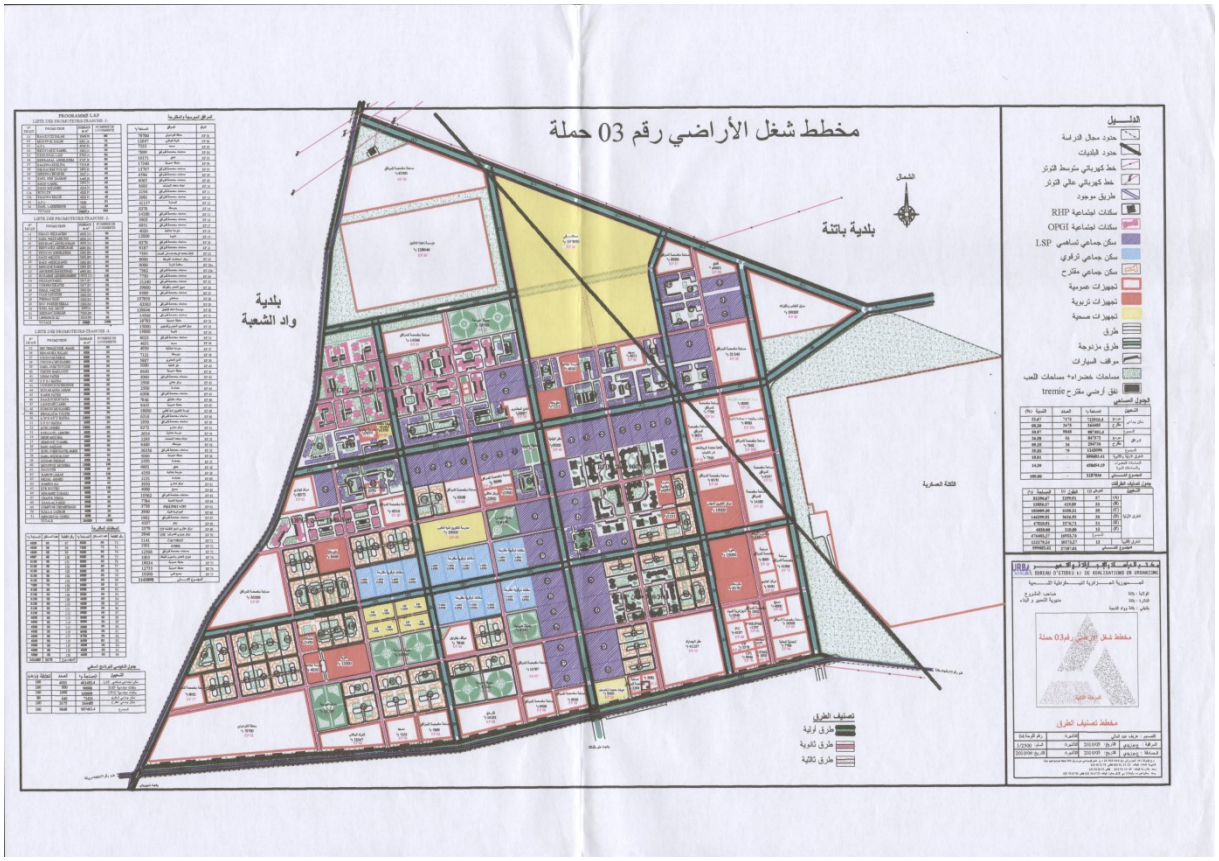
11- مخطط شغل الأراضي رقم 01 و 02 لتوسع مدينة باتنة - طريق حملة - مخطط تصنيف الطرقات.



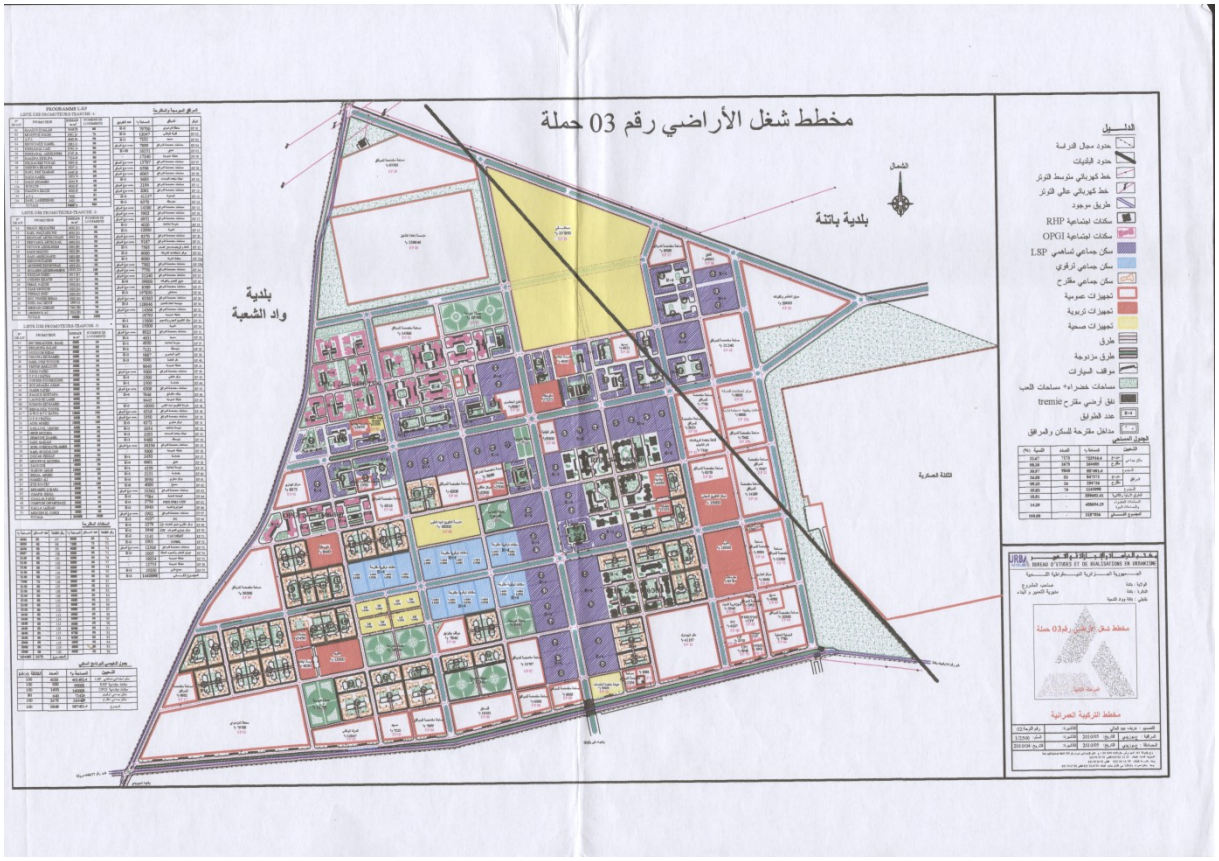
12- مخطط شغل الأراضي رقم 01 و 02 لتوسع مدينة باتنة - طريق حملة - مخطط التركيبة العمرانية.



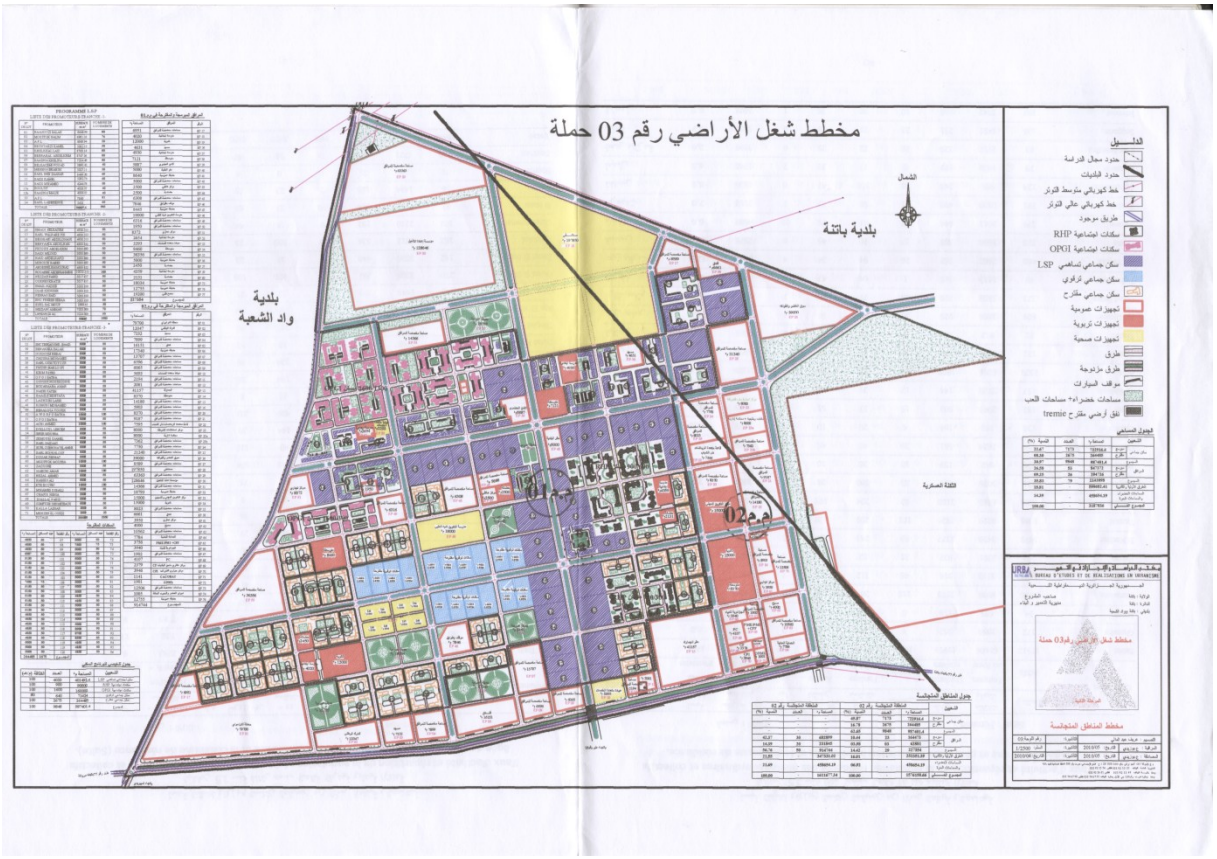
13- مخطط شغل الأراضي رقم 03- حملة- مخطط تصنيف الطرقات.



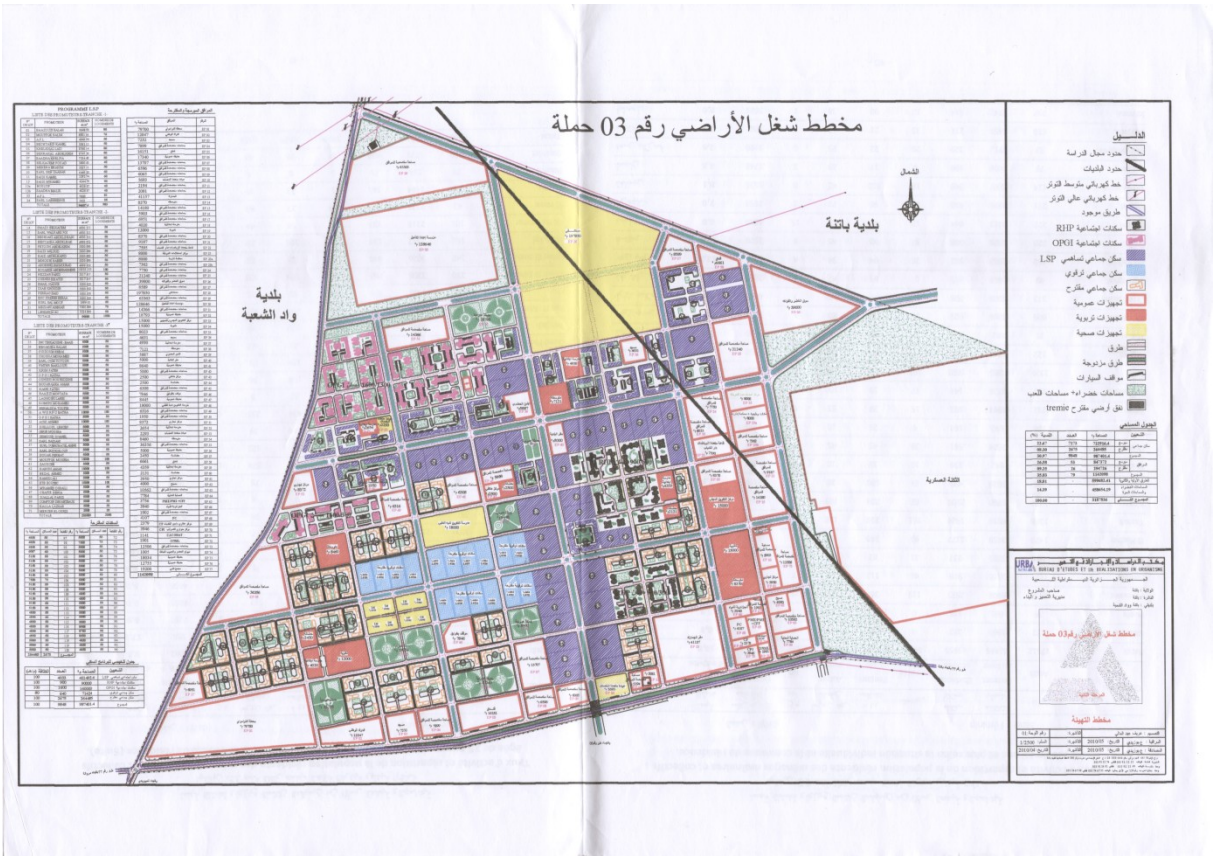
14- مخطط شغل الأراضي رقم 03- حملة- مخطط التركيبة العمرانية.



15- مخطط شغل الأراضي رقم 03- حملة- مخطط المناطق المتجانسة.



16- مخطط شغل الأراضي رقم 03- حملة- مخطط التهيئة.



17- البطاقة التقنية للمدينة الجديدة علي منجلي 2010.

برنامج المرافق

UV	Désignation	Existant			Projeté
		Opéra	En cours		
			Nombre	Date achève	
UV 01	C.E.M	XXX			
	Cadastre	X			
	Tribunal				X
	PTT – CCP	X			
	Centre de télécommunication	X			
	Siège CACOBATH	X			

	Salle des fêtes				X
	Polyclinique		X		
	Antenne APC		X		
	Centre commercial		X		
	Mosquée		X		
	Centre d'archive de la justice		X		
	Ecole	XXXX			
	Lycée	X			
	Sûreté urbaine	X			
	Hôtel		X		
	Terrain de sport	X			
	Locaux comerciaux	X			
	Crêche J E				X
	Residence unniversitaire 140 logts	X			

UV	***Désignation***	***Existant***			***Projeté***
		Opéra	***En cours***		
			Nombre	***Date d'achève***	
UV 02	Hôtel				X
	Croissant rouge		X		
	Auberge de jeunes				X
	PTT		XX		X
	Ecole	X	X		
	Clinique		X		

	Protection civile				X
	Station urbaine		X		
	Sureté urbaine		X		
	Terrain de foot				X
	Auberge de jeunes		X		
	CASNOS		X		
	Lycée	X			
	Ecole fondamentale				X
	Groupe scolaire				X
	CPA		X		
	Centre commercial		X		
	Institut de formation professionnelle		X		

UV	***Désignation***	***Existant***			***Projeté***
		Opéra	***En cours***		
			Nombre	***Date d'achève***	
UV 03	C.U 2000 lits	X			
	Centre de biotechnologie	X			
	Restaurant central (800 places)	X			
	1000 places pédagogiques	X			
	Auditorium – bibliothèque	X			
	4000 places pédagogiques	X			

UV	***Désignation***	***Existant***	***Projeté***

		Opéra	En cours		
			Nombre	Date d'achève	
UV 04	Réserve foncière (hôpital)				X
	Centre de cancérologie enfant		X		
	Centre de stockage de sang	X	X		
	Centre pédiatrique mère/enfant		X		
	Salle omnisport				X
	Stade				X
	Salle de sport				X
	Court de tennis				X
	Résidence 2000 lits	X	X		
	Parc urbain				X

UV	Désignation	Existant			Projeté
		Opéra	En cours		
			Nombre	Date d'achève	
UV 05	Ecole		X		
	CEM		X		
	Réserve équipement				X X
	Polyclinique		X		
	Sûreté urbaine		X		
	Equipement de service				X

UV	Désignation	Existant	Projeté

		Opéra	En cours		
			Nombre	Date d'achève	
UV 05 EXT	Centre commercial				X
	EFE				X
	Crèche				X
	Centre de santé				X
	Mosquée		X		

UV	Désignation	Existant			Projeté
		Opéra	En cours		
			Nombre	Date d'achève	
06	Aire de jeux	X			
	Ecole	XXX			
	Marché	X			
	Maison de jeunes	X			
	Gendarmerie	X			
	Mosquée	X			
	CNR		X		
	R Equipement				X
	CEM	X			
	Parking a étages		X		

UV	Désignation	Existant		Projeté
		Opéra	En cours	

			Nombre	*Date achève*	
	Complexe Sportif de Proximité				X X
	Ecole	X X X			
	Réserve équipement				XX
	Salle de sport				
	CEM	X			
	PTT	X			X
	Maison de jeunes				X
	Salle omnisport	X			
	Centre commercial		X X X		X
	Direction SONELGAZ		X		
	Hôtel		X		
	Equipement Sportif				X
UV 07	Hôpital Bencharif	X			
	Cité administrative	X			
	Centre CNAS	X			
	Sûreté urbaine	X			
	Lycée	X			
	Mosquée		XX		
	Crèche Jardin d'enfant		X		
	CAAR				X
	B.E.A		X		
	Centre régional des Mutuelles		X		
	Locaux commerciaux	X			
	Terrain de foot	X			
	Centre d'affaires		X		

	BNA		X		

UV	Désignation	Existant			Projeté
		Opéra	En cours		
			Nombre	Date d'achève	
UV 08	Ecole Boukria Ali	X			
	Terrain de sport	X			
	CEM	X			
	Centre médico-pédagogique	X			
	Mosquée				X
	Piscine	X			
	Groupe scolaire		X		

UV	Désignation	Existant			Projeté
		Opéra	En cours		
			Nombre	Date achève	
	Ecole	X X X			X
	Reserve .équipement				XX
	Stade type 1				X
	Salle de sport spécialisé				X
	Salle omnisport				X
	Cour de tennis				X
	Terrain de hand combiné				X
	Piscine couverte				X

	Agence nationale des barrages				X
	Laboratoire et celebat DGSN		X		
	Garde communale	X			
	Douane	X	X		
	A.D.E		X		
	G.R.T.G (transport GAZ)		X		
	Cour des comptes		X		
	Ecole de police		X		
	Centre de météorologie D.M.I		X		
	C.E.M	X			
	Mosquée		X		
	Crèche jardin d'enfants				X X
	Terrain de sport(MATECO)	X			
	Direction des œuvres universitaires		X		
	Complexe Sportif de Proximité				X

UV	***Désignation***	***Existant***			***Projeté***
		Opéra	***En cours***		
			Nombre	***Date d'achève***	
UV 10	Centre culturel				X
	Groupe scolaire				XX
	Technicum		X		
	Centre de formation professionelle		X		

UV	Désignation	Existant			Projeté
		Opéra	En cours		
			Nombre	Date d'achève	
UV 11	Hôpital militaire	X			

UV	Désignation	Existant			Projeté
		Opéra	En cours		
			Nombre	Date d'achève	
UV 12	Groupe scolaire				X
	Group sportif				X
	Centre commercial				X
	Reserve Equipement				X

UV	Désignation	Existant			Projeté
		Opéra	En cours		
			Nombre	Date d'achève	
UV 13	Ecole		XX		
	Equipement D.A.S		X		
	Laboratoire de police		X		
	Centre régional des impôts				X
	Salle de sport spécialisée				X
	Lycée		X		

	CEM		X		
	Centre d'exposition		XXX		
	Mosquée		X		
	Institue Islamique				X
	Centre Culturel Islamique				X
	Residence de l'institue				X
	Centre commercial				X
	Group scolaire				X

UV	***Désignation***	***Existant***			***Projeté***
		Opéra	***En cours***		
			Nombre	***Date d'achève***	
UV 14	Ecole				XXX
	CEM				XX
	Centre de sante				X
	Centre Psyco-pédiatrique				X
	Protection civile				X
	Antenne administrative				X
	Centre commercial				X
	Jardin d'enfants				X
	Centrale téléphonique				X
	Jardin public				X
	Stade 3000 places+terrain de basket				X
	Centre d'affaires				X
	Terrain de pétanque				X

	Terrain de jeux				X
	Reserve d'équipements				X
	Centre culturel				X
	Cimetière musulman				X

UV	***Désignation***	***Existant***			***Projeté***
		Opéra	***En cours***		
			Nombre	***Date d'achève***	
UV 15	Centre culturel				XX
	Ecole				XXX
	lycée				X
	CEM				XX
	CFPA				X
	Maison de jeunes				XX
	Jardin d'enfants				X
	Commerce de grandes surfaces				X
	Mosquée				X
	Polyclinique				X
	Protection civile				X
	Sureté urbaine				X
	Salle polyvalente				X
	Antenne administrative				X
	Cinéma				X
	Centrale téléphonique				X
	Algérie poste				X

	Algérie télécom				X
	Reserve d'équipements				XXX

UV	*Désignation*	*Existant*			*Projeté*
		Opéra	*En cours*		
			Nombre	*Date d'achève*	
UV 16	Centre de sauvegarde de la jeunesse				X
	Ecole				XX
	CEM				X
	Technicum				X
	Crèche et jardin d'enfants				XX
	Equipement SONELGAZ	X			
	Piscine				X
	Salle de sport				X
	Salle omnisport				X

UV	*Désignation*	*Existant*			*Projeté*
		Opéra	*En cours*		
			Nombre	*Date d'achève*	
UV 17	Protection civile				X
	Centre PMI-PME		X		
	Sureté urbaine		X		
	Ecole				XXXX
	CEM				XXX

	Lycée				X
	Mosquée		X		
	Hôtel				X
	Locaux commerciaux		X		
	Reserve d'équipements DGSN		X		
	Complexe de proximité				X
	Crèche et jardin d'enfants				X

UV	***Désignation***	***Existant***			***Projeté***
		Opéra	***En cours***		
			Nombre	***Date d'achève***	
UV 18	Ecole				XXXX XXXX
	CEM				XXXXX
	Technicum				X
	Crèche et jardin d'enfants				XXX
	Polyclinique				X
	Sureté urbaine				X
	Mosquée				X
	Salle omnisport				X
	Salle polyvalente				X
	Salle de sports				XX
	Hôtel des postes				X
	Antenne administrative				X
	Centre culturel				X
	Maison de jeunes				X

	Parking a étage				X
	Centre commercial				X
	Centrale telephonique				X
	Centre régional de traitement du courrier hybride		X		
	Reserve d'équipements				XXX

UV	***Désignation***	***Existant***			***Projeté***
		Opéra	***En cours***		
			Nombre	***Date d'achève***	
UV 19	Lycée				X
	Maison de jeunes				X
	Groupe scolaire				XX
	Jardin				X
	Marche couvert				X
	Place commerciale				X

UV	***Désignation***	***Existant***			***Projeté***
		Opéra	***En cours***		
			Nombre	***Date d'achève***	
UV 20	CEM				XX
	Ecole				X
	Crèche et jardin d'enfants				XX
	Centre commercial				X
	Salle de sport				X

	Mosquee				X
	Polyclinique				X
	Sureté urbaine				X
	Maison de jeunes				X
	Terrain de sports				X
	Reserve d’equipements				XXX

17- البطاقة التقنية للمدينة الجديدة علي منجلي 2010.

برنامج المرافق

UV	*Désignation*	*Existant*			*Projeté*
		Opéra	*En cours*		
			Nombre	*Date achève*	
UV 01	C.E.M	XXX			
	Cadastre	X			
	Tribunal				X
	PTT – CCP	X			
	Centre de télécommunication	X			
	Siège CACOBATH	X			
	Salle des fêtes				X
	Polyclinique		X		
	Antenne APC		X		
	Centre commercial		X		
	Mosquée		X		
	Centre d'archive de la justice		X		
	Ecole	XXXX			
	Lycée	X			
	Sûreté urbaine	X			
	Hôtel		X		
	Terrain de sport	X			
	Locaux comerciaux	X			
	Crêche J E				X

	Residence unniversitaire 140 logts	X			

UV	Désignation	Existant			Projeté
		Opéra	En cours		
			Nombre	Date d'achève	
UV 02	Hôtel				X
	Croissant rouge		X		
	Auberge de jeunes				X
	PTT		XX		X
	Ecole	X	X		
	Clinique		X		
	Protection civile				X
	Station urbaine		X		
	Sureté urbaine		X		
	Terrain de foot				X
	Auberge de jeunes		X		
	CASNOS		X		
	Lycée	X			
	Ecole fondamentale				X
	Groupe scolaire				X
	CPA		X		
	Centre commercial		X		
	Institut de formation professionnelle		X		

UV	Désignation	Existant	Projeté

		Opéra	En cours		
			Nombre	Date d'achève	
UV 03	C.U 2000 lits	X			
	Centre de biotechnologie	X			
	Restaurant central (800 places)	X			
	1000 places pédagogiques	X			
	Auditorium – bibliothèque	X			
	4000 places pédagogiques	X			

UV	Désignation	Existant			Projeté
		Opéra	En cours		
			Nombre	Date d'achève	
UV 04	Réserve foncière (hôpital)				X
	Centre de cancérologie enfant		X		
	Centre de stockage de sang	X	X		
	Centre pédiatrique mère/enfant		X		
	Salle omnisport				X
	Stade				X
	Salle de sport				X
	Court de tennis				X
	Résidence 2000 lits	X	X		
	Parc urbain				X

UV	Désignation	Existant	Projeté

		Opéra	En cours		
			Nombre	Date d'achève	
UV 05	Ecole		X		
	CEM		X		
	Réserve équipement				X X
	Polyclinique		X		
	Sûreté urbaine		X		
	Equipement de service				X

UV	Désignation	Existant			Projeté
		Opéra	En cours		
			Nombre	Date d'achève	
UV 05 EXT	Centre commercial				X
	EFE				X
	Crèche				X
	Centre de santé				X
	Mosquée		X		

UV	Désignation	Existant			Projeté
		Opéra	En cours		
			Nombre	Date d'achève	
	Aire de jeux	X			
	Ecole	XXX			
	Marché	X			

06	Maison de jeunes	X			
	Gendarmerie	X			
	Mosquée	X			
	CNR		X		
	R Equipement				X
	CEM	X			
	Parking a étages		X		

UV	***Désignation***	***Existant***			***Projeté***
		Opéra	***En cours***		
			Nombre	***Date achève***	
UV 07	Complexe Sportif de Proximité				X X
	Ecole	X X X			
	Réserve équipement				XX
	Salle de sport				
	CEM	X			
	PTT	X			X
	Maison de jeunes				X
	Salle omnisport	X			
	Centre commercial		X X X		X
	Direction SONELGAZ		X		
	Hôtel		X		
	Equipement Sportif				X
	Hôpital Bencharif	X			
	Cité administrative	X			

	Centre CNAS	X			
	Sûreté urbaine	X			
	Lycée	X			
	Mosquée		XX		
	Crèche Jardin d'enfant		X		
	CAAR				X
	B.E.A		X		
	Centre régional des Mutuelles		X		
	Locaux commerciaux	X			
	Terrain de foot	X			
	Centre d'affaires		X		
	BNA		X		

UV	***Désignation***	***Existant***			***Projeté***
		Opéra	***En cours***		
			Nombre	***Date d'achève***	
UV 08	Ecole Boukria Ali	X			
	Terrain de sport	X			
	CEM	X			
	Centre médico-pédagogique	X			
	Mosquée				X
	Piscine	X			
	Groupe scolaire		X		

UV	***Désignation***	***Existant***	***Projeté***

		Opéra	En cours		
			Nombre	Date achève	
	Ecole	X X X			X
	Reserve .équipement				XX
	Stade type 1				X
	Salle de sport spécialisé				X
	Salle omnisport				X
	Cour de tennis				X
	Terrain de hand combiné				X
	Piscine couverte				X
	Agence nationale des barrages				X
	Laboratoire et celebat DGSN		X		
	Garde communale	X			
	Douane	X	X		
	A.D.E		X		
	G.R.T.G (transport GAZ)		X		
	Cour des comptes		X		
	Ecole de police		X		
	Centre de météorologie D.M.I		X		
	C.E.M	X			
	Mosquée		X		
	Crèche jardin d'enfants				X X
	Terrain de sport(MATECO)	X			
	Direction des œuvres universitaires		X		
	Complexe Sportif de Proximité				X

UV	Désignation	Existant			Projeté
		Opéra	En cours		
			Nombre	Date d'achève	
UV 10	Centre culturel				X
	Groupe scolaire				XX
	Technicum		X		
	Centre de formation professionelle		X		

UV	Désignation	Existant			Projeté
		Opéra	En cours		
			Nombre	Date d'achève	
UV 11	Hôpital militaire	X			

UV	Désignation	Existant			Projeté
		Opéra	En cours		
			Nombre	Date d'achève	
UV 12	Groupe scolaire				X
	Group sportif				X
	Centre commercial				X
	Reserve Equipement				X

UV	Désignation	Existant	Projeté

		Opéra	En cours		
			Nombre	Date d'achève	
UV 13	Ecole		XX		
	Equipement D.A.S		X		
	Laboratoire de police		X		
	Centre régional des impôts				X
	Salle de sport spécialisée				X
	Lycée		X		
	CEM		X		
	Centre d'exposition		XXX		
	Mosquée		X		
	Institue Islamique				X
	Centre Culturel Islamique				X
	Residence de l'institue				X
	Centre commercial				X
	Group scolaire				X

UV	Désignation	Existant			Projeté
		Opéra	En cours		
			Nombre	Date d'achève	
UV 14	Ecole				XXX
	CEM				XX
	Centre de sante				X
	Centre Psyco-pédiatrique				X
	Protection civile				X

	Antenne administrative				X
	Centre commercial				X
	Jardin d'enfants				X
	Centrale téléphonique				X
	Jardin public				X
	Stade 3000 places+terrain de basket				X
	Centre d'affaires				X
	Terrain de pétanque				X
	Terrain de jeux				X
	Reserve d'équipements				X
	Centre culturel				X
	Cimetière musulman				X

UV	***Désignation***	***Existant***			***Projeté***
		Opéra	***En cours***		
			Nombre	***Date d'achève***	
UV 15	Centre culturel				XX
	Ecole				XXX
	lycée				X
	CEM				XX
	CFPA				X
	Maison de jeunes				XX
	Jardin d'enfants				X
	Commerce de grandes surfaces				X
	Mosquée				X

	Polyclinique				X
	Protection civile				X
	Sureté urbaine				X
	Salle polyvalente				X
	Antenne administrative				X
	Cinéma				X
	Centrale téléphonique				X
	Algérie poste				X
	Algérie télécom				X
	Reserve d'équipements				XXX

UV	***Désignation***	***Existant***			***Projeté***
		Opéra	***En cours***		
			Nombre	***Date d'achève***	
UV 16	Centre de sauvegarde de la jeunesse				X
	Ecole				XX
	CEM				X
	Technicum				X
	Crèche et jardin d'enfants				XX
	Equipement SONELGAZ	X			
	Piscine				X
	Salle de sport				X
	Salle omnisport				X

UV	***Désignation***	***Existant***	***Projeté***

		Opéra	En cours		
			Nombre	Date d'achève	
UV 17	Protection civile				X
	Centre PMI-PME		X		
	Sureté urbaine		X		
	Ecole				XXXX
	CEM				XXX
	Lycée				X
	Mosquée		X		
	Hôtel				X
	Locaux commerciaux		X		
	Reserve d'équipements DGSN		X		
	Complexe de proximité				X
	Crèche et jardin d'enfants				X

UV	Désignation	Existant			Projeté
		Opéra	En cours		
			Nombre	Date d'achève	
UV 18	Ecole				XXXX XXXX
	CEM				XXXXX
	Technicum				X
	Crèche et jardin d'enfants				XXX
	Polyclinique				X
	Sureté urbaine				X

	Mosquée				X
	Salle omnisport				X
	Salle polyvalente				X
	Salle de sports				XX
	Hôtel des postes				X
	Antenne administrative				X
	Centre culturel				X
	Maison de jeunes				X
	Parking a étage				X
	Centre commercial				X
	Centrale telephonique				X
	Centre régional de traitement du courrier hybride		X		
	Reserve d'équipements				XXX

UV	***Désignation***	***Existant***			***Projeté***
		Opéra	***En cours***		
			Nombre	***Date d'achève***	
UV 19	Lycée				X
	Maison de jeunes				X
	Groupe scolaire				XX
	Jardin				X
	Marche couvert				X
	Place commerciale				X

UV	***Désignation***	***Existant***	***Projeté***

		Opéra	En cours		
			Nombre	Date d'achève	
UV 20	CEM				XX
	Ecole				X
	Crèche et jardin d'enfants				XX
	Centre commercial				X
	Salle de sport				X
	Mosquee				X
	Polyclinique				X
	Sureté urbaine				X
	Maison de jeunes				X
	Terrain de sports				X
	Reserve d'equipements				XXX

المـــراجـــع

المراجع

قائمة المراجع

1- المراجع باللغة العربية

❖ الكتب

1- إبراهيم بن يوسف، إشكالية العمران والمشروع الإسلامي، د.ط، الجزائر، 1992.

2- أحمد أبو اليزيد الرسول، التنمية المتواصلة: الأبعاد والمنهج، مكتبة بستان المعرفة: مصر، د.ط، 2007.

3- أحمد بوذراع، التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن : دراسة نظرية في علم الإجتماع الحضري، منشورات جامعة باتنة، 1997.

4- العاني محمد جاسم محمد علي، التخطيط الإقليمي: المبادئ والأسس - نظريات وأساليب، الطبعة الأولى دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

5- بشير محمد التيجاني، تهيئة التراب الوطني في أبعادها القطرية: مع التركيز على التجربة الجزائرية، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران- الجزائر، د.ط،2004.

6- بشير محمد التيجاني، مفاهيم وأراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر،1987.

7- خالد مصطفى، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية،2007.

8- دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، مصر، ط1، 2000.

9- روبير اوزيل، فن تخطيط المدن، ترجمة بهيج شعبان، مراجعة هنري زغيب، منشورات عويدات، بيروت، الطبعة الأولى،1974.

10- سعيد محمد رعد، العمران في مقدمة ابن خلدون، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط 1، 1985.

11- طلعت الدمرداش، إقتصاديات المدن الجديدة: إشارة إلى تجربة المدن الجديدة المصرية، مكتبة القدس للنشر، مصر، الطبعة الثانية، 2006.

12- عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليبها، تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2007.

13- عثمان محمد غنيم، التخطيط: أسس ومبادئ عامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 3، 2006.

المراجع

14- فتحي عبد العزيز أبو راضي وعيسى علي إبراهيم، جغرافية التنمية والبيئة، دار المعرفة الجامعية، مصر، د.ط ، 2004.

15- كامل كاظم بشير، الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن.

16- محبوب عادل عبد الغني وسهام صديق خروفة، الإقتصاد الحضري (نظرية وسياسة)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 1، 2008.

17- محمد حامد عبد الله، الإقتصاد الإقليمي: مع التطبيق على الدول العربية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية،1998.

18- محمد خميس الزوكة، التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1997.

19- محمد صالح عبد القادر، المدخل إلى التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة البصرة، 1986.

20- محمد عباس إبراهيم، التنمية والعشوائيات الحضرية: إتجاهات نظرية وبحوث تطبيقية، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر، الإسكندرية، د.ط، 2003.

21- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، مذكرات في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، د.ط، 1984.

22- محمد وهيبة عبد الفتاح، في جغرافية العمران، دار النهضة العربية، د.ط، بيروت، 1980.

23- مدحت محمد العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، د.ط ، 1980.

24- مدحت محمد العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، د.ط، 1984.

25- ميشيل تودارو، التنمية الإقتصادية، تعريب ومراجعة: محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، د.ط،2006.

26- هاشم الموسوي وحيدر يعقوب، التخطيط والتصميم الحضري: دراسة نظرية تطبيقية حول المشاكل الحضرية ، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط1،2006.

27- هوشيار معروف، تحليل الإقتصاد الإقليمي والحضري، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2006.

المراجع

❖ **ندوات، ملتقيات ومؤتمرت**

1- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الملتقى العربي الثاني، إدارة المدن الكبرى، ورشة عمل: مشكلات حضرية وحلول إبداعية، مصر، 22- 26 ماي 2005.

2- جلول زناتي، تشريع التعمير والتطوير العقاري في الجزائر، كتاب البحوث وأوراق العمل لندوة التنمية العمرانية الأولى: التطوير العقاري والإسكان المستدام، الدمام، 2010.

3- جمال دحدوح وآخرون، السكن الإجتماعي بالجزائر ومدى تماشيه مع الخصائص البيئية العالية: حالة 520 مسكن إجتماعي بالمسيلة، الجزائر، كتاب البحوث وأوراق العمل لندوة التنمية العمرانية الأولى: التطوير العقاري والإسكان المستدام، الدمام، 2010.

4- رجاء محمد مخاريطة، إدارة سياسات التنمية، أوراق ووقائع ندوة سياسات التنمية، سالزبورغ، 31 ماي - 02 جوان 1995، ط1، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1999، ص: 01، 03.

5- طارق عبد اللطيف أبو العطاء وآخرون، التنمية العمرانية في إقليم القاهرة الكبرى، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الأول للتنمية العقارية والعمرانية المنعقد بالتعاون مع غرفة إمارة وصناعة أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة – أكتوبر 2008، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009.

6- عبد الباقي إبراهيم، الإستمرارية في التنمية العمرانية: الأسلوب والمنهج والتطبيق في المناطق والمدن السعودية، ندوة الإبداع والتميز في النهضة العمرانية بالمملكة خلال مائة عام، المملكة العربية السعودية، فيفري 1999. www.cpas-egypt.com/articles

7- عفراء محمد، ندوة سورية ألمانية حول التنمية العمرانية المستدامة، 2008/11/09.

8- فاتنة الوتار ووفاء الوتار، الملامح التخطيطية لتحقيق آفاق التنمية المستدامة، مؤتمر المبادرات والإبداع التنموي في المدينة العربية، الأردن، 2008.

9- فائق جمعة المنديل، سياسات التخطيط العمراني ودورها في التنمية المستدامة والشاملة للمجتمعات العربية، المؤتمر الإقليمي: المبادرات والإبداع التنموي في المدينة العربية، المملكة الأردنية، عمان، 14، 17 جانفي 2008.

www.dw-world.de/dw/article

❖ **مذكرات**

1- بوهالي إبراهيم وآخرون، المدن الجديدة: دراسة حالة المدينة أمدغاسن- باتنة- مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس، فرع تسيير المدن جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2002.

2- ثلايجية نورة، دراسة تقييمية للتخطيط الإقليمي في الجزائر، رسالة ماجستير في التنمية، جامعة باتنة، معهد العلوم الاقتصادية، 1990-1991.

المراجع

3- فؤاد بن غضبان، المدن التوابع حول مدينة قسنطينة: تحولاتها، أدوارها ووظائفها (الخروب، عين السمارة، ديدوش مراد، الحامة بوزيان وتجمع بكيرة)، مذكرة ماجستير، كلية علوم الأرض، قسم التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، مارس2001.

4- مجد عمر، إستراتيجيات وسياسات التخطيط المستدام والمتكامل لإستخدامات الأراضي والمواصلات في مدينة نابلس، مذكرة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة النجاح الوطنية بنابلس، فلسطين، 2005.

5- محمود حميدان، التخطيط الحضري ودور التشريعات التخطيطية في النهوض بعملية التنمية العمرانية: إمارة دبي نموذجا، مذكرة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، كلية الإدارة والإقتصاد بالأكاديمية العربية في الدنمارك، 2010.

6- يحي سليمان وآخرون، تأثير المنطقة الصناعية على المجال العمراني"مدينة حاسي مسعود" مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة، فرع تسيير المدن، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،2001.

❖ **مجلات**

1- LNG 16 مجلة تصدر عن تنسيقية الإتصال لسونطراك - المصب - وهران، العدد 1، ديسمبر 2009، ص، 72 www .ing16.org

2- ريدة ديب وسليمان مهنا، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 25، العدد الأول، 2009.

3- سعيد زغلول، أهمية المحميات في المحافظة على التنوع الأحيائي، مجلة العلوم والتقنية، إصدار مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، الرياض، العدد 67.

❖ **بحوث وملفات**

1- إعداد مجموعة من الخبراء، التنمية الريفية والمحلية: وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية: مصر، 2008.

2- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، لجنة التهيئة العمرانية والبيئة، رأي حول ملف "المدن الجديدة"، الدورة العامة الرابعة - أكتوبر 1995.

3- شربل نحاس، بحث حول تمويل التنمية الحضرية ومصادر التمويل البلدي في ظل ترابط الهجرة والتحضر والفقر، منشورات اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، بيروت، 15 - 17 نوفمبر 2000.

4- مارسيا د.لاو، تخطيط المدن: الأبعاد البيئية والإنسانية، ترجمة: إيناس عفت، معهد مراقبة البيئة العالمية، وثيقة 105، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر،1994.

5- مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، تقرير يضم مراجعة للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمجموع بلديات باتنة، تازولت، عيون العصافير، وادي الشعبة، جرمة، سريانة، فسديس، المرحلة الأولى.

6- وائل محمد يوسف السيد، إستخدام نظم المعلومات الجغرافية في مراجعة الإشتراطات التخطيطية والبنائية بالمناطق السكنية: نموذج تطبيقي للمخططات الإستراتيجية والتفصيلية للمدن المصرية، ورقة بحثية، مصر.

7- وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية، ملفات التهيئة العمرانية، الجزائر غدا: وضعية التراب الوطني، إسترجاع التراب الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية.

❖ **محاضرة**

1- حسن فتحي، محاضرة حول العمارة العربية الحضرية بالشرق الأوسط، جامعة بيروت العربية، 29 نيسان 1971.

❖ **مخططين**

1- مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير URBA-BATNA، مخطط شغل الأراضي "01"و"02".

2- مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير URBA-BATNA، مخطط شغل الأراضي "03".

❖ **جرائد وطنية**

1- الجريد الرسمية الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 45،9 جويلية 2006.

2- الجريد الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 34،14 ماي 2002.

3- الجريدة الرسمية الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 29، 24 أفريل 2005.

4- الجريدة الرسمية الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 58، 20 سبتمبر 2006.

5- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية /العدد 20، 4 أفريل 2004.

6- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد 76، 05 ديسمبر 2007.

7- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 61، 21 أكتوبر 2010.

8- جريدة الخبر، العدد 6479، الأحد 2011/09/18.

9- جريدة الخبر، العدد 6593، 13 جانفي 2012.

10- جريدة الشروق، العدد 3156، 2010/12/27.

المراجع

11- جريدة الشروق، العدد 3443 ، 13/ 10/ 2011.

12- جريدة الفجر، العدد 3165، الخميس 2011/03/03.

13- جريدة النهار، العدد 979، 2010/12/30.

2- المراجع باللغة الأجنبية

❖ **الكتب**

1- Catherine charlot-valdieu et Philippe outrequin, développement durable et renouvellement urbain : des outils opérationnels pour améliorer la qualité de vie dans nos quartiers, l'harmattan, paris, 2006.

2- Claude Chaline, les villes nouvelles dans le monde, presses universitaires de France, paris, deuxième édition, 1996.

3- jacques -André hertig, études d'impact sur l'environnement, presse polytechniques et universitaires romandes, lausanne, deuxième édition, 2006.

4 - jacques fialaire, les stratégies du développement durable, l'harmattan, paris, 2008.

5- Jean – Paul Maréchal et Béatrice Quenault, le développement durable : une perspective pour le XXI^{e} siècle, presse universitaires de Rennes, France, 2005.

6- Joseph H.Chung et autres, économie urbaine, Gaëtan Morin et associés itée, Québec, Canada, 1981.

7- Ludovic Schneider, 100 questions pour comprendre et agir : le développement durable territorial, Afnor éditions, France, 2010.

8- Mario polèse, Economie urbaine et régionale : logique spatiale des mutations économiques, Economica, paris, 1994.

9- Philippe hamman et Christine blanc, penser le développement durable urbain : regards croisés, édition l'harmattan, France, 2008.

10- pierre merlin, les villes nouvelles : urbanisme régionale et aménagement, presses universitaires de France, paris, deuxième édition, 1972.

11- Roberto camagni et maria Cristina gibelli, développement urbain durable : quatre métropoles européennes, édition de l'aube, numéro d'édition: 342, France, 1997.

❖ **تقارير**

1- direction de planification et d'aménagement urbain (wilaya de Batna), monographie de la wilaya de Batna 2009.

2- l'établissement de la Ville nouvelle Bouinan, rapport de synthèse sur l'avancement des travaux, juin 2010.

3- l'établissement de la Ville nouvelle Bouinan, rapport sur l' Aménagement de l'ilôt prioritaire, Proposition coréenne, 19/02/2007.

4- l'établissement de la ville nouvelle hassi messaoud, rapport d'analyse des études élaborées par le bureau des études DAR.

5- Marc sauvez, la ville et l'enjeu du «développement durable», collection des rapports officiels, rapports au ministre de l'aménagement du territoire et de l'environnement, la documentation française, paris, juin 2001.

6- MATE, rapport contenant des informations préliminaires sur la ville nouvelle d'el –meniaa.

7- MATET, rapport n:0 3 du Projet SNAT 2025 : tendances, ruptures et Alternatives 2025, mission 1, janvier 2005.

8- MATET, rapport concerne la mission B de la finalisation du plan d'aménagement de la ville nouvelle de Bouinan, documents descriptifs des réseaux, 31/08/2010.

9- MATET, rapport concerne la mission B de la finalisation du plan d'aménagement de la ville nouvelle de Bouinan, plan d'occupation des sols, 31/08/2010.

10- MATET, rapport concerne la mission B de la finalisation du plan d'aménagement de la ville nouvelle de Bouinan, documents descriptifs des équipements, 31/08/2010.

11- MATET, Rapport de la mission B1(plan d'aménagement), finalisation du plan d'aménagement de la ville nouvelle de Boughzoul

et des études d'aménagement des quartiers prioritaires, étude d'impact sur l'environment, 23 mars 2009.

12- ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, rapport n : 05- projet SNAT 2025 : jeux des acteurs et éléments de régulation, mission 1, décembre 2004.

13 - ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, rapport n : 04- projet SNAT 2025 : enjeux territoriaux 2025, mission 1, décembre 2004.

14- ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, rapport concerne la mission B de la finalisation du plan d'aménagement de la ville nouvelle de Bouinan, 31/08/2010.

15- ministère de l'environnement et de l'aménagement du territoire, Rapport n : 02- projet SNAT2025 : diagnostic territorial, mission 1, octobre 2004.

16- Rapport de la mission A (avant- projet), finalisation du plan d'aménagement de la ville nouvelle de Boughzoul et étude d'aménagement des quartiers prioritaires, 23/03/2009.

17- rapport de la mission B1, document de l'étude d'impact sur l'environnement, finalisation du plan d'aménagement de la ville nouvelle de boughzoul et des études d'aménagement des quartiers prioritaires, 23/03/2009.

18- rapport de synthèse des missions A et B1, finalisation du plan d'aménagement de la ville nouvelle de Boughzoul et étude d'aménagement des quartiers prioritaires, 23/03/2009.

19- URBA-C0, rapport sur la nouvelle ville Ali – Mendjeli.

❖ **مذكرات**

1- Kassah Laouar Ines, la ville nouvelle Ali Mendjeli : acteurs et gouvernance dans le processus d'édification, mémoire de magister en aménagement du territoire, faculté des sciences de la terre, de la géographie et de l'aménagement du territoire, université Mentouri de Constantine, mars 2007.

المراجع

2- Makhloufi Lilia, émergence, évolution et identité d'une ville nouvelle : cas de Ali Mendjeli à Constantine, thèse de magister, option : urbanisme, département d'architecture et d'urbanisme, université mentouri, 2003.

3- mekhalfa Abdeslam, les outils de la planification urbaine : contraintes ou atouts pour la formalisation des villes, thèse de magister, faculté des sciences de la terre, de la géographie et de l'aménagement du territoire, université mantouri de Constantine, 2002.

4- milous ibtissem, la ville et le développement durable : identification et définition des indicateurs de la durabilité d'une ville - cas de Constantine – thèse de magister, faculté des sciences de la terre, de la géographie et de l'aménagement du territoire, université mantouri de Constantine, 2006.

5- Silvère TRIBOUT, En quoi les politiques publiques dites de développement urbain durable privilégient encore trop les dimensions écologique et économique aux dépens de la dimension sociale ? L'exemple des quartiers durables en Europe, Mémoire 1ère année MASTER «URBANISME ET TERRITOIRES», Mention «URBANISME», Institut d'Urbanisme de Paris, université paris x‖ val de marne, 2007.

6- Azzedine Rouabah, l'industrialisation et le fait urbain à travers la zone industrielle de Sétif : Sétif, une ville – carrefour d'échanges devenue métropole régionale, mémoire de magister, option urbanisme, département d'architecture, université Ferhat Abbas Sétif, Algérie, 2000/2001, p : 15.

❖ **بحوث ودراسات**

1- Bulletin officiel, du ministère de l'environnement, № - 41-2005, "Règlementation sur le calcul du volume total d'émission des substances polluantes des véhicules", Corée du Sud, 2005.

2- DAR GROUP, étude pour la réalisation du plan d'urbanisme directeur de la ville nouvelle hassi messaoud oued el maraa – Algérie, tome 1 : urbanisme et architecture, phase 3 – juillet 2007.

3- DAR GROUP, étude pour la réalisation du plan d'urbanisme directeur de la ville nouvelle hassi messaoud oued el maraa – Algérie, tome 2 : environnement, voirie et infrastructures, phase 3 – juillet 2007.

4- documents cartographiques de la mission B1,(plan d'aménagement global), 23/03/2009.

5- Etude sur l'amélioration de la qualité de l'air de la zone urbaine(III), Centre de recherche sur la pollution due au transport, Corée du Sud, 1991.

6- Kouzmine Yaël, les villes sahariennes algériennes et le développement urbain durable : ville réelle et ville normative, laboratoire théma – umr 6049, université de franche – comté, 2005, p : 01 : www. Kouzmine_DUD_Sahara_2005.pdf

7- MATE, document contenant une brève présentation de la ville nouvelle - el mniaa, février 2011.

8- MATET, document de présentation de la ville nouvelle de bouinan, juin/juillet 2007.

9- MATET, SNAT 2025- synthèse.

10- Michel bonetti et jean bouvier, recherche sur l'amélioration de la gestion urbaine : un enjeu majeur du développement urbain durable, laboratoire de sociologie urbaine générative, paris, 2007, p : 03. www.fc3_fiches359.pdf

❖ **مجلة**

1- Ferroukhi, S. et Benterki, N., le développement rural régionale : une approche appropriée pour faire reculer la pauvreté en zones rurales, revue semestrielle : recherche agronomique, № 10 juin 2002.

❖ **ملتقيين**

2- hafiane abderrahim," les projets d'urbanisme récents en Algérie",43rd ISOCARP 2007, p : 05. www.isocarp.net/data/case_studies/1064.pdf

المراجع

2- mohamed srir, Evaluation de la durabilité urbaine en vue de la définition d'objectifs pour un quartier durable : essai d'application par la méthode HQE^{2R} sur le quartier des Annassers à Alger, proposition de communication à la 7^{e} édition du colloque de la relève : réalités et transformations des milieux urbains, Alger, 2010. Publiée sur le site : Rleve7_srir.pdf

❖ **مقالتين**

1- Ghenouchi Rana Ghoussoun, urbanisation nouvelle et mobilité : cas de « la ville nouvelle ALI MENDJELI» - Constantine/ www.umc.edu.dz/.../GHNOUCHI%20RANA%20GHESSOUN.pdf

2- Mohamed foura et Yasmina foura, ville nouvelle ou ZHUN à grande échelle : l'exemple d'Ali Mendjeli à Constantine ? article publiée, www.annalesdelarechercheurbaine.fr/img/16fourra98ps.pdf

❖ **قاموسين**

1- hamida merabet, dictionnaire de l'aménagement du territoire et de l'environnement, première édition .

2- Pierre merlin, françoise choya, dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement, 1ére édition «quadrige», Paris, 2005.

❖ **مخططات**

1- l'établissement de la Ville nouvelle Bouinan, plan de mise en œuvre par phase, 31/08/2010.

2- le consortium coréen et partenaire algérien : MATET, EPIC, business plan de la ville nouvelle de bouinan, Algérie.

3- MATET, plan d'aménagement, d'urbanisme et d'architecture de la ville nouvelle de boughezoul, mission 1, analyse et esquisse.

4- ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, plan de développement par phase de la ville nouvelle de bouinan, 31/08/2010.

المراجع

5- paw de batna, évaluation territoriale et dianostic, phase 1, analyse critique des schémas prospectifs et des plans d'aménagement et d'urbanisme antérieures, janvier 2008.

6- urbaco, schéma de cohérence urbaine de la ville de batna, mission 4 : stratégie d'aménagement urbain, octobre 2O1O.

3- مواقع إلكترونية

1- www.vedura.fr/economie/amenagement-territoire

2- http://30dz.justgoo.com/t818-topic

3- http://ar.wikipedia.org/wiki

4- http://archiinfodz.bbactif.com/t373-ville-nouvelle-el-meniaa

5- http://fr.wikipedia.org/wiki/Renouvellement_urbain

6- http://ouargla.realbb.net/t7-topic

7- http://sha3ersouf.7forum.net/t738-topic

8- http://www.cerdd.org/spip.php?article1487

9-http://www.scholars-on-bilbao.info/fichas/antipodeARodriguez.pdf

10- http://www.shebacss.com/docs/soasr002-10.pdf

11- http://www.tsa-algerie.com

12- http://www.urbanharmony.org

13-http://www.vedura.fr/economie/amenagement territoire/diagnostic-territorial developpement-durable

14- moh 20. 3arabiyate.net

15- stararab7.yoo7.com

16- www.al-azhar.academia.com

17- www.anat.dz

18- www.cuc cherbourg.fr/pages/grandes_operations/renouvellement_urbain

19- www.developpement durable.revues.org/261pour une approche systémique du développement durable.

20- www.evnh.dz.

21- www.kau.edu.sa/Files/0002132/.../REG7b.doc

22- www.kau.edu.sa/Files/0002132/.../REG7b.doc

23- www.lanouvelleville.com/newtools.html

24- www.marefa.org

25- www.mate.gov.dz

26- www.meshs.frdocuments/eshspresentation_tves.pdf

27- www.rdh50.mafrcontributionsGT6-6pdf

28- www.urbanharmony.orgguide/mosthat.pdf

29-http://www.saudigis.org/FCKFiles/File/6thSaudiGIS-Papers/T5-3.doc

4- مؤسسات وطنية

1- وزارة البيئة وتهيئة الإقليم.

2- URBA – CO- مكتب الدراسات والإنجازات للتعمير لقسنطينة.

3- المؤسسة العمومية للمدينة الجديدة بوينان.

4- محطة الأرصاد الجوية لحاسي مسعود.

5- مخبر الشرق للبناء والسكن، قسنطينة.

6- مديرية البناء والتعمير لولاية ورقلة.

7- مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية باتنة.

8- مديرية التعمير والبناء لولاية باتنة.

9- مديرية السكن والتجهيزات العمومية لباتنة.

10- مديرية السكن والتجهيزات العمومية لقسنطينة.

11- مديرية الغابات بولاية باتنة.

12- مديرية الفلاحة لولاية باتنة.

13- مكتب الدراسات والإنجازات في التعمير URBA-BATNA.

14- وزارة الطاقة والمناجم.

15- وكالة المؤسسة العمومية للمدينة الجديدة المنيعة بغرداية.

الفهارس

فهرس الأشكال، الجداول،
الخرائط،المخططات والصور

الفهارس

* فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	طريقة السيناريوهات	31
01-02	تكامل مبادئ وسياسات للتنمية العمرانية المستدامة	50
02 -02	مركبات التنمية العمرانية المستدامة حسب "DRAKAHIS-SMITH"(1995)	52
03-02	وظيفة الإستهلاك: الحضرية والريفية	56
04-02	عجلة ديمنج	75
05-02	آليات التنمية المكانية بأبعادها الحضرية والإقليمية	79
01-03	أهمية مجال الدراسة من ناحية الموصولية	146
02-03	مقاربة الحتمية الزمنية التلاحم العمراني مع كل من فسديس، تازولت، وادي الشعبة	153
03-03	تطور اليد العاملة في القطاعات الإقتصادية في بلدية وادي الشعبة	167
03- 04	سياق تهيئة المدينة الجديدة بوينان	191
03- 05	تريكبة المجال في المنطقة ذات الأولوية المكلف بها الإتحاد	215
03- 06	فضاء أخضر حاجز ضمن الدراسات المتعلقة بالأثر البيئي ببوينان	225
03- 07	مشروعي المطار والمحطة الإمدادية المحيطان بالمدينة الجديدة بوغزول	241
03- 08	تحديد عوامل الأثر البيئي بالمدينة الجديدة بوغزول	249
03- 09	إمكانات الموقع (المدينة الجديدة حاسي مسعود)	256
03- 10	مختلف فئات الإرتفاعات التي تسود الموقع (المدينة الجديدة حاسي مسعود)	256
03- 11	حدود منطقة التطوير(المدينة الجديدة حاسي مسعود)	258
03- 12	فلسفة مخطط التعمير التوجيهي للمدينة الجديدة حاسي مسعود	261
03- 13	الوظائف الأساسية للمدينة الجديدة المنيعة	271
03- 14	مفهوم المنظر الطبيعي وتأهيل التجمعات السكانية	274

الفهارس

* فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01-02	أهداف وأدوات سياسات الإستدامة العمرانية	48
01-03	تطور الإستهلاك في ميدان الإتصالات السلكية واللاسلكية	105
02-03	تطور السكان الحضريين بين 1966-2008	107
03-03	أقطاب اقتصاد التراث	121
04-03	أقطاب الجاذبية الثلاث، الجزائر، وهران، قسنطينة وعنابة	124
05-03	فضاءات البرمجة الإقليمية	125
06-03	الخطوط التوجيهية وبرامج العمل الإقليمية	129
07-03	تقديرات السكان حسب المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية باتنة	144
08-03	تقديرات السكان والسكن حسب المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية باتنة	144
09-03	يوضح مجموعة الشبكات المتوفرة في بلدية باتنة	145
10-03	الجدول المساحي للتهيئة المقترحة في الفرضية الأولى لمخططي شغل الأراضي رقمي"01 و02"	149
11-03	الجدول المساحي للتهيئة المقترحة في الفرضية الثانية لمخططي شغل الأراضي رقمي"01 و02"	150
12-03	الجدول المساحي لمخطط التهيئة النوعي لمخططي شغل الأراضي رقمي"01 و02"	151
13-03	برنامج السكن بمخططي شغل الأراضي الأول والثاني	151
14-03	المرافق المبرمجة بمخططي شغل الأراضي الأول والثاني	152
15-03	المرافق المقترحة في مخططي شغل الأراضي الأول و الثاني	152
16-03	برنامج المنطقة المتجانسة الأولى في مخططي شغل الأراضي الأول والثاني	154
17-03	برنامج السكن الموجود في مجال الدراسة في مخططي شغل الأراضي الأول والثاني	154
18-03	شبكات الطرق في مخططي شغل الأراضي الأول والثاني	155
19-03	جدول تلخيصي لمختلف البرامج المقترحة في مخططي شغل الأراضي الأول والثاني	155
20-03	الجدول المساحي للتهيئة المقترحة في الفرضية الأولى الخاصة	162

الفهارس

	بـ:"م.ش.أ3" للقطب حملة	
21-03	الجدول المساحي للتهيئة المقترح في الفرضية الثانية لمخطط شغل الأراضي رقم 03	162
22-03	المنطقة المتجانسة الأولى بـ"م.ش.أ3" للقطبحملة	163
23-03	برنامج التهيئة في المنطقة المتجانسة الثانيةبـ"م.ش.أ3"	163
24-03	شبكة الطرقفي المنطقة المتجانسة الثانيةبـ"م.ش.أ3"	164
25-03	الأنواع الحيوانية في كل من بلديتي باتنة ووادي الشعبة	167
26-03	توزيع فئات الإنحدار على موضعمدينة قسنطينة	170
03- 27	توزيع مخططات شغل الأراضي بالتوسع الجديد علي منجلي بقسنطينة	175
03- 28	تقسيم الأحياء وتوزيع الوحدات الجوارية	177
03- 29	مضمون الدراسة المتعلقة بمشروع المدينة الجديدة بوينان	188
03- 30	عملية التحكم العقاري بالمدينة الجديدة بوينان	190
03- 31	أصناف التجهيزات بالمدينة الجديدة بوينان	198/197
03- 32	أبعاد المسالك للراجلين والدراجين حسب عرض الطريق المجاور لهم	199
03- 33	معلومات حول تجميع ومعالجة النفايات بالمدينة الجديدة بوينان	202
03- 34	تركيبة الإستثمار بالمدينة الجديدة بوينان	205
03- 35	مراحل تطور المدينة الجديدة بوينان	207
03- 36	إقتراحات الإنجازات التي كلف بها كل من الإتحاد الكوري والطرف الجزائري	209
03- 37	مضمون مخطط شغل الأراضي للمنطقة ذات الأولوية المكلف بها الإتحاد الكوري	213/212
03- 38	معاملات إصدار الملوثات حسب كل وسيلة تنقل (سيارة، حافلة، شاحنة)	218
03- 39	أصناف الأخطار الكبرى عامة	220

الفهارس

03- 40	يوضح الأخطار الكبرى المتوقعة بالمدينة الجديدة بوينان	221
03- 41	محتوى مشروع المدينة الجديدة بوغزول	237
03- 42	مشاريع مختلف البنيات التحتية والإمدادية بالمدينة الجديدة بوغزول	239
03- 43	أهداف التزود بالمياه (للمجال المدروس) / بوغزول	241
03- 44	تقسيم الإستحواذ العقاري حسب أنواع الأنشطة في المدينة الجديدة بوغزول	245
03- 45	توزيع الفئة النشطة حسب قطاعات النشاطفي المدينة الجديدة بوغزول	246
03- 46	المؤسسات التعليمية في المدينة الجديدة بوغزول	246
03- 47	الإستخدامات الرئيسية للأراضي بالمدينة الجديدة حاسي مسعود	258

* فهرس الخرائط

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
03-01	السناريو الأول:التوازن الإداري	110
03-02	السناريو الثاني: حركية التوازن	111
03-03	السناريو الثالث: الإقليم التنافسي	112
03-04	السناريو الرابع: الإقليم المتناثر	113
03-05	مشروع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم	114
03-06	فضاءات البرمجة الإقليمية	126
03-07	ملخص لمشروع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2030	130
03-08	أطواق المدن الجديدة في الجزائر	139
03- 09	موقع ولاية باتنة بالنسبة للعالم الخارجي	140
03- 10	البلديات المعرضة لخطر الفيضانات بولاية باتنة	166
03- 11	التركيبة الفيزيائية لمدينة قسنطينة	169
03- 12	تقسيم مدينة قسنطينة إلى قطاعات	170
03- 13	توزيع مخططات شغل الأراضي التسعة بال مدينة الجديدة علي منجلي - قسنطينة	176

الفهارس

03- 14	موقع مجموعة الوحدات الجوارية المشكلة للمدينة الجديدة "علي منجلي" بمدينة قسنطينة	178
03-15	الموقع الجهوي للمدينة الجديدة بوينان	184
03- 16	بوينان أحد المدن الجديدة للطوق (التاج) الأول	185
03- 17	موقع المدينة الجديدة بوغزول	232
03- 18	بوغزول أحد مدن الطوق الثاني للمدن الجديدة	236
03- 19	موقع المدينة الجديدة حاسي مسعود	255
03- 20	موقع المدينة الجديدة المنيعة	269

* **فهرس المخططات**

رقم المخطط	عنوان المخطط	الصفحة
03-01	مجموعة الأودية التي تعبر الموقع (م.ج.بوينان)	186
03-02	المخطط العام للمدينة الجديدة بوينان	193
03-03	شبكة التزود بالمياه الشروب في أفق 2025	200
03-04	شبكات الطاقة التي تُموّن المدينة الجديدة بوينان	201
03- 05	مخطط شغل الأراضي للمدينة الجديدة بوينان	204/203
03- 06	تطوير المدينة الجديدة بوينان حسب كل مرحلة	208
03- 07	التهيئة للمنطقة ذاتاالأولوية بالمدينة الجديدة بوينان المكلف بها الإتحاد الكوري	211
03- 08	شغل الأراضي للمنطقة ذات الأولوية المكلف بها الإتحاد الكوري	214
03- 09	التوزيع المكاني للسكنات بالمنطقة ذات الأولوية المكلف بها الإتحاد الكوري	216
03- 10	تهيئة التجهيزات العمومية بالمدينة الجديدة بوغزول	244
03- 11	مخطط التعمير التوجيهي للمدينة الجديدة حاسي مسعود	262

12 -03	هيكلة وشكل المدينة حسب مخطط التعمير التوجيهي للمدينة الجديدة حاسي مسعود	263
13 -03	الإقتراحات الأولى المتعلقة بمفهوم التنمية	273

* فهرس الصور

رقم الصورة	عنوان الصورة	الصفحة
01-03	موقع مدينة باتنة	142
02-03	صورة لمخطط التهيئة للمدينة الجديدة بوينان	182
03-03	بعض أنواع الإنارة المصممة لتقليص الأضرار الضوئية ضمن الدراسات المتعلقة ببوينان	224
04-03	الرؤية العامة لمشروع المدينة الجديدة المنيعة	270
05 -03	صورة لمخططتهيئة المدينة الجديدة المنيعة	272

فهرس المحتويات

الفهارس

فهرس المحتويات

شكر وإهداء
مقدمة عامة.....أ- و
الفصل الأول: الإطار النظري العام للتنمية والتخطيط الإقليمي.....01- 38
مدخل..... 01
I. مفاهيم رئيسية ذات الصلة بالموضوع
1- التخطيط..... 01
1- 1- مفاهيم حول التخطيط..... 01
1- 2- خلفية تاريخية عن التخطيط..... 02
1- 3- حقل التخطيط..... 03
2- التنمية..... 03
2- 1- تعريف التنمية..... 03
2- 2- تعريف التنمية المستدامة..... 04
2- 3- معنى التواصلية..... 05
2- 4- مفهوم الإستدامة..... 05
3- البيئة..... 06
3- 1- تعريف..... 06
3- 2- المنظومة البيئية..... 07
3- 3- البعد الايكولوجي..... 07
4- الإقليم..... 08
4- 1- تعريف الإقليم..... 08
4- 2- مفهوم المكان والهيكل المكاني..... 09
4- 3- الحيز الإقتصادي..... 09
4- 4- الإقتصاد الإقليمي..... 10
5- التخطيط الإقليمي..... 11
5- 1- تعاريف..... 11
5- 2- نشأته..... 14
5- 3- دوافع التخطيط الإقليمي..... 14
5- 4- أهمية التخطيط الإقليمي..... 15
5- 5- أنواع التخطيط الإقليمي..... 16
5- 5- 1- التخطيط ضمن الإقليم(التخطيط الإقليمي الضمني).....16
5- 5- 2- تخطيط ما بين الأقاليم..... 16
II. ضروريات لسير عمل التخطيط الإقليمي والتنمية العمرانية المستدامة
1- كيفية تحديد الإقليم..... 17
2- التشخيص الإقليمي..... 18
3- العلاقة بين الجغرافيا والتخطيط الإقليمي والتخطيط العمراني.....19

الفهارس

3- 1- الإستشعار عن بعد..... 20
3- 1- 1- تعريف الإستشعار عن بعد..... 20
3- 1- 2- مميزات الإستشعار من البعد..... 21
3- 2- نظم المعلومات الجغرافية..... 21
III. سياسة التهيئة وأبرز أدواتها
1- مفهوم التهيئة..... 22
1- 1- التهيئة القطرية..... 22
1- 2- التهيئة العمرانية..... 23
1- 3- التهيئة الإقليمية..... 23
2- المخططات..... 25
2- 1- مخططات المدن..... 25
2- 1- 1- المخطط العام والتفصيلي للمدينة..... 26
2- 1- 1- 1- الخطة الشاملة..... 27
2- 1- 1- 2- التصميم الأساسي..... 27
2- 1- 1- 3- التصميم القطاعي..... 28
2- 2- خصائص المخطط العام للمدينة..... 28
3- السيناريو..... 28
3- 1- تعريف السيناريو..... 28
3- 2- أسلوب السيناريوهات..... 29
3- 3- وصف طريقة السيناريوهات..... 30
4- المدن الجديدة..... 33
4- 1- مفهوم المدينة الجديدة..... 33
4- 2- تعريف المدينة الجديدة..... 34
4- 3- أنواع المدن الجديدة..... 34
4- 4- أهمية المدن الجديدة..... 35
4- 5- مخططات المدن الجديدة..... 35
4- 6- سمات المدن الجديدة..... 36
خلاصة الفصل..... 38
الفصل الثاني: إستراتيجية التنمية العمرانية المستدامة والتخطيط الإقليمي....39- 90
مدخل..... 39
I. أساسيات التنمية العمرانية المستدامة
1- ماهية التنمية العمرانية المستدامة..... 40
2- مميزات التنمية العمرانية المستدامة..... 43
3- مضامين عملية التنمية العمرانية..... 43
3- 1- المشروع العمراني..... 43
3-2- النمو العمراني..... 44
3- 3- التخطيط العمراني..... 44

الفهارس

3- 4- العوامل المؤثرة في التخطيط العمراني..... 45
3- 5- الفرق بين المدينة والريف..... 45
4- أهداف التنمية العمرانية المستدامة..... 46
5- مبادئ وسياسات التنمية العمرانية المستدامة..... 48

II- مجالات التنمية العمرانية المستدامة

1- الفضاء الحضري..... 53
1- 1- مفهوم المدينة..... 53
1- 2- وظائف المدن..... 55
1- 3- تخطيط المدن..... 57
1- 3- 1- مفهوم التخطيط الحضري..... 57
1- 3- 2- أهمية التخطيط الحضري..... 58
1- 3- 3- مفاهيم أولية تحدد وظيفة التخطيط الحضري..... 58
1- 3- 4- العوامل المتحكمة في تخطيط المدن..... 59
1- 3- 4- 1- مفهوم الحجم الأمثل للمدينة ومعاييره..... 59
1- 3- 4- 2- كفاءة /سوء إستخدام الأرض..... 60
1- 3- 4- 3- المواقع الصناعية..... 61
1- 3- 4- 4- المناخ..... 61
2- الفضاء الريفي..... 62
2- 1- تعريف المكان والمجتمع الريفي..... 62
2- 2- تخطيط القرى..... 63

III- آليات التنمية العمرانية المستدامة

مدخل..... 63
1- في الفضاء الحضري..... 64
1- 1- إستخدام الطاقة في المباني..... 64
1- 2- التطوير الحضري..... 65
1- 2- 1- سياسات التطوير الحضري..... 66
1- 2- 1- 1- سياسة التجديد الحضري..... 66
1- 2- 1- 2- سياسة المحافظة..... 67
1- 2- 1- 3- سياسة إعادة التأهيل..... 69
1- 3- حلقة النقل..... 69
1- 4- سياسات الأحزمة أو الأنطقة الخضراء حول المدن..... 70
2- في الفضاء الريفي..... 71
2- 1- تخطيط إستخدامات الأرض الزراعية في الريف..... 71
2- 2- تخطيط الإنتاج الزراعي..... 71
2- 3- تخطيط التنمية الريفية..... 71
2- 4- تخطيط الإستيطان الريفي..... 74
3- آليات مشتركة بين الفضاء الحضري والريفي..... 74

الفهارس

3- 1- تحديد الهيكل التنظيمي للإقليم..... 74
3- 2- التنطيق..... 74
3- 3- التحسين المتواصل - عجلة "Deming"..... 75
3- 4- تقنيات العمارة البيئية..... 76
3- 5- الطرق الإحصائية لتحديد الإقليم التخطيطي..... 76
3- 5- 1- مؤشرات التنمية..... 76
3- 5- 2- طريقة الأعداد الموزونة..... 77
3- 5- 3- طريقة التحليل العاملي..... 77
3- 5- 4- طريقة تحليل التدفق..... 77
3- 5- 5- طريقة تحليل التجاذب..... 77

IV. متطلبات نجاح إستراتيجية التنمية العمرانية المستدامة

1- إدماج المقاربة الإقليمية..... 78
1- 1- تعريف الخطة الإقليمية..... 78
1- 2- كيفية إعداد الخطة الإقليمية للتنمية..... 80
1- 3- العمليات اللازمة لإعداد الخطة الإقليمية..... 81
2- دمج المقاربة الإجتماعية..... 83
3- دمج المقاربة التشاركية..... 86
3- 1- تعريف المشاركة..... 86
3- 2- مظاهر المشاركة..... 86
3- 3- أبعاد المشاركة..... 87
3- 4- المشاركة المحلية..... 87
3- 5- اللامركزية..... 88
3- 6- التنمية المحلية..... 88
خلاصة الفصل..... 90

الفصل الثالث: دراسة " م.و.ت.إ" ومخططات المدن الجديدة في الجزائر....91- 281

I- دراسة المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية

مدخل..... 91
1- تعريف..... 91
2- الإطار القانوني..... 91
3- الإطار الزمني..... 92
4- إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم..... 92
5- المكونات..... 93
6- أهداف ومهام المخطط الوطني لتهيئة الإقليم..... 94
7- مراحل تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم..... 94
8- بعض الخصائص..... 95
9- الرهانات..... 95
9-1- إسترداد الإقليم..... 95

الفهارس

9-1-1- خيار الهضاب العليا..... 95
9-1-2- إعادة التوازن..... 97
9-2- الرهان الثاني - تكييف النظام العمراني مع مقتضيات المستقبل..... 97
9-3- الرهان الثالث- التنافسية الإقليمية..... 98
9-4- الرهان الرابع - العدالة الإقليمية..... 100
9-5- الرهان الخامس- التهيئة المستدامة للإقليم..... 101
9-6- الرهان السادس- الحوكمة الإقليمية..... 102
10- التشخيص..... 103
10-1- نظام الماء والتربة..... 103
10- 2- النظام الإيكولوجي..... 104
10- 3 - النظام التراثي..... 105
10- 4- نظام النقل والهياكل القاعدية..... 105
10- 5- النظام الإنتاجي..... 106
10- 6 – النظام العمراني..... 106
11- السيناريوهات..... 107
11- 1- السيناريو الأول-التوازن الإرادي..... 108
11-2- السيناريو الثاني- ديناميكية التوازن..... 108
11- 3- السيناريو الثالث –الإقليم التنافسي..... 108
11- 4- السيناريو الرابع – الإقليم المتناثر..... 109
11- 5- السيناريو المقبول:التوازن الإقليمي والتنافسية..... 109
12- الخطوط التوجيهية الأربعة لتهيئة الإقليم..... 115
12-1- الخط التوجيهي الأول- نحوى إقليم مستدام- إدماج إشكالية البيئة في بعدها القاري والإقليمي..... 115
12- 2- الخط التوجيهي الثاني- إنشاء ديناميات إعادة التوازن الإقليمي..... 115
12- 3- الخط التوجيهي الثالث - خلق شروط جاذبية وتنافسية الأقاليم..... 117
12- 4- الخط التوجيهي الرابع – تحقيق الإنصاف الإقليمي..... 117
13- برامج العمل الإقليمية العشرون..... 118
التقييم العام..... 131

II. دراسة مخططات المدن الجديدة في الجزائر

مدخل..... 134
1- تقرير عام حول المدن الجديدة في الجزائر..... 135
1- 1- الإطار القانوني..... 135
1- 2- المؤسسة العمومية للمدينة الجديدة..... 137
1- 3- لجنة متابعة المدن الجديدة..... 137
1- 4- تمويل المدن الجديدة..... 137
1- 5- أجيال وأطواق المدن الجديدة..... 137

الفهارس

2- دراسة القطب الحضري حملة - باتنة-.....140
مدخل..... 140
2-1- دراسة مخططي شغل الأراضي الأول والثاني.....141
2- 1- 1- المرحلة الأولى.....142
2- 1- 1- 1- حالة المكان.....142
2- 1- 1- 2- الدراسة الإجتماعية والإقتصادية.....144
2- 1- 1- 3- حالة مجال الدراسة.....145
2- 1- 1- 4- الخصوصيات.....146
2- 1- 2- المرحلة الثانية: التهيئة والتقنين.....147
2- 1- 2- 1- المحاور الكبرى للتهيئة.....147
2- 1- 2- 2- الفرضيات المقترحة.....148
2- 1- 2- 3- مبدأ تقسيم مجال الدراسة إلى مناطق متجانسة.....154
2- 1- 2- 4- مراحل إنجاز مخطط شغل الأراضي.....156
2 -2 - دراسة "م. ش.أ" رقم 3 "حملة" في بلديتي باتـــنة - وادي الشـعبة
2- 2- 1- المرحلة الأولى: الدراسة التحليلية والمشروع التمهيدي.....160
2- 2- 2- المرحلة الثانية: التهيئة والتقنين.....161
2- 2- 2- 1- مبادئ التهيئة بالمدينة.....161
2- 2- 2- 2- الفرضيات.....161
2- 2- 2- 3- مراحل إنجاز مخطط شغل الأراضي.....162
2- 2- 3-آثار المشروع.....164
3- المدينة الجديدة علي منجلي بقسنطينة.....168
مدخل..... 168
3-1- حالة الموقع.....168
3- 1- 1- مجموعة العوائق الطبيعية.....168
3-1- 2- بعض الإيجابيات تبعا لخلق المدينة الجديدة.....172
3-2- حالة مجال الدراسة.....172
3- 2- 1- الدراسات الجيوتقنية.....173
3- 2- 2- المياه.....173
3-2- 3- طاقة الإستيعاب.....174
3- 3- مخطط شغل الأراضي.....174
3- 4- مبدأ التهيئة العمرانية.....176
3- 5- بعض الخوصيات التي ميزت المشروع.....179
3- 6- إمكانات المدينة الجديدة أثناء مرحلة الإستغلال.....179
4- المدينة الجديدة بوينان - ولاية البليدة-.....180
مدخل..... 180
4- 1- الإطار القانوني.....180
4- 2- خلفية (معلومات أساسية) عن المشروع.....181

الفهارس

4- 3- حالة الأماكن..... 183
4- 3- 1- الموقع..... 183
4- 3- 2- المناخ..... 183
4- 3- 3- التضاريس..... 185
4- 3- 4- الموارد الطبيعية..... 185
4- 3- 5- الدراسة الجيوتقنية والطبوغرافيا..... 186
4- 4- محتوى الدراسة..... 187
4- 4- 1- الدراسة العمرانية..... 188
4- 4- 2- عملية التهيئة..... 192
4- 4- 2- 1- مبادئ مخطط التهيئة..... 192
4- 4- 2- 2- التوجيهات الرئيسية لعملية التهيئة..... 193
4- 4- 2- 3- التوجيهات الرئيسية لمخطط شغل الأراضي..... 195
4- 4- 3- عملية التنفيذ..... 205
4- 4- 3- 1- وظائف المدينة..... 205
4- 4- 3- 2- مخطط الإستثمار..... 205
4- 4- 3- 3- إستراتيجية التسويق المندمج (المتكامل)..... 206
4- 4- 3- 4- مراحل الإنجاز..... 206
4- 5- دراسة الأثر البيئي..... 216
4- 5- 1- التأثيرات..... 217
4-5- 1- 1- التأثير على نوعية الهواء..... 217
4- 5- 1- 2- التأثير على نوعية الماء..... 218
4-5 - 1- 3- التأثير على التربة..... 219
4- 5- 1- 4- الطبوغرافيا..... 219
4- 5- 1- 5- إختلال النظام البيئي..... 219
4- 5 - 1- 6- الضجيج..... 220
4-5 - 1- 7- آثار الأخطار الكبرى..... 220
4- 5- 2- الحلول..... 221
4- 5- 2- 1- الحلول المقترحة المتعلقة بنوعية الهواء..... 221
4- 5- 2- 2- الحلول المقترحة المتعلقة بنوعية المياه..... 222
4- 5- 2- 3- الحلول المقترحة لحماية الأراضي من التلوث..... 222
4- 5- 2- 4- الحلول المقترحة المتعلقة بالطبوغرافيا..... 223
4- 5- 2- 5- الحلول المقترحة لمعالجة إختلال الأنظمة البيئية..... 223
4- 5 - 2- 6- الحلول المقترحة للحد من الضجيج..... 225
4-5 - 2- 7- الحلول المقترحة المتعلقة بالأخطار الكبرى..... 226
4- 6- الآثار المستقبلية تبعا لإنجاز المدينة الجديدة بوينان حسب وجهة نظر الإتحاد الكوري..... 226
4- 6- 1- الآثار الإقتصادية المنتظرة..... 226

الفهارس

4- 6- 2- الآثار السوسيو- ثقافية..... 227
5- المدينة الجديدة بوغزول- بالجلفة والمدية..... 229
مدخل..... 229
5- 1- الإطار القانوني..... 229
5- 2- حالة المكان..... 230
5- 2- 1- الموقع..... 231
5- 2- 2- المناخ..... 232
5- 2- 3- الدراسة الطبوغرافية والجيوتقنية..... 233
5- 3- محتوى وأهمية المشروع..... 234
5- 3- 1- أهمية المشروع..... 234
5- 3- 2- المحتوى..... 237
5- 3- 2- 1- تحليل محتوى المشروع..... 238
5- 3- 2- 2- البنيات التحتية الكبرى لتهيئة الإقليم..... 239
5- 4- مخطط التهيئة، التعمير والهندسة للمدينة الجديدة بوغزول:PAUA-VNB..... 242
5- 4- 1- خصوصيات المخطط الأساسي..... 242
5- 4- 2- خطة التنظيم الإقليمي..... 243
5- 4- 2- 1- الأماكن والساحات العمومية..... 243
5- 4- 2- 2- شبكة الطرقات والتوزيع..... 243
5- 4- 2- 3- التقسيم العقاري..... 244
5- 4- 3- عملية التهيئة..... 247
5- 4- 3- 1- التوجهات الرئيسية لعملية التهيئة..... 247
5- 4- 3- 2- العمليات الأساسية التي يشملها المشروع..... 247
5- 4- 3- 2- 1- تهيئة البحيرة..... 247
5- 4- 3- 2- 2- المشاريع الفلاحية وعمليات التشجير..... 248
5- 4- 4- دراسة الأثر البيئي..... 248
5- 4- 4- 1- الآثار الإيجابية الناتجة عن إنجاز المشروع..... 250
5- 4- 4- 2- الآثار السلبية..... 250
6- المدينة الجديدة حاسي مسعود – ورقلة..... 251
مدخل..... 251
6- 1- الإطار القانوني..... 251
6- 2- حالة المكان..... 253
6 -2- 1- معطيات عامة حول حاسي مسعود المدينة الحالية..... 253
6- 2- 2- موقع المدينة الجديدة حاسي مسعود..... 253
6- 2- 3- المناخ..... 257
6- 3- خطة التنظيم الإقليمي..... 257
6- 3- 1- الوعاء العقاري..... 257
6- 3- 2- إستخدامات الأرض..... 258

الفهارس

6- 4- خطة التهيئة..... 259
6- 4- 1- الرؤية العامة للمشروع..... 259
6- 4- 2- الخصوصيات الهندسية الأساسية للمدينة الجديدة.....259
6- 5- مخطط التعمير التوجيهي للمدينة الجديدة حاسي مسعود.....260
6- 6- الحماية البيئية..... 264
6- 6- 1- على المستوى الكلي للمدينة.....264
6- 6- 2- على مستوى المجتمع المحلي – الجزئي.....264
6- 7- الإنتقادات التي مست الدراسات المُعدة من طرف مكتب الدراسات "DAR".....265
6- 7- 1- عملية التعمير والبيئة.....265
6- 7- 2- الهندسة والتنمية المستدامة.....266
6- 7- 3- توصيات..... 266
7- المدينة الجديدة المنيعة - غرداية -..... 267
مدخل..... 267
7- 1- الإطار القانوني..... 267
7- 2- حالة المكان..... 268
7- 2- 1- موقع المدينة الجديدة.....268
7- 2- 2- الوضعية المنتظرة.....270
7- 3- خطة التنظيم الإقليمي.....270
7- 3- 1- وظيفة المدينة.....270
7- 3- 2- عملية التحكم العقاري.....271
7- 4- عملية التهيئة..... 271
7- 4- 1- مفهوم التهيئة الخاصة بالمدينة.....271
7- 4- 2- المنظر الطبيعي وتأهيل التجمعات السكانية.....274
7- 5- خطة التنفيذ..... 275
التقييم العام..... 276
خلاصة الفصل..... 281
خاتمة عامة..... 282
قائمة المختصرات المستخدمة..... 287
قاموس المصطلحات..... 288
قائمة الملاحق..... 293
قائمة المراجع..... 320
فهرس الأشكال، الجداول، الصور، الخرائط والمخططات.....334
فهرس المحتويات..... 341

الملخص:

إن بحثنا هذا يتناول موضوع التنمية العمرانية المستدامة، ولا شك إمكانية بلوغ هذا الهدف؛ والبراهين موجودة ومتعددة. إلا أن لب الموضوع يكمن في ضرورة وأهمية معرفة السبيل إلى ذلك، إضافة إلى التساؤل الجوهري الذي يفرض وجوده لفهم هذه المقاربة ألا وهو: هل يتوقف الأمر عند بلوغ التنمية العمرانية المستدامة؟ بصيغة أخرى ماهي آثار هذه النتيجة؟

بإختصار شديد، الإجابة تتضمن وضع إستراتيجية تنمية عمرانية مستدامة ترتكز على تطبيق خيارات تخطيط إقليمي كل ينفذ وفق سياسات مندمجة. ولتوضيح هذه الرؤية أكثر قدمت دراسة حول المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية ومخططات المدن الجديدة في الجزائر بإعتبارهما أحد أدوات التهيئة الإقليمية، ومن بين أهم العناصر التي تساهم في تحقيق التنمية العمرانية المستدامة.

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى بيان مؤشرات الإستدامة التي ينطوي عليها المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والمتطلبات التي غفل عن تغطيتها ونفس الحال بالنسبة لمخططات المدن الجديدة. وبهذا يمكن أن نعلن على الآثار الناتجة والمتوقعة تبعا لهذين المشروعين وفي نفس الوقت التأكيد على تعزيز العناية بهما أكثر وحتمية البحث عن الحلول المستديمة؛ لأن تجسيد العمران المستدام هو بعث لأمن إنساني بما في ذلك البيئة.

الكلمات المفتاحية: التنمية، الإقليم، الفوارق المكانية، التوسع العمراني، التمييز الإجتماعي، إستراتيجية عمرانية، التهيئة المستدامة.

Résumé

Notre recherche aborde la thématique globale du développement urbain durable et les possibilités de l'atteindre en raison des multiples preuves qui sont présentes. Cependant le cœur du thème réside dans la nécessité et l'importance de connaitre le cheminement a effectuer pour aboutir à l'objectif poursuivi ; De ce fait la question essentielle qui se pose pour comprendre notre approche est la suivante : t-il s'arrêter à la réalisation du développement urbain durable ? En d'autres termes, quels sont les effets de ce résultat ?

En bref, la réponse implique la présence d'une stratégie de développement urbain durable basé sur l'application de certaines options de planification territoriale qui sont réalisées selon des politiques intégrées. Pour illustrer cette vision nous avons étudié Le Plan National D'aménagement du Territoire et les plans des Villes Nouvelles en Algérie, étant donné qu'ils sont considérés comme un des outils d'aménagement du territoire et en même temps ces dernières sont un des éléments essentiels qui contribuent au processus de développement urbain durable.

Grâce à cette étude nous avons clarifié les indicateurs de durabilité impliqués dans le Plan National d'Aménagement du Territoire et les exigences qui ont été ignorés par ce Plan, et il en est de même pour les plans des villes nouvelles. Cela nous a permis d'exposer les effets résultants et projetés de ces deux projets tout en mettant l'accent sur le renforcement de leur prise en charge et le besoin de trouver des solutions durables car l'urbanisme durable renvoie à la sécurité humaine, y compris celle de l'environnement.

Mots clés : Développement, territoire, les disparités spatiales, l'étalement urbain, ségrégation sociale, une stratégie urbaine, l'aménagement durable.